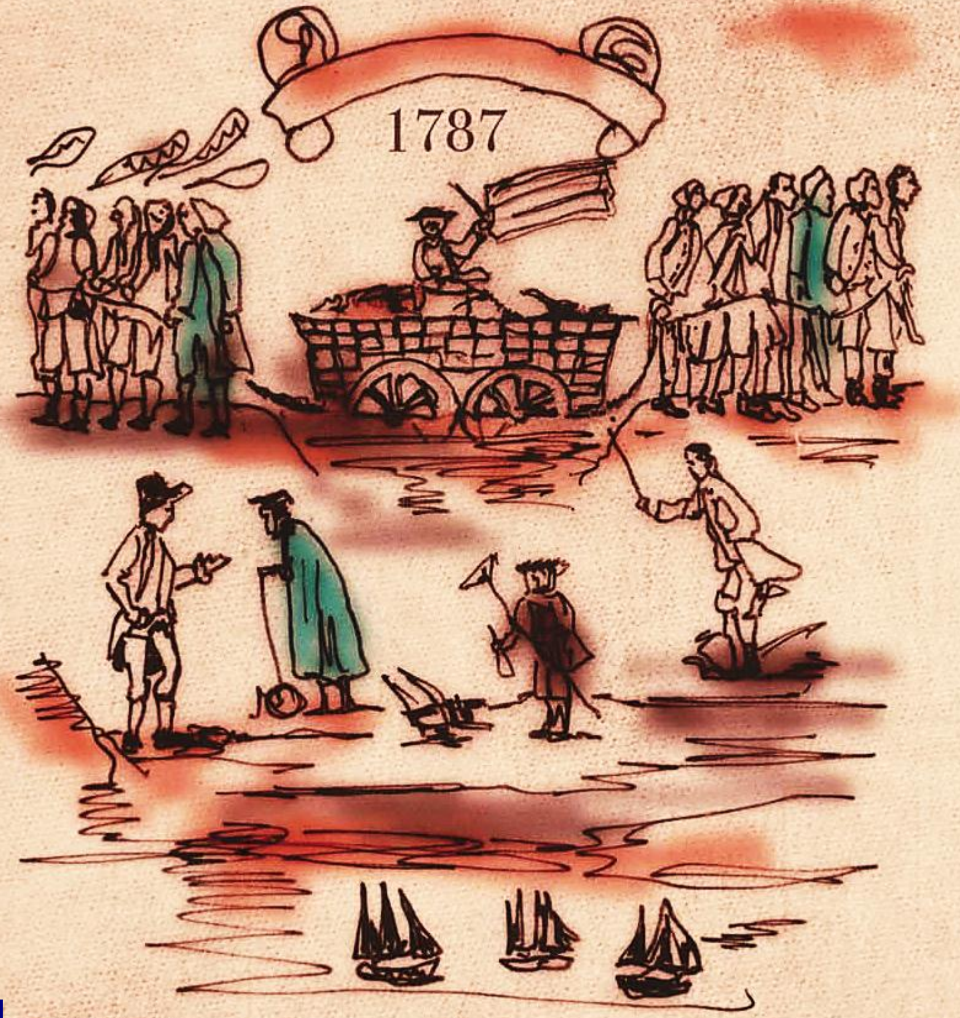
الأمريكيون الجوامح

وأصول الدستور الأمريكي



وودي هولتون

ترجمة: أ. د. أبويعرب المرزوقي

وودي هولتون

الأمريكيون الجوامح
وأصول الدستور الأمريكي

ترجمة: أ.د. أبو يعرب المرزوقي

الطبعة الأولى 1431هـ 2010م

الأمريكيون الجوامح وأصول الدستور الأمريكي/
وودي هولتون
KF4541 .H5812 2010
Holton, Woody
الأمريكيون الجوامح وأصول الدستور الأمريكي / تأليف وودي هولتون :
ترجمة أبو يعرب المرزوقي - أبو ظبي : هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث، كلمة، 2010.
ص 461 ؛ 17x24 سم.
ترجمة كتاب : Unruly Americans and the origins of the Constitution
تدمك: 978-9948-01-586-4
١- الولايات المتحدة الأمريكية - التاريخ الدستوري.
٢- الولايات المتحدة الأمريكية - الدستور.
٣- الولايات المتحدة الأمريكية - الأحوال السياسية.
أ-مرزوقي، أبويعرب

هذا الكتاب يتضمن ترجمة الأصل الإنجليزي:

Woody Holton
Unruly Americans and the Origins of the Constitution

www.kalima.ae
ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 468 6314 2 971+ فاكس: 462 6314 2 971+

www.cultural.org.ae
ص.ب: 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 300 6215 2 971+ فاكس: 059 6336 2 971+

المحتويات

IV. الباب الرابع: الحكم خلال الثورة

V . الباب الخامس: اتفاق إيسو

مقدمة المترجم

أسعدني انتخاب الدكتور علي بن تميم مدير مشروع «كلمة» للترجمة في أبوظبي كتاب «الأمريكيون الجوامع وأصول الدستور» Unruly Americans and the Orignins of the Constitution لمؤلفه وودي هولتون مع نظير له يعالج الإشكالية ذاتها من وجهة نظر ثانية تمكن من المقارنة المفيدة مضموناً وشكلاً هو كتاب «الرجال الذين اخترعوا الدستور: صيف 1787 «The Men Who Invented The Constitution : The Summer of 1787» لصاحبه دافيد أ. ستيوارت. وقد اقترحهما عليّ مشكوراً للترجمة حتى يجعل أهم تجربة حديثة تزامن فيها تكوين أمة جديدة مع تكوين دولة حديثة في متناول القارئ العربي المتعطش لمعرفة الشروط الفعلية التي مكنت غيرنا من الأمم من تحقيق قيم الحداثة والحياة المدنية السوية من دون شعبوية وشعارية زائفتين.

ولعل الداعي الأول لانتخاب كتابين يعالجان الموضوع نفسه من وجهتي نظر مختلفتين هو تعديد المناظير وإبراز أهمية الاختلاف في علاج القضايا لما في تعدد الآراء من مزايا هي شرط الحرية والحياة الديموقراطية. فأهمية هذا الكتاب الذي نقلناه إلى العربية تتمثل في إبرازه البين لحل مبتكر مكن من الجمع بين فضيلتي الشكلين الديموقراطي والأرستوقراطي، الجمع الذي يعتبر معادلة صعبة لكنها تناسب إلى حد كبير الكثير من الوضعيات السياسية العربية الحالية. فهذه المعادلة تعدّ سبيلا ذكية تحقق مزيجاً فريد النوع بين الروية التي تنسبها النخب إلى القيم العقلية والحميمية التي تنسبها عامة الشعب إلى القيم الدينية في آن. فهو حقاً كتاب فيه الكثير من المعاني المفيدة للإنسان العربي لعل أهمها مضمونا وشكلا المعنيين التاليين:

فمضمونيا يمكننا القول إن التجربة الأمريكية في بناء الاتحاد والحياة السياسية السوية على قواعد صريحة يمكن أن تعتبر تجربة نموذجية قد تفيد كل الأمم الناشئة في التاريخ الحديث أو المستأنفة لتاريخها القديم. وهذه الفائدة عامة تشمل القارئ العادي والقارئ المختص على حد سواء.

وشكلياً يعد هذا الكتاب من نماذج الدراسة التاريخية الدقيقة حتى إن إحالاته على

المصادر والمراجع التي تحدد بكامل التعيين الدقيق ظروف كل حادثة وسياقها زادت على الألف ومائة إحالة رغم الحجم المتوسط للكتاب. وهذه الفائدة خاصة يستفيد منها القارئ المختص والباحث الأكاديمي.

وبذلك فالكتاب قد جمع الحسنيين: التوجه بالمضمون إلى القارئ العادي متوسط الثقافة والتوجه بالشكل إلى القارئ المختص والباحث الأكاديمي. ولعل أول خيار أقدمت عليه لحسم صفة Unruly الواردة في العنوان هي أهم ما يمكن أن يبدأ به تقديم هذا الكتاب. فقد ترددت كثيراً لأداء المعنى المقصود من وصف المؤلف الأمريكيين بكونهم «أنرولي» قاصدا ما كانوا عليه من صفات أدت في الغاية إلى وضع الدستور الأمريكي على الحال التي كان عليها. والمعلوم أن هذا الوصف استعارة من سلوك الخيل. فهو يستعمل عادة في الكلام على الخيول الحرونة. لكن القصد ليس مقصوراً على الوصف السلبي من الحرن بل هو يتضمن كذلك معنى القدرة على الاستعصاء أمام كل محاولات التطويع التي تخضع الإرادة لأن الاستعارة لا تلغي الفارق المتجاوز لأوجه الشبه. وهي هنا طبقت على البشر. ولهذه العلة فضلت صفة الجموح التي فيها شيء من الدلالة على الاستعصاء والعنفوان ولا تقتصر على صفة الحرن. ولعل الإنسان العربي اليوم أشبه ما يكون بالإنسان الأمريكي في هذه الصفات: فهو أنرولي وجامح بامتياز. فهل من سبيل إلى نخب عربية لها دهاء النخبة الأمريكية التي صنعت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الإبداع الدستوري الفريد فنحلم بـ«ولايات متحدة عربية» خاصة والكنفدرالية المتقدمة على الاتحاد قد كانت شديدة الشبه بالجامعة العربية؟

أبو يعرب المرزوقي

تونس في 23 أكتوبر 2009

توطئة

أود أن أدعوكم إلى أن تجربوا لعبة أمارسها عادة مع طلبتي في صفوف التاريخ الأمريكي. وهي اللعبة التي أفتتح بها مناقشتنا لنشأة الدستور الأمريكي. ويعلن من خلالها الطلبة عن البنود التي يضعونها موضع التقدير، والتي تجعلهم يشعرون بأنهم يعيشون في أمان وحرية. فبعد أن أقسم السبورة ثلاثة جداول أضع كل بند عيّنه الطلاب في أحد هذه الجداول، التي أرقّمها من دون أن أحدد لها عناوين تصنيفية. والتحدي الموجّه إلى الطلبة هو أن يكتشفوا التصنيف الذي يندرج ضمنه كل جدول من الجداول الثلاثة بعد أن تكون قد ملئت بالبنود.

تأتي، من بين البنود الأولى التي يختارها الطلاب، «حرية العقيدة» و«حرية التعبير». وعادة ما يأتي كذلك بين هذه البنود بصورة مبكرة بند «الحق في اقتناء السلاح». وهذه البنود الثلاثة تندرج جميعها ضمن الجدول الثالث. وأحياناً يرغب الطلاب في أن يقدموا مفاهيم عامة مثل «حق التمثيل» أو «اللا أرستوقراطية». وكلا هذين المفهومين يوضعان في الجدول الأول. وغالباً ما يرغب طالب مليء بالأوشام أو بالأقراط من الصف الخلفي في قاعة الدرس في أن يطرح بند «حماية الناس من التفتيش والاحتجاز». وهذا يندرج في الجدول الثالث مع «التساوي أمام العدالة بمقتضى القانون» و«حق كل البالغين في الانتخاب».

ولا يحتاج الطلبة إلى وقت طويل لاكتشاف أن عدد البنود في الجدول الثاني يبقى أقل من البنود في الجدولين الآخرين. وبعد مدة قد يهتف أحدهم: «الفصل بين السلطات»، وهو ما يمثل البند الأول من الجدول الثاني —وقد يكون أحياناً البند الوحيد— رغم أنه في حالات نادرة يشير أحد الطلاب إلى «عدم جواز الاحتجاز من دون محاكمة» أو «عدم الامتحان الديني للقيمين على المصالح العامة» وكلاهما يوضع في الجدول الثاني.

فهل يمكنكم بالاستناد إلى البنود التي وضعتها في كل واحد من هذه الجداول الثلاثة أن تخمّنوا التصنيف الذي ينبغي أن يندرج تحته؟

عادة ما يتمكن الطلبة من التعرف على طبيعة الجدول الثالث بكون محتواه هو بنود وثيقة الحقوق وما تلاها من تعديلات. وفي غالب الأحيان يتمكن الطلاب من تصور أن الجدول الثاني يمثل الدستور الأساسي قبل إضافة وثيقة الحقوق إليه. وفي العادة فإني من يقوم بتحديد طبيعة الجدول الأول. وهو يتمثل في شروط ومقتضيات نقلت بكل بساطة من الدستور السابق أعني بنود الاتحاد–أي القانون الأساسي للولايات المتحدة–الذي بقي ساري المفعول من 1781 إلى 1789.

وبمجرد أن نضع تصنيفاً للجداول فإن ما يصدم الطلبة هو نفسه ما أثار استغرابي عندما شرعت أول مرة في دراسة أصول الوثيقة التي أسست أمريكا: إن الأغلبية الأوسع من البنود الدستورية الشعبية لم تكن موجودة بالفعل في الدستور الذي وقع عليه واضعو الدستور في السابع عشر من سبتمبر سنة 1787. فمعظم العبارات المؤثرة والتي هي الأعز عند الأمريكيين هي في الحقيقة واردة في وثيقة الحقوق أو في تعديلات متأخرة وخاصة تلك التعديلات التي تم تبنيها بعد الحرب الأهلية. وليس من شك في أن البنود السبعة الأصلية تتضمن بالفعل بعض الحمايات المهمة جداً لكن أهم هذه الحمايات كانت ببساطة توسيعات لبنود الاتحاد.

وثمة مفارقة في أن الأقسام التي يحبها الأمريكيون من الدستور أكثر مما عداها ترد في التعديلات العشرة الأولى. فقد قرر مؤتمر فيلادلفيا بصورة واعية ألا يتضمن القانون التأسيسي الاتحادي وثيقة حقوق. إلا أنه عندما أرسل الدستور إلى الولايات للمصادقة عليه هال آلاف الأمريكيين أن المندوبين قد وضعوا قواعد لعمل الحكومة لكنهم لم يحددوا حقوق المواطنين. ومما هالهم أكثر أنه مع استمرار معركة إقرار الدستور، واصل المدافعون عنه، أي الاتحاديون، مقاومة فكرة إرفاق الدستور بوثيقة حقوق المواطنين. وليس السبب في ذلك أن أصدقاء الدستور لم يكونوا مهتمين بحماية الحرية الفردية، بل إن ما كانوا يخشونه هو أن يؤدي الجهد الساعي لتعديل القانون التأسيسي الجديد من أجل حماية الحقوق المدنية وحقوق الولايات، إلى حرف كل الجهد الساعي إلى تقوية الحكومة الاتحادية عن مساره الصحيح.

وانتهى الأمر بالكثير من الولايات خلال المؤتمرات التي عقدتها للمصادقة على الدستور

إلى ألا تصادق عليه إلا بشرط أن يعدّل لاحقاً ليتضمن وثيقة الحقوق. وجارى بعض مؤيدي الدستور هذا الاشتراط لكنهم فعلوا ذلك عن غير قناعة بل كانوا بكل بساطة يقومون بتنازل استراتيجي فقبلوا وثيقة الحقوق حتى يضمنوا تبني البنود السبعة التي وضعت مسودتها في فيلادلفيا.

ولو لم تكن هناك معارضة للدستور لما شعر مؤيدوه بالحاجة إلى القيام بتنازلات ولما وجدت وثيقة الحقوق. وهكذا إذن فإذا كان الأمريكيون يشعرون بالامتنان لحرية التعبير والعقيدة وحق التنظيم والحق في المحامي والحق في مواجهة متهميهم وغيرها من الحريات، فإنهم لا يدينون بذلك لمن صاغوا الدستور، بل لأولئك الذين عارضوه. فقد كان هؤلاء المعارضين هم من استحصل من الاتحاديين على التنازل الاستراتيجي الذي نسميه وثيقة الحقوق[1].

وهذا الأمر يثير يطرح السؤال: إذا لم يكن الدافع الملزم لإعداد الدستور هو حماية الحريات المدنية فما كان هذا الدافع؟

(1) Alfred F. Young « The Framers of the Constitution and the 'Genius » of the people » Radical History Review 42 (Fall 1988) , 17 ;
Kenneth R. Bowling, «A Tub to the Whale»: the Founding Fathers and Adoption of the Federal Bill of Rights, «Jounal of the Early Republic 8 (Fall 1988), 223-51

مقدمة

«الشرور التي ....صنعت هذا المؤتمر التأسيسي»

انسلخت ثلاث عشرة مستعمرة عن الإمبراطورية البريطانية سنة 1776. لكن ذلك لم يكن التاريخ الحقيقي لميلاد العملاق الأمريكي. وبالفعل فتاريخ أغنى دولة في العالم وأقواهالم يبدأ قبل صيف 1787 خلال المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في فيلادلفيا. وقد انتحل الثوار في العالم كله الكثير من مضامين إعلان الاستقلال. لكن الناجحين منهم، أعني أولئك الذين تمكنوا من قلب النظام الاجتماعي وتأسيس أنظمة خاصة بهم، لا يستوحون هذا الإعلان بل هم يستوحون الدستور. وينبغي على كل من يطلب بحق معرفة الأصول الحقيقية للولايات المتحدة أن يبدأ فيسأل: لماذا قرر السكان الأحرار في المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة بعد عقد تقريباً من إعلان كل واحدة منها عن دولتها المستقلة أن يجمعوا هذه السيادات الثلاث عشرة معا ليؤسسوا إمبراطورية خاصة بهم؟

ونرى اليوم سياسيين مثلهم مثل بعض الحكام يعبرون عما يكاد يكون إجلالا دينيا للقصد الأصلي لواضعي الدستور. ومع ذلك فما الذي نعلمه علم اليقين حول الدوافع التي جعلت مجموعة من خمسة وخمسين مواطنا هم من أكثر مواطني الأمة بروزا – من أمثال جورج واشنطن وبن فرنكلين وألكسندر هاملتون–يقصدون فيلادلفيا(لحضور المؤتمر الدستوري الذي وضع الدستور الاتحادي)؟ يكاد الغموض الذي اكتنف دوافع واضعي الدستور يكون قريباً اليوم مما كان عليه في ذلك الصيف الرطب والحار من سنة 1787، عندما صوت مندوبو المؤتمر التأسيسي للدستور لصالح الحفاظ على السرية الأكثر صرامة وحال دون مختلسي السّمع بالحفاظ على أبواب الغرف كريهة الرائحة ونوافذها مغلقة.

فمتون التدريس في الثانويات والتأريخات الشعبية حول الحرب الثورية تحدّد أصول الدستور في الصراعات البغيضة التي ظلت تهدد بتمزيق المؤتمر الاتحادي شر تمزيق. وتحدّده كذلك في التسويات البارعة التي عاودت الجمع بين المندوبين مرة بعد مرة. فهل ينبغي

أن يكون لكل ولاية العدد نفسه من الممثلين في الكونجرس أم هل ينبغي أن يكون التمثيل مرجحا لصالح الولايات الأكثر كثافة سكانية؟ فكان الحل: التمثيل النسبي في مجلس النواب وتساوي الولايات في مجلس الشيوخ. وهل ينبغي السماح للحكومة القومية بإبطال الاتجار بالعبيد الأفارقة؟ والجواب كان: نعم لكن ليس قبل 1808. وهل ينبغي -في توزيع نسب تمثيل الولايات في الكونجرس- اعتبار الأمريكيين المستعبدين بشرا يحصل مالكوهم بسببهم على المزيد من الممثلين؟ وماذا عن توزيع العبء الضريبي بين الولايات -هل ينبغي أن يعد العبيد فيه بشرا؟ وحسْم الجدالين كان: فليحسب كل عبد ثلاثة أخماس شخص (حر) واحد.

وسواء كان العنوان هو «معجزة فيلادلفيا» أو «المؤتمر العظيم» أو «التجربة الاستعدادية الكبرى» أو «صيف 1787» فإن الأمر يكاد يكون وكأن الكتاب نفسه قد كتبه مرة بعد مرة مؤلفون مختلفون كل بضع سنوات[1].

إن متون التدريس والتأريخات الشعبية تقدم بصورة مفاجئة صك غفران هش للدوافع التي حركت واضعي الدستور. وفعلاً فإن ما يكاد أغلبها يقوله هو أن التجربة العسيرة بينت أن الحكومة السابقة بمقتضى بنود الاتحاد (1780-89)، كانت شديدة الضعف. وما يجعل هذا التضخيم غريباً هو أن أحكام واضعي الدستور ذاتها تبين دافعا آخر أكثر ضغطا. فبصورة مبكرة خلال انعقاد المجلس التأسيسي للدستور كان جيمس ماديسون يلح على زملائه بضرورة علاج «الشرور ... التي تسود في الولايات فرادى وكذلك الشرور التي تؤثر فيها جماعيا»[2]. وقد أعلن ماديسون بعد قليل من مغادرته فيلادلفيا بأن «التقلب» و«الظلم الكامن» في «قوانين الولايات» قد «ساهما في الاضطراب الذي أنتج المؤتمر وأعد فكر

(1) Carl Van Doren, The Great Rehearsal : the Story of the Making of Ratifying of the Constitution of the United States (New York, 1948);
Clinton Rossiter, 1787: The Grand Convention (New York, 1966);
Catherine Drinker Bowen, Miracle at Philadelphia: The Story of the Constitutional Convention , May to September, 1787 (Boston, 1966);
David O. Stewart, The Summer of 1787: The Men Who Invented the Constitution(New York, 2007).

(2) Madison, June 19, 1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.;
New Haven, conn., 1911), 1:318.

الجمهور لإصلاح عام، أكثر من أولئك الذين يزايدون على خصوصيتنا الوطنية ومصلحتنا من طابع الاتحاد غير الملائم»[1].

وكان انشغال ماديسون بما سماه لاحقاً «الإدارة الداخلية للولايات» بكل المعاني فريد نوعه. فعشية لقاء المجلس التأسيسي كانت التعبيرات عن القلق حيال ضعف الكونجرس رغم كثرتها دون الشكاوى من حكومات الولايات بقدر كبير. «ما الذي أدى إلى انعقاد هذا المجلس التأسيسي؟» سأل جون فرنسيس ميرسر مندوب ماريلاند زملاءه. أليس هو «فساد مجالس الولايات التشريعية وتقلبها؟»[2].

وبعد إرسال الدستور إلى الولايات الثلاث عشرة من أجل المصادقة عليه أكد مؤيدوه أن القصد منه كان علاج بعض أكثر الأمراض فتكا التي توجد في هذه الولايات ذاتها. فتبنى وليام بلومار من نيو هامشاير الحكومة القومية الجديدة بسبب اقتناعه بأن «حقوقنا وأملاكنا هي الآن مجال لعب مشرعي الولايات الجاهلين والمجردين من المبادئ «[3]. وفي آخر مقالات «أوراق فدرالية» – وهي سلسلة من خمس وثمانين مقالة صحفية تعتبر إلى حد كبير الإسهام الأمريكي الأول في علم السياسة–امتدح ألكسندر هاملتون الدستور لكونه قد

---

(1) Madison to Jefferson, Oct., 24, 177, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols. To date, Chicago, 1962-), 10 :212 ;
Cordon S. Wood, The Creation of the American Republic, 1776-1787 (Chapel Hill, N.C., 1969), 467.

(2) Madison, [« Preface to Debates in Convention of 1787 »], in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:548;
Mercer, Aug. 14, 1787, ibid., 2:288-89;
Donald S. Lutz, Popular Consent and Popular Control: Whig Political Theory in the Early State Constitutions (Baton Rouge, La., 1980), 119;
Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic (Ithaca, N.Y., 1995),114.

(3) Plumer to Daniel Tilton, Dec. 16, 1787, quoted in Lynn W. Turner, William Plumer of New Hampshire, 1759-1850 (Chaper Hill, N.C.,1962), 25;
«A Citizen of Philadelphia» [Pelatiah Webster], The Weaknesses of Brutus Exposed: or, Some Remarks in Vindication of the Constitution Proposed by the Late Federal Convention, Against the Objections of Goomy Feras of that Writer (Philadelphia, 1787), 18.

وضع «كوابح» صحية على «طموح أفراد أقوياء في ولايات منفردة»[1].

فما كان عيب مجالس الولايات؟ لما كان التصور الحديث للآباء المؤسسين يعتبرهم قد كرسوا حياتهم لمبدأ حكم الشعب بنفسه، فمن المثير للنفور قراءة شكاواهم المحددة. ففي مقالة نشرت في صحيفة من كونكتيكوت خلال شهر سبتمبر 1786 اشتكى صاحبها من كون نواب الولاية يولون «أهمية كبيرة جداً للمفاهيم السائدة»[2]. وهناك على الأقل واحد من أعضاء مجلس كونكتيكوت أيّد هذا الحكم تأييداً تاماً. ففي مايو 1787 قبيل انعقاد مؤتمر الاتحاد تحديداً لوحظ أنه حتى الولايات الجنوبية التي كانت بمثابة المعاقل الأرستوقراطية إبان الحكم البريطاني قد «سارعت للوقوع في غلو الديموقراطية» منذ أن أعلنت الاستقلال[3].

إن ما كان يعبر عنه هؤلاء الرجال هو أن الثورة الأمريكية قد أفرطت في ما ذهبت إليه. وكان أملهم الكبير هو أن يجد المؤتمر الاتحادي سبيلا إلى إعادة جني الديموقراطية إلى القارورة. فقد أكد ألكسندر هاملتون أكثر مندوبي المؤتمر التأسيسي محافظة أن الكثير من الأمريكيين وليس هو وحده ازداد «ضجرهم من الإفراط الديموقراطي»[4]. وقد اعتبر غيره المشكل كامنا في «ديموقراطية جامحة» أو «سُعار مسيطر لديموقراطية مغالية» أو «جنون جمهوري» أو «استبداد ديموقراطي» أو أخيراً «بذاءة ديموقراطية»[5].

---

(1) Hamilton, Federalist 85:3. أستعمل النسخة النهائية من «أوراق فدرالية» التي حررها يعقوب إ. كوك (...) وأستعمل الشواهد منها بحسب رقم المقالة وفقراتها (في هذه الحالية رقم المقالة هو 85 ورقم الفقرة 3)

(2) «Publicus», Middlesex Gazette, Sept. 18, 1786.

(3) Rep. Davenport, Speech in Connecticut House of Representatives, May 12, 1787, Middlesex Gazette, May 28, 1787. خطبة قدمت في مجلس نواب ولاية كونكتكوت

(4) Hamilton, June 18, 1787, in Farrad, ed., Records of the Federal Convention, i:301/

(5) Henry Knox to Fufus King, June 8, 1787, In Charles R. King, ed., The Life and Correspondence of Rufus King, Comprising His Letters, Private and Official, His Public Documents, and His Speeches (New York, 1894), i:222;
«Extract of the Letter from a Gentelman in Washington County...» Albany Gazette, June 21, 1787, DHRC, 13:141;
Theodore Sedgwick to Nathan Dane, July 5, 1787, Sedgwick Family Papes, MHS;
Hartford dateline, United States Chronicle, June 1, 1786;
Edmund Randolph, June 12, 1787, in Farrand, ed. Records of the Federal Convention, 1:218;
J. Allen Smith, The Spirit of American Government: A Study of the Constitution, Its Origin, Influence and Relation to Democracy (New York, 1907), ch.3-6; =

من المعلوم أن الخيل كانت الوسيلة الأولى للتنقل خلال القرن الثامن عشر إذا ما استثنينا المشي. فكان الكتاب والخطباء يعبرون في أحيان كثيرة عن قلقهم حول ما حصل من تغير مواطنيهم الأمريكيين بتسميتهم «خيولا حرونة»[1]. فرأى سيلاس دين يبدو أن «زمام الحكم» تمسك به «يد شديدة الضعف»[2].

فما الذي أقنع واضعي الدستور بعد مرحلة الحرب وكذلك الكثير من أبرز الأمريكيين أن الثورة باتت خارجة على السيطرة؟ فلننظر في حالة جيمس ماديسون «أبي الدستور»[3]. فتنسب إليه على نحو واسع كتابة «خطة فرجينيا»، المسودة الأولى للميثاق الدستوري. ولما كان قد خاطب المؤتمر مرات أكثر من كل المندوبين الآخرين باستثناء مندوب آخر فقد اتجه إلى أن يصبح أحد المؤلفين الرئيسيين الاثنين لـ «الأوراق الفدرالية» الرسالة الأشهر للمصادقة

= Wood, Creation of the Republic, 275, 513 ;
Joyce Appleby, « The American Heritage : The Heirs and the Disinherited » JAH 74 (Dec.1987), 798-813 ;
Richard K. Matthews, If Men Were Angels : James Madison and the Heartless Empire of Reason (Lawrence, Kans., 1995).

قارن مع ما جاء في مقال مارتن إدموند التالي:

Compare Martin Damond, « Democracy and The Federalist : A Reconsideration of the Framers' Intent» American Political Science Review 53 (Mar.1959), 52-68;
Bernard Bailyn, «The Ideological Fulfillment of the American Revolution: A Commentary on the Constitution» in Bailyn, Faces of Revolution: Personalities and Themes in the Struggle for American Independence (New York, 1990), 225-67.

(1) Gouverneur Morris to George Washington, Oct. 30, 1787, in W.W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Wahsington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-97),5:400;
Roger H. Brown, Redeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 233.

(2) Deane to Samuel B. Webb, Ujly 16, 1785, in Worthington Chauncey Frod, ed., Correspondence and Journals of Samuel Blahley Webb (3 vols.; New York, 1893-94),3:49;
Samuel Wales, «A Sermon Preached before the General Assemby of the State of Connecticut, at Hartford» May 12, 1785, in Ellis Sandoz, ed., Political Sermons of the American Founding Era, 1730-1805 (2nd ed.; 2 vols., Indianapolis, Ind.; 1998), 1:852.

(3) Drew R. McCoy, The Last of the Fathers: James Madison and the Republican Legacy (Cambridge, UK., 1989), 73;
Douglass Adair, «The Tenth Federalist Revisited» in Adair, Fame and the Founding Fathers: Essays, ed. Tervor Colbourn (orig. pub. 1974; Indianapolis, Ind., 1998), 111.

على الدستور. ولما بات جليا أن ما يقرب من نصف الناخبين يمكن أن يرفضوا تبني الدستور ما لم يتضمن وثيقة حقوق، كان ماديسون هو الذي أعد تلك التعديلات العشرة الأولى.

وفي محاولتهم تفسير العجلة المستقتلة التي أيّد بها ماديسون الحكومة القومية الجديدة بالغ كتاب سيرته في ذكر واقعة كونه قد طلب سنة 1784 من صديقه توماس جفرسون المبعوث الأمريكي الرسمي لدى ملك فرنسا لويس السادس عشر أن يبحث له في دكاكين الكتب على ضفة نهر السين اليسرى وأن يرسل له عن طريق البحر صندوقاً مليئاً بأعمال حول تاريخ النهضة والتنوير والفلسفة. وبوسعنا بيسر أن نتخيل سعادة ماديسون القصوى لما فتح أحد عبيده الصندوق مظهرا كل ما يوجد فيه من كتب من كتابي بلوتارك «حيوات نبلاء اليونان» و«الرومان» إلى الثلاثة عشر مجلداً حول شرعة الإنسانية أو التشريع الكلي الطبيعي والمدني والسياسي لـمؤلفه بارتيلمي ده فيليس.

ولعل إحدى العلل التي جعلت المؤرخين يجدون دائماً ماديسون شخصية جذابة هو كونه هو نفسه كان نوعا من «دودة كتب». وقد كان قصير القامة وتظهر عليه علامات المرض الدائم مما جعله يتنبأ أكثر من مرة أنه لن يعيش طويلاً. (لكن كما تبين فإنه قد تمكن من العيش إلى سن الخامسة والثمانين التي كانت عندئذ أمراً غير معتاد)[1]. ومن الصعب تخيله حائزا على القوة العضوية والروحية الكافية لحملة سياسية حديثة بل من اليسير تصوره أشبه بالراهب. ومع ذلك فإنه يوجد موضوع يبدو قد أمد ماديسون بطاقة غير محدودة فأخرجه من سكينة مكتبه. إنه تقززه من حكومات الولايات التي نتجت عن الحرب الثورية. فرغبة ماديسون القصوى للسيطرة على حكومة الولايات الثلاث عشرة لم تنتج عن فراغ فلسفي تأملي بل هي تعكس تجربته اليومية بوصفه شديد الانغماس في السياسة[2].

فقد بدأت حياة ماديسون السياسية بصورة جدية سنة 1776 عندما أرسله جيرانه في مقاطعة

(1) Ralph Ketcham, James Madison: A Biography (Chalotteswille, Va., 1990), 51-52.

(2) Irving Brant, James Madison, Father of the Constitution, 1787-1800 (Indianapolis, Ind., 1950), 13;
Banning, Sacred Fire of Liberty, 204;
Jack N. Rakove, James Madison and the Creation of the American Republic (New York , 1990), 50.

أورانج بفرجينيا إلى المؤتمر الذي وضع أول دستور للدولة (القومية). وقد انتخب بعد ذلك بقليل للدورة التأسيسية لمجلس النواب لكنه هزم في السنة التالية. ولم يكن ذلك مهماً لأن هيامه كان متعلقا بالسياسة على النطاق القومي. وفي سنة 1780 أعطاه زملاؤه السابقين في مجلس النواب دورته الأولى لمدة سنة في الكونجرس وقد عمل نائباً إلى أن أجبرته على المغادرة غايةُ الدورات الثلاث بمقتضى بنود الاتحاد. وبعدها مباشرة نجح في أن يعاد انتخابه في هيئة فرجينيا التشريعية.

وكانت البنود تسمح لعضو الكونجرس بأن يعاد انتخابه بعد فاصلة من ثلاث سنوات، وبمجرد استكمال السنوات الثلاث عاد ماديسون إلى الكونجرس. وسيكون هذا الرجل «الضعيف» الذي تبدو عليه «علامات المرض» قادراً في صيف 1787 على استجماع الطاقة ليس لمخاطبة أعضاء المؤتمر الدستوري في عدد كبير من المناسبات فحسب بل وكذلك لجمع ملاحظات كثيرة حول كل خطاب تقريباً قدمه كل نائب من النواب الآخرين. وهي مهمة التزم بها ستة أيام في الأسبوع مدة ما يقرب من أربعة أشهر[1].

وفي ربيع 1786 عندما تلقى ماديسون حمولة الكتب التي أرسلها إليه جفرسون من باريس لم يبق له أي وهم حول ما يمكن أن يجده فيها. لم يكن بحاجة إلى صندوق كتب من الفلسفة القديمة والحديثة والتاريخ ليتصور العلة التي بسببها ضلت الجمهورية الفتية طريقها. فهو قد انتهى من تحديد رأيه خلال الصراعات السياسية اليومية[2]. إن ما كان ماديسون يبحث عنه خلال درسه هذه الكتب هو الدليل التاريخي المقنع حول ما تعلمه بعد من تجربته العملية الذاتية: كون دساتير الولايات كانت ذات عيوب فتاكة. وحسب رأيه فإن (الآباء) المؤسسين لم ينقذوا البيض الأمريكيين من الاستبداد الملكي (البريطاني) إلا ليوقعوهم في ما هو أدهى وأمر أي في طغيان «أغلبية الناخبين»[3].

إن ما كان يقلق منه ماديسون حقاً هو التشريع المحدد الذي تبنته المجالس النيابية. وأكثر

(1) Ketcham, James Madison, 51.

(2) Ibid., 183

(3) Madison to Jefferson, Oct.17, 1788, quoted in Colleen A. Sheehan, «The Politics of Public Opinion: James Madison's 'Notes on Government'» WMQ, 3rd ser., 49 (Oct.1992), 625.

الأشياء تحريكا له في توجهه إلى فيلادلفيا كانت رغبته في الإطاحة بهذه القوانين الخاصة بالولايات. ولم يكن الوحيد في هذا المسعى. إذ يوجد نائب آخر في المؤتمر التأسيسي للدستور هو موريس حاكم بنسلفانيا أحصى الكثير من أنواع قوانين الولايات الظالمة التي كان يأمل بأن يحذر منها زملاءه في (وضعهم) القانون الأساسي القومي الجديد مستخلصاً أن «التجربة تثبت حقيقة هذه الملاحظة دون حاجة إلى قراءة (الكتب)»[1].

فما الذي كان خطأ في ما قامت به المجالس النيابية (للولايات) الثلاث عشرة؟ إن «الشرور التي أسهمت ربما أكثر من أي شيء آخر في صنع المؤتمر» كما جاء في ما قاله ماديسون لزملائه في فيلادلفيا هي «تدخلات الولايات التي لا حصر لها ضد ما يضمن الحقوق الخاصة والتوزيع الثابت للعدالة»[2].

وقد يبدو اليوم كل هذا الكلام على «الحقوق» و«العدالة» أشبه بالشعارات العامة. لكن الأمر في الحقيقة هو أن التجاوزات التي وفرها الآباء المؤسسون للمجالس النيابية للولايات الثلاث عشرة كانت تجاوزات نوعية بحق.

فقد أظهر أكثر النواب بصورة مذهلة تسامحا مفرطا مع المدينين ودافعي الضرائب. وقد رفضوا إجبار المزارعين على دفع ما هو متوجب عليهم[3].

إن الحشرات والقحط -وحتى الجيوش الغازية- مهما كانت مخيفة، فإنها قل أن كانت أكثر ما يخشاه أمريكيو الأرياف. وهذا التمييز ينتسب إلى دائني المزارعين- وليس الأمر مقصوراً على الرجال والنساء الذين أقرضوهم نقداً بل التجار الذين أمدوهم بالأدوات وغيرها من البضائع استنادا إلى قروض، وممثلو الحكومة الرسميون الذي يلحون عليهم لدفع ما تخلد بذمتهم من الضرائب. وفي صحوة الحرب الثورية سارعت المجالس النيابية للولايات الثلاث عشرة لنجدة مالكي الأرض. فسمحوا للمدينين بسداد ما عليهم للدائنين بأملاكهم -بما في

(1) Morris, June 2, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:517.

(2) Madison, June 6, 1787, ibid., 1:134.

(3) Cumberland County citizens, memorial and rmonstrance, Jan.16, 1786, New Jersey Gazette, Feb.6, 1786.

ذلك الأراضي العقيم وعجائز الخيول–بدلاً من العملة الصعبة (الذهب والفضة)[1]. وفي بعض الحالات أقفل الموظفون العموميون مؤقتا النظام القضائي الذي كان الملجأ الوحيد للدائنين. والأسوأ من ذلك كله هو أن الكونجرس والمجلس النيابي لكل ولاية مولوا جهد الحرب جزئياً بطبع عملة ورقية. فطبعوا من العملة قدراً أكبر بكثير مما كان يمكن للاقتصاد احتماله. والنتيجة كانت تضخماً منفلت العقال. وفي الكثير من الولايات كان بوسع من عليه دين بألف جنية أن يسدده بمال قيمته الحقيقية هي جنيه واحد. وحتى بعد إعلان السلام سنة 1783 فإن مجالس التشريع في سبع ولايات طبعت عملة إضافية.

كان لحكومات الولايات مدينوها الذين وجب عليها القلق بشأنهم. ففي أغلب الولايات تأخر آلاف المواطنين في سداد ما عليهم من ضرائب. فالمزارعون كانوا يعتقدون أن دافعي الضرائب المتخلفين عن سدادها كانوا مثلهم مثل المدينين الخواص قد حصلوا على الكثير من التسامح من قبل أعوان الولايات الرسميين. وما كان يمكن أن يبدو مجرد شأن منحصر في مستوى الولاية كان له في الحقيقة نتائج قومية لأن الكونجرس يعتمد في تمويله على الولايات. وبنود الاتحاد توكل سلطة تحديد التمويل «القاري» إلى مجالس الولايات النيابية. فبدا للكثير من الأمريكيين أن الولايات قد أفسدت هذه المهمة. وكانوا يعلمون العلة: فالنواب كانوا مترددين في إثقال كاهل ناخبيهم بعبء الضرائب الاتحادية.

أصاب تخفيف الضرائب عمل الحكومة بالكساح بل إنه فعل ما هو أسوأ. فقد حال دون الأعوان العموميين وأداء مهمتهم الوحيدة الأوسع، أعني القيام بخدمة الديون العارمة التي تراكمت خلال الحرب. ولما فشل الكونجرس والولايات في دفع مقابل سندات الحرب أو حتى دفع فائدتها أعلن ماديسون في مقالته العاشرة أن مالكي السندات لم يكونوا الوحيدين الذين كانوا يعانون من ذلك. فهذا «الظلم» الرهيب بما ولده من «عدم ثقة سائدة ومتزايدة» في الالتزامات العمومية (التزامات الدولة) «قضى على حكومات الولايات و(على حكومة الاتحاد ذاتها)»[2].

(1) A[bigail] Dwight to Mrs. Morton, Jan.10, 1785, Sedgwick Family Papers, MHS.

(2) Madison, Federalist 10:1

كانت كتابة الدستور بالنسبة إلى رجال مثل ماديسون أشبه باستئناف حكم صدر لغير صالحهم، أمام هيئة قضائية أعلى. فكان استنتاجهم أنه إذا كانت المجالس النيابية في الولايات لا تملك الشجاعة اللازمة للتصدي للمدينين المتلكئين في سداد ديونهم ولدافعي الضرائب فينبغي خلق حكومة وطنية قادرة على ذلك.

اعتقد واضعو الدستور أن السبيل الوحيدة لمنع مجالس النواب في الولايات من التسامح المفرط مع دافعي الضرائب، هي إخراجهم من شأن تحصيل الضرائب «القارية» أو عدم تحصيلها. فالبند الأول، في فقرته الثامنة، أعطى للحكومة القومية ما لم يكن لها أبداً من قبل، وهي السلطة الذاتية لفرض الضرائب. والبند الأول فقرته العاشرة فرضت السلطة الزجرية نفسها على المدينين من القطاع الخاص. فهي تمنع على الولايات نجدة مالكي الأرض بطبع عملة ورقية أو بتغيير «التزامات العقود» أو باستعمال أي حيلة من الحيل التي اكتشفوها خلال ثمانينات القرن الثامن عشر.

ونتيجة لما تحققه هذه الفقرة العاشرة من حماية للدائنين اعتبرها مزيد من الناس «أفضل (فقرة) في الدستور» من أي فقرة آخرى في هذه الوثيقة[1]. وتُقدم الفقرة العاشرة في أغلب الأحيان باعتبارها «روح الدستور»[2]. وقد أعلن إدموند راندولف حاكم فرجينيا أن الفقرة العاشرة «هي مفضلتي الكبرى»[3]. كما أعلن أحد الاتحاديين من نيوجيرسي أنه «لا شيء في الدستور الاتحادي كله أكثر ضرورة من هذه الفقرة»[4]. وتوصل اثنان من أعيان بنسلفانيا هما المحامي جيمس ولسون والطبيب بنجامين راش دون تواطؤ بينهما إلى نتيجة مفادها أن

(1) William Davie, speech in the North Carolina ratifying convention, July 29, 1788, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:350.

(2) Charles Pinckney, speech in South Carolina ratifying convention, May 20, 1788, in Jonathan Elliot, ed., The Debates in the Several State Conventions on the Adoption of the Federal Constitution....(4 vols.;Washington, D.C., 1836), 4:333;
Edmund Pendleton to James Madison, Oct. 8, 1787, DHRC, 10:1773.

(3) Randolph, speech in Wirginia ratifying convention, June 17, 1788, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:328.

(4) Extract of a Letter from Salem County, West Jersey, Oct.22, 1787;
Pennsylvania Herald, Oct.27, 1787 DHRC, 3:140-41;
John Fiske, The Critical Period of American History, 1783-1789 (Boston, 188), 272-75.

الدستور حتى لو لم يقم بأكثر من منع العملة الورقية لكان ذلك وحده كافيا كما جاء في كلام راش بنصه: «كافيا للإشارة على الشرفاء بتبنيه»[1].

وطبعاً فراش كان يبالغ. ولكن فلنفترض للحظة أن الدستور لم يتضمن أي احتراز آخر إلى جانب ما ورد في الفقرتين الثامنة والعاشرة من البند الأول. لو كان الأمر كذلك لبقي خطر أن تكون الحكومة الوطنية الجديدة متياسرة هي بدورها مع المدينين ودافعي الضرائب- أو على الأقل لبحثت عن سبيل أخرى كما فعلت حكومات الولايات لعلاج الأمر نفسه. وإذن فلأجل هذه العلة بالأساس جعل واضعو الدستور (الحكومة القومية) أقل مسؤولية أمام الإرادة الشعبية من حكومة أي ولاية من الولايات. فالشعب لا ينتخب مباشرة إلا عنصرا واحداً من الحكومة الجديدة: مجلس النواب. ومبادرات هذا المجلس قابلة لأن يبعدها الشيوخ عن وجهتها (وهم لن يكونوا منتخبين مباشرة من قبل الناخبين حتى سنة 1913) أو الرئيس أو المحكمة العليا. وفي حين يكون مشرعو الولايات وحتى حكامها خاضعين للانتخاب كل سنة، يعمل رؤساء الاتحاد لمدة أربع سنوات والشيوخ لست سنوات. والقضاة يمكن أن يبقوا طيلة الحياة ما لم يتورطوا في جرائم[2]. وحتى العنصر الوحيد من الحكومة القومية الذي ينتخبه الشعب، أعني مجلس النواب، فإنه يكون بصورة كبيرة أقل مسؤولية أمام الناخبين من كل مجالس الولايات التشريعية. والعلة هي أن كل نائب في الكونجرس يمثل عدداً من الناخبين أكبر بكثير مما يمثله نواب الولايات. ويعتقد ماديسون أن أفضل سبيل لحماية الحكومة من الضغط الشعبي هي «توسيع دائرة» الانتخاب الفردي وشكل الحكم المدني العام. فيكون توسيع دوائر الانتخاب مشجعاً على ترجيح أن يكون النواب من الأغنياء. كما أن الدوائر الأكبر تمد نواب الكونجرس بإجراء حماية ضد الضغط الصادر عن القاعدة الشعبية من المجموعة السياسية. وأخيراً فإن الحكومة القومية الجديدة كما أبرز ذلك ماديسون بصورة مشهورة في مقالته العاشرة يمكنها أن تشمل تنوعاً أكبر مما تشمله أي ولاية. فبفضل تنوع واسع من

(1) Benjamin Rush to Jeremy Belknap, Feb. 28, 1788, in Bernard Bailyn, ed., The Debate on the Constitution: Federalist and Antifederalist Speeches, Articles, and Letters During the Struggle over Ratification (2vols; New York, 1993), 2:256;
James Wilson, speech in Pennsylvania ratifying convention, Dec.4, 1787, DHRC, 2:500.

(2) United States Constitution, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention , 2:660.

المصالح واللعب على المقترحات للحصول على مساندة الشعب يكون من الراجح ألا يكون بوسع أحد أن يحصل على الأغلبية. وبالتالي فإن أعضاء الكونجرس يمكن أن يكونوا أحراراً في أخذ قراراتهم[1].

وقبل أن يكتب مقالته العاشرة بشهر لخص ماديسون مضمونه بصورة خاصة مستعملاً عبارة لن يتورع عن استعمالها في تلك المقالة العامة: «ديفيدي آت إمباريا»(=فرق تسد) أو قاعدة الطغيان المرذولة التي هي في بعض الظروف السياسة الوحيدة التي يمكن بها حكم الجمهور بمقتضى مبادئ عادلة»[2]. «ديفيدي آت إمباريا» هي المقابل اللاتيني لـ«فرق لتسود».

ويبدو أنه زهاء منتصف ثمانينات القرن الثامن عشر كانت الأغلبية الواسعة من الأمريكيين الأحرار تقاسم جيمس ماديسون ظنه بأن الثورة الأمريكية ضلت الطريق. ومع ذلك فالكثير وربما الأغلبية من المواطنين العاديين كانوا يخالفونه الرأي حول مكمن الداء. وفي الحقيقة فإن ما يدافعون عنه من تشخيص أدواء الأمة السياسية وأدويتها كلاهما يقابل جوهرياً ما يراه ماديسون.

كانت وجهة النظر البديلة هذه حول آلام الأمة الجديدة المتنامية بينة حتى في فرجينيا، ولاية ماديسون. وبالفعل ففي مايو 1787 بالذات في الوقت الذي كان فيه واضعو الدستور يجتمعون فإن ما تم وضعه من ضرائب في فرجينيا من أجل الحد من الدين المهول الذي استدانته حكومة الولاية خلال الحرب الثورية قد دفع مجموعة من المزارعين في مقاطعة جرينبراير (وهي الآن جزء من وست فرجينيا) إلى الانتفاض. وكان قائد الانتفاضة صاحب حانة محلية اسمه أدونيجاه ماثيوز[3].

(1) Madison, Federalist 10:20-22.

(2) Madison to Thomas Jefferson, Oct.24, 1787, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 10:214.

(3) Greenbrier County court, order book, Sept. 21, 1784, in Helen S. Stinson, ed., Greenbrier Co., W.Va Court Orders, 1780-1850 (Moorpark, Calif., 1988), 37. إني لمدين بالعرفان لرتشارد فرانكلين نيل الابن لمقاسمته إياي بحثه حول أدوجيناه ماثيوز

فقد جلبت الحرب مصاعب جمة لأناس مثل ماثيوز. لكن السلم الذي أعقبها كان بمعان عدة أسوأ. فإلى حدود صيف 1787 كانت مستوطنات جرينبراير تعاني من هجومات متفرقة يقوم بها أفرقاء الحرب من سكان أمريكا الأصليين[1]. إلا أن الهنود الحمر لم يكونوا أكبر همّ جدّي بالنسبة إلى المستوطنين. فحكومة الولاية كانت منحازة إلى شركات المضاربة على الأراضي التي كانت تطالب بمئات الآلاف من الآكرات (الآكر=أربعة أعشار الهكتار) في المناطق الغربية مثل جرينبراير وتأذن لها حسب ما جاء في إحدى لوائح المتفضين باغتصاب أراضي المزارعين من قبل المضاربين[2]. ومع ذلك فحتى المضاربة في الأرض لم تكن التهديد الأكبر. ففي ثمانينيات القرن الثامن عشر كان الفرجينيون يعتقدون أن الضرائب التي كانوا يدفعونها «أكبر مما يدفعه أي شعب آخر تحت الشمس»[3].

وفي ربيع 1787 حاول المزارعون في جرينبراير أن يطلبوا معالجة شكاواهم. فأولا أشعل النار «شخص أو أشخاص من ذوي الفكر السيء» في سجن المقاطعة. ثم وقّع على الأقل مائة وخمسون مواطنا من جرينبراير خلال انعقاد محكمة المقاطعة في شهر مايو «عريضة» يعلنون فيها أنهم ضحايا «اضطهاد كبير». وقد تعهد المشاركون بـ«ألا يدفعوا ضريبة الشهادة» وهي ضريبة خاصة هدفها الإبراء من سندات الحرب. وضريبة «الشهادة» توجب على كل رب بيت أن يحول عدداً معينا من سندات الحرب مقابل كل عامل في منزله. وهي تُفرض على الملكية والكثير من الأنشطة النوعية-بما في ذلك ملكية الحانات وهو ما يمكن أن يفسر العلة التي لأجلها صعد ماثيوز إلى واجهة الحركة المضادة للضريبة[4]. وبعد «التزامهم بمساندة بعضهم بعض بمنع مأمور شرطة المنطقة من أخذ أملاكهم مقابل الدين أو الضرائب

(1) Winchester, Virginia, dateline, New Hampshire Mercury, Aug.30, 1787, Henry Banks to [Edmund Randolph], Feb.23, 1787, CVSP, 4:247.

(2) Greenbrier County citizens, petition, Dec.9, 1785, VLP;
Otis K. Rice, A History of Greenbier County (Lewisburg, W.V., 1986), 81-90.

(3) John Francis Mercer to James Madison, Nov.12, 1784, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 8:135.

(4) George Clendenin to [Edmund Randolph], Aug.11, 1787, and Robert Renick, deposition, Aug.20, 1787, enclosed in Edmund Randolph to Speaker of the House of Delegates, Oct.15, 1787, Executive Communications, box 4, LiVi;
Richmond Dateline, Virginia Gazette and Weekly Advertiser, Sept.20, 1787.

«بعث مشاركو جرينبراير في العريضة نسخا من ورقة الجمعية إلى مقاطعات أخرى في عمق البلاد»[1]. وروي كذلك إنهم قد اتفقوا على أمر آخر أكثر جذرية. فعندما انعقدت محاكم الدائرة لدورتها في أغسطس 1787 أعلن أحد معارضي الانتفاضة أن المنتفضين قد «خططوا لمنع المحكمة من الانعقاد»[2].

وبصورة لا مفر منها، ذكّرت انتفاضة جرينبراير أعيان فرجينيا بثورة المزارعين التي اندلعت في ماساتشوستس منذ أقل من سنة قبل هذه الانتفاضة. وكان خطأ قادة ولاية ماساتشوستس قد تمثل في نسب تمرد 1786 إلى قائد كارزماتي وحيد فسموها «تمرد شاي». فنقش الاسم في الأذهان وقام رسميو فرجينيا بالافتراض نفسه ناسبين ثورة ريفهم إلى ماثيوز الذي صدر ضده حكم بسبب الدين[3]. وتعبيراً عن تحامل طويل الأمد ضد بيوريتانيي نيوانجلند استنتج أحد الفرجينيين من مواطني أدونجاه ماثيوز من «طول اسمه ونطقه» أنه «لا بد أن يكون أصله من نيوانجلد»[4].

وفيما كانت وثيقة الجمعية توزع قام مأمور الشرطة بمحاولة متهورة لوأد الانتفاضة في المهد. فأوقف ماثيوز لتنفيذ الحكم عليه من أجل الدين. وفي الحقيقة فإن خطة مأمور الشرطة زادت الطين بلة فجذرت موقف أربعة من المنتفضين على الأقل وتغلبوا عليه خلال نجدتهم ماثيوز. «فبدوا الصف الأقوى» حسب ما أورده جورج كلاندونين الضابط الآمر لمليشيا المنطقة[5].

وفي حين كان كلاندونين يكتب عنه كان أدونجاه ماثيوز –الذي يعرف في منطقة

(1) Richmond dateline, Virginia Gazette and Weekly Advertiser , Sept.20, 1787.

(2) Clendenin to [Randolph], Aug.11, 1787, in Randolph to Speaker of the House of Delegates, Oct.15, 1787, Executive Communications , box 4, LiVi.

(3) Ronald P. Formisano, «Teaching Shays/The Regulation: Historiographical Probes as Tools for Learning, «Uncommon Sens» 106 (Winter 1998) , 24-35.

(4) James McClurg to James Madison, Aug.22, 1787, in Hutchinson et al., Papers of James Madison, 10:155.

(5) Clendenin to [Randolph], Aug.11, 1787, and Renick, deposition, Aug.20, 1787, enclosed in Randolph to Speaker of the House of Delegates, Oct.15, 1787, Executive Communications, box 4, LiVi.

جرينبراير باسم ماثيوز الأسود–قد اختفى. ولا أحد كان يوسعه أن يفاجأ بكونه قد يكون انضم إلى مَدِّ مواطني الولايات المتحدة الذين ولوا وجهتهم إلى الغرب الأبعد خلال عقد 1780. لكنه لم يفعل بحثا عن فرصة إراحة نفسه من الدائنين وجامعي الضرائب. فهو لم يهرب إلى الغرب بل هو أعلن بدلاً من ذلك أنه كان متوجها إلى رتشموند عاصمة الولاية حيث كان يتوقع استعمال التهديد بتوسيع التمرد من أجل أن يفرض على المشرعين سحب ضريبة الشهادة –وذلك ما تم بالفعل(1).

والأرجح أن أدونجاه ماثيوز لم يلتق البتة جيمس ماديسون. ومع ذلك فإن وجهتي نظر فرجينيتين متعارضتين عبرتا بوضوح في مستوى الولاية عن السجالات التي أدت إلى تبني دستور الولايات المتحدة. فما يطلبه أدونيجاه ماثيوز من مجلس النواب (تخفيف الضريبة) والآلية التي طلبه بها (التمرد) كلاهما يدل على أن تحليل النكبة الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الولايات المتحدة خلال مرحلة الاتحاد كان مقابلا تمام المقابلة لنظرة من جنس ما كان أناس مثل جيمس ماديسون يعبرون عنه عندما ثاروا هم بدورهم ضد حكومات الولايات في ثمانينيات القرن الثامن عشر خلال كتابتهم الدستور. وحتى عندما كان واضعو الدستور يشتكون من أن الديموقراطية المفرطة–الاعتماد المفرط على الإرادة الشعبية– قد جعلت الولايات المتحدة جنة للمزارعين فإن الكثير من هؤلاء كانوا هم بدورهم يشتكون من أنهم لا يستطيعون تحقيق ما يخلصهم من الكثير من تذمراتهم إلا باللجوء إلى السلاح.

وخلال الحرب الثورية كانت فرقتا ماديسون وماثيوز كلتاهما تدافع بعنف عن القانون المحلي. إلا أنهما مع ذلك لا تتفقان على من ينبغي أن يحكم في النطاق المحلي(2). ففي عرائض ومقالات صحفية بلا توقيع عبر بعض الفرجينيين مثل ماثيوز عن شكوك كبيرة في كون العملية الانتخابية التي شرعت في العمل بمقتضى دستور الولايات سنة 1776 تسمح للغالبية بتحقيق إرادتها. وفي ولايات أخرى كذلك اشتكى المزارعون ومؤيدوهم من أن

(1) Richmond dateline, Virginia Gazette and Weekly Advertiser, Sept.20, 1787, Clendenin to [Randolph], Aug.11, 1787, enclosed in Randolph to Speaker of the House of Delegates, Oct. 15, 1787, Executive Communications, box 4, LiVi.

(2) Carl Lotus Becker, The History of Political Parties in the Province of New York, 1760-1776 (Madison, Wisc., 1909), 22.

الثورة الداخلية لم تذهب إلى الحد الكافي. ومثلهم مثل المزارعين في دائرة جرينبراير غالباً ما كانوا يلجأون للتمرد معبرين بذلك عن نظرة خاصة بالسياسة الأمريكية لا تكاد تختلف أكثر عن اعتقاد واضعي الدستور بأن المشكل الرئيسي في ثمانينيات القرن هو الإفراط الديموقراطي.

تعكس هذه الهوة الفلسفية الكبرى صراعا حول سياسات حكومية محدّدة. فحتى أناس مثل ماديسون كانوا يحاجون بأن المجالس النيابية كانت كثيرة التساهل حول جمع الضرائب وآخرون مثل ماثيوز يعلنون أن عبأهم الضريبي لا يُطاق. وخلال السنوات نفسها عندما كان بعض الأمريكيين يتخوفون من العودة إلى التضخم المتسارع الذي أصاب الولايات المتحدة خلال الحرب، كان آخرون يوجهون الانتباه إلى الندرة الحادة للعملة الصعبة ويجادلون نوابهم حتى يقدموا لهم آلية –مثل العملة الورقية– تمكنهم من أن يسددوا بواسطتها ضرائبهم وديونهم. ولم تكن تلك الفروق فروقا تافهة. ذلك أنه لا توجد سياسة حكومية في زمن السلم لها تأثير أكبر على المواطنين العاديين أكثر من سياسة الجباية ورصيد المال النقدي.

كان الانقسام تام الوضوح في ذلك الوقت. وقد أخبر جون كوينسي أدامز، في رسالة بعثها لأمه أبيجايل أدامز وهو في منتصف سنته الدراسية الأخيرة في جامعة هارفارد أن المواطنين فقراءهم وأغنياءهم كانوا يعافون دستور ماساتشوستس ولكن لأسباب متعارضة. فكتب قائلاً: «ففي حين أن المتبطّل والمسرف ومن ثم الفقير يشتكي من كون هذا الدستور مضطهدا كان أصحاب الملكية والاعتبار يرون أنه يعطي الكثير من الحرية للمواطنين عديمي المبادئ على حساب الشرفاء والمجدين في عملهم»[1]. إن تحليل أدامز يكشف تحيزه الطبقي لكنه يثبت أيضاً وعيه الحاد بما كان عليه الأمريكون من انقسام عميق.

وهكذا فالصراعات الجارية في مستوى الولايات والتي أدت إلى الدستور ينضح بها سيل الوثائق التي وصلت إلينا من القرن الثامن عشر. فعدد الدوريات الأمريكية انفجر في السنوات التي تلت حرب الثورة–كان لتشارلستون وساوث كارولينا أربع صحف في سنة 1786،

(1) Gerry, Mason, Randolph, May 31, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:48-51.

اثنتان منهما يوميتان، وكان الناشرون يملأون أعمدتها بمحاولات تعارض جملة عريضة من المشروعات وتؤيدها. وفي خلال ذلك كان الناس الأحرار المنتسبين إلى كل المنازل الاجتماعية يغرقون المجالس التشريعية بالعرائض. وبعد أكثر من قرنين لا تزال أفكارهم حائزة على قوة تحريك الخيال.

إن من الخطأ الخلط بين الصراعات في مستوى الولايات التي سبقت المؤتمر الاتحادي في صيف 1787 والصراع الأشهر الذي تلاه حول مسألة هل ينبغي المصادقة على الدستور أم لا. فالكثير ممن تصدوا للدستور في مؤتمر المصادقة كانوا قد ساندوا واضعي الدستور ضد العملة الورقية وتخفيض الضرائب وغيرها من الإجراءات التخفيفية. وفي 31 مايو 1787 وصف ألبردج جاري –الذي هو ثالث ثلاثة من نواب المؤتمر الاتحادي الذين رفضوا المصادقة على الدستور – وصف المرض الأساسي للولايات مستعملاً الجملة نفسها التي سيستعملها ألكسندر هاملتون أكثر من أسبوعين بعد ذلك. فقال إن المشكل هو «الإفراط في الديموقراطية». وفي اليوم نفسه الذي تفوه فيه جيري بهذه الكلمات كان الاثنان الآخران من أعضاء المؤتمر اللذان سيسحبان في النهاية إمضاءهما من الدستور–جورج ميزون وإدموند راندولف وكلاهما من فرجينيا–قد قدما التأويلات نفسها (لتبرير موقفهما). فاعترض راندولف بالقول «إن الشرور التي تعمل بمقتضاها الولايات المتحدة «خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر تضرب بعروقها في «اضطراب الديموقراطية وحماقاتها»[1].

وقد عبّر النواب الثلاثة الذين رفضوا التوقيع على الدستور كذلك (بألفاظ ميزون) عن «كراهية قاتلة للعملة الورقية»[2]. وحاول عشرات المعارضين للاتحاد بالجهد نفسه الذي حاول به الاتحاديون من أمثال هاملتون وماديسون منع المجالس النيابية من ضمان التخفيف

(1) John Quincy Adams to Abigail Adams, Dec.30, 1786, in Lyman H.butterfield et al. eds., Adams Family Correspondence (8 vols. to date; Cambridge, Mass., 1963-), 7:418.

(2) Mason, Au.16, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:309;
Gerry, June 7, 8, 1787, ibid., 1:154-55, 165;
Edmund Randolph to Thomas Jefferson, July 12, 1786, in Julian P.Boyd et al., eds., The Papers of Thomas Jefferson (33 vols. to date; Princeton, N.J. 195-), 10:133;
Richard B. Morris, The Forging of the Union, 1781-1789, (New York. 1987), 158;
Brown, Redeeming the Republic, 206-8.

عن المدينين ودافعي الضرائب. وقد صارع رجال من أمثال جيري وميزون الدستور كله تقريباً لأنهم يخشون من تهديده حقوق الولايات والحريات المدنية. فهم لا يعارضون إجراءات التشدد على المدينين ودافعي الضرائب التي تم تصورها في الدستور الوطني الجديد. فالأغلبية كان يمكن بيسر أن تتصالح مع الدستور بعد تبني وثيقة الحقوق. وبصور مختلفة كانت المسائل التي يثيرها معارضو الدستور أقل أساسية من المسائل التي أثارها في ثمانينيات ذلك القرن أمريكيون كانوا يعتقدون أن الثورة لم تصل إلى الحد الكافي.

ومن الخطأ بالقدر نفسه أن نسلم بأن الناس الذين قاوموا ماديسون حول مسألة الضريبة وتخفيف الديون كانوا ملزمين بمعارضة الدستور الذي كان ماديسون قائد الدعوة إليه. وفي الواقع فإن الكثير من الأمريكيين الذين ظلوا طيلة عقد 1780 يندددون بالوضعية المتردية للمدينين والمزارعين الرازحين تحت وطأة الضرائب كانوا يعتقدون أن الدستور سيمدهم بالعون الذي كانوا يطالبون به. ولعل أبرز هؤلاء هو أبراهام كلارك أحد الموقعين على إعلان الاستقلال من نيوجيرسي. فكلارك كان يقود الدعم لتشريع العملة الورقية في مجلس نيوجيرسي التشريعي. ولما كان الدستور يمنع كل إمكانية لإصدار العملة من قبل الولايات فإن الكثير من أهل نيوجيرسي كانوا ينتظرون منه أن يعارض المصادقة على الدستور. وبالفعل فإن شائعة حول ذلك انتشرت في الولاية. بيده أنه كان بوسع كلارك أن يرى في الدستور إمكانية السماح للحكومة الاتحادية بوضع ضريبة جمركية على البضائع المستوردة إلى الولايات المتحدة فتحد بصورة كبيرة من طلباتها من الولايات ومن ثم تمكنها من خفض الضرائب. ومثل هذا العون الضريبي يمكن أن يكون واضحاً بصورة خاصة في ولايات مثل نيوجيرسي التي كانت مضطرة بسبب فقدانها للموانئ الكبرى على المحيط الأطلسي التي يتم فيها تحصيل الضريبة الجمركية، لاستمداد جل ضرائبها من المزارعين. فلم يكن بوسع كلارك أن يذهب إلى حد تبني الدستور لكنه لم يعارضه في العلن أيضاً[1].

تعلم غالبية الأمريكيين القليل على الأقل حول الرجال والنساء الذين حاولوا منع المصادقة على الوثيقة التي وقع عليها في فيلادلفيا في سبتمبر 1787. وبدلاً من الاهتمام بهذا النوع

(1) Brown, Redeeming the Republic, 212-13.

من المعارضين فإن كتابنا يركز على المواطنين الذين خاضوا معارك ضد أناس مثل ماديسون وهاملتون في السنوات السابقة لكتابتهم الدستور:

يبحث الجزءان الأول والثاني من الكتاب في الدوافع الرئيسية لواضعي الدستور من خلال بيان المضمون الحي لشكاواهم من المجالس النيابية للولايات الثلاث عشرة التي حكمت البلد طيلة العقد الذي تلا تبني إعلان الاستقلال. فواضعو الدستور كانوا يعتقدون أن نواب المجالس التشريعية في الولايات قد أعطوا المدينين ودافعي الضرائب من منتخبيهم أكثر مما يلزم من المزايا، وذلك لم يؤد إلى إلحاق الغبن بالدائنين الخاصين والعامين فحسب، بل ألحق الضرر بالأمة كلها كذلك. كما ينظر الجزءان الأول والثاني منه في الشكاوى التي جاءت إلى مجالس الولايات النيابية من الجهة المقابلة خاصة أي من أمريكيين كانوا يعتقدون أن نواب المجالس أضروا بالمجتمع الأمريكي بسبب الخضوع إلى مطالب الدائنين الخاصين والمضاربين بسندات الحكومة.

ولعل الكثير من الأمريكيين كما يبين الجزء الثالث قد انتهوا إلى النتيجة التي مفادها أنهم لا يمكنهم البتة الحصول على التخفيف من الضريبة والدين باستعمال الإجراءات السياسية المتعارفة. وكان البعض من أمثال ماثيوز يشعرون بأنهم ملزمون باللجوء إلى ورقة الثورة الرابحة. وطيلة هذه المدة كانوا يحاججون فيها رجالاً من جنس ماديسون حول مسألة هل المجالس النيابية كانت مسؤولة أكثر مما ينبغي أو أقل مما ينبغي أمام الإرادة الشعبية.

ويبين الجزء الرابع كيف أن ماديسون وغيره من أغلبية قادة الأمة المواطنين– شعورا منهم وكأنهم مغلوبون في الصراعات الدائرة حول التخفيف (من الضرائب والديون) والإصلاح أمام معارضيهم–كانوا يلجأون هم بدورهم إلى ورقتهم الرابحة. فقد اجتمعت ثلة من الأمريكيين البارزين في فيلادلفيا ليصنعوا حكومة قومية لها ما يكفي من القوة لمنع مجالس الولايات النيابية من الاستجابة لمطالب القاعدة الشعبية حول التخفيف الضريبي.

ويصف الجزء الخامس الحملة من أجل المصادقة على الدستور. فبالنسبة إلى المزارعين الأمريكيين العاديين كانت مسألة المصادقة على الدستور تمثل خياراً قويا. فالاتحاديون قدموا

دفاعا مقنعا حول قضيتهم بالقول إن تقوية وحدة الاتحاد ستعيد الحياة إلى الاقتصاد. لكن الحكومة الوطنية الجديدة ستكون أيضاً أقل خضوعاً لمحاسبة المواطنين العاديين مما كانت عليه مجالس الولايات النيابية.

استنتج الآباء المؤسسون من صراعات ثمانينيات القرن الثامن عشر المعقدة الدرس البسيط التالي: أن المزارعين غير المتعلمين الذين أمسكوا بزمام الدولة خلال الثورة الأمريكية بلغ بهم الفشل إلى حد القضاء عليها. ومن منظور المؤسسين برهنت السياسات التي تبنتها مجالس الولايات النيابية في ذلك العقد من الزمن على أن الأمريكيين العاديين ليسوا قادرين بالكلية على حكم أنفسهم بأنفسهم.

وقد ضمن واضعو الدستور هذه الرسالة بالذات في نسيج الوثيقة المؤسسة للأمة وهي لا تزال باقية حيث هي. وبالفعل فالمرحلة الواصلة بين حفلي التوقيع الكبيرين في فيلادلفيا– حفل التوقيع على إعلان الاستقلال سنة 1776 وحفل التوقيع على الدستور سنة 1787–غالباً ما تُعرض إلى جانب تراجيديات من جنس العبودية واضطهاد الأقليات العرقية والدينية تمثيلاً لأخطار الديموقراطية. فعلى سبيل المثال أكد برنارد بايلين مؤرخ هارفارد البارز أنه «قد لاحظ –في سنة 1787 –الآثار الشريرة للأغلبيات النيابية في بعض الولايات خلال السنوات الخمس الماضية. فلمرات متوالية طغت الأغلبيات الشعبوية على حقوق ملكية للأقلية»[1].

وقد أصبح هذا التفسير التقليدي للأحداث التي أدت إلى المؤتمر الدستوري بطريقته

---

(1) Bernard Bailyn, To Begin the World Anew : The Genius and Ambiguities of the American Founders (New York, 2003), 121-22.

لم يكن بايلين وحيدا في ذلك بل إن إدموند س. مورجان من ييل قد ندد باستبداد التشريع في تلك الفترة وقد كتب جوردن س. وود من براون قائلاً «إن أوامر العملة الورقية تبقى قانونا وغيرها من أشكال تشريع التخفيف عن المدينين تصدم الكثير من جماعات الدائنين المتنوعين في المجتمع وتعتدي على حقوق الملكية الخاصة»

«Just Say No» New York Review of Books, Nov.18, 1999, p.40;.

Wood, «Democracy and the Constitution» in How Democratic Is the Constitution? Ed. Robert A. Goldwin and William A. Schambra (Washington, D.C., 1980), 8;

Joseph J. Ellis, Founding Brothers: The Revolutionary Generation (New York, 2000), 52;

Stanley Elkins and Eric McKritrick, The Age of Federalism (New York, 1993), 44;

Manning, Sacred Fire of Liberty, 250.

الخاصة مؤسسة تعدل قوتها قوة المحكمة العليا أو قوة المجلس الانتخابي. فقد تشربها الكثير من الأمريكيين المرفهين وحسني التعليم فولدت ذهنية سطحية لأهلية سياسية يدعونها حقاً لهم. لكن مفعولها على المواطنين العاديين هو بالضبط المفعول العكسي تماماً لأنها تحطم ثقتهم في أنفسهم.

لعل الباحثين من جنس بايلين على حق. فقد يكون الحكم الشعبي قد انهار خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر تماماً كما يدعي واضعو الدستور. لكن جل الأمريكيين الذين عاشوا خلال عهد ما بعد الحرب—وهم على الأرجح أغلبية الأمريكيين—كانوا يرون الأمور على خلاف ذلك. فهم لا يسلمون بأن مجالس الولايات النيابية قد أضرت بعمق بالاقتصاد الأمريكي. فبخلاف حاد مع واضعي الدستور المقبلين كانوا ينسبون الانكماش الاقتصادي في تلك الفترة إلى سوء الإدارة النخبوية لا إلى الإدارة الشعبية.

وبالنظر إلى الكيفية التي ظلت بها نظرة الآباء المؤسسين للدستور حول مصادره سنركز في هذا الكتاب على التأويلات البديلة التي يقدمها أمريكيون من أمثال أدونيجاه ماثيوز. فعدد كبير من معاصري واضعي الدستور—رجال ونساء نُسيت أسماؤهم طويلاً منذئذ—كانوا مقتنعين بقوة أن الانكماش الذي أعقب حرب الثورة كان يمكن أن يعالج بنجاح من دون جعل الولايات المتحدة بلدا أقل ديموقراطية. وقد فهم أولئك المزارعون بصورة أفضل منا اليوم ما كان على كفة الميزان في هذا النزاع الكبير. فأبعد من مجرد التمسك بالسياسات التفصيلية، كانوا في الحقيقة يدافعون عن كونهم قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم.

الباب الأول:
السجال الكبير

الفصل الأول

«لبنات من دون تبن»

مظالـم

لم يكن نواه (نوح) وبستر معروفا بتواضعه. فرغم كونه قد وُلد في منطقة (نيو إنجلند) ومن خلفية أسرية (ذات نسب لكنها فقيرة) وفي عصر (عصر التنوير) ومن جنس (رجال) كل واحد منهم ينتج أكثر من الحصة التي لأناه، فإن وبستر كان متجاوزا لأنداده بالكثير في ما سماه أحد النقاد بـ«الخيلاء والتفاخر»(1).

وبسبب ذلك كله فقد قام في خريف 1787 بشيء قل أن يقدم عليه الناس: فقد نشر على العموم اعترافاً بالخطأ. ففي مقالة نشرت في صحيفة بنسلفانيا جازيت صحيفة فيلادلفيا التي كان يملكها بنجامين فرنكلين أعلن وبستر أن رد فعله الأول على ثورة المزارعين التي انفجرت في ماساتشوستس خلال صيف 1786 –وتعرف في التاريخ تحت اسم تمرد شاي– كان ردا معيباً. فوبستر قد وقع في «الاعتقاد العام بأن المعارضة كانت شغبا دهماويا» وأنه «ينبغي استعمال القوة لوقفها». وجاء في ما كتب «لكن الأحداث التالية أثبتت خطأ هذا الفهم»(2).

إن تنصل وبستر من نظرته السابقة كان أكثر الأشياء بروزا في ضوء محاولاته السابقة لتقديم نفسه بصفة مخلص المزارع العادي. يعرف وبستر اليوم بالطبع باعتباره من يعلم مواطنيه الأمريكيين كيف يهجئون الكلمات، إلا أنه حاول كذلك تعليمهم في مجال السياسة العامة(3). ولما رفض متمردو ماساتشوستس الاستماع إلى نصيحته بوضع أسلحتهم أعلن وبستر أن ثورة

---

(1) Quoted in Jill Lepore, A Is for American : Letters and Other Characters in the Newly United States (New York, 2002), 40 ;
Joseph J. Ellis, After the Revolution: Profiles of Early American Culture (New York, 1979), 163-64.

(2) N[oah] Webster, Pennsylvania Gazette, May 9, 1787.

(3) Ellis, After the Revolutions, 162.

شاي قد قضت على إيمانه بقدرة الأمريكيين العاديين الذاتية على حكم أنفسهم بأنفسهم. فقد صرح في نوفمبر 1786 «كنت ذات مرة جمهورياً قوياً مثل أي إنسان في أمريكا. لكن الحكم الجمهوري هو اليوم آخر الأنظمة التي يمكن أن أختارها. (ولو كان على أن أختار اليوم) لفضلت حكماً الملكية المحدودة وذلك لأني أكون حينها أقرب إلى الخضوع لنزوات شخص واحد مني إلى الخضوع إلى جهل العامة وانفعالاتها»[1].

إلا أن وبستر نجده هنا وبعد أقل من سنة من تنديده بتمرد شاي، يقول لقراء بنسلفانيا جازيت إن إعادة النظر في سياسات الضرائب هي التي أثارت الانتفاضة. «إني اعترف بصراحة أن نتيجة بحثي قد حسمت رأيي بأن الناس كانوا على حق»[2].

فما العلة في تحول وبستر المتجاوز لكل المعتاد؟ إن اكتشاف أجوبة مُرضية لهذا السؤال يمكن أن ينير سراً آخر معروفا أكثر من هذا السؤال: لماذا قرر وبستر وغيره من الأمريكيين المرموقين أن الثلاث عشرة ولاية التي أعلنت الاستقلال عن بريطانيا ينبغي أن تندمج في أمة واحدة؟ إن الخطوة الأولى لعلاج هذه المسألة تتمثل في اكتشاف ما جعل الآباء المؤسسين وكذلك المزارعين الغامضين ينقلبون على مجالس التشريع في الولايات الثلاث عشرة.

لماذا كان هناك الكثير من الأمريكيين التواقين إلى نجدة حملة سندات الدين والمقرضين الخاصين من قبضة المزارعين وأصدقائهم في مجالس النواب؟ والجواب كان بسيطاً حسب استدلال تشارلز بيرد في «التأويل الاقتصادي لدستور الولايات المتحدة» ذي التأثير الهائل الذي صدر سنة 1913. يشير بيرد أن جل واضعي الدستور كانوا هم بدورهم مقرضين خاصين ومولين للسندات الحكومية أو كلاً الأمرين معا. وهو يعتقد أنهم قد ساندوا الدستور لأنهم من دونه لن يكون بوسعهم استرداد أموالهم.

وبالفعل فإن حملة السندات والمقرضين الخاصين كانوا من بين أكثر المساندين للدستور حماسة. لكن تأويل بيرد لا يفسر ما ولدته الحكومة القومية المقترحة من حماسة لدى رجال أمثال ماديسون وألكسندر هاملتون (المؤلفين الرئيسيين للأوراق الفدرالية) اللذين لم يكن أي

(1) [Webster], «Political Paragraphs, Connecticut,» Connecticut Courant, Nov.20, 1786.

(2) N[oah] Webster, Pennsylvania Gazette, May 9, 1787.

منهما مقرضاً كبيراً أو ممتلكاً للسندات الحكومية[1].

يقدم الدين وتخفيض الضرائب اليوم بصورة نموذجية باعتبارهما أقل إثارة للقلق في حدّ ذاتهما مما هما عرَضين دالين على قلق أعمق. فيقال إن واضعي الدستور تمسكوا بجملة من الأفكار التي تعود إلى سقوط الجمهورية الرومانية. فهذا التقليد الذي عُرف بوصفه النزعة الجمهورية التقليدية يؤكد أنه لا يمكن لأي جمهورية أن تبقى إلا إذا ظل مواطنوها فاضلين مستعدين للتضحية بأنفسهم من أجل الجماعة. وفي سنة 1787 كان الرجال الذين قادوا الأمة في الحرب الثورية مقتنعين بأنهم قد فقدوا السيطرة تقريباً على كل مجالس الولايات التشريعية لصالح ديماغوجيين تنقصهم هذه الصفة الجوهرية للفضيلة الحقّة[2]. وقد قرروا أن السبيل الوحيدة ليكون للأمة حكومة فاضلة تتمثل في إيجاد حكومة قومية.

إن لهذا التأويل الإيديولوجي لأصل الدستور مزاياه. لكن إعادة الفحص التام للسياق الذي تم فيه إيجاد الحكومة الوطنية يكشف عن دافع آخر أكثر منه تأثيرا. فخلال منتصف الثمانينات توصل قادة الأمة من المواطنين إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن من دون مراجعة شاملة للحكومة الاتحادية أن يكون الاقتصاد الأمريكي قادراً أبداً على جذب رأس المال.

وقصور التمويل الرأسمالي الشديد الذي تلا الحرب هذا هو ما تم التأكيد عليه من قبل المؤلفين الثلاثة للأوراق الفدرالية. فقد زعم جون جاي أنه بفضل بنود الاتحاد يمكن «لكل إنسان تقريباً أن يستدين من جاره». وفي المقالة الأخيرة من الأوراق الفدرالية ثمن ألكسندر هاملتون البند الأول من الدستور المقترح، فقرته العاشرة، من أجل «الحروز ضد إعادة حكومات الولايات تلك الممارسات التي قوضت أسس الملكية والقرض»[3]. وماديسون هو

(1) Forrest McDonald, Alexander Hamilton : A Biography (New York, 1979), 137 ;
E. James Ferguson, The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776-1790 (Chapel Hill, N.C., 1961), 340-41.

(2) Gordon S. Wood, The Creation of the American Republic, 1776-1787 (Chapel Hill, N.C., 1969).

(3) حطاب ألقاه دجون جاي ووجهه إلى سكان ولاية نيويورك حول موضوع الدستور التي تمت الموافقة عليه في فيلادلفيا ورد في المرجع التالي
[John Jay], An Address to the People of the State of New-York on the Subject of the Constitution Agreed Upon at Philadelphia...(New York [1788], in Paul Leicester Ford, ed., Pamphlets on =

الرجل الذي تؤخذ منه أغلب الشواهد المساندة للفرضية القائلة إن الهدف الأول لواضعي الدستور كان استبدال ديماغوجيين أنانيين برجال من أهل الفضيلة يؤكد أن دوافعهم للسعي من أجل هذا الهدف الإيديولوجي كانت بالأساس أهدافا اقتصادية. فبوسع إعادة الفضيلة إلى الحكم أن تنهي التراجع الرهيب الذي أعقب الحرب الثورية بل هي قد تحقق أكثر من ذلك. إنها يمكن أن تمد النمو الاقتصادي السريع بالحيوية. وهي مسألة كانت بالنسبة إليه مسألة ذات طابع شخصي شديد القوة.

ففي ربيع 1787 كان ماديسون ذو الست والثلاثين سنة ما يزال مقيماً في مونتبلير في ضيعة والده بمقاطعة أورانج، من ولاية فرجينيا. ولما كان ذا رغبة شديدة في الحصول على الثروة التي تمكنه من العيش حياة الرفاهية دون أن يكون مع والديه في آن فإنه قد ركب مؤخراً النموذج الأمريكي التقليدي القائل بالحصول السريع على الثروة: المضاربة في الأراضي. لكن ثمرة المغامرة كان دون ما كان ينتظره ماديسون بكثير. وليس لذلك أدنى صلة بقيمة الأرض.

ففي بداية سنة 1784 صاحب ماديسون المركيز دي لافايات بطل حرب الثورة الفرنسي الشاب في صعوده على نهري هودسون وموهوك نحو قلعة ستانويكس في روما العصر أي نيويورك ليحضر إبرام معاهدة مع الهنود الحمر. وفي المؤتمر كان الضباط الأمريكيون قد أرهبوا نظراءهم الإيراكويين لكي يتنازلوا لهم عن قطعة شاسعة من الأرض (أغلبها كانت في الحقيقة غير مأهولة ويغزوها بين الحين والآخر هنود حمر آخرون)[1]. وبحلول ذلك الوقت كان ماديسون ولافايات قد عادا إلى الغرب. ولكن الرحلة إلى قلعة ستانويكس لم تكن على الأقل بالنسبة إلى الفرجيني مضيعة للوقت.

= the Constitution of the United States, Published During its Discussion by the People, 1787-1788 (Brooklyn, N.Y., 1888), 73;

- خطاب ألقاه هاملتون في تشريعية نيويورك في 12 أفريل 1787 ورد في المرجعين التاليين:
- Hamilton, speech in New York legislature, Apr.12, 1787, in Harold C. Syrett, ed. The Papers of Alexander Hamilton (27 vols.; New York, 1961-87), 4:145;
- Hamilton, Federalist 85:3.

(1) Jack N. Rakove, James Madison and the Creation of the American Republic (New York, 1990), 32.

ففي حين كان ماديسون يمخر نهر موهوك لم يستطع الامتناع عن ملاحظة ثراء الأرض التي كانت ذات مرة قلب الأرض التي يقيم بها الهنود الإيروكويون. وبعد سنة من التوقيع على اتفاقية قلعة ستانويكس استشار ماديسون جورج واشنطن خلال زيارة إلى جبل فارنون حول جدوى شراء أرض في المنطقة.

ولم يكن بوسع ماديسون أن يجد مكانا أفضل. فقد اكتشف واشنطن في عودته بالذكر إلى الوقت الذي كان فيه في سن ماديسون أن «أعظم الأراضي التي نملكها في المستعمرة تم الحصول عليها بافتكاك أراضي الريف القصي الغنية أو بشرائها بأثمان بخسة»[1]. وقد قال واشنطن لماديسون أنه «لو كان يملك الآن مالاً للادخار وكان مستعداً للمعاملات في الأرض» لكان وادي موهوك هو «المكان الحقيقي الذي سيختاره خياله من الولايات المتحدة كلها». وفعلاً فإن واشنطن وأحد شركائه اشتريا من أمد قريب مساحة كبرى على ضفاف نهر موهوك[2].

وفي ربيع 1786 اشترك ماديسون مع شيخ فرجينيا جيمس مونرو (الذي كان مقدراً له بعد ثلاثة عقود لأن يليه في الرئاسة) و«قام بعملية شراء صغيرة»—تسعمائة آكر (وحدة قياس للأرض تساوي أربعة أعشار الهكتار)—على نهر موهوك تبعد 9 أميال عن المكان الذي عقدت فيه اتفاقية ستانويكس[3].

(1) Washington, quoted in Woody Holton, Forced Founders : Indians, Debtors, Slaves and the Making of the American Revolution in Virginia (Chpel Hill, N.C., 1999), 3.

راجع بخصوص حياة واشنطن بوصفه مضاربا في الأرض المراجع التالية:

Charles A. Beard, An Economic Interpretation of the Constitution of the United States (New York, 1913), 144;

Holton, Forced Founders, 3-11, 37, 210, 215;

Charles Royster, The Fabulous History of the Dismal Swamp Company: A Story of George Washington's Times (New York, 1999).

(2) شاهد من واشنطن ذكره آرفن برانت في المرجع التالي:

Washington, quoted in Irving Brant, James Madison, The Nationalist, 1780-1787 (Indianapolis, Ind., 1948), 339.

(3) رسالة وجهها ماديسون إلى جفرسون في 12 أغسطس 1786 وردت في المرجع التالي.

Madison to Jefferson, Aug.12, 1786, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols. to date; Chicato, 1962-), 9:97-98.

وكان ماديسون ومونرو يعلمان أن خطتهما تحتوي على هشاشة قاتلة. فبعد زمن قصير من قيامهما بشرائهما الصغير في أغسطس 1786 كتب ماديسون إلى صديقه توماس جفرسون قائلاً. «لا شيء عدا الصعوبة في جمع ما يكفي من المال يحول دوننا والقيام بشراء أكبر». وقد اصطدم رجال الأعمال الشباب بأسوأ تجربة اقتصادية خلال عشرية 1780: تردد ا أثرياء أمريكا المتزايد في إقراض المال لمواطنيهم. ورغم أن ماديسون من الأسرة الأغنى في مقاطعة أورانج بفرجينيا فقد أصبح من الصعب يوماً بعد يوم حتى على رجل مثله تحويل أرضه وعبيده إلى نقد. وفي الحقيقة فقد احتاج إلى الاعتماد على مونرو للقيام بدفوعاته كلها وقد تطلب إرجاع ديونه مدة أطول مما توقع[1].

وقد بدا لماديسون أن جفرسون الذي كان مبعوث أمريكا إلى فرنسا يمكنه أن يكون أكثر حظا «لجمع المقدار الكافي» من أوروبا. فدعاه إلى أن يصبح شريكاً مؤكداً له أنه يوجد «مستقبل فائدة له هو نفسه ولنا نحن كذلك». وهذا ما جعل جفرسون «يستلف قل أربعة أو خمسة آلاف لويس ذهبي (عملة فرنسية تحمل اسم الملك لويس)– بل ويرهن جزءا من أرضه الكبيرة جدا». وقد ذكر ماديسون جفرسون بأنه «قل أن توجد حالة تم فيها شراء أرض جديدة ذات قيمة وفي موقع جيد لم تكن مجزية للمغامرين»[2].

وقد أظهر جفرسون ذات مرة شهية لا تشبع تجاه الأرض الهندية. لكن اقتراح ماديسون لم يحرك فيه (هذه المرة) ساكنا. وذلك لأنه كان يعلم أن «المتمولين» في أوروبا لن يكونوا أكثر ميلا من نظرائهم الأمريكيين للاستثمار فيها. فجفرسون حاول مؤخراً جعل أغنياء باريس يهتمون بطلب جورج واشنطن قرضا لشركة قناة نهر بوتوماك. لكنه اكتشف بسرعة أن لا

(1) رسالة وجهها ماديسون إلى مونرو في 24 فبراير 1786 وكذلك رسالة وجهها إلى جفرسون في 12 أغسطس 1786 وردتا في المرجعين التاليين:

Madison to Monroe, Feb.24, 1786, Madison to Jefferson, Aug.12, 1786, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 8:494, 9:97-98;

Brand, Madison, The Nationalist, 339-40.

(2) رسالة وجهها ماديسون إلى جفرسون في 12 أغسطس 1786 في المرجع التالي.

Madison to Jefferson, Aug. 12, 1786, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:97-98.

أحد كان يمكن أن يعير بناء القناة اهتماماً ما دام بوسعه أن يربح نسبة الفائدة نفسها بشراء سندات الحكومة الفرنسية التي كانت تدفع فائدتها «بصرامة دينية». والمعلوم أن وضعية الملك لويس السادس عشر كانت ستتحول في أمد قريب وبسرعة إلى وضعية متزعزعة. لكن ذلك كان متعلقا بالمستقبل. وكان بوسع جفرسون أن يفهم عندئذ لم كان ارستوقراطيو فرنسا يفضلون الاستثمار في بلدهم عنه في فرجينيا. إذ هو قد قال إنه لو أقرض باريسي مبلغاً كبيراً إلى ماديسون وصادف أن التقيا في محاكم فرجينيا فإن «حماية المدين التقليدية فيها كانت ستكون لصالحه ضد الدائن»[1].

وهكذا فقد كان لماديسون رهان شخصي على إصلاح الحكومة. لكنه كان يسعى إلى القيام بأكثر مما يملأ جيبه. وكانت نظرته المركزية أنه لن يكون البتة قادراً على اقتراض المال حتى يفرض المشرعون والحكام استخلاص القروض السابقة. وإذن فما كان ماديسون يسعى إليه في 3 مايو 1787 عندما غادر كرسيه في الكونجرس واجتاز نهر هادسون–المرحلة الأولى من رحلته من نيويورك إلى فيلادلفيا–هو في الحقيقة الحق في خسران المنازعات القضائية (اي خسران المدين وربح الدائن لها).

فمثله مثل غيره من واضعي الدستور كان ماديسون مقتنعاً بأن تشديد العقوبة على المدينين الذين لا يسددون ديونهم يمكن أن يكون–رغم ما في الأمر من مفارقة– كافيا لحل الكثير من المشاكل التي يشتكي منها واضعو الدستور. فهل «تكون الدروس التي تلقاها أصحاب المصلحة التجارية في أوروبا من التجربة الأخيرة» بدأت تتوجه نحو «كبح ميلهم لإقراضنا بحد يتجاوز مواردنا»؟ وإذن فـ«العلاج الشافي» لـ«جمع النقود» (الذهب والفضة) يكمن في «في تقوية العدالة– والتشدد في عقاب المدينين الذين لم يسددوا ديونهم»[2].

---

(1) رسالة وجهها توماس جفرسون إلى جيمس ماديسون في 16 ديسمبر 1786 وردت في المرجعين التاليين:
Tomas Jefferson to James Madison, Dec. 16, 1786, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:212-13;
Holton, Forced Founders, 3-13, 32-37.

(2) رسالة وجهها ماديسون إلى جفرسون في 18 مارس 1786 وردت في المرجع التالي:
Madison to Jefferson, Mar.18, 1786, in Julian P. Boyd et al., eds., The Papers of Tomas Jefferson (33vols. to date; Princeton, N.J. , 1950-), 9:334; =

ويبدو من الراجح أن خيبة أمل ماديسون ليست اقتصادية فحسب بل هي نفسية كذلك. فلما كان مناخ الاستثمار الأمريكي الضعيف قد حال دونه واقتراض المال الذي يحتاج إليه لشراء ما يمهد له الخروج من عباءة العناية الأبوية كان الرجل الذي كان على حافة أن يصبح «أب الدستور» لا يزال طفلا من الناحية الاقتصادية. ولابدّ من أن ذلك كان مهيناً[1]. وماديسون لم يكن ليصل إلى الرجولة حقاً ما لم يصبح رب منزله. ولكي يحقق ذلك كان يحتاج أولا إلى أن يحقق مستوى (ذهبيا) لضمان غطاء مؤشر الموثوقية الضامنة لقابلية الاستدانة a gilt-edged credit rating ليس لنفسه فحسب بل للأمة ككل.

وقد اعترف ماديسون أن آلاف الأمريكيين يشاطرونه خيبة الأمل نفسها. إذ صرح في المقالة 62 من الأوراق الفدرالية أنه لا يمكن بمقتضى بنود الدستور الحالية «لأي تحسين كبير أو لأي سعي جدير بالتقدير أن يتقدم» لأن «نقص الثقة في المجالس العامة يضعف أي محاولة للمبادرة النافعة فيحبطها»[2]. ولو أمكن استرداد هذه الثقة وكان بوسع الناس الطموحين مثل ماديسون الحصول على القروض التي يحتاجون إليها لشراء أراض وتوسيع شبكاتهم التجارية وتطوير شركاتهم المنتجة لجعلوا حركة الإحياء التجاري تغمر بأرباحها حتى أفقر المزارعين.

لا يحظى تحليل جيمس ماديسون لمخاض الأمة الفتية بموافقة جميع الناس. فعلى غرار ماديسون، كان بين الأمريكيين، مثل أدونجاه ماثيوز، من يؤسسون تحليلاتهم الاقتصادية على تجربتهم الشخصية. لكن الحرب الثورية أصبحت اليوم تُرى بوصفها قد شقت طريقاً لثراء غير مسبوق جعل الولايات المتحدة الأمريكية محطّ حسد الكثير من الناس في العالم. أما بالنسبة إلى الأمريكيين الذين شاركوا في الحرب فإن العقد الذي تلا هذه الحرب كان عقد

= ماديسون «ضد العملة الورقية، في نوفمبر 1786، بمجلس نواب فرجينيا» وردت في المرجع التالي:

Madison, «Agst. Paper Money, Novr.1786 Virg: Assy.,» in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:159.

(1) تشارلز جارد إنجرسول (1825) شاهد ورد في المرجع التالي:

Charles Jared Ingersoll (1825), quoted in Drew R. McCoy, The Last of the Fathers: James Madison and the Republican Legacy (Cambridge, U.K., 1989), 73,

(2) Madison, Federalist 62 :17.

نكبة. فهو قد كان حسب بعض المحللين المحدثين على درجة من السوء تعادل «الكساد الكبير» لعقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

وكالعادة دائماً فإن مصائب قوم عند قوم فوائد. فما يصيب الأكثرية يمثل فرصة لبعضهم. من ذلك أن طبيب أسنان يعالج أثرياء الزبائن نشر في بوسطن إشهاراً يبحث فيه عن «أشخاص يرغبون في التخلص من أسنان حية في مقابل النقد»[1]. وفي رتشموند بفرجينيا عرض شخص في أحد إشهاراته مقداراً غير معتاد من المال («جنيهين») مقابل سن حي -أي تقريباً ما يمكن أن يحصل عليه العامل اليومي أجرا لأسبوعين من العمل. ولما كان نصف سكان فرجينيا تقريباً يعدون رقيقاً فإن إعلان رتشموند يتضمن بندا «يستثني الرقيق» لأن الأمريكيين من ذوي الأصل الإفريقي وغير الأحرار ليست أسنانهم ملكاً لهم[2].

إن للتردي الاقتصادي في عقد 1780 عدة أسباب. فخلال الثورة الأمريكية -كالحال في أغلب الحروب- هدم الجنود مقداراً كبيراً من الممتلكات. لكن ضرر ما فعلوه كان أقل من ضرر ما لم يفعلوه: أعني عملهم العادي. فخلال الحرب كان مردود الاقتصاد الوطني قد تهاوى. وصحيح أن أغلب الأسر المالكة للأرض قد خفضت نفقاتها إلى حد كبير-لأن التوقف المحتمل للتجارة العابرة للمحيط لم يترك لهم إلا القليل من الخيار. لكن القليل من المنازل× كانت قادرة على التقتير لتعويض ما فقدته عندما استبدل شبابها سهول القمح والتبغ بساحات الحرب. فالكثير من المنازل غرقت في الديون.

وهناك نوع آخر من الخسارة لازم أحد أعظم لحظات التحرير الناتجة عن الحرب. ففي أرجاء المستعمرات الثائرة استغل العبيد والنساء والأطفال مزية الفوضى في زمن الحرب ليعلنوا استقلالهم. فالبعض من هؤلاء ذابوا في الغابات والمستنقعات. لكن كثراً آخرين استجابوا لإعلان التحرير البريطاني الذي لا يختلف كثيراً عما سينشره أبراهام لنكولن بعد قرن تقريباً.

(1) [John]Templeman, « Live Teeth » Massachusetts Centinel, Aug.16, 1786.

(2) Doctor Le Mayeur, advertisement, Virginia Independent Chronicle, Mar.7, 17

- تعليق المترجم: استعمل مصطلح المنزل كما عرف في الفلسفة العربية أعني كما نجده في عبارة الاقتصاد المنزلي للدلالة على الأسرة من حيث هي وحدة اقتصادية وتعني هاوسهولد (انجليزية) وميناج (فرنسية) أي الوحدة الاقتصادية المؤلفة من (كل أفراد الأسرة بأهلها وكل ممتلكاتها بمن فيها العبيد.-

ويمكن أن نذكر حالة نموذجية. فعندما أبحر أسطول إمبراطوري صاعدا نهر «كايب فير» في خريف 1776 تمكن توماس بيترز الذي ولد عبداً إفريقيا في ولمنجتون بنورث كارولينا وكان بنّاء طواحين، من الصعود على ظهر سفينة حربية بريطانية. وقد تعاقد مع «مرشدي السود وروادهم» وعمل معهم طيلة الحرب. ثم حصل على حريته بعد ذلك واستقر أولا في نوفا سكوتيا ثم بعد ذلك في مستعمرة بريطانية جديدة هي سيراليون في ساحل إفريقيا الغربية[1]. وهكذا فخلال الحرب وضع آلاف الأمريكيين من أصل إفريقي سلسلة واسعة من العلامات على طريق الانتقال من العبودية إلى الحرية[2].

عنى تحرر بعض الأمريكيين مثل توماس بيترز خسارة مالية كبيرة بالنسبة إلى من يدعون امتلاكهم. فبالنسبة إلى جورج روبرتسون من مقاطعة تشاسترفيلد بفرجينيا كانت سنة 1781 أقل أهمية لجهة الاستسلام البريطاني في يورك تاون في شهر أكتوبر من السنة نفسها، مما كانت سنة «النكبة التي حلت بالإنسان الأبيض من جراء الحرب وفقدان عبيدهم السود». وقد قال روبرتسون إنه بسبب هروب العبيد وغير ذلك من اختلالات الحرب «لم يوجد إلا القليل جداً من الهوجسهد (وحدة كيل محتواها زهاء 250 لتراً تقريباً) من الدخان المنتج في

(1) Gary B. Nash, « Thomas Peters : Millwright and Deliverer» in David G. Sweet and Gary B. Nash, eds., Struggle and Survival in Colonial America (Berkeley, Calif., 1981), 69-85 (revolution.h-net.msu.edu/essays/nash.html)

(2) Benjamin Quarles, The Negro in the American Revolution (Chpel Hill, N.C., 1961);
Sylvia R. Frey, «Between Salvery and Freedom: Virginia Blacks in the Amercan Revolution,» Jounal of Southern History 49 (Aug.1983), 375-98;
Peter H. Wood, «'The Dream Deferred': Black Freedom Stuggles on the Eve of White Independence,» in Gary Y. Okihiro, ed., In Resistance: Studies in African Caribbean, and Afro-American History (Amherst, Mass., 1986), 166-87;
Robert A. Olwell, «'Domestick Enemies': Slavery and Political Independence in South Carolina, May 1776» Journal of Southern History, 55 (Feb.1989), 21-48;
Frey, Water from the Rock: Black Resistance in a Revolutionary Age (Princeton, N.J., 1991);
Holton, Forced Founders, 133-63;
Simon Schama, Rough Crossings: Britain, the Salves and the American Revolution (London, 2005);
Gary B. Nash, The Forgotten Fifth: African Americans in the Age of Revolution (Cambridge, Mass., 2006);
Cassandra Pybus, Epic Journeys of Freedom: Runaway Slaves of the American Revolution and Their Global Quest for Liberty (Boston, 2006).

المقاطعة»[1].

وقد اعتقدت بعض الأسر من المزارعين أن ما يعانون منه سينتهي عندما تضع الحرب أوزارها. لكن المصاعب كانت في الحقيقة قد بدأت عندها. وذلك أولا لأن الصلح مع بريطانيا لا يعني السلام دائماً. فخلال الحرب قال مواطنو الأمة الحديثة في أنفسهم إن العلة الوحيدة التي جعلت الأطراف المقاتلة من سكان أمريكا الأصليين يهاجمون مستوطناتهم الغربية هي سعي البريطانيين (كما جاء نصا في إعلان الاستقلال) «لاستجلاب المقيمين على حدودنا من الهنود المتوحشين االذين لا يرحمون». وفي الحقيقة فإن «حملات المتوحشين» تواصلت لمدة طويلة بعد معاهدة باريس للسلم التي أبرمت سنة [2]1783.

وبالعودة إلى سنة 1776 عندما أعلن الأمريكيون الأحرار انفصالهم عن الإمبراطورية البريطانية تراءت للكثير منهم فرص اقتصادية جديدة واسعة تنفتح لهم عندما يتحررون من احتكار الوطن الأم لتجارتهم. وبالفعل فبالنسبة إلى الكثير منهم كان وعد التجارة الحرة أحد أهم العناصر الجاذبة نحو الاستقلال[3]. لكن المواطنين توصلوا بعد الحرب إلى النتيجة المتشائمة بأن كون تجارتهم منحصرة في مجموعة الإمبراطورية البريطانية للتجارة كان تقريباً معادلاً في السوء لاستثنائها منها. وفي سنة 1783 وهي السنة نفسها التي اعترف بها تاج بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة أعلن أعوان الإمبراطورية الرسميين كذلك أنهم لا ينوون تمكين التجار الأمريكيين من تحصيل ما كان أحد أهم مصادر دخلهم قبل الحرب: المتاجرة بسكر الجزر البريطانية في الكاريبي. لم يعد مسموحاً للسفن الأمريكية بحمل السمك ومواد الاستهلاك والحبوب ومنتوجات الغابات لمزارع العبيد في مستعمرات الجزر مثل جامايكا

---

(1) عريضة قدمت في 8 نوفمبر 1785.
George Robertson (Chesterfield County), petition, Nov., 8, 1785, VLP.

(2) عريضة مقاطعة هاريسون قدمت في 5 ديسمبر 1786 وعريضة مقاطعة أوهايو قدمت في 26 اكتوبر 1787
Harrison County citizens, petition, Dec.5, 1786, Ohio County citizens, petition, Oct. 26, 1787, VLP.

(3) « A Freeman » Worcester Magazine 2 :28 (2nd week of Oct. 1786), 337;
David Daggett, An Oration, Pronounced in Brick Meeting-House, in the City of New-Haven, on the Fourth of July, A.D. 1787 (New Haven, Conn., [1787]), 5;
Holton, Forced Founders, 45-60, 215-16.

وبربادوس.

كل ذلك كان شكاوى حقيقية. إلا أنه في خلال القليل من السنوات التي تلت انتصار يورك تاون ركز الأمريكيون الأحرار بحثهم عن تفسير ما يحزنهم بصورة متزايدة حاصرين إياه في مصدر وحيد. إنهم باتوا يعتقدون أن العامل المنغص الأكبر عليهم هو حكومات ولاياتهم.

فالإجماع على أن جمعيات ولاياتهم التشريعية خذلت ناخبيها بات شبه كلي. أما ما يختلف عليه الأمريكيون فقد كان بالذات تعيين موضع أخطاء المشرعين. وبالفعل فهذه المسألة التي تبدو غامضة تمسك بالمفتاح الذي صنع الحكومة القومية التي قدّر لها أن تصبح المؤسسة الأقوى في تاريخ العالم. بل إن أكثر من ذلك كان على كفة الميزان. فكل واحد من السجالات الثلاثة عشر الغامضة حول مسائل الضرائب والمسائل المالية يخفي نقاشا أكثر أساسية حول المسألة التالية: هل للأمريكيين العاديين القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم؟ فإذا استطاع الدائنون ودافعو الضرائب أن يقدموا بصورة مقنعة ما يثبت أنهم ليسوا هم المجرمين في ذلك التشريع الظالم بل هم ضحاياه فإنه بوسعهم أن يدعوا القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم.

يعتقد الكثير من الأمريكيين أن الجريمة الأكبر التي اقترفتها المجالس النيابية كانت ما سماه مواطن من ساوث كارولينا فرض «ضرائب مضطهدة ساحقة»[1]. وقد جزم كاتب مقالات (يمضي بالاسم المستعار) «العقل البسيط» في صحيفة فرجينيا في سبتمبر 1787 أنه «لا توجد طريقة للتخفيف عن أهل هذه الولاية من قلقهم وألمهم الحاليين أفضل من تحريرهم من ضغط ضرائبهم»[2]. وحتى قبل أن تتبنى دورة ماساتشوستس النيابية الرقم 311000 جنيهاً مقداراً للأداءات التي اعتبرها الكثير من المحللين قد أطلقت تمرد شاي صرح أحد الكتاب من ولاية

(1) وردت في صحيفة دون تعيين وعرضت بشكل التعليق الشارح في صحيفة بنسلفانيا في 1 أكتوبر 1785.
Unspecified Charleston newspaper, paraphrased in « Postscript» Pennsylvania Herald, Oct.1, 1785

(2) « Plain Reason » Virginia Indpendent Chronicle, Sept.5, 1787.

ماساتشوستس بأن «الناس يخضعون لعبء ضريبي يتجاوز فعلاً ما يستطيعون تحمله»(1). وفي نيويورك المجاورة استطاعت حكومة الولاية أن تحصل على أكثر من ثلث دخلها من أداء جمركي يكاد يكون غير مؤلم على بضائع منتجة في أوروبا–أغلبها ملابس–تصل إلى الميناء الطبيعي الواسع في مصب نهر هادسن. ولكن حتى في نيويورك فإنه يقال عن المزارعين إنهم «يعملون تحت عبء الضريبة الأكثر إفراطا التي لم يثقل بمثلها كاهل البلد قطّ»(2).

ولم يكن هذا الكلام مجرد خطابة. فلكي يمول الأمريكيون حربهم ضد البريطانيين بـآلية «تحديد الضرائب من دون نواب ممثلين» التزموا بضرائب أعلى مما جوبهوا به أبداً لما كانوا مستعمَرين بريطانيين. وبعد الحرب بقيت هذه الضرائب المضاعفة ثلاث مرات أو أربع ما كانت عليه في عهد الاستعمار البريطاني(3). ففي مستعمرة رود آيلند قلما اجتازت حاجة الدخل السنوي مستوى الألفي جنيه. لكنها بعد سنتين من التوقيع على معاهدة باريس فرض المجلس النيابي جباية بقيمة اسمية تصل إلى 20000 جنيهاً وقيمة حقيقية (مقيسة بالذهب والفضة) إلى حوالى 11000 جنيها(4). وفي سنة 1786 السنة التي وقعت فيها انتفاضة شاي كان

---

(1) « Jonathan of the Valley » « The Warner » I, Independent Chronicle, June 16, 1785,

(2) Anonymous Essay, New Haven Gazette, Feb. 2, 1786;
Robert R. Livingston to Hamilton, Mar. 3, 1787, in Syrett, ed., Papers of Alexander Hamilton, 4:103;
Alfred F. Young, The Democratic Republicans of New York: The Origins, 1763-1797 (Chapel Hill, N.C., 1967), 57.

(3) Robert A. Becker, « Currency, Taxation, and Finance, 1775-1787 » in Jack P. Greene and J.R. Pole, eds., The Blackwell Encyclopedia of the American Revolution (Cambridge, Mass., 1991), 367;
Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 33-36;
Max M. Edling, A Revolution in Favor of Government: Origins of the U.S. Constitution and the Making of the American State (Oxford, 2003), 155-58;
Woody Holton, «'From the Labours of Others': the War Bonds Controversy and the Origins of the Constitution in New England,» WMQ, 3rd ser., 61(Apr. 2004), 275-76.

(4) إن القيمة الاسمية لضرائب 1785 التي فرضت استجابة لطلب الكونجرس الملزم طلبه الذي بلغت قيمته 3 ملايين دولاراً كانت تساوي 20000 جنيهاً لكن سكان ولاية رود آيلند أذن لهم بدفع ثلثي هذا المقدار باستعمال السندات المثلومة (شهادات تدفع بصفة الفائدة لحاملي السندات الاتحادية ويتقطع أحد أركانها لئلا يتم تزييفها ولهذا سميت بالمثلومة) التي فقدت من قيمتها الاسمية زهاء 33 في المائة بحيث أصبحت كلفتها الحقيقية =

النصيب التي تلتهمه الضرائب من دخل المزارعين في ماساتشوستس أربع أو خمس مرات ما كان عليه تحت سلطة بريطانيا[1].

وقد كان الأمريكيون شديدي الوعي بالمفارقة الناتجة عن أن ثورتهم ضد الجباة البريطانيين لم تكن نتيجتها إلا مواجهة جباة من أهلهم أكثر التهاما لثرواتهم. وفي وسط انتفاضة شاي ذكر مجلس المدينة في جرينويتش بماساتشوستس خلال الصراع ضد البرلمان «إن شكاوانا كانت (في عهد الاستعمار البريطاني) أقل حقيقة وأكثر مثالية (هكذا) مما هي عليه الآن»[2].

وحتى الكثير من المواطنين الذين كانوا في منتصف 1780 يؤيدون الضرائب المرتفعة في البداية انتهى بهم الأمر بعد ذلك إلى اعتبارها شكلا من الاضطهاد «لا يحتمل»[3]. والأفكار الثانوية حول الضريبة المرتفعة كانت عامة خاصة في ماساتشوستس. فروفوس كنج أحد الزعماء الأوائل للسياسات الضريبية الحازمة في مجالس الولايات النيابية صرح مؤخراً أن النواب قد اضطهدوا دافعي الضرائب المباشرة بصورة تتجاوز ما يسمح به «التدبير الحكيم»[4]. وفي العديد من الولايات كان النواب الذين فرضوا الضرائب المكلفة لسنة 1780 كانوا هم أنفسهم يشكون في قدرة الشعب على تحمل هذا العبء. وبعد أن انفجر تمرد شاي في ماساتشوستس

= زهاء 11000 جنيها.

Ferguson, Power of the Purse, 225;
John P. Kaminski, Paper Politics: The Northern State Loan-Offices During the Confedration 1783-1790 (New York, 1989), 169.

(1) Robert A. Becker, Revolution, Reform, and the Politics of Amercan Taxation, 1763-1783 (Baton Rouge, La., 1980), 121-22;
H. James Henderson, «Taxation and Political Culture: Massachusetts and Virginia, 1760-1800» WMQ, 3rd ser., 47 (Jan.1990), 105.

(2) « Answer of the Town of Greenwich to the Circular Letter from Boston, » Worcester Magazine 2 :35 (last week of Nov. 1786), 422;
Daggett, Fourth of July Oration, 4-5, 14.

(3) Theodore Sedgwick to Pamela Sedgwick, June 24, 1786, Sedgwick Famikgy Papers, MHS; «Cincinnatus» [Arthur Lee], V, New York Journal, Nov. 29, 1787, in Bernard Bailyn, ed., The Debate on the Constitution and Antifederalist Speeches, Articles, and Letters During the Struggle over Ratification (2 vols.; New York, 1993), 1:121.

(4) Rufus King to John Adams, Oct.3, 1786, in Paul H. Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 1774-1789 (26 vols.; Washington , D.C., 1976-2000), 23:580-81.

اعترف المشرعون بأنهم ربما «أساءوا التقدير بخصوص قدرات ناخبيهم»[1]. وفي اليوم الأول من 1788 اعترف ممثلو فرجينيا بأن ضرائب الولاية كانت «أثقل مما يمكن أن تحتمله ظروف الشعب من دون أن يعاني من عنت شديد»[2].

فلم يكن على أمريكيي عقد 1780 أن يجابهوا ضرائب جديدة فحسب بل كان عليهم كذلك أن يتصدوا لاستخلاص القديم منها بجهود متزايدة العنف. فالمكلفون بانتزاع المال من دافعي الضرائب كان بوسعهم حجز ممتلكاتهم إذا لم يسددوا ما عليهم. وإذا لم يحقق الاستخلاص المستوى المحدد فإن أملاكهم يمكن أن تحجز نهائيا وأن تباع بل إنهم قد يُرمى بهم أحياناً في السجن. وهذه التوقعات كانت في أغلب الأحيان كافية لكي تميع إرادة حتى من كان أكثر الناس تعاطفا مع شكاوى الأعوان الرسميين الذين يستخلصون الضرائب حول تفكيك ملكية دافعي الضرائب المتخلفين عن سدادها[3].

كانت الضرائب المفروضة في عقد الثمانينيات ذاك أثقل مما تبدو عليه على الورق. وذلك بسبب معاناة مواطني الولايات المتحدة خلال تلك الفترة من نقص حاد في العملة الصعبة -الذهب والفضة- التي كانت في الأغلب الشكل الوحيد المقبول في الدفوعات. وخلال هذا العقد اشتكى الكثير من الكتاب من أن النواب في المجلس قد فعلوا بفرضهم الضرائب مع «تجويع» الاقتصاد من العملة التي هي ضرورية لدفعها، فعلوا ما فعله فرعون ببني إسرائيل: «لا يوجد تبن يعطى لكم لكن عليكم تقديم المطلوب منكم من عدد اللبنات الطينية (الطوب المصري)»[4]. وقد ذهب كاتب من رود آيلند (يوقع باسم مستعار) «صديق الجمهور» إلى

---

(1) Massachusetts General Court, « Address to the People » Worcester Magazine, 2 :37 (2nd week of Dec. 1786), 445.

(2) «An Act to Amend the Laws of Revenue, To Provide for the Support of Civil Government, and the Gradual Redemption of All the debts Due by This Commenwelth» (Oct.1787 session, chapter 1, passed Jan.1, 1788), in William Waller Hening, ed., The Statutes at Large: Being a Collection of All the Laws of Virginia, From the First Session to the Legislature, in the Year 1619 (Richmond, 1823), 12:412.

(3) Brown, Redeeming the Republic.

(4) «An Address of the House of Delegates of Maryland, To their Constituents,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser , Feb.2, 1787; «Z» Independent Chronicle, July 20, 1786; Atkinson town meeting, Aug. 21, 1786, Fermont/Poplin town meeting, petition, =

أبعد من ذلك فكتب: «إن دعوة المزارعين الصغار والتجار والفلاحين وصائدي البحر لدفع نصيبهم من الضرائب (20000 جنيها) في حين أنه ربما لا يوجد نصف هذا المقدار بين أيديهم أمر أشنع من كون المرء مطالب بعمل لبن الطين من دون تبن». إنه «مطالبتهم بعمل اللبن من دون طين». وقد تخيل هذا الكاتب مزارعاً يدفع الضرائب التي تفرضها ولايته كل سنة ببيع ثور. ولما كان النقص في النقد المتداول يخفض ثمن الحيوان إلى النصف فإن الثور لن يبرئ ذمة دافع الضرائب إلا من نصف ما عليه. ثم سأل الكاتب الشخصية الخيالية التي ابتكرها «فلتسأل مالك الأرض الشريف: أين ذهب نصف ثورك الثاني»[1]؟

ابتلع تناقص الاعتماد المالي الديون الخاصة ابتلاعه للضرائب. وقد كان وليام مانينج ابن بلليريكا من ولاية ماساتشوستس صاحب حانة مثله مثل أدونجاه ماثيوز ابن ريف فرجينيا. وكان مزارعاً كذلك وشارك في معركة كونكورد. وفي مقالة كتبها سنة 1790 أدعى مانينج ذو الاثنين وأربعين سنة أن كل مجتمع يتألف من مصلحتين (مصلحة) القلة و(مصلحة) الكثرة. ثم كتب «لا يوجد شيء يثير الغيرة بين القلة والكثرة أكثر من تردي الشؤون المالية»[2]. وأضاف قائلاً: «لما كانت مصالح القلة وملكيتها تتكون أساسا من الريع والنقد المحصل من الفائدة والأجور ومعاليم الخدمات «فإن القلة «من مصلحتها أن يقل المال وأن تكون أجور الأشياء أدنى ما يمكن. فعلى سبيل المثال إذا أمكن لهم أن يخفضوا الأسعار إلى النصف فإن حصيلة العملية تكون وكأنهم ضاعفوا دخلهم». وخلال تعسر مدد المال في ثمانينيات القرن الثامن عشر تردت أسعار الحيوانات إلى ما يقرب النصف في حين فقدت الأرض على الأقل ثلثي قيمتها. وغالباً ما يكون المزارع الذي يشتري فرساً بقرض لا بد له لجمع المقابل الكافي أن

= June 5, 1786, in Isaac W. Hammond, ed., Town Papers: Documents Relating to Towns in New Hampshire (3 vols.. Concord , N.H., 1882-84), 11:123, 705;
«A Friend to the Public» Newport Mercury, Feb., 13, 1786;
Exodus 5:6-19.

(1) «A Friend to the Public,» Newport Mercury, Feb ?13, 1786

(2) Manning, «Some Proposals For Making Restitution to the Original Creditors of Government and to Help the Continent to a Medium of Trade....» Feb.6, 1790, in Michael Merrill and Sean Wilentz, eds., The Key of Liberty: The Life and Democratic Writings of William Manning, «A Laborer», 1747-1814 (Cambridge, Mass., 1993), 112.

يبيع تلك الفرس ومعها فرسين آخرين. وقد أعلن مانينج قائلاً: «وبصورة عامة فإن المدينين يدفعون الآن ما يساوي ثلاثة جنيهات مقابل كل جنيه هم مدينون به»[1].

وأحياناً تكون الملكية التي يبيعها المدينون بكسر من قيمتها الاسمية هي البشر (العبيد). ففي هذه الحالة لن يكون المدين من يعاني أكثر بل عبيده لأن بيع أحدهم ينتج عنه في الغالب التفكك الدائم للأسر المستعبدة.

يمكّن نقص العملة المتداولة في السوق من فهم العلة التي لأجلها طلب المزارعون في ماساتشوستس بتخفيض أجر واليهم جيمس بودوين بأكثر من نصفه من 1100 جنيهاً إلى 500 جنيها. ولم يكن بوسع المدافعين عن الحاكم أن يفهموا لم يجمع المزارعون «الدهماء من أجل خفض أجر الحاكم الذي لا يصل إلى ثلاث بنسات على كل شخص من سكان الولاية في السنة»[2]. وجواباً عن ذلك فسرت مدينة دراكوت أن «خمسمائة جنيه تمثل قدراً من الملكية في ذلك الحين .... يعدل ألفا ومائة جنيه عندما تم تحديد أجر الحاكم»[3]. وكل إنسان يعلم ما يفعله التضخم في الناس ذوي الدخل الثابت. فبالنسبة إلى بودوين وأي إنسان آخر له ما يكفي من الحظ ليحصل على أجر ثابت خلال تلك الحقبة كانت العملية قد عُكس اتجاهها. فخلال تجفيف الاقتصاد من النقد كان الحاكم يحصل على ترفيعات آلية متوالية في أجره – حتى لو كانت العملية نفسها تضخم عبء الضريبة على المزارعين.

كان أجر الحاكم رغم كل ما يتميز به من قيمة رمزية لا يمثل إلا كسرا من الضرائب التي تدفع في ذلك العقد من الزمن. وبين سلام باريس سنة 1783 والمصادقة على الدستور بعد خمس سنوات كان الإنفاق الوحيد الأثقل على مستوى الولاية والاتحاد هو دين الحرب. فالكونجرس وكل الولايات الثلاث عشرة كانت تصدر عملة ورقية خلال الحرب مع احتمال دخول قروض ومساعدات مما وراء البحار. لكن إحدى أهم الآليات التي تعتمد عليها مالية

(1) Ibid., 105, 112.

(2) «Tom Thoughtful» [Noah Webster], «The Devil Is in You» American Museum 1 (Feb., 1787), 114.

(3) Dracut town meeting, petition, Sept. 25, 1786, Shays' Rebellion Collection, AAS; «An Inhabitant of Worcester County» Worcester Magazine 2:29 (3rd. Week of Oct.1786), 348.

الحرب كانت إصدار أوراق اعتماد (سندات أو ضمانات). فوصولات الاعتراف بالدين (أنا مدين لك =IOUs) لا تسلم إلى الناس الذين يقرضون الحكومة نقداً بل كذلك للمتعاقدين ممن يمدون الجيش والجنود بحاجاتهم تموينا وتجهيزاً. ويمكن أن يحول غالب هذه الأوراق إلى سندات مثل سندات الادخار المعمول بها الآن. و في كل ولاية كان ثلثا دخل الضرائب المباشرة تقريباً مسند إلى الدائنين العموميين[1]. بل إن النسبة كانت أحياناً أعلى. فمثلاً في سنة 1786 دفع مجلس نواب ساوث كارولينا الفائدة السنوية على دين الولاية في الحرب بفرض ضريبة على الرؤوس (على النفوس) وضريبة على الملكية ضريبتين جديدتين وفرضت على حاملي السندات أن يدفعوا كل فلس[2].

وقد كان الأمريكيون على وعي حاد بأن أغلب ما ينتزعه الموظفون الرسميون من جباية منهم يذهب إلى أصحاب السندات. ففي عشية ثورة شاي عاب كاتب في جريدة ماساتشوستس سنتينال على «كبار المالكين لما يسمى بالضمانات العمومية» نيتهم «تمزيق الرغيف والسمك» من أجل النظام الكريه للضريبة المهولة التي تلقي بالفقير في حبائل الموت»[3]. وفي شهر فبراير 1786 ذكر توماس تيدور توكر زملاءه في مجلس النواب في ساوث كارولينا بأنه لولا التزاماتهم نحو أصحاب السندات لقبلوا بـ«عبء ضريبي خفيف جدا»[4]. وبالفعل فإن الكثير من الولايات كان يمكنها أن تضع حدا لضريبة الملكية والرأس معا مستحصلة الدخل الذي تحتاجه دون ألم من الأداءات الجمركية التي تضعها على البضاعة المستوردة. وكان جيمس ماديسون الذي دافع بعنف عن جمع ضرائب مرتفعة لخدمة سندات

(1) Virginia House of Delegates, «A Statement of the Revenues and Ordinary Expenditures of the Commonwealth of Wirginia Arising from the Revenue of 1786...,» In Abstract and Statement ([Richmond], [1788];
Leonard L. Richards, Shays's Rebellion: The American Revolutions's Final Battle (Philoadelphia, 2002), 74-83;
Edling, Revolution in Favor of Government, 158;
Holton, «From the Labours of Others,» 277-81.

(2) «An Act for Raising Supplies for the Year 1786», Charleston Evening Gazette, Apr. 3, 1786.

(3) «Probus», Massachusetts Centinel, May 5, 1787.

(4) خطاب توكر في مجلس نواب ساوث كارولينا في 13 فبراير 1786 ورد في المرجع التالي:
Tucker, speech in South Carolina House of Representatives, Feb. 13, 1786, Charleston Morning Post, Feb. 14, 1786.

الحرب قد سمح للولايات بأن يكون مقدار نفقاتها الأخرى» «زهيدا»[1].

يرجع الكثير من السجال الدائر حول دين الحرب الثورية إلى السجال حول من يملكه. فالمدافعون عن أصحاب السندات يقولون إن الضمانات يمكلها أساسا أناس مثل توماس مانسفيلد من أبنجتون في ماساتشوستس. فبعد الحرب بثلاث سنوات ذكر مانسفيلد ذو الثماني والأربعين سنة لمجلس الولاية النيابي أنه لا يملك «ضيعة عدا ما تعين في ضمانات الدولة». وقد حاول استرداد قيم سنداته لكنه «لم يتمكن من الحصول على مال من الخزينة» رغم كونه قد قدم «مطالب متكررة». وذكر للنواب في سبتمبر 1786 «ما دام الشتاء يقترب الآن فإن من يقدم لكم العرائض ينبغي حتماً أن يسمح بكل شيء عدا عمل شيء من أجل التخفيف عنه»[2].

ويبدو من المرجح أن مانسفيلد كان المالك الأصلي لسنداته. ولعله قد حصل عليها مقابل ما قدمه من إمدادات للجيش. لكن الآلاف من أصحاب السندات الآخرين حصلوا على سنداتهم في السوق المفتوحة. فكل جندي في الجيش القاري حصل على سندات حتى يعيش شهورا عندما كان الكونجرس –وبعد 1778 ولاية المقر–يدفع له أجره بعملة ورقية لا تساوي إلا كسراً من مقدارها المكتوب على واجهتها (=قيمتها الاسمية). وأغلب مليشيات الولايات كذلك حصلت على جزء من تعويضاتها في شكل ضمانات.

ورغم أن مانسفيلد لا يزال متمسكا بسنداته فإن غيره من الأمريكيين باعوها. فجوزف بلمب مارتين كان ابن مزارع من كنكتكوت انضم إلى الجيش القاري سنة 1776 وخدم طيلة الحرب. وفي نهاية حياته كان لا يزال يشعر بمرارة بخصوص الطريقة التي انهيت بها خدمته

(1) شاهد من ماديسون ورد في المرجع التالي:
Madison, quoted in Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic (Ithaca, N.Y., 1995).

(2) عريضة قدمت في 27 سبتمبر 1786 وردت في المرجع التالي
Thomas Mansfield, petition, Sept. 27, 1786, Petitions Referred (1786), no.1987, House of Representatives, MSA ;

عريضة قدمت في 8 يناير 1785 وردت في المرجع التالي:
Nathan Ordway, petition, Jan. 8, 1785, legislative petitions, NHSA.

هو وأصحابه سنة 1783. فرجال فرقته التي تمسكوا بها خلال ترحالها لمدة كافية ليجمعوا سنداتهم باعوها مباشرة «حتى يحصلوا على لباس محترم ومال كاف يمكنهم من قطع البلاد بصورة محترمة والظهور بنحو ما كما هم خلال عودتهم (للعيش) بين أصدقائهم». وقد قال مذكرا: «وقد كنت واحداً من هؤلاء الرجال»[1].

ولعل الكثير من السندات التي أصدرت لتُعطَى في البداية لجنود مثل مارتين وكذلك تلك التي أعطيت للمزارعين والتجار الذين أمدوا الجيش آلت إلى أيدي المضاربين. فبعض الأمريكيين الأثرياء قاموا باستثمارات كبيرة في أوراق حكومة متردية القيمة. فنيكولاس براون من بروفيدنس، برود آيلند، اقتنى أوراقا من رود آيلند ومن ماساتشوستس وكونكتيكوت ومن الولايات المتحدة بقيمة اسمية جملية تتجاوز الـ 80000 جنيها. وفي شهر نوفمبر 1786 كانت سنداته الاتحادية وحدها كافية لملء «صندوق صغير»[2]. وفي بعض الأحيان كان الأمريكيون الأثرياء يكونون شركات هدفها الوحيد هو المضاربة في الضمانات. ففي السابع من يونيو 1784 وقع ناثانييل جرين البروتستانتي التابع لطائفة «الكوايكر» من رود آيلند والذي أصبح عميدا في الجيش القاري اتفاقا مع تشارلز بتيت تاجر من فيلادلفيا (الذي كان مفرطا في المضاربة). وقد اتفق الرجلان على استثمار ما يعدل 4000 جنيهاً في السندات الاتحادية أي ما يكفي لشراء ضمانات بقيمة اسمية تصل إلى 32000 جنيها. لكن الشركة كانت فاشلة من البداية. فقدم جرين سهمه في رأس المال بسحب بطاقة تحويل–وهي مماثلة للصك الشخصي الحديث–على حساب هارتفورد في ولاية كونكتيكوت للتاجر جيريميا وادسورث الذي رفض دفعها[3].

---

(1) A Narrative of a Revolutionary Soldier : Some of the Adventures, Dangers, and Sufferings of Joseph Plumb Martin (orig.pub.1830; New York, 2001), 241-42;
«H.J--,» «Copy of Genuine Letter, Written Some Time Since, By a Continental Invalid of His Wife» Middlesex Gazette, Mar. 12, 1787 (reprinted from New York Morning Post).

(2) رسالة وجهها دانيال روجرز إلى نيكولاس براون في 13 نوفمبر 1786 وردت في المراجع التالية:
Daniel Rogers to Nicholas Brown, Nov.13, 1786, Brown Papers, Box 27, folder 6, JCB;
Ferguson, Power of the Purse, 281;
Irwin H. Polishook, Rhode Island and the Union, 1778-1795 (Evanston, III, 1969), 118.

(3) جرين وبتت بنود اتفاق في 7 يونيو 1784 ورسالة من جرين إلى جيريمياه وادسوورث وردت في المراجع التالية:
Greene and Pettit, articles of agreement, June 7, 1784, Greene to Jeremiah Wadsworth, =

وقد باشر أحد تجار الضمانات بما يكفي من الحماسة والحذق ليحصل ليس على أرباح مهولة فحسب بل وعلى رصيد واسع من الوثائق كذلك. وإحدى العلل في بقاء الوثائق هي أن المضارب هو (السيدة) أبيجايل أدامز.

فقد أمضى جون أدامز جل العقد الواصل بين 1774 و1784 بعيدا عن زوجته أبيجايل سميث أدامز وعن منزله في براينتري بماساتشوستس. وفي سنة 1778 اجتاز المحيط بوصفه دبلوماسياً أمريكياً وباستثناء مقام قصير في أمريكا في السنة التالية لم يعد من أوروبا لمدة عقد آخر. وإلى سنة 1784 عندما التحقت بزوجها في أوروبا كانت أبيجايل أدامز ممثلة لزوجها في معاملاته. والمعلوم أن النساء الأمريكيات الأوائل تُصورن في الثقافة الشعبية الحديثة كاريكاتوريا أحياناً بوصفهن كسلاوات فاقدات للإرادة الشخصية. لكنهن في الحقيقة كن في الغالب المسيطرات على شوؤن الأسرة المالية عندما يغيب الزوج. فديبوراه زوجة بنجامين فرانكلين قامت بذلك قبل حرب الثورة. وخلال الثورة اختار الآلاف من الجنود والسياسيين والدبلوماسيين تكليف زوجاتهم بإدارة شؤونهم المالية ومزارعهم[1].

و قد أثبتت أبيجايل أدامز بصورة مبكرة خلال الحرب أنها ميالة للمضاربة على سندات الضمان. ورغم أن أحد السندات الذي اشترته قد فقد 15 في المائة من قيمته الاسمية فإنها حافظت عليه حتى بلغ ارتفاعه 85 في المائة–أي أكثر من خمسة أضعاف ما دفعت فيه. وحتى بعد ما ساعد زوجها في المفاوضة لتحقيق السلام مع بريطانيا سنة 1783 فإن أدامز تمنت أن تواصل المعاملة في الورق الحكومي متردي القيمة. فكان عليها قبل ذلك أن تتغلب على ميل زوجها إلى الاستثمار في العقارات[2].

وبحلول سنة 1783 بعد وقت قصير من مؤتمر باريس للسلام أمر أدامز زوجته بالاستعلام

= June 7, 1784, in Richard K. Showman et al., eds., The papers of General Nathanael Greene (13 vols.; Chapel Hill, N.C., 1976-2005), 13:323-24n.

(1) Mary Beth Norton, Liberty's Daughters: The Revolutionary Experience of American Women, 1750-1800 (Ithaca, N.Y., 1980), ch. 7;
Joan R. Gundersen, To Be Useful to the World: Women in Revolutionary America, 1740-1790 (New York, 1996), ch. 9.

(2) Woody Holton, «Abigail Adams, Bond Speculator» WMQ, 3rd ser., 64 (Oct.2007).

عن السعر الذي يطلبه جاران له مقابل بيع ضيعتيهما. فوافقت أبيجايل ووعدت في يناير 1784 على أن تسأل الرجلين. لكنها أضافت «هناك طريقة لإخراج المال أكثر فائدة من شراء الأراضي» أعني (الاستثمار في) «أوراق (سندات) الدولة»[1].

وفي الصيف التالي التحقت أبيجايل أخيراً بزوجها في أوروبا. وقبل الإبحار فوضت إدارة أعمالها إلى عمها كوتن تفتس الذي كان طبيبا في وايماوث بماساتشوستس. وفي سبتمبر 1784 أمر جون عميله الجديد باشتراء مزرعة من زوجين كانا يعيشان إلى جوار ضيعته هما وليام وسارة فيزي[2]. وبعد ثلاثة أيام ناشدت أبيجايل عمها في رسالتها إليه بعدم شراء المزرعة إذ كتبت «إن أرض فيزي هي الفقر وأعتقد أننا لدينا ما يكفي من ذلك»[3].

ولا سبيل إلى معرفة إن كانت أبيجايل قد أعلمت زوجها بأنها قد نقضت أمره لكن جون بدأ رسالة مؤرخة في 24 أبريل 1785 إلى تفتس مؤكداً فيها إصراره على شراء المزرعة. ولدفع ثمنها كان على تفتس أن «يسحب من حساب» أدامز–بفضل حوالة ستوجه إلى جون لكي يدفع مقابلها. إلا أن جون كتب في الرسالة نفسها بعد ذلك «لما أريت ما كتبت لزوجتي أعاقتني من شراء مزرعة الأسرة فيزي. لذلك فبدلاً من ذلك يمكن أن تسحب من حسابي ما يقابل مائتي جنيهاً بأفضل نسبة تحويل تستطيعها واصرفه في نوع السندات الذي تراه أكثر مناسبة لمصلحتي»[4].

إن قناعة ابيجايل بأن السندات كانت استثمارا أفضل من الأرض جعلتها تذهب إلى حد القيام بخطوة نادرة جداً إذ نقدت جون في العلن أمام شخص ثالث. ففي رسالة بتاريخ

(1) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى دجون أدامز (زوجها) في 3 يناير 1784 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to John Adams, Jan. 3, 1784, «Adams Family Papers: An Electronic Archive» (www.masshit.org/digitaladams/ae/), hereinafter cited as Adams Electronic Archive.

(2) رسالة وجهها جون أدامز إلى كوتون تفتس في 5 سبتمبر 1784 وردت في المرجع التالي:
John Adams to Cotton Tufts, Sept. 5, 1784, in Lyman H. Butterfield et al., eds., Adams Family Correspondence (8 vols. to date; Cambridge, Mass., 1963), 5:455.

(3) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى كوتون تفتس في 8 سبتمبر 1784 المرجع السابق نفسه.
Abigail Adams to Cotton Tufts, Sept. 8, 1784, idbid., 5:458.

(4) رسالة وجهها جون أدامز إلى كوتون تفتس في 24 أبريل 1784 المرجع نفسه.
John Adams to Cotton Tufts, April 24, 1785, ibid., 6:88-90.

أكتوبر 1790 ذكرت إلى أختها ماري سميث كرانش قائلة «لو كنا عمي وأنا الوحيدين في تسيير أعمالنا لكانت هذه الأعمال على حال أكثر فائدة....فالمال الذي دفع مقابل أرض لا تصلح كنت سأشتري به ضمانات عمومية. وفائدة هذه السندات مهما كان ضعيفا فإنه أقل تعرضا للمنغصات وتحملها أيسر من تحمل الأرض وهي أكثر إنتاجية منها بكثير. لكني في هذه الأفكار كنت دائماً لسوء الحظ مختلفة مع زوجي الذي يعتقد أنه لم يدخر أبداً شيئاً عدا ما استثمره في الأرض»[1].

ولم تكن الضمانات الاستثمار الوحيد الذي يحدث هوة في أسرة أدامز. فأبيجايل هي بدورها كانت تضارب في الأرض الغربية مذكرة برسالة لجون بتاريخ أكتوبر 1782 قال فيها: «لا تتدخلي بعد الآن في فارمونت»[2]. إلا أنه بصورة عامة لم يكن جون إلا شديد السعادة بترك الشؤون المالية لزوجته. فبعد أن التحقت به إلى أوروبا أراد أن يولي عمها ليختار بين استثمارات مضاربية متنوعة. لكن أبيجايل كان لها تصورات دقيقة حول أي السندات يمكن على الأرجح أن يدر أفضل مردود. فقد كتبت إلى تفتس في أبريل 1785: «أظن أنه قد لا يكون سيئا أن نستثمر مائة جنيه في شهادات الجيش. ولئن كانت حالياً ليست ذات قيمة كبرى فإنها ستصبح مهمة بمرور الوقت»[3]. وبعد سنة من هذا التاريخ ذكر زوجها لعمها أنها تريد أن «تشتري سندات» إضافية ملاحظاً «أعتقد أنها سترتفع وقد نصحت أدامز أن أطلب

---

(1) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى ماري كرانش (أختها) في 10 أكتوبر 1790 وردت في المرجعين التاليين:

Abigail Adams to Mary Cranch, Oct. 10, 1790, in Stewart Mitchell, ed., New Letters of Abigail Adams, 1788-1801 (Boston, 1947), 61;

Phyllis Lee Levin, Abigail Adams: A Biography (New York, 1987), 269.

(2) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (زوجها) جون أدامز في 25 أبريل 1782 وكذلك رسالة منه إليها بتاريخ 12 أكتوبر 1784 وردتا في المراجع التالية:

Abigail Adams to John Adams, Apr.25, 1782, John Adams to Abigail Adams, Oct. 12, 1782, Adams Electronic Archive; Lynne Withey, Dearest Friend: A Life of Abigail Adams (New York, 1981), 134-35, 215;

Edith B. Gelles, Portia: the World of Abigail Adams (Boomington, Ind., 1992), 45.

(3) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى كوتون تفتس في (26 أفريل) –10 مايو 1785 وردت في المرجع التالي:

Abigail Adams to Cotton Tufts, [apr.26]-May 10, 1785, in Butterfield et al., eds., Adams Family Correspondence, 6:104.

منك أن توظف مائة جنيه فيها إذا كنت ترى الرأي نفسه»[1].

وفي مايو 1785 بدأت أبيجايل أدامز تضارب في سوق السندات لحسابها الخاص. وقد كتبت إلى تفتس قائلة إن ابنها جون كوينسي الذي كان عائدا إلى بلده ماستشوستس سيحمل له 50 جنيهاً (بعملة ماساتشوستس). فكتبت: «أريدك أن تشتري بهذا المال الذي اسميه مالي أكثر السندات فائدة وأن تبقيها وحدها (دون ضمها إلى سندات زوجها)»[2].

«المال الذي أسميه مالي»—جملة خارقة للعادة. ففي رسالة مشهورة بعثت بها إلى زوجها في يونيو 1782 اشتكت أدامز من أنه تحت القانون العادي الإنجليزي الذي بقي نافذا بخصوص العلاقات بين الأمريكيين ساري المفعول ولم يتجاوزه مشرعو ولايتهم فإن ملكية النساء المتزوجات «تخضع لسلطان أزواجهن وتصرفهم، الذين أعطاهم القانون السيادة المطلقة»[3]. فلم يكن بوسع النساء أن يتعاقدن ما لم يفعلن بوصفهن مندوبات من أزواجهن (ممثلاًت لهم). ومع ذلك فبعد ثلاث سنوات أعلنت أن بعض أملاك الأسرة كانت ملكاً لها على الأقل من منظورها هي[4].

إن طول الفراق بينها وبين زوجها لم يقتصر على تقوية ميلها إليه (وهي ظاهرة لم تكن لتفاجئ منافسيه السياسيين) بل هي كانت ناقمة على ما كانت تسميه «حياة الترمّل». ويبدو أنها قد استنتجت أنها إذا كان عليها أن تدفع ثمن الاستقلال فبوسعها على الأقل أن تستمتع بشيء من مزاياه أيضاً[5].

إن المدافعين عن حملة السندات يحاجون بأن جلهم يشبهون توماس مانسفيلد شيخ

---

(1) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى كوتون تفتس في 22 يوليو 1786 المرجع نفسه:
Abigail Adams to Cotton Tufts, July 22, 1786, ibid., 7:280.

(2) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (عمها) كوتون تفتس (26 أبريل) –10 مايو 1785 المرجع نفسه:
Abigail Adams to Cotton Tufts, [Apr.26]-May 10, 1785, ibid., 108.

(3) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (زوجها) جون أدامز في 17 يونيو 1782 في المرجع التالي:
Abigail Adams to John Adams, June 17, 1782, Adams Electronic Archive.

(4) Marylynn Salmon, Women and the Law of Property in Early America (Chapel Hill, N.C., 1986), 49-53.

(5) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى جون أدامز في 27 ديسمبر 1783 في المرجع التالي:
Abigail Adams to John Adams, Dec. 27, 1783 , Adams Electronic Archive.

أبنجتون في ماساتشوستس الذي لا يعلم ما عليه فعله ليشتري ما يكفي من حطب التدفئة ليقضي الشتاء. إنهم المزارعون الذين غذوا الجنود وحيوانات المجندين. وقد أقرضوا مالهم لحكومات الولايات والاتحاد. وفوق كل شيء فإن حملَة السندات هم الضحايا من قدماء المحاربين وزوجاتهم وأطفالهم اليتامى من بعدهم.

أما المدافعون عن تخفيف الضرائب فيرسمون صورة أخرى. إنهم يدعون أن سوق الورق الحكومية قد سيطر عليها مضاربون مثل نيكولا براون وأسرة أدامز (وهو ما لا يعني أن مضاربة ابيجايل أدامز في السندات قد كانت معلومة بصورة واسعة لأنها في الحقيقة قد قامت بجهود كبيرة لإخفاء ذلك)[1]. إن: «القسط الأكبر من دينكم العسكري أبعد ما يكون من البقاء دينا لجنديتكم الجديرة بحق «ذلك ما قاله (المعلق الذي يوقع بالاسم المستعار) «العقل البسيط» للفرجينيين في نهاية أغسطس 1787 مضيفاً «بل إن الضرورة الخانقة جعلت هؤلاء الأبطال ... يصبحون فريسة لممارسي الربا والمضاربة الذين استحوذوا على سنداتهم كلها بتخفيض مهول وثمن بخس»[2].

وعلى الأرجع فإنه يبدو أن كلتا هاتين الدعويين اللتين تبدوان متناقضتين –كون الكثير من السندات بقيت عند أصحابها الأصليين وكون المضاربين اشتروا أغلب ديون الحكومة– صحيحة. فرغم أن الكثير من المزارعين والجنود قد تمسكوا بسنداتهم فإن الأغلبية لم تفعل. لكن أغلب الدين بمقياس القيمة تركز بين أيدي القلة. وقد لاحظت لجنة تشريعية في تقريرها حول أكبر نوع من سندات حكومة رود آيلند أن ما يقرب من نصفها يملكها ستة عشر نفرا

---

(1) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى كوتون تفتس في 3 أكتوبر 1790 وردت في المراجع التالية:
Abigail Adams to Cotton Tufts, Oct. 3, 1790, Miscellaneous Manuscripts, New-York Historical Society, New York;

رسالة وجهها تفتس إلى أبيجايل أدامز بترايخ 7 يناير 1791 وردت في المرجع التالي:
Tufts to Abigail Adams, Jan. 7, 1791, Microfilms of the Adams Papers Owned by the Adams Manuscript Trust and Deposited in the Massachusetts Historical Society (microfilm, 608 reels, Boston, 1954-59), reel 374.

(2) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Aug. 29,1787;
«On the Payment of the Massachusetts State Notes,» Hampshire Herald, Feb. 14, 1786;
«Justice,» Middlesex Gazette, Mar. 6, 27, 1786.
Compare «Zeno,» Middlesex Gazette, Oct. 2, 1786.

لا غير. وقد حاججت صحيفة من بنسلفانيا في مارس 1789 أنه من 111000 جنيهاً التي استخلصتها حكومة الولاية من دافعي الضرائب ونقلتها إلى أصحاب السندات كل سنة 70000 جنيهاً ذهبت إلى ثلاثة عشر مستثمرا لا غير(1). وفي سنة 1790 وحدها كان زهاء 2 في المائة من الأمريكيين فقط يملكون سندات(2).

كانت حكومات الولايات والحكومة الاتحادية تدفع فائدة على قيمة السندات الاسمية لا على ما يدفعه المضاربون لشرائها—وهي سياسة ذات نتائج مؤثرة تأثيراً كبيراً. فـ«الشهادات العسكرية» لولاية فرجينيا تدفع فائدة بـ6 في المائة. إلا أنه لما كانت هذه الضمانات تباع بخمس قيمتها الاسمية فإن المضاربين الذي يقتنونها يربحون في الحقيقة مردودا سنوياً بـ30 في المائة. وقد كان أصحاب العرائض في المنطقة المحيطة بـجيمس تاون ينطقون باسم الكثير من الفرجينيين لما أعلنوا أن نسبة الربح تتضمن عدوانا على منع الولاية لـ«الربا المفرط»(3). وفي بنسلفانيا كذلك كان الرجال والنساء الذين صدرت ضماناتهم مباشرة من الحكومة لا يحصلون إلا على فائدة بـ 6 في المائة. لكن أولئك الذين يشترون السندات من السوق المفتوحة يربحون أكثر من ذلك بكثير. وقد اعترف بنجامين راش الطبيب الفيلادلفي والموقع على إعلان الاستقلال في مقالة من دون توقيع أن حملة السندات مثله يمكنهم أن ينتظروا

(1) Massachusetts Centinel, Mar. 25, 1789, in Joseph Stancliffe Davis, Essays in the Earlier History of American Corporations (2 vols.; Cambridge, Mass., 1917), 1:181.

(2) رسالة وجهها جون واب إلى صموئيل ب. واب في 22 مارس 1786 وردت في المراجع التالية:
John Webb to Samuel B. Webb, Mar. 22, 1786, in Worthington Chauncey Ford, ed., Correspondence and Journals of Samuel Blachley Webb (3 vols.; New York, 1893-94), 3:55;
«A Friend to the Public,». Newport Mercury, Jan. 30, 1786;
Benjamin Guerard, speech in South Carolina House of Representatives, Charleston Evening Gazette, Oct. 4, 1785;
John R. Nelson, Jr., Liberty and Property: Political Economy and Policy making in the New Nation, 1789-1812 (Baltimore, 1987), 30-31;
Jackson Turner Main, Political Parties Before the Constitution (Chapel Hill, N.C., 1973), 51;
Ferguson, Power of the Purse, ch. 12;
Richards, Shays' Rebellion, 80.

(3) عريضة قدمت في 8 نوفمبر 1787 وردت في المراجع التالية:
James City County citizens, petition, Nov 8, 1787, VLP;
«Objections Against Reducing the Publick Debt Examined,» Massachusetts Centinel, Mar. I, 1786 (reprinted from Hampshire Herald).

مردودا يتراوح بين «6 و 20 في المائة»(1). وفي يونيو 1785 عندما دفع مجلس ديلواير التشريعي ما يعادل خمس سنوات من متأخرات الفائدة المستحقة لمواطنين استثمروا في شهادات الحكومة متردية القيمة نال أصحاب السندات نتفا من مقادير أقل بمرتين ونصفا مما دفعوا لاقتناء هذه الضمانات(2).

كانت الفوائد التي حصلت عليها ابيجايل أدامز باهرة كذلك. ففي سنة 1784 أقنعت زوجها بالاستثمار في ضمانة حوالة ماساتشوستس المسماة بـالسند المدعوم أو المثبت. وهذه السندات تدفع فائدة سنوية بـ6 في المائة لكن قاعدة حساب الفائدة لم تكن مستندة إلى السعر المدفوع لاقتنائها. وبدلاً من ذلك يتلقى المستثمرون 6 في المائة من القيمة الاسمية للسند التي هي أعلى من القيمة الحقيقية بثلاثة أضعاف. ومن ثم فالمشترون من أمثال أدامز يربحون مردودا سنوياً يقرب من 18 في المائة(3).

وقد حصل مضاربو السندات على هذا الغيث من الأرباح دون أن ينقص شيء من القيمة الأصلية لسنداتهم. وكانت الخطة تتمثل في أن الولاية والحكومة الاتحادية ستعوض على الأقل كل سند على أساس قيمته المعلنة على وجهه (القيمة الاسمية). وفي سنة 1785 كانت القيمة الاسمية التي لسندات الحكومة الاتحادية أعلى من قيمتها في السوق بثمانية أضعاف بحيث إن الذين يشترون هذه الأوراق يكونوا في وضع يمكنهم من الحصول على ربح أرفع من قيمتها بثمانية أضعاف (دون اعتبار الفائدة). وكانت حجة المدافعين عن الطبقة المستثمرة ضد نقادها أن لهم كل الحق في المشاركة في الحفل. لكن قلة قليلة من المزارعين كانت تملك ما اعتبره عم ابيجايل الذي هو بدوره مضارب الشرط الوحيد المسبق للمشاركة في هذه المعاملة المربحة «أن يكون لهم نقد للادخار»(4). «وقد شكوت من أني لم يكن لدي رأس مال

(1) «Nestor» [Rush], Independent Gazetteer, July I, 1786.

(2) عريضة منشورة قدمت في (أغسطس 1787) أكتوبر – نوفمبر 1787 وردت في المراجع التالية:
Newcastle County citizens, printed petition, [Aug. 1787], Oct.-Nov. 1787 legislative petitions, record group 1111, DPA, reel 9, frame 119.

(3) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى جون أدامز في 3 يناير 1784 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to John Adams, Jan. 3, 1784, Adams Electronic Archive.

(4) رسالة وجهها كوتون تفتس إلى أبيجايل أدامز في 1 ديسمبر 1784 وردت في المرجع التالي: =

صغير أستعمله في السباق على الملكية» ذلك ما كتبه نواه وبستر إلى تاجر السندات جيمس جرينليف في أكتوبر 1790 بعد شروع الحكومة الاتحادية في دفع الفائدة على سنداتها في أجلها المسمى رافعة بذلك قيمتها بصورة درامية ومثرية المضاربين الذين اشتروها بثمن بخس.» لما كان شراء السندات لا يحيط به أي خطر فإني تمنيت أن أضيف بعض آلاف الدولارات لأسباب عيشي». ذلك ما قاله وبستر لـجرينليف الذي تزوج أخته قبل ذلك بثلاث سنوات «وكان ذلك سيضفي على أسرتي الصغيرة مزيدا من ساعات الفرح»[1].

وقد نقم دافعو الضرائب بسبب التضحيات التامة التي استخلصها منهم نوابهم في المجالس التشريعية نيابة عن مضاربي السندات[2]. وكان أحد الكتاب في صحيفة «جاستيسيا» (العدالة) ببوسطن يعتقد أن «العلة الفاعلة لفرض الضرائب» هي ميل الحكومة إلى إرضاء «جوق المحتكرين الجشعين» الذين احتكروا سوق السندات[3]. وقد أخبر جيريمي بلكناب من نيوهامشاير أن دافعة الضرائب كانوا موقنين بأن «الضمانات العمومية....قد ضخمها المضاربون الأغنياء وأن الفقراء كانوا حزينين من أجل وسائل دفع ضرائبهم وديونهم الخاصة»[4].

= Cotton Tufts to Abigail Adams, Dec. 1, 1784, in Butterfield et al., eds., Adams Family Correspondence, 6:2.

(1) رسالة وجهها وبستر إلى جرينليف في 11 أكتوبر 1791 وردت في المرجع التالي:
Webster to Greenleaf, Oct. 11, 1791, in Harry R. Warfel, ed., Letters of Noah Webster (New York, 1953), 104.

(2) Forrest McDonald, E Pluribus Unum: The Formation of the American Republic. 1776-1790 (Boston, 1965), 131-32, 145-54;
Van Beck Hall, Politics Without Parties: Massachusetts, 1780-1791 ([Pittsburgh], 1972), ch. 4, 6, 7;
Robert Arnold Feer, Shays' Rebellion (New York, 1988), 55-59;
Richard Buel, Jr., «The Public Creditor Interest in Massachusetts Politics, 1780-86,» in Robert A. Gross, ed., In Debt to Shays: The Bicentennial of an Agrarian Rebellion (Charlottesville, Va., 1993), 47;
Ferguson, Power of the Purse, 245-48.

(3) «Justifia,» Independent Chronicle ,June 22, 1786.

(4) Jeremy Belknap, The History of New Hampshire . . . (Boston, 1791), 2:461—62;
Smithfield town meeting, representative instructions, Feb. 24, Apr. 19, 1786, PRAC-RISA;
«Justice, «Middlesex Gazette, Mur. 6, 27, 1786.

وليس في ذلك أي لمز كثير الدناءة ضد مضاربي السندات. فالكثير من الكتاب اتهموهم بكونهم يهودا. ففي هجومه على خصمه الصحفي استند أحد الكتاب من نيوهامشاير يمضي باسم مستعار «المراقب» إلى أحكام مسبقة راسخة ضد كل من اليهود والتجار الذين اجتمعوا في «إكسشاينج آلي» اللندني. وادعى أن تجار السندات قد «رعوا منزلة هذا اليهودي في الممر لتكليفه بمهمة الدفاع والتأييد لتجارتهم التهديمية» (وبالفعل فيبدو أن خصم المراقب كان رجل دين بيوريتاني)[1]. وحتى جون أدامز لم يكن محصنا ضد هذا الموقف. ففي يونيو 1786 عندما كان هو وزوجته يشتريان سندات الحكومة الاتحادية بنسبة فائدة هي زهاء ثلاثة شلنات على الجنية الواحد كتب أدامز إلى توماس جفرسون مدعياً أن «اليهود الأوروبيين والمسيحيين المتهودين يخططون الآن لشراء كل سنداتنا الاتحادية بنسبة فائدة هي شلنين أو ثلاثة على الجنيه حتى يرغمونا على دفع مقابل لها بنسبة فائدة هي عشرين شلنا على الجنيه الواحد»[2].

إن أغلب دافعي الضرائب التي فرضت في عهد الاتحاد أبرزوا مجرد دفع الفوائد لحاملي السندات «دون أدنى انخفاض في الدين العام»[3]. والكثير من الكتاب قارنوا مصير فرض الضريبة هذا بـ«دودة سرطانية تستهلك مادتهم دون أن تخفف عبئهم»[4]. وفي جهدهم الساعي إلى الإفلات من طاحونة «الضرائب التي لا نهاية لها» والتي أبقت على أصل الدين كما هو كان المدافعون عن دافعي الضرائب لا يزالون مستمسكين بحبل الفكر الثوري المحتفل به أكثر مما عداه: الشك الاتهامي العميق للمضاربين بالمال العام الشك الموروث عن

(1) «Observator,» New Hampshire Gazette, June 10, 1785.

(2) رسالة وجهها جون أدامز إلى توماس جفرسون في 6 يونيو 1786 وردت في المرجعين التاليين:
John Adams to Thomas Jefferson, June 6, 1786, in Boyd et al., eds., Papers of Thomas Jefferson, 9:612;
Richard Peters to James Madison, Mar. 31, 1790, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 13:133.

(3) «On the Payment of the Massachusetts State Notes,» Hampshire Herald, Feb. 14, 1786.

(4) George Richards Minot, The History of the Insurrections in Massachussetts, In the Year [1786] and the Rebellion Consequent Thereon (Worcester, Mass., 1788), 8-9;
«Petition from Albemarle for Emission of Paper Money» [Nov. 3, 1787], WMZ 2nd. ser., 2 (July 1922), 214.

سياسي «الريف» الإنجليزي[1].

وخلال ثمانينيات القرن الثامن عشر استعمل الكونجرس وأغلب حكومات الولايات منهجا بارعا يمكن بفضله أن يتحول المال مباشرة من دافعي الضرائب إلى أصحاب السندات دون أن يمر أبداً بأيدي عملاء الدولة (من جامعي الضرائب). فنواب المجالس التشريعية تبنوا ما سمي أحياناً بـ«شهادة الضرائب». فهذه الضرائب يمكن تسديدها باستعمال عملة الذهب والفضة لكن دافعي الضرائب قل أن يستعملوا هذا الخيار. وذلك لأنه كان بوسعهم أن يسددوها بورق الحكومة ذي القيمة المتردية. وأحياناً يفرض المشرعون أداءات تسدد بسندات الحرب نفسها. وفي غالب الأحيان كانت حكومات الولايات تربك الفائدة باستعمال شهادات خاصة ثم تقبلها سدادا للضرائب التي تدفع إلى الخزينة. والفكرة كانت بالنسبة إلى حملة السندات الذين يحصلون على فائدة في الشهادة أكثر بكثير مما يحتاجون إليه لدفع ضرائبهم أن يبيعوا فضل ما لديهم من شهادات لدافعي الضرائب الذين ليس لهم سندات.

وغالباً ما كان الدفاع عن شهادات الضريبة بالقول إنها «صغيرة من حيث الجوهر» حتى وإن كانت «كبيرة من حيث الصوت». ولما كان المزارعون يستطيعون شراء شهادات بالتخفيض فإن تسديد الضرائب بهذه الشهادات كان أقل عبئاً من تسديدها بالعملة الصعبة

(1) عريضة مقاطعة كامبل في 30 أكتوبر 1786 وردت في المراجع التالية:

Campbell County citizens, petition, Oct. 30, 1786, VLP;

Minot, History of the Insurrections, 8; Barrington town meeting, Nov. 18, 1786, Barrington Town Records, 1:608—9, NHSL;

«Zeno,» Providence Gazette, Feb. 25, 1786;

خطاب توماس تودور توكر في مجلس نواب ساوث كارولينا بتاريخ 13 فبراير 1786 ورد في المرجع التالي:

Thomas Tudor Tucker, speech in South Carolina House of Representatives, Feb. 13, 1786, Charleston Evening Gazette, Feb. 14,1786;

Bernard Bailyn, The Ideological Origins of the American Revolution (enlarged ed., Cambridge, Mass., 1992), 48-51.

قارن برسالة ألكسندر هاملتون روبرت موريس بتاريخ 30 أبريل 1781 كما وردت في المرجع التالي:

Stanley Elkins and Eric McKitrick, The Age of Federalism (New York, 1993), 776n;

خطاب عضو من محكمة ماساتشوستس العام حول مسألة هل إن السندات العامة ينبغي أن تعوض بحسب قيمتها الجارية» ورد في المرجع التالي: American Museum 1 (May 1787), 417.

بالمقدار الاسمي نفسه(1). وكان بوسع دافعي الضرائب أن يحصلوا حتى على شهادات من دون أن يقدموا أي وقية من الفضة أو الذهب ما كان لديهم أي شيء للبيع. فالضمانات كانت «دائماً قابلة لأن يتم الحصول عليها بقيمتها التبادلية بأي بضاعة متوافرة»(2) كما أبرز ذلك أحد الكتاب من نيوهامشاير في جيونيووان 1785.

إلا أن واضعي الدستور كانوا مستائين من الاضطرار إلى بيع الشهادات مقابل الحيوانات والحبوب التي كان يمكن أن تتحول إلى ذهب وفضة لتلبية الحاجة في واجبات أخرى (بما في ذلك الضرائب التي لا يمكن تسديدها بالشهادات). وفي سنة 1784 قرر مجلس النواب في هامشاير تسديد ديون الولاية بإصدار شهادات لأصحاب السندات يستردون مقاديرها من الخزينة بالتقسيط على مدى ست سنوات. وقد قال «المراقب» أحد الكتاب من مقاطعة هلسبورو إن المواطنين الوحيدين الذين سيستفيدون من هذه الخطة هم أولئك «الذين جمعوا هذه الضمانات بتخفيض مقداره سبعين في المائة وباختصار إنهم الأغنياء وحدهم»(3).

كان أصحاب السندات على وعي حاد بأن قيمة استثماراتهم معلقة بإرادة مجالس الولايات التشريعية على فرض الضرائب. ففي صيف 1785 عندما علم جوسياه هارمر المنتمي سابقاً إلى «الكوايكر» الذي أصبح القائد الأعلى لجيش الولايات المتحدة بعد الحرب أن مجلس

(1) «An Honest Cheerful Citizen,» «A Word of Consolation for America . . .» American Museum 1 (Mar. 1787), 189;
«A O.U.,» New Haven Gazette, Aug. 23, 1787;
«Extract from the Proceedings of the Senate, «Jan. 5, 1787, Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Jan. 16, 1787.»An Old Soldier,» «Taxes Paid Easyl» Independent Chronicle, May 18, 1786;

(2) «A Friend to the Rights of Mankind, «New Hampshire Gazette, June 3, I785;
Joshua Ewing to Peter Colt, Sept. 17, 1785, Wadsworth Correspondence. CHS.

(3) «Observator,» New Hampshire Gazette, May 20, June 10, 1785;
«A O.U.,» New Haven Gazette, Aug. 23, 1787;
Johann David Schoepf, Travels in the Confederation, trans. and ed. Alfred J. Morrison (2 vols.; Philadelphia, 1911), 2:130;
«The Observer,» VII, Pennsylvania Gazette, Dec. 9,1789;
Smithfield town meeting, representative instructions, Feb. 24, 1786, cited in Brown, Redeeming the Republic, 90;
James City County citizens, petition, Nov. 8, 1787, VLP.

بنسالفانيا التشريعي قد سن قانونا «يضمن مصلحة أصحاب الشهادات الأصليين»، توقع أن سنداته «ينبغي بكل يقين أن تكون قد أصبحت ذات قيمة»[1]. وبعد سنة شهد جون ويب الظاهرة المقابلة في كونكتيكوت فذكر في رسالة وجهها إلى أخيه في يونيو 1786 «إن أوراق ولايتنا قد تردت إلى أربعة شلنات مقابل جنيه بسبب عدم فرض مجلسنا النيابي أي ضريبة من أي نوع في هذه الدورة النيابية»[2] بل إن ثمن السندات كان أكثر ارتهانا بالصرامة التي يتم بها تحصيل الضرائب. ففي ربيع 1786كانت فائدة الشهادات التي تدفع كل سنة لأصحاب أوراق جنود كونكتيكوت تباع بزهاء نصف قيمتها الاسمية أي عشرة شلنات للجنية. وفي مارس علم جون ويب أن «كل جامع للضرائب في هذه الولاية تقدم له الخزينة الآن» أوراقا قانونية تقتضي بيع ملكيته الخاصة إذا هو لم يحقق مباشرة النسبة المطلوبة منه. وقد قال لأخيه «لو أرسلت لي شهادتك» لمكنني جمع الضرائب المتشدد من تحويلها بنسبة 13 فاصل 4 للجنيه» –ومن ثم أرفع من قيمتها بالثلث[3]. كما أن الثمن السوقي للضمانات الاتحادية كان يصعد وينزل بحسب ما كانت عليه حكومات الولايات من استعداد أو تردد في فرض الضرائب الاتحادية وتقويتها. وقد أكد تقرير وضعه فريق الخزينة الاتحادية أن المستثمرين الذين اشتروا سندات الولايات المتحدة في أبريل 1784 وباعوها في سبتمبر 1787 قد خسروا بالفعل مالاً في المعاملة لأن الولايات فشلت في فرض الضرائب الاتحادية وجمعها وهو ما أسقط قيمة السندات الأصلية وشهادات فائدتها معا[4].

---

(1) رسالة وجهها هارمر إلى فرنسيس جونسون في 21 يونيو 1785 وردت في المرجع التالي:
Harmar to Francis Johnston, June 21, 1785, Harmar Letterbook, CL.

(2) رسالة وجهها جون ويب إلى صموئيل ب. ويب في 25 يونيو 1786 وردت في المرجع التالي:
John Webb to Samuel B. Webb, June 25, 1786, in Ford, ed., Correspondence of Webb, 3:59;
'An Old Republican,» «Strictures upon County Conventions in General, and the Late Meeting Holden at Hatfield in Particular . . . ,» V, Hampshire Gazette, Oct. 18, 1786;
«Cousin Barnaby,» Virginia Independent Chronicle, Sept. 26, 1787.

(3) رسالة وجهها جون ويب إلى صموئيل ب. ويب في 22 مارس 1786 وردت في المرجع التالي:
John Webb to Samuel B. Webb, Mar. 22, 1786, in Ford, ed., Correspondence of Webb, 3:56;
Exeter town meeting, Oct. 16, 23,1786, New Hampshire Mercury, Nov. I, 1786. ,

(4) [«Report of Board of Treasury on the Requisition for 1787»], Sept. 28, 1787 (sub-mitted Sept. 29, 1787), in Worthington Chauncey Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 1774-1789 (34 vols.; Washington, D.C., 1904-37), 33:574.

بذل الكثير من أصحاب السندات- لمعرفتهم بأن الأحداث السياسية هي التي تحدد قيمة استثماراتهم - مجهودات للتأثير في السياسة. وفي أغسطس سنة 1787 مثلاً كتبت جماعة من أصحاب السندات في دلاوير عريضة إلى مجلسهم التشريعي لكي يتشدد مع دافعي الضرائب المتخلفين عن سدادها[1]. كما أن العملاء العموميين استمعوا (إلى شكاوى) الأفراد من أصحاب السندات. فمحفظة السندات التي جمعها نيكولاس بروان تاجر من بروفيدنس برود آيلند تحتوي على «أوراق الجيش» التي وزعت على جنود ماساتشوستس بداية 1781. وأصحاب أوراق الجيش كان من المفروض أن يحصلوا على فائدتهم سنوياً مستخلصة من مردود ضرائب الأراضي والرؤوس في الولاية. وخلال زيارته لبوسطن في أغسطس 1785 أقنع بروان خازن الولاية توماس آفرز بأن يأمر مأمور شرطة منطقة بريستول (التي كانت مجاورة لولاية رود آيلند بلد بروان) بدفع فائدة براون مستقطعا إياها من المال الذي استخلصه جامعو الضرائب. وهكذا فقد انتزع من آفرز وعدا بأن جامعي الضرائب في منطقة بريستول الذين لا يحصلون المقدار المطلوب منهم خلال أسبوعين سـ«يعدمون» قاصدا أن آفرز سيأمر مأمور الشرطة بأن يستخلص النقص من ملكيتهم الخاصة. وهكذا لم يبق أي خيار أمام جامعي الضرائب إلا استخلاص المقادير الناقصة من المتأخرين بإرسال حيواناتهم وغيرها من ممتلكاتهم إلى البيع بالمزاد العلني. وما ينتج عن هذه البيوع المفروضة يمكن بعد ذلك أن يستعمل لدفع فائدة براون وغيره من حاملي السندات.

ورغم ضمانات الخزينة فإن بروان لم يتلق أي مال عندما التقى بمأمور شرطة منطقة بريستول في 9 أكتوبر 1785 لأن آفرز لم يمكن مأمور الشرطة من أن ينفذ إلا على جامع ضرائب واحد مذنب. لذلك ألح براون في طلبه من آيفرز بـ«أن يصدر أوامر التنفيذ التي وعده بإصدارها» حتى يتمكن المأمور من احتجاز ملكية جامعي ضرائب آخرين وبيعها[2].

---

(1) عريضة من مواطني دلواير منشورة (أغسطس 1787) وردت في المرجع التالي:
Delaware citizens, printed petition, [August 1787], Oct.-Nov. legislative petitions, record group 1111, DPA, reel 9, frame 119.

(2) رسالة وجهها براون إلى جورج بنسون في 12 أكتوبر 1785 وردت في المرجع التالي:
Brown to George Benson, Oct. 12, 1785, Brown Papers, box 44, folder 10, JCB.

من المستحيل أن نحدد مقدار الدور الذي أداه أصحاب السندات مثل أصحاب عريضة دلواير ونيكولاس براون في إقناع مشرعي الولايات باستخلاص مقدار كبير من المال من دافعي الضرائب. لكنه من اليقيني أن تأثير المضاربين كان عظيما في أعين مواطنيهم. ففي ماساتشوستس أُتهم العملاء الرسميين بأنهم يستعملون مواقعهم للاستفادة على حساب «أولئك الذين لا يملكون كدسا عالية من السندات الحكومية»(1). وكان «العقل البسيط» يعلم أكثر من مجرد انتظار مقترح التخفيف من ضرائبه لكي يحصل على مساندة نزيهة من نواب فرجينيا التشريعيين ما دامت «حبات التين جودتها بدرجة لا يمكن معها تركها لأفواه أولئك الذين يشار إليهم خاصة باسم المضاربين وحدهم»(2).

وقد اتهم أصحاب السندات بكونهم يقدمون في وقت الانتخابات من كان مع فرض الضرائب من المترشحين. فبعد أن ربح جون هانكوك انتخابات ربيع 1787 لولاية ماساتشوستس التي كان الصراع فيها مريرا ادعى أحد المؤيدين لمنافسه الخاسر جيمس بودوين أن أغلبية سكان بوسطن الذين صوتوا له كانوا «فلاحين وخدماً إلخ...». فرد عليه بعد ثلاثة أيام أحد رجال هانكوك أن أغلب البوسطونيين المؤيدين لبودودين كانوا «مضاربين في الضمانات العمومية»(3).

وبمرور الزمن سيتبنى الأمريكيون حلاً جذريا لمشكل فرض الضرائب المفرطة. فتبني دستور الولايات المتحدة سنة 1788 وقانون إعادة تمويل الدين الوطني العام بعد سنتين نقلا مسؤولية تعويض سندات الدولة من الولايات الثلاث عشرة إلى الحكومة الاتحادية التي كانت ذات تجهيز أفضل لعلاجها. والأرجح أنها كانت أقل ميلا للوقوع في هوة مطالب دافعي الضرائب للتخفيف عنهم. ومن ثم فما يقوله المؤرخون عن الثورة الأمريكية والفرنسية كان كذلك صحيحاً بالنسبة إلى الدستور الأمريكي: فما كان يمكن للدستور أن يتحقق لو لم يكن قد تخلد بذمة الحكومة قبل ذلك دين حربي مهول.

(1) «Probus» Massachusetts Centinel, May 5, 1787;
Richards, Shays' Rebellion, 78.

(2) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Sept. 5, 1787.

(3) «Impartial Observer,» Massachusetts Centinel, Apr. 4, 1787;
«A Customer,» Massachussetts Centinel, Apr. 7, 1787.

ولم يكن من الواضح دائماً أن عمل الولايات كان يحتل موضعاً كبيراً ضمن شكاوى المزارعين. وإحدى علل ذلك هو أن النخبة الأمريكية كانت ميالة إلى التمثيل السيئ لدوافع أصحاب السندات الصغار –وهي عملية لم تكن أبداً بينة للعيان مثلما كانت عليه خلال تمرد شاي في مساتشوستس. ففي التقرير الأول الذي قدمه روبرت أ. لي لجورج واشنطن حول التمرد اعترف بأن «بعضهم يعلل هذا التمرد بعبء الضرائب». إلا أنه لم يكد يمر أسبوعان بعد ذلك حتى ادعى أن ما كان التمرد يسعى إليه هو «شطب الدين وتقسيم الملكية وإعادة الوحدة مع بريطانيا»[1].

وبالفعل فقد كان واضعو الدستور متخوفين على ديونهم الخاصة خلال عقد 1780 . لكن القليل من الناس كان يريد إلغاءها بل أكثر من ذلك فإن الكثير كانوا ينسبون «عجزهم عن سداد ديوننا الخاصة» إلى عبء الضرائب لأن جامعها أخذ المال الذي يحتاجون إليه لإرضاء دائنيهم الخاصين[2].

وفي الأيام الأولى من نشأة الولايات المتحدة لم يكن الأمر دون ما هو عليه الآن من أن أثرياء الأمريكيين يميلون إلى تفسير حظهم السعيد بالتنافس الناجح في السوق الحرة. وقد كان الأمر كذلك في ما يكفي من الحالات الغالبة. لكن الدارسين المحدثين للصراعات التي أدت إلى دستور الولايات المتحدة لما يقتصر تركيزهم على السجال بين المدينين والدائنين ينسون أن آلاف الأمريكيين لم يؤسسوا ثرواتهم ويوسعوها على بيع البضائع والخدمات في السوق المفتوحة فقط بل بالحصول على سياسات مساعدة من الحكومة. إن هذا الأمر الواقع الذي

---

(1) رسالة وجهها هنري لي الابن إلى جورج واشنطن في 1 اكتوبر 1786 وردت في المراجع التالية:
Henry Lee, Jr., to George Washington, Oct. 1, 17, 1786, in W. W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-97), 4:282, 295;
Henry Knox to George «Washington, Oct. 23 and Dec. 17, 1786, ibid., 4:300, 460.

(2) عريضة مواطني منطقة جيمس سيتي في 8 نوفمبر 1787 وردت في المراجع التالية:
James City County citizens, petition, Nov. 8, 1787, VLP;
«A Letter from a Gentleman in New-York to His Friend in Connecticut, on the Subject of Paper Money,» Connecticut Courant, Feb. 5, 1787;
Brown, Redeeming the Republic, 152.

هو شديد الغموض حالياً كان واضحا بصورة مؤلمة في ذلك الوقت. «إن سوء حظنا مصدره أيدي الحكومة»[1] ذلك ما قاله أحد الكتاب من ماساتشوستس الغربية.

فسواء كانت نكبة إحدى الأسر علتها الضرائب أو الدين الخاص أو بعض التأليف بين الأمرين معا فإن النتيجة كانت (في كل الحالات) شديدة السوء. ففي غالب الأحيان كان المزارعون مجبرين على بيع حيواناتهم وأحياناً بيع مواعينهم وقدورهم وبعض أشياء الأسرة التذكارية. فنقص النقد كان يفرض حضور القلة من المشترين الذين يأتون إلى المزاد. والنتيجة هي أن الملكية تباع بكسر من قيمتها الاسمية. وعندما تفشل عمليات البيع الخاص في تحصيل المال الكافي لتسديد دين التاجر أو جامع الضرائب فإنه يقاضي صاحب الملكية ويربح النازلة ويأمر مأمور الشرطة لبيع أي شيء يملكه لتسديد ما بقي عليه للدائن أو لجامع الضرائب.

وإذا لم تكن الملكية المحجوزة لصالح الدائنين أو جامعي الضرائب كافية للتسديد التام فإن الخطورة التالية كانت في غالب الحالات سجن المدينين أنفسهم. ورغم أن ظروف السجون التي يحبس فيها المدينون قلما نافست ما يعاني منه المجرمون والعبيد الآبقون الذين تم القبض عليهم فإنها كانت في الأغلب مرعبة. فالسجناء السابقون يذكرون البرد والرطوبة (لأن السجانين كانوا مشهورين بالبخل في استعمال حطب التدفئة) «وكذلك الخانق من كريه الروائح»[2]. ويمكن لفكرة سجن المدينين أن تبدو في عيون المحدثين أمراً غير معقول ما دام السجن يحول دون المدين وربح المال الذي يحتاج إليه ليسدد دينه[3]. وفي الحقيقة فإن النظام ينبني على منطق شديد التشفي لكونه يجبر المدين على إظهار ممتلكاته الخفية أو على

(1) «Objections Against Reducing the Publick Debt Examined,» Massachusetts Centinel, Mar. 1, 1786 (reprinted from Hampshire Herald) Chester County citizens, petition, Feb. 20, 1786, in Lark Emerson Adams and Rosa Stoney Lumpkin, eds., The State Records of South Carolina: Journals of the House of Representatives, 1785-1786 (Columbia, S.C., 1979), 440.

(2) [Whiting], «Some Remarks on the Conduct of the Inhabitants of the Common-wealth of Massachusetts in Interrupting The Sitting of the Judicial Courts . . .» (Dec. 1786), in Stephen T. Riley, ed., «Dr. William Whiting and Shays' Rebellion,» AAS Proceedings 66 (1957), 158.

(3) رسالة وجهها ناتانيال جيمسون إلى صموئيل ساليسبوري في 20 أبريل 1785 وردت في المرجع التالي:
Nathaniel Jemison to Samuel Salisbury, Apr. 20, 1785, Salisbury Papers, AAS.

الاستعارة من أقربائه أو من أجواره أو على بيع ممتلكاته التي يحول القانون دون حجزها[1].

إن «محنة السجن من أجل الضرائب» أو الدين يمكن– مثلها مثل بيوعات مأمور الشرطة– أن تذهب إلى حد الطبقة التي دون علية القوم بدرجة[2]. فقبل الحرب الثورية كان توماس تشاندلر قاضيا قوياً في مقاطعة ألباني بنيويورك. لكنه في يونيو 1785 كان في سجن المدينين في واستمنستر بفارمونت حيث توفي. ولم تتوقف متاعبه بموته (ص.44) . فأهل المدينة كانوا يخافون من أن يؤول نقل الجثمان من السجن على أنه مساعدة على الفرار من السجن. وكل من يساعد على فرار مدين من حدود السجن–التي تتضمن السجن نفسه وعدة آكر من الأرض المحيطة به–يمكن أن يجبر على دفع دينه. وفي حين كان أهل وستمنستر يتبادلون الحجج حول من تقع عليه مسؤولية الدفن المحترم لتشاندلر كان جثمانه يتعفن. وأخيراً وجد مأمور الشرطة أنه «بتمديد سلسلة السجين» التي تعين حدود السجن فإنه يمكنه تقريباً أن يبلغ مقبرة المدينة. ثم تكون فريق لحفر القبر الذي بدأ في حدود السجن ثم بعد ذلك انحرف ليصل إلى مقبرة الكنيسة. ثم دخل «السجان في صمت صحبة القليل من الأفراد في منتصف الليل إلى الزنزانة التي كان فيها الجثمان المتعفن ووضعوها في صندوق بدائي يشبه التابوت» وحملوه إلى غاية حدود السجن حيث ووري الثرى[3].

ويبدو أن تشاندلر قد مات ميتة طبيعية. لكن مدينين آخرين وصل بهم اليأس إلى حد الانتحار. «فالكثير انتحروا في هذه المدينة إلخ... خلال الأسابيع القليلة الماضية»[4] كما نقلت

---

(1) خطاب جون والتون في مجلس نواب كونكتكوت بتاريخ 30 مايو 1787 ورد في:

John Welton, speech in Connecticut House of Representatives, May 30, 1787, Middlesex Gazette, June 18, 1787;

Bruce H. Mann, Republic of Debtors: Bankruptcy in the Age of American Independence (Cambridge, Mass., 2002), 25, 63.

(2) خطاب نائب مجهول الاسم في مجلس نواب كونكتكوت (شرح) في 25 مايو 1787 ورد في:

Unnamed representative, speech in Connecticut House of Representatives (paraphrase), May 25, 1787, Middlesex Gazette, June 18,1787.

(3) George Chandler, The Chandler Family: The Descendants of William and Annis Chandler, Who Settled in Roxbury, Mass., 1637 (Boston, 1872), 153-54

أعبر عن شكري لتوماس داوتون من أجل هذه الإحالة المرجعية

(4) New York dateline, Middlesex Gazette, June 25, 1787.

صحيفة نيويوركية في يونيو 1787. وخلال فترة الاستعمار كان أكبر عدد من الانتحارات التي أخبرت عنها الصحف الأمريكية قد حصلت في أوروبا. ومع الاستقلال بدأ الناشرون في الولايات المتحدة كلها يأخذون قسماً كبيراً من أخبارهم من دوريات أخرى تنشر في الولايات المتحدة مع نتيجة مفادها أن المواطنين يقرأون في الغالب حول الانتحارات التي جرت على أرضهم. والانطباع الحاصل هو أن مرض أوربا قد اجتاز المحيط الاطلسي. وقد وصفت صحيفة من هارتفورد بكونكتيكوت انتحار جون كوبر أحد المهاجرين الإنجليز بوصفه مجرد «آخر مثال وصل إلى علمنا «من تيار محير. «الطريقة الإنجليزية في التخلص من متاعب الحياة بالانتحار نجحت أخيراً في تحقيق انتصار باهر في أمثلة متنوعة وفي أجزاء مختلفة من وطننا»[1].

وفي عهد كان فيه الإيمان والعقل كلاهما يعترض بقوة على الانتحار كان التفسير الأكثر انتشارا بالنسبة إلى الحالات الفردية من الانتحار هو الجنون الذي كان يوعز في الغالب إلى التعصب الديني[2]. لكن الكثير من حالات الانتحار التي حصلت في عقد 1780 كانت توعز على الأقل جزئياً إلى المشاكل المالية. وفي إحدى الحالات الأكثر درامية حالة فيليب بيبل من مقاطعة فريدريك بماريلاند الذي وقع في ظرف صعب سنة 1785. فقد قتل أسرته كلها قبل أن يدير سلاحه الذي كان فأساً نحو نفسه[3].

---

(1) Hartford dateline, Columbian Heratd, Aug. 10, 1785.

(2) Charleston, South Carolina, dateline, New Hampshire Mercury, Feb. I, 1786;
Elizabeth Town dateline, New Jersey Journal, and Political Intelligencer, May 30, 1787;
New York dateline, Massachusetts Gazette, Nov. 28, 1785;
Abigail Adams to Mary Cranch, Mar. 21, 1790, in Mitchell, ed., New Letters of Abigail Adams, 42;
New York dateline, Pennsylvania Gazette, Apr. 3, 1755, May 16, 1765, Nov. 23, 1785 (my thanks to Heather B. Repicky for these references);
Laurel Thatcher Ulrich, A Midwife's Tale: The Life of Martha Ballard, Based on Her Diary, 1785—1812 (New York, 1990), 289-303.

(3) Baltimore dateline, Providence Gazette, June 25, 1785;
Charleston dateline, Columbian Herald, Apr. 18, 1785;
Northampton dateline, Middlesex Gazette, Nov. 12,1787;
E. Wilder Spaulding, New York in the Critical Period, 1783-1789 (orig. pub. 1932;
Port Washington, N.Y., 1963), 26 (citing Daily Advertiser, May and June 1787).

وحتى العميد ناتانيال جرين الرجل الذي ينسب إليه بالأساس طرد الجيش البريطاني من الأرياف الجنوبية خلال السنوات الأخيرة من الحرب فيقال إنه قد انتحر. فبعد الحرب انتقل جرين إلى جورجيا لمحاولة تحصيل ثروته ومباشرة قبل موته المزعوم أنه ناتج عن ضربة شمس كتب سلسلة من الرسائل اليائسة إلى زميله السابق في الحرب. فقد أعلم صديقه العميد هنري نوكس ثلاث أشهر قبل وفاته: «إن أسرتي منكوبة. فقد غرقت في المصاعب والله وحده يعلم متى أو أين ستنتهي»[1]. وبعد وفاة جرين في يونيو 1786 وجد أصدقاؤه أنفسهم أمام صعوبة إقناع بعضهم بعضاً بأن وفاته كانت لأسباب طبيعية[2].

إن نقاد السياسات المالية والنقدية المتشددة لمجالس الولايات النيابية يدعون أنها لا تكتفي باضطهاد الأسر بل هي تهدد بتمزيقها شر ممزق. وقد أكد أحد سكان نيوجيرسي في منشور نقدي سنة 1786 أنه لما كان المزيد والمزيد من أملاك المدينين «يباع بأسعار دون قيمتها بكثير» فإن النتيجة الحتمية كانت «تهديم الأسر»[3]. وحتى عندما تستطيع الأسر المنكوبة البقاء معا فإن رب المنزل لا يمكنه أن يدعي رئاستها إذا كان عاجزاً عن الإبقاء عليها طافية فلا تغرق ماليا. والمزارعون الذين أغلقوا محكمة مقاطعة وورسستر في ماساتشوستس في سبتمبر 1786 كانوا يشتكون من «المعاناة التي جعلتهم عاجزين عن إعالة نسائهم وأبنائهم»[4]. وقد ادعى أحد الكتاب «أنه ما لم تخفف تشريعية نيوهامشير نكبة أزواج الأرياف وآبائها فإنهم

(1) رسالة وجهها ناتانيال جرين إلى هنري نوكس في 12 مارس 1786 وردت في:
Nathanael Greene to Henry Knox, Mar. 12, 1786, in Richard K. Showman et al., eds., The Papers of General Nathanael Greene (13 vols.; Chapel Hill, N.C., 1976-2005), 13:668.

(2) Boston dateline, Massachussetts Centinel, July 19, 1786;
Jeremiah Wadsworth to George Washington, Oct. 1, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:282-83.

(3) «A Fellow Citizen»/ «Willing to Learn,» The True Policy of New-Jersey, Defined; Or, Our Great Strength Led to Exertion, in the Improvement of Agriculture & Manufactures, By Altering the Mode of Taxation, and by the Emission of Money on Loan . . . (Elizabeth-Town, N.J., 1786), II.

(4) عريضة من المواطنين الذين أغلقوا أبواب محكمة منطقة وورسستر وردت في:
Petition from the citizens who closed the Worcester County court, New Haven Chronicle, Dec. 26, 1786.

سيكونوا عاجزين عن مقابلة أسرهم بالعاطفة الزوجية والأبوية»[1].

وقد قضى الكساد الاقتصادي على أرباب أسر آخرين كذلك. فعندما تزوج ناومي وبنجامين رتشارد الساكنان في كونكتكوت «اتفقا على أنه لا أحد من المتعاقدين عليه... أن يحوز على حق يعود إلى الآخر منهما». وهو قرار حكيم من قبل ناومي: ففي أكتوبر 1786 وقع بنجامين في «السجن من أجل الدين». ورغم أن كونكتكوت لم تعترف رسمياً بالاتفاقات المتقدمة على الزواج فإن التشريعية وافقت على استثناء يمنع دائني بنجامين من المساس بالملكية التي أضافتها ناومي إلى الزوجية[2].

(1) «Crisis,» New Hampshire Gazette, July 20, 1786.

(2) Connecticut House of Representatives, journal, Oct. 27, 1786 , Middlesex Gazette, Nov. 20, 1786.

الفصل الثاني
«أنت الجاني على نفسك»
معارضات

لما كان الأمريكيون الذين يلحون على أن السياسات المالية والنقدية الفظة لعقد 1780 قد أخلت الأرياف عددهم يتزايد يوماً بعد يوم فإن أغلب المدافعين عن هذه السياسات اعترفوا بأن المزارعين كانوا فعلاً يعانون من مصاعب. لكنهم ينفون أن يكون من ينبغي تحميله المسؤولية عن ذلك هو التشدد الرسمي ضد المدينين ودافعي الضرائب. وقد قال احد الناصحين لمواطنيه من ماريلاند خلال صيف 1786 «إن الفوضى التي تعملون في ظرفها الآن وتشتكون منها مصدرها الوحيد هو سوء سلوككم»[(1)].

يدعي معارضو تشريع التخفيف أن مواطنيهم كان يمكن أن يجعلوا ديونهم أكثر قابلية للعلاج لو سددوها في الوقت المحدد بدلاً من انتظار محاكمتهم آخذين بعين الاعتبار خصم تكاليف المحكمة وأجر محاميي المتنازعين[(2)]. لكن أهم عدوان محزن (على قواعد المعاملات) عند المزارع كان رفضه أن يعيش في «حدود إمكاناته»[(3)]. فقد قال أحد الكتاب لحملة السندات الصغار في شتاء 1786–87 «ما لم تستورد أقل مما تصدر فإنك ستبقى فقيرا أبد الدهر»[(4)].

---

(1) «Mentor,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Aug. 18, 1786;
Charleston dateline, Columbian Herald, Aug. 19, 1785;
«Amicus Reipublicae» [Benjamin Thurston], An Address to the Public, Containing Some Remarks on the Present Political State of the American Republics, &c. (Exeter, N.H., [1786]), 16;
Massachusetts General Court, 'Address to the People,» Worcester Magazine 2:37 (2nd. week of Dec. 1786), 447.

(2) Jonathan M. Chu, «Debt Litigation and Shays' Rebellion,» in Robert A. Gross, ed., In Debt to Shays: The Bicentennial of the Agrarian Rebellion (Charlottesville, Va., 1993). 89-91.

(3) Springfield dateline, Hampshire Herald, June 6, 1786.

(4) «A Bit of Advice to Connecticut Folks,» Norwich Packet, Jan. 11, 1787 (reprinted from Connecticut Magazine); =

لم تكن الشكاوى من البذخ بالأمر الجديد في أمريكا وفي أوروبا على حد سواء. فلعقود ادعى بعض الكتاب أن الثياب الفاخرة وغيرها من النزوات لم تقتصر على إغراق المستهلكين في الديون بل هي هدمت معنوياتهم. ويبرز الاقتصاديون اليوم أن ديون الأمريكيين التي بدأ نموها زهاء منتصف القرن الثامن عشر لم تكن في الأغلب علامة على السلوك المتهور بل على استثمار منتج—مثل الدين الذي يكون على أي مؤسسة اقتصادية بصدد التوسع(1). لكن هذه النظرة الفذة لم تنل في ذلك الوقت إلا القليل من التأييد.

شرعت شكوك المستعمرين البريطانيين حول الترف التي بدأت سنة 1764 في الحصول على طعم أمريكي مميز. فأغلب البضائع الباذخة التي كان يستهلكها المقيمون في المستعمرات تأتي من الوطن الأم (بريطانيا). وعندما حاول البرلمان فرض ضرائب على المستعمرات فإن القادة الوطنيين تصوروا فكرة تمكن من تحويل البضائع البريطانية واعتماد منتجيها على السوق الأمريكية إلى سلاح. فماذا لو توقف المقيمون في المستعمرات عن شراء البضائع البريطانية؟ إن الرعايا البريطانيين الذين يعتمدون على السوق الأمريكية سيدركون بسرعة أن الطريقة الوحيدة لإيقاف تردي ثرواتهم تتمثل في إقناع البرلمان (البريطاني) بإلغاء الضرائب التي فرضها على الأمريكيين بل أكثر من ذلك فلما كان العمال في المعامل البريطانية الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم —والكثير منهم صار بعد ذلك فقيراً—عاطلين عن العمل فإنهم سيلجأون هم بدورهم إلى هذه العمليات المقنعة نفسها(2).

استرعت المقاطعات الثلاث للبضائع البريطانية والتي نظمها الأمريكيون بين 1765 و1774 فعلاً انتباه البرلمان. و«عدم الاستيراد» أثبت نفسه سلاحاً فعالاً ضد الشرور التي نمت في البلد. فجورج واشنطن الذي شجع بنجاح حملة مقاطعة خلال ذيل دورة نيابية في مجلس فرجينيا للنواب ببرجسس في مايو 1769 وصف سراً عدم الاستيراد بـ«أنه مبرر لكي نعيش في حدود إمكاناتنا». فهو سيمد أعيان فرجينيا المدينين مثله بمبرر للحد من استهلاكهم المترف مع تجنب

= «Amicus,» Virginia Independent Chronicle, June 13, July 4,1787.

(1) Jacob M. Price, Capital and Credit in British Overseas Trade: The View from the Chesapeake, 1700-1776 (Cambridge, Mass., 1980), 16—19, 126

(2) T. H. Breen, The Market place of Revolution: How Consumer Politics Shaped American Independence (New York, 2004), 224, 242-43.

ما ينتج عن ذلك من حط من شأن الممتنع الشخصي (عن الاستهلاك المترف). ولمدة طويلة قبل أن يفكر أي أحد في المستعمرات الثلاث عشرة بجدية في الاستقلال السياسي كانت الاتفاقيات حول تجنب البضائع البريطانية قد أوحت لآلاف الأمريكيين برؤية للتخلص من استبداد غرمائهم(1).

ورغم أن المملكة المتحدة اعترفت بسيادة الولايات المتحدة سنة 1783 فإن الترابط بين الاقتصاد الأمريكي واقتصاد الوطن الأم السابق ظل كما كان دائماً بالمتانة نفسها. وبالفعل فإن نهاية الحرب الثورية أدت إلى انفجار في الطلبات على البضائع المصنعة في بريطانيا عندما تسابق أصحاب الدكاكين الأمريكيون لتعويض رُصدهم من البضائع التي أفرغها في زمن الحرب اضطراب التجارة العابرة للمحيط. وفي منتصف عقد 1780 يكاد كل إنسان يكون موافقاً على أن قسماً كبيراً من السكان الأحرار كان يعاني من مصاعب جمة. وكان أغلب العبء الذي كان البلد يعمل تحته خارج السيطرة الأمريكية. فالقراصنة الجزائريون كانوا يتسببون في ارتفاع نسب الضمان بالنسبة إلى التجار الأمريكيين المتعاملين مع بلاد البحر الأبيض المتوسط إلى غير ذلك من المصاعب. وأغلب الأمريكيين يتفقون على أن نكبة المزارعين لها كذلك جذور محلية. لكن ما هذه الجذور؟ فهل كان الأمريكيون يعانون من المصاعب لأن المجالس التشريعية فشلت في الحفاظ على سيل سوي للعملة ثم فرضت بعد ذلك ضرائب مفرطة الارتفاع؟ أم إن المشكل الحقيقي هو في كون الأمريكيين لهم ميل إنفاق أكثر مما يربحون؟

---

(1) رسالة وجهها جورج واشنطن إلى جورج مايسون بتاريخ 5 أبريل 1769 وردت في المرجع الأول التالي:

George Washington to George Mason, Apr. 5, 1769, in Robert A. Rutland, ed., The Papers of George Mason, 17-25—1792 (3 vols.;

Chapel Hill, N.C., 1970), 1:98;

Bruce A. Ragsdale, A Planters' Republic: The Search for Economic Independence in Revolutionary Virginia (Madison, Wisc., 1996), ch. 2, 3, 6, 7;

Woody Holton, Forced Founders: Indians, Debtors, Slaves, and. the Making of the American Revolution in Virginia (Chapel Hill, N.C., 1999), 77-92, 99-105;

T. H. Breen, Tobacco Culture: The Mentality of the Great Tidewater Planters on the Eve of Revolution (Princeton, N.J., 1985), 190-203;

Breen, Market place of Revolution, ch. 6, 7, 8.

فلنذكر أن نواه وبستر كان في البداية يدافع عن الضرائب المرتفعة ثم تحول رأيه في المسالة. وقبل أن يتغير شعوره تميز في الحرب ضد كل دهماء وضد كل الإفراطات. فكان يلح بأنه ليست السياسات التشريعية هي التي كانت بحاجة إلى الإصلاح بل المزارعون أنفسهم. وفي نهاية الحرب الثورية في الوقت نفسه الذي دشن فيه حملته الشهيرة لفرض الصرامة في الاستعمال الأمريكي للغة بدأ وبستر كذلك محاولة السيطرة على (تبذيرهم في) نفقاتهم. فقد قال وبستر لمواطنيه «إن الترف بات عندكم مسعورا. والترف هو الشيطان»[1].

ولتوكيد اعتقادهم بأن القرارات الشخصية غير الحكيمة بدلاً من السياسات التشريعية الصارمة هي التي ينبغي تحميلها مسؤولية ضائقات الأمة الاقتصادية قامت مجموعات كثيرة من الأمريكيين البارزين بهجومات جماعية على الاستهلاك المترف. وانطلاقاً من إيقانهم بأن من الصعب أن يتحمل أي أحد العار الذي يجلبه تبني العادات المترفة كونوا جمعيات ضد الإفراط والتبذير المترفين[2]. وفي منتصف انتفاضة شاي أشاد الحاكم الذي ساعدت سياساته الضريبية على إثارة مزارعي ماساتشوستس وعلى الثورة أشاد بإيمانه بأن جذر النكبة التي تعاني منها الولاية هو خيارات المستهلك غير المسؤولة. وكان جيمس بودوين الذي انضم إليه حوالى خمسة وسبعون من شيوخ الولايات ونوابها في «اتفاق وجمعية رسمية» من أجل الحد من استهلاك «بضائع مترفة ومن التبذير الجنوني». وفي زمن كان فيه المدافعون عن المزارعين يحملون المسؤولية لثقل الضرائب التي خفضت كمية النقد المتداول في ريف مساتشوساس إلى لا شيء، أكد المضمون على الجمعية أن ما كان «مرهقاً لوسيط تبادلنا المتداول (النقد)» هو «الإفراط في استهلاك مواد مستوردة تنتجها معامل أجنبية». وكان أول شيخ ولاية وقع على الجمعية هو صموئيل فيليبس الابن الذي كان يملك أكبر محفظة من سندات الحرب في الولاية[3].

(1) «Tom Thoughtful» [Noah Webster], «The Devil Is in You,» American Museum 1 (Feb. 1787), 113.

(2) Newburyport, Massachusetts, dateline, South Carolina Gazette and Public Advertiser, Nov. 10, 1785.

(3) Boston dateline, State Gazette of South Carolina, Dec. 21, 1786;
«A James River Planter, «Virginia Gazette and Independent Chronicle, Dec. 9, 1786 (my thanks to Ruth Doumlele for this reference).

تأسست الجمعيات المعارضة للترف خلال سنوات 1780 على الاعتقاد بأنه ما دامت المحاكاة -ميل الفقير والطبقة المتوسطة إلى محاكاة عوائد التبذير التي للأثرياء- هي التي أوقعت الأمريكيين في فخ الدين فإن المحاكاة هي الوحيدة التي يمكن أن تنجيهم. فقد صرح كاتب من فرجينيا بحلول سنة 1786 «لو أن أبناء الأثرياء انحرفوا عن طريق التبذير الواسع فإن دهماء ريفنا على الأرجح ستتبنى بصورة أعم الحياة البسيطة والفضيلة». ثم أكد فـ«المثال أقوى من القاعدة»[1].

وخلال سنوات 1780 لم يقتصر الهجوم الطويل على الترف على زيادة زخمه بل حصلت فيه تحولات كثير غير منتظرة. فبعد عقدين من مقاطعة البضاعة البريطانية قرر الوطنيون أن يلبسوا كما يلبس الهنود الحمر[2] بل إن بعض المؤلفين كانوا في سنوات 1780 يستعملون الهنود الحمر ليوضحوا المقصود بالخيارات الاستهلاكية التي على الأمريكيين تجنبها. وقد ذكر أحد الكتاب لمزارعي كونكتكوت أنه بوسعهم سداد قائمة ديونهم بمجرد أن يقرروا الحد من شرب الـ«رام» (نوع من الخمر). إذ كتب: «فأي غريب يمكن أن يعتبركم أمة هنود برؤيته ظمأكم إلى هذا السائل التافه». وهذا الكاتب نفسه ألح على الناس ناصحا إياهم: «بإزالة كل الريش من رؤس نسائكم وبناتكم. فالريش والبراقيش تليق بـ(قبيلة) الشيروكي أو العبيد في مطابخكم. لكنها قل أن تناسب الحرائر من بنات أمريكا المستقلة»[3].

وقد انضم كاتب كونكتكوت في وصف شريكاته في الوطن اللواتي تزين أنفسهن بـ«الريش والبراقيش» انضم إلى الميل المتنامي لتحميل مسؤولية انحطاط البلد الاقتصادي للنساء[4]. وخلال الحقبة نفسها كان الكتاب يدّعون في عديد المرات أن الرجال يمكنهم أن

(1) Anonymous essay, Virginia Independent Chronicle, Nov. 29, 1786;
Breen, Market place of Revolution, 165-66.

(2) Holton, Forced Founders, 104;
[Thomas Chandler], What Think Te of the Congress Now? or, An Enquiry, How Far the Americans are Bound to Abide by, and Execute the Decisions, of the Late Congress? (New York, 1775), 27.

(3) «A Bit of Advice to Connecticut Folks,» Norwich Packet, Jan. 11, 1787 1787 (reprinted from Connecticut Magazine).

(4) Anonymous essay, Middlesex Gazette, Dec. 11, 1786 (reprinted from New Haven Gazette);
«Flirtilla,» «An Answer to Blunt's Exhortation,» South Carolina Gazette and Public =

يسددوا كل ضرائبهم.بمجرد المال الذي يصرفونه في الكحول احتج أحد كتاب كونكتكوت بأن نساء المزارعين ((لعلهن) يصرفن سنوياً مقداراً من المال في اللباس الشفاف والربائط وغيرها من الأمور التافهة يعادل ضرائبهم))[1].

وقد أخبر كاتب آخر وهو مزارع عصامي أنه قبل أن تنتقل ابنته الأولى إلى زوجها نسجت جهاز عرسها بنفسها. ولما تزوجت البنت الثانية ألحت أمها على أن تقتني لها ثيابا قطنيا من محل تسوق. أما الثالثة فلبست الحرير. والآن أصحبت الأسرة يتهددها خطر فقدان مزرعتها[2]. وحسب المؤلف المذكور فإن المرأة التي تلبس ثيابا ثمينة ليست مهتمة بالزيادة في رفاهيتها الشخصية بل فقط لمجرد المحافظة على منزلتها في عيون الجيران و((على رأسهم معارفها))[3].

وكان هجوم الرجال على إفراط النساء يتضمن أحياناً تهمة جنسية. فقد ذكر أحد الكتاب النساء الأمريكيات أن ((الريش وغيره من البراقيش التي توضع على الرأس هي من علامات عاهرات النساء في أوروبا)). وقد ألح كاتب من نيوجيرسي على النساء بتجنب بضاعة صارت موضة على جانبي المحيط الأطلسي ((الأرداف الاصطناعية)). وفي موضوع صحفي لعله من صنع الخيال أخبر رجل أن زوجته أقنعته بأن يشتري لها عربة– زعم استعمالها لـ ((تستمتع فيها بطريقة راذلة ومحرمة))[4].

وأعلن الكاتب الذكور أن النساء لا يكتفين بطلب بضائع ذات دلالة جنسية لأنفسهن

= Advertiser, Aug. 11, 1785;
«T.B.,» Virginia Independent Chronicle, Oct. 18, 1786;
«Tom Thoughtful» [Noah Webster], «The Devil Is in You,» American Museum 1 (Feb. 1787), 114.

(1) «Zeno,» Middlesex Gazette, Oct. 30, 1786.

(2) «A Farmer,» «Cause of, And Cure For, Hard Times,» American Museum 1 (Jan.1787), 12.

(3) «Consequences ot Extravagance,» American Museum I (June 1787), 550.

(4) «A Bit of Advice to Connecticut Folks,» Norwich Packet, Jan. 11, 1787 (reprinted from Connecticut Magazine);
«Adonis,» New Jersey Journal, and Political Intelligencer, Aug,. 15, 1787;
«Consequences of Extravagance, «American Museum I (June 1787), 551.

بل هن يفرضن على رجالهن لباسا ذا تأثير جنسي[1]. ومن السخرية أن هذه الثياب كانت توصف في الغالب بكونها تجعل الرجال يشبهون النساء -وتبادل التشابه في اللباس كان يحصل في الاتجاهين. فسميث الذي هو من كارولينا يكره رؤية «النساء متوشحات بزي يشبه زي مشاة الجنود والرجال يتشحون زيا يشبه زي صبايا الراقصات»[2].

وفي الوقت نفسه كانت ثلة كبيرة من الرجال يشتكون من كون النساء يستهلكن أكثر مما ينبغي وينتجن أقل مما ينبغي. ففي نيوجيرسي ما بعد الحرب قيل «إن الخادمات والقيمات عليهن بدلاً من القيام بواجباتهن الخاصة بالنساء كما هي العادة السابقة صرن منشغلات بالكلام في السياسة والخطب حول ضرورة حرية استيراد الثياب الشفافة وغيرها من وضيع البضائع»[3].

وغالباً ما يقترح الكتاب تفسيراً لذلك بالزعم أن إحدى العلل في كون النساء ينتجن قليلاً ويستهلكن كثيراً هو أن رجالهن وآباءهن تخلوا عن منزلتهم بوصفهم أربابا لمنازلهم. فالمزارع أكد في كلامه على تزايد نفقات بناته الثلاث أنه كان «مقراً العزم على أن يغير طريقته في الحياة للعودة إلى ما كانت عليه قبل عشرين سنة خلت» إذ أني بعد كل شيء «ما أزال رب بيتي»[4]. كما أكد مؤلف آخر أن زوجته «لم تصبح فخورة بلباسها فحسب» بل هي صارت تلح على التساهل الأكبر المتمثل في إعطاء ابنتها تربية كلاسيكية «فابنتنا ألسه ينبغي أن تتعلم اللاتينية وكذلك اليونانية. ذلك ما ينبغي لها. فهي بذلك ستكون أكثر حكمة وأن يكون لها

---

(1) «Rusticus,» Massachusetts Centinel, Apr. 13, 1785;
«Consequences of Extravagance,» American Museum I (June 1787), 551.

(2) «Characters Out of Character,» South Carolina Gazette and Public Advertiser, Nov 19,1785;
«On Luxury,» New Jersey Magazine, Jan. 1787, 22;
«On Modem Dress, 1786: To the Ladies,» Massachusetts Centinel, Mar. I, 1786;
«A Citizen of the United States» [Royall Tyler], The Contrast, A Comedy: In Five Acts (Philadelphia, 1790), 24.

(3) Charleston dateline, State Gazette of South Carolina, May 29, 1786;
«A Plain But Real Friend to America,» «On American Manufactures,» I, American Museum 1 (Jan. 1787), 18;
«The Worcester Speculator,» III, Worcester Magazine 3:26 (4th week of Sept. 1787), 338.

(4) «A Farmer,» «Cause of, And Cure For, Hard Times,» American Museum 1 (Jan.1787), 12;
«Americanus,» Columbian Herald, Sept. 28, 1785.

في رأسها أكثر من كونها صبية.» وبعد أن أخبر هذا الكاتب نادما بطموحات زوجته ختم كلامه بمقارنة زوجته بـالفرس الحرون. فكتب «لو سيطرت عليها في البداية لكنت ما زلت صاحب زوجة طيبة»(1).

وهكذا فقلق الرجال حول فقدان السيطرة على الأسرة عمت الطيف السياسي. وكان بعض الرجال يعتقدون أن السياسة المالية والنقدية لمجالس الولايات التشريعية أزاحت الأزواج والآباء من مواضع السلطة التي كانت لهم. وآخرون كانوا يردون قائلين إن الأسرة الأبوية قد تخلت طوعاً عن عرشها.

وفي حين كان أغلب النساء يتناولهن النقد اللاذع بسبب (اتهامهن) بتسريع تدني الاقتصاد كانت أخريات يُحتفل بهن باعتبارهن قد أشرن إلى طريق التعافي الاقتصادي. ففد ذكر الكاتب الذكور بالمساهمة النسوية التي ضمنت نجاح مقاطعة البضاعة البريطانية خلال حقبة الثورة وخلال سنوات 1780 ممثلاً بالكثير من حالات النساء اللواتي أدين هذا الدور الوطني(2). وبحلول سنة 1785 ذكر أحد كتاب ساوث كارولينا يدعي أنه مزارع من الريف لبيض تشارلستون أنـ«نا نحن سكان الريف نصنع بأنفسنا ملابسنا ونساؤنا وبناتنا يحلجن الصوف وينسجنه في حين أن نساءكم وبناتكم يتبضعن»(3). وحتى إذا كانت هؤلاء النسوة تفاخرن بكونهن يعملن بصمت ما كان من المفروض أن تقوم به الزوجات الفاضلات والبنات فإن جماعة صغيرة من المواطنات قمن بهجوم بارز على إفراطهن. وبحلول سنة 1785 نشرت صحف بعيدة في داخل البلاد بعد تشارلستون بساوث كارولينا تقريرا عجيبا من بوسطن: «إن كثيراً من السيدات من ذوات الطباع الممتازة والثورية في هذه الحاضرة قد

(1) «Abraham Long,» South Carolina Gazette and Public Advetiser, Sept. 15, 1785 (reprinted from Pennsylvania Herald).

(2) Mary Beth Norton, Liberty's Daughters: The Revolutionary Expérience of American Women, 1750-1800 (Ithaca, N.Y., 1980), 155-70;
Breen, Marketplace of Revolution, ch. 6, 7, 8;
Joan R. Gundersen, To Be Useful to the World: Women in Revolutionary America, 1740-1790 (New York, 1996), 149-51.

(3) «A Country-man,» Columbian Herald, Sept. 28, 1785;
«A Bit of Advice to Connecticut Folks,» Norwich Packet, Jan 11, 1787 (reprinted from Connecticut Magazine).

قررن بعد تأمل ونتيجة لحالة الحزن الراهنة في وطنهن التنازل في الفصل المقبل عن كل الملاهي العامة وأن يحلن قدر إمكانهن دون كل ترف وإفراط وتبذير»[1].

وبوعي حاد منهن بأن العلة التي تجعل الأفراد يشعرون بالحرج في الحد من نفقاتهم كان عدم قدرتهم على تحمل الحط من الشأن بسبب العجز عن مجاراة جيرانهم اتفقت النساء في الكثير من المدن على «توحيد تأثيرهن» للشروع في ممارسة حياة بسيطة معا. وفي السادس من نوفمبر 1786 قامت مائة امرأة في هارتفورد بكونكتيكوت بما كان الكثير من مجموعات الرجال يقومون به: قررن مجابهة استهلاكهن التفاخري معا. فأمضين التزام «جمعية اقتصادية» يتبعن بمقتضاها «أبسط أسلوب في اللباس». ويبدو بوضوح أن عضوات جمعية هارتفورد لا يوافقن الكثير من كتاب كونكتيكوت ونواب المجالس التشريعية الذين ينسبون مشاكل الولاية الاقتصادية إلى الضرائب المرتفعة ونقص النقد. فقد قلن «إن جوائحنا علتها بقدر كبير يعود إلى ترف الأفراد وإفراطهم». فالموقعات على جميعة هارتفورد كن متبنيات الرأي شديد الانتشار والقائل إن الموضة تقويها المماراة في الاتجاه الإيجابي. فكان أملهن أن السيدات أنفسهن «اللائي اعتدن الإجادة في اللباس» يمكنهن الآن «محاولة تقديم أفضل النماذج» في الهندام البسيط[2].

لقد كانت الجمعية الاقتصادية متواضعة مدى ومدة معا. فخلال الحقبة التي كان فيها الكتاب الذكور يحاكمون النساء بسبب قلة إنتاجهن وبسبب إفراطهن في التبذير حصرت الموقعات همهن في جانب الاستهلاك والحسابات المالية وخاصة في الأزياء الخيالية. فالتزمن بأن يلبسن أبسط لباس لمدة ثمانية أشهر فقط يمكنهن خلالها التحرر مع جيرانهن المجاريات للموضة إذا فشلت فكرة الجمعية في تحقيق غرضها.

وقد حاكت النساء في الكثير من المدن الأخرى نموذج هارتفورد. وكان رد فعل الرجال مختلطاً. فقد ثمن أحد الكتاب جمعية هارتفورد لكنه واصل قائلاً: «لو أن سيدة متزوجة

(1) Boston dateline, South Carolina Gazette and Public Advertiser, Dec. 7, 1785.
(2) «The Economical Association,» Connecticut Courant, Nov. 6, 1786;
Norton, Liberty's Daughters, 245.

رفضت الانضمام إلى هذه الجمعية بطلب من زوجها لاعتبرتها مذنبه بأقصى الفحشاء» السلوك التي يبرر «فصلها عن زوجها»[1]. ومن ناحية ثانية فإن الكثير من النساء كانت تسيطر عليهن الفكرة القائلة إن الخلاص الوطني مرتهن مرة أخرى كما كان خلال فترة عقدي الستينات 1760 والسبعينات 1770 بسلوك النساء. فقد كتبت ماري كرنش إلى أختها أبيجايل أدامز في يوليو 1786 قائلة: «فلا يقولن أحد إن السيدات لا أهمية لهن في شؤون الوطن. فلتُقنعن بالتخلي عن ترفهن وسيتبين أنهن ذوات أهمية فيها»[2].

وكان الرجال يطالبون النساء في الغالب بإصلاح أزواجهن وأبنائهن مع إصلاح أنفسهن. والحجة أنه إذا كان تأثير النساء قد أوقع الرجال في مهاوي الترف فمن غيرهن يمكنه أفضل منهن أخراجهم منها[3]؟ وقد رجا مجلس مدينة أندوفر بماساتشوستس من المواطنات «أن يحضن قوتهن بنموذجهن الملزم وكذلك بالطرق المناسبة الأخرى للتأثير الذي حبتهن به طبيعتهن من أجل تشجيع الحياة الاقتصادية بكل أصنافها «[4].

كان الأمريكيون الذين يدافعون عن الضرائب المرتفعة والتشريع النقدي الصارم خلال سنوات 1780 مفسرين نكبة أسر المزارعين بـ«كسهلم وتبذيرهم» كانوا متطلعين لمعرفة أصول هذه العادات الفاسدة[5]. فتوصل عدد ملفت للانتباه إلى النتيجة التالية بما فيها من وضعية ساخرة

---

(1) Hartford association and anonymous accompanying essay, Middlesex Gazette, Nov. 20, 1786, also appearing in New Hampshire Mercury, Nov. 22, 1786;
New Jersey Journal, and Political Intelligencer, Nov. 22, 1786;
Virginia Independent Chronicle, Nov. 29, 1786.
On women›s associations in other towns, see Portsmouth dateline, New Hampshire Mercury, Aug. 16, 1787 (on Halifax, N.C.).

(2) رسالة وجهتها ماري كرانش إلى (أختها) أبيجايل أدامز بتاريخ 10–11 يوليو 1786 وردت شاهدا في المرجع التالي:
Mary Cranch to Abigail Adams, July 10-11, 1786, quoted in Edith B. Celles, Portia: The World of Abigail Adams (Bloomington, Ind., 1992), 126;
Breen, Marketplace of Revolution, 24.

(3) «Adonis.» New Jersey Journal, and Political Intelligencer, Aug. 15, 1787.

(4) Andover town meeting, n.d., Worcester Magazine 2:45 (2nd, week of Feb. 1787), 547-48;
David Daggett, An Oration, Pronounced in the Brick Making-House, in the City of New-Haven, on the Fourth of July, A.D. 1787 (New Haven, Conn., [1787]), 19-20.

(5) «Americanus,» Hampshire Herald, Aug. 29, 1786.

ومفادها أن الأمريكيين جعلوا أنفسهم أكثر تبعية للبضاعة البريطانية مما كانوا عليه قطّ منذ أن قطعوا روابطهم السياسية العابرة للمحيط سنة 1776. ورغم أن سكان المستعمرات انفصلوا عن الإمبراطورية جزئياً من أجل الحفاظ على فضيلتهم فإن الحرب التي نتجت عن ذلك أدت إلى «إفساد أخلاق الشعب»[1] حسب المحامي دواد داجات من نيوهافن بكوناكتكوت. وقد اتخذت هذه العملية عدة أشكال. فقد قال فريق من أصحاب العرائض في نيوكاسل من دلواير: «إن تساهل السلطة المدنية خلال الحرب» قد أدى «إلى الكسل (البطالة)» الذي أنتج هو بدوره «التسيب»[2]. وحسب وجهة النظر هذه فإن الأمريكيين الذين أضرت الحرب الثورية بأخلاقهم أكثر من غيرهم هم أبطالها أي الجنود القاريين. وقد قدم جورج مينوا في تاريخه لانتفاضة شاي نظرية تقول إن «انضباط الجيش وعادات سلوكه» التي توجب الطاعة على الجنود لكن لا تدعوهم إلى المبادرة–قد «فتحت الباب لعمل النساء»[3].

وحتى إحلال السلام فإنه لم يرجع الانضباط الاستعماري القديم لأن حكومات الولايات الجديدة كانت أكثر ميلا إلى الاستجابة لإرادة الشعب مما كانت عليه الحكومات السابقة. فالمشرعون لم يجرأوا على نهر مواطنيهم الذين يقعون في الكسل والتبذير خوفاً من أن يعاقبوهم هم بدورهم في الانتخابات. إن أبناء الحرية صاروا أبناء التسيب. فتشارلز كارول أحد أعيان ماريلاند يعتقد أن مواطنيه «ازداد تعودهم على الحكومة الضعيفة واستأنسوا عيوبها» ومن ثم فهم ينحدرون حتماً «إلى الكسل وتحلل التبذير»[4]. وثالث مصادر انحطاط الأمريكيين هو الفخر الذي صحب حتماً انتصارهم على أكبر جيش في العالم. وقد صرح

(1) Daggett, Fourth of July Oration, 13;
Gordon S. Wood, «Interests and Disinterestedness in the Making of the Constitution,» in Richard Beeman, Stephen Botein, and Edward C. Carter II, eds., Beyond Confederation: Origins of the Constitution and American National Identity (Chapel Hill, N.C., 1987), 77-79.

(2) Newcastle Town citizens, petition, May-June 1786 legislative petitions, record group IIII, DPA, reel 7, frame 510.

(3) George Richards Minot, The History of the Insurrections in Massachusetts, in the Tear [1786], and the Rebellion Consequent Thereon (Worcester, Mass., 1788).

(4) «An Undelivered Defense of a Winning Cause: Charles Carroll of Carrollton's ' Remarks on the Proposed Federal Constitution,'» ed. Edward C. Papenfuse, Maryland Historical Magazine 71 (Summer 19.76), 248.

أحد النواب هازئا من مؤتمر المزارعين في نيوهامشاير قائلاً: «فبوصفنا منتصرين نعلم أنه بوسعنا أن نفعل كل ما يحلو لنا»[1].

وحتى عندما كان هؤلاء الكتاب يسعون إلى تفسير العلل التي لأجلها يستهلك الأمريكيون أكثر مما ينتجون فإن آلاف المواطنين ينفون أن يكون أي من هذه الانزلاقات قد حصل. وبصورة خاصة فإن النساء والمزارعين لا يحبون أن يقال عنهم إنهم كانوا سبب الأزمة الاقتصادية بما أنفقوا فوق إمكاناتهم. فقد قضى أحد الكتاب المؤيدين للضرائب يصف نفسه بكونه مزارعاً من ماساتشوستس «عندما نشتكي من ضرائبنا فلنتكلم على الظريف من ريشنا وحفلات غدائنا وغيرهما من التبذير». ثم صرح إنها بالفعل «المتع والمزايا الوحيدة التي لأناس يمتصون من 20 إلى 60 في المائة من وطنهم» في شكل فائدة سنوية على سنداتهم الحكومية[2].

ويعارض القليل من الكتاب هذه الدعاوى القائلة إن المزارعين مسؤولون عن ظروفهم فيقدمون دفاعا جديدا غير معهود. فهم يعترضون على ما كان يبدو إجماعا أمريكياً ضد الترف بالسؤال التالي: هل هو حقاً أمر فظيع أن يسمح المزارعون–ونساؤهم معهم–لأنفسهم بالاستمتاع مرة في حياتهم على الأقل[3]؟ فقد كتبت «كرايزيس» في «نيوهامشاير جازيت» بتاريخ يوليو 1786 موبخة أعضاء من بنات جنسها يزعمن أن كل امرأة «تلبس رباطا موشى وبراقا أو غطاء رأس رقيقاً من قماش شفاف» بأنها مهووسة بأسلوب الحياة الارستوقراطي وميالة إلى «نزعة المحاكاة» الاجتماعية[4]. وفي ماساتشوستس المجاورة ألح «موداستوس»، أحد نقاد انتفاضة شاي، على صغيرات النساء بأن «يرضين بمنتج نولهن ونسجهن» بدلاً من «حسد مظاهر من هن أكثر منهن ثراء». في جوابه بعد شهر على هذا الكلام تساءل «أحد أعضاء المؤتمر» متعجبا من «موداستوس» أنه «ينفي عن الصبايا كل زينة وعن العرائس

(1) «Minimaltasperus,» New Hampshire Mercury, Oct. 4, 1786.

(2) «Extract of a Letter from Boston, June 18,» Virginia Independent Chronicle, July 18, 1787.

(3) «A Late Member of the General Court» [James Swan], National Arithmetick; or, Observations on the Finances of the Commonwealth of Massachusetts, With Some Hints Respecting Financiering and Future Taxation in this State, Tending to Render the Publick Contributions More Easy to the People (Boston, [1786]), viii.

(4) «Crisis,» New Hampshire Gazette, July 20, 1786.

أزياءهن تلك المثيرات البريئة للحب معين فاضل الأبناء ذوي الرجولة»(1).

بل إن ما كان أكثر جلبا للانتباه من هذا الدفاع عن ترف النساء الذي قام به كتّاب رجال كان الدفاع الذي قامت به بعض النساء. ففي مايو 1780 بعدما رجا جون أدامز زوجته أن تعيش ببساطة خطت أبيجايل جواباً حادا فصرحت: «إن القليل مما تسميه تواشيح ضروري جداً للظهور بمظهر بقية الناس». وتوأم البنتين المسماتين كذلك أبيجايل وتناديان عامة بنيبي داخل الأسرة تقاسمان أمهما العزم لمتابعة اتجاهات الموضة. وقد ذكرت نيبي لأمها إنها تريد بعض الأذرع من الشفاف الأسود والأبيض وأسلاك ربط سوداء بثمن بخس أو بعض الأذرع من أسلاك الربط طالبة منها «أن تكتب لأبيها في الوقت نفسه أنها ليس لها هيام باللباس أكثر مما يوافق عليه أو مما يجعلها عند الخروج من البيت تظهر بمظهر نديداتها»(2).

ورغم أن أبيجايل عارضت التبذير الذي لاحظته في الدوائر الدبلوماسية الأوروبية فإنها قد عادت إلى أمريكا وهي عازمة على كسر وهم الرجال الأمريكيين بأن الولايات المتحدة هي نوع من إسبارطة الجديدة التي لا يحتاج فيها أحد أو لا يرغب في الأمور المترفة. وبالفعل فهذا العزم قد أثار من قبل أدامز ردودا حادة لم يحتمل جورج واشنطن مثلها أبدا. ففي غداء رسمي استضافه قريباً من تقلده الرئاسة سأل واشنطن الذي لم يجتز المحيط قط من زوجة نائب الرئيس إن كانت لم تزح عن نفسها عبئاً بالعودة من لذائذ أوروبا ومتعها إلى عالم الحياة البسيطة في أمريكا، فأجابته أدامز بأنها تعتقد أن الأمريكيين في الحقيقة «أقرب إلى الترف وعوائد أوروبا بحسب قدرتنا أكثر مما يشعر الكثير من الناس بذلك وبحسب ما لنا من نصيب من الذوق التام والميل إلى ذلك»(3).

بل إن كاتبة أنثى ذات سلطان على نفسها دافعت عن النساء اللواتي يباشرن الممارسة

---

(1) «Modestus,» Worcester Magazine 2:29 (3rd week of Oct. 1786), 351;
«A Member of Convention,» Worcester Magazine 2:33 (3rd week of Nov. 1786), 396.

(2) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (زوجها) جون أدامز بتاريخ 1 مايو 1780 المرجع التالي:
Abigail Adams to John Adams, May 1, 1780, Adams Electronic Archive.

(3) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (أختها) ماري كرنش بتاريخ 12 يوليو 1789 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to Mary Cranch, July 12, 1789, in Stewart Mitchell, ed., New Letters of Abigail Adams, 1788-1801 (Boston, 1947), 15.

المرفوضة بصورة واسعة أي إجبار الرجال على إنفاق أكثر على لباسهن مؤكدة أنه لا شيء عدا «احتقار» الآخرين يمكن أن يدفع إنسان إلى «عدم المبالاة بزيه»[1].

---

(1) «Eliza,» American Magazine (Mar. 1788), 241. أعبر عن شكري للسيدة لوري جنجرش من أجل هذا الشاهد.

الفصل الثالث
تخفيفاً عن المعذبين
مطالب

كان المزارعون ومؤيدوهم – لكونهم لا يفسرون اللحظات العسيرة لسنوات 1780 بقصور فردي بل بسياسة قصدية اتبعتها الحكومة – ينتظرون منها أن تتداركها. فطالبوا مجالس الولايات النيابية بغلق المحاكم مؤقتا لتمكين الناس من دفع ديونهم وضرائبهم مستعملين في ذلك منتج ممتلكاتهم بديلاً من العملة الصعبة (المنعدمة) كما طالبوا بالحد من أجرة المحامين وموظفي الحكومة[1]. ورأوا أن أول أسباب نكبة الريف هي الضريبة المرتفعة وإن المجالس النيابية عليها نقل البعض من عبء الضريبة الذي يتحمله المزارعون إلى تجارة البضائع والمواد المترفة[2].

ولما كان جل المال المتأتي من الضرائب يذهب إلى أصحاب السندات فإنهم قد كانوا هدف العديد من المقترحات. من ذلك أن القليل من أصحاب العرائض الجذريين بمن فيهم جماعة من مقاطعة هاريسون بفرجينيا اقترحوا «إلغاء الفائدة» التي كانت الحكومة تدفعها

---

(1) «A.B.,» Virginia Independent Chronicle, Oct. 25, 1786 (reprinted from a Boston newspaper);

عريضة سكان الجزء الأسفل من الدائرة أعيد نشرها بتاريخ 25 أكتوبر 1786 وردت في المرجع التالي:

lower part of Camden District citizens, petition, read Oct. 5, 1785, in Lark Emerson Adams and Rosa Stoney Lumpkin, eds., The State Records of South Carolina: Journals of the House of Representatives, 1785—1786 (Columbia, S.C., 1979), 331;

An Old Citizen,» Charleston Morning Post, Oct. 26, 1786.

(2) عريضة سكان مقاطعة هاريسون بتارخ 22 أكتوبر 1787 وكذلك عريضة سكان مقاطعة جيمس سيتي بتاريخ 8 نوفمبر 1787.

Harrison County citizens, petition, Oct. 22, 1787, James City County citizens, petition, Nov. 8, 1787, VLP;

تعليمات مجلس مدينة لانكستر لنائبهم في 22 جانفي 1787 وردت في المرجع التالي:

Lancaster town meeting, instructions to representative, Jan. 22, 1787, Worcester Magazine 2:44 (1st. week of Feb. 1787), 533.

لدائنيها[1]. وقد اقترح المدافعون عن دافعي الضرائب في تسع ولايات على الأقل بجعل معاملة أصحاب السندات الأصليين مختلفة عن معاملة أولئك الذين اشتروها منهم في السوق المفتوحة. فهم يرون أن ورقة الضمان (السندات) إذا كانت لا تزال في أيدي الجنود أو ممونيهم أو المستثمرين الذين أخذوها مباشرة من الحكومة فإنه ينبغي أن تعوض بالذهب أو الفضة. أما بالنسبة إلى المضاربين فينبغي ألا تدفع لهم القيمة الاسمية لسنداتهم بل المقدار الذي دفعوه لاقتنائها والذي هو أقل بكثير من هذه القيمة.

وكان غيرهم من المدافعين عن تخفيف الضرائب يلحون على المجالس النيابية بضرورة التمييز ضد المضاربين في سداد الفائدة[2]. وقد خفضت بعض المجالس النيابية فائدة تجار السندات -فادخرت لدافعي الضرائب عشرات آلاف من الجنيهات- بضارب نسبة الفائدة السنوية حسب القيمة السوقية لسنداتهم بدلاً من قيمتها الاسمية. والمشرعون في ولايات أخرى اعترافاً منهم بأنهم ربما لن يكونوا قادرين على تحصيل ما يكفي من مردود الضرائب لدفع فائدة كل الدائنين العموميين دفعوا بالمضاربين إلى الوراء مقررين ألا أحد من أصحاب السندات الثانويين يمكنهم الحصول على شلن واحد قبل أن يُسدد دين الدائن الأصلي[3]. وقد ألغت ولايات أخرى فائدة أصحاب الدين الثانويين إلغاء تاماً[4].

---

(1) عريضة سكان مقاطعة هاريس بتاريخ 22 أكتوبر 1787 وعريضة سكان مقاطعة جيمس سيتي بتارخ 8 نوفمبر 1787 ورد في المرجع التالي.

Harrison County citizens, petition, Oct. 22, 1787, James City County citizens, petition, Nov. 8, 1787, VLP;

تعليمات مجلس مدينة لانكستر لنائب الولاية بتاريخ 22 يناير 1787 وردت في المرجع التالي:

Lancaster town meeting, instructions to representative, Jan. 22, 1787, Worcester Magazine 2:44 (1st. week of Feb. 1787), 533.

(2) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Aug. 29, 1787.

(3) «An Act to Alter and Supply Certain Parts of an Act, Intitled, An Act Raising Ten Thousand Five Hundred Pounds for the Service of the Tear One Thousand Seven Hundred and Eighty-Seven . . .» (ch. 165, passed Nov. 10, 1787), in John D. Cushing, comp., The First Laws of the State of Delaware (2 vols.; orig. pub. 1792; Wilmington, Del., 1981), 2:912.

(4) «J———,» «Soliloquy» Middlesex Gazette, Mar. 27, 1786;
Delaware citizens, petition, read Jan. 12, 1787, Jan.—Feb. 1787 legislative petitions, record group un, DPA, reel 8, frame 324;
«A Friendly Evening›s Dialogue, Between A. and B.,» Hampshire Herald, Feb. 7, 1786; =

لا يتطابق رأي مؤيدي المقترحات المختلفة الداعية إلى التمييز ضد المضاربين بالضمانات، مع التصوير الكاريكاتوري للمزارعين الأمريكيين الأُوَل حول عالم الصلات المباشرة(1). وبالفعل فإن الكثير من المدافعين عن دافعي الضرائب كانوا يستعملون في الحقيقة خطاباً مغاليا في تأييد السوق. فقد احتج كاتب من غربي ماساتشوستس في نهاية سنة 1786 أنه «عندما تنفق السندات العمومية بصورة عامة بين مواطني جماعة اقتصادية معينه بأدنى نسب فائدتها فإن إدراكهم بيِّن وموافقهم حاصلة بأوضح معنى للتعويض بالنسبة نفسها». وبعد شهرين احتج كاتب من كونكتكوت أن المضاربين «لكونهم هم الحكام فإنهم هم الذين يحددون قيمة» الضمانات عندما يشرونها. وصرح أن «هذا المقدار مع فائدته هو كل ما يطلبونه». وكان هؤلاء الكتاب يردون بأن السوق تعكس إرادة شعب مثلها مثل صندوق الانتخابات وليس للموظفين العموميين الحق في تعطيلها(2). وفي بعض المناسبات دفع تدخل قُوى السوق في حياة الناس اليومية المزارعين الأمريكيين إلى طلب الحماية الحكومية. فما كان يتمناه المزارعون في سنوات 1780 هو الحماية من الحكومة.

وقد ولدت إستراتيجية لتخفيف عبء الضرائب في ماساتشوستس على صفحة الواجهة لجريدة هامشاير هيرالد صحيفة حاضرة البلد في بلدة سبرنجفيلد من غربي مساتشوساتس.

= «A Farmer,» New Hampshire Gazette, Oct. 7, 1785;
«The Plan,» cited in Terry Bouton, «Tying Up the Revolution: Money, Power, and the Regulation in Pennsylvania, 1765-1800» (Ph.D. diss., Duke University, 1996), 208-9
(see also Bouton, Taming Democracy: «The People,» the Founders, and the Troubled Ending of the American Revolution [New York, 2007]);
Rufus Hopkins to Nicholas Brown, Oct. 2, 1786, Hope Furnace Papers, Brown Papers, box 179, folder 6, JCB;
anonymous essay, Charleston Evening Gazette, Oct. 1, 1785.

(1) David P. Szatmary, Shays' Rebellion: The Making of an Agrarian Insurrection (Amherst, Mass., 1980), ch. 1;
Michael Merrill, «The Anticapitalist Origins of the United States, «Review: A Journal of the Fernand Braudel Center 13 (Fall 1990), 465—97.

(2) «Publick Faith,» Massachusetts Centinel, Feb. 8, 1786 (reprinted from Hampshire Herald,] an. 31, 1786);
anonymous essay, Middlesex Gazette, Mar. 27, 1786;
«Jonas, Junior,» Hampshire Herald, May 17, 1785.

فكان نشر محاولتين بعنوان «ثقة الشعب» و«البط» (بمعنى بط الدمل أو العلاج بالعملية الجراحية) في شتاء 1786 كان علامة على بروز الهيرالد غير المعروفة سابقاً بوصفها القائدة لمقترحات سياسية واقتصادية مخالفة لسنن هذين المجالين[1].

ففي زمن كان فيه نشر مثل هاتين المحاولتين يمكن أن يكلف جون راسل وجاد ستابنس اعتزازهما بنفسيهما وسعادتهما أسس راسل وشريك سابق له بعد سنتين صحيفة بمطبعة رثة الحال قديمة وبرأسمال زهيد. لم يبعثا الهيرالد في أحد مواطن الأمة التجارية الصاعدة بل في مدينة صغيرة من سبرنجفيلد على نهر كونكتكوت على بعد زهاء مائة ميل من بوسطن. وقد ظل راسل وستابنس مخلصين لمنطقتهما. وفي زمن كان فيه أغلب الأمريكيين قادرين على إدراك وجود المشروعات الهادفة لتخفيف الضريبة والدين بمجرد قراءة نقدها –نظراً إلى أن كل الناشرين المحليين سينشروها–فتح راسل وستابنس صفحات أسبوعيتهم الصغيرة للمدافعين عن إجراءات تخفيف واسعة التنوع.

كان ناشرو الصحف يتبادلون الاشتراكات مع نظرائهم في المدن البعيدة وكان معهوداً أن يتكرر ظهور موضوع مثير – مثل جريمة نكراء أو انتحار أو خطاب يلقيه هندي أحمر–في عشرات الصحف في كامل الوطن. وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى «ثقة الشعب» و«البط» اللذين تفرعا في شبكة الصحف الأمريكية كلها كالحصاة التي رميت في بركة ماء ساكن. وقد رفض إسحق توماس ناشر وورسستر ماجازين ذات التأثير الكبير بصورة بارزة إعادة نشر كلتا المقالتين. لكنهما ظهرتا كلتاهما في صحيفتين من بوسطن ثم انتشرتا في ولايات نيوانجلند وما وراءها[2]. وغالباً ما يورد أحد الناشرين الحذرين المقالتين مع تعليق يذكر فيه بأنهما قد ظهرتا أولا في هامشاير هيرالد وأنهما لم تنشرا عنده إلا بإلحاح من بعض القراء.

فمحاولة «البط» تقدم المقترح نفسه الذي ظهر في العديد من محاولات الهيرالد: السندات

(1) «Publick Faith,» Massachusetts Centinel, Feb. 8, 1786;
«Excise,» Hampshire Herald, Feb. 7, 1786.

(2) «A Friend to Order,» Independent Chronicle, Feb. 16, 1786;
[IsaiahThomas], editor›s footnote to «Paper Money,» Worcester Magazine 2:25 (3rd, week of Sept. 1786), 294n.

الحكومية التي اقتناها المضاربون في السوق ينبغي أن تخفض إلى قيمتها السوقية. ورغم أن «ثقة الشعب» مثله مثل «البط» يصدر عن القلم المجهول نفسه فإنه كان أكثر طرافة بصورة خارقة للعادة. فمثل جل الولايات قيدت ماساتشوستس كل المردود الناتج عن الرسم الجمركي الذي فرضته على البضائع المستوردة من وراء البحار–ومن ثم أهم ضريبة مدرة وأقل وطأة على المواطنين–قيدته لدفع فائدة سندات الولاية وخاصة الأوراق المدعومة التي وزعت على مالكي سلسلة سابقة من ضمانات الولاية في ستينات 1760 بسعر السوق[1]. فألح كاتب الهامشاير هيرالد على المجلس النيابي باسترداد مردود الرسم الجمركي من مالكي الأوراق المدعومة. (ذلك أنه يرى) ان هذا المال ينبغي بدلاً من ذلك أن يستعمل لشراء سندات الولاية للحرب وكذلك نصيب ماساتشوستس من ضمانات الاتحاد بنسبة سعرها الحالي الذي تردت قيمته إلى حد كبير. وعندما يصبح كل سند في ماساتشوستس في خزينة الولاية يمكن للمحكمة العامة أن تلغي الضرائب المكلفة التي فرضتها لصالح مالكي السندات. وبصورة جوهرية فإن «ثقة الشعب» كان يقترح على حكومة الولاية أن تغلب المضاربين في لعبتهم ذاتها[2].

وقد ساند آلاف المزارعين مقترحاً آخر للتخفيف من الضرائب: إصدار العملة الورقية. فالمدافعون عن العملة الورقية وأعداؤها لم يكن يوسعهم أن يتفقوا حتى على العلة التي جعلتها تحصل على هذا القدر الكبير من التأييد. فإحدى العرائض ضد العملة الورقية ادعى أصحابها أن «دوافع متزعميها قوية أكثر مما هي خالصة (القصد)»[3].

إن الدافع غير الخالص الذي أدركه المدافعون عن العملة الورقية هو إزاحة الدين. فتوقعوا أنه إذا طبع المجلس النيابي ورقة اسمية (التي لا يمكن للدائنين رفضها قانونياً) فإن المدينين

---

(1) Leonard Woods Labaree, ed., The Public Records of the State of Connecticut . . . (Hartford, Conn., 1943, 1945), 5:15-19, 432-33, 6:102;
Whitney K. Bates, «The State Finances of Massachusetts, 1780-1789» (master's thesis, University of Wisconsin, 1948), 92-93;
Henry Harrison Metcalf, ed., Laws of New Hampshire . . . (Bristol, N.H., 1916), 4:562-63 (Apr. 17, 1784);
Newport citizens, memorial, United States Chronicle, Mar. 9, 1786.

(2) «Publick Faith,» Massachusetts Centinel, Feb. 8, 1786.

(3) Botetourt County citizens, petition, Oct. 17, 1787, VLP.

سيجعلون قيمتها السوقية دون قيمتها الاسمية. ثم يهدمونها لكي يتآكل الدين المهول من العملة الصعبة[1]. والأمريكيون الذين يعارضون العملة الورقية يقارنون مؤيديها في الكثير من الأحيان بأعداء الملكية الخاصة الذين يخاتلون التاريخ والتوراة. وخلال معركة نيوهامشاير حول العملة اتهم «صديق لحقوق الإنسان» أحد خصوم «المراقب» بكونه يقول بـ«المساواتية» أي بما كان يسعى إليه بعض الإنجليز في القرن السابع عشر لتحقيق التساوي الملغي لكل امتياز في حوز الملكية. فقال إن ما يطلبه المراقب حقاً هو «تحلل» من جنس التحلل الذي أمر به يهواه في كتاب اللاويين (من العهد القديم). ففي سنة التحلل تُجَب كل الديون فيعفى منها أصحابها وكل رهن يعود إلى مالكه الأصلي[2]. كما أن المدافعين عن العملة الورقية وقعت مقارنتهم بالإعادة الدورية لتوزيع الملكية عند اليونان والرومان. فقد أعلن دمفريس من فرجينيا ومحامي وليان جريسون «كان القدامى دون شك أناسا أكثر صفاء منا. فهم يدافعون علنيا عن إزالة الديون بالكثير من المترادفات في حين أننا نجاهد بعسر من أجل الأمر نفسه تحت مزعم محترم ومغالط لوسيط تداول متجول (العملة الورقية)»[3].

إن الدعوى القائلة إن العملة الورقية حيلة لنزع مال الدائنين بلغت الذروة خلال انتفاضة شاي في ماساتشوستس سنتي 1786—87. ولا أحد عبر عن هذا الرأي تعبيراً أفصح من هنري نوكس. فبعد تحقيق السلام بين الولايات المتحدة وبريطانيا سنة 1783 جازى الكونجرس

(1) Thomas Paine, «Dissertations on Government, the Affairs of the Bank, and Paper Money,» in Philip S. Foner, ed., The Complete Writings of Thomas Paine (2 vols.; New York, 1945), 2:406, 409;
«Primitive Whig» II, New Jersey Gazette, Jan. 16,1786;
«Patkick O'Punch,» «Letter to a Gentleman in Town from an Irish Debtor, Received Yesterday,» Massachusetts Centinel, Feb. 18,1786;
«The Republican,» New Hampshire Mercury, Mar. 21, 1787;
Amherst County citizens, petition, Nov. 6, 1787, VLP.

(2) «A Friend to the Rights of Mankind,» New Hampshire Gazette, June 3, July 1, 1785;
Leviticus 25:8—17, 23-55;
«A Letter from a Gentleman› at New-York, dated April 19,» Massachusetts Centinel, May 6, 1786; Acts 4:32.

(3) رسالة وجهها جريزون إلى ماديسون بتاريخ 22 مارس 1786 وردت في المرجع التالي:
Grayson to Madison, Mar. 22, 1786, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols,, to date; Chicago, 1962—), 8:509.

نوكس لنجاحه كقائدَ مدفعية لواشنطن فعينوه وزيرا للحربية. وفي أكتوبر 1786 قال نوكس لرئيس مجلس الشيوخ إن الشايين «مقرون العزم على القضاء على الدين العام والخاص» وهو هدف «من اليسير تحقيقه بواسطة العملة الورقية»[1].

يدافع عن هذه الفكرة عن العملة الورقية في أيامنا الحديثة روبان هودز. وهو يعتبرها فكرة ليست شديدة التكلف كما قد يبدو للوهلة الأولى. فإذا فرضت حكومة على الدائنين أن يقبلوا عملة لا تساوي ثمن الورق الذي طبعت عليه فلكأنها قررت عدم سداد الدين. ذلك أن العملة الورقية شديدة التضخم ومن ثم فهي تمكن أي أحد من شراء شيء بالقرض فيحصل عليه جوهرياً بدون مقابل[2].

لم تكن الفكرة القائلة إن الملكية يمكن أن توزع من خلال التلاعب بالعملة مجرد إمكانية نظرية لأن ما يقرب من ذلك شديد القرب حصل بالفعل خلال الحرب الثورية. فتوماس جفرسون كان ضحية بارزة للتضخم المفرط خلال زمن الحرب. ذلك أن زوج أمه جون وايلز مات سنتين قبل الحرب في يونيو 1773 وترك له ثلاثة أنصباء من الإرث. وقد حصل الفرجيني ذو الثلاثين سنة من العمر على كثير من قطع الأرض مجموعها أكثر من 11000 آكر كما حصل على 135 عبداً (بمن فيهم طفلة اسمها سالي همنجز) وثلث ديون وايلز. فقرر بيع ما يقرب من نصف الأرض للحصول على المال الذي يحتاج إليه لسداد قسم من دين وايلز. وقد وافق الرجل الذي اشترى أرضه أن يدفع له ما مجموعه 4200 جنيهاً ولكن ليس دفعة واحدة. وقبل أن يتمكن جفرسون من تحصيل كل ما له وقعت الحرب وخلال ذلك صك مجلس نواب فرجينيا عملة ورقية فقدت قيمتها بسرعة. وقرر المجلس أن العملة ذات نفاذ قانوني ما يعني أنه لا يحق للدائنين رفضها. فسدد مشترو مزرعة جفرسون ديونهم باستعمال العملة الورقية التي كانت كما كتب لاحقاً «ليس لها قيمة أوراق البلوط»[3].

---

(1) رسالة وجهها نوكس إلى جورج واشنطن بتاريخ 23 أكتوبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Knox to George Washington, Oct. 23, 1786, in W. W Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-97), 4:300.

(2) Botetourt County citizens, petition, Oct. 17, 1787, VLP

(3) رسالة وجهها جفرسون إلى ألكسندر ماككاول بتاريخ 19 أبريل 1786 وردت في المرجع التالي: =

كما أن المدينين لجورج واشنطن فرضوا عليه سدادا لديونهم العملة الورقية الفاقدة لقيمتها. وخلال قيادته للجيش القاري دفع له الناس الذين أعارهم ما قيمته 10000 (سترليني) بضاعة ونقداً ما يسدد ديونهم بالعملة الورقية التي كانت قيمتها في المعدل ربع قيمتها الاسمية[1].

وقد كان الجندي القاري جوزف مارتين ضحية أخرى للتضخم المفرط لعملة فرجينيا الورقية. فخلال تحرك جيش اللورد كورنواليس في الجنوب سنة 1781 تمكن المئات من الأمريكيين ذوي الأصل الإفريقي—بمن فيهم ثمانية من العبيد الذين ورثهم توماس جفرسون منذ ثماني سنوات—تمكنوا من الفرار وتجريب حظهم مع ذوي المعاطف الحمراء (الجيش البريطاني). وفي أكتوبر خلال حصار الجيشين الفرنسي والأمريكي للجيش الإنجليزي في يورك تاون بفرجينيا أمر الجنرال رجاله دون مقدمات بمطاردة مئات الأمريكيين الأفارقة الذين انضموا إليه من الجيش الإنجليزي. وبعد استسلام كورنواليس قدم مالكو العبيد مكافأة لاسترداد مملوكيهم وكان مارتين قد ساعد في القبض على أحد العبيد الآبقين. فكان نصيبه من المكافأة 1200 جنيهاً بعملة فرجينيا—وهي اسميا مقدار أميري لكنها في الحقيقة لا تكاد تكفي بسبب التضخم المفرط لكي يشتري ربع قنينة من الروم للاحتفال بهذه المكافأة[2].

لعل كل الولايات قد استجابت لأمر الكونجرس الملزم في ربيع 1781 بالتوقف عن السماح للمدينين بفرض العملة الورقية على دائنيهم. فعادوا إلى معيار الذهب والفضة. لكن ذاكرة

= Jefferson to Alexander McCaul, Apr. 19, 1786, in Julian P. Boyd et al., eds., The Papers of Thomas Jefferson (33 vols., to date; Princeton, N.J., 1950-), 9:389;

رسالة وجهها جون أدامز إلى جيمس وارن بتاريخ 3 مايو 1777 وردت في المرجع التالي:

John Adams to James Warren, May 3, 1777, in Paul H. Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 1774—1789 (26 vols.; Washington, D.C., 1976-2000), 7:21;

Dumas Malone, Jefferson and His Time, vol. I, Jefferson the Vîrginian (Boston, 1948), 161—63, 441-45-

(1) رسالة وجهها واشنطن إلى جورج وليام فارفاكس بتاريخ 30 يونيو 1786 وردت في المرجع التالي:

Washington to George William Fairfax, June 30, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:137;

Charles A. Beard, An Economic Interpretation of the Constitution of the United States (New York, 1913), 144-45.

(2) A Narrative of a Revolutionary Soldier: Some of the Adventures, Dangers, and Sufferings of Joseph Plumb Martin (orig. pub. 1830; New York, 2001), 207—8.

التضخم المفرط استمرت. ففي منتصف سنوات 1780 عندما اقترح العديد من الأمريكيين على ولاياتهم اللجوء مرة أخرى إلى العملة الورقية ارتعدت فرائس الكثير من نساء الوطن ورجاله البارزين. وقد صرح أصحاب ثلاث مقالات نشرت في بوسطن سنة 1785 وبصورة مستقلة إحداها عن أخراها أن الأمريكيين ينبغي أن يتجنبوا العملة الورقية تماماً كما «يخشى طفل النار التي سبق أن احترق بها»[1].

ويعترف أصدقاء العملة الورقية أن «النتائج الأليمة لتردي قيمة عملات الاتحاد والولايات «خلال الحرب»قد تركت انطباعات تعارضها بشدة»[2]. لكنهم ينفون أن تكون العملة الاسمية قابلة لأن تلقى المصير نفسه في زمن السلم ويبرزون بتكرار نجاحها الواسع في عهد الاستعمار البريطاني[3]. ويلاحظ المؤرخون أن أغلب المدافعين بحماسة عن دستور الولايات المتحدة يميلون إلى أن يكونوا «شباب الثورة» الذين كانت أولى ذكرياتهم بوصفهم كهولا هي خيبة أمل الكونجرس من عدم القدرة على الحفاظ على الجيش القاري (جيش الاتحاد) في حين أن الكثير من المعارضين للاتحاد تكونت قناعاتهم السياسية قبل ذلك خلال الصراع ضد البرلمان (البريطاني). ويتواصل استدلال أصحاب هذا الرأي بالقول إن كبار السن الذين تبدلت أسنان رضاعتهم خلال الاستبداد البريطاني كانوا يقاربون الدستور بحذر أكبر من

(1) «Centinel,» Salem Gazette, July 26,1785 (reprinted from an unnamed Boston news-paper);
«A Looker On,» [Independent Gazetteer,] an. 8, 1785 (reprinted from Chronicle of Freedom);
anonymous essay, Independent Chronicle, Nov. 3,1785;
Jean Toscan to Marechal de Castrier, July 27, 1786, Toscan Papers, box 1, folder 10, NHHS;
Alexander Hamilton, speech in New York Assembly, Feb. 18,1787, American Museum I (June 1787), 524.

(2) «An Old Soldier,» American Museum 2 (July 1787), 38.

(3) «Willing to Learn,» II, New Jersey Gazette, Dec. 21, 1785;
«The Petition from a Number of Inhabitants of Westmoreland County Praying for the Opening of a Loan Office,» «read 1st. time Aug. 12, 1784,» Records of the General Assembly, reel 3 (microfilm), PSA;
Brunswick County citizens, petition, Oct. 28, 1786, VLP;
Baltimore dateline, Columbian Herald, July 15, 1785;
Delaware assembly, message to council, June 15,1786, May-June 1786 legislative acts and bills, record group mi, DPA, reel 7, frame 317;
E. James Ferguson, «Currency Finance: An Interpretation of Colonial Monetary Practices,» WMS 3rd ser., 10 (Apr. 1953), 153-80.

الشباب الذين بدأت حياتهم مع دبيب الفوضى[1]. وقد تكون هناك علة أخرى تفسر لم فتح الدستور هوة بين الأجيال. ففي ما يخص موضوع العملة الورقية ذي الأهمية الكبرى كان للأمريكيين الأكبر سنا ذكريات متجذرة أكثر في نجاح صك العملة الورقية خلال العهد الاستعماري.

إن بعض العملات التي طُبعت خلال سنوات 1780 فقدت قيمتها فعلا. لكن ذلك نادرا ما كان قصد مسانديها. وبالفعل فأكثر تضخماتً العملة صرامة في رود آيلندلم يكن سببها انحراف المدينين بل إحجام الدائنين الذين رفضوا قبول العملة الجديدة. فالتشكيك الواسع في العملة الجديدة هو الذي ضمن تردي قيمتها–فكان ذلك نوعا من تحقق ذاتي لتنبؤ (الدائنين)[2].

ورغم أن المختصين في القانون الدستوري عادةً ما يعتبرون العملةَ الورقية التي صكت خلال سنوات 1780 تخفيفا عن المدينين فإن ما حصل فعلاً في الكثير من الولايات هو أن الذين كانوا يقدمون العرائض لصالحها هم في الحقيقة أقل حماسة لتيسير سداد ديونهم–أقل بكثير من سلب دائنيهم– منهم لتخفيف عبء الضرائب[3]. فلما كان ما يجعل عهد فرض الضرائب بهذا الإيلام هو النقص الحاد في النقد الكافي لسدادها فإن السماح للمزارعين ببيع حبوبهم وحيواناتهم مقابل العملة الورقية التي بوسعهم بعد ذلك دفعها لجامع الضرائب

---

(1) Stanley Elkins and Eric McKitrick, «The Founding Fathers: Young Men of the Revolution,» Political Science Quarterly 76 (June 1961), 181-216.

(2) Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 94.

(3) John Fiske, The Critical Period of American History, 1783-1781) (Boston, 1888), 168-79;
Isaac Kramnick, «Introduction,» in James Madison, Alexander Hamilton, and John Jay The Federalist Papers, ed. Kramnick (orig. pub. 1788; London, 1987), 25;
Francis D. Cogliano, Revolutionary America, 1763 — 1815: A Political History (London, 2000), 107.
أنظر بخصوص الرأي القائل إن «المطالبات بالعملة الورقية في عقد 1780 كانت في آن مطالبات رجال الأعمال الامريكيين» انظر المرجع التالي:
Gordon S. Wbod, «Interests and Disinterestedness in the Making of the Constitution,» in Richard Beeman, Stephen Botein, and Edward C. Carter, II, eds., Beyond' Confederation: Origins of the Constitution and American National Identity (Chapel Hill, N.C., 1987), 78-81.

كان يمكن أن يخفف من معاناتهم[1]. ولم يكن مشرعو هامشاير وحدهم الذين اعترفوا بأن العلة الرئيسية «للمطالبة بالعملة الورقية المطالبة التي كانت شديدة عند الشعب عامة في هذه الولاية» لم يكن من أجل التخلص من عبئهم الضريبي بل «لتمكينهم من دفع ضريبتهم التي لا تطاق»[2]. ولما كان المزارعون قد اعترفوا بأن أغلب المال الذي يدفعونه لجامعي الضرائب قد ينتهي إلى أيدي الدائنين العموميين فإن مطالبتهم بالعملة الورقية كان علامة أخرى على نقمتهم المتزايدة على أصحاب السندات.

وقد اقترح بعض أصحاب العرائض والكتاب استعمالاً أكثر جذرية للعملة الورقية. فقد ألحوا على نواب المجالس التشريعية بإجبار أصحاب السندات باستبدال سندات الحرب التي لديهم والتي عليها فائدة استبدالها بعملة ورقية ليس عليها فائدة. وقد نطق مالكو الأرض من شوانزي في نيوهامشاير باسم آلاف الأمريكيين عندما طلبوا «طبع عملة ورقية» ثم ألحوا على «ألا تستعمل إلا لسداد سندات الولاية وهو ما نعتقد أنه سيكون تخفيفا كبيراً من خلال إيقاف فائدة هذه السندات»[3]. وقدم دافعوا الضرائب في مقاطعة كمبال من فرجينيا عريضة لمجلس النواب لطبع ما يكفي من العملة «لسداد المطالب العسكرية وكل ما عداها مما يقتضي أن تدفع عليه الولاية فوائد ومن ثم جمع ضرائب متراكمة لا حد لها من أجلها»[4].

ورغم أن الكثير من الكتاب المعارضين للعملة (لورقية يدعون أن هدف مؤيديها هو التخلص من ديونهم فإن آخرين منهم يعترفون بأن طلب العملة مصدره على الأقل بالقدر نفسه هو دافعو الضرائب. فقد لاحظ أحد سكان رود آيلند المعارض للعملة الورقية «أن الحجة البينة الوحيدة التي يحتج بها المدافعون عن خطة مشروع العملة الورقية هي (أنهم

(1) «A Friend to the Public,» [Newport Mercury,]an. 30, Feb. 13, 1786.

(2) New Hampshire House of Representatives, journal, June 23, 1786, in Albert Stillman Batchellor, ed., Early State Papers of New Hampshire (Manchester and Concord, N.H., 1891-93), 20:658.

(3) Swanzey town meeting, instructions to representative, Aug. 28, 1786, in Isaac W. Hammond, ed., Town Papers: Documents Relating to Towns in New Hampshire (3 vols., Concord, N.H., 1882-84), 13:536.

(4) Campbell County citizens, petition, Oct. 30, 1786, VLP;
Woody Holton, «'From the Labours of Others': The War Bonds Controversy and the Origins of the Constitution in New England,» WMZ 3rd. ser., 61 (Apr. 2004), 286-88.

يرون) أن أغلب الديون العامة قد اقتناها متحيلون ومحتكرون بأسعار تافهة ويرون أنه من الصعب تسديد كل القيمة التي تحددها القيمة الاسمية لسنداتهم. لذلك فهم يريدون إصدار العملة الورقية للتخلص من كل ما لهم من سندات»[1].

وبذلك فالحركة من أجل الدستور الذي منع على الولايات إصدار العملة الورقية كانت حركة متأصلة جزئياً في الصراعات الحاصلة في مستوى الولايات حول مقدار الملكية التي على حكومة الولاية أن تنقلها من دافعي الضرائب إلى أصحاب السندات. أما المزاعم الحديثة بأن المزارعين المدافعين عن العملة الورقية لم يكن هدفهم إلا غبن دائنيهم الخاصين فهي مزاعم تؤيد الأسطورة القائلة إن المنع الدستوري للعملة الورقية أنقذ الأمريكيين من التجربة الفاشلة لحكم أنفسهم بأنفسهم.

ورغم أن جل المدافعين عن العملة الورقية تخلوا عن رؤية تردي قيمتها في السوق فإن القليل منهم في الواقع تبنوا فقدانها للقيمة. ولكن حتى أصحاب الموقف الجذري هؤلاء كانوا أقل اهتماماً بمساعدة المدينين الخاصين منهم بتخفيض دين الحرب. فحسب أحد المقترحات - الذي كان موضع جدل إلى حد حال في الحقيقة دونه والإدراج في الكونجرس أو في أي مجلس ولاية تشريعي - ينبغي أن يفرض على الدائنين استبدال سنداتهم بالأوراق المالية الجديدة التي ينبغي بمقتضى القانون أن تفقد نسبة مئوية من قيمتها سنوياً إلى أن تصبح عديمة القيمة[2]. وأكثر صيغ هذه الخطة تطويرا ظهرت في منشور سنة 1778 تحت اسم «مقترح أو خطة عامة وطريقة فرض الضرائب في كل ولايات أمريكا». وكان مؤلف هذا النص مريد ديني من غرب بانسلفيانا اسمه هرمان هازبند ولم يكن ذلك أول مقترحاته الجريئة ولا آخرها.

ولد هازبند بين التابعين لكنيسة أنجليكانية في ماريلاند سنة 1724. ولم يكن الدين الرسمي أمراً يرضيه. فسيقول لرفقائه في هذه الكنيسة بعد سنوات كثيرة لاحقاً: «لقد بدا لي أنه لا يوجد تعبد روحي حقيقي بين تابعيها». «لقد كان يبدو أفضل رفيق يجد في الكتاب مرجع النص الذي كان القائم بالقداس يقرأه ويجيب ويعلم متى ينبغي الوقوف ومتى ينبغي

(1) «Q.Z.,» United States Chronicle, Feb. 9, 23 (quotation), 1786.

(2) «Proceedings of the General Court,» Boston Magazine 3 (March 1786), 141.

الجلوس»[1]. وقد شهد هازبند في سنوات شبابه خطباً دينية ألقاها جورج وايتفيلد وجلبارت تننت ثم تحول إلى المشيخية الإنجيلية (نظام رجال الدين الإصلاحيين الشيوخ ذوي الرتبة المتساوية).

وبالنسبة إلى الكثير من الأمريكيين فإن دين الصف الجديد (فرقة كلامية من المشيخية) كان شديد التأثير العاطفي. فبعد حضور القداس في كنيسة نيويورك سنة 1790 ستصرح أبيجايل المنتسبة إلى جماعة النور القديم «إن خطابة رجال الدين هنا تتمثل في الإرغاد والإزباد متدرجين بحماسة في صياحهم»[2]. وبالنسبة إلى هازبند فإن دين الصف الجديد كان شديد الخنوع. فانضم إلى جمعية الأصدقاء التي تعرف بصورة أفضل تحت اسم الكويكرس[3].

وقد رحل هازبند في صغره إلى نورث كارولينا فصار في زمن قصير أحد أكبر مالكي الأرض في ريف مقاطعة أورانج. وفي سنة 1764 طرد من مجلس الكويكرس لعناده في مساندة امرأة تمارس دور القس وتعرضت لغضب الأغلبية. ورغم كونه من ذوي النزعة السلمية فإن هازبند أدى دورا قياديا في ثورة التعديل خلال 1768—71 حيث تحدى مزارعو نورث كارولينا التعديات المفرطة للمضاربين في الأرض والمحامين -بل أكثر من ذلك كله-كواسر الموظفين العامين: القضاة والعدول والمحامين ووليام تريون الحاكم نائب الملك (البريطاني)[4].

---

(1) Herman Husband, «Some Remarks on Religion, With the Author's Experience in Pursuit Thereof . . . ,» in William K. Boyd, ed., Some Eighteenth Century Tracts Concerning North Carolina (Raleigh, N.C., 1927), 214.

(2) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (أختها) مارس كرنش بتاريخ 4 أكتوبر 1789 وكذلك بتاريخ 4 يوليو 1790 وردت في المرجع التالي:

Abigail Adams to Mary Cranch, Oct. 4, 1789, July 4, 1790, in Stewart Mitchell, ed., New Letters of Abigail Adams, 1788-1801 (Boston, 1947), 27, 53 (quotation).

(3) Mark H. Jones, «Herman Husband: Millenarian, Carolina Regulator, and Whiskey Rebel» (Ph.D. diss., Northern Illinois University 1982), 8, 21, 26, 82-89;
Marjoleine Kars, Breaking Loose Together: The Regulator Rebellion in Pre- Revolutionary North Carolina (Chapel Hill, N.C., 2002).

(4) Ibid.

وقد نشر هازبند منشورين إشهاراً لشكاوى الثائرين وربح الانتخابات التشريعية على قاعدة برنامجية عمادها تخفيف الضرائب. فطرده زملاؤه من المجلس مرتين وألقى به مأمور الشرط في السجن ثلاث مرات والجنود الحكوميون الذي أرسلوا لإخماد الثورة هدموا مزرعته. لكن هازبند لم يهرب من المنطقة إلا بعد أن علم أن حاكم تريون قد حدد فدية على رأسه (أباح دمه). وقد أخذ لمدة قصيرة صفة «الهارب من الموت» ثم أعاد التمركز في دائرة بادفورد ببنسلفانيا حيث ازدهرت حياته[1].

وقد كان من المعهود في القرن الثامن عشر أن يصوغ المتحزبون السياسيون شكاواهم ومقترحاتهم بلغة الكتاب المقدس. لكن الكتاب كان بالنسبة إلى هازبند أكثر من مجرد رصيد لغوي. فقد أعلن في أحد منشوراته سنة 1782: «إن سعادتنا الشخصية وازدهارنا في هذا العالم الحالي وفي مقبل زمانه رهن للفهم السوي لتلك الأقسام من الكتاب التي تتعلق بالحكم الرشيد للإنسانية في هذا العالم». فعمله (بعنوان) «مقترحات من أجل إصلاح سياسة حكومة الولايات المتحدة وتحسينها أو تحقق النبوات في أخير الأيام التي بدأت باستقلال أمريكا» يؤلف دون فواصل بين مقترح هازبند حول العملة الورقية ومقترحاته حول الإصلاح الدستوري ونبوءاته التوراتية[2].

واقتناعا منه بأن يهوا يكره الظلم أنذر هازبند سنة 1789 بأن الناس أنفسهم الذين رفضوا السماح «للمستبدين البريطانيين باضطهادهم» هم الآن «يريدون أن يطغوا على الآخرين». ولا يختلف هذا الأمر عما يمكن أن يحصل لو أن «عبدا سابقاً جعل نفسه سيدا ومالكا لمئات من رفقائه السود»[3]. ولمدة أطول من عقد حاجج هازبند بأن السبيل الوحيدة لإعاقة هؤلاء

(1) Jones, «Herman Husband,» 193.

(2) [Herman Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy of the Government of the United States of America, or, The Fulfilling of the Prophecies in the Latter Days, Commenced by the Independence of America (Philadelphia, 1782), 31.

وبخصوص نسبة المنشور إلى هازبند راجع :

For attribution of this pamphlet to Husband, see Jones, «Herman Husband,» 272.

(3) «Lycurgus III» [Herman Husband], XIV Sermons on the Characters of Jacob's Fourteen Sons (Philadelphia, 1789), v.

بخصوص نسبة هذا المقال إلى هازبند راجع:

المستبدين الممكنين هو الحط المتواصل من قيمة العملة الورقية. فتخفيض قيمة العملة بمقدار معين سنوياً سيكون جوهرياً جمعا آليا للضريبة—لا يختلف في شيء عن فرض ضريبة على أي شكل آخر من الملكية بالنسبة نفسها[1].

وقد لاحظ هازبند في سنة 1782 أن «الموظفين الرسميين والجباة كانوا دائماً يعدون من المذنبين.... في العهد الجديد». وقد كان عاقدا العزم على «تحقير أسراب الحشرات من الجباة ورجال الإتاوات وضباط الجمارك الذين يشتكى منهم كثيراً أرواح الناس الأحرار وأحاسيسهم». وبهدف الوصول إلى هذه الغاية كان يريد أن يسرع سداد سندات الحرب بفضل الضرائب على مواد الترف والشرب والأرض. وضريبة الأرض التي يقترحها هازبند تستهدف خاصة المضاربين وتعكس تألمه من رؤية وحشية الأمريكيين أعني بالذات المنطقة التي يتصور ظهور القدس الجديد فيها و«التي ضخم شحمها ألقاب الوظيفة». وكان إصلاح هازبند للضريبة قابلا لأن يمكن مجلس بنسلفانيا التشريعي من الحد الدرامي من الإتاوة التي يفرضها وينتزعها من المزارعين وأصحاب الحرف[2]. لكن أكثر مقترحاته أهمية هو مقترح العملة الورقية.

إن دراسة كل المعارك السياسية التي اشتعلت في ريف أمريكا كله طيلة الحرب الثورية وبعدها يمكن أن تساعد في توضيح أصول الدستور. وقد احتج تشارلز بيرد بأن مضاربي السندات كانوا يريدون تمكين الحكومة الوطنية من سلطة خاصة تستطيع بفضلها فرض الضرائب لأنهم لم يروا سبيلا أخرى لسداد سنداتهم. لكن نقاد بيرد يتهمونه بالمبالغة في تأثير المضاربين. ويبدو الآن أن الطريقة الأهم التي أثر بها أصحاب السندات على تبني الدستور الوطني كانت طريقة غير مباشرة. فلكي يسددوا الفائدة لمضاربي السندات مثل نيكولاس براون وناتانيال جرين وأبيجايل وجون أدامز أثقل المشرعون كاهل دافعي

For attribution of this essay to Husband, see Jones, «Herman Husband,» 310.

(1) [Husband], «A proposal, or a General Plan and Mode of Taxation, Throughout the American States, By Calling in All the Bills of Credit Now in Circulation, and Exchanging the Same for New Bills . . . ,» in [Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy, 22.

(2) [Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy, 16, 25-26;
«Lycurgus III» [Husband], XIV Sermons, 32.3.

الضرائب حتى طالبوا هم بدورهم بعملة ورقية وأشكال أخرى من تخفيف الضرائب. ومن ثم فإلغاء تشريع هذا التخفيف أصبح الدافع الأول لأمريكيين بارزين مثل جيمس ماديسون للإلحاح على ضرورة تبني الدستور.

الفصل الرابع

إنقاذ الشعب

المطالبة

إن أغلب عمليات وصف الطريق التي أوصلت إلى الدستور توجه الانتباه إلى علامات طريق واحدة. فالمؤتمر الاتحادي حصل على النصاب القانوني في 25 مايو 1787 وأتم عمله بعد أربعة أشهر في 17 سبتمبر. وكانت دلواير أول ولاية تصادق على الدستور في 7 ديسمبر 1787. ثم توالت المصادقات تباعا. ولا مفر من أن هذه المراحل الزمانية تغفل عن التواريخ ذات الأحرف الحمراء الأكثر محورية. ففي 27 سبتمبر 1785 بعث الكونجرس إلى المجالس النيابية للولايات الثلاث عشرة بمطالبة ضرائبية بقيمة 3 ملايين دولار. فأثارت هذه «المطالبة» العديد من سلاسل الأحداث التي كانت منفصلة في البدء والتي أصبحت بعد اجتماعها وتوليفها مصدر قوة لا تقدر للجهد الدافع من أجل الدستور.

وليس من جديد بخصوص ما يفرضه الكونجرس من مطالب ثقيلة على كاهل الولايات. فهو قد فعل ذلك طيلة الحرب الثورية. لكن أعوان الدفع والشراء العاملين لصالح الجيشين البريطاني والفرنسي كانوا حينها ينثرون الذهب والفضة خلال الريف الأمريكي كله جاعلين تسديد الضرائب أكثر يسرا بل إن الأمريكيين استطاعوا أن يسددوا الكثير من ضرائبهم في زمن الحرب مستعملين العملة الورقية التي تدنت إلى كسر من قيمتها الاسمية.

ولم يكن للكونجرس أي سلطة لفرض مطالبه بحيث كان بوسع مجالس الولايات التشريعية أن تتجاهل ما أمر به سنة 1785. لكن أغلب المجالس قامت بجهد حسن النية لسداد حصتها مع ما ترتب على ذلك من نتائج صارمة. ففي ثلاث ولايات كانت محاولة جمع الضرائب المفروضة للاستجابة إلى مطالبة الكونجرس قد جعلت مطلب المزارعين السابق بالعملة الورقية مطلباً لا يمكن الصمود أمامه. وهكذا فمحاولات الولايات جمع الدخل الذي طلبه

الكونجرس قد كان من بعض أسباب ثورة المزارعين الواسعة جلها في تاريخ أمريكا. وقد أعلنت ولايتان صراحة بعد ملاحظتهما ما حدث في الولايات التي حاولت الاستجابة لأمر 1785 أنهما لن تحاولا حتى مجرد المحاولة سداد حصتهما. ولا توجد أي وثيقة تشريع—في مستوى الولايات والاتحاد على حد سواء—أسهمت في دفع الحركة من أجل الدستور أكثر مما أسهمت به هذه المطالبة سنة 1785.

كان ينبغي أن يدفع أحد الملايين الثلاثة لهذه المطالبة بالعملة الصعبة (ذهب وفضة)—وهو ما يقتصر على نصف ما تم دفعه في السنة الماضية. ذلك أن الكونجرس كان قد سيطر على ميزانيته بعد نهاية الحرب الثورية التامة ولم يكن إلا 30 في المائة من القيمة الحقيقية لما يطلبه من المال ذا مآل معين لعمليات إنفاق محددة. ونسبة 30 في المائة أخرى كانت كذلك واجبة الدفع بالعملة الصعبة وكان مصيرها إلى المقرضين الأجانب. ولما كان المدد من الذهب والفضة نادرا فإن الحد الدرامي من نصيب العملة الصعبة في الأمر الملزم يكون وقعه على دافعي الضرائب دون شك وقع التخفيف الكبير.

لقد كان الأمريكيون أقل سعادة إلى حد كبير بما يريد الكونجرس القيام به إزاء دائنيه المحليين. فالمطالبة السابقة التي فرضت الضرائب في أبريل 1784 خصصت 668000 دولاراً لأصحاب السندات. وفي 1785 تضاعف المقدار أكثر من أربع مرات فبلغ مليونين وثمانية أعشار المليون[1]. وقد خُصص ثلثا القيمة الاسمية للمقدار الذي حددته المطالبة المالية لسنة 1785 مقدار 40 في المائة من القيمة الحقيقية—ستذهب إلى أصحاب السندات الأمريكيين. ولا يوجد أي صنف آخر من المستفيدين يمكنه أن يحصل على مثل هذا المقدار. وكان بوسع دافعي الضرائب أن يسددوا نصيب الدائنين المحليين من مطالبة العام 1785 باستعمال شهادات خاصة تسمى «المثلومة» (وقد سميت بهذا الاسم لأن الموظفين الحكوميين يقتطعون سِنة وحيدة في ركن كل شهادة لمنع التزييف). والمثلومات مثلها مثل أوراق الحكومة الأخرى

(1) Congressional requisition, Apr. 28, 1784, in Worthington Chauncey Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 1774-1789 (34 vols.; Washington, D.C., 1904—37), 26:312—13; congressional requisition, Sept. 27, 1785, ibid., 29:765-71;
[«Report of Board of Treasury on the Requisition for 1787»], Sept. 28, 1787 (submitted Sept. 29, 1787), ibid., 33:570-71.

انحطت قيمتها. ومع ذلك فلكي يشتروا المثلومات كان على دافعي الضرائب في جل الولايات أن يوفروا حوالى ثلث قيمتها الاسمية بالذهب والفضة. ولم يكن الأمريكيون بحاجة إلى ما يساوي 3 ملايين دولار من العملة الصعبة للاستجابة للمطالبة المالية لسنة 1785 بل كان ينبغي مع ذلك أن يتوافر لديهم زهاء مليون وسبعة أعشار المليون. وفي أمة «محتاجة إلى حد الجوع» لعملة كان ذلك مقداراً مهولاً.

تفسر الأمور غير الطبيعية في الموازنة لمرة واحدة الزيادة الحادة في ما يلزم به الكونجرس (دافعي الضرائب) لصالح أصحاب السندات لكن عوامل أخرى كانت أكثر إيلاماً وأكثر مدعاة للخلاف[1]. ففرض الضريبة في سنة 1785 كان الأول الذي طلب فيه نواب الكونجرس من مجالس الولايات النيابية فرض ضرائب جديدة من أجل تسديد فائدة سنة–كان مجموعها حوالى 300000 دولار– في سند جديد موضع خلاف.. «فشهادات التحويل» تولدت عن تمرد–إشارة منا لتاريخ الجهد الفريد والأكثر اتساعا وثباتا الذي أقدم عليه العسكريون الأمريكيون (بزيهم) لاستعمال القوة العسكرية لإجبار الموظفين المدنيين على وضع تشريع معين[2].

(1) Congress reduced the 1784 requisition after discovering that some of its earlier demands had been higher than necessary;
delegates made the opposite discovery in 1785. Congressional requisitions, Apr. 27-28, 1784, Sept. 27, 1785, ibid., 26:297-309, 311-14, 29:765-71.

(2) Philip H. Jordan, Jr., «Connecticut Anti-Federalism on the Eve of the Constitutional Convention: A Letter from Benjamin Gale to Erastus Wolcott, February 10, 1787,» Connecticut Historical Society Bulletin 28 (Jan. 1963), 18;
George Richards Alinot, History of the Insurrections in 1786 and the Rebellion Consequent Thereon (orig. pub. 1810; New York, 1971), 18;
E. James Ferguson, The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776—1790 (Chapel Hill, N.C., 1961), 188.
إن القرار الأول الذي يسدد فائدة بشهادات التحويل قد تم تبنيه في أبريل 1784لكنه لا يسدد فائدة أصحاب السندات الاتحادية إلا في غاية 1783. ولم يتم إصدار شهادات التحويل إلا بعد عدة أسابيع من تاريخ 22 مارس 1783 عندما وافق الكونجرس على مجازاة الضباط. كما أن المطالبة المالية التي أصدرها الكونجرس بتاريخ أبريل 1784 لم يكن مقتضيا إصدار ضرائب جديدة. وفي الحقيقة إنه كان خفض بالفعل المطالبة السابقة إلى النصف ممكنا الولايات بذلك من دفع ربع سهمها المخفض باستعمال السند المثلوم الذي يفترض أن يدفع بوصفه فائدة كل السندات الاتحادية بما في ذلك شهادات التحويل. انظر المرجع التالي:
Continental Congress, requisition, Apr. 27-28, 1784, in Ford, ed., Journals of the =

فأي موقف يمكن أن ينتظر لقاءه مسافر في فسطاط الجيش القاري بنيوبورج بنيويورك (على مسافة ستين ميلا من مدينة نيويورك صعودا لنهر هادسون) بحلول سنة 1782 بعد نهاية عمليات الحرب الأكبر؟ سعادة عظمى؟ تخلص من الألم؟ لكن الحقيقة كانت أن الضباط على الأقل كان يعتمل فيهم حس مهول بالإهانة الجارحة. والكثير من نقاد ضباط الجيش القاري يدعون أنهم استفادوا مما يوفره زمن الحرب من فرص—بدءا من عقود التموين المجاملة إلى ممارسات المحاسبة المتساهلة—ليثروا أنفسهم على حساب الشعب. لكن الضباط من جانبهم يعتقدون أنهم قد ضحوا بأفضل سنوات حياتهم من أجل القضية الثورية والكثير منهم بدأ يتساءل «من أجل ماذا؟». وهم يقولون إنه حتى من تجنب منهم عاهات الحرب وأمراضها فإنهم قد عانوا اقتصاديا لأن الكونجرس ومجالس الولايات التشريعية قل أن يدفعوا لهم أجورهم الزهيدة. وما كان يجعل خسارة الضباط مريرة إلى هذا الحد هو الأرقام القياسية التي حصل عليها بعض مواطنيهم الذين استغلوا الحرب لجمع ثروات كبرى. وبعضهم بلغ الذروة مثل أصحاب السفن الخاصين أي القراصنة الحكوميين. ورغم أن البحرية البريطانية التي كانت تراقب الكاريبي وشمال الأطلسي قد أمسكت المئات من السفن التجارية الأمريكية فإن التجار الذين تنجح سفنهم في تجاوز الحصار تحصد أرباحا كبرى بسبب نقص التموين في زمن الحرب والتهاب الأسعار. وتوجد شركات أمريكية أخرى حصلت على ثروات حتى من دون مخاطرة وذلك في أغلب الحالات بالحصول على عقود تموين الجيش.

كان الكثير من الضباط مقتنعين بأن تضحيات أسرهم الكبرى لم يكن حصادها إلا النكران. وبحلول 1780 اتفق الضباط على أخذ قرار الاستقالة الجماعية ما لم يجد الكونجرس طريقة ملموسة للعرفان بمساهمتهم. وأخيراً في 21 أكتوبر استسلم النواب واعدين الضباط بالمقدار التقاعدي نفسه الذي يحصل عليه نظراؤهم من الضباط البريطانيين: نصف الأجر طيلة الحياة. ولكن بحلول 1782 لم يحرك الكونجرس ساكنا لينجز ما وعد فأرسل الضباط وفدا إلى فيلادالفيا. وكان الممثلون يحملون مذكرة تعلن أن إرادة الضباط تحويل عرض الكونجرس الأصلي إلى مكافأة تساوي أجرة خمس سنوات كاملة. ولما كانت السنوات الخمس أطول

= Continental Congress 26:300-309, 311-14.

من معدل المدة التي يقضيها الضباط في الخدمة فإن الضابط سيحصل بعد الحرب في حالة قبول الكونجرس بهذه المكافأة على أكثر مما حصل عليه طيلة خدمته كلها. وكانت الكلفة الكاملة لعملية التحويل قد قدرت بـ5 ملايين دولارا[1].

ولما كانت الأسابيع تنقضي والكونجرس يفشل في التصويت على عملية التحويل لها أو عليها فإن بعض الضباط بدأوا يفكرون في عمل أشد وطأة. ففي حالة الحصول المستبعد لتعثر طويل للحرب فإنه يمكن للضباط أن يسترعوا انتباه الكونجرس بتسيير الجيش إلى غرب جبال أبالاتشيان تاركين الولايات المتحدة عورة أمام الهجوم البريطاني حتى يتحقق طلبهم. لكن هذا التهديد كان يفقد حدته بالتدريج كلما تقدمت مفاوضات السلام. لذلك فقد شرع بعض الضباط يدافعون عن استراتيجية جديدة وأكثر تهديدا: سيرفض الجيش إيقاف القتال حتى يحقق الكونجرس مطالب الضباط[2].

لم يكن كل الضباط الاتحاديين مؤيدين لتهديدات الضابط لكن بعضهم رآها ذات فائدة محتملة. وبالفعل فإن روبرت موريس المالي الاتحادي شجع الضباط برمي بعض التلميحات السوداء حول انقلاب عسكري محتمل. وكان يأمل في إخافة نواب الكونجرس ليعملوا ما فشلوا في إقناعهم بعمله: أن يصوتوا على معاش التقاعد للضباط ثم مطالبة الولايات بتمويل هذه الواجبات أو غيرها بتمكين الموظفين الاتحاديين من جمع أداء جمركي على البضاعة الأجنبية عندما تدخل إلى الموانى الأمريكية[3]. وبالفعل فتهديد الضباط أقنع الكثير من نواب الكونجرس بتأييد عملية التحويل والأداء الجمركي الاتحادي[4]. وفي 9 مارس 1783

(1) Ferguson, Power of the Purse, 155— 64, 188.

(2) Richard H. Kohn, «The Inside History of the Newburgh Conspiracy: America and the Coup d'Etat,» WMQ 3rd. ser., 27 (Apr. 1970), 187-220;
Ferguson, Power of the Purse, 155-64

(3) Minor Myers, Jr., Liberty without Anarchy: A History of the Society of the Cincinnati (Charlottesville, Va., 1983), 9.

(4) رسالة وجهها إدموند راندولف إلى جيمس ماديسون في 26 أبريل 1783 وردت في المراجع التالية:
Edmund Randolph to James Madison, Apr. 26, 1783, William T. Hutchinson et al., eds.. The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 6:499;
(«Draft of a Speech by Benjamin Gale, 12 November 1787»], DHRC 3 (microfilm supp.), item 33-B, p. 154; =

تبناها كل نواب الولايات باستثناء نائب ولاية واحدة. ثم بعد عدة أيام لما كانت الشائعات حول نوايا الضباط قد غمرت فيلادلفيا عاصمة الاتحاد غير أليفالات داير نائب الكونجرس عن كونكتكوت - الذي كان الوحيد المعارض للتحويل- تصويته لصالحه. وهو ما جعل كونكتكوت في جدول الموافقين فحصل الضباط على معاشاتهم.

وغالباً ما يُمدح جورج واشنطن على حق من أجل دوره في إقناع من كان يمكن أن يكون متمردا من الضباط بالتخلي عن خططهم(1). لكنه من الواضح كذلك أن ضباط الجيش القاري قد نجحوا في انتزاع التحويل من الكونجرس المتردد لما هددوا بانقلاب عسكري. وبالمقابل فإن المجندين (ممن لم تفقدهم الحرب قدرتهم) لن يحصلوا على معاش حتى 1818 وحتى حينها بشرط أن يثبتوا احتياجهم(2).

وبسرعة أصبحت معاشات الضباط موضوع احتجاج(3). فقد تساءل أحد المجندين السابقين «إذا كان الضباط يحصلون على (أجر) خمسة أعوام فلماذا لا يعامل الجنود المعاملة نفسها فيحصلون على الشيء نفسه؟»(4). وعلى بعد كلم من كونكتكوت ونيو هامشاير اجتمع نواب من أكثر من عشرة مدن في مؤتمرات احتجاج. وقد طالب مؤتمر المحتجين في نيوهامشاير من الكونجرس «ألا يرفع الضباط إلى حالة الثراء الفاحش» وخاصة «ألا يكون ذلك على حساب سعادة أولئك الذين يستأهلون ذلك بحق» أي بالذات الجنود العاديين

= «Massachusetts Soldiery,» Worcester Magazine 2:45 (2nd. week of Feb. 1787), 546; Lance Banning, The Sacred Pire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic (Ithaca. N.Y., 1995), 29-33.

(1) Richard Brookhiser, Gentleman Revolutionary: Gouverneur Morris, The Rake Who Wrote the Constitution (New York, 2003), 73.

(2) John Resch, Suffering Soldiers: Revolutionary War Veterans, Moral Sentiment, and Political Culture in the Early Republic (Amherst, Mass., 1999), ix.

(3) رسالة وجهها يوسف بارال إلى صموئيل ب. واب بتاريخ 29 جوان 1784 وردت في المرجع التالي:
Joseph Barrell to Samuel B. Webb, June 29, 1784, in Worthington Chauncey Ford, ed., Correspondence and Journals of Samuel Blachley Webb (3 vols.; New York, 1893-94), 3:39-

(4) رسالة وجهها يوسف واب إلى صموئيل ب. ويب بتاريخ 9 مايو 1783 وردت في المرجع نفسه.
Joseph Webb to Samuel B. Webb, May 9,1783, ibid., 3:14;
Charles Pinckney, speech to New Jersey assembly, Mar. 13, 1786, in Pennsylvania Gazette, Mar. 22, 1786.

الذين سيمولون بدولارات ضريبتهم عملية التحويل[1]. ويعتقد نواه وبستر أن مساندته القوية لصالح معاشات الضباط تفسر الكثير من النقد الذي أُمطر به كتابه التعليمي في النحو[2]. وعندما طلب الكونجرس من الولايات بعد شهر من نيوبورج إحداث رسم جمركي اتحادي على البضاعة المستوردة إلى الولايات المتحدة طلب الكثير من دافعي الضرائب من نوابهم أحد أمرين: إما أن يرفضوا هذا الرسم الجمركي أو على الأقل أن يوجدوا ما يضمن ألا يذهب هذا العائد إلى الضباط.

ففي منتصف 1786 انقلب على فكرة التحويل حتى أولئك الذين حصلوا على مكافآته. فقد فسر روفوس نائب ماساتشوستس في الكونجرس «أن جل الضباط من الجيش الأخير (أو المرحوم لأنه حل فيعد متوفيا) جلهم باعوا شهاداتهم» وهم «لا يحتجون بأعلى صوت الآن على التفريط فيها إلا بمقدار متردي القيمة»[3]. وبعد ست سنوات من تبنيه كان التحويل علة في النقد الوحيد الذي وجهه هازبند لجورج واشنطن. ففي الثامن من يونيو 1783 بعث

(1) New Hampshire citizens, petition, [1783], address, Nov, 27, 1783, in Isaac W. Hammond, ed., Town Papers: Documents Relating to Towns in New Hampshire (3 vols., Concord, N.H., 1882-84), 12:762-66;
Christopher Collier, All Politics Is Local: Family, Friends, and Provincial Interests in the Creation of the Constitution (Hanover, N.FI., 2003), 23-24.

(2) Noah Webster, Free mail's Chronicle essay, quoted in Harry R. Warfel, ed., Letters of Noah Webster (New York, 1953), 10;
Essex County citizens, petitions, read Nov. 27, 1783, Votes and Proceedings of the Eighth General Assembly of the State of New-Jersey, at a Session Begun at Trenton on the 28th day of October, 1/83 and Continued by Adjournments, Being the First Session (Trenton, N.J.. 1784.), 34.

(3) Iving to Elbridge Gerry, July 9, 1786, in Paul H. Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 1774-1789 (26 vols.; Washington, D.C., 1976-2000), 23:393;
Christopher Babbitt, To His Excellency John Hancock, Esquire, Governor of the State of Massachusetts (n.p., [1787]);
William Manning, «Some Proposals For Making Restitution to the Original Creditors of Government and To Help the Continent to a Medium of Trade . . . ,» Feb. 6, 1790, in Michael Merrill and Scan Wilentz, eds., The Key of Liberty: The Life and Democraty Writings of William Manning, «A Laborer,» 1747-1814 (Cambridge, Mass., 1993), 102;
«A.B.,» Connecticut Journal, Mar. 14, 1787;
«The Looking Glass of 1787» (cartoon), in Collier, AU Politics Is Local, 105, 158.

جورج واشنطن إلى مجالس الولايات التشريعية رسالة تعميم تؤيد مكافآت الضباط. فصرح هازبند في منشور له سنة 1789 بأن القائد الأعلى كان ينبغي له «أن يبرهن على عناية أكبر بعموم الشعب (الذي صار كله نصف مفلس في أراضيه بسبب الحرب) في تعميمه كما فعل بالنسبة إلى الضباط الذي حققوا ثرواتهم بفضل الحرب»[1].

وكانت معارضة التحويل قد تواصلت المدة الأطول في نيوإنجلند. ورغم أن بنجامين جيل الطبيب ورجل الأعمال من كلنجوورث بكونكتكوت كان يقاسم اهتمام هازبند هرمن النبوات التوراتية فإنه لم يكن شعبويا مثله. فنشر في سنة 1782 منشورا يطالب فيه المجلس التشريعي بإلحاح بنقل عبء الضريبة التي لبعض تجار كونكتكوت إلى المزارعين. لكن تحديد محل المكافآت الناتجة عن التحويل في السنة التالية دفع جايل نحو الصف الجذري. ونظراً إلى أن صوت مواطنه أليفالت داير الضروري لصالح المعاشات قد أخذ منه عنوة بالتخويف «فإن جايل قد أخبر مجلس مدينة كلنجوورث في 12 نوفمبر 1787 بأن مكافأة الشهدات لا تمثل دينا عادلا»[2]. وهكذا فإن دافعي الضرائب في ماساتشوستس واصلوا الحملة ضد التحويل. وفي يناير 1785 أعلن كاتب مجهول أن ماساتشوستس لها «نبل ذاتي الوجود» هو «الثورة على مال التحويل تحول النهار ليلا والليل نهارا». ثم صرح قائلاً: «وتلك هي العلة في صيرورة ضرائبكم ثقيلة»[3].

ولم تكن مكافآت التحويل الثمرة الوحيدة ذات الحلاوة المرة من مؤامرة نيوبورج. فبعد شهرين من ربح معاشاتهم اعترافاً منهم بأن أيامهم في الجندية معدودة كون الضباط جمعية قدماء المحاربين مطلقين عليها تيمناً بالجنرال الروماني لوسيوس سنسينيتا اسم—سنسيناتوس. فهذا الأخير بعد أن ربح معارك مواطنيه استحوذ على قلوبهم أيضاً بعدم اتباع التقليد العادي في عودة (القادة المنتصرين) إلى روما واستعمال انتصاراته في الخارج ليستبد بزمام السلطة السياسية. وبدلاً من ذلك عاد إلى محراثه. ولما علم الأمريكيون أن مؤسسي جمعية سنسيناتي

(1) «Lycurgus III» [Herm›an Husband], XIV Sermons on the Characters of Jacob's Fourteen Sons (Philadelphia, 1789), 25.

(2) Benjamin Gale, speech to Killingworth town meeting, Nov. 12, 1787, DHRC, 3:422, 429 n5.

(3) Anonymous essay, Boston Gazette, Jan.. 24, 1785;
Manning, «Some Proposals,» 102.

قد قرروا بأن يورثوا عضويتهم لأنجالهم (وهكذا دواليك في خلائفهم إلى الأبد) وأن يعطوا لأنفسهم شارات بارزة واستعمال الجمعية الجديدة للتأثير الجماعي على الكونجرس ومجالس الولايات التشريعية للحصول على معاشاتهم استنتج الكثير أن أعضاء الجمعية أشبه بيوليوس قيصر منهم بسنسيناتوس(1). وفي منشور نشر في أواخر 1783 اعتبر ذلك أيدانوس بوركه أحد القضاة من المحكمة العليا بنورث كارولينا «حيلة عميقة لتوليد العظمة العائلية وتخليدها في طبقة نبلاء ارستوقراطية لتنتهي في الأخير إلى ملكية استبدادية»(2).

وفي سنة 1782 قرر الكونجرس أن حملة السندات الاتحادية سيحصلون من الآن فصاعدا على فائدتهم في شكل شهادات تقبلها خزينة الولايات لسداد الضرائب(3). فكان هذا النظام اللامركزي مؤلما للضباط إذ يسمح للولايات بالتمييز ضد مالكي شهادات التحويل. وقد قام بذلك نصف الولايات تقريباً(4).

وقد اكتشف صانعوا القوانين في نيوجيرسي طريقة لطيفة من عدم المبالاة بالضباط. ففي 20 ديسمبر 1783 وافقوا على فرض ضريبة سنوية لسداد فائدة أصحاب السندات الاتحادية في الولاية. ويحدد نص الضريبة أن أي سند لا يمكنه أن يحصل على الفائدة إلا إذا كان قد صدر قبل 2 مايو 1783. ولم يوافق الكونجرس على مكافأة التحويل إلا منذ مارس السابق على هذا التاريخ، ولم يبدأ حصول الضباط الأوائل على الشهادات حتى بعد أول مايو كأجل أخير. ثم عدد تشريع نيوجيرسي بعض السندات الاتحادية التي ستحصل على الفائدة أياً كان تاريخ صدورها لكن لم يرد ذكر شهادات التحويل بوضوح ضمن القائمة(5).

---

(1) Compare Gordon S. Wood, The Creation of the American Republic, 1776-1787 (Chapel Hill, N.C., 1969), 400.

(2) «Cassius» [Aedanus Burke], Considerations on the Society or Order of Cincinnati (Charleston, S.C., 1783), 29.

(3) Ferguson, Power of the Purse, 223—28

(4) N[oah] Webster, Pennsylvania Gazette, May 9, 1787;
(Elbridge Gerry] to Rufus King, Mar. 14, 1785, in Charles R. King, ed., The Life and Correspondence of Rufus King, Comprising His Letters, Private and Official, His Public Documents, and His Speeches (New York, 1894), 1:74.

(5) «أمر لاستحصال دخل بمقدار (312590 جنيها) في السنة لمدة 25 سنة من أجل سداد فائدة أصل الديون التي تدين بها الولايات المتحدة تخضع لتوصية مجلس الشيوخ بتاريخ 18 أبريل 1783 وكذلك لتقديرها» (الفصل 21 =

كما وجد بعض مجالس الولايات المتوسطة طرقا لتجنب سداد الفائدة على شهادات التحويل. ففي سنة 1786 اتفق مشرعو نيويورك على «تحمل» قسم من دين الحكومة الاتحادية لمواطنيهم. وقد دعي مالكو الكثير من أصناف الضمانات الاتحادية لبيعها مقابل سندات من الولاية ذات فائدة. وقد استثنيت من هذا العرض «الاتفاقات الرسمية النهائية» وهي نوع واسع من الضمانات الاتحادية ومن بينها شهادات التحويل[1].فولاية بنسلفانيا ميزت ضد الاتفاقيات الرسمية النهائية التي انتقلت من يد إلى يد[2]. وقد كان واضحا في سنة 1787 أن القليل من الضباط كان بوسعهم أن يحصلوا على الفائدة التي يدين لهم بها الكونجرس إلى أن حصلت الحكومة الاتحادية على سلطتها الذاتية لفرض الضرائب. وفي هذا الوقت كان التزايد المطرد للأمريكيين القائلين إن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة حقاً هو مجلس نواب قومي له من القوة ما يكفي للصمود أمام معارضة القاعدة الشعبية لإجراءات من جنس إجراء التحويل.

لم يكتف حشد غفيرٌ من الأمريكيين بالإجفال من فكرة دفع الفائدة العائدة من شهادات

= تمت الموافقة عليه بتاريخ 20 ديسمبر 1983) ورد في:

Acts of the Eighth General Assembly of the State of New-Jersey: At a Session Begun at Trenton the 28th day of October. 1783, and Continued Until the 24th. Day of December Following (Trenton, N.J., 1784). 44-57;

‹A Supplementary Act to an Act, Intitled, An Act for Raising a Revenue of Thirty-one Thousand Two Hundred and Fifty-Nine Pounds . . . ,» New Jersey Gazette, Jan. 10, 1785;

«Current Prices of Public Securities this Week,» Pennsylvania Gazette, Aug. 16, 1786.

(1) رسالة وجهها ناثان داين إلى كالاب ديفيس بتاريخ 19 فبراير 1786 وردت في المرجع التالي:

Nathan Dane to Caleb Davis, Feb. 19, 1786, in Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 23:155;

«An Act for Emitting the Sum of Two Hundred Thousand Pounds in Bills of Credit, for the Purposes Therein Mentioned» (ch. 40, passecl Apr. 18, 1786), Laws of the State of New York, Passed by the Legislature of Said State, at their Ninth Session (New York, 1786),. 76.

(2) «An Act for Furnishing the Quota of this State towards Paying the Annual Interest of the Debts of the United States;

And for Funding and Paying the Interest ofthe Public Debts of this State,» Pennsylvania Gazette, Alar. 23, 30, 1785;

«An Act for the Further Relief of Public Creditons» (ch. 7), Laws Enactedin the Second Sifting of the Tenth General Assembly of the Commonwealth of Pennsylvania . . . (Philadelphia [1786]), 17-22.

التحويل فحسب، بل من كل مطالبة الكونجرس لسبتمبر 1785. فجيمس ماديسون الذي كان ينتظر أن ما يعقب كلفة المطالبة سـ«يهتز له» دافعو الضرائب توقع أن الاستجابة لمطالبة الكونجرس وخاصة ما تعلق بالعملة الصعبة من هذه المطالبة سيكون «امتحانا لفضيلة الولايات»(1).

وقد كان محقا. فكان أحد الإجراءات المستقبلية لمطالبة الكونجرس لسنة 1785 يهدف إلى إعادة تشريعات الولايات السائبة إلى المجال الاتحادي. وبحلول سنة 1785 كان ما يقرب من نصف الولايات قد ابتدعت خططها الذاتية خارج نظام الكونجرس الملزم بدفع فائدة على سندات المواطنين الاتحادية. ففي البداية كان الكونجرس يسمح بهذا العلاج الذاتي للفائدة لكن مطالبة سبتمبر منعت ذلك في الواقع. وفي بداية سنة 1786 خضع مشرعو بنسلفانيا إلى إلحاح الكونجرس بوجوب التوقف عن الإضرار بفائدة مالكي السندات الاتحادية في الولاية. لكن القانون الذي تبنوه لم يكن أبداً استسلاما. فالمشرعون يدعون البنسلفانيين إلى جلب سنداتهم الاتحادية إلى فيلادلفيا حيث تحول إلى سندات ولائية جديدة. وبذلك فقد تغلبت ولاية بنسلفانيا بعرضها إدخال نصيب مواطنيها من الدين الاتحادي في نظامها المالي على الكونجرس بذكاء شديد. إذ كيف يمكن للحكومة الاتحادية أن تمنع الولاية أي ولاية من دفع فائدة الحاملين لسنداتها الذاتية(2)؟

ولم تكن ولاية بنسلفانيا الولاية الوحيدة التي أفشلت تشدد الكونجرس. فمنذ 1783 استعملت ولاية نيوجيرسي العملة الورقية لدفع فائدة سندات مواطنيها الاتحادية. وكانت مطالبة سنة 1785 هجوما مباشرا على هذا النظام وهي قد أغضبت دافعي الضرائب في الولايات شديد الغضب. وكذلك فعل أمر الكونجرس بدفع فائدة سنة على معاشات الضباط. فقد أعلن أحد الكتاب (يسمي نفسه) «مواطن» أن دفع فائدة على شهادات التحويل وغيرها من

---

(1) رسالة وجهها ماديسون إلى جيمس مونرو بتاريخ 29 مايو 1785 وردت في المرجع التالي:
Madison to James Monroe, May 29, 1785, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 8:285.

(2) Ferguson, Power of the Purse, 225, 230.

السندات الاتحادية سيخضع المواطنين إلى «ضرائب ثقيلة لا تُحتمل»(1). وفي 20 فبراير 1786 أصبح مجلس نيوجيرسي التشريعي أول المجالس في الأمة يصوت صراحة لإسقاط أمر ملزم من أوامر الكونجرس. ووعيا منهم بهذا الإنذار أرسل نواب الكونجرس وفدا إلى تورنتون لمحاولة إقناع مجلس الولاية التشريعي. وقد تراجع النواب لكنهم لم يقوموا بأي جهد لسداد سهم الولاية في هذا الأمر الملزم أو في ما تلاه من الأوامر الملزمة(2).

تجلت أكبر النتائج المتفجرة التي أحدثتها مطالبة سنة 1785 في نيوإنجلند. ففي كونكتكوت لم يصادف قط أسوأ وقت حصل فيه. ذلك أن نواب هذه الولاية كانوا بعد قد فرضوا ضريبة على الرؤوس وضريبة على الملكية ثقيلتين حتى يواصلوا دفع الفائدة على سندات الولاية. وهاتان الضريبتان المباشرتان كانتا بصورة خاصة عاليتين في كونكتكوت لأن حكومة الولاية كانت تحصل على دخل قليل من التجارة. فالقليل من السفن البحرية كان يمر بموانئ كونكتكوت ومن ثم فالملابس القادمة من أوروبا ومشروب الروم الآتي من غرب بلاد الهنود وغيرها من البضائع كانت تدخل إلى الولاية بطريق غير مباشرة مرورا أولا برود آيلند ونيويورك أو بماساتشوستس. وبسبب حدودها كثيرة الثلوم الحائلة دون منع التهريب كانت ولاية كونكتكوت عاجزة عن جمع رسوم هذه البضائع الجمركية. وهكذا فكما شرح «س (X)» ذلك في مقالة كتبها في يونيو 1785 فإنه لا يمكن البتة الحصول على رسوم جمركية «في هذه الولاية ما لم نقرر استيراد بضائعنا مباشرة من أوروبا»(3).

ولم يكن دافعو الضرائب في كونكتكوت يهابون من اتهام سندات المضاربين واعتبارها سبب عبئهم الضريبي. فقد احتج أحد الكتاب بأن المجلس التشريعي لا يمكنه أن «ينقذ الشعب

---

(1) «A Fellow Citizen,» Political Intelligence!' and New Jersey Advertiser, Jan. 11, 1786; Charles Pinckney, speech to New Jersey assembly, Mar. 13, 1786, in Pennsylvania Gazette, Mar. 22, 1786.

(2) Richard P. McCormick, Experiment in Independence: New Jersey in the Critical Period, 1781-1789 (New Brunswick, N.J., 1950), 208-11, 235-44.

(3) «X,» New Haven Gazette, June 23, 1785; [Noah Webster], ATTENTION! or, New Thoughts on a Serious Subject, Being an Enquiry into the Excise Laws of Connecticut... (Hartford, Conn., 1789), 16.

من الضرائب الأبدية» إلا بالحد الدرامي من «دين الولاية الثقيل»[1]. فهذه الضرائب أنتجت السياق الذي تلقت فيه كونكتكوت خبر أمر الكونجرس الملزم لسبتمبر 1785. وكان القليل من المواطنين قادراً على تخيل إمكانية أن يتحمل عبئاً إضافيا يمكن أن يكون في المعدل ثلاثة أضعاف ضريبتهم المباشرة[2].

وقد تلقى صمود دافعي الضرائب في كونكتكوت مساندة من صنف غير منتظر. فقد كان أصحاب سندات الولاية متخوفين من أن الولاية قد تعلق دفع فائدة سنداتها عندما تصطدم بمعدل عجز المزارعين عن سداد كلاً الصنفين من السندات الاتحادية والولائية. لذلك فإن الكثير منهم انضم إلى الحملة ضد طلب الكونجرس الملزم. وتحت ضغط هذا التحالف الذي لا يصدق بين دائني الحكومة (حملة السندات) ومدينيها (دافعي الضرائب) أعلن مجلس نواب كونكتكوت في أكتوبر 1786 أنه لن يستجيب لما طلبته الحكومة الاتحادية. فالنواب لم يكن بوسعهم حتى مجرد تخيل إخضاع مواطنيهم لضريبة قارية جديدة مهولة في زمن لا يزالون فيه «يجهدون تحت المتاعب التي تسببها الضرائب السابقة المتخلدة بذمتهم»[3]. وبذلك

(1) «Agricola» [William Williams], Connecticut Courant, Oct. 9, 1786 (reprimed from Connecticut Journal);
«H.L.S.,» «A Modem Courtier in His Elbow-Chair,» Middlesex Gazette, Sept. 18, 1786.

(2) Charles Burrall, Benjamin Chaplain, speeches in Connecticut House of Representatives, May 15, 1787, Connecticut Courant, May 28, 1787;
جدول يحصي الضرائب المباشر سارية المفعول وتقرير اللجنة حول الأمر الملزم للكنجرس وكلاهما ورد في المرجع التالي: table House of Representatives, journal, Oct. 1785 session, in Leonard Woods Labaree, ed., The Public Records of the State of Connecticut. . . (Hartford, Conn., 1943, 1945), 6:102.
وقد رأت اللجنة أن الاستجابة إلى الطلب الملزم لسنة 1785 سيتطلب ضريبة مقدارها 15 فلساً على كل جنيه قابل للخضوع للضريبة من قيمة الملكية. وحسب تقديري فإن الموافقة على الطلب الملزم لو حصل لتطلب من تشريعية كونكتوكت أن تضاعف ثلاث مرات الضريبة المباشرة وهو تقدير يستند إلى افتراض أنه لو أن المجلس سمح لدافعي الضرائب أن يسددوا ثلثي الضريبة القارية باستعمال السند المثلوم فإن هذا السند كان سيكون ثمن بيعه ثلث قيمته الاسمية (كما حصل في ماساتشوستس) وهو ما يخفض القيمة الحقيقة للضريبة القارية من قيمتها الاسمية التي تبلغ 15 فلساً مقابل كل جنية إلى ما ينيف على ثمانية فلوس مقابل الجنية الواحد وهو ما يزيد بقليل عن ضعف العلمة الصعبة للضريبة الموجودة.

(3) Connecticut assembly, resolution, Oct. 1786, in Labaree, ed., Public Records of Connecticut, 6:232;
Christopher Collier, Roger Sherman's Connecticut: Yankee Politics and the American Revolution (Middletown, Conn., 1971), 224; =

أصبحت كونكتكوت أولى الولايات– وليس معها إلا ولاية نيوإنجلند لا غير–أولاها التي تصدت للأمر 1785 الملزم بمعارضته. وبخلاف نيوجيرسي فهي لم تتراجع عن ذلك قطّ.

ولما جابه مشرعو نيوهامشاير التحدي المستحيل نفسه الذي واجهته كونكتوكوت– تسديد خدمات السندات الاتحادية وكذلك السندات الولائية– اختاروا الطريق المقابلة. فالولاية تبنت ما يكفي من الضرائب للاستجابة إلى طلب الكونجرس لكنها تخلت قبل ذلك عن تعويض سندات الولاية.

وفي ربيع 1785 فرض نواب هامشاير ضريبة تهدف إلى سداد سدس دين الولاية. وقد خططوا لإعادة العمل بهذه الضريبة بعد السنوات الخمس الموالية ليتخلصوا من دين الولاية كله سنة 1790. وكما تبين فإن الخطة قد دامت سنة كاملة. وخوفاً من أن يعجز دافعو الضرائب عن سداد السندات الاتحادية وسندات الولاية في آن لم يطلب مشرعو الولاية سداد أي من سندات الولاية لسنة 1786. وبالفعل فإنه لم يُعوض أي سند من سندات نيوهامشاير إلى ما بعد تبني دستور الولايات المتحدة[1].

وبالرغم من حذر النواب في الحد من ضرائب الولاية في هذا الوقت فإن الضريبة الجديدة التي فُرضت لصالح حملة السندات الاتحادية قد وقعت وقوعاً ثقيلاً على الأغلبية الزراعية للولاية. فبعض مجالس مواطني المدن احتج أعضاؤها بأنه على المجالس في ظل الحاجة إلى المال «ألا تأتمر حالياً بأمر الكونجرس الملزم»[2]. وقد حاججت عشرات المدن وكذلك الكثير من مؤتمرات الدوائر النواب من أجل تمكين دافعي الضرائب من الحد الأدنى الذي يجعلهم قادرين على سداد الضريبة الاتحادية الجديدة. ويعني ذلك العملة الورقية.

وقد اجتمع المجلس النيابي في إكسيتير في شهر سبتمبر. فاستبعد في الحين اللجوء إلى

= Stephen Reed Grossbart, «The Revolutionary Transition: Politics, Religion, and Economy in Eastern Connecticut, 1765-1800» (Ph.D. diss., University of Michigan, 1989), 249.

(1) Woody Holton, «'From the Labours of Others': The War Bonds Controversy and the Origins of the Constitution in New England,» WMQ 3rd. ser., 61 (Apr. 2004), 298.

(2) Richmond town meeting, instructions to representative, Aug. 31, 1786, in Hammond, ed., Town Papers, 13:317;
Aug. 2,16,1786, Bedford Town Records, 3:584-86, NHSL.

مطبعة العملة الورقية رغم كون الطلب شديد الانتشار. وهكذا ففي 20 سبتمبر سافر حوالى مائتا رجل من كنستون من أجل حضور مؤتمر لتأييد العملة الورقية مشوا ستة أميال إلى إكسيتير وأحاطوا بالبناية التي اجتمع فيها المشرعون. وقد استطاع رجال المليشيا ببنادقهم ومدافعهم أن يهزموا المتمردين وأوقف الفرسان بسرعة أغلب زعمائهم لكن النخبة السياسية في نيوهامشاير تلقت صدمة. والجمعية النيابية التي أمرت سابقاً بمحاكمة المتقاعس من جامعي الضرائب نسخت هذا الأمر[1].

وضعت مطالبة الكونجرس الملزمة لسنة 1785 مشرعي ولاية ماساتشوستس في الوضعية التي لا تطاق نفسها مثل نظرائهم في كونكتكوت ونيوهامشاير. إلا أن ولاية ماساتشوستس بخلاف جارتيها الجنوبية والشمالية حاولت أن تسلك الطريقين لدفع فائدة السندات الاتحادية وكذلك فائدة سندات الولاية. وهو قرار سيندم عليه الكثير من النواب بعد زمن قصير.

ففي 23 مارس 1786 وافق المجلس التشريعي العام على جملة من الضريبة الشاملة. والكثير مما يتعلق بهذا التشريع كان جديدا. إنه أول قانون مما شرعته ماساتشوستس لصالح أصحاب شهادات التحويل بل أكثر من ذلك فإن مالكي أوراق الولاية المثبتة والذين حصلوا سابقاً على فائدتهم السنوية كلها من رسوم الولاية الجمركية على البضاعة المستوردة مما وراء البحار سيحصلون الآن على مال مجتبى من المزارعين في شكل ضرائب على الرؤوس (الناس) وعلى الأملاك كذلك. وكانت الجمعيات النيابية سابقاً قد أغضبت دافعي الضرائب بما أعطته لأصحاب السندات المثبتة من احتكار لمدخول الرسوم الجمركية لكن حتى مصدر التمويل المجزي هذا تبين في نهاية 1785 غير مناسب للغرض[2]. فنقائص مدخول هذه الرسوم كان يشعر بها بحدة المضاربون بالسندات مثل بروفيدانس وروود آيلند والتاجر نيكولاس براون. وفي منتصف مارس 1785 عندما حاول شريك براون جورج بنسون أن يحصل على الفائدة

(1) New Hampshire House of Representatives journal, Sept. 22, 1786, in Albert Stillman Batchellor, ed., Early State Papers of New Hampshire (Manchester and Concord, N.H., 1891-93), 20:709.

(2) رسالة وجهها جورج بنسون إلى نيكولاس براون بتاريخ 16 مارس 1785 وردت في المرجع التالي:
George Benson to Nicholas Brown, Mar. 16, 1785, Brown Papers, box 44, folder 10, JCB; Whitney K. Bates, «The State Finances of Massachusetts, 1780-1789» (master's thesis, University of Wisconsin, 1948), 77.

المستحقة لصالح أوراق براون المثبتة رفض توماس آيفرس قيم الخزينة في ماساتشوستس تسديد أي شيء له في البداية. فقد أخبر بنسون براون لاحقاً أنه كان «مضطراً لاستعمال أكثر فنون الحذق هدوءا ووداعة» فرضت علي تعبيد «طريق سهلة» توصل «إلى أحاسيس آفرس» (وقد يكون هذا تورية على الرشوة) وقد «انتظرت» في مكتب قيم الخزينة «مدة طويلة حتى كدت أصبح عارفا بشؤون هذه المصلحة (الإدراية)»(1).

وقد كان بنسون مقراً العزم على «عدم الاستسلام مهما طال الانتظار». وقد صادف أن كان جامع رسوم الجمارك في ميناء بوسطن من أصدقائه فطالبه قائلاً إنه عليه أن يسدد بعض الفائدة التي يستحقها براون –150 جنيها– إذا سمح آفرس بالدفع. وفي النهاية تمكن إلحاح بنسون وإرادة جامع الرسوم الجمركية بترضيته من التغلب على اعتراضات آفرس. إلا أنه في الشهر التالي أصبح الحصول على مال من موظفي الولاية أعسر. فبحلول سنة 1785 أخبر بنسون براون أن «مصلحة الخزينة تأخرت الآن تسعة أشهر عن دفع فائدة الأوراق المثبتة»(2). وفي الربيع لم يكن بوسع بنسون أن يقول أي شيء أو أن يفعله يمكن أن يقنع الخازن آفرس ليسدد فائدة براون. كما أن حملة آخرين للسندات كانت لهم متاعب في الحصول على مالهم مع النتيجة الحتمية المتمثلة في تواصل جمود سوق أسعار السندات(3).

إن براون وأبيجايل وغيرهما من مالكي الأوراق المثبتة لن يتلقوا مالاً البتة مما يشعرون أنهم يستحقونه حتى يحصل مشرعو الولايات على دخل إضافي لصالحهم. وتبعا لذلك فقد فرضت دورة المجلس التشريعي في ربيع 1786 ضريبة جديدة على الملكية وعلى الرؤوس بمقدار 29000 جنيها. وقد وعدت الدورة بتخصيص كل هذا الدخل لمالكي الأوراق المثبتة الذين سيواصلون الحصول على كل الدخل الحاصل عن هذه الرسوم.

(1) رسالة وجهها بنسون إلى براون بتاريخ 23 مارس 1785 وردت في المرجع التالي:
Benson to Brown, Mar. 23, 1785, Brown Papers, box 44, folder 10, JCB.

(2) Ibid.;
[Benson?], note dated Oct. 21,1785, on the back of Brown to Benson, Oct. 12, 1785, ibid.

(3) رسالة وجهها تيودور سادويك إلى وليام وايتينج بتاريخ 14 سبتمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Theodore Sedgwick to William Whiting, Sept. 14, 1786, in Stephen T. Riley, ed., «Dr. William Whiting and Shays' Rebellion,» AAS Proceedings 66 (1957), 138.

كما فرضت الجمعية ضرائب أخرى مباشرة وبعملة صعبة كذلك[1]. وهي بذلك قد قطعت مع ممارستها الحديثة. المشرعون لم يأمروا المواطنين بتسديد ضرائب أرضهم ورؤوسهم بالذهب والفضة منذ 1783. فقبل ذلك الوقت كان الكثير من الذهب والفضة الذي سيضخه في الاقتصاد أعوان المتعهدين البريطانيين (الذين يستأجرون من يقوم بالأشغال) والتجار في مدينة نيويورك كانت تصل إلى نيوإنجلند فتمكن المنطقة من المدد المالي المناسب للحاجة[2]. لكن الوضعية في سنة 1786 اختلفت شديد الاختلاف.

ثم إنه بالإضافة إلى أكثر من 114000 جنيهاً بقيمة العملة الصعبة فرضت الجمعية ما يقرب من 200000 جنيهاً من ضرائب الشهادة. فهي قد فرضت ضريبة بأوراق الجيش الولائي بقيمة اسمية تبلغ 100000 جنيها. وكان على دافعي الضرائب أن يحصلوا من أصحاب السندات الاتحادية على ما يقرب من 100000 جنيهاً من فائدة المثلومات الاتحادية التي أصدرت استجابة لطلب الكونجرس الملزم لسنة 1785. فيكون مجموع ضرائب مارس 1786 بقيمة رسمية تبلغ 311000 جنيهاً وبكلفة فعلية تصل إلى حوالى 165000 جنيها[3]. ويكون ما يقرب من ثلثي ضريبة 1786 موجها إلى دائني الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وأكثر من نصفها كان ذا وجهة إنفاق محددة لكونه يصرف لصالح أصحاب السندات المحلية وحدهم[4].

أثارت ضريبة 23 مارس 1786 واحدة من أهم انتفاضات المزارعين في تاريخ أمريكا.

---

(1) Massachusetts assembly, tax act, Mar. 23, 1786, Acts and Laws Passed by the General Court of Massachusetts . . . (Boston, 1786), 368-91.

(2) Van Beck Hall, Politics without Parties: Massachusetts, 1780-1791 ([Pittsburgh], 1972), 120-21;

Richard Buel, Jr., «The Public Creditor Interest in Massachusetts Politics, 1780-86,» in Robert A. Gross, ed., In Debt to Shays: The Bicentennial of an Agrarian Rebellion (Charlottesville, Va., 1993), 53.

(3) M. M. Hall to Nicholas Brown, June 26, 1786, Brown Papers, box 27, folder 5, JCB; «Price of Stocks,» Massachusetts Centinel July 26, 1786.

(4) إن 4 في المائة إضافية على الضريبة كان سترفع العجز في ما تدفعه ولاية ماساتشوستس بمقتضى طلب الكونجرس الملزم لسنة 1784. ولما كان القصد من حصة السند المثلوم من عجز 1784 إفادة اصحاب سندات الاتحاد المحليين فإن أجمعها مع حصة ضريبة مارس لسنة 1786 كان القصد منها الاستجابة إلى حصة السند المثلوم للطلب الملزم لسنة 1785.

فأبيجايل أدامز التي كانت حينئذ تعيش في لندن مع زوجها الدبلوماسي تلقت تقارير منتظمة عن انتفاضة الضريبة وكانت إحداها تؤكد على أن «طلبات الكونجرس الملزمة» كانت من بين «علل الخلاف الرئيسية»(1). فانتفاضة شاي التي توصف عادة في كتب التدريس بوصفها ثورة مزارعي الغرب انفجرت في منطقة هامشاير في 29 أغسطس 1786. وهي في الحقيقة قد بدأت قبل ذلك بأكثر من شهرين في 13 يونيو في دائرة بريستول بغرب جنوب ماساتشوستس خلال جهد فاشل لغلق محكمة الدائرة(2). ولا أحد من المشاركين في انتفاضة ماساتشوستس أحال عليها قط بوصفها «انتفاضة شاي». إنهم يسمون أنفسهم «المعدِّلين»(3).

وبحلول يناير 1787 كان الجيش الحكومي والثوار من المزارعين في حرب. والمعلوم أن المنتفضين لم ينتصروا في أي معركة عسكرية لكن جهدهم لإجبار المجلس على التخفيف عن دافعي الضرائب كان ملحوظ التوفيق. وبحلول 1786 أجلت المحكمة العامة أمراً سابقاً بالحجز على ملكية مأموري الشرطة الذين يرفضون تطبيق الحجز على أراضي جامعي الضرائب المتقاعسين(4). كما وافق النواب على السماح للمواطنين بتسديد بعض ضرائبهم بالمنتجات والسماح لهم بتأخير آجال تسديد الضرائب. وإحدى النتائج المباشرة لهذا التخفيف الكبير أن أبيجايل أدامز ونيكولاس براون وأي إنسان آخر كان قد اشترى سندات ماساتشوستس رأى قيمة محفظته منها قد تهاوت إلى أسفل سافلين(5). فثمن ضمانات الولاية كان سينزل

---

(1) رسالة وجهها توماس والش إلى أبيجايل أدامز بتاريخ 27 أكتوبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Thomas Welsh to Abigail Adams, Oct. 27, 1786, in Lyman H. Butterfield et al., eds., Adam's Family Correspondence (8 vols., to date; Cambridge, Mass., 1963—), 7:383.

(2) «A Complaint against a Number Guilty of a Riot at a Court-House the 13th of June 1786,» enclosed in Seth Padelford to Robert Treat Paine, June 19, 1786, in Edward W. Hanson, ed., The Papers of Robert Treat Paine, vol. 4 (forthcoming).

(3) Ronald P. Formisano, «Teaching Shays/The Regulation: Historiographical Problems as Tools for Learning,» Uncommon Sense, 106 (Winter 1998), 24-35.

(4) Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalist, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 117.

(5) «Proceedings of the General Court,» Boston Magazine 3 (Nov.-Dec. 1786), 428;
Minot, History of the Insurrections, 20, 70;
Ferguson, Power of the Purse, 248; Brown, Redeeming the Republic, 117—21;
Leonard L. Richards, Shays' Rebellion: The American Revolution's Final Battle (Philadelphia, 2002), 119, 157.

حتى إلى دون ذلك لأن مالكيها سيقاسمون في المستقبل مردود الرسوم الضريبية مجموعةً جديدة من الدائنين العموميين، أي المواطنين الأثرياء الذين أعاروا الحكومة المال الذي تحتاجه للقضاء على انتفاضة شاي. فبنجامين لنكولن قائد الجيش الذي أخضع الثوار شرح لجورج واشنطن أن هؤلاء المستثمرين أصبحوا «مقرضين لقسم من ملكيتهم» من أجل «حماية الباقي منها»[1]. وكان أكثر من نصف المساهمين في تمويل القضاء على الثورة من أصحاب سندات الولاية كذلك. وأكبر تطوع كان 300 جنيهاً من الفضة التي كانت نادرة الوجود ومصدره وليام فيليبس صاحب بنك وشيخ الولاية وكان يملك على الأقل ما قيمته 28000 من سندات ولاية ماساتشوستس[2].

إن قضاء الحكومة العنيف على الثورة نقلها إلى عالم السياسة. ففي انتخابات منتصف ربيع 1787 أعلن كاتب في صحيفة بوسطونية أن «الملاكين الكبار لما يسمى بالضمانات العمومية يبدون شديدي الحرص على الدخول في التشريعية» بأمل أن «يواصلوا النظام المقيت لفرض الضرائب المهولة التي تدفع الفقراء إلى الموت»[3]. وإذا كان حملة السندات قد قاموا فعلاً بجهد مخطط له للحصول على مقاعد في المجلس النيابي في الانتخابات التي جرت في الربيع فإن سعيهم كان فاشلا بصورة عجيبة. فالكيفية التي عاملت بها الحكومة «المعدلين» أغضبت المصوتين شديد الغضب فبلغت نسبة مشاركتهم في انتخابات مجلس النواب 74 في المائة. وقد تفوق المجلس الجديد على مثيله السابق بضمان تحقيق التخفيف الضريبي[4]. وبالفعل فإن حكومة الولاية لم تفرض أي ضريبة أصلاً طيلة 1787[5].

لم يكن التوجه الجذري نحو التخفيف من الضريبة في ولاية ماساتشوستس مؤلما لأصحاب

---

(1) رسالة وجهها ينجامين لنكولن إلى جورج واشنطن بتاريخ 4 ديسمبر 1786 وفي 4 مارس 1787 وردتا في المرجع التالي:

Benjamin Lincoln to George Washington, Dec. 4, 1786-Mar. 4, 1787, in W. «W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va.,. 1992—97), 4:422.

(2) Richards, Shays' Rebellion, 77—79

(3) «Probus,» Massachusetts Centinel, May 5, 1787.

(4) Bates, «State Finances of Massachusetts,» 128

(5) Ferguson, Power of the Purse, 247.

الأوراق المثبتة فسحب بل وكذلك للكونجرس ودائنيه ولكل من كان يهتم بمؤشر الثقة في قابلية الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات للاقتراض. ورغم أن المحكمة العامة فرضت ضريبة اتحادية بالعملة الصعبة بقيمة فاقت 40000 جنيهاً في مارس 1786 فإن مقدار الذهب والفضة التي أمكن للخازن آفرس ومن ولاه في الخزانة مد الكونجرس بها بين أكتوبر 1786 ومارس 1787 لم يتعد 93 جنيها[1] بل إن ولاية ماساتشوستس لم تكن قادرة حتى على سداد سهمها في مطالبة الكونجرس الملزمة لأكتوبر 1786 والتي كانت تهدف لتجهيز الجيش الاتحادي للمساعدة في القضاء على ثورة شاي.

وقد أمد انسحاب ولاية نيوإنجلند من الاستجابة لأمر الكونجرس الملزم 1785 الأمريكيين الذين يعتقدون أن الكونجرس يحتاج إلى سلطة ذاتية لفرض الضرائب بالحجج التي تدعمهم في هذا السعي.

جاء أكثر الأجوبة موضعاً للخلاف بخصوص أمر الكونجرس الملزم لسبتمبر 1785 من جارة ماساتشوستس الصغيرة، أي من ولاية رود آيلند. ففي هذه العملية كان ما قام به سكان رود آيلند بدون قصد منهم أصلاً من أجل تقوية الجهد الساعي إلى وضع الدستور أكبر مما قام به نظراؤهم في أي ولاية أخرى.

فقبل ذلك كانت ولاية رود آيلند قد عطلت بمفردها مقترح الكونجرس لصالح الرسم الضريبي الوطني مقترحاً جعل الولاية من المنبوذين في أعين كل الميالين للاتحاد. فالصف الذي كان مسيطراً على الجمعية في سبتمبر 1785 حيا أمر الكونجرس الملزم بوصفه هبة إلهية وفرصة لاستعادة سمعة رود آيلند. وعقدا منهم العزم على جعل ولايتهم أولى الولايات في الوطن تحقق نصيبها لم ينتظر قادة الجمعية حتى يعمل الكونجرس بل إن المشرعين قيموا سهم رود آيلند في الضريبة المقبلة في أكتوبر 1785 شهراً قبل أن يتبنى الكونجرس الأمر الملزم وجمعوا ضريبة قارية بـ20000 جنيهاً لسدادها. وقد باهى نائب الكونجرس دافيد هاول عن رود آيلند مدعياً أن الولاية «بمدها المطالب الدستورية للكونجرس قبل الأوان لم يكن بوسعها أن تفشل في تحقيق انطباع جيد على أخواتها من الولايات الأخرى». كما أبرز هاول أن «ميزانية مقدار

(1) Brown, Redeeming the Republic, 121.

كبير طلبت لسداد الفائدة المحلية لا بد في الغاية أن تصل إلى جيوب مواطنينا» وهو ما أسهم في حماسة المشرعين دون شك[1].

وبعد ثمانية أشهر فرض المجلس ضريبته المقدرة بـ20000 جنيهاً للاستجابة للأمر الملزم لسنة 1785 فكانت رود آيلند محل ثورة انتخابية. الناخبون محوا الحاكم ونصف المجلس وثلث الجمعية فأخرجوهم من الوظيفة مستبدلينهم بمستقلين عن الأحزاب التزموا بطبع العملة الورقية التي يمكن لدافعي الضرائب استعمالها لسداد الضرائب القارية[2]. ومثلها مثل ولاية نيوانجلند الوحيدة التي لجأت إلى العملة الورقية خلال مرحلة الكنفدرالية عادت رود آيلند إلى وضع المنبوذ. فما الذي أنتج هذا التحول؟ وما الذي كان بهذه الدرجة من الإزعاج بخصوص أمر الكونجرس الملزم؟ فقد صرح كاتب مجهول من رود آيلند اتخذ اسم «صديق الشعب» أنه هو وغيره من دافعي الضرائب يألمون من فكرة «البحث عن الذهب والفضة من مناجم البيرو للحصول على ما يكفي لتحقيق هذه الالتزامات العديدة التي أعطتها الحكومة لترضية جنية محدثة للهرج» إشارة منه إلى متآمري نيوبورج الذين افتكوا شهادة التحويل من الكونجرس «والتي كادت أن تنقل كل شيء لتضعه بين أيد أخرى بربع قميتها الاسمية»[3].

وفي رود آيلند استقرت الضمانات الاتحادية في أيد هي دون ما هي عليه في أي مكان آخر. وفي سنة 1790 كانت 38 في المائة من قيمة سندات الولايات المتحدة في رود آيلند يملكها تسعة أفراد لا غير[4]. وتوجد علة أخرى بالنسبة إلى سكان رود آيلند رفعت من حدة الغضب ضد المضاربين في السندات: فنسبة مرتفعة بصورة غير معتادة من السندات الاتحادية

(1) رسالة وجهها دافيد هاول إلى وليام جرين بتاريخ 29 أكتوبر 1785 وردت في المرجع التالي:
David Howell to William Greene, Oct. 29, 1785, in William R. Staples, Rhode Island in the Continental Congress, with the Journal of the Convention That Adopted the Constitution, 1/65—1790 (Providence, R.I., 1870), 537;
Jeremiah Wadsworth, speech in Connecticut House of Representatives, May 15, 1787, Connecticut Courant, May 28, 1787.

(2) Irwin H. Polishook, Rhode Island and the Union, 1774-1795 (Evanston, 111., 1969), 124-26; John P. Kaminski, Paper Politics: The Northern State Loan-Offices During the Confederation, 1783—1790 (New York, 1989), 177-78.

(3) «A Friend to the Public,» Newport Mercury, Jan. 30,1786.

(4) Ferguson, Power of the Purse, 280-82.

في الولاية- أكثر من الثلثين- كانت شهادات قرض المصلحة الإدارية وقد كانت الثانية بعد شهادات التحويل في الرفع من استنكار دافعي الضرائب.

وقد شرع الكونجرس في بيع شهادات قرض المصلحة الإدارية سنة 1776 بقبول العملة الورقية القارية-بقيمتها الاسمية-للسداد. وقد وضع بعض الأمريكيين مالاً في قرض المصلحة الإدارية بدافع الواجب الوطني. لكن شهادات قرض المصلحة الإدارية تدين بالقدر الأكبر من شعبيتها لانحطاط حظوظ العملة الورقية القارية. وخلال التدني المتصل لقيمة العملة الورقية المطبوعة خلال الحرب سعى عدد متزايد من المدينين لنقلها إلى دائنيهم. وإلى حدود 1781 لم يكن بوسع أحد قانونياً أن يرفض العملة الورقية التي لم تترك للدائنين أي خيار عدا الهروب من مدينيهم-تماماً كما فعل معهم المدينون قبل الحرب. والدائنون الذي كان لهم كم متراكم من العملة الورقية سعوا بصورة متزايدة إلى اللجوء إلى شهادات القرض الإداري. وقد استعملوا عملتهم التي لا تقدم فائدة لشراء الشهادات التي عليها فائدة[1]. وقد تكلم ناتانيال بيبادي من أتكنسون بهامشاير بلسان مستثمرين آخرين عندما قال «إن ضماناته حصل عليها مقابل عملة ورقية كانت قد فرضت عليه»[2]. وبالنسبة إلى أمريكيين مثل بيبادي فإن شهادات القرض كانت أخف الضررين. فهي تفقد من قيمتها لكن ذلك لم يكن في شيء شبيها بما تفقده العملة الورقية الاتحادية أو الولائية[3].

ويوجد نوع من شهادات القرض الإدراي- تلك التي أصدرت قبل أول مارس 1778 -يحصل على معاملة خاصة. فقد قرر الكونجرس أن يسدد لمالكي هذه السندات فائدتهم مستعملاً المساعدة التي تلقاها بصورة سرية في البدء من الحكومة الفرنسية. فكان ذلك قد جعل الشهادات مربحة بصورة مدهشة. وفي يونيو 1777 اشترت أبيجايل أدامز شهادة قرض

---

(1) «North American,» I, Pennsylvania Journal, Sept. 17, 1783, in Irving Brant, ed., «Two Neglected Madison Letters,» WMZ, 3rd ser., 3 (Oct. 1946), 574-75 (few historians still ascribe this essay to Madison);
«Cursory Remarks and Important Hints,» Connecticut Courant, June 25, 1787.

(2) Nathaniel Peabody to John Hancock, Jan. 24, 1785, Nathaniel Peabody Papers, box 1, folder 4, NHHS.

(3) Ferguson, Power of the Purse, 40.

إداري مستعملة ما قيمته 100 جنيهاً بعملة ماساتشوستس التي فرضها عليها دائنو زوجها[1]. وكان هذا الورق يساوي تقريباً 25 جنيهاً بالذهب والفضة. وبعد ثلاثة أشهر قرر الكونجرس أن يدفع لحاملي السندات مثل أبيجايل فائدتهم التي تبلغ 6 في المائة سنوياً من المعونة الفرنسية وهو ما يضمن لها 24 في المائة دخلا سنوياً فائدة على استثمارها[2]. وفي مارس 1782 عندما أوقف الكونجرس هذه الدفوعات الخاصة كانت أبيجايل أدامز قد جمعت 27 جنيهاً من الفائدة -ما ينيف بقليل على مقدار 25 جنيهاً التي استثمرتها قبل أربع سنوات -كل ذلك مع محافظتها على الـ100 جنيهاً قيمة شهادة القرض الإداري التي لها.

وكانت شهادة القرض الإداري مثلها مثل الادخار الحديث تهدف في الأصل إلى مجرد جمع النقد السائل. ولكن خلال تواصل الصراع وتردي مالية الحكومة ازداد لجوء ممثلي الجيش ومتعهدي تموينه إلى استعمال شهادات القرض الإداري في تعاملهم مع مموني الجيش الذين من دون ذلك كانوا سيبقون صفر اليدين. وعلما منهم بأن قابلي هذه الشهادات لن يكون بوسعهم بيعها بقيمتها الاسمية فإن الموظفين العموميين الذين استعملوها لشراء الحيوانات والحبوب وحطب التدفئة وغيرها من مواد التموين سددوا للممونين بهذه الشهادات وبقصد سعرا عالي التضخم[3].

ولعل الكونجرس- اعترافاً منه بأن جل شهادات القرض الإداري قد تكون إما سدد بها التموين بسعر باهظ أو بيعت مقابل عملة ورقية متردية القيمة جداً- قد قرر التخلص منها وهو ما كان يعني أنه لن تعوض بحسب قيمتها الاسمية. وبدلاً من ذلك فإن الموظفين الاتحاديين سيحددون القيمة الفعلية بالذهب والفضة للعملة الورقية متردية القيمة أو البضائع باهظة

(1) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (زوجها) جون أدامز بتاريخ 1 يونيو 1777 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to John Adams, June 1, 1777, Adams Electronic Archive.

(2) Sept. 10, 1777, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 8:730-31.

(3) رسالة وجهها الكولونيل موريس إلى رئيس مجلس الشيوخ بتاريخ 28 أغسطس 1781 وردت شاهدا في المرجع التالي:
Morris to president of Congress, Aug. 28, 1781, quoted in Terry Bouton, «Tying Up the Revolution: Money, Power, and the Regulation in Pennsylvania, 1765-1800» (Ph.D. diss., Duke University, 1996), 138.

الثمن التي حصلت عليها الحكومة بالنسبة إلى كل نوع من السندات ثم تسدد لمالكها الأرقام التي يتم التوصل إليها. ولا يمثل هذا الرقم إلا كسرا من المقدار المطبوع على السند[1].

ويعد ذلك في الظاهر هزيمة نكراء لحاملي شهادات القرض الإداري. لكنه في الحقيقة أبعد ما يكون عن ذلك. فقد قرر الكونجرس أن يجعل السند متنازل القيمة إلى حد يكون أكبر بكثير من قيمة العملة الورقية التي تقدم لشرائها في السوق الحرة. واعترافاً منه بأن من يريد أن يشتري شهادة قرض إداري بقيمة اسمية 1000 جنيهاً سيكون قد احتاج إلى تقديم القيمة الاسمية نفسها بالعملة الورقية افترض الكونجرس أن 1000 دولاراً ينبغي أن تكون قيمتها في أول مارس 1778 بالعملة الورقية 570 دولاراً بالعملة الذهبية والفضية. وفي الحقيقة فإن قيمتها كانت 160 دولارا. وفي سنة 1790 عوض الكونجرس كل السندات الاتحادية بمقدار إجمالي مقدر بسندات جديدة بيعت بعد قليل بـ90 في المائة من قيمتها الاسمية. ومن ثم فإن المستثمر الذي يضع ما قيمته 160 دولاراً بعملة الذهب والفضلة في فبراير 1778 ليشتري 1000 دولاراً من شهادة القرض الإداري يمكنه في سبتمبر 1791 أن يحول السند إلى عملة صعبة مقدارها 513 دولاراً أعني أكثر من ثلاثة أضعاف ما استثمر[2].

كان لرود آيلند أعلى قدر من ملكية شهادات القرض الإداري بالنسبة إلى عدد النفوس. وقد أصدر الموظفون الاتحاديون ما يفوق مقداره 10 دولارات (من السندات) لكل رجل وامرأة وطفل في الولاية. لكن ذلك لا يعني أن السندات كانت موزعة بالتساوي بين السكان. ففي نهاية يونيو 1777 كان نيكولاس براون بعد قد اشترى منها أكثر مما مقدار قيمته 40000 دولاراً. بل إن أخاه جون انتهى إلى أكثر من ذلك وفي الواقع أكثر من أي شخص آخر في الولاية[3].

إن الفائدة الهائلة التي كان سيحصل عليها الأخوان براون وغيرهما من المضاربين من

(1) June 28, 1780, in Ford, ed., journals of the Continental Congress, 17:567-69; Ferguson, Power of the Purse, 68.

(2) Ferguson, Power of the Purse, 68—69.

(3) James B. Hedges, The Browns of Providence Plantations: Colonial Tears (Cambridge, Mass., 1952), 316, 322.

محصول الأمر الملزم لسبتمبر 1785 تمكن من تفسير ضجة المعارضة التي أنتجتها. فسكان الجزيرة كانوا غاضين بصورة خاصة بسبب امتياز المعاملة التي أعطاها الكونجرس للذين اشتروا شهادات القرض الإداري قبل أول مارس 1778. فهؤلاء هم المستثمرون الذين تلقوا الفائدة من المعونة الفرنسية. لكن ما أغضب سكان رود آيلند ليس هو هذا الشرط. فالكونجرس خلال حسابه ما عليه دفعه من فائدة سنوية للشهادات التي أصدرت قبل أول مارس 1778 لم يتخلص منها بصورة نهائية. فقد أمر الموظفين الرسميين بضرب نسبة الفائدة السنوية 6 في المائة ليس في قيمتها السوقية الفعلية التي للعملة الورقية متردية القيمة والتي اشتريت بها الشهادات ولا حتى بالقيمة التضخمية التي عينها الكونجرس لشهادات القرض الإداري الأخرى بل بالقيمة الاسمية للسندات والتي هي قيمة أعلى بكثير[1]. وقد عبر مجلس مدينة سميثفيلد «عن تعجبه الشديد ودهشته» من قرار المجلس التشريعي فرض ضرائب للاستجابة إلى طلب الكونجرس التي تتضمن تسديد فائدة العملة المقترضة على أساس المقدار المقترض رغم اعترافهم بانها «خاضعة للتخلص منها»[2].

طالب الكثير من مجالس مدن رود آيلند والصحفيين المجلس التشريعي بطبع عملة ورقية مؤكدين أنها ستمكن في آن «من تخفيف الضرائب لحساب الدين الوطني» وكذلك تمكن دافعي الضرائب «من تسديد الأصل والفائدة لدين ولايتنا»[3]. وفي مايو 1786 حقق المشرعون الذين انتخبوا حديثاً رغبة المواطنين فطبعوا ما قيمته 100000 جنيهاً من العملة الورقية واقتضوا قبولها من جامعي الضرائب وكذلك من الدائنين الخواص بقيمتها الاسمية. وبالنسبة إلى الكثير من الأمريكيين كان إصدار رود آيلند الذي سرعان ما تردت قيمته أهم حجة مقنعة لصالح الدستور الذي يمنع على الولايات إصدار العملة. وفي المؤتمر الاتحادي حيث اختارت رود آيلند ألا تكون ممثلة لا يكاد أحد يذكر أن إصدار العملة لم يكن في البداية طوق نجاة يرمى

(1) Sept. 27, 1785, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 29:766;
Ferguson, Power of the Purse, 6- 9.

(2) Smithfield town meeting, instructions to representative, Apr. 19, 1786, PRAC-R1SA.

(3) «Zeno,» Providence Gazette, Feb. 25, 1786;
«Z.,» «Paper Money,» United States Chronicle, June 1, 1786;
Tiverton town meeting, instructions to representative, Mar. 6 (but endorsed «Read March 1, 1786»), 1786, PRAC-RISA.

للمدينين بل هو كان جواباً مباشرا لأمر الكونجرس الملزم في سبتمبر 1785.

إن الأمريكيين المحدثين الذين يدرسون نشوء دستور الولايات المتحدة غالباً ما ينبهون إلى فشل بنود الكنفدرالية في ضمان ما يكفي من سلطة للكونجرس. وحتى وإن كان صحيحاً أنه قبل 1789 كان ما بين يدي أعضاء الكونجرس من سلطة قليل فإن تأثيرهم في نواب الولايات كان مهولا. وبالفعل فإن التشريع الذي تبنته حكومات الولايات استجابة لأمر الكونجرس الملزم في27 سبتمبر 1785 قد أدى دورا بالغ الأهمية في حصول الأزمة التي كانت تطل بصورة كبيرة في كل تعليل لأصول الدستور. فلو لم تحاول أي ولاية الاستجابة إلى هذا الأمر لكان يمكن ألا يحدث أبداً الكثير من الأحداث الدرامية لسنة 1786 –من الانتفاضات التي خضت نيوهامشاير وماساتشوستس إلى إصدار العملة الورقية في رود آيلند ونيويورك ونيوجيرسي. ومن دون هذه الأحداث كان الدفاع عن تقوية الحكومة الوطنية يكون ضعيف الحجة.

ولما رفضت ولايتا كونكتكوت ونيوجيرسي صراحة الاستجابة لأمر الكونجرس الملزم فإنهما قد أسهمتا في مد القوميين بالأسلحة الضرورية (لمعركتهم السياسية).

إن الكثير من التعليلات التي فسر بها نشوء الدستور ساندت ضمنا أو صراحة وجهة نظر المزارعين القائلة إن الأمريكيين العاديين بسبب عواقب الحرب الثورية المباشرة أقنعوا مجالس نواب الولايات الثلاث عشرة بتبني تشريع غير مسؤول. فعلى سبيل المثال طلب المدينون بحق فرض العملة الورقية التي لا قيمة لها على الدائنين. وفي خلال ذلك كان دافعو الضرائب متناسين ما يلائمهم أن قروضا من فرنسا وهولندا ومن الكثير من الأفراد الأمريكيين قد مولت الثورة فسعوا إلى الاستمتاع بمزايا الاستقلال من دون تحمل سهمهم في الكلفة.

إن البحث في مفعول أمر الكونجرس الملزم لشهر سبتمبر 1785 يعني استدعاء وصف مختلف لعهد المزارعين. فالأمريكيون العاديون ينفون أنهم يريدون الحصول على العملة الورقية لمجرد الحط من قيمتها وغصب دائنيهم على قبولها لسداد ديونهم بها بل إنهم يقولون إنهم بالعكس كانوا يسعون إلى وسيلة ما للتخفيف من عبء الضريبة الهائل. فقد كانوا يؤكدون تكرارا أن أغلب مال الضريبة كان يستعمل في خدمة ديون الحرب التي على حكومات

الولايات وعلى الحكومة الاتحادية–وهي التزامات كان يمكن أن تكون محتملة لو أن الموظفين العموميين لم يضخموها أولا بالإفراط فيها من أجل مطالب ضباط الجيش المتمردين ثم بعد ذلك بالرفع المفرط في قيمة سندات الحرب. لكن تحديد أي الصفين حججه أكثر صحة ذلك أمر من اختصاص الأخلاقيين لا المؤرخين. أما ما ينبغي قوله بصورة يقينية فهو أن الفرضية التي عمرت كثيراً والقائلة إن المزارعين قد كان فعلهم غير مسؤول فرضية بحاجة أكيدة إلى إعادة التقويم.

الباب الثاني:
الفضيلة والرذيلة

الفصل الخامس

«من سيسمي هذا عدلا؟»

نزاعات

لماذا اعترض هذا العدد الجم من الأمريكيين على التشريع الذي تبنته حكومات الولايات لصالح المدينين ودافعي الضرائب؟ فبالنسبة إلى عدد كبير من المواطنين كان النزاع ضد تشريع التخفيف نزاعا شديد الذاتية. فقد كان ريتشارد كرانش ساعاتي من برينتروي في ماساتشوساتس تردت ثروته حتى وإن نمت ثروة صهره جون أدامز. ومثله مثل أدامز دخل كرانش في الخدمة العامة. وخلال السنوات 1780 انتخبه جيرانه لمجلس شيوخ الولاية. وقد كان أجره متواضعا لكنه كان مما لا غناء عنه بالنسبة إليه. ومع ذلك فبحلول 1786 أخبرت زوجته ماري (أختها) أبيجايل أدامز أن «السيد كرانش قد عمل للصالح العام مدة ثلاث أو أربع سنوات من دون أن يحصل على أي أجر تقريباً». وهي تعلم العلة كذلك: «فالناس لا يريدون أن يدفعوا ضريبتهم»(1).

كانت أبيجايل أدامز تكره أن ترى أختها تتعذب نتيجة لتخفيف الضرائب. وفي الواقع فإنها قد بدأت في منتصف ثمانيانات 1780 في اعتبار نفسها ضحية هي بدورها. ذلك أن نوعين من الضمانات الحكومية في محفظة أسرتها– شهادات القرض الإداري الاتحادي وأوراق مساتشوستس المثبتة –كانت الفائدة عليهما تسدد في البداية في مواعيدها وبالذهب والفضة. لكن مالكي هذين النوعين من الأوراق وأغلب الأوراق الحكومية الأخرى حصلوا فائدتها في سنة 1787 بشهادات ذات قيمة شديدة التردي. وفي رسالة بتاريخ سبتمبر 1789 إلى أختها ماري عبرت أبيجايل عن أسفها قائلة: «قد غشني أصدقاؤنا»– دافعو الضرائب الذين يطلبون التخفيف والمشرعون الذين يعطونهم إياه. وبعد خمسة أشهر أخبرت أبيجايل أدامز

(1) رسالة وجهتها ماري سميث كرانش إلى (أختها) أبيجايل بتاريخ 24 سبتمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Mary Smith Cranch to Abigail Adams, Sept. 24, 1786, in Lyman H. Butterfield et al., eds., Adams Family Correspondence (8 vols., to date; Cambridge, Mass., 1963—),7:342.

أختها ماري كرانش أن مالكي الضمانات «ضحايا عدم استقرار الحكومة»[1].

وبوصفها لذاتها في وضع الضحية المسكينة بسبب تدني أثمان السندات نسيت أدامز أن تدني القيمة هذا هو ذاته الذي مكنها من أن تشتري ضماناتها ببيوعات متدنية الأثمان وأنها حصدت لما كانت الفائدة تدفع بحسب القيمة الاسمية نسبة عائد فلكية. وفي مارس 1787 عندما أكدت أن أمثالها ممن «تعاملوا بعملة أمريكا» عليهم أن «يجابهوا المخاطرة» ثم واصلت للاعتراف بأنه «في كل الأحوال سيتم تحصيل ما تم دفعه من أجلها»[2]. لكن القليل من الاستثمارات قدمت مثل هذا الضمان.

وهناك على الأقل واحد من أهل أدامز بكى بمرارة لما قدمت استثماراتهم أقل من العائدات المدهشة. فبحلول 1787 مات إسحاق سميت عم أبيجايل وهو مدين بأكثر من 6000 جنيهاً لشركة تجارية بريطانية كبرى تسمى «تشمبيون وديكيسون». وقد ترك سميت خلفه «سندات عمومية» قيمتها تكاد تكون مساوية لدينه على الأقل على الورق. وعم آخر لأبيجايل هو كوتن تفتس ذكر لابنة أخيه «لا يزال عندنا بعض الأرض تقسم على الأبناء» بشرط أن تقبل تشمبيون وديكيسون هذه الشهادات الحكومية بـ«قيمتها الاسمية»[3]. وبالفعل فلا أحد من الدائنين سليم العقل يمكن أن يقبل مثل هذا الاتفاق نظراً إلى أن ثمن السندات في السوق كان دون ما يدين به لشركة «تشمبيون وديكيسون».

وصف تفتس الحال الأليمة لأمور أخيه سميث باعتبارها «نتيجة لتردي قيمة ضماناتنا

---

(1) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (أختها) ماري كرانش بتاريخ 1 سبتمبر 1789 وبتاريخ 20 فبراير 1790 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to Mary Cranch, Sept, 1, 1789, Feb. 20, 1790, in Stewart Mitchell, ed., New Letters of Abigail Adams, 1788—1801 (Boston, 1947), 22, 38.

(2) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (عمها) كوتون تفتس بتاريخ 10 مارس 1787 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to Cotton Tufts, Mar. 10, 1787, in Butterfield et al., eds., Adams Family Correspondence 8:7;
Benjamin Rush to Trustees of Dickinson College, [Apr.] 1786, in L. H. Butterfield, ed., Letters of Benjamin Rush (Princeton, N.J., 1951), 1:380-81.

(3) رسالة وجهها كوتون تفتس إلى أبيجايل أدامز بتاريخ 18 ديسمبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Cotton Tufts to Abigail Adams, Dec. 18, 1787, in Butterfield et al., eds., Adams Family Correspondence 8:210.

العمومية». ولكي يسددوا ما عليه لتشمبيون وديكيسون سيضطر المنفذون لبيع ملكية سميث إلى ألا يتركوا شيئاً لورثته. وما غفل تفتس عن ذكره– وما يمكن في الواقع أن يكون قد انزلق من فكره–هو أن سميث قد اشترى سنداته بالعملة الورقية التي تردت قيمتها حتى أكثر مما تردت السندات. فهل أساءت الحكومة معاملته كما يومئ تفتس؟ نعم ولكن فقط بعدم مده بما كان يتوقعه من غيث السماء[1].

إن الأسر التي تملك السندات مثل أسرة أدامز لا تطابق حالها أياً من التفسيرين الأكثر شعبية لأصول الدستور. ففي سنة 1913 كان إيحاء تشارلز بيرد بأن واضعي الدستور والاتحاديين كانوا يحاولون بصورة مثيرة للشك خدمة مصالحهم الاقتصادية فحسب. وقد لاحظ خاصة أن الكثير من المؤيدين الأشد للدستور كانوا مالكي السندات الذين حصلوا على «غيث سماء» مهول عندما حصلت الحكومة الاتحادية في الغاية الدخل الذي تحتاج إليه لسداد ما يطلبونه. وقد جذب تحليل بيرد الكثير من تابعيه. لكن أغلب المؤرخين اليوم أكثر تعاطفا مع الآباء المؤسسين ناسبين إليهم ميلاً شديداً لخدمة الصالح العام. فليس لأي من هذين النموذجين من إمكانية القول إن أصدقاء الدستور (وأصدقاء السياسات السابقة التي أيدت أصحاب السندات في مستوى الولايات) كانوا مدفوعين بشعور أصلي بالحيف وموضع تساؤل في آن. وليس من شك في أن شعور أبيجايل بأن الحكومة قد «خدعتها» كان صادقاً. لكن ذلك لا يعني أنه شعور دقيق.

كما يعبر الدائنون الخاصون عن شعور صادق بالاضطهاد. فقد اشتكى أحد الفرجينيين في سبتمبر 1787 قائلاً «إن وضعيتنا الراهنة مؤلمة. فلا يوجد مال يمكن الحصول عليه مقابل أي عمل أو ديون قديمة. وإذا تكونت حكومة جديدة ذات نظام دائم ما فسيقضي على ثروتنا مدينون سفهاء لا ذمة لهم ولا إيمان»[2]. وهناك فريق آخر كان يعاني عندما تتساهل

---

(1) Ibid.; «A Farmer, «Pennsylvania Gazette, Feb. 3, 1790. . -

(2) رسالة وجهها تشارلز مورتايمر إلى جون مورتايمر بتاريخ 1 سبتمبر 1787 وردت شاهاد في المرجع التالي:
Charles Mortimer to John Mortimer, Sept, 1, 1787, quoted in Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 164.

الحكومة مع المزارعين العاديين: إنهم مالكو الأرض. فاشتكى جيمس دنكنسون في بداية 1788 من أن استخلاص الديون بواسطة القضاء كانت على حال من التسيب جعلت «.... الريع يسقط إلى حد لم يعد معه يمثل شيئاً يذكر»[1]. وقد أعلم واشنطن مساعده باتاي ميوز المكلف بجمع ريعه... في نوفمبر 1787 أن التسيب «في تنفيذ أحكامنا» يعطل جهودنا للحصول على «المقدار التام» الذي يدين به مكترو أرض واشنطن[2]. وباعتباره أكبر مالكي الأرض في مقاطعة أورانج بفرجينيا كان أبو جيمس ماديسون دون شك يشارك زملاءه من أرباب الأرض ما يشتكون منه.

وهكذا فإن التخفيف على المدينين كان يضر بالموظفين العموميين المحليين الذين يستمدون دخلهم من الأجور. فإسحق هوجر مأمور شرطة تشارلستون من ساوث كارولينا ذكر للمجلس النيابي أن قرار باين بارنز لسنة 1785 هو بالأساس الذي أدى إلى إغلاق محاكم الولاية لكونه «حرمهم من أجور الموظفين (العاملين في المصلحة)»[3]. وإيليازار بر نائب مأمور شرطة في دائرة بريستول بماساتشوستس حُرم من أجره بعد أن فرضت الدهماء على محاكم الدائرة إيقاف الإجراءات القضائية. فكان رد فعل بر أكثر درامية من رد فعل هوجر: إنه نحر نفسه[4].

تبين أن إدخال الفوضى على الإجراءات القضائية كان شديد الوطأة على المحامين كما هو على الموظفين الحكوميين في المحاكم. فخلال ربيع 1783 كله كان المحامي إدموند راندولف متخوفاً من أن الدورة المقبلة في مجلس النواب بدلواير سـ«يحد تنفيذ الأحكام إن لم يلغها»

(1) رسالة وجهها جيمس دنكنسون إلى جيمس موري بتاريخ 11 مارس 1787 وردت في المرجع التالي:
James Duncanson to James Maury, Mar. 11, 1788, DHRC, 8:478.

(2) رسالة وجهها باتاي ميوز إلى جورج واشنطن بتاريخ 7 نوفمبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Battaile Muse to George Washington, Nov. 7, 1787, in W W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of Gcorge Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-1997), 5:416.

(3) Isaac Huger, memorial, n.d., 1787 General Assembly petitions, no. 15, SCDAH.

(4) Boston dateline, Middlesex Gazette, Sept. 18, 1786;
Boston dateline, New Hamp-shire Gazette, Sept. 14, 1786.

ضد المدينين وهو ما «سيقطع أسباب الرزق بالنسبة إلى أسرتي»(1).

بالتالي، فما لا يحصى من الأمريكيين كانوا على وعي حاد بالكيفية التي كان بها تشريع التخفيف من الضريبة والدين يضر بهم شخصيا. وفي الوقت نفسه كان الجمع الغفير من الكتاب والخطباء يؤكدون أن التخفيف هو كذلك سيء بالنسبة إلى المجتمع ككل. فيقال إن تشارلز بتي التاجر من فيلادلفيا ربما كان يملك سندات بما قيمته 267000 دولارا. لكنه لم يكن متخوفاً على نفسه فحسب عندما اشتكى من أن الأمريكيين قد وقعوا تحت «تخدير تيارات لهواء الحرية أصبحت مجنونة» إذ إن أوامر الكونجرس الملزمة وغيرها من «التوصيات» كانت تعتبر «أقل من صيحات إنسان رخوي»(2). وبوصفها صاحبة سندات فإن أبيجايل كانت ستحصل على فائدة كبيرة لو أن مواطنيها من ماساتشوستس سددوا في الوقت المحدد كل الـ311000 جنيهاً التي فرضتها تشريعية مارس 1786. لكنها كانت تعتبر الاستجابة لهذه التشريعية واجبا مقدسا. فقد كتبت: لو أخضع دافعو الضرائب في ماساتشوستس «إلى ضغط أقوى مما عليه الحال شكلياً لاعتبروا ذلك ثمنا لحريتهم»(3). وفي 1790 لما كان الكونجرس يفكر في تشريع مفاده مد المضاربين في السندات بهدية مهولة لم تتردد أبيجايل في المماهاة بين الإجراء والصالح العام»(4).

فكيف كان تأثير الحد من الضريبة والعملة الورقية وتشريع حماية المدينين قد زعزع

---

(1) رسالة وجهها رندولف إلى ماديسون بتاريخ 29 مارس 1783 وردت في المرجع التالي:
Randolph to Madison, Mar. 29, 1783, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 6: 415.

(2) رسالة وجهها بتت إلى جيريمياه وادسوورث بتاريخ 27 مايو 1786 وردت في المرجع التالي:
Pettit to Jeremiah Wadsworth, May 27, 1786, Wadsworth Correspondence, CHS;
Terry Bouton, «Tying Up the Revolution: Money, Power, and the Regulation in Pennsylvania, 1765-1800» (Ph.D. diss., Duke University, 1996), 169.

(3) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى السور إسحق سميث بتاريخ 12 مارس 1787 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to Isaac Smith, Sr., Mar. 12, 1787, in Butterfield et al., eds., Adams Family Correspondence 8:8.

(4) رسالة وجهتها أبيجايل سميث إلى (أختها) ماري كرانش بتاريخ 20 فبراير 1790 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to Mary Cranch, Feb. 20, 1790, in Mitchell, ed., New Letters of Abigail Adams,

بالتدقيق أركان النظام الاجتماعي؟ إن هذه الإجراءات فعلت ذلك بعدة طرق. فالتخفيف من الضريبة وُصف بكونه ظالماً وغير ورع. وهدّدت تخفيضات الضرائب مقدار الثقة (المالية في سندات) الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات كما أن الجنوح في مجال القروض الأجنبية قد مثل تهديداً للأمن القومي. وفي الوقت نفسه ألهب التخفيف على المدينين الصعوبات الاقتصادية ذاتها التي كان هدفه محاربتها بل إن معارضي تشريع التخفيف يعتقدون أنه يمثل تهديداً للحكم الجمهوري. إنها لائحة من التهم المخيفة. لكن كل عنصر منها كان موضع رفض من قبل الأمريكيين الذين يفضلون الضريبة الخفيفة والمدد المالي الواسع.

إن الهدف الأول المعلن عنه في ديباجة دستور الولايات المتحدة هو «تحقيق العدل». وهذه العبارة التي تبدو غير دقيقة لها في الحقيقة معنى نوعي. فيعتقد واضعو الدستور أن تشريعات الولايات ظلمت بأحكامها الدائنين الخاصين ومالكي سندات الحكومة. فكان أحد أهم أهدافهم في كتابة مسودة الدستور هو تحقيق العدل لهاتين المجموعتين. وقد كان جورج واشنطن ينطق باسم قسم واسع من المجتمع الأمريكي عندما أكد سنة قبل أن يجتمع المؤتمر الاتحادي أن «أصل الشرور التي نشعر بها الآن» هو «نقص الاستعداد لتحقيق العدل»[1].

إن الأمريكيين الذين يفضلون تخفيف الضريبة والدين يعترفون بأن تهمة الظلم التشريعي تعد من أكثر السهام حدة في جعبة خصومهم فأقاموا خط دفاع قوياً على عدة جبهات. كانت إحدى دعاوى القائلين بالحد من الضريبة هي أن المواطنين الذين يطالبون بالعدل لصالح حملة السندات لم يكونوا فعلاً معنيين بهذا المبدأ المجرد. فقد قال كاتب من ماساتشوستس الجنوبية يريد تعويض سندات الحرب بقيمتها المتردية الحالية إن أعداء مقترحه ليسوا محبين للعدل بل هم «طبقة من الناس يدعون أصحاب الدين العمومي»[2]. إن المستهدفين بهذا النقد الخاص يفاجئون نقادهم أحياناً بالتسليم بالجناية. فيبدو أنهم يتصورون أنه يمكنهم بمجرد الاعتراف

---

(1) رسالة وجهها واشنطن إلى جون جاي بتاريخ 18 مايو 1787 ورسالة وجهها واشنطن إلى هنري نوكس بتاريخ 26 ديسمبر 1786 وردتا في المرجع التالي:

Washington to John Jay May 18, 1786, Washington to Henry Knox, Dec. 26, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:56, 481.

(2) «A Friendly Evening's Dialogue, Between A. and B.,» Hampshire Herald, Feb. 7, 1786.

بأن رؤيتهم للعدل تحرفها المصلحة الخاصة أن يأملوا في استخراج الاعترافات نفسها من معارضيهم. ففي مارس 1786 وصف صف الضريبة الدنيا في مجلس النواب بماساتشوستس معارضيه بكونهم مالكي السندات من محبي المال الأنانيين. فأجابه أحد أعضاء المجلس المدافعين عن الضريبة ملاحظاً «إن بعض أعضاء المجلس اتهموا هذا الصف من المجلس بالانحياز إلى مالكي الأوراق. فإذا كان القصد من الملاحظة استنتاج أن مصلحتهم حددت تصويتهم فعلى السادة الأفاضل أن يدركوا أن أصحاب هذه الملاحظة يعترفون بلسانهم أنهم ليسوا من حملة الأوراق وطبعاً فهم لا يجدون مصلحة في سدادها»[1].

وقد أجاب ألكسندر جيلون النائب في مجلس ساوث كارولينا موبخيه من الحاضرين بداية 1785 في نقاش حول خضوعه لتأثير استثماراته المضاربية أجاب بالقول: «لو كانت المضاربة علة كافية لكي يصبح المرء موضوع مساءلة فإنه يعتقد أننا جميعاً سنبدو مضاربين»[2]. ويبدو أن جيلون ونائب ماساتشوستس الذي لم يعلن عن اسمه كانا كلاهما قد استنتج أن دعاوى خصومه بالموضوعية المبالغ فيها لا يمكن أن تُبط إلا بسيف ذي حدين.

وهكذا فالكثير من المدافعين عن التخفيف قد حاولوا إبانة انحياز خصومهم بالتسليم بانحيازهم. ففي منشوره لسنة 1790 والمعارض لخطة ألكسندر هاملتون لتمويل سندات الحكومة التي اشتراها المضاربون تمويلاً كاملاً قارن وليام مانينج المصلحة الخاصة بالحجاب. ويبدو أنه قد كان يشير إلى ذاته أشارته إلى المضاربين في السندات عندما كتب: «إن الأنا عند أفضل الناس هو شديد الشبه بشيء منتصب أمام العين يمنع البصر من رؤية أي شيء وراءه أعني ما يتعلق بمصلحة الإنسان (وبما له من أفكار بخصوصها)»[3].

---

(1) «Proceedings of the General Court,» Boston Magazine 3 (Mar. 1786), 139.

(2) خطبة ألكسندر جيلون في مجلس نواب ساوث كارولينا بتاريخ 5 أكتوبر 1785 وردت في المرجع التالي:
Alexander Gillon, speech in South Carolina House of Representatives, Oct. 5, 1785, Charleston Evening Gazette, Oct. 18, 1785.

(3) William Manning, «Some Proposals For Making Restitution to the Original Credirors of Government and To Help the Continent to a Medium of Trade...,» Feb. 6, 1790, in Michael Merrill and Scan Wilentz, eds., The Key of Liberty: The Life and Democratic Writings of William Manning, «A Laborer,» 1747-1814 (Cambridge, Mass., 1993), 112.

كان مدافع آخر عن التخفيف من ماساتشوستس يوقع منشوراته برمز «O» يسخر من مزاعم معارضيه حول الموضوعية. لكنه لم يقف عند هذا الحد. فقد صرح «لا ينتظرن أحد من الطبيعة البشرية أن يعنى الغني دائماً بمصلحة الناس العاديين». ومن ناحية ثانية فإن «O» كان بوسعه أن يفهم أن «الأغنياء» كانوا «بصورة متواصلة خائفين من القوانين الزراعية ومن تقسيم الملكية». وهذا الاعتراف بأن الأغنياء محقون في خوفهم من الفقراء عبد الطريق نحو أهم مسألة عند «O» ومفادها «أن الفقير له سبب كاف للخوف من أن ينتج نفوذ الأغنياء احتكارات وأن يضعوا حدودا للحريات». فكل إنسان يشعر «بميل غير إرادي نحو من هم من رتبته»[1].

فبالنسبة إلى الكثير من الأمريكيين من جميع الصفوف ليست الخصومة حول مسألة «هل إن تخفيف الضريبة هو علة الظلم أم علاج له» بل هي مسألة «كم من المال على الجنود الذين باعوا سنداتهم أن يدفعوه في دورهم الجديد بوصفهم دافعي ضرائب إلى المضاربين الذين اشتروها منهم؟». ورغم أن بعض المدافعين عن أصحاب السندات يعترفون بأن نقل الثروة هذا يمكن أن يعتبر في بعض الأحيان كريها فإنهم يذهبون عادة إلى التأكيد على أن ذلك لم يكن بالوسع تجنبه. وقد جادل «أميكوس=الصديق» في مقالة نشرت في فرجينيا بتاريخ 4 يوليو 1787 في مسألة هل إن السند الخاص «هو الآن بين أيدي قدماء المحاربين أم بين أيدي كواسر المضاربين وينبغي أن تكون مما لا نبالي به من المسائل»[2].

ويتساءل بعض الأمريكيين الآخرين إن كان قرار الجنود الانفصال عن سنداتهم (ببيعها للمضاربين) أمراً إراديا حقا[3]. فوليام منينج يعترض بأن مجلس النواب في ماساتشوستس عندما «أجبر الجنود على سداد ديونهم الخاصة وضرائبهم بالعملة الصعبة» بدلاً من سدادها بالشهادات التي فرضها عليهم «قد أجبرتهم على بيع ضماناتهم العمومية بما كانوا يطلبون حينئذ»[4]. أما الكتاب المعارضون للضريبة فإنهم يركزون على أن الحكومة الاتحادية

(1) «O,» American Herald, Feb. 4, 1788, DHRC, 5:855.

(2) «Amicus,» Virginia Independent Chronicle, July 4, 1787.

(3) Springfield dateline, Hampshire Herald, Feb. 14, 1786.

(4) Manning, «Some Proposals,» 101.

وحكومات الولايات لو عوضت سندات الحرب التي للمضاربين بسعر السوق بدلاً من السعر الاسمي الأعلى من ذلك بكثير لكان ذلك مجرد اتباع للسابقة التي لهم هم ذاتهم[1]. فسياسة الإلغاء الجزئي تم بعد تطبيقها على العملة الورقية الاتحادية والولائية وحتى على الكثير من سلاسل السندات ذات الفوائد. فلم يُراد للضمانات التي بقيت في الدورة الاقتصادية سنة 1780 أن يكون لها ما يميزها (فلا تعامل مثل غيرها) [2]؟

يعترف المدافعون عن السندات بأن السوابق تمثل سلاحاً فعالاً في أيدي خصومهم. فكان أحد أجوبتهم متمثلاً في مجرد القول إن الجمع بين خطأين لا يمكن أن يصبح صواباً أبداً[3]. فالأمريكيون الذين يرغبون في تعويض الضمانات بقيمتها الاسمية يعتبرون قرار الكونجرس بإلغاء العملة الورقية القارية خاصة إجراء اقتضته الحرب ولا يمكن أبد أن يكون مبرراً في زمن السلم[4]. لكن خصومهم يردون عليهم بالقول إن حالة الطوارئ الاقتصادية في منتصف عشرية 1780 تكاد تكون بسوء أزمة الحرب الأولى. وحسب وجهة النظر هذه فإن الفرق الأكثر دلالة بين 1780 (عندما صوت الكونجرس لصالح تخفيض العملة الورقية القارية وشهادات القرض الإداري) ومنتصف عشرية 1780 يتمثل في أن نسبة أكبر بكثير من أوراق الحكومة يملكها الأغنياء والمضاربون من ذوي العلاقات المتينة (في الأوساط السياسية). ففي كونكتكوت أكد أحد المدافعين عن التخفيف في مارس 1786 أنه لو أن «الجنود الجديرين»

(1) «Proceedings of the General Court,» Boston Magazine 3 (July 1786), 315.

(2) [Herman Husband], A Dialogue between an Assemblyman and a Convention-Man On the Subject of the State Constitution of Pennsylvania . . . (Philadelphia, n.d.), II;
«Justice,» Middlesex Gazette, Mar. 6,1786;
Newcastle County citizens, printed petition, [Aug. 1787], Oct.—Nov 1787 legislative petitions, record group un, DPA, reel 9, frame 119;
«Justitia,» Independent Chronicle, June 22, 1786; «Observator,» New Hampshire Gazette, June 10, 1785; 'A Farmer,» Pennsylvania Gazette, Jan. 27, 1790;
'A Friend' to Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Sept. 26, 1787.

(3) Massachusetts General Court, ‹Address to the People,» Worcester Magazine 2:35 (last week of Nov. 1786), 420.

(4) رسالة وجهها بنجامين جودهيو إلى صموئيل فيلبس الابن بتاريخ 17 فبراير 1787 وردت في المرجع التالي:
B[enjamin] Goodhue to Samuel Phillips, Jr., Feb. 17, 1785, Phillips Family Papers, MHS;
«An Old Republican,» «Strictures upon County Conventions in General, and the Late Meeting Holden at Hatfield in Particular . . .» 5, Hampshire Gazette, Oct. 18,1786..

الذين أصدرت لهم السندات «حافظوا عليها فإني أجرؤ على القول أننا ما كنا لنسمع الكثير حول ثقة الناس»[1]. ويقاسم الكثير من الأمريكيين هذا الكاتب اعتقاده بأن موظفي السلطة الرسمية كانوا أقل انتباها لنداء العدل عندما يصدر عن الفقراء. وبعد الحرب القارية بعقود ذكر المحارب القديم جوزف مارتين أن الحكومة كانت «صارمة في انتزاع استجابتي لالتزاماتي بالنقطة والفاصلة» لكنها الآن «غير مبالية بتطبيق عقودها معي»[2].

لكنه اليوم بات من المعتقد الشائع أن المزارعين الأمريكيين قد استعملوا السلطات الجديدة التي وفرتها لهم دساتير الولايات الأولى لمعاملة مالكي سندات الحكومة والدائنين الخاصين معاملة ظالمة. إلا أنه في ذلك الوقت كان بوسع القليل من الأمريكيين أن يروا ظلما في التشديد على المدينين ودافعي الضرائب لما كان ذلك يمكن أن يجبرهم على بيع أملاكهم بكسر مما دفعوا فيها لاقتنائها. وقد كان «أميركانوس=الأميركي» الكاتب من ساوث كارولينا يألم من رؤية المدينين «يتنازلون عما قيمته 50 جنيها» من الملكية لدفع ما «قيمته 10 جنيهات». فسأل: «من سيسمي ذلك عدلا»[3]؟

كل أمريكي تقريباً ممن أيد الضريبة والسياسة المالية الصارمتين رأى العدل وكأنه أمر مبدئي مباشر. وكذلك كان خصومهم يرون. ومن ناحية ثانية كان بعض المدافعين عن التخفيف يصارعون من أجل نظرة أكثر ابتعادا عن هذين التطرفين. فقد اعترف كاتب من جورجيا يسمي (نفسه) «يوليوس» بأن مقترحه بالسماح للمواطنين بسداد ديونهم تقسيطا قد ينحرف عن «العدل المتحجر». لكنه يواصل فيؤكد على أن ذلك هو ما يقتضيه العدل[4].

---

(1) مقال مجهول المؤلف ورد في ميدلساكس جازيت بتاريخ 27 مارس 1787 المرجع التالي.

Anonymous essay, Middlesex Gazette, Mar. 27, 1786;
«Massachusetts Soldiery,» Worcester Magazine 2:45 (2nd week of Feb. 1787), 545;
Hunterdon County citizens, petition, Dec. 17, 1782, Legislative Petitions, box 15, NJBAH;
Rock Brynner, «Tire Beneath Our Feet': Shays' Rebellion and Its Constitutional Impact» (Ph.D. diss., Columbia University, 1993), 8, 67.

(2) A Narrative of a Revolutionary Soldier: Some of the Adventures, Dangers, and Sufferings of Joseph Plumb Martin (orig. pub. 1830; New York, 2001), 247 (my thanks to Shelley Brooks McCabe for this reference).

(3) «Americanus,» Columbian Herald, Sept. 28, 1785.

(4) «Tullius,» Gazette of the State of Georgia, June 5, 1788, DHRC 3:301, 303.

وقد وضع هرمن هازبند وغيره من الكتاب العدل في الوسط الذهبي. فكتب يقول: «فمن العدل والحق أن يشرب المرء. لكن الإفراط في الشرب يصبح رذيلة». «وهكذا فالعدل هو العمل بالعدل»(1). ثم حذر الموظفين العموميين الذين يودون المحافظة على «زمام الحكم» بضرورة تجنب «الإفراط في العدل»(2).

وبمجرد أن تحرروا من الاعتقاد بأن العدل ما هو إلا أمر مجرد لا يقبل أي انحراف بدأ بعض المدافعين عن التخفيف في التعامل معه بوصفه معاملة ليست ملموسة فحسب بل هي قابلة للزيادة و النقصان. وفي ربيع 1786 طلب جماعة من مواطني دلواير السماح لهم بتسديد ديونهم بالملكية. وحتى يتم ضمان أن يحصل كل الدائنين على نصيبهم العادل أعلنوا أن قانونا لقابلية الملكية لأداء وظيفة السداد يمكن أن «يوزع العدل بأكثر إنصافا»(3).

كما يختلف الأمريكيون حول زيادة الضغط أو تخفيضه على دافعي الضرائب والمدينين هل هما متناسقان مع مبادئ التوراة أم غير متناسقين معها؟

لم يشك المدافعون عن سياسات التقشف المالي والنقدي البتة بأن الله كان في صفهم(4).

---

(1) [Husband], Dialogue between an Assemblyman and a Convention-Man, 11;
«A Citizen of Philadelphia» [Noah Webster], «Thoughts on the Domestic Debt of the United States,» Pennsylvania Gazette, Mar. 21, 1787.

(2) «Lycurgus III» [Herman Husband}, XIV Sermons on the Characters of Jacob's Fourteen Sons (Philadelphia, 1789), 13;
Delaware citizens, petition, May-June 1786 legislative petitions, record group 111, DPA, reel 7, frame 449;
«Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Sept. 12, 1787;
Representative Welton, speech in Connecticut House of Representatives, May 30, 1787, Middlesex Gazette, June 18, 1787;
'A Friendly Evening's Dialogue Between A. and B.,» Hampshire Herald, Feb. 7, 1786.

(3) Delaware citizens, petition, May-June 1786 legislative petitions, record group IIII, DPA, reel 7, frame 451-52.

(4) David Daggett, An Oration, Pronounced in the Brick Meeting-House, in the City of New-Haven, on the Fourth of July, A.D. 1787 (New Haven, Conn., [1787]), 11-12;
«An American,» Independent Chronicle, Apr. 13. 1786; Portsmouth dateline, New Hampshire Spy, Nov. 14, 1786;
«Martha Hardlines,» cited in «Primitive Whig,» VI, New Jersey Gazette, Feb. 13, 1786;
«The Observer» 7, Pennsylvania Gazette, Dec. 2, 1789; Cumberland County citizens, =

فأصحاب القصائد الشعرية والمقالات التي تهزأ من المدافعين عن موقف التخفيف يربطون ذلك عادة بالشيطان[1]. وإذا اعتمدنا في حكمنا على المادة الجوهرية من القدّاسات التي بقيت من تلك الحقبة فإن موقف الوعاظ من التخفيف يكاد يكون مجمعا. وأحياناً قد تقف فرقة دينية كاملة ضد التخفيف. فكنيسة لتل كونتون برود آيلند «فصلت شماساً من وظيفته ومن الانتساب إلى الطائفة بسبب سداده العملة الورقية الحالية ذات القيمة المتردية بالعملة الصعبة بالتساوي بين العملتين»[2].

إن الأمريكيين الذين يتعدون عن طريق الاقتصاد المحافظ على سننه غالباً ما كانوا يتهمون بكونهم من ذوي الرؤى الدينية المنحرفة كذلك. فناتانيال بيبادي الذي يُزعم قائدا لحركة العملة الورقية في نيوهامشاير يقال عنه إنه قد وصف المسيح بـ«لقيط مريم»[3]. والمواطنون الذين كان يفضلون سياسة متشددة ضد المدينين وكذلك أصحاب السندات كانوا بصورة خاصة مغرمين بالربط بين خصومهم وحركة الإحياء الإنجيلي «النور الجديد». فقد اشتكى كاتب من كونكتيكوت في أكتوبر 1786 قائلاً: «غالباً ما سمعت قديسين دينيين من ذوي الحول والطول مع ما لهم من قوي النحنحة وعالي التنهد يقولون إنه ينبغي أن نعتبر من العسير فرض ضريبة على هؤلاء الفقراء حتى يسددوا لكبارنا هذه الأوراق التي اشتروها بسعر أدنى بكثير من سعرها الاسمي» من «الجنود الفقراء». فالنحنحة والتنهد كانت مجرد نوع من التعبير عن الذات التعبير المتحمس الذي ينسبه المدافعون عن النظام القائم لأصحاب النور الجديد ذوي التعبير الانفعالي[4].

= petition, Nov 19, 1787, VLP.

(1) «Tom Thoughtful» [Noah Webster], «The Devil Is in You,» American Museum i (Feb. 1787), 112—15;
«Lucifer,» «The Devil's Soliloquy on Monday, the Second Day of October, 1780,» Middlesex Gazette, Nov. 6, 1786.

(2) Newport dateline, New Haven Chronicle, Sept, II, 1787;
Providence, R.I., Episcopal Church, meeting, Nov. 12, 1787, Middlesex Gazette, Dec. 3, 1787 (reprinted from Providence Gazette).

(3) William Plumer to John Haie, Oct. 6, 14, 1786, «Letters of William Plumer, 1786-1787,» Colonial Society of Massachusetts, Publications, XI, Transactions, 1906-1907 (Boston, 1910), 397-98.

(4) «Plain Truth,» «A Stimulant for the Conscience,» Middlesex Gazette, Oct. 2, 1786 (my =

وقد ادعى معارضون آخرون للتخفيف الزراعي أن قادتها مجردون بإطلاق من المبادئ الدينية. وتنديدا بمقترح يهدف إلى الحط من ضمانات المضاربين إلى قيمتها الاسمية أبدع كاتب من ماساتشوستس شخصية خيالية يفضل هذه الفكرة. فقد اعترف «الشيخ اللئيم» أن «بعض النصوص من التوراة يمكن لذوي الحياء والضمير من الناس أن يعتبروها معارضة بعض المعارضة لما أقدمه». فما الحل؟ «أن نحرق التوراة»[1].

نفى الأمريكيين الذين طلبوا من المجالس النيابية التخفيف عن المدينين ودافعي الضرائب أن يكون طلبهم متضمنا انتهاكاً لمبادئ التوراة. فقد أعلن شخص من ساوث كارولينا أن مقترحة بإصدار ما قيمته 200000 جنيهاً من العملة الورقية فيه نداء «لكل من (يعتقد أن) ربه هو الرب يهواه»[2]. إن الكتاب المؤيدين للتخفيف مثلهم مثل خصومهم يحولون الحض التوراتي إلى أنصال سياسية[3]. فالمزاعم المنتشرة في كل مكان والتي مفادها أن التشريع المالي والنقدي المتشدد مفعوله أن «يطحن وجوه الفقراء» مستمدة مباشرة من سفر أشعياء*[4].

يقارن المدافعون عن التخفيف الدائنين وحملة السندات بأدنى الشريرين في التوراة ويقارنون المزارعين الأمريكيين العاديين بأكثر ضحاياها شقاء. فبرسم مقارنة توازي بين باعة السندات ويهوذا الإسخريوطي اشتكى أصحاب عريضة من مقاطعة هنتردون بنيوجيرسي من رؤيتهم «الباب مشرعا بإطلاق للمضارب» حتى «يشتري وطنه بالقليل من قطع الفضة»[5]. وقد سوى دافعو الضرائب من بلومتون في ماساتشوستس أنفسهم مع «اليهود في أيام نحمياء» الذي اشتكى من فرض الضرائب والمجاعة والدين الذي أجبرهم «على الذهاب

= thanks to Douglas Winiarski for this insight).

(1) «An Old Rogue,» quoted in editors› note, Massachusetts Centinel, Feb. 15, 1786.

(2) «The Plan . . . ,» Charleston Evening Gazette, Nov. 19, 1785.

(3) رسالة وجهها كرستوفر رابت إلى فخامة جون هنكوك حاكم ولاية ماساتشوستس وردت في المرجع التالي: Christopher Babbitt, To His Excellency John Hancock, Esquire, Governor of the State of Massachusetts (n.p., [1787]).

(4) * أشعياء: 3,15 ما لكم تسحقون شعبي وتطحنون وجوه البائسين يقول السيد رب الجنود «Modem «Whig,» III, Connecticut Gazette, Apr. 21, 1786

(5) Hunterdon County citizens, petition, Dec. 17, 1782, Legislative Peétitions, box 15, NJBAH.

بأبنائنا وبناتنا إلى العبودية»[1].

وفي ما لعله يكون أكثر المحاولات جرأة على استعمال التوراة لتعليل تشريع التخفيف قارن مقال ظهر في ماساتشوساتس بتاريخ سبتمبر 1786 العملة الورقية بالمسيح. فالمؤلف سمح للعملة الورقية أن تنطق للدفاع عن نفسها مذكرة الأمريكيين بأنها ضحت بحياتها من أجلهم. وحتى مع ذوبان قيمتها فإن العملة تذكر بأنها قد مولت الحرب التي حققت استقلال الأمريكيين. ثم بعد ذلك تنبأت أنها مثلها مثل المسيح ستعود قريباً مصرحة «إني مت لنجاتهم من الأعداء الأجانب وسأبعث ثانية لكي أنقذهم من أعدائهم الذين هم من أنفسهم»[2].

إن الأمريكيين الذين وجدوا تبريرا توراتيا للتخفيف كانت تزعجهم المعارضة شبه الكلية التي تثيرها لدى رجال الدين. وقد قارن كاتب من كونكتكوت الحجز على أملاك المدينين ودافعي الضرائب حجز فرعون الشامل ولكن مع ملاحظة أن المصري سمح لقسم من المجتمع بالمحافظة على ممتلكاتهم: رجال الدين. ويبدو أن فرعون مثله مثل نخبة كونكتكوت الحاكمة في الاضطهاد «قد حصل على مزايا كبرى منهم في حكم مملكته وهو ما لم يكن ناكرا لجميله»[3].

ورغم أن قضية التخفيف قد جلبت إليها منتسبين من كل الأديان فإن جهد نقادها لإبراز العلاقة بين الموقف غير التقليدي في المجال السياسي والمجال الديني لا يخلو من شيء من الحقيقة. ذلك أن اثنين من أكثر النقاد صراحة لفرض الضرائب الثقيلة والضائقة المالية هما هرمن هازبند في جبال بنسلفانيا ووليام مانينج قريباً من ساحل مساتشوستس كانا كذلك أعداء التحررية الدينية. لكن كلاً الرجلين ينقد «الأنوار القديمة» من اتجاهين مختلفين. ففي حين كان مانينج من الطائفة الكالفينية كان هازبند قد مر بمرحلة إنجيلية لكن تأثره الأشد كان

(1) Plympton town meeting, petition, Feb. 12, 1787, Shays› Rebellion Collection, AAS; «Modern Whig,» Connecticut Gazette, Mar. 24, 1786; Nehemiah 5.

(2) «Paper Money, Raised from the Dead, Speaketh for Itself» Worcester Magazine 2:25 (3rd week of Sept. 1786), 294.

(3) «A.B.,» Connecticut Journal, Mar. 14, 1787.

بمقامه مع الكويكر[1].

إن القليل من محاولات استعمال الدين لتشكيل مواقف الأمريكيين من تخفيف الضرائب والدين أثمرت الكثير. فلنذكر مثلاً النيوجيرسيين الذين كانت حصيلة صمودهم أمام جامعي الضرائب «التوبيخ المناسب من على منبر الكنيسة» كما أخبر بذلك جوزف لويس في يومياته في بداية 1785. لكن الجماعة لم تغير طرقها رغم أن قسيسهم قد ذكرهم «بوجوب إعطاء ما لقيصر لقيصر». وبالفعل فقد كتب لويس «بعض الناس شعروا بالإهانة»[2].

لم يكن تشريع التخفيف في عيون الكثير من الأمريكيين تشريعاً ظالماً للدائنين وأصحاب السندات ومذنباً في أعين الله بل هو قد كان تهديداً للأمن القومي. فقد حذر أحد الناطقين باسم «أصحاب الأملاك» أن جمع الضرائب إذا حال دون الحكومة وخدمة القروض الأجنبية فإن «فرنسا وإسبانيا (وهولندة) التي نحن مدينون لها بالكثير» قد لا «تنتظر طويلاً من دون أخذ إجراءات عقابية»[3]. وبالعودة إلى ربيع مواطني 1776 هدد الأمريكيون البريطانيون بإعلان الاستقلال قريباً حتى لا يقسم الوطن الأم المستعمرات على قوى أوروبا الكبرى. والآن رفع الناطق باسم «أصحاب الأملاك» شبح التقسيم. ثم سأل: «أليس بوسع هذه الأمم

(1) Merrill and Wilentz, eds., The Key of Liberty, 41-45.

(2) Jan. 5, 23, 1785, «Diary or Memorandum Book Kept by Joseph Lewis of Morris-town . . . ,» Proceedings of the New Jersey Historical Society 60 (1942), 61-62;
George Benson to Nicholas Brown, June 16, 17, 19, 1786, Brown Papers, box 44, folder JCB.

(3) «A Freeholder,» Virginia Independent Chronicle, Apr. 9, 1788, DHRC, 9:728;
Noah Webster, «Plan of Policy for Improving the Advantages and Perpetuating the Union of the American States,» in Webster, Sketches of American Policy (Hartford, Conn., 1785), 48;
«A Native of New-Jersey,» New Jersey Gazette, Nov. 14, 1785;
«Brutus,» Independent Chronicle, Feb. 23, 1786;
John Adams to David Ramsay, Aug. I, 1786, Microfilms of the Adams Papers Owned by the Adams Manuscript Trust and Deposited in the Massachusetts Historical Society (microfilm, 608 reel, Boston, 1954-59), reel 113;
Alexander Hamilton, speech in the New York assembly, Jan. 19, 1787, in Harold C. Syrett, ed., The Papers of Alexander Hamilton (27 vols.;
New York, 1961—87), 4:7;
«Amicus Reipublicae» [Benjamin Thurston], An Address to the Public, Containing Some Remarks on the Present Political State of the American Republic, &c. (Exeter, N.H., {1786}), 26

التي تستفزها معاملتنا لها غير اللائقة أن تحاول تقسيم الولايات بينها على منوال فعلها المعتاد في أوروبا»[1]؟

وقد سخر المدافعون عن التخفيف من شبح الانتقام والتقسيم. فنسب بنجامين جايل هذه التحذيرات المتعلقة «بدائنينا الأجانب الذين سينتقمون منا» إلى حملة تقوم بها جمعية سنسيناتي لضمان مكافآت التحويل التي أسندت إلى الضباط «بأدمغة ضعيفة مخيفة»[2].

بل هناك دافع آخر أكثر ضغطا من أجل دفع الولايات المتحدة للاستجابة إلى مطالب دائنيها في الخارج وفي الداخل على حد سواء: إنه ضمان الحصول على قروض مقبلة. فقد أعلن «فيداليوس=المخلص» في سنة 1786 أن التخلي عن سندات الحرب «سيحبط كل الناس من مساعدتنا مرة أخرى أبدا»[3]. وكان الكتاب يعترضون بكثرة قائلين إن تحديد مؤشر الثقة في الحكومة يقتضي الحذر نفسه الذي تقتضيه عفة المرأة. وكان الكونجرس قد دعا سابقاً في سنة 1779 مجالس الولايات التشريعية إلى «جمع الضرائب بصورة أكثر إقداما محذرا من أن الجمهورية المفلسة وفاقدة الثقة...تبدو بين الأمم ذات السمعة عاهرة عادية بين السيدات العفيفات والمحترمات»[4]. وفي سنة 1784 صرح مالكو السندات في فيلادلفيا خلال تقديم عريضة ضد الخطط الساعية إلى إيقاف تسديد الفائدة السنوية بالقول إن «القرض يمكن أن يعتبر نظيراً لعفة الولاية». فقد يعد اختيار الحكومة للبعض من دائنيها—أي القبول بمطالب

(1) «A Freeholder,» Virginia Independent Chronicle, Apr. 9, 1788, DHRC, 9:728;
Henry Knox to George Washington, Jan. 14, 1787, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:522;
James H. Hutson, «The Partition Treaty and the Declaration of American Independence,» JAH 58 (Mar. 1972), 877-96.
Compare «Answer of the Town of Greenwich to the Circular Letter from Boston,» Worcester Magazine 2:35 (last week of Nov. 1786), 422.

(2) Philip H. Jordan, Jr., «Connecticut Anti-Federalism on the Eve of the Constitutional Convention: A Letter from Benjamin Gale to Erastus Wolcott, Feb. 10, 1787,» Connecticut Historical Society Bulletin 28 (1963), 19.

(3) «Phydelius,» Connecticut Courant, May I, 1786.

(4) Continental Congress, circular letter to the states, Sept. 13, 1779, in Worthington Chauncey Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 1774-1789 (34 vols.; Washington, D.C., 1904-37), 15:1060.

مالكي السندات الأصليين في حين رفضها «فائدة 40 أو 50 في المائة للقليل من المضاربين- «مساوياً في سوء المعاملة لقياس شرف امرأة بالحسابات العددية»[1].

وقد سخر الأمريكيون الذين يطلبون التخفيف من الضريبة من محاولة خصومهم الوقوف بموقف حماة الثقة في السلطة العامة. فقد أعلن (الكاتب الذي يصف نفسه بـ) «العقل البسيط» في مقال نشر في فرجينيا مباشرة بعد انتهاء المؤتمر الدستوري من عمله: «إن الاستماع للمضارب في هذا البلد يواصل الإشادة عاليا بأهمية» الثقة في سندات الحكومة «هو في الحقيقة قلة حياء كبيرة». فوسطاء السندات هم في كل الحالات الذين لم «يتنازلوا» لشراء الضمانات إلا بعد أن كانت «قد ترددت قيمتها بـ 500 في المائة وهم الذين بهذا البخس والمساومة كانوا سيحطونها إلى ما هو أدنى من ذلك- لو استطاعوا إلى ذلك سبيلا»[2]. وقد ذهب بعض الكتاب المعارضين للضريبة إلى حد الادعاء بأن الحكومة لو حققت رغبات المضاربين في السندات لكان ذلك على حساب مقدار الثقة في (سدادها لديونها). فعنون أحد الكتاب مقاله المنشور في صحيفة هامشاير هيرالد بـ«الثقة (في السلطة) العمومية» وميز بين المال الذي تدين به الحكومة بصورة شرعية للأجانب ودينها الداخلي المتضخم. فأشار مبرزا أن «تخفيض ديننا الداخلي في حدود العدل والعقل والحس السليم سيمكننا من تحقيق العدل لدائنينا الأجانب ومن ثم المحافظة على الثقة فينا وعلى سمعتنا في الخارج»[3].

---

(1) «The Petition of the Committee of Public Creditors of the City and Liberties of Philadelphia,» Pennsylvania Gazette, Dec. 15, 1784;
«Solon,» «Consideration,» Independent Chronicle, Feb. 23, 1786;
«Monitor» 2, New-Jersey Journal, and Political Intelligencer, May 10, 1786;
{Thurston], Address to the Public, 27;
«Communication of Minister of France to Secry. Foreign Affairs,» [received? Mar. 22, 1783], Joseph Jones Papers, MHS.

(2) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Sept. 5, 1787;
Pelatiah Webster, «A Seventh Essay on Free Trade and Finance In Which the Expediency of Funding the Public Securities, Striking Further Sums of Paper Money, and Other Important Matters, Are Considered» (1785), in Webster, Political Essays on the Nature and Operation of Money, Public finances, and Other Subjects . . . (Philadelphia, 1791), 277;
«Jonas, Junior,» Hampshire Herald, May 17, 1785.

(3) «Publick Faith,» Massachusetts Centinel, Feb. 8, 1786 (reprinted from Hampshire Herald, Jan. 31, 1786); [Pelatiah Webster], Pennsylvania Gazette, Apr. 18, 1787.

الفصل السادس

«النحلة الكسلى»

اقتصاديات

هناك حجة ضد الضريبة والدين تختفي أمامها كل الحجج الأخرى. وتبقى هذه الحجة حتى الآن التبرير الأقوى الوحيد لتبني الدستور. إنها الدعوى القائلة إن السياسيين من العامة الذين وصلوا إلى السلطة خلال الثورة الأمريكية حاولوا أن يعالجوا مأساة منوبيهم الاقتصادية بخطط ضيقة الأفق جعلت الأمور في الحقيقة أسوأ.

فلنأخذ على سبيل المثال النقص في الذهب والفضة. فقد جادل أحد ناشري نيويورك أن ما «كنز نقد البلاد في صناديق مالكيه» هو خوف «صاحب القرض الممكن من القوانين والممارسات غير العادلة الساعية إلى تجنب تسديد الديون المحترمة»(1). إن إلغاء التخفيف كان سيلغي أحد أهم الأمور غير السوية لعقد 1780: فالمستثمرون الأمريكيون الحذرون أرسلوا مالهم إلى أوروبا لحفظه فعكسوا سيل رأس المال من العالم القديم إلى العالم الجديد(2).

(1) New York dateline, State Gazette of South Carolina, May 29,1786;
Hamilton, Federalist 15:3; Edward C. Papenfuse, ed., «An Undelivered Defense of a Winning Cause: Charles Carroll of Carrollton's 'Remarks on the Proposed Federal Constitution,'» Maryland Historical Magazine 71 (Summer 1976), 246;
«A Late Member of the General Court» [James Swan], National Arithmetick; or, Observations on the Finances of the Commonwealth of Massachusetts, With Some Hints Respecting Financiering and Future Taxation in this State, Tending to Render the Publick Contributions More Easy to the People (Boston, [1786]), 82;
«An Account of the Insurrection in the State of New-Hampshire . . . ,» Virginia Independent Chronicle, Oct. 18, 1786;
«Extract of a Letter from Washington, North-Carolina, March 27,» State Gazette of South Carolina, May 29, 1786; Cumberland County citizens, petition, Nov. 19, 1787, VLP.

(2) «Nestor» [Benjamin Rush], Independent Gazetteer, July 1, 1786;
«Extract of a letter from New-York, June 26,» New Hampshire Gazette, Aug. 12, 1785;
«A True Friend,» Virginia Independent Chronicle, Nov. 14, 1787, DHRC, 8:162.

ولم يكن ما فاقم نقص العملة التشريع الخاص بتخفيف الديون فحسب بل كذلك تساهل الموظفين الرسميين المبالغ فيه مع دافعي الضرائب المتخلفين عن سدادها. فحسب جيمس ماديسون كانت النتيجة غير المقصودة لـ«التساهل في تحصيل الضرائب» في ولايته «تحويل وجهة المال من الخزينة العامة إلى محلات البضائع». فأخذ الفرجينيون الذهب والفضة اللذين كان عليهم إعطاؤهما إلى محصل الضرائب واستعملوهما بدلاً من ذلك لشراء الرياش الأوروبية. ثم بعد ذلك يرسل أصحاب محال البضائع هذه النقود «إلى خارج الوطن لموازنة الاستهلاك المتزايد» تاركين الولاية محرومة من المال السائل[1].

وقد أكد ماديسون وآخرون أن قادة الشرطة لو انتزعوا كل شلن منع دافعو الضرائب الجانحين تسديده لزادوا في المدد المالي بصورة أخرى كذلك. فحكومات الولايات لو تمتنت إمكاناتها المالية لكان بوسعها أن تكون قادرة على تسديد الفائدة المنتظم-بالعملة الصعبة- لأصحاب السندات. وهذا بدوره كان سيرفع من قيمة الضمانات في السوق. فإذا تمت المتاجرة بالسندات على قدم المساواة مع النقد بالقيمة الاسمية نفسها فإن الأوراق تصبح إضافة مفيدة للعملة الدائرة (في المعاملات)[2].

وليس من شك في أن الشكوى الأكثر استعجالاً حول التخفيف عن المدينين هي كونها قد

(1) رسالة وجهها ماديسون إلى جفرسون بتاريخ 18 مارس 1787 وردت في المرجع التالي:
Madison to Jefferson, Mar. 18, 1786, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 8:503;
«Monitor,» II, New Jersey Journal and Political Intelligencer, May 10, 1786.

(2) Madison, «Agst. Paper Money, Novr. 1786 Virg: Assy,» in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:159;
«The Way to Make Money Plenty» United States Chronicle, Mar. 16, 1786 (reprinted from an unnamed Philadelphia publication);
«Speech of a Member of the General Court of Massachusetts on the Question Whether the Public Securities Should be Redeemed at the Current Value,» American Museum i (May 1787), 417;
«Sober Thoughts on the Present Scarcity of Money,» New Hampshire Mercury, Sept. 13,1786;
Robert Morris to Congress, July 29, 1782, in Worthington Chauncey Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 1774-1789 (34 vols.; Washington, D.C., 1904—37), 22:436-37;
Hamilton, Report on Public Credit, Jan. 9, 1790, in Harold C. Syrett, ed., The Papers of Alexander Hamilton (27 vols.; New York, 1961-87), 6:70.

أجلت نمو الاقتصاد بإبعاد المستثمرين المحتملين. فقد سأل «أريستيد» قائلاً: «منْ من الناس يمكن أن يريد إقراض المال إذا كان القانون لا يفرض سدادها في الأجل المتفق عليه؟»[1] بل إن الأهم من القرض النقدي السائل هو أن التجار الأوربيين ازداد ترددهم في إمداد الأمريكيين الأحرار بالألبسة والأدوات والعبيد بالدفع المؤجل. ففي هجوم حاد سنة 1786 دعا مجلس فرجينيا للتشدد مع المدينين الجانحين. واحتج جورج مايسون بطريرك جنستون هول على نهر بوتوماك بأن ما «ما أخاف الأجانب فحال دونهم والمتاجرة معنا» هو «تدخل قوانيننا في الملكية الخاصة وفي العقود»[2].

وقد سمى فرجيني آخر نفسه «الصديق الحقيقي» وقدم لمواطنيه بعض نصائح الصداقة. فالأولد دومينيون (إحدى مناطق فرجينيا) «مليئة بالأراضي المثمرة». ومن أجل «حرثها» لا بد للفرجينيين الأحرار من ضخ دائم لرأس المال من أجل شراء أدوات الزراعة والعبيد. وبالتالي فالولاية «مضطرة لأن تكون مقترضة». ولما كان الفرجينيون رعايا بريطانيين «لم يكن واردا أن يضروا بحقوق المقرضين البريطانيين ومصالحهم أو أن يلغوها». وقد كان التجار البريطانيين والسكوتلانديين واثقين من قدرتهم على استرداد أي مال استثمروه في المقاطعة «وكانوا لا يخشون من تقديم مقادير ضخمة». أما الآن فإن الفرجينيين أصبحوا «محرومين من المعونة والتقديمات والقروض التي اعتاد البلد المستعمر تقديمها لنا» والصديق الحقيقي يعلم العلة. فقد كتب: «ما ظل طول النوازل في المحاكم يجعل من شبه المستحيل أن نفرض على المدين» سداد ما عليه «فإننا لن نجد من يقرضنا المال»[3].

لو أن التجار الأوروبيين أمكن لهم على الأقل «أن يجدوا في أمريكا احترام الآجال والأمن اللذين لا يمكن من دونهما الحصول على ثقة القارض وسنده»– هكذا صرح الصديق الحقيقي–لكانوا «متحمسين» ليس لقرض الأمريكيين المال فحسب بل لبيعهم البضائع

(1) «Aristides,» Virginia Independent Chronicle, Mar. 21, 1787;
«Nestor» [Benjamin Rush], Independent Gazetteer, July I, 1786.

(2) George Mason, «A Private Citizen begs leave humbly to submit the following Queries to the consideration of the General Assembly now sitting,» in Robert A. Rutland, ed., The Papers of George Mason, 1725—1792 (3 vols.; Chapel Hill, N.C., 1970), 2:861.

(3) «A True Friend,» Virginia Independent Chronicle, Nov. 14, 1787, DHRC, 8:161.

بتأجيل الدفع. ثم كتب إن هذه القروض ولا شيء سواها يمكن «أن يحيي الزراعة»[1]. وقد احتج أحد سكان ساوث كارولينا بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للأمريكيين أن يقنعوا التجار البريطانيين مرة أخرى بمدهم بالبضائع والقروض قد تكون تبني كل ولاية لجملة من التشريعات القوية لحماية الديون وأن تطلب بعد ذلك من مواطنيها «بأن يقسموا وأن يؤكدوا بأنهم سيساعدون ويسهمون بكل ما لديهم من قوة (بقوة السلاح إن لزم الأمر) لدعم الولاية في تنفيذ هذه القوانين»[2].

إن الدعوى عامة الانتشار والقائلة إن تشريع التخفيف قد عطل الاستثمار الخارجي لم تكن مجرد كلام خطابي. فأحد الأسباب الكثيرة للبؤس الاقتصادي الذي «أحبط ذهن» ناتانيال جرين هو العجز عن اقتراض المال من أوروبا، العجز الذي ينسبه جرين وكل أصدقائه إلى التشريع الأمريكي ضد المقرضين[3]. فقد لاحظ لويس جيوم أوتوا كونت موسلي والمكلف بالشؤون الفرنسية في الولايات المتحدة في مايو سنة 1786 أن القرض «قد عانى بصورة كبيرة من الهزة التي سببتها له عدة قوانين ضارة بالمقرضين الأجانب»[4]. ولما جف القرض الأوروبي طالب باعة الجملة بدورهم من زبائنهم باعة التفصيل بأن يدفعوا بالحاضر عند تسلم البضاعة. وقد قال التاجر ستيفان كولنز من فيلادلفيا في أبريل 1786 متعجبا كيف يمكنهم أن يفعلوا غير ذلك في زمن يوجد فيه «هذا القدر القليل من التبعية للإجراءات العمومية»[5].

---

(1) Ibid., 8:161, 163;
‹An Account of the Insurrection in the State of New Hampshire,» Virginia Independent Chronicle, Oct. 18, 1786.

(2) «Justice,» State Gazette of South Carolina, Sept. 7, 1786.

(3) Editors note, Greene to George «Washington, Apr. 22, 1784, and Robert Morris to Greene, Jan. 28, 1786, in Richard K. Showman et al., eds.. The Papers of General Nathanael Greene (13 vols.; Chapel Hill, N.C., 1976—2005), I3:x-xi, 299, 656.

(4) رسالة وجهها جيوم أوتو إلى جفرسون بتايخ 10 مايو 1786 وردت في المرجع التالي:
Louis Guillaume Otto to Jefferson, May 10, 1786, in Julian P. Boyd et al., eds., The Papers of Thomas Jefferson (33 vols., to date; Princeton, N.J., 1950-), 9:504-5 (my translation الشاهد من ترجمتي).

(5) رسالة وجهها ستيفن كولنز إلى هاريسون وردت في المرجع التالي:
Stephen Collins to Harrison, Ansley & Company, Apr. 29, 1786, container 32 (bound with incoming correspondence), Stephen Collins and Son Papers, LC.

إن أعداء تشريع التخفيف يعتقدون أنه تشريع يعمم التوجس حتى عند رجال الأعمال الذين كانت نسبة الثقة الشخصية فيهم خالية من القدح. فبيتر كولت قد سمح لنفسه بالقول في يونيو 1787 «قد يوجد البعض من باعة التفصيل في تلك المناطق» من نيوانجلند الشمالية ممن أزعجهم التشريع وثورة المزارعين لكنه ليس «على معرفة كافية بهم لكي يخاطر فيضع ماله بين أيديهم». وحتى أحد المدافعين عن العملة النقدية من نيوجيرسي فإنه قد اعترف في ديسمبر 1785 بأنه قبل التشريع السابق وسيء التدبير قد جعل الأمر «قريباً من الممتنع بالنسبة إلى رجل شريف... أن يحصل على المال مقابل فائدة»(1).

لكن ليس التشريع وحده هو ما جعل أصحاب المال من الرجال والنساء سواء كانوا من الخارج أو من الداخل مترددين في مد الأمريكيين بالقروض. فكما أبرز ذلك شيخ ماريلاند في بداية 1787 إنه كذلك «التآجيل والمصاعب سيئة السمعة التي يعيشها المقرضون عندما يضطرون إلى اللجوء إلى القانون لفرض السداد»(2).

وهناك حجة أخرى لصالح جمع الضرائب والديون، حجة أكثر فاعلية وهي تشبه نظرية «جانب-العرض» الاقتصادية. فالكثير من القادة الأمريكيين يقولون إن الدولار الواحد في يد المزارع لا يفيده إلا هو وأسرته. لكن المتمول والتاجر يمكن أن يستعمل الدولار نفسه لتنمية الاقتصاد الأوسع. وفي تقريره للكونجرس بتاريخ يوليو 1782 أكد المالي الاتحادي روبرت موريس أنه لو أراد المشرعون نقل الثروة من دافعي الضرائب إلى الناس الذين اشتروا سندات الحكومة «بتخفيض مهول» فإنهم يكونون قد أمدوا أصحاب السندات «بهذه الأموال الضرورية لاستعمال خبرتهم وجهدهم تام الاستعمال». وقد اقترح موريس مقداراً

---

(1) رسالة وجهها بيتر كولت إلى كونستيبل روكر ومن معه بتاريخ 9 يونيو 1787 وردت في المرجع التالي:
Peter Colt to Constable, Rucker, & Company, June 9, 1787, pp. 80-81, box 153, Jeremiah Wadsworth Letterbook, CHS;
«Willing to Learn» [Abraham Clark?], Political Intelligencer and New Jersey Advertiser, Dec. 14, 1785.

(2) «Extract from the Proceedings of the Senate,» Jan. 5, 1787, Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Jan. 16, 1787;
[‹Jefferson›s Report on Conversations with Vergennes»], [Dec. 1785], in Jefferson to John Jay, Jan. 2, 1786, in Boyd et al., eds., Papers of Thomas Jefferson, 9:143.

من الضرائب الاتحادية من أجل «توزيع الملكية بين الأيدي التي تستطيع جعلها أكثر إنتاجية». وقد كان واثقا من أن منافع خطته–ويبدو أن استعمال الكلمة غير المواتية تفرض نفسها هنا– قد «ترْشَح» عائدة إلى المواطنين العاديين من الأمريكيين الأحرار. وعلى النحو عينه احتج «أميكوس=الصديق» في مقالة ظهرت في فرجينيا بتاريخ 4 يوليو 1787 بأن التشدد على المدينين الجانحين يمكن أن «يضع الملكية بين يدي أولئك الذين سيديرونها بصورة أفضل»[1]. وهكذا فقد كان بعض الأمريكيين مثل موريس وأميكوس يزعمون أنه يكفي تحريض شجاعة التشدد على المدينين ودافعي الضرائب الجانحين حتى يتمكن المشرعون من إحياء الاقتصاد. وذلك لأنه لا توجد طريقة أخرى يحصل بها رجال الأعمال على رأس المال.

انتظر المدافعون عن السياسات الضريبية والمالية الصارمة منها أن تحقق مفاعيل مفيدة ليس على المستثمرين المحتملين فحسب بل وكذلك على المزارعين العاديين وأسرهم. وبالنسبة إلى القسم من المجتمع الذي يرد مسؤولية الفقر الأمريكي إلى فشلهم الذاتي في إنتاج أكثر مما يستهلكون فإن أكثر مفاعيل تشريع التخفيف ضرراً هو كونه يفاقم أفسد الميول عند المزارعين. ففي بداية 1787 حاجج أحد سكان ماريلاند أن «مبدأ التراخي في قوانيننا وكيفية ممارسة العدالة مالت بصورة كبيرة... إلى تراخي دفقات الجهد الاقتصادي». وقد كان «أصيل فرجينيا» أكثر صراحة جريئة معلنا أن «تساهل قوانيننا» أدت إلى «عدم العمل والخمول»[2].

---

(1) رسالة وجهها الحاكم موريس إلى الكونجرس بتاريخ 29 يوليو 1782 وردت في المرجع التالي:

Morris to Congress, July 29, 1782, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 22:436;

«Amicus,» Virginia Independent Chronicle, July 4, 1787;

E. James Ferguson, The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776-1790 (Chapel Hill, N.C., 1961), 124.;

Ferguson «Political Economy, Public Liberty, and the Formation of the Constitution,» WMQ 3rd. ser., 40 (July 1983), 402;

Terry Bouton, «Tying Up the Revolution: Money, Power, and the Regulation in Pennsylvania, 1765-1800» (Ph.D. diss., Duke University, 1996), 132;

Stanley Elkins and Eric McKitrick, The Age of Federalism (New York, 1993), in, 115—18, 776-7711.

(2) «A Native of Virginia,» Observations on the Proposed Plan of Federal Government. . . , DHRC, 9:692;

Major C. Phelps, speech in Connecticut House of Representatives, May 30, 1787, Middlesex Gazette, June 18, 1787.

فينتج عن ذلك أن «تسريع تحقيق الأحكام القضائية» سيعالج «الحالة البائسة الراهنة للبلاد» علاجا فعلياً كما احتج فرجيني آخر هو إدموند بندلتون في رسالة بعث بها في ديسمبر 1786 إلى جيمس ماديسون. كيف ذلك؟ وذلك بـ«بدفع الجهد والاقتصاد» بين المدينين[1].

وقد احتج الكثير من الكتاب قائلين إن دافعي الضرائب في هذه الحالة سيشكرون المشرعين ذات يوم لجعلهم إياهم ينتجون أكثر ويستهلكون أقل. وقد ذكر روبرت موريس للكونجرس سنة 1782 أنه «عندما ننظر إلى عدد الناس الذين يميلون إلى الخمول والتبذير فسيبدو أنه ...قد يكون من الحكمة أن نرفع الضريبة إلى مقدار معين» لأن الضرائب «تحفز الصناعة (الجهد المبدع) فتمدنا بوسائل الدفع». وقد أعلن أحد أصيلي بوسطن: «إن عدم المبالاة بالضريبة سينتج مجاعة» ما دام «سيرخي روح الجهد والاقتصاد ويأتي من ثم بالفقر والحاجة»[2].

وفي أعين الكثير من مواطني أمريكا الأعيان تكشف كثرة لجوء الولايات الثلاث عشرة إلى تشريع يخفف الضريبة والدين أنها كانت أساسا عديمة المتانة. فمرة بعد أخرى استجاب نواب الولايات لأكثر مطالب منوبيهم فقداناً للبصيرة متبنين سياسات كانت نهايتها الإضرار حتى بمن قصدت إفادتهم بها. والدرس كان بينا: ففي الاندفاعة الأولى من الحماس الثوري وضع

---

(1) رسالة وجهها بندلتون إلى ماديسون بتاريخ 9 ديسمبر 1786 وردت في المرجع التالي:

Pendleton to Madison, Dec. 9, 1786, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:201;

David Ramsay, speech, May 27, 1788, in Bernard Bailyn, ed., The Debate on the Constitution: Federalist and Antifederalist Speeches, Articles, and Letters During the Struggle over Ratification (2 vols.; New York, 1993), 2:509;

Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 156-62.

(2) رسالة وجهها الحاكم موريس إلى الكونجرس بتاريخ 29 يوليو 1782 وردت في المرجع التالي:

Morris to Congress, July 29,1782, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 22:431;

«A Farmer,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Feb. 6,1787;

«A Dialogue Between a Countryman and a Bostonian, Concerning the Times,» Boston Gazette, Feb. 13, 1786;

Amherst County citizens, petition, Nov. 6, 1787, VLP;

Charles Phelps, speech in Connecticut House of Representatives, May 30, 1787, Middlesex Gazette, June 18, 1787;

«Eugenie III,» New Jersey Gazette, Feb. 13, 1786; Brown, Redeeming the Republic, 231-33.

الوطنيون حكومات كانت شديدة التأثر بضغوط الشعب.

إن الكثير من المواطنين رفضوا تفسيرات الآباء المؤسسين للأمراض الاقتصادية في عقد 1780 وكذلك ما اقترحوه لها من أدوية. فما كان يمكن أن يكون قد بدا مجرد خصومة سياسية كانت له عواقب كبيرة. فالأمريكيون الذين رفضوا تحميل مسؤولية الكساد إلى التخفيف من الضريبة والدين كانوا كذلك متشككين في دعوى واضعي الدستور القائلة إن التشريع الصادر عن مجالس الولايات بين أنها كانت مفرطة في الديموقراطية.

وفي بداية القرن العشرين وجه تشارلز بيرد وغيره من المؤرخين التقدميين تحدياً للنظرة المديدة القائلة إن الحرب الثورية قد جلبت الكساد الاقتصادي. فالتقدميون امتدحوا نواب مجالس الولايات الأُول بكونهم أداروا الاقتصاد بكفاءة عالية. إذ إنهم رأوا أن الدستور قد حدد نظاماً متيناً لم ينهدم(1). لكن هذا التأويل الوردي لاقتصاد ما بعد الحرب جلب القليل جداً من المعتنقين له في حينه. فأغلب المواطنين العاديين يشاطرون واضعي الدستور اعتقادهم بأن الاقتصاد كان يعاني من المتاعب خلال عقد 1780 ويوافقون على أن مجالس الولايات تستحق الكثير من التوبيخ. كما أنه كان يوجد إجماع واسع مفاده أن مجالس الولايات النيابية قد حدت من منتج المزارعين وأبعدت العملة ورأس المال الاستثماري.

إن النخب والأمريكيين العاديين تساووا في نقد تشريعات الولايات الثلاث عشرة. لكن نقدهما لم يكن من النوع نفسه. ففي حين اعتقد الآباء المؤسسون أن التشريعات قد أخرت نمو الأمة بسبب ما فرضته من تخفيف كبير على المدينين ودافعي الضرائب يعترض آلاف الأمريكيين الآخرين بأن علاج الكساد كان ينبغي ألا يكون بضغط أشد على دافعي الضرائب والمدينين بل بالتخفيف عنهم.

ولم ير المعارضون لغاية الارتفاع في الضرائب خلال العقد 1780 أن تسديد الضرائب في الآجال كان يمكن أن يجعل سندات الحرب إضافة مفيدة للعملة. فقد قال وليام مانينج المزارع

(1) Charles A. Beard, An Economic Interpretation of the Constitution of the United States (New York, 1913), 47-48;
Merrill Jensen, The New Nation: A History of the United States During the Confederation, 1781-1789 (New York, 1950), 423-24.

ومالك الحانة من بلريكا ماساتشوستس إن تضخيم سعر ضمانات الحكومة في السوق بحسب قيمتها الاسمية كان يمكن أن يحقق الحاجات المالية للأمريكيين الأغنياء فسحب ما دامت السندات تأتي بحسب قيمتها الاسمية وهي «بالأساس مملوكة في الموانئ البحرية»[1].

ويرد الكتاب المعارضون بأن الضريبة الثقيلة لم تفشل في تحقيق الكفاية من المدد المالي فحسب بل هي في الحقيقة أحد المتهمين الأساسيين في تجفيف الريف من الذهب والفضة. فدافعو الضرائب كانوا مجبرين بالسعي لدى أجوارهم طلبا للذهب والفضة التي تمر في الغاية إلى أيدي أصحاب السندات الذين يرسلونها إلى بريطانيا مقابل البضائع الصناعية. وحتى جيمس سوان الذي هو نفسه تاجر في بوسطن ومضارب سندات فإنه يعتقد أن «كل مساهمة ضريبية شعبية في المال تمثل وسيلة لتصدير كبير لها وهو ما تيسره الحكومة بتقوية تحصيل (الضرائب)»[2]. وينسب «العقل البسيط» الكاتب الفرجيني «فساد العملة في هذا البلد» إلى «استهلاك الجزء الأكبر» منها «من قبل غير المنتجين من المضاربين في البضائع الأوروبية»[3].

كما أن للأمريكيين الذي يعارضون الضرائب الثقيلة وكذلك التشريع التنفيذي اعتراض آخر عليهم أكثر أساسية أيضاً. فإثقال كاهل دافعي الضرائب والمدينين يجفف الاقتصاد الأمريكي من دم الحياة الذي ليس هو في رأيهم رأس المال بل هو العمل. وعندما يجادل خصومهم بأن الإقدام على تقوية واجبات المزارعين سيكون له المفعول الصحي لحمايتهم من أن يصبحوا خاملين يقلب عليهم المدافعون عن التخفيف هذه الحجة رأسا على عقب مجادلين بكون التحصيل الصارم للضريبة والدين قد منع الأمريكيين من تحقيق طاقتهم الكاملة من حيث هم عاملون.

(1) Manning, «Some Proposals for A lacking Restitution to the Original Creditors of Government and To Help the Continent to a Medium of Trade . . . ,» Feb. 6,1790, in Michael Merrill and Scan Wilentz, eds., The Key of Liberty: The Life and Democratic Writings of William Manning, «A Laborer,» 1747-1814 (Cambridge, Mass., 1993), 114.

(2) [Swan], National Arithmetick, 23; J. R. Pole. Political Representation in England and the Origins of the American Republic (London, 1966), 228;
Terry Bouton, «A Road Closed: Rural Insurgency in Post-Independence Pennsylvania,» JAH87 (Dec. 2000), 858.

(3) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Sept. 26, 1787;
«Excise,» Hampshire Herald, Feb. 7, 1786.

فالتقشف المالي والنقدي على سبيل المثال حرم المدينين ودافعي الضرائب من أدوات العمل والحيوانات أي ما سيسميه الجيل التالي وسائلهم للإنتاج. وقد حذرت مدينة برناردستون في ماساتشوستس الغربية بأنه «بسبب النقص في الأنعام فإن أراضينا ينبغي أن تعتبر بورا»[1] وقد صرح هرمن هازبند في سنة 1782 قائلاً إن: «إشقاء الجزء العامل (من المواطنين) وأخذ أدوات عملهم وخيولهم وأثوارهم إلخ..هو طعنة في القلب نوجهها إلى أنفسنا». ومن ناحية ثانية فقد صرح أحد النيوجورجيين (الذي سمى نفسه بعبارة) «أريد أن أتعلم (أعلم)» في نهاية 1785 بأن الحكومة لو خففت على المزارعين بطبع العملة الورقية لأمكنها أن تنقذ «مزارعهم» ليبقوا «أعضاء مفيدين للجماعة»[2].

إن العنصر الأكثر إلحاحاً والذي له ما للأدوات والحيوانات المسخرة من الأهمية بالنسبة إلى العمل هو طبعاً المزارعون أنفسهم والكثير من الأمريكيين يعترضون بأن التحصيل المبالغ فيه للضريبة والدين منعهم من العمل بكل ما لديهم من قوة. وعلى سبيل المثال فعندما يجابه المنتجون الذين تعودوا على الدفع نقداً «بالمجاعة النقدية» فإنهم ينقصون منتجهم أحياناً. فعلى سبيل المثال كانت جولة المحاضرات التي كان نواه وبستر يلقيها قد تضمنت مرحلة في جامعة برنستون. لكن محاضرته في النحو لم يحضرها إلا ستة عشر شخصاً والبقية فسروا غيابهم بكونهم لا يملكون «مالا سائلا (لسداد أجر الأستاذ)». فألغى وبستر دروسه في برنستون مخبرا أحد أصدقائه: «ينبغي في هذه الظروف ألا أقدم محاضراتي بل علي أن أرحل اليوم إلى نيويورك.»[3].

---

(1) Bernardston town meeting, quoted in Brown, Redeeming the Republic, 112.

(2) [Herman Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy of the Government of the United States of America, or, The Fulfilling of the Prophecies in the Latter Days, Commenced by the Independence of America (Philadelphia, 1782), 21;
«Willing to Learn» [Abraham Clark?}. Political Intelligencer and New Jersey Advertiser, Dec. 14, 1785;
Bernardston town meeting, June 14, 1786, 1786 House of Representatives Petition no. 2043, MSA;
Brown, Redeeming the Republic, 112.

(3) رسالة وجهها وبستر إلى تيموتي بيكورنغ بتاريخ 24 مارس 1786 وردت في المرجع التالي:
Webster to Timothy Pickering, Mar. 24, 1786, Pickering Papers, MHS

إن النقص في العملة المتداولة قد أنقص منتج الأمريكيين بطرق أخرى كذلك. فقد أخبر وليام مانينج أن المدينين كانوا مضطرين «لإضاعة قدر كبير من الوقت والمال في علاج شؤونهم وتهدئة دائنيهم». وأعلن (الكاتب الذي يسمي نفسه) «إني أريد أن أتعلم» في 1786 أن المال كان من الندرة في ريف نيوجيرسي بحيث إن الحرفيين كانوا يقضون في ترجي زبائنهم لدفع ما عليهم قدراً من الوقت يعدل تقريباً ما يقضونه وراء مائدة عملهم. وقد أخبر أحد سكان رود آيلند أن النقص في العملة يضطر الحرفيين في غالب الأحيان إلى قبول أجورهم في شكل بضائع مثل الشاي والملح. والنتيجة كانت أن «العامل عليه أن يقضي بعد الفراغ من عمله اليومي يوماً آخر ليقايض شايه وملحه مقابل ثلاث أو أربع سلع أخرى أكثر مناسبة لحاجته»[1].

كما أن ساعات عمل أكثر كانت تضيع عندما ينتهي الأمر بتحصيل الضريبة أو الدين إلى الإجراءات القضائية. «فتضييع الوقت في حضور جلسات المحاكم وإجراءاتها..قد خنق الجهد المنتج». وقد أخبر (كاتب يصف نفسه بالـ) «مزارع» قراء ماريلاند جورنال في 6 يونيو 1786 بأنه إذا سدد أمريكي بحسن نية ما عليه لدائنه فإنه يمكن مع ذلك أن تجره المحاكم لمدة الفراغ من العملية القضائية بصفته شاهدا أو عضوا في هيئة محاكمة. ثم قال «إني أريد أن أتعلم» متفكراً «لو كان علينا أن نقوم الوقت (بالمال)» الذي يقضيه أي امرئ يخضع لمحاكمة نوعية تخص الدين «لوصل (تقدير) ذلك الوقت إلى مقدار من المال أكبر مما عليه من الدين»[2].

إن أكثر الطرق درامية لمنع مدين أو دافع ضرائب من العمل هو رميه في السجن. وقد أعلن

(1) «A Fellow Citizen»/»Willing to Learn,» The True Policy of New-Jersey, Defined; Or, Our Great Strength Led to Exertion, in the Improvement of Agriculture & Manufactures, By Altering the Mode of Taxation, and by the Emission of Money on Loan . . . (Elizabeth-Town, N.J., 1786), 22;
Manning, «Some Proposals,» 105;
«A Friend to the Public,» Newport Mercury, Feb. 27, 1786;
«Tradesmen and Labourers of the Town of Portsmouth,» petition to the Senate and House of Representatives, 1786(5), «Legislative Petitions,» NHSA.

(2) «A Fellow Citizen»/»Willing to Learn,» True Policy of New-Jersey, 12;
Orange County citizens, petition, Nov. 17, 1786, no. 56, SCDAH.

أصحاب عرائض من سنبرونتون ونيوهامشاير أن «الناس من كل الرتب والأحوال يُحاكمون والكثير منهم يوضعون في السجن وذلك كله يهدف إلى إفقار الأفراد وبالتالي كل الولاية». وقد رغب وليام وايتينج قاضي محكمة مقاطعة باركشاير بماساتشوستس أن يعمل المدينون «في بيوتهم حول مشاغلهم» وحينئذ «فسيكونون مفيدين للجماعة كلها»[1].

وهكذا فقد كان للتقشف المالي كبير الأثر على حاصل عمل المزارعين بما يحرمهم منه من الأدوات والوقت في آن. وهذان الداءان فضلاً عن كونهما قاتلين في ذاتهما ينتجان ضرراً ثانويا لحاصل الاقتصاد الوطني ضرراً كان بالقوة أكثر تهديما من الضرر الفعلي. وقد اعترض جمع غفير من الكتاب والنواب أنه إذا لم يتم علاج مشكلات المزارعين فإن الخبر سيصل إلى أوروبا فيعطل المهاجرين المحتملين من جواز المحيط. وقد أكد أحد المؤيدين للعملة الورقية من ماريلاند في ربيع 1785 أن «الأجانب لن يتشجعوا على الهجرة والإقامة بيننا إذا علموا وأقتنعوا بأن كمية النقد المتداول شديدة النقص عندنا»[2]. ومن ناحية ثانية صرح كاتب من ماساتشوستس أنه لو حقق النواب التخفيف الضريبي فإن «سكان البلاد الأخرى» سيأتون مندفعين «اندفاع تيار الهواء في الخلاء»[3]بل إن التخوفات الأمريكية من تهديد الهجرة كانت مصحوبة بانشغال أكثر سواداً: فعدد الفارين من أجوارهم إلى أجزاء أخرى من البلاد كان أكبر فأكبر. وأكثر التحذيرات صرامة حول الهجرة تم التعبير عنها في نيوإنجلند. وقد حذر كاتب من كونكتيكوت قائلاً: إذا تواصل بيع أملاك دافعي الضرائب مقابل كسر من قيمتها

(1) عريضة سكان سانبورتون بتاريخ 24 أكتوبر 1785 وردت في المرجع التالي:
Sanbomton citizens, petition, Oct. 24, 1785, in Isaac W. Hammond, ed., Town Papers: Documents Relating to Towns in New Hampshire (3 vols.; Concord, N.H., 1882-84), 13:399; [William Whiting], «Some Remarks on the Conduct of the Inhabitants of the Commonwealth of Massachusetts in Interrupting The Sitting of ‘ the Judicial Courts . . .» (Dec. 1786), in Stephen T. Riley, ed., «Dr. William Whiting and Shays' Rebellion,» AAS Proceedings 66 (1957), 158; «Willing to Learn,» Politica Intelligencer and' New Jersey Advertiser, Dec. 14,1785; [Husband}, Proposals to Amend and Perfect the Policy, 21;
Cumberland town meeting, representative instructions, Feb. 25, 1786, PRAC-RISA; Brown, Redeeming the Republic, 112.

(2) «Senex,» South Carolina Gazette and Public Advertiser, June 1-4, 1785 (reprinted from Maryland Journal).

(3) «A Member of Convention,» Worcester Magazine 2:33 (3rd. week of Nov. 1786), 395.

الحقيقية فإن آلاف المزارعين «سيودعون بلدا لا يعطيهم شيئاً غير الفقر والسجون»[1].

وكانت إحدى الدعاوى الأكثر مخالفة للمعهود عند المدافعين عن التخفيف تقول إن نقل الثروة من المدينين ودافعي الضرائب إلى الدائنين وأصحاب السندات قد حال دون قدرة المزارعين الإنتاجية بسبب قضائه على معنوياتهم. وعندما يؤكد أصحاب التقشف المالي والنقدي أن المزارعين والحرفيين يحتاجون إلى أن يدفعوا للعمل بجهد أكبر يجيب معارضوهم بأن «اللامبالاة» هي في الحقيقة «نتيجة اليأس الطبيعية التي لا تتخلف» -وهو ما وصفه كاتب من ماساتشوستس الغربية بكونه «عبئاً جامداً يرزح على معنوياتهم»[2].

ويصف عدد ملحوظ من أصحاب العرائض والكتاب أنفسهم وغيرهم من الأمريكيين ببدائل كثيرة معنى كلمة «محبط» نفسه. وقد كان «مواطن من كونكتوكوت» نموذجياً عندما أكد أن نقص العملة «قد أحبط المزارعين فلم يشجعهم على القيام بأي محاولة نحو تخليص أنفسهم (من شجون وضعيتهم). ولولا ذلك لفعلوا بشجاعة وعنفوان»[3].

---

(1) «A Citizen of Connecticut,» Connecticut Courant, Apr. 3, 1786;
«A Citizen,» Mary-land Journal and Baltimore Advertiser, July 21, 1786;
Philadelphia dateline, Virginia Independent. Chronicle, Aug. 15, 1787;
‹An Easy, Flonest and Expeditions Way to Discharge the Publick Debt of the State of Massachusetts,» Hampshire Herald, Sept. 26, 1786;
delegates from 23 New Hampshire towns, petition, Nov. 27, 1783, in Hammond, ed., Town Papers, 12:765.
Compare «One of the People,» Pennsylvania Gazette, Oct. 17, 1787;
anonymous essay, Independent Chronicle, Mar. 16, 1786 (reprinted from New Jersey Gazette);
Buckingham County citizens, petition, Nov. 5, 1788, VLP.

(2) «Publick Faith,» Massachusetts Centinel, Feb. 8, 1786 (reprinted from Hampshire Herald,] an. 31, 1786).

(3) «A Citizen of Connecticut,» Connecticut Courant, Apr. 3, 1786;
Lancaster town meeting, instructions to representative, Jan. 22, 1787, Worcester Magazine 2:45 (2nd week of Feb. 1787), 532;
Delaware citizens, petition, May-June 1786 legislative petitions, record group 1111, DPA, reel 7, frame 451;
«A Fellow Citizen»/»Willing to Learn,» True Policy of New-Jersey, 22;
«A Letter from a Gentleman in New-York to His Friend in Connecticut, on the Subject of Paper Money,» Connecticut Courant, Feb. 5, 1787. Compare «A Farmer,» Maryland =

كان الكثير من الكتاب المدافعين عن التخفيف يدعون أن اليأس وفقدان الثقة قد كان له أثر مادي على أجسام المزارعين فحال دونهم وإنجاز العمل الذي يعتمد عليه الاقتصاد الأمريكي كله. فالمؤلف المجهول لـ(مقال) «ثقة الجمهور» الذي تكرر طبعه بكثرة أعلن أن الضريبة الثقيلة قد أوقعت المزارعين في «يأس وذهول جمد دمهم وصلب كل عصب لديهم». وفي أغسطس التالي خاطب (الكاتب الذي يوقع) «العقل البسيط» مواطنيه الفرجينيين بأنه يعلم «أنكم قد انحنيتم وفقدتم معنوياتكم بمفعول عبئكم الضريبي». وفي ماريلاند أعلن (كاتب يوقع) «مزارع»: «أن العمل الضروري للزيادة في حبوبنا مرتبط كبير الارتباط براحة البال والآفاق الممتعة لثمرات العمل إذ من منا لا يحس بمزيد من القوة عندما يكون فرحا أكثر مما يحس عندما يكون حزينا؟ فأي فرح موعود يقوي الجهد (في العمل الاقتصادي)»[1].

غالباً ما يؤكد الكتاب الذين يتخوفون من الأثر النفسي لاستخلاص الدين والضريبة بصورة صارمة، أن المزارعين عندما يفقدون معنوياتهم فقداناً كبيراً في العمل بقدرتهم التامة فإن من يعاني ليس أسرهم وحدها بل كل الاقتصاد. وقد وصف فريق من أصحاب العرائض في دلواير أنفسهم قائلين لقد «فقدنا القدرة والمعنويات ولا نرى إلا الدون لحرماننا من راحة البال والهدوء... ونحن عاجزون عن عمل أي خير مهما كان قليلاً لأنفسنا ولأسرنا وللبلاد على حد سواء»[2]. وقد حذر مجلس مدينة لانكاستر في ماسساتشوستس من أن «الطريقة الحالية في فرض الضريبة ستحبط المزارعين المجدين (الذين من الراجح أن تعتمد عليهم الثروة المشتركة للأبد في (تحقيق) قوتها الأعظم»[3] وحتى بعض الأمريكيين الذين كانوا يريدون

= Journal and Baltimore Advertiser, Feb. 6, 1787;
«Eugenio,» III, New Jersey Gazette, Feb. 13, 1786.

(1) «Publick Faith,» Massachusetts Centinel, Feb. 8, 1786 (reprinted from Hampshire Herald, Jan. 31, 1786);
«Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Aug. 29, 1787;
«A Husbandman,» Maryland Journal, and Baltimore Advertiser, June 6, 1786.

(2) Sussex County citizens, petition, Jan.—Feb. 1787 legislative petitions, record group mi, DPA, reel 8, frames 341-43;
Delaware citizens, petition, May-June 1786 legislative petitions, record group 111, DPA, reel 7, frame 448.

(3) Lancaster town meeting, representative instructions, Jan. 22, 1787, Worcester Magazine 2:44 (1st. week of Feb. 1787), 532.

أن ينتزعوا مالاً أكثر من المدينين ودافعي الضرائب فإنهم يعترفون بأن أخذ أكثر مما ينبغي منهم قد يضر بهم إلى حد تخفيض الإنتاجية. وقد فرضت تشريعية ماساتشوستس ضريبة غير مسبوقة في مارس 1786 لكنها رفضت مقترحات تطلب مالاً أكثر من المزارعين خوفاً من أن يكون مآل «الزيادة في المطالب بدلاً (من تحقيق الغرض) إفقادهم المعنويات وتخفيض هذه الانتزاعات التي كانت فعلاً في مقدورهم»(1).

ولما كان جمع الدين والضريبة المبالغ فيه قد «أحبط» المزارعين و«جعلهم إلى حد ما غير صالحين للمجتمع» فإنه ينتج بالمقابل أن تخفيف متاعبهم يمكن أن يحيي معنوياتهم فيوسع مردودهم الفردي والقومي. وفي أبريل من 1787 اقترح أحد سكان ماريلاند أن تعوض حكومة الولاية ما قيمته 200000 جنيهاً من السندات ذات الفائدة بعملة ورقية ليس عليها فائدة. وقد لاحظ أن «تخفيض الدين العام» بهذه الصورة يمكن أن يسمح للمجلس بأن يحط بقدر كبير من ضريبة الملكية في الولاية «وأن يحيي بالتالي آمال شعب يائس وفاقد للثقة»(2). كما أعلن كاتب من ماساتشوستس الغربية مثل هذا الرأي قائلاً إن خطته حول تخفيض الضرائب ستدفع المزارعين «إلى القيام بمجهود كريم ورجولي من أجل الصالح العام باستدعاء الأمل إلى مساعدتهم»(3).

واليوم يسائل القليل من الأمريكيين دعوى الآباء المؤسسين بأن ممثلي الولايات في عهد

(1) «Proceedings of the General Court,» Boston Magazine 3 (Mar. 1786), 139;
David Daggett, An Oration, Pronounced in the Brick Meeting-House, in the City of New Haven, on the Fourth of July, A.D. 1787 (New Haven, Conn., [1787]), 12.

(2) Delaware citizens, petition, May—June 1786 legislative petitions, record group mi, DPA, reel 7, frame 448;
«Modestus,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Apr. 10, 1787;
«Publick Faith,»Massachusetts Centinel, Feb. 8, 1786 (reprinted from Hampshire Herald, Jan. 31,1786).

(3) Brendan McConville, These Daring Disturbers of the Public Peace: The Struggle for Property and Power in Early New Jersey (Ithaca, N.Y., 1999);
;(2001 ،Allan Kulikoff، «Death and Rebirth of Class Analysis» (unpublished paper
Steven Rosswurm, Arms, Country, and Class: The Philadelphia Militia and «Lower Sort» During the American Revolution, 17/5-1783 (New Brunswick, N.J., 1987), 37-38;
Alfred F. Young, Liberty Tree: Ordinary People and the American Revolution (New York, 2006), 36, 46-47, 217.

الكنفدرالية كانوا على وعي حاد بهشاشتهم السياسية فتساهلوا فوق اللزوم مع منوبيهم من الريف وتبنوا تشريعاً للتخفيف من الضريبة أبعد رأس المال الاستثماري وأصاب الاقتصاد بالكساح. والمعلوم أن أغلب الأمريكيين الأحرار كانوا حينئذ يقاسمون قادتهم القناعة بأن الأمة كانت على طريق الانهيار الاقتصادي. لكن الكثير يرفضون تفسير الكيفية التي آلت بها إلى هذه الحال. فهم يرون أن نواب الولايات قد تجاهلوا صوت الشعب فتبنوا أنظمة مالية ونقدية صارمة قضت على قدرة المزارعين على الإنتاج. ويقولون إن مطالب الحكومة المفرطة–وليس نقص رأس المال الاستثماري– هي التي أصابت الاقتصاد بالكساد. وحسب هذا التصور فإن العلاج المناسب للكساد يتمثل في جعل النواب أكثر تأثراً بالضغط الآتي من الأدنى وليس أقل.

إن أكثر الدعاوى توكيدا بأن ثقل الضريبة وضيق الرصيد من العملة هما اللذان أضعفا الاقتصاد كل ذلك يعكس اعتقادا بأن العامل المفتاح في الاقتصاد الناجح ليس هو الأرض أو رأس المال أو خبرة التصرف بل هو العمل. والمعلوم أن الكثير من الأمريكيين سبق لهم بعد أن عبروا بوضوح عن نظرية القيمة الكامنة في العمل هذه قبل الحرب الثورية. وخلال عشرية 1780 نضجت هذه النظرية لتصبح إيديولوجيا نسقية[1]. فقد أكد وليام وايتينج بحلول سنة 1786 في مقال لم ينشر قط: إن «الطبقتين الوسطى والدنيا من الشعب» كانتا «أكثر الناس أهلية وهما القسم العامل من الجماعة». «وبعض الطبقات الأخرى» كانت «ذات أهمية أدنى بكثير بالنسبة إلى الجماعة». وغالباً ما كان ناقدو سياسات الضرائب المرتفعة والمالية الصارمة في عشرية 1780 يؤكدون أننا نستطيع وصف الولايات المتحدة بكونها لا تتألف إلا من طبقتين. فمن ناحية أولى يوجد «أعضاء الجماعة المجدين في العمل». والضريبة المرتفعة والمالية المتشددة تنقل «أملاك الاقتصاد العامل وإنتاجهم» إلى «الطبقة غير المنتجة» أي إلى الـ«نحلات الكسلى التي لا تصلح لشيء والتي كانت تعيش على الرصيد العام». وقد صرح

(1) «Lycurgus III» [Herman Husband], XIV Sermons on the Characters of Jacob's Fourteen Sons (Philadelphia, 1789), 23;
‹A Fellow Citizen»/»Willing to Learn,» True Policy of New-Jersey, 34-35;
«Honestus» [Benjamin Austin], Independent Chronicle, May 25 and June 22, 1786;
«Crisis,» New Hampshire Gazette, July 20, 1786.

هرمن هازبند أن قادة الأمة «قادرون في الحقيقة على التعامل مع السكين والشوكة على المائدة. لكنهم جهلة وعجزة في كيفية مد المائدة بالمؤن لكأن أيديهم مقطوعة»[1].

إن الكثير من معارضي تخفيف الضريبة والدين أزعجهم مستوى تقدم الوعي الطبقي لدى مسانديه. فقد قيل في مدينة نيوتن ماساتشوستس التي تصدت لثورة شاي إن الثورة كان يحركها «مبدأ المقابلة بين الدائن والمدين– والغني والفقير»[2].

وقد حصل أحد تشاخيص الأمراض التي يعاني منها الاقتصاد الوطني على مساندة كل الأمريكيين الأحرار تقريباً أياً كان موقعهم في (علاج) المسائل الجبائية والنقدية. إنه الاعتقاد بأن ركود الاقتصاد في عشرية 1780 كانت علته جزئياً المضاربة في السندات.

فوسطاء البورصات «جوّعوا» اقتصاد العمل ورأس المال. فدفعوا المواطنين لعمل أقل إذ هم يضيعون ساعات لا تحصى لشراء السندات وبيعها بل أسوأ من ذلك كما شرح ذلك «العقل البسيط» الفرجيني لمالكي الأرض في الولايات «إن المتاجرة غير الشرعية بالشهادات العسكرية» قد أغرت الأمريكيين بأمل «الحصول على أرباح كبيرة بقليل من الإزعاج ومن ثم فهي قد أرخت الجهد الشريف لمواطنيكم»[3]. ولم يكن نقاد وسطاء البورصات هم وحدهم الذين ادعوا هذه الدعوى بل إن هنري لي شيخ فرجينيا الذي لم يكن غريباً عن المضاربة في السندات قد عبر عن تقززه من أن «كل طبقات» الأمريكيين اختارت «أن تتخلى عن كل المهن ووضعت همها كله في مضاربات أوراق الضمانات»[4].

(1) Newton town meeting, instructions to representatives, Virginia Independent Chronicle, July 25, 1787.

(2) «The Free Republican» [Benjamin Lincoln, Jr.], V, Boston Magazine 1 (Aug. 1784), 421.

(3) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Sept. 5, 1787.
Thomas Hartley, Feb. 16, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 1st. sess., 1279

(4) Henry Lee, Jr., to Richard Bland Lee, Apr. 4,1786, in Paul H. Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 17-4-1789 (26 vols.;
Washington, D.C., 1976-2000), 23:218;
;1135 ،.2nd. sess ،.1st. Gong ،Annals of Congress ،1790 ،28 .Theodore Sedgwick، Jan
«Remarks on the Domestic Debt of the United States» 3, New Haven Gazette and Connecticut Magazine, June 14, 1787.

بل إنه قد تكوّن إجماع أوسع حول الفكرة القائلة إن المضاربة في الضمانات قد حولت وجهة رأس المال بعيدا عن المشروعات—من تسمين الحيوانات إلى صنع السفن—التي تنتج الثروة بدلاً من الاكتفاء بتوزيعها. وقد كان «العقل البسيط» يأسف لرؤية تجارة السندات تبتلع التمويلات التي كان يمكن «أن تذهب إلى تحسين المزارع وتنمية ثروة الولاية»(1). وقد عبر كاتب من ماساتشوستس عن رغبته متمنيا لو «أن الكبار بدلاً من التطفل على الضمانات العامة استعملوا ثروتهم في عمارة الأرض»(2). وقد لاحظ جون أدامز المفاعيل الضارة للمضاربة من موقعه الدبلوماسي في لندن. فقد أخبر جفرسون خلال صيف 1786 «إذا كان يمكن لقُطيعة ورق أن تشترى بخمسة شلنات وورقة تساوي قيمتها 20 شلن فإن رأس المال كله سيستعمل في التجارة لأنه من الثابت أنه لا يوجد أي شيء آخر يمكن أن يحقق أربعمائة في المائة من الربح دون تكاليف ولا مخاطرة». وقد صرح أدامز أن الأمريكيين لا يمكنهم أن يعيدوا توجيه رأس المال نحو تجارة التصدير إلا بوضع حد للسمسرة في السندات(3).

وعندما كتب هذه الكلمات كان أدامز منذ تسع سنوات قد تخلى لزوجته بصورة ضمنية عن قرار استثمار ماله في ضمانات الولاية التي انخفضت قيمتها. لكنه ذهب حتى إلى أكثر من غيره من ناقدي المتاجرة في السندات مدعياً أن هذه المتاجرة بتعويمها رأس المال الذي كان ينبغي أن يذهب إلى المقترضين الخواص يُربي نسب الفائدة. ثم ادعى أن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات لو أنها أوقفت المستثمرين عن المضاربة في ضماناتهما «لصار بوسعها تخفيض فائدة المال»(4).

وقد هاجم ألكسندر هاملتون المضاربين بطريقته الخاصة. فبعد قليل من تعيينه وزيرا

---

(1) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Sept. 5, 1787.

(2) «A Member of Convention,» Worcester Magazine 2:27 (1st. week of Oct. 1786), 322.

(3) رسالة وجهها جون أدامز إلى جفرسون بتاريخ 16 يوليو 1786 وردت في المرجع التالي:
John Adams to Jefferson, July 16, 1786, in Boyd et al., eds., Papers of Thomas Jefferson, 10:140.

(4) رسالة وجهها جون أدامز إلى جون جاي بتاريخ 16 مارس 1786 وردت في المرجع التالي:
John Adams to John Jay, May 16, 1786,-in Charles Francis Adams, ed., The Works of John Adams, Second President of the United States, with a Life of the Author, Notes, and Illustrations (Boston, 1853), 8:391

للخزينة في 11 سبتمبر 1789 ألح على الكونجرس لكي يسدد فائدة الضمانات في آجالها ليرفع قيمتها في السوق رفعا يعادلها مع السعر المطبوع على وجهها. وحتى لو أثرى أولئك الذين اشتروا السندات في عقد 1780 فإن مقترح هاملتون كان سيحول دون المضاربة في المستقبل باستثنائها من الفائدة[1]. ورغم حلولهم المتقابلة دراميا يتفق الأمريكيون الذين يرغبون في تمويل الضمانات تمويلاً تاماً والأمريكيون الذين يرغبون في التخلص منها جزئياً أو كليا يتفقون على أن المضاربة في السندات قد جعلت رصيد الأمة يتآكل رصيدها النادر من رأس المال.

(1) Thomas Hartley, Feb. 16, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 1st. sess., 1279.

الفصل السابع

«مصير الحكم الجمهوري»

إنقاذ

في منتصف العقد 1780 كان أغلب الرجال الذين سيسهمون لاحقاً في وضع الدستور قد توصلوا إلى النتيجة التي مفادها أن إجراءات من جنس تخفيض الضرائب وإصدارات العملة لا تهدد الاقتصاد الأمريكي فحسب بل هي تهدد الجمهورية نفسها أيضاً. فهي لم تشن سمعة الولايات المتحدة عند الأجانب وعند الأمريكيين فحسب، بل هي شانت سمعة فكرة الحكم الشعبي نفسها ومن ثم فهي ستقنع أصدقاء النظام أن الطريقة الوحيدة لإعادة استتبابه هي في تأسيس حكومة أرستوقراطية أو ملكية. ففي المؤتمر الدستوري أخبر جيمس ماديسون زملاءه النواب بأنهم «يصوغون خطة سيكون من مفاعيلها حسم مصير الحكم الجمهوري حسما أبديا»[1].

وكان أمريكيون آخرون معروفين أقل بكثير من واضعي الدستور يقاسمونهم الخوف من أن الحكم الجمهوري كان يتعرض لخطر قاتل في عهد ما بعد الحرب. لكنهم كانت لهم فكرتهم الخاصة حول العلة. فعندهم أن الخطر الحقيقي لا يكمن في تشريع التخفيف بل في السياسات الجبائية والنقدية الاضطهادية نفسها التي تؤوي مثل هذه الأخطار الشديدة بالنسبة إلى الأفراد والاقتصاد. فالضريبة المرتفعة والضائقة المالية قضمت أحد أحجار الأساس

(1) Madison, June 26, 1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 178-7 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 1:423;
«The Republican,» II, Connecticut Courant, Feb. 12, 1787;
Botetourt County citizens, petition, Oct. 17, 1787, VLP;
«Camillus» [Fisher Ames], Independent Chronicle V, Mar. 15, 1787, reprinted in W. B. Allen. ed., Works of Fisher Ames, as Published by Seth Ames (Indianapolis, Ind., 1983), 1:75;
Gordon S. Wood, The Creation of the American Republic, 1776—1787 (Chapel Hill, N.C., 1969), 414-25, 466;
Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), xi, 222-24.

للحكم الشعبي الأمريكي: التوزيع شبه المتساوي للملكية.

كان وليام وايتينج قاضي مقاطعة باركشاير في ماساتشوستس الذي كان متعاطفا مع دافعي الضرائب المحاصرين يتعجب متسائلا: «ما الطريقة التي بالإمكان أن نضيفها إلى ما حصل لإثراء قلة من الأفراد وتعظيمهم على حساب الجماعة كلها ومن ثم وضعها تحت سيطرتهم لتحقيق تلك الدولة الأرستوقراطية الكريهة وتهديد دستورنا الجمهوري الحالي غير الطريقة التي تمكنهم من انتزاع ما يقرب من خمسين في المائة من الفائدة» كل سنة على ما يملكونه من سندات الحرب؟[1]. وقد قال نائب من كونكتكوت لزملائه في 30 مايو 1787 مدافعا عن التخفيف الضريبي «بوسعنا أن نفكر كذلك في إلغاء قانون الجاذبية ودوران الأفلاك إذا واصلنا حكومة شعبية من دون درجة جيدة من المساواة في الملكية بين أفراد الشعب» بل إنه نصح بمثال عيد التحرر التوراتي الذي يأمر بأن «ترد الأرض إلى مالكيها الأُوَل في غاية كل خمسين سنة»[2].

وضع قلة من الأمريكيين التزامهم بالملكية الواسعة للأرض في حيز حبهم الشديد للعدل الاجتماعي الذي كان دافع المساواتيين أولئك الجذريين الدينيين الذين سعوا إلى تسوية المظالم المتشاجنة في إنجلترا القرن السابع عشر. فمواطنو الأمة الجديدة يعتبرون التوزيع العادل للملكية مهما ليس لذاته فحسب بل لكونه شرط الحكم الجمهوري. وقد حذر وليام فندلاي النائب في حكومة بنسلفانيا بأن المزارعين الذين صاروا «متعهدي زراعة (لا يلمكون الأرض التي يزرعونها)» سيكونون «تابعين لمالكي الأرض فيصوتون كما يوجهونهم»[3]. وخلال نقاش

(1) [William Whiting], «Some Brief Remarks on the Present State of Publick Affairs,» in Stephen T. Riley, ed., «Dr. William «Whiting and Shays› Rebellion,» AAS Proceedings 66 (1957), 133.

(2) Representative Welton, speech in Connecticut House of Representatives, May 30, 1787, Connecticut Courant, June 11, 1787;
John Trenchard and Thomas Gordon, Cato's Letters, or, Essays on Liberty, Civil and Religions, and Other important Subjects, ed. Ronald Hamowy (2 vols.; Indianapolis, Ind., 1995), 1:253-54, 2:614.

(3) شاهد ورد في المرجع التالي:
Findley, quoted in Terry Bouton, «Tying Up the Revolution: Money, Power, and the Regulation in Pennsylvania, 1765-1800» (Ph.D. diss., Duke University, 1996), 219.

البنسلفانيين حول كيفية توزيع الأرض التي حصلت عليها الحكومة من هنود الإيروكوا في عقد 1780 صرح هرمن هزباند أن كل من توجه إلى الجنوب «له الحق في الشفعة» مادام «تخصيص الكميات الأكبر للخواص يخلق طبقة نبلاء ولوردات يرأسون متعهدي زراعة لا مالكي أرض»[1]. وكان أصحاب العرائض من مقاطعة ألبيمارل بفرجينيا متخوفين من أن يجبروا على بيع أملاكهم «وطبعاً فالسلطة ستتبع الملكية ثم الفقير ليس له إلا الله»[2].

يمثل متعهدو الزراعة وغيرهم من المواطنين الذين ينقصهم الاستقلال الشخصي الخطر الأكبر على الحكومة الشعبية. لكن المدافعين عن تخفيف الضرائب كانوا كذلك متخوفين مما يمكن أن يحصل في الحد الثاني من الفصام الاقتصادي. فقد أعلن بند مرفوض من دستور بنسلفانيا لسنة 1776 «أن حصر نسبة كبيرة من الملكية في قلة من الأفراد أمر خطر على الحقوق وهو يهدم السعادة العامة للإنسانية ومن ثم فإن كل دولة حرة لها الحق بمقتضى قوانينها أن تحبط احتكار مثل هذه الملكية»[3]. وقد ذكر وليام وايتينج جيرانه من ماساتشوستس الغربية أنه حينما كان مواطن من اليونان القديمة يحصل على مستوى معين من الثروة يُنفى[4]. والكثير من المدافعين عن الضريبة وعن التخفيف يعترضون بأن حكومات الولايات كانت بكل بساطة قد فشلت في منع فوارق الثروة بل هي في الحقيقة كانت تشجع عليها. فمجلس مدينة فارمنتون في كونكتكوت كان متخوفاً من أن مكافأة التحويل لضباط الجيش القاري ستضع «سلطة مفرطة هي الملازم الدائم للملكية.... بين أيدي قلة»[5].

ليس من بين كل المقترحات المتعلقة بتخفيف الضرائب والدين والمتداولة في كل البلاد

(1) [Herman Husband], «A Plan for Raising Taxes to Pay the Debts of the United States in Forty Years . . . ,»in A Dialogue Between an Assembly-Man and a Convention-Man On the Subject of the State Constitution of Pennsylvania . . . (Philadelphia, n.d.), 11

(2) Albemarle County citizens, petition, Nov. 3, 1787, VLP;

Eric Foner, Tom Paine and Revolutionary America (updated ed.; New York, 2005), 123-24.

(3) Quoted in Foner, Tom Paine and Revolutionary America, 133;
«A Friend to the Public,» Newport Mercury, Feb. 27, 1786.

(4) [Whiting], «Some Remarks on the Conduct of the Inhabitants of the Commonwealth of Massachusetts in Interrupting the Sitting of the Judicial Courts . . .»(Dec. 1786), 150—51.

(5) Farmington town meeting, quoted in Christopher Collier, All Politics Is Local: Family, Friends, and Provincial Interests in the Creation of the Constitution (Hanover, N.H., 2003), 24.

خلال عقد 1780 مقترح كان يثير الفزع أكثر من مقترح العملة الورقية. فمعارضة العملة التي أصدرتها الولايات قد ولدت تأييداً ضخماً للدستور الذي يحظر عليها إصدارها. وقد هاجم ناقدو إصدارات العملة بالقول إن انخفاض قيمة العملة يعني العدوان الظالم ليس على الدائنين الخواص فسحب بل وكذلك على الأمريكيين الذين يمتلكون سندات الحرب. وقد حذرت مقالة نشرت في نيوجيرسي بتاريخ مايو 1786 من أن إغراق الاقتصاد في مزيد من العملة وهو بعد غارق في أشكال مختلفة من الأوراق الحكومية سـ«ينزل بالسندات العمومية إلى نصف قيمتها الحالية»[1]. كما أن ضحايا العملة الورقية ليست الدائنين وأصحاب السندات وحدهم. فالخوف المزعوم من الغرق في عملة ورقية صار دافعا للدائنين إلى وضع «نسب فائدة مبالغ فيها» فيقاضون المدينين الذين كان بوسعهم أن يتساهلوا معهم لو كان أمر العملة على خلاف الحاصل[2]. وأكثر من ذلك تأثيراً هو أن إصدار العملة الورقية قد قوض إرادة الأمريكيين في تقديم القروض. فقد سأل مواطن من فوستر برود آيلند في بداية 1786 عندما كانت ولايته تفكر في إصدار عملة ورقية: «من الإنسان العاقل الذي يمكن أن يخاطر بماله فيقبل أن يرى ذهبه ينقلب إلى خرق بالية؟»[3]. وإنه لحقيقي أن جيمس ماديسون كان يخشى من أن العملة الورقية ستؤدي «إلى إسقاط الحكم الجمهوري في أعين الإنسانية» لكنه عبّر عن انشغال عملي أكثر بأن المشرعين الذين لجأوا إلى مطبعة العملة الورقية سينتهي بهم الأمر إلى «تحطيم الثقة بين الناس الثقة التي بها يمكن لثروات الواحد منهم أن تخضع لسلطان الثاني»[4].

وعندما حاول أصدقاء العملة الورقية نزع سلاح ناقديها بالتمييز بين العملة المسلم بكونها كانت غير ثابتة والتي مولت الحروب وبنوك البلاد التي برهنت على نجاحها خلال الحقبة

(1) «Monitor,» II, Political Intelligencer and New Jersey Advertiser (reprinted from New Jersey Journal), May 10, 1786.

(2) «Nestor» [Benjamin Rush], Independent Gazetteer, July 1, 1786;
«A True Friend,» Virginia Independent Chronicle, Nov. 14, 1787, DHRC, 8:161-62.

(3) «A.Z.,» «A Dialogue Between Obadiah and Timothy,» United States Chronicle, Feb.

(4) Madison, «Agst. Paper Money Novr. 1786 Virg: Assy,» in William T. Hurchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 9:158-59;
Madison, Federalist 44:5.

الاستعمارية رد المعارضون بأن ما يحدد فعلاً إن كانت العملة الورقية تحافظ على قيمتها أو لا تحافظ عليها هو نوع الحكومة التي تصدرها. وبمقتضى هذا التحليل فإن نجاح العملة الاستعمارية يعود في الحقيقة إلى الحكومة البريطانية. فالموظفون الإمبراطوريون على ضفتي المحيط الأطلسي كانوا مصممين على حماية الدائنين الإنجليز والسكوتلانديين ومن ثم فهم قد منعوا الجمعيات النيابية الاستعمارية من طبع أكثر مما ينبغي من العملة الورقية. وعند اللزوم كان البرلمان يسيطر على المدد المالي الاستعماري مانعا مقاطعات أمريكا الشمالية من إلزام الدائنين بقبول العملة الورقية بقيمتها الاسمية(1). وقد سلم كاتب من نيوجيرسي (يمضي تحت اسم) «أوجينيو» في مقالة بتاريخ يناير 1786 أن القيمة السوقية الفعلية للعملة الورقية التي أصدرت خلال العهد الاستعماري كانت تتجاوز في الأغلب قيمتها الاسمية بسبب «ما في التعامل بها من المناسبة». إلا أنه يعارض الإصدار الجديد للعلة البسيطة المتمثلة في كون المشرعين المنتخبين ديموقراطياً سيكونون دون قدرة نظرائهم الاستعماريين السابقين سلطانا على ذواتهم. فكتب «أوجينيو» «إذا كان يمكن لهذا القصر من الورق أن يبنى بالانتخابات والعرائض فإنه يمكن أن يهدم بالوسائل نفسها»(2).

وقد عين كاتب من جنس أوجينيو عوامل كثيرة متمايزة يمكن أن تكون علة التردي في قيمة العملة الورقية. فنواب الولايات الذين هم مدينون أكثر مما ينبغي لمنوبيهم يمكن أن ينشطوا التضخم بطبع عملة ورقية أكثر مما ينبغي. أو كما حذر كونجرس ماريلاند فإن «بلادة حكومتنا» يمكن أن تؤدي إلى «الإخلال بالواجب في تحصيل الضرائب» إخلالا سيترك الكثير من المال في التداول ما ينتج عنه «تردي قيمته ترديا كبيراً جدا»(3).

وكان الأمريكيون الذين يعارضون العملة الورقية يخشون أنه في حكومة شعبية «مثل حكومتنا» تكون السياسة التشريعية فيها «شديدة الخضوع للتغيير» إى درجة أن ثقة الجمهور في إصدار العملة الورقية قد تنهدم حتى بمجرد توقع أن مجلسا نيابيا مقبلا قد يتراجع فلا تقبلها

(1) Joseph Albert Ernst, Money and Politics in America, 1755-1775: A Study in the Currency Act of 1764 and the Political Economy of Revolution (Chapel Hill, N.C., 1973).

(2) «Eugenio,»II, New Jersey Gazette, Jan. 30, 1786.

(3) «Extract from the Proceedings of the Senate,» Jan. 5, 1787, Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Jan. 16, 1787.

الخزينة لتسديد الضرائب[1].

و للحد من هذه المخاوف أشار بعض المدافعين عن العملة الورقية بألا تفرض على مالكي السندات كما اقترح آخرون. فالنقد يمكن أن يصمد بحظوظ أفضل للمحافظة على قيمته إذا تم تداوله في الاقتصاد بتوسط الأيدي التي تريده. ولهذه العلة فإن الحكومة ينبغي أن توزع السندات الجديدة عن طريق مصلحة إدارية تعنى بالقرض. وأغلب مجالس نواب الولايات السبع التي أصدرت عملة ورقية خلال عقد 1780 اختارت أن تنشئ مصالح إدارية للقرض بدلاً من فرض هذه العملة على من لا يريدها من أصحاب السندات. (وهي بفعلها ذلك قدمت للملاحظين المحدثين الانطباع الزائف بأن دافعها الوحيد هو إنقاذ المدينين اليائسين).

وقد فشلت مصالح الولايات الإدارية الخاصة بالقرض في الحد من المخاوف التي يشعر بها أعداء العملة الورقية الأكثر ثباتا. فهم يقولون إنه عندما يضمن مجلس منتخب من الشعب عملة فهو يبدو مثل غيره من الدائنين لكنه في الحقيقة ليس مثلهم. ذلك أن ضامني المال في القطاع الخاص يمكن أن يعتنوا بأنفسهم. وتلك هي وظيفة المحاكم. لكن عندما يقترض الناس المال من الحكومة الجمهورية فهم كذلك ناخبون وبوسعهم أن يستعملوا تأثيرهم الانتخابي لمنع موظفي الولاية من المطالبة بسداد ديونهم في آجالها.

بدا الخطر المتمثل في كون عملية تحصيل دين الولاية يمكن أن يتزايد تراخيه كبيراً خاصة في بنسلفانيا التي كانت من بين الولايات ذات الدستور الأكثر ديموقراطية من دساتير الولايات الأخرى كلها. ففي مارس 1785 صوت نواب المجلس التشريعي في بنسلفانيا لصالح إقراض القطاع الخاص ما قدره 50000 جنيهاً –وهو مقدار متواضع جداً بالمعايير الاستعمالية. ولكن بعد أكثر من سنة شك ناقد للخطة–ولدستور الولاية الضعيف– في قدرة الموظفين العموميين على «إجبار المدينين على سداد فائدة الدين وأصله باكرا أو في أجله» لصالح مصلحة القروض[2]. وحتى في ماريلاند التي يُزعم أن دستورها كان أقل دساتير الولايات ديموقراطية في الولايات المتحدة، حذّر بعض الشيوخ من أن الناخبين يمكن أن يتغلبوا على

(1) Amherst County citizens, petition, Nov. 6, 1787, VLP.

(2) «Nestor» [Benjamin Rush], Independent Gazetteer, July I, 1786.

المجلس النيابي «لتأجيل السداد»[1].

وهكذا قدّم معارضو العملة الورقية حجة ساخرة مفادها أن الأمريكيين بإعلانهم الاستقلال عن بريطانيا وتدشين نظام أكثر ديموقراطية قد فرضوا على أنفسهم العودة إلى سياسة نقدية أقل تقدمية. فالعملة الورقية قد عملت بما يكفي من الجودة في الكثير من المستعمرات الثلاث عشرة لكنها هُدمت في الجمهوريات التي استقلت حديثاً[2].

كان الأمريكيون الذين يطلبون إصدار العملة الورقية يجاهدون للحد من انشغالات معارضيهم. فكانت إحدى استراتيجياتهم أن يذكروا المشككين بما يخضع له تأثير–القاعدة الشعبية من تضييقات وضعت في دساتير الولايات. وهذه الحجة كانت مؤثرة خاصة في ماريلاند الولاية التي مكنت بعض أعضائها من أطول مدة في مجلس التشريعية الأعلى (إذ عمل شيوخ ماريلاند خمس سنوات في المجلس) وأهم من ذلك فهي قد كانت الولاية الوحيدة التي ينتخب شيوخها ناخبون خاصون بدلاً من المصوتين العاديين. لذلك فقد أكد أحد المدافعين عن العملة الورقية في يونيو 1786 أن «الكيفية التي يتم بها انتخاب مجلس شيوخنا تصد الغليان المؤقت للنزوات الشعبية»[3].

وقد توقع بعض الأمريكيين الذين ينادون بإصدارات العملة أن الجمهوريات الثلاث عشرة الجديدة سيتفوق إشعاعها على سابقاتها الاستعمارية في المحافظة على قيمتها. كما صرح كاتب مقالات من ماريلاند في مقال ظهر في ربيع 1785 أن الولايات المتحدة «حائزة على استقلالها وعلى ملكية واسعة وثروات لا تحصى ومن ثم فلا شك أنها أهل لإصدار أوراق قرض وقادرة على الإيفاء بها»[4].

ولم يكن كل أمريكي يسائل قدرة الجمهوريات على الحفاظ على استقرار إصداراتها من

(1) «Extract from the Proceedings of the Senate,» Jan. 5, 1787, Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Jan. 16, 1787.

(2) E. James Ferguson, The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776-1790 (Chapel Hill, N.C., 1961), 243.

(3) «A Marylander,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser, June 27, 1786.

(4) «Senex,» South Carolina Gazette and Public Advertiser, June 1-4, 1785 (reprinted from Maryland Journal}.

العملة تاجرا غنيا ودائنا. فتوماس باين صنع لنفسه اسما بشغل موقع القيادة في الدفاع عن حقوق الحرفيين والجنود العاديين. وقد جرب خلال الحرب الثورية عيانا ما يستطيع التضخم المفرط عمله لهاتين الجماعتين ولكل أحد سواهما يعيش على دخل ثابت. ففي منتصف العقد 1780 كان الأوان قد فات لعمل أي شيء من أجل الجنود لكن باين كان عاقدا العزم على حماية حرفيي بنسلفانيا –وهم عامة قد كانوا يعانون من طول الانتظار بين الاتفاق على سعر لبضائعهم وبين سداده– من موجة هدامة أخرى من تضخم العملة. وقد أوصل ذلك باين إلى صراع مع مزارعي الريف مثل هرمن هازبند الذي كان يريد من المجلس التشريعي طبع العملة الورقية. وصحيح كما سلم بذلك باين أن العملة التي طبعها مجلس المقاطعة في بنسلفانيا قد صمدت قيمتها. لكن ذلك لم يحصل إلا لأن بريطانيا قد كانت «سلطة كابحة لسلوك المجلس بخصوص كمية العملة التي تطبع وهو ما حال دون انخفاض قيمتها»[1].

كانت معارضة باين للعملة الورقية العلة في تحوله إلى معارضة الحزب الدستوري المدافع عن دستور بنسلفانيا ذي الطابع الديموقراطي الرفيع. وفي مقالة كتبها سنة 1786 أعلن باين أن حججه السابقة لصالح المجلس التشريعي ذي الغرفة الواحدة–حيث لا توجد غرفة أعلى لكبح المجلس–كانت خاطئة[2].

وفي مايو 1787 عندما اجتمع المؤتمر الاتحادي في فيلادلفيا جمع كلاً الصفين المؤيدين لطرفي النزاع المتعلق بتردي قيمة العملة أدلتهما لصالح مواقفهما. فكان بوسع أعداء العملة الورقية أن يشيروا إلى التضخم في نورث كارولينا وجورجيا و(خاصة) في رود آيلند. أما في نيويورك ونيوجيرسي ونورث كارولينا –وحتى في ولاية بنسلفانيا بلد التبني لباين– فإن العملة الورقية في عقد 1780 قد حافظت إلى حد كبير على قيمتها[3]. وقد كان ألكسندر

---

(1) رسالة وجهها توماس باين إلى توماس فتزسيمونس بتاريخ 19 أبريل 1785 وردت في المرجع التالي:
Thomas Paine to Thomas Fitzsimons, Apr. 19, 1785, in Pennsylvania Gazette, Dec. 21, 1785.

(2) Thomas Paine, «Dissertations on Government, the Affairs of the Bank, and Paper Money,» in Philip S. Foner, ed., The Complete Writings of Thomas Paine (2 vols.; New York, 1945), 2: 409-10.

(3) رسالة وجهتها السيدة س. ليفينجستون إلى وليام ليفينجستون بتاريخ 8 نوفمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Mrs. S. Livingston to William Livingston, Nov. 18, 1786, Livingston Papers, MHS;
Earnest Wilder Spaulding, New York in the Critical Period, 1783-1789 (Port Washington, =

هاملتون واثقا من أن العملة التي طبعتها تشريعية نيويورك سنة 1786 ستتردى قيمتها. وفي فبراير 1787 كان مستعداً إلى الاعتراف في خطاب داخل قاعة المجلس -(فقال) «غير أن الحدث قد جرى على نحو آخر»(1). وإذا كان التضخم في جورجيا وكارولينا وورود آيلند قد هدد المواطنين الأثرياء اقتصاديا فإن استقرار العملة المطبوعة في الولايات الأربع الأخرى كان من بعض الوجوه حتى أكثر تحييرا ما دام قد أطاح بالاعتقاد في عدم التلاؤم بين العملة الورقية والحكم الجمهوري الاعتقاد الذي كان أساسيا في رؤيتهم للعالم.

وحتى في الولايات الثلاث التي تردت فيها قيمة العملة فإن أوصاف النقاد للدائنين وأصحاب السندات باعتبارهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة قد كانت شديدة المبالغة. فالناس الأكثر معرفة وقوة والدائنون الخاصين كانوا قادرين على الحد من المفاعيل الضارة لتردي قيمة العملة ويصح ذلك حتى على رود آيلند الولاية التي عانت إلى أبعد حد من أسوأ تضخم. فبعد قليل من الموافقة على إصدار 1786 حصل معارضوها على حماية خاصة بالنسبة إلى المؤسسات الخيرية وإلى أشهر جامعة في رود آيلند (جامعة براون المقبلة). وقد منعت التشريعية المدينين لصالح الأعمال الخيرية من سدادها بعد الجدول الزماني المقرر لها. وقد يبدو غريباً أن يعتبر الدائنون الدفع المسبق عملاً عنيفا لكن الجامعة وغيرها من المؤسسات الخيرية عملت ما تعمله عادة المؤسسات غير النفعية الآن. فما دامت قد تجمع لديها رصيد مالي فقد أقرضته بفائدة. وقد تخوفت المؤسسات الخيرية من أن الناس الذين اشتروا سنداتها سيسددونها باستعمال العملة الورقية متردية القيمة. تلك هي الحيلة التي منعها(2) قانون 1786.

وهكذا فالدائنون وأصحاب السندات يجدون طرقا لحماية أنفسهم. فمثلاً لم يكن أستاذا جامعة كولومبيا اللذان يحملان الطلبة تكلفة عالية عندما يسددونها بالعملة الورقية التي

= N.Y., 1960), 149;
David Freeman Hawke, Benjamin Rush, Revolutionary Gadfly (Indianapolis, Ind., 1971), 340.

(1) Hamikon, speech in New York assembly, Feb. 18, 1/87, American Museum I (June 1787), 524.

(2) «An Act [to} Prevent the Paper Or Any Other Money Being a Tender to Any of the Incorporated Bodies,» Brown Papers, box 277, folder 5, JCB.

أصدرت في 1786 الوحيدين قطعا اللذين قدما خصما من الكلفة للزبائن إذا دفعوا بالذهب والفضة[1]. وقد لجأ بعض الناس إلى حيل متطورة حتى يتجنبوا قبول العملة الورقية. فالدائنون الذين رهن المدينون أرضهم لديهم أو أي ملكية أخرى يدعون بيع المرهونات لأصدقاء أو أقارب يعيشون خارج الولاية. ذلك أن مدينك عندما لا يجدك لا يمكنه أن يفرض عليك قبول العملة الورقية[2].

استعمل نيكولا بروان الاستراتيجية نفسها ليحمي استثماره في الضمانات الحكومية. ففي مارس 1788 بعث بسنداته من رود آيلند إلى فيلادلفيا «لتباع هناك». من ذلك أنه كتب على الأقل على رأس «قائمته من أوراق الدولة ....سُلمت إلى السيد جون فرنسيس». وفي الحقيقة كما لاحظ براون في موضع آخر حول الوثيقة نفسها بعد ثلاث سنوات– بعد أن تم تبني دستور الولايات المتحدة وتحمل الكونجرس مسؤولية تعويض أوراق الولايات بسندات اتحادية جديدة تكاد قيمتها أن تكون مساوية لقيمة الذهب– لم يرسل الضمانات إلا إلى فرنسيس لـ« تكون في مأمن». وقد أرجعها فرنسيس في فبراير 1791. إن براون الذي زعم بيع سنداته في فيلادلفيا اقتصر في الحقيقة على إخفائها هناك[3].

كانت هذه الخطط اليائسة محفوفة بالخطر فلم تستطع أن تفعل شيئاً للحد من المعارضة المتصاعدة ضد العملة الورقية. ولما كان الكتاب المعارضون للعملة الورقية متخوفين من أنه حتى إمكانية التضخم المفرط يمكن أن يحبط الأثرياء من وضع ذهبهم وفضتهم في التداول فإن الكثير منهم اعتقدوا أن الطريق الوحيدة لجعل المستثمرين المحتملين يشعرون بالأمان هي وضع العملة الورقية خارج سلطان المجالس التشريعية. ولعلهم سيكتشفون حلاً وطنيا دراميا للمشكل لكنهم قاموا أولا بمجهودات كثيرة في مستوى الولاية. فقد أوصى «العقل

(1) E. Wilder Spaulding, New York in the Critical Period, 1783-1789 (orig. pub. 1932; Port Washington, N. Y., 1963), 150.

(2) رسالة وجهها بيريجرين بوستار إلى دوايت بوستار بتاريخ 24 أبريل 1786 وردت في المرجع التالي:
P[eregrine] Poster to Dwight Poster, Apr. 24, 1786, Poster Family Papers, AAS.

(3) «List of State Notes Issued from the State of Rhode Is[lan]d, Belonging to Nicho. Brown Del[ivere]d to Mr. John Francis to Be Negotiated in Phila., March 14, 1788,» Brown Papers, box 27, folder 6, JCB; James B. Hedges, The Browns of Providence Plantations: Colonial Years (Cambridge, Mass., 1952), 320.

البسيط» مواطنيه الفرجينيين بـ«الدعوة إلى مؤتمر ذي هدف معلن هو إبعاد كل خطر عملة ورقية مقبلة وذلك بأن تخرجوا من سلطان جميعة نوابكم إرعاب الشعب كل سنة بانتظار هذه العملة.»[1]. وقد اقترح سكان نيوجيرسي وسكان رود آيلند تضمين المنع نفسه للعملة الورقية في دستوري ولايتيهما[2].

لكن حتى أكثر أعداء العملة الورقية حماسة فإنهم يعترفون في ما يبدو بأنه يوجد قليل من الفرص لكي تتبنى أي ولاية منعا دستوريا للعملة الورقية. لذلك اقترح بعض الكتاب مقاربة أخرى. فهم يرون أنه ينبغي على التشريعية أن تؤول البنود الحالية في دستور الولاية وكأنها تحظر العملة الورقية. فنظراً إلى أن الوثيقة المؤسسة لنيوهامشاير لا تسمح للتشريعية بـ«أن تغير طبيعة العقود المبرمة بين الخواص» أكد جيريمي بلكناب في تاريخه للولاية فإنه لا يهم «إن كانت أغلبية الشعب تقدم عرائض للحكومة» لصالح العملة الورقية. فأعضاء المجلس ينبغي عليهم مع ذلك «أن يرفضوا العريضة باعتبارها غير دستورية»[3].

ولهذا الغرض فقد تكلم الكثير من مواطني الولايات الذين يعتقدون أن العملة الورقية تعتدي على الدستور على السعي للحصول على المنع القضائي (لإصدار العملة الورقية). إلا أنه لم يحصل في أي ولاية أن كانت المحاكم قادرة على حظر العملة الورقية فتزايد سعي معارضيها إلى طلب الحماية من الحكومة الاتحادية[4]. وقد أوحى وليام جريسون الشيخ الفرجيني إلى جيمس ماديسون المتقبل لرأيه في مايو 1786 «ينبغي أن يكون للكونجرس سلطة

---

(1) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Aug. 29, 1787.

(2) «A Native of New-Jersey,» New Jersey Gazette, Nov. 14, 1785;
«Z.,» «Paper Money,» United States Chronicle June I, 1786;
«Rusticus,» Columbian Herald, Sept. 26, 1785.

(3) Jeremy Belknap, The History of New-Hampshire . . . (Boston, 1791), 2:463;
Paine, «Dissertations on Government,» 405-407;
Madison, «Agst. Paper Money, Nov. 1786 Virg: Assy.,» in Plutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:158-59.

(4) «Probus,» cited in «Primitive Whig,» IV, New Jersey Gazettes-an. 30, 1786;
New York dateline, Worcester Magazine 2:30 (4th week of Oct. 1786), 366;
Patrick T. Conley, Democracy in Decline: Rhode Island's Constitutional Development, 1776-1841 (Providence, R.I., 1977), 92-98.

منع الولايات من غش بعضها بعض وكذلك من غش مواطنيها بواسطة العملة الورقية»[1]. وفي 1786 عندما بعث النواب إلى أنابوليس للنظر في تعديلات بنود الدستور ألح الكثير من الكتاب عليهم بمنع العملة الورقية التي تصدرها الولايات[2]. وقد اشتدت الحملة على عملة الولايات بعد الحرب عندما اجتمع النواب في فيلادلفيا من أجل المؤتمر الاتحادي[3].

أدرك الكثير من الأمريكيين الذين ناقشوا مقترحات من جنس العملة الورقية خلال عشرة 1780 الكثير من نقاط الضعف ليس في مواقف معارضيهم السياسية بل وكذلك في بنية أذهانهم. فالمشرعون والكتاب والخطباء غالباً ما يحتجون بأن معتقداتهم الذاتية كانت مؤسسة على العقل في حين أن معارضيهم كانوا عبيد العواطف الانفعالية. وكان المؤيدون للضريبة المرتفعة والعملة الصعبة يجدون هذا الخط الهجومي مؤثرا بصورة خاصة. فدافيد داجارت المحامي الشاب من نيوهافن بكونكتكوت أصبح موضع تهمة واسعة الانتشار عندما قال في خطبة الرابع من جويلية من أجل سنة 1787 إن الأمريكيين الذين أرادوا تخفيض سندات المضاربين «لا يمكن أبداً أن نقنعهم بالعقل للتخلص من هذه الفكرة لأنهم لم يستعملوا العقل أبداً للاقتناع بها»[4]. وقد نسب كاتب صحفي من ماساتشوستس تشريع التخفيف إلى «الأزمنة العاطفية»[5].

(1) رسالة وجهها جريزون إلى ماديسون بتاريخ 28 مايو 1786 وردت في المرجع التالي:
Grayson to Madison, May 28, 1786, in Paul PI. Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 1774-1789 (26 vols.; Washington, D.C., 1976-2000), 23:320;
«An Enquiry into the Principles on which a Commercial System for the United States of America Should be Founded . . . «American Museum I (June1787), 513.

(2) «Nestor» [Benjamin Rush], Independent Gazetteer, June 3, 1786.

(3) رسالة وجهها رتشارد هنري لي إلى جورج مايسون بتاريخ 15 مايو 1787 وردت في المرجع التالي:
Richard Henry Lee to George Mason, May 15, 1787, in Rutland, ed., Papers of George Mason, 3:878;
Benjamin Rush, American Museum I (Jan. 1787), 8—9;
Philadelphia dateline, Virginia Independent Chronicle, June 20, 1787.

(4) David Daggett, An Oration, Pronounced in the Brick Meeting-House, in the City of New-Haven, on the Fourth of July, A.D. 1787 (New Haven, Conn., [1787]), 12.

(5) «Extracts from Letters dated Berkshire County, Massachusetts,» Sept. 16, 1786, Connecticut Courant, Oct. 2, 1786.

وحتى عندما كان المواطنون المتصارعون على إدارة الثورة الأمريكية يتبادلون التهم بالوقوع أسرى العواطف فإن الشعب بعامته قد توصل إلى نتيجة مفادها أن العاطفة لا تتضمن عنفوانا هائلا فحسب بل هي تستحق أن نندفع من أجلها. وقبل الحرب الثورية بكثير غزا جنس أدبي جديد هو الرواية أوروبا الغربية والمستعمرات الأمريكية. فكتب من قبيل كتاب ماكنزي «الإنسان العاطفي» سنة 1771 و كتاب جين أوستن «الحس والإحساس» سنة 1811 تحتفل بشخوص أدبية تتجاوز المجرى العادي للإنسانية في ثراء حياتهم العاطفية ولطافتها. وأحد المؤشرات التي لا يمكن أن يخطي المرء فيها –مؤشرات تصاعد شعبية «الاحساس» (كما كان يسمى في المعتاد الغالب)– هو أن عدداً كبيراً من المشاركين في نقاشات عقد 1780 يحتجون بأن موقفهم يستحق تأييد كل شخص ذي إحساس.

إن للإحساس بعدا فنيا. فلا يمكن حقاً إلا لشخص ذي مستوى رفيع من اللطافة أن يدرك قيمة لوحة لجانيسبورو أو سوناتا لموتسارت. إلا أن نوعا آخر من الإحساس تبين أكثر فائدة للمتحزبين السياسيين في سنوات 1780. فـ«لإحساس بالرفقة» يكاد يطابق المصطلح الحديث «التعاطف» (الذي لم يكن بالوسع أن يوضع إلا في غاية القرن التاسع عشر). إنه القدرة ليس على مجرد الإشفاق على الشخص المتألم بل الشعور الفعلي بألمه(ـا). فـ«إحساس الرفقة» يمكن أن ينتج عن معاناة المصير نفسه مثل الشخص المتألم (أو معاناته في الماضي) لكنه يمكن كذلك أن يتولد بفضل الخيال.

ومن المفاجئ بحد كاف أن دارس «إحساس الرفقة» الأكثر تأثيراً في القرن الثامن عشر هو رجل غالباً ما يعرف اليوم بكونه زعيم المصلحة الخاصة. ففي 1759 سبعين سنة قبل كتابة ثروة الأمم نشر آدم سميث المحاضرات التي ألقاها على طلبته في جامعة جلاسجو. وقد سمى الكتاب «نظرية العواطف الأخلاقية». وفيه دلل سميث على أن العلة الوحيدة التي تجعلنا نكره رؤية شخص يتألم هي: «أننا نتخيل أنفسنا في وضعيته فنتصور أنفسنا نعاني تلك الآلام كلها ونكاد ندخل في جسده ثم نصبح إلى حد معين الشخص نفسه ومن ثم نكون فكرة ما عن أحاسيسه»[1]. فالأمريكيون الذين كانوا يتخبطون في النزاعات الجبائية والنقدية لعشرية

(1) Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments, ed. D. D. Raphael and A. L. Macfie =

1780 فهموا أن قدرة مستمعيهم أو قرائهم على التعاطف مع نكبة دافعي الضرائب -أو مع نكبة أصحاب السندات بخصوص هذا الموضوع- هي رهن قدرتهم على تخيلها. وقد سبق لسميث أن دقق تعليله للشعور بأحاسيس الغير محترزا بأن البشر يحسون «قليلاً بالنسبة إلى الغير الذي ليس لهم به صلة خاصة»(1). واستنادا إلى هذا الحدس سعى المناضلون السياسيون في سنوات 1780 لصنع ترابط بين الملاحظ والمتألم.

وقد كانت المهمة مهمة رهيبة بالنسبة إلى المتكلم أمام العموم بل هي أكثر من ذلك بالنسبة إلى كاتب المقالات. فكاتب المسرحيات-وإلى حد ما الخطيب-يمكن أن يقدم للمستمعين تدليلا ماديا عن ألم موضوع كلامه. لكن معين الكاتب الوحيد كما أبرز ذلك توماس شيريدان هو «الحرف الميت»(2). وقد صرح هنري هووم (اللورد كيمز) قائلاً: لما كانت «العين هي أفضل السبل إلى القلب» فإنه يقع على عاتق المؤلفين أن يظهروا «كل شيء وكأنه يحصل أمام ناظرنا وأن يحولونا من قراء ومستمعين إلى ...متفرجين»(3). فأصبح بوسع الأمريكيين الذين يناقشون تشريع التخفيف خلال السنوات 1780 يرسمون لوحات لفظية حيث يمكن لمستمعيهم أن يروا مثلاً ألم أسرة المزارع التي تعاني عندما يحجز مأمور الشرطة على دوابها.

وكانت هذه الرسوم اللفظية في الغالب تركز على جسد الإنسان. وقد كان المفكرون الأوروبيين والأمريكيين الشماليين في القرن الثامن عشر متحيرين بلا حد من ميل العواطف والانفالات إلى ترك أثر مادي. فهذه المفاعيل التي تتضمن الامتقاع والبكاء والردود الجنسية وإفراز اللعاب يمكن أن تفسر أحياناً بالملامسة المادية. إلا أنها في الكثير من الحالات لا تقبل

= (orig. pub. 1759; Indianapolis, Ind., 1984), 9.

(1) Ibid., 86 (quotation), 90; Garry Wills, Inventing America: Jeffersons Declaration of Independence (Garden City, N.Y., 1978), 287.

(2) شاهد من شيريدان ورد في المرجع التالي: Sheridan, quoted in Jay Fliegelman, Declaring Independence: Jefferson, Natural Language, and the Culture of Performance (Stanford, Calif., 1993), 26, 2.

(3) Henry Home, Lord Kames, Elements of Criticism (1762), quoted ibid., 16.

هذا التفسير. فالجائع يفرز اللعاب أحياناً لمجرد التفكير في الغذاء دون إثارة من حاسة الشم أو البصر أو الذوق. والامتقاع والضحك يمكن أن يثيرهما الاتصال المادي لكنها في حالات أكثر يثيرهما الخيال(1).

إن «الإحساس بالرفقة» يمكن كذلك أن ينتج رد فعل غريزي. فقد قال آدم سميث مفسرا «إن صوت الشخص الذي يشتكي من البؤس يؤثر فينا فيفرض علينا بصورة تكاد تكون غير إرادية معونة الشخص الذي يتألم»(2). وقد كان المشاركون في نقاشات عقد 1780 الكبرى حول الجباية والنقد اعتقدوا أنه بوسعهم أن يجلبوا الناس إلى صفهم إذا أمكنهم أن يظهروا أن سياسات معارضيهم قد سببت من الخوف والقلق قدراً عصيبا ولد نوعا من رد الفعل الآلي كان سميث قد وصفه. ولأجل هذه الغاية فإنهم في الكثير من الحالات كانوا يستعملون أجسادهم جاعلينها حلبة يظهرون عليها الكيفية التي على البشر أن يردوا بها الفعل إزاء ما يقصونه من حكايات مأساوية. وقد طالب مجلس مدينة نيوبراينتروي في ماساتشوستس بإلحاح من قادة الولاية ألا يستعملوا السلاح ضد الناس الذين أغلقوا الكثير من محاكم الريف. وقد أعلن أهل المدينة قائلين «إن دمنا يجفل في عروقنا بخوف يجمده فيها وقلوبنا المنتفخة ترتجف إزاء فكرة صادمة إلى هذا الحد»(3).

كانت هذه الدعوات الحية للتعاطف و«إحساس الرفقة» ملحوظة أكثر في ضوء ميل مفكري التنوير للربط بين الإحساس بالتعاطف والنساء. ففي منتصف عقد 1780 كان من المعتاد جداً في الولايات المتحدة كما في أوروبا أن تعتبر النساء «الجزء العاطفي من نوعنا البشري». وقد ادعت جوديت سارجنت موري الكاتبة بماساتشوستس وزعيمة حقوق

(1) James Rodgers, «Sensibility, Sympathy, Benevolence: Physiology and Moral Philosophy in Tristram Shandy,» in L. J. Jordanova, ed., Languages of Nature: Critical Essays on Science and Literature (New Brunswick, N.J., 1986), 126-33.

(2) Smith, Theory of Moral Sentiments, 36;
Wills, Inventing America, 269;
Norman S. Fiering, «Irresistible Compassion: An Aspect of Eighteenth-Century Sympathy and Humanitarianism,» Journal of the History of Ideas 37 (Apr.-June, 1976), 195.

(3) New Braintree town meeting, petition to governor and Council, Jan I, 1787, 205:6:50-56, Force Transcripts, LC.

النساء أن «العواطف التي يأسى لها القلب والتي تغمرنا في آن بالعجب والتعاطف والرهبة كانت ولا تزال دائماً عائدة إلى النساء دون سواهن»(1).

وكان الكثير من الكتاب والخطباء يستعملون العاطفة استعمال العصا. فلما كانت العملية التي يولد بها العذاب تعاطفا ظنت آلية فإن من لا تحركه (مظاهر العذاب) قد اعتبر غير طبيعي. وفي عصر مستنير لم يكن أحد يقبل بأن يقال عنه إنه يقع خارج التناسق مع الطبيعة(2). وكان الأمريكيون الذين يترجون من التشريعيات التيسير على المزارعين يستعملون الكلمة نفسها مرة بعد مرة في وصفهم للدائنين المخاصمين والأمريكيين الأغنياء الذين اشتروا أملاك أجوارهم الذين لا يستطيعون تسديد ديونهم وأصحاب السندات الذين طلبوا من القضاء أخذ مستحقاتهم من دافعي الضرائب الجانحين. كلهم كانوا يوصفون بكونهم «عديمي الإحساس»(3). وكان المدافعون عن التخفيف يشتكون من أن أجساد بعض الناس تبدو محصنة ضد ردود الفعل اللاإرادية التي يفترض أن تثيرها مآسي الجيران. وكانوا يوجهون الانتباه بصورة خاصة إلى قلوب خصومهم التي يقال عنها إنها قد أصبحت مساوية في القسوة للعملة المعدنية التي يريدونها وحدات تبادلية وحيدة في الأمة. وفي مايو 1785 ادعى «المراقب» أن الناس الذين يديرون دفة الحكم في ولاية هامشاير لا يمكنهم أن «يحسوا بما

(1) «On Female Manners and Customs: Adapted to a Certain Place,» Massachusetts Centinel,]uly 26, 1786;
Murray, quoted in Andrew Burstein, Sentimental Democracy: The Evolution of America's Romantic Self-Image (New York, 1999), 21;
Smith, Theory of Moral Sentiments, 190; Kenneth MacLean, «Imagination and Sympathy: Sterne and Adam Smith, «Journal of the History of Ideas 10 (June 1949), 403;
G. J. Barker-Benfield, The Culture of Sensibility: Sex and Society in Eighteenth-Century Britain (Chicago, 1992), XVII, I, 23, 28, 117, 144.

(2) Fiering, «Irresistible Compassion,» 196, 204.

(3) [Whiting], «Some Remarks on the Conduct of the Inhabitants,» 157;
‹A Friend to the Public,» Newport Mercury, Feb. 13,1786;
'A Fellow Citizen»/ «Willing to Learn,» True Policy of New-Jersey, 12;
Kent County citizens, pétition, May-June 1785 legislative petitions, record group 1111, DPA, reel 6, frame 282;
«Americanus,» Columbian Herald, Aug. 22, 1785;
'A Tradesman,» New Hampshire Spy, Nov. 14,1786.

يحس به الآخرون بسبب تجمد قلوبهم تجمدا يجعلهم فاقدين للشعور بأية مصلحة عدا مصلحتهم الشخصية»[1].

وقد حذر بعض الكتاب المساندين للتخفيف بأن الثروة تميل إلى منع الإنسان من أن يعيش الدرجة المناسبة من «الإحساس بالرفقة». ومباشرة قبل انتخابات مايو 1787 في ماساتشوستس طلب كاتب صحفي بإلحاح من الناخبين أن يعوضوا نوابهم من أصحاب السندات بغيرهم «ممن يبدون أقرب إلى التعاطف مع إخوتهم والتخفيف من مآسيهم»[2]. وفي الكثير من الحالات يجيب الأمريكيون الذين يفضلون التحصيل الصارم للضرائب والدين يستعملون اللغة نفسها مدعين أن من ينقصه «الإحساس بالرفقة» ليس القلة بل الأكثرية. وقد حذر صاحب مقالة نشرت في بنسلفانيا جورنال سنة 1783 أصحاب السندات بألا ينتظروا تعاطفا من «الجموع فاقدة الإحساس»[3].

لعل القليل من المستمعين قد فاتتهم الرسالة التي يُقصد تبليغها بهذه التهم: إذا لم يوافقوا رأي المتكلم أو الكاتب الذي يخاطبهم فهم إذن ناقصو عاطفة كذلك. فقد زعم فريق من أصحاب العرائض المطالبين بغلق مؤقت لمحاكم الولاية أن هذه الفكرة لن تؤثر كثيراً في أصحاب «القلوب التي لا شعور لها». لكن «أولئك الذين يتمتعون بأحاسيس القلب الإنساني اللطيفة والفاضلة والذين يعطفون على من يعاني من المآسي» يصعب أن «يصموا آذانهم فلا يستمعوا إلى صوت الشكوى المريرة التي عمت بلادهم»[4].

---

(1) «Observator.» New Hampshire Gazette, May 20, 1785;
'A Planter,» Newport Mercury, Feb. 20, 1786;
'A Member of Convention,» Worcester Magazine 2:33 (3rd Week of Nov. 1786), 396;
'A Farmer,» New Jersey Gazette, Feb. 6, 1786.

(2) «Probus,» Massachusetts Centinel, May 5, 1787;
Smith, Theory of Moral Sentiments, 55.

(3) «North American,» I, Pennsylvania Journal, Sept. 17, 1783, in Irving Brant, ed., «Two Neglected Madison Letters,» WMQ 3rd. ser., 3 (Oct. 1946), 577;
Smith, Theory of Moral Sentiments, 25.

(4) عريضة سكان منطقة كنت بتاريخ مايو – يونيو1785 ووردت في المرجع التالي:
Kent County citizens, petition, May-June 1785 legislative petitions, record group 1111, DPA, reel 6, frame 282.

وعندما يدعي المدافعون عن سياسات جبائية ونقدية صارمة بأن معارضيهم تحركهم الانفعالات العاطفية بدلاً من العقل يجيبهم المدافعون عن التخفيف أحياناً بدفاعات قوية عن الإحساس. وقد يستعملون في بعض المناسبات اعترافاً بريئا بأنه لا أحد يملك القدرة العقلية نفسها جاعلين ذلك مقفزاً لصالح التحدي المقدام ضد الفكرة التي ترى أن «الأحكام السياسية ينبغي أن تكون مستندة إلى العقل». وقد كتب أحد المدافعين من ماساتشوستس عن تخفيف الضرائب «قلة تستطيع أن تستعمل العقل. لكن الكل يستطيع أن يحس»[1].

إن المشكل مع هذه الحجة هو طبعاً أن المستمعين والقراء يمكن أن يقتنعوا بأن المسائل السياسية من الأفضل فيها أن تحسم بالعقل وليس بالانفعال العاطفي وأن المواطنين عليهم أن يرجعوا إلى أفضل عقول الأمة. وعلى الأقل فإن أحد المدافعين عن التشريع الجبائي والنقدي الصارم يبدو أنه من فيلادلفيا قد سخر من فرصة الحل هذه: فقد بدأ مساهمته في النقاش بتنازل من عنده. ثم صرح أن الكثير من الناس يفهمون «مبادئ الحرية» التي هي «موضوع إحساس» لكنهم «لا يفهمون مبادئ الحكم... الذي هو موضوع تأمل وتعقل»[2].

لم تقتصر النقاشات الجبائية والنقدية المعقدة والتي دارت خلال عقد 1780 على تقسيم الأمة إلى صفين بل إنها في الحقيقة صنعت أكثر من ذلك لأن كلاً الصفين الواسعين انقسم هو بدوره إلى عدة صفوف فرعية. بل إن المسائل العويصة لذلك العقد قد قسمت فكر الكثير من الأفراد.

فلا أحد من طرفي النقاش حول التخفيف بالحائز على الوحدة الفكرية الصارمة بل إن الكثير من الأمريكيين الذين يتعاطفون مع المزارعين المنكوبين يعارضون العملة الورقية مع مساندتهم لأشكال أخرى من التخفيف. وبعض المساندين للعملة الورقية يريدونها أن تكون أداة عوض قانونية ولا يقول بذلك جميعهم[3]. وأحياناً يختار المدافعون عن تخفيف الجباية

(1) «A Freeman,» Worcester Magazine 2:28 (2nd. week of Oct. 1786), 338.

(2) ‹Another Correspondent,» Philadelphia dateline, New Jersey Journal, and Political Intelligencer, Sept. 5, 1787.

(3) Woody Holton, «›Divide et Impera›: Federalist 10 in a Wider Sphere,» WMZ 3rd. ser. 62 (Apr. 2005), 175—212.

والدين التحالف مع فريق من المدافعين عن السندات ضد فريق آخر. ويوجد من بين دافعي الضرائب من كونكتكوت الذين لا يريدون من التشريعية أن تطيع أمر الكونجرس الملزم لشهر سبتمبر 1785 أمره الذي سيقتضي إضافة ضرائب قارية ثقيلة إلى ما كانوا بعد يدفعونه من الضرائب الثقيلة للولاية من وجد حليفا لا يكاد يخطر على البال: أصحاب سندات الولاية. فقد كان الخوف واسعا بينهم الخوف من ألا يوجد ما يكفي من المال في كونكتكوت لسداد الضرائب القارية وضرائب الولاية معا وأن دائني حكومة الولاية كانون مترددين في مقاسمة ما لضريبة الولاية من مردود محدود مع الكونجرس ودائنيه(1).

وفي بنسلفانيا شمل النزاع فرقا متصارعة من أصحاب السندات الاتحادية. وقد صرحت التشريعية بحلول 1784 أنها ستسدد فائدة البنسلفانيين الذي يملكون سندات اتحادية. فكان كل دائن اتحادي سيقبض فائدته(ـا) بالعملة الورقية. لكن مقترح المجلس لم يصطدم باعتراض دافعي الضرائب المعارضين فحسب بل وكذلك باعتراض بعض أصحاب السندات أنفسهم. فالبنسلفانيون الذين تلقوا ضمانات اتحادية مباشرة من الحكومة لا يريدون من المجلس أن يسدد لأصحاب السندات الثانويين شيئاً لأن استثناءهم سيمكن الحكومة من تسديد فائدة أصحاب السندات الأصليين بالفضة(2).

إن أقصى عقاب لفريق من المتاجرين في السندات -أعني أن تلغي الولاية دينهم في الغاية- تم اقتراحه في عريضة تلقاها مجلس دلواير من فريق مضاربين منافس(3).

وعلينا أن نضيف إلى هذه التعقيدات المحيطة بالنزاع بين مؤيدي تخفيف الضرائب والدين وأعدائه أن الكثير من الأمريكيين لا يقبلون التصنيف الواضح في أي من الصفين. فبعضهم كان ببساطة ملتبس الموقف. فمن ناحية أولى كان المبعوث الأمريكي في لندن (جون أدامز) وفي باريس (توماس جفرسون) متخوفين من أن يعرض تخفيف الضريبة والدين سمعة الوطن

(1) Stephen Reed Grossbart, «The Revolutionary Transition: Politics, Religion, and Economy in Eastern Connecticut, 1765-1800» (Ph.D. diss., University of Michigan, 1989), 249.

(2) Bouton, «Tying Up the Revolution,» 156-71.

(3) Newcastle County citizens, printed petition, [Aug. 1787], Oct.-Nov. 1787 legislative petitions, record group 1111, DPA, reel 9, frame 119.

إلى الخطر لدى المستثمرين الأوروبيين. لكنهما من ناحية ثانية يحتجان كلاهما بأن القروض الأوروبية السابقة لم تحقق للأمريكيين إلا المتاعب[1]. وقد كان اللبس في موقف جفرسون حادا بصورة خاصة. فمن جهة أولى كان شديد النقد لقوانين التخفيف التي تبنتها عديد الولايات بما فيها ولاية مولده فرجينيا في عقد 1780. لكنه دافع من ناحية ثانية عن المقترح الذي يسمح للفرجينيين من أمثاله بسداد ديون بريطانيا المتقدمة على الحرب بتقسيطات سنوية. وهو بفعله ذلك قدم الحجة نفسها التي قدمت من قبل أصحاب خطط التخفيف التي شهر بها[2].

ويظهر اللبس في مواقف جون أدامز بخصوص المضاربة في السندات بوصفها سجالاً طويلاً مع زوجته أبيجايل. ففي البداية رفض جون الاستثمار في الورق الحكومي متردي القيمة محتجا بأن ملكية الأرض أكثر أمانا–بالنسبة إلى المستثمر وإلى الوطن معا. وقد حافظ على هذا المثال الأعلى بصورة ثابتة قبل أن يصبح هو بنفسه شيخا رومانيا فاضلا ليس صوته معروضاً للبيع لكون مزرعته تمده بالاستقلال المالي. أما تجار السندات فهم بالمقابل ما ينبغي لكل جمهورية تجنبه مهما كانت التكاليف: فهم فرقة ضيقة لها في آن الدافع والسلطة للتلاعب بالحكومة لصالحها. ورغم أنه قد ولد وربي على ساحل ماساتشوستس قرب بوسطن فإن أدامز اغتذى بشيء من النزعة الرعوية التي تُوصل عادة بجفرسون الذي يعتبر «الذين يعملون في الأرض ... شعب الله المختار»[3].

---

(1) رسالة وجهها أدامز إلى روفوس كنج بتاريخ 14 يونيو 1786 وردت في المرجع التالي:
Adams to Rufus King, June 14, 1786, in Charles R. King, ed., The Life and Correspondence of Rufus King, Comprising His Letters, Private and Official, His Public Documents, and His Speeches (New York, 1894), 1:182.

(2) Thomas Jefferson, «Explanations on Some of the Subjects of the Conversation . . . with . . . The Count de Vergennes . . . ,» in Julian P. Boyd et al., eds., The Papers of Thomas Jefferson (33 vols., to date; Princeton, N.J., 1950-) , 9:111-12;
من جفرسون إلى أرشيبالد ستوارت ;Jefferson to Archibald Stuart, Jan. 25, 1786, ibid., 9:217—18
من جفرسون إلى توماس بليزانتس ;Jefferson to Thomas Pleasants, May 8, 1786, ibid., 9:473
من جفرسون إلى لوسي لودوال بارادايز .Jefferson to Lucy Ludwell Paradise, Aug. 27, 1786, ibid., 10:304-5

(3) رسالة وجهها جون أدامز إلى كوتون تفتس بتاريخ 27 يوليو 1787 وردت في المرجع التالي:
John Adams to Cotton Tufts, Aug. 27, 1787, in Lyman H. Butterfield et al., eds., Adams =

لكن وضعية أبيجايل أدامز كانت مختلفة. فما ظل زوجها حيا (وكما حصل فإنه قد عاش بعدها) لم تستطع أبداً أن تعيش متعة التملك. لكنها من جهة ثانية أدت دورا أكبر حتى من دور جون (زوجها) في تقرير الكيفية التي ينفق بها المال. ولما كان لها حق التصرف دون حق الملكية فإنها قد انشغلت بالشكل الذي تكون عليه موارد الأسرة أكثر من انشغالها بنسب الفائدة والمردود.

وفي كل الأحوال فلعل وصف جون أدامس بكونه ملتبس المواقف حول المضاربة في السندات أقل دقة من ملاحظة أن أفعاله لا تطابق دائماً مثله العليا. والواقعة البسيطة الدالة على ذلك هي أنه سمح لزوجته بأن تجعله مضاربا في السندات. وكان ذلك دورا إضافيا مفيدا أدته في العلاقة بينهما—دور الشيطان الذي جعله يفعل ذلك.

إن الصورة البينة لنظام الحركات في المعركة بين المدافعين عن التحصيل الصارم للضريبة والدين والمعارضين له هي أكثر تعقيدا مما أسلفنا لمجرد كون الأعضاء المخلصين لأحد الصفين الرئيسيين كانوا أحياناً يغزون أسلحة الصف الثاني من الأفكار والخطابة. والقرصان النموذجي في الخطابة كان فيلاتياه وبستر تاجر فيلادلفيا الذي دعا تشريعية بنسلفانيا إلى استعمال الذهب والفضة لسداد فائدة البنسلفانيين أمثاله الذين كانوا قد استعملوا العملة الورقية متردية القيمة لشراء السندات الاتحادية خلال الحرب[1]. وكان مقترح وبستر هجوما على البنسلفانيين الذين حصلوا على سنداتهم من السوق الحرة. وفي سنة 1784 اقترح أصحاب السندات الثانويين أن

= Family Correspondence (8 vols., to date;
Cambridge, Mass., 1963—), 8:149;
Jefferson, Notes on the State of Virginia, ed. William Peden (New York, 1972), 164-65;
Lynne Withey، Dearest Friend: A Life of Abigail Adams (New York، 1981)، 259;
Ruth. H. Bloch, «The Gendered Meanings of Virtue in Revolutionary America,» Signs: Journal of Women in Culture and Society 13 (Autumn 1987), 37-58.

(1) ورغم أن الوثائق المدونة بخصوص أملاك وبستر التي تبلغ على الأقل 486 جنيهاً من الضمانات الاتحادية لا تعين هل كان وبستر مالكا أصليا أم هو مالك من الدرجة الثانية (أي اشترى السندات من سوق المضاربة فيها) فإن المرارة التي يهاجم بها الخطط الداعية إلى دفع الفائدة لأصحاب السندات من الدرجة الثانية تستثني كل إمكانية بأن يكون منهم. انظر المرجع التالي:
Certificate no. 4413, 'Account of Certificates Delivered for Continental Certificates recd on Loan Per Act March 1786,» book A, 137, record group 4 (microfilm), reel 5749, PSA.

تسدد كل الفوائد بالعملة الورقية بدلاً من الذهب والفضة بعد تأكدهم بأن حكومة بنسلفانيا لن تستطيع أن تسدد لمالكي كلاً النوعين من مالكي السندات فائدتهم بهما.

أغضب مقترح العملة الورقية وبستر وأصحاب سندات أصليين آخرين غضبا شديداً فجفلوا أمام فكرة تلقي فائدتهم في شكل «طوفان آخر من الوعود العمومية» مآل قيمتها التردي. فأبرزوا أن الحكومة تستطيع أن تسدد فائدتهم بالذهب والفضة ما بقي أصحاب السندات الثانويين لا يحصلون على شيء. وقد ولدت حرب وبستر ضد أصحاب السندات الثانويين البعض من أكثر أنواع التشهير بلاغة ضد المضاربة بالسندات التي هي كما صرح: «تأخذ ملكية شاسعة من أولئك الذي حصلوا عليها بجهدهم وكان يمكن طبعاً أن يستعملوها أحسن استعمال ثم توضع بين أيدي أناس لم يحصلوا عليها بجهدهم والذين يمكن طبعاً أن يستعملوها أسوأ استعمال»[1].

وتماشيا مع دعوى قام بها الكثير من المدافعين عن التخفيف من الضريبة احتج وبستر أن العلة التي لأجلها أراد مشرعو بنسلفانيا تسديد الفائدة لأصحاب الضمانات الثانويين هي أنه هم أنفسهم قد اشتروا سندات الحكومة. ثم قال إن من المعتاد بالنسبة إلى نواب الولاية المالكين للسندات أن «يصوتوا لكي يكون مال الآلاف من منوبيهم في جيوبهم». ثم قال كلما أقر المجلس تشريعاً متعلقا بالدين العام ينبغي على كل نائب أن يكشف عن مقدار استثماره في سندات الحكومة والمضاربون منهم ينبغي ألا يسمح لهم بالتصويت[2].

إن اتهام وبستر للمضاربة في الضمانات قد استمدت الكثير من النظرة الاقتصادية للمدافعين عن التخفيف. ثم أعلن أن المضاربين يخطئون عندما يقولون إن التيسير على المضاربين يمكن أن ينقص مردود الأمريكيين بل إن العكس هو الصحيح. فكتب «يقال إن من يعيش من السمسرة والمضاربة يبلغ عددهم في بنسلفانيا 5000 ويمكن استعمالهم في تجارة

(1) Pelatiah Webster, «A Seventh Essay on Free Trade and Finance,» in Webster, Political Essay s on the Nature and Operation of Money, Public Finances, and Other Subjects. . . (Philadelphia, 1791), 282, 286.

(2) Ibid., 302-3.

مشروعة أو في الزراعة. إنهم أكثر ضرراً على وطننا من الجراد»[1]. وقد توقع في سنة 1785 أنه «عندما يدفع للمضاربين فإنهم سيصبحون دفعة واحدة أغنياء بصورة عجيبة بحيث إنهم ربما سيركبون العربات ويلجون سباقات أخرى من الكسل والمتع والترف والتحلل. وتلك أمور كانت دائماً مما يصدم الشعب». ثم احترز وبستر مثل المدافعين عن تخفيف الضريبة بأن المبالغة في المطالب العمومية «ترمي بالتخاذل الرطب والقاتل على الاندفاعات الحقيقية التي هي المبدأ والمعين الأصليين لثروتنا الوطنية» أي العمل الذي يقوم به المزارعون والحرفيون العاديون. كما كان يردد التحذير الشعبي بأن نواب الولاية في حماستهم لإرضاء أصحاب السندات يمكن أن يخيفوا المهاجرين الممكنين فيهربوا. فكتب «إن الضرائب الثقيلة على البلد ستحبط الناس فلا يقدمون للإقامة في أراضينا» بل إن وبستر انضم إلى المصلحين الجبائيين في رفضهم «الحجة الغبية والمعذبة... (القائلة إن) الضريبة على العمل لها هذه المزية المتمثلة في كونها تطور الإبداع لأنها تزيد من الحاجة... وأنها أجود لجعل كل الناس فقراء لأنها تجعلهم يعملون أكثر». ثم قال فبدلاً من «أن تجلد الإنسان الضرورة الخالصة ومهماز الحاجة اللاذعة المخيفة» ينبغي للمزارعين والحرفيين أن «يكونوا مدفوعين بمزيد من السعادة والأمل في الحصول على الجزاء»[2].

يبدو وبستر معبرا عن تعاطف أصيل مع دافعي الضرائب المنكوبين في الوقت نفسه الذي يستحوذ دون حياء على حجج المدافعين عن التخفيف ليستعملها ضد الفريق المنافس من المضاربين بالسندات. إن تبني وبستر أدبيات لصالح التخفيف ليس إلا مجرد إشارة إلى مقدار شعبية هذه الأفكار.

(1) [Pelatiah Webster], Pennsylvania Gazette, Apr. 18, 1787.

(2) Webster, «Seventh Essay,» 283, 287;
Webster, «A Sixth Essay on Free Trade and Finance,» in Webster, Political Essays, 239;
[Webster], anonymous essay, Pennsylvania Gazette, Apr. 18, 1787.

الباب الثالث:
الأمريكيون الجوامح

الفصل الثامن

«ثورة كان ينبغي لها أن تكون مجيدة»

الاستفاقة من الأوهام

خلال نصف العقد الذي سبق تبني الدستور كانت كل تشريعية في الولايات تضمن بعض التخفيف من الضريبة والدين مسببة بذلك دون شك اتهاما للنواب بأنهم «كانوا قوما يائسين» ضمنوا انتخابهم ليضعوا «حاجزا بينهم وبين دائنيهم يحميهم منهم»[1]. فالنواب المحليون يواجهون مثل هذه التهم. وعندما أجل القضاة في دائرة نيوهانوفر من نورث كارولينا كل القضايا باستثناء بعضها مما قدمه الدائنون ضد المدينين أكد أرشبالد ماكلاين أنه يعلم علم اليقين العلة التي لأجلها اصطف ممثلو السلطة المحليون الذين يسروا على الدائنين ودافعي الضرائب بوقوفهم ضد الدائنين. فقد أخبر جيمس أيرودال في يوليو 1787 قائلاً «والحقيقة هي أنهم هم وأصدقاؤهم كانوا جميعاً متابعين لدى القضاء»[2]. ولم تكن كل هذه التهم عديمة الأساس. فالكثير من النواب يقاسمون منوبيهم مآسيهم. فخلال عقد 1780 أغلقت غرفة النواب في فرجينيا محاكم الولاية أمام التجار البريطانيين الذي كانوا يريدون سداد الديون التي سبقت على الحرب. والكثير من أعضاء المجلس يدينون لدائنيهم من المستعمرين السابقين بأكثر مما يستطيعون سداده. وفي بعض الأحيان حصل المواطنون على تسامح التشريعية استجابة لعرائضهم أو لتعليمات النواب[3]. إلا أن ذلك لم يحصل في حالات عديدة. وحتى لو أن بعض الأمريكيين قد اشتكوا من أن النخب السياسية كانت شديدة الطيبة مع المدينين ودافعي

(1) «Aristides,» Virginia Independant Chronicle, Alar. 21, 1787;
Madison July 26, 1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 2:123.

(2) رسالة وجهها ماكلاين إلى إيرودال بتاريخ 11 يوليو 1787 وردت في المرجع التالي:
Maclaine to Iredell, July 11, 1787, in Don Higginbotham, ed., The Papers of James Iredell (3 vols, to date; Raleigh, N.C., 1976-), 3:288.

(3) C. Edward Skeen, «Vox Populi, Vox Dei: The Compensation Act of 1816 and the Rise of Popular Politics,» Journal of the Early Republic 6 (Fall 1986), 268.

الضرائب فإن غيرهم وصفها بكونها لا تستجيب بما يكفي للضغوط الصادرة (من تحت) عن القاعدة (الشعبية).

إن الصعوبة التي يجابهها الأمريكيون العاديون خلال محاولتهم تغيير آراء نوابهم لم تكن أبداً أوضح بروزا مما كانت عليه بحلول سنة 1785 عندما طلب المزارعون في ريف ساوث كارولينا من مجلس الولاية أن يعمل شيئاً حول تجارة العبيد الأفارقة. فآلاف السود الكاروليينين أبقوا والتحقوا بصفوف الجيش البريطاني خلال الحرب الثورية. وعندما حل السلم استورد أصحاب العبيد وخاصة في الريف آلاف العمال من إفريقيا بديلاً من عبيدهم الآبقين.

لكن الكثير من جيرانهم الأقل ثراء والذين هم بدورهم عاجزون أو غير راغبين في شراء العبيد الأفارقة كانوا يخشون من أن ازدهار تجارة العبيد قد يزيد في خطر انتفاضتهم. كما أنها جففت المنطقة من النقد السائل. وحسب تقدير أحد المعاصرين فإن الكاروليينين الذين اشتروا عبيد أفارقة قد أرسلوا ما قيمته 300000 جنيهاً من العملة الصعبة إلى خارج الولاية. وناشد مواطنو الكثير من المناطق الغربية من الولاية المجلس بأن يعلق تجارة العبيد بين ضفتي الأطلسي. ووقع كثيرون من الناس عريضة بلغ طولها سبعة أمتار[1].

ولسوء حظ أصحاب العرائض من الريف هؤلاء فإن الكثير من نواب مجالس مناطقهم كانوا قد اشتروا عبيدا أفارقة ويريدون أن يواصلوا شراءهم. فقد أخبر رالف إزار النائب من لووكانتروي الذي كان ميالا لعرائض الريف الأقصى ضد تجارة العبيد مجلس نواب الولاية أنه «يأمل أنه عندما يعود (النواب) المنتسبين إلى ذلك الجزء من الريف الذي جاءت منه عريضة أمضاها 600 اسم بعضهم يشتكون من استيراد العبيد السود، إلى بلادهم أن يحملوا معهم قائمة في أولئك الأعضاء الذي صوتوا ضد المقترح حتى يكون منوبوهم على بينة». فنواب الريف الأقصى لم يتبعوا ما أشار به إيزار حول هذه القائمة التي قد كان يمكن أن تحتوي على أسمائهم[2].

(1) Patrick S. Brady, «The Slave Trade and Sectionalism in South Carolina, 1787-1808,» Journal of Southern History 38 (Nov. 1972), 601-20.

(2) بعد سنتين أنقلب المجلس على نفسه وحظر موقتا شراء العبيد الأفارقة، انظر المراجع التالية:

Two years later the assembly reversed itself and temporarily banned the purchase of =

وحيث فشلت العرائض والتوصيات في تحقيق المفعول المرغوب فيه ألح المدافعون عن تخفيف الضرائب والدين أحياناً على مواطنيهم بالحيلولة دون نجاح السياسيين العنيدين في الانتخابات. وقد أمل أحد النيوجيرسيين أن يتمكن مشروع الولاية من إدراك الحاجة إلى العملة الورقية فكتب «وإلا فإن علاجنا الوحيد هو انتخابات النواب المقبلة»[1]. وفي يونيو 1787 وافقت تشريعية دلواير على سداد فائدة سنتين لأصحاب سندات الولاية. وخلال فصل الانتخابات التالي «كانت المنشورات العامة تردد الحض على عدم اختيار أي شخص ممن اشتروا شهادات أو يدافع عن سدادها ليكون نائبا». وقد استبدل ناخبو دائرة نيوكاسل نوابهم وفي جمعية نوفمبر فتبنت التشريعية فعلاً منع الفائدة على كل من حصل على ضماناته بواسطة المضاربة[2].

لكن جهود المزارعين للتأثير على الانتخابات اعترضتها عدة عوائق. وفي أغلب الولايات كان التحدي الأكبر هو التغلب على الأعضاء المعطلين في الغرفة العليا من المجلس (وتسمى في

= Africans. Ibid.;
Camden District citizens, petition, read Sept. 27, 1785 and «Lower District of Camden» citizens, petition, read Feb. 4, 1786, in Lark Emerson Adams and Rosa Stoney Lumpkin, eds., The State Records of South Carolina: Journals of the House of Representatives, 1785-1786 (Columbia, S.C., 1979), 316, 372;
Ralph Izard, speech in South Carolina House of Representatives, Oct. I, 1785, Charleston Evening Gazette, Oct. of the, 1785.

(1) «A Fellow Citizen»/ «Willing to Learn,» The True Policy of New-Jersey, Defined; Or, Our Great Strength Led to Exertion, in the Improvement of Agriculture of Manufactures, By Altering the Mode of Taxation, and by the Emission of Money on Loan . . . (Elizabeth-Town, NJ., 1786), 40.

(2) «Timoleon» [James Tilton], The Biographical History of Dionysius, Tyrant of Delaware, Addressed to the People of the United States of America (Philadelphia, 1788), 65;
Nov. 2, 1787, in Claudia L. Bushman, Harold B. Hancock, and Elizabeth Moyne Homsey, eds., Proceedings of the House of Assembly of the Delaware State, 1781-1792, and of the Constitutional Convention of 1792 (Newark, Del., 1988), 480-81;
«An Act to Alter and Supply Certain Parts of an Act, Intitled, An Act Raising Ten Thousand Five Pounds for the Service of the Tear One Thousand Seven Hundred and Eighty-Seven ...» (ch. 165, passed Nov. 10, 1787), in John D. Cushing, comp., The First Laws of the State of Delaware (2 vols., orig. pub. 1792;
Wilmington, Del., 1981), 2:910-12.

بعض الولايات الكونجرس والمجلس في بعضها الآخر). والعلة في كون الشيوخ والمستشارين كانوا أقل هشاشة أمام ضغط القاعدة الشعبية من النواب هي أنهم مختارون من عدد أكبر من الناخبين. ومجرد حجم دوائرهم يجعل إبعادهم عن الوظيفة يكاد يكون ممتنعا في الكثير من الحالات.

وقد عرف ناخبو ماساتشوستس مدى الصعوبة التي يلقونها في تعويض الشيوخ في أعقاب تشريعية 23 مارس 1786 بسبب التصويت من أجل فرض ضريبة قدرها 300000 جنيها. فالمعارضون حملوا مسؤولية هذه الضريبة الجديدة لشيوخ الكونجرس وبعد سنة بذلوا جهودا لإخراجهم من عضوية الكونجرس. استغلوا عملية استُعملت طويلاً من قبل أكثر المصالح السياسية القائمة فنشروا أسماء المرشحين للكونجرس الذين كانوا يميلون لصالح التخفيف. وفي خلال ذلك اقترحت مجالس المدين في مقاطعتي سوفولك وورسستر مؤتمرات ريفية لتعيين المدافعين عن التخفيف[1]. وقد اقترح كاتب في صحيفة معارض للضريبة في أكتوبر 1786 أن تجتمع المؤتمرات في كل منطقة مرتين في السنة: «واحدة لتقديم التوصيات لشيوخهم وواحدة عند اختتام المحكمة العامة لفحص سلوكهم ليكون بوسعها أن تقضي هل كانوا أشخاصاً جديرين بالثقة في المستقبل»[2]. إلا أن القليل من هذا الجهد كان مثمراً.

بل إن مزارعي نيوإنجلند الغربية كانوا يواجهون تحدياً أكبر. ففي كل من كونكتيكوت وورود آيلند كان أعضاء المجلس (الغرفة العليا من التشريعية) ينتخبون من ناخبي الولاية كلها[3]. وفي سنة 1783 أوقف مجلس المساعدين مقترحاً جاء من الغرفة الدنيا برفض مكافأة التحويل لضباط الجيش القاري. وفي سبتمبر عقد مواطنون غاضبون مؤتمراً واتفقوا على تعيين مرشحي المجلس لكن الحملة باءت بالفشل[4]. لكن المدافعين عن التخفيف في رود

(1) Jackson Turner Main, Political Parties Before the Constitution (Chapel Hill, N.C., 1973), 117; Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 119.

(2) «A freeman,» Worcester Magazine 2:28 (2nd week of Oct. 1786), 337.

(3) «A.B.,» Connecticut Journal, Oct. 23, 1776.

(4) [«Honorius»], «An Address to the Discontented People of America,» Connecticut Courant, Aug. 26, 1783;
Oliver Wolcptt, Sr., to Oliver Wolcott Jr., Sept. 24, 1787 (typescript), DHRC, 3 =

آيلند المجاورة تمكنوا من التغلب على العوائق السياسية التي تنتج عن دوائر انتخابية واسعة. فكيف نجحوا حيث فشل غيرهم من النيوإنجلنديين؟

كان سكان رود آيلند الذين يطلبون إصدار عملة ورقية يعلمون أنهم سيواجهون اختبارهم الأكبر في مجلس المساعدين الذي ينتخب على نطاق الولاية بكاملها. والناخبون قل ما يعرفون أياً من المرشحين شخصيا وهم في العادة يكتفون بالموافقة على القائمة التي تقترحها عليهم النخب السياسية القائمة[1]. إلا أنه في ربيع 1786 أقام فريق من المدافعين عن العملة الورقية مؤتمرين في جرينويتش الغربية واقترحوا قائمة خاصة بهم. فقد أداروا بشعار «تخفيفا عن البائسين» قائمة من المرشحين للمجلس وللنيابات الأخرى في الولاية كلها. وإذا نجحت القائمة فوصلت إلى السلطة فسيكون أول برنامج عملها طبع العملة الورقية.

وتحالف المعارضون للعملة الورقية من سكان رود آيلند ضد قائمة الريف. فقد كان نيكولاس براون التاجر من بروفيدنس يعلم أن القليل من مدينيه سيفرضون عليه العملة الورقية بمجرد أن تطبع إذ إن قيامهم بذلك سيحول دونهم والحصول على قروض جديدة. ومع ذلك فإصدار العملة سيغير ميزان القوة في العلاقة بين الدائن والمدين. ذلك أنه بالعملة الورقية المتداولة إذا هدد براون بمقاضاة أحد زبائنه فإن المدين يمكنه أن ينتقم بتهديده هو بدوره. وبذلك فقد كان براون مترددا بين قبول فائدة سنداته من رود آيلندأو أصلها بالعملة الورقية[2]. وقد كان مقتنعاً بأن إصدار العملة سيقضي على اقتصاد الولاية.

= (microfilm supp.), item 19, pp. 110-11;

Richard J. Purcell, Connecticut in Transition, 1775-1818 (orig. pub. 1918; Middietown, Conn., 1963), 124-29;

Jackson Turner Alain, The Upper House in Revolutionary America, 1763-1788 (Madison, Wisc., 1967), 180-82;

Richard Buei, Jr., Dear Liberty: Connecticut's Mobilization for the Revolutionary War (Middietown, Conn., 1980), 307-9;

Stephen Reed Grossbart, «The Revolutionary Transition: Politics, Religion, and Economy in Eastern Connecticut, 1765—1800» (Ph.D. diss., University of Michigan, 1989), 210—11, 225—35.

(1) «A Number of Freemen,» United States Chronicle, Feb. i6,-i786.

(2) رسالة وجهها جيمس منن إلى براون بتاريخ 9 جوان 1786 وردت في المرجع التالي:

James Manning to Brown, June 9, 1786, Brown Papers, box 367, folder 9, JCB.

فاستعمل براون شبكة علاقاته في رود آيلند كلها للحصول على معلومات حول قائمة الريف بل إنه قد نجح بأن يكون له يد في القائمة التي تحمل اسم «قائمة الأشخاص الحاضرين ثالث أبل أ. جرينوتش»[1] للإفادة منهم. وقد بلغت مساهمة الناخبين عدداً قياسياً فانتخب أغلب المعينين في قائمة «نواب الريف» وكذلك أغلبية للغرفة الدنيا من المرشحين المدافعين عن العملة. ولم يضع المجلس الجديد الوقت فأمر بإصدار ما قيمته 100000 جنيهاً من العملة الورقية التي يمكن أن تستعمل ليس لسداد الديون الشخصية فحسب بل وكذلك لسداد ضرائب الولاية والاتحاد. كما أجل المجلس سداد الضرائب التي فرضها سالفه تجاوبا مع طلب الكونجرس الملزم بتاريخ سبتمبر 1785.

برهن المدافعون عن العملة الورقية بما نظموه من قاعدة شعبية في الولاية كلها أنهم يفهمون المسألة التي دافع عنها جيمس ماديسون سنة 1790: «إن تواصل العواطف والأفكار العام في جسد الشعب مثل الصحافة الحرة والوضعية المتينة والطرق الجيدة والتجارة الداخلية إلخ.. يعدل مفعوله مفعول تضييق المدار الذي تعمل فيه الحكومة»[2]. لكن هذا الجهد لم ينجح إلا في رود آيلند الولاية الأصغر من الكنفدرالية. أما في غيرها من الولايات فإن حملة المدافعين عن التخفيف لم يكن مسارها بالفاعلية نفسها. وبالفعل فإن المزارعين الذين تدخلوا في السياسة أحياناً آل بهم الأمر إلى جعل الأمور أسوأ بالنسبة إليهم. ففي 1783 كان جماعة من مواطني منطقة بادفور في بنسلفانيا قد حاولوا إخراج نائبهم فلم يفشلوا يوم الانتخاب فحسب بل أدانهم القضاء بجنحة القذف[3].

وحتى في الولايات التي يسرت فيها التشريعية على المدينين ودافعي الضرائب فإن الكثير

(1) «List of Persons Present 3d Apl. E Greenwich,» box 277, folder 5, Brown Papers, JCB.

(2) James Madison, «Influence of the Size of a Nation on Government,» [1791-92?], in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols, to date; Chicago, 1962-), 14:159;
Brown, Redeeming the Republic, 86-93;
Colleen A. Sheehan, «The Politics of Public Opinion: James Madison's 'Notes on Government, «WMQ 3rd ser., 49 (Oct. 1992), 614.

(3) Bouton, «Tying Up the Revolution,» 175-76.

كان يعتقد أن التخفيف لم «يصل إلى الحد الكافي»[1]. والكثير من المجالس تبنت تشريعاً يسمح للمدينين بأن يسددوا ديونهم بأملاكهم بدلاً من العملة الصعبة. لكن هذه الإجراءات شُهر بها باعتبارها غير موفية بالغرض[2]. وفي منتصف عقد 1780 طبعت سبع ولايات عملة ورقية. ولكن حتى في أغلبية هذه الولايات كان المدافعون عن العملة يشتكون من أن المجلس لا يقوم إلا بالقليل من أجلها[3]. ففي الكثير من الحالات اعتبرت كميات العملة المطبوعة قليلة جداً بل أكثر من ذلك فإن أربعة من التشريعيات التي طبعت عملة ورقية لم تختر أن تجعلها «وسيلة دفع (عوض) Tender» نافذة المفعول قانونياً. وهو ما لو حصل لكان يقتضي أن يقبلها الدائنون بحسب قيمتها الاسمية[4]. ولم يكد يمر عام بعد إصدار تشريعية بنسلفانيا ما قيمته 150000 جنيهاً من العملة الورقية حتى أوردت صحف فيلادلفيا أن «عرائض موجهة إلى التشريعية تدور في منطقة بوكس من الولاية وترجو منها الزيادة في كمية العملة الورقية وأن تجعلها «وسيلة دفع (عوض)» قانونية». ولم يكن معروضاً للقروض إلا ثلث العملة (والبقية يصرف لتسديد الفائدة المستحقة لأصحاب سندات الاتحاد في الولاية) وهو ما جعل مواطني بوكس ودائرة لانكستر يصفون إدارة القرض بكونها «شديدة الصغر ... فلا تستطيع أن تحقق التخفيف المناسب»[5].

إن انتصار الأمريكيين الباهر على الإمبراطورية البريطانية–أقوى أمة عرفها التاريخ أبداً– غمرهم بالأمل في المستقبل. ولكن هذا التفاؤل ترك مكانه لليأس في منتصف عقد 1780. فقد نطق أصحاب عريضة في دائرة برنشفيك من فرجينيا باسم المزارعين في كل مكان عندما ادعوا في 1786 أن «العامل الشريف الذي يمهد الأرض بعرق جبينه يبدو إلى حد الآن

(1) «Tom Taciturn,» Worcester Magazine 2:24 (2nd week of Sept. 1786), 287.

(2) [William Whiting), «Some Remarks on the Conduct of the Inhabitants of the Commonwealth of Massachusetts in Interrupting The Siting of the Judicial Courts . . .» (Dec. 1786), in Stephen T. Riley, ed., «Dr. William Whiting and Shays' Rebellion,» AAS Proceedings 66 (1957), 157; «Impartiality,» New Hampshire Mercury, Sept. 6, 1786.

(3) «Sretaw Liph,» State Gazette of South Carolina June 29, 1786.

(4) Chester County citizens, petition, Feb. 20, 1786, no. 31, SCDAH.

(5) Philadelphia dateline, Middlesex Gazette, July 17, 1786; Lancaster County citizens, petition, Feb. 23, 1785, quoted in Bouton, «Tying Up the Revolution,» 182.

الوحيد المعذب من الثورة التي كان ينبغي أن تكون مجيدة والتي لم يحصد ثمراتها إلا من لا يستحق»[1]. وقد بدأ عدد متزايد من الأمريكيين يتساءلون: لعل وضعهم تحت حكم البريطانيين كان أفضل. فبحلول 1785 تساءل جون ريد من ماساتشوستس «ألم يصبح الكثير مضطهدا مائة مرة أكثر مما كانوا أبداً من قبل البريطانيين سابقاً؟»[2]. وبعد ذلك بسنتين لاحظ المحامي دواد داجات أن «ضرائب الولاية الثقيلة» دفعت الكثير من المواطنين للتساؤل: «هل هذه هي الحرية -وهل هذا هو الاستقلال(؟)...كم كانت سنتا 1772 أو 73 أفضل»[3]. وقد اقترح المدافعون عن التخفيف في ولايتي ماساتشوستس وفرجينيا كلتيهما تكوين لجان مراسلة—وهي خطة عمليات استعملها الوطنيون ضد البريطانيين[4].

إن المزارعين في نيوإنجلند الشمالية وجدوا طريقة جديرة بالملاحظة للتعبير عن خيبة أملهم من مجرى الأحداث التي آل إليها مآل الثورة. فالعشرات من مجالس المدن في ينوهامشاير وماساتشوستس قررت بألا يكون لها ممثلون في اجتماع مجلس الولاية المقبل.

وفي كلتا الولايتين الموجودتين في أقصى الشمال كان أعضاء المحكمة العامة يتقاضون أجرهم من دافعي الضرائب في مدنهم وليس من خزينة الولاية. فكانت مجالس المدينة في

---

(1) Brunswick County citizens, petition, Oct. 28, 1786, VLP;
Robert Arnold Feer, Sbay's Rebellion (New York, 1988), 69;
Jere R. Daniell, Experiment in Republicanism: New Hampshire Politics and the American Revolution, 1741-1794 (Cambridge, Mass., 1970), 183;
Terry Bouton, «A Road Closed: Rural Insurgency in Post-Independence Pennsylvania,» JAH 87 (Dec. 2000), 887;
Bouton, «Tying Up the Revolution,» 213.

(2) Reed, quoted in Feer, Sbays' Rebellion,»73-74;
Kent County citizens, petition, Nov. 10, 1783, May-June 1784 legislative petitions, record group ni, DPA, réel 5, frame 374;
«The History of thé Mill . . . ,» Carliste Gazette, Mar. 21, 1787.

(3) David Daggett, An Oration, Pronounced in the Brick Meeting-House, in the City of New-Haven, on the Fourth of July, A.D. 1787 (New Haven, Conn., [1787]), 14;
«A Citizen,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser, July 21st., 1786.

(4) «Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Aug. 29, 1787;
Worcester County Convention, Sept. 26-28, 1786, Worcester Magazine 2:27 (1st. week of Oct. 1786), 318.

الكثير من الحالات تخفض من الانفاق في زمن العسر بالاستغناء عن الممثلين. إلا أنه في ربيع 1786 أصبح الاستغناء عن المشرعين أمراً مختلفا: صار قراراً سياسياً[1]. فقد كان بوسع المحكمة العامة لماساتشوستس أن تسمع الكثير من أهل الريف يقولون «إذا ذهب ممثلنا إلى المحكمة فإنه لن يقدم لنا أي خدمة: لأن ما يدافع عنه من إجراءات لن يتم تبنيها»[2]. وقد لاحظ ناشرو صحيفة «عين هامشاير» في أبريل 1787 أن الكثير من مجالس المدن قد «قررت عدم إرسال ممثليها لحضور محاكمات المحكمة العامة». والصحيفة تنسب هذا القرار إلى الانتشار الخارق للعادة للاعتقاد بين المزارعين بأن النواب لا يقومون بأي شيء «عدا الجلوس على أدبارهم وأكل المؤن» وهم بذلك يزيدون» في مصاريف الولاية دون تصور أي وسيلة للحد منها»[3].

إن الفشل غير المنتظم لمدينة نيوإنجلند في انتخاب مشرعين خلال الفترة التي تلت الحرب مباشرة قد اعتبر من إنجازات اللامبالاة. لكن سكان مدينة مثل لودن في نيوهامشاير التي صوتت للاستغناء عن التمثيل في ربيع 1787 يصعب أن يعتبر أهلها فاقدين للحزم. فلودن أرسلت ممثلين إلى الكونكورد لتشارك في مؤتمر احتجاجي في دائرة روكنجام أقل من سنة قبل ذلك وتعليماتها لهم هي بأن يطلبوا «مصرفاً للعملة الورقية». كما أن مدناً أخرى من

(1) William Lincoln, History of Worcester, Massachusetts, From its Earliest Seulement to September, 1836, With Various Notices Relating to the History of Worcester County (Worcester, 1837), 132;
J. R. Pole, Political Representation in Englandand the Origins of the American Republic (Londori, 1966), 235.

(2) Massachusetts General Court, «Address to the People,» Worcester Magazine 2:37 (2nd week of Dec. 1786), 444;
«Lucius Junius Brutus» [Fisher Ames], II, Independent Chronicle, Oct. 19, 1786, in W. B. Allen, ed., Works of Fisher Ames, as Published by Seth Ames (Indianapolis, Ind., 1983), 1:46.

(3) Portsmouth dateline, New Hampsbire Spy, Apr. 13, 1787;
Massachusetts General Court, «Address to the People,» Worcesler Magazine 2:37 (2nd week of Dec. 1786), 444;
Henry Lee, Jr., to Washington, Oct. I, 1786, in W. W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-97), 4:281.

هامشاير اختارت أن تكون ممثلة في مؤتمرات الاحتجاج لكنها لم تفعل في التشريعات(1).

تبين أن مسألة هل ينبغي انتخاب نواب في المجلس أو لا ينبغي في الكثير من الحالات مسألة تؤدي إلى الفرقة بل هي قد أدت كيمبردج في ماساتشوستس إلى القيام بخطوة نادرة، خطوة نقد المدن التي اختارت «أن تحجم عن إرسال ممثلين دستوريين»(2). وفي أماكن أخرى فتحت هذه العملية الباب إلى انشقاق في صفوف أهل المدن. فـ«منتخبو» مدينة مارلبورو (مجلس المدينة) بهامشاير كانوا على درجة من الحماس لإرسال ممثل لدورة تشريعية 1786 بحيث انتدبوا فانيوس فارار ليتجول على صهوة فرسه فيطوف يومين كاملين حول المدينة بحثا عن التواقيع على عريضة لصالح تمثيل المدينة. إلا أن مجلس المدينة مع ذلك «صوت لعدم بعث ممثل». وفي 1785 و1786 أقدم أصحاب الأملاك في ديرفيلد من نيوهامشاير على خطوة غير معتادة بإرسال عريضة للتشريعية من أجل العملة الورقية. وقد رفض الطلب. وفي ربيع 1787 اقترحت جماعة من سكان ديرفيلد أن تسحب المدينة نائبها. فـ«المنتخبون (مجلس المدينة)» رفضوا في البداية دعوة لمجلس المدينة لمناقشة المسألة ولم يستجيبوا إلا بعد أن تلقوا عريضة موقعة من الكثير من سكان المدينة. وفي المجلس صوتت مدينة ديرفيلد ضد تعيين نواب لكنها غيرت رأيها بعد أسبوع(3).

ومثل هذه الانقسامات أصابت مدناً من ولاية ماساتشوستس. ففي 15 مايو 1786 صوتت مدينة بوكستون بـ«أغلبية كبيرة» لعدم إعادة إرسال نائب الولاية الحالي حزقيا وارد

---

(1) Leonard L. Richards, Sbays's Rebellion: The American Revolutions Final Battle (Philadelphia, 2002), 144;
Loudon selectmen, warrants for town meetings, May 19, 1786, Feb. 16, 1787, Mar. 10, 1787, and Loudon town meeting, [June 1, 1786, Mar. 5, 1787, Mar. 24, 1787], Loudon Town Records, 1:281-89, NHSL.

(2) Cambridge town meeting, resolves, July 24, 1786, in Worcester Magazine 2:18 (1st. week of Aug. 1786), 211

(3) Marlborough town meeting, Mar. 17, 1786, Oct. 19, 1786, Apr. 2, 1787, Marlborough Town Records, 2:252, 263, 272, NHSL;
Deerfield town meeting, Sept. 26,1785, June 6, 1786, Oct. 31, 1786, Mar. 20, 1787, Alar. 28, 1787, Deerfield Town Records, {I:} 181-82, 187-94, NHSL;
Deerfield town meeting, June 6, 1786, inIsaac W. Hammond, ed., Town Papers: Documents Relating to Towns in New Hampshire (3 vols., Concord, N.H., 1882-84), 11:488.

إلى المجلس. لكن وارد رغم تقزز أهل مدينته «حصل على كل حال وبوسيلة أو بأخرى على كرسي في غرفة النواب». وفي ربيع 1787 علمت أبيجايل أدامز التي سافرت إلى لندن لتلتحق بزوجها الدبلوماسي من أختها ماري سميث كرانش أن بعض جيرانها من براينتري غاضبون من علاج حكومة الولاية لثورة شاي وأنهم يريدون دعوة أبينازر ثاير نائب المدينة للعودة. وقد أخبرتها كرانش أن «حزب شاي ليس بالحزب الصغير في براينتري. فقد دعوا إلى اجتماع مجلس المدينة حوالى أسبوع بعد منع ثاير من حضور المحكمة العامة لكنهم لن يستطيعوا الحصول على تصويت»[1].

إن الاستسلام النضالي للقدر في بعض مدن مساتشوساتس يمكن من فهم أحد أهم أسرار ما يسمى بالفترة الحرجة أي نصف العقد الذي سبق تبني الدستور. وفي مارس 1786 صدمت تشريعية ماساتشوستس دافعي الضرائب في الولاية بمقدار من الضرائب وصل إلى 300000 جنيها. ولم يكتف المزارعون برفض سداد الضريبة الجديدة بل احتجوا ضدها وضد غيرها من الأعباء بغلق الكثير من محاكم الولاية. وهو ما يضع السؤال التالي: إذا كان الناخبون بهذه الدرجة من الغضب بخصوص ضريبة مارس 1786 فلم لم يستغلوا انتخابات ربيع 1786 ليخرجوا الحاكم والنواب والشيوخ المدافعين عن الضرائب؟ لماذا لجأوا إلى السلاح بدل الاكتفاء بالتصويت؟

وفي الحقيقة فإن الكثير من المدن غيرت نوابها في ذلك الربيع وقد أخبر جورج رتشاردز مينو كاتب غرفة النواب للمدينة أنه رأى «عدداً كبيراً من الوجوه الجديدة» في دورة المجلس التي انعقدت أواخر مايو 1786. كان سياسيو ماساتشوستس المعجبون بالمجلس السابق لكونه كان متشدداً بخصوص الضرائب والدين الخاص يخشون من أن يلغي المجلس التالي قراراته. وقد أخبر صموئيل هنشو ناتان دين قائلاً «سمعت أن تغييرات كبيرة حصلت في نيابات

(1) Paxton town meeting, instructions to representative, Oct. 30, 1786, Worcester Magazine 2:32 (2nd. week of Nov. 1786), 387;
Mary Smith Cranch to Abigail Adams, Feb. 9, 1787, in Lyman FI. Butterfield et al., eds., Adams Famtfy Correspondence (8 vols, to date; Cambridge, Mass., 1963—), 7:463;
Braintree town meeting, Jan. 29, 1787, in Samuel A. Bates, ed., Records ofthe Town of Braintree, 1640 to 1793 (Randolph, Mass., 1886), 569-70.

الريف. وأنتظر أن تكون العملة الورقية وقرارات جعلها وسيلة دفع قانونية مسائل كبيرة وشعبية في المحكمة العامة الجديدة». كما أن كاتبا من نيو هامشاير أخبر بأن ناخبي الولاية في انتخابات مايو 1786 «قد أحدثوا تغييرا كبيراً في هيأة النواب بالنسبة إلى الدورة المقبلة بأمل أن تصدر التشريعية وسيلة (دفع) ورقية»(1).

أما معارضو تخفيف الضريبة والدين فلا داعي لأن يتحيروا. فحتى لو أن الكثير من مدن نيوهامشاير وماساتشوستس هزموا نوابهم المعارضين للتخفيف في انتخابات ربيع 1786 فإن سعيهم سيلغيه سعي مدن أخرى عبرت عن غضبها من سياسات التشريعية الجبائية والنقدية بسحب نوابها كلهم. فقد حضر اثنان وخمسون نائباً في دورة الصيف من سنة 1786 لغرفة نواب ماساتشوستس أقل ممن حضر في الدورة السابقة. وكانت نزعة الغياب أكبر خاصة عند الأعضاء الآتين من الغرب الذين بلغ طول تغيبهم حد ثلاث سنوات. وفي نيوهامشاير كذلك فإن المدن التي قررت أن ترسل نوابا جددا كان يمكن أن يكون لها تأثير -باستثناء أن بعض المدن الأخرى لم ترسل أحدا. إن التشريعية التي انتخبت في مايو 1786 بدلاً من أن تخفف عبء الضريبة التي فرضتها التشريعية السابقة زادته ثقلا(2).

(1) George Richards Minot to Nathan Dane, June 10, 1786, Nathan Dane Papers, Accession Number 7522, Beverley Flistorical Society; www.primaryresearch.org/PRTHB/Dane/Documents/Letters/7522.htm)
Samuel Henshaw to Nathan Dane, May 21, 1786, Nathan Dane Papers, LC, quoted in Whitney K. Bates, «The State Finances of Massachusetts, 1780-1789» (master's thesis, University of Wisconsin, 1948), 123;
«Rusticus,» New Hampshire Gazette, May 25, 1786;
William Plumer to Samuel Plumer, Jr., June 6, 9, 17, 1786, «Letters of William Plumer, 1786-1787,» Colonial Society of Massachusetts, Publications. XI, Transactions, 1906-1907 (Boston, 1910), 385.

(2) Lunenburg town meeting, petition, Feb. 19, 1787, Force Transcripts, 205:6:46, LC;
Albert Stillman Batchellor and Henry Harrison Metcalf, eds., Laws of New Hampshire . . . (Bristol, N.H., 1916), 5:134-35, 145. 194 (ch. 29, Feb. 28, 1786, ch. 39, Mar. 4, 1786, ch. 2, Sept. 14, 1786);
Richard Donald ITershcopf, «The New England Farmer and Politics, 1785-1787» (master's thesis, University of Wisconsin, 1947), 74-75;
Pole, Political Representation, 234; Van Beck Hall, Politics Without Parties :Massachusetts, 1780-1791 ([Pittsburgh], 1972), 198.

هكذا فيوماً بعد يوم تزايد عدد المواطنين الذين توصلوا إلى نتيجة مفادها أن التحدي الأساسي في السياسة الأمريكية هو اكتشاف سبيل للتخفيف من شقاء الكثرة (المدينين ودافعي الضرائب) دون الإضرار بمصالح القلة (الدائنون وأصحاب السندات). وكان ثمة في الواقع ثلاثة سبل للقيام بذلك.

ازدادت حدة كلاً الصراعين، صراع المدين والدائن والصراع الذي يتناطح فيه دافع الضرائب وصاحب السندات بسبب النقص في كمية النقد المتداول. وكلا السجالين يمكن أن يصبحا أقل مدعاة للفرقة في الاقتصاد الأمريكي لو استطاع أحد أن يوقف بنحو ما نزيف الذهب والفضة. وما ظل الأمريكيون يستوردون أكثر مما يصدرون فإنهم سيكونون مضطرين لدفع الفارق بتصدير العملة الصعبة لنظرائهم من تجار ما وراء البحار. والحملات الساعية إلى إزالة الفارق السلبي في الميزان التجاري بتشجيع «العمل المنتج والحياة البسيطة» لم تقدم الكثير من النتائج الملموسة[1] بل إن المواطنين لم يستطيعوا حتى الاتفاق حول من السبب في تهديم الاقتصاد بإنتاج أقل مما ينبغي أو باستهلاك أكثر مما ينبغي: هل هو دافعو الضرائب أم المدينون أم أصحاب السندات أم الدائنون. ثم من ناحية ثانية لا أحد يقبل بالتضحية غير اللازمة إذا كان الفارق التجاري يمكن أن يسدد باستعمال ما سيسميه الاقتصاديون لاحقاً «الأرباح اللامرئية». فالدخل من تجارة النقل العالمي يمكن أن يجعل النقص فائضا. وخلال هذه السنوات كانت الكرايب والنقل البحري خاضعين لأسياد أمريكا المستعمرين البريطانيين القدامى. فلو أمكن نقل بعض التجارة من سفن بريطانيا إلى سفن أمريكا فسيتمكن الأمريكيون من حل خلافاتهم الداخلية على حساب أعدائهم المحدثين.

لم يكن من الضروري للولايات المتحدة أن تسيطر على كل طرق النقل البحري. فلا يحتاج التجار الأمريكيون إلا للمطالبة بقسط أكبر من التجارة بين موانئهم ومزارع السكر في الكاريبي. فلما كان الأمريكيون الشماليون مستعمَرين بريطانيين كانوا يؤدون دورا رئيسياً في إمداد أصحاب العبيد بغربي إنديز بالحبوب والحيوانات والسمك والمنتجات الغابية مقابل المشروب الذهبي (المولاس) ومشروب الروم. والربح الحاصل أثرى التجار

(1) «A Friend to Industry,» Pennsylvania Mercury, June 23, 1786.

إثراءه للمستعمرات (التي هي) بلادهم. إلا أنه في يوليو 1783 منع المستشار البريطاني الخاص أمريكا المستقلة حديثاً من إرسال سفنها إلى ممتلكات البلاد الأم التي كانت تستعمرهم أي إلى الكاريبي.

تمكن الكثير من ربابنة السفن الدواهي من الإفلات من أوامر المستشارية لسنة 1783. فإحدى الحيل الشعبية كانت تتمثل في الاستناد إلى عادة قديمة تسمح لسفينة بحاجة إلى المساعدة أن ترسو في أقرب ميناء حتى لو لم تكن مرحبا بها فيه. ويمكن لقارئ ساذج يطلع على صحيفة كاريبية في عقد 1780 أن يستنتج أن الأمريكيين كانوا صناع سفن مائعين لأن سفنهم كانت بصورة مستمرة تطلب اللجوء إلى الموانئ البريطانية في جزر السكر. لكن هذه السفن لم تبدُ منكوبة البتة إذ هي كانت تفرغ شحناتها وتشحن غيرها. لكن تجارة الجزيرة لم تقترب قط للمستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. وأحياناً كان ربابنة السفن البريطانية ومندوبو الزبائن يدعمون أوامر 1783 ما يؤدي إلى حجز الشحنة الكاملة للسفينة الأمريكية وبيعها وحتى لحجز السفينة وبيعها هي بدورها (والضابط الذي يحقق ذلك يحصل على قسط من العملية). وقد طلب جون أدامز السفير الأميركي في لندن ملحا من الحكومة البريطانية فتح موانئ الإمبراطورية للسفن الأمريكية مع علمه التام بأن كلماته ستتلقاها أذن صماء إلى أن تسندها القوة. والطريقة الوحيدة التي تستطيع بها الولايات المتحدة كسر الاحتكار البريطاني لتجارة الكاريبي هو الانتقام باستثناء السفن البريطانية من الموانئ الأمريكية حتى يتراجع البرلمان والمستشار الخاص. إلا أن الكونجرس بمقتضى بنود الكنفدرالية ليست له أي سلطة تخول له تنظيم التجارة. ولحاجته الملحة لهذه السلطة التي تخوله إجبار بريطانيا على فتح موانئها للسفن الأمريكية طلب الكونجرس من الولايات أن توافق على تعديل يضمن له هذه السلطة. وقد وافقت أغلب التشريعيات لكن حركة مراجعة البنود التي تشترط الموافقة بالإجماع توقفت. وبذلك فقد بقيت التجارة بين الكاريبي البريطانية والأرض الأمريكية احتكاراً بريطانياً بالقوة[1].

(1) Frederick W. Marks III, Independence on Trial: Foreign Affairs and the Making of the Constitution (Baton Rouge, La., 1973), 52-95;
Drew R. McCoy The Elusive Republic: Political Economy in Jeffersonian America =

وهناك طريقتان أخريان لعلاج الصراع بين القلة والكثرة. وكلتاهما كانت حلاً لأحد المشاكل الأساسية لعقد 1780: حاجة الحكومة الاتحادية إلى ما يقرب من مليون دولار سنوياً لخدمة الدين الخارجي والداخلي. وكلتا الطريقتين تعد بإرضاء أصحاب السندات من دون وضع عبء غير مناسب على دافعي الضرائب.

إن بنود الكنفدرالية لا تخول للحكومة الاتحادية سلطة فرض الضرائب. فاقترح الكونجرس سنة 1781 تعديلا للدستور يسمح له بفرض 5 في المائة رسما جمركيا على كل بضاعة مستوردة تدخل البلد. وقد تم التصديق على الخطة من قبل كل ولاية عدا رود آيلند. وفي منتصف الجهد الذي كان يقوم به الكونجرس ليتغلب على صمود سكان رود آيلند تراجعت فرجينيا عن موافقتها فوئد التعديل. وفي سنة 1783 حاول الكونجرس ثانية طالباً هذه المرة ضرائب مباشرة (على الملكية والنفوس) وكذلك رسوماً جمركية. لكن تعديل الضريبة المباشرة فشل بسبب عدم الحصول على الإجماع المشروط. ومن ناحية ثانية وافقت كل ولاية سنة 1786 على الرسم الجمركي. لكن نيويورك آخرة الولايات موافقة وضعت شروطاً لقبوله اعتبرها الكونجرس غير ممكنة القبول. وبذلك فإن حكومة الكنفدرالية لم تستطع البتة فرض رسم جمركي.

لماذا حالت رود آيلند ثم نيويورك الحملة من أجل الرسم الجمركي الاتحادي؟ من المفهوم بصورة كلية أن القبول برسم جمركي اتحادي كان سيحول دون هاتين الولايتين وغيرهما من الولايات وفرض رسوم جمركية هي بدورها على البضائع القادمة إلى موانئها. وقد تبين رسم نيويورك الجمركي بصورة خاصة ذا مردود كبير لأن ميناء نيويورك كان مرسى جل البضائع التي تنتهي في الغاية إلى كونكتوكوت ونيوجيرسي.

كان المؤيدون للرسم الجمركي بصورة خاصة شديدي النقد الجارح لرفضه من قبل نيويورك محملين مسؤولية استعصاء التشريعية للنيويوركيين الذين استثمروا في الضمانات

= (Chapel Hill, N.C., 1980), 124-26;
Brown, Redeeming the Republic, 144;
Jack N. Rakove, Original Meaning: Politics and Ideas in the Making of the Constitution (New York, 1996), 26-27.

القارية: ولكن لماذا كان على حاملي السندات الاتحادية معارضة الرسم الجمركي الاتحادي؟ لسبب بين. ففي فبراير من سنة 1786 قدم نواب نيويورك الذين كانوا يخشون ألا يسدد الكونجرس أبداً سندات الحرب التي أصدرها أو حتى فائدتها في إبانها قدموا إلى مواطني الولاية خيار مبادلة ضماناتهم الاتحادية بسندات جديدة تصدرها الولاية[1]. فإذا كانت نيويورك تريد خدمة هذه السندات الجديدة دون ضغط على دافعي الضرائب فإنه كان عليها أن تحافظ على رسمها الجمركي المدرار. ويزعم المؤيدون للرسم الجمركي الاتحادي أن نواب المجلس أنفسهم كانوا بعبارة جيمس مونرو «يسيطر عليهم المقدار الكبير (أعني قادة الحزب) من السندات العمومية»[2].

****

وتبقى طريق أخرى لعلاج الصراع بين دافعي الضرائب وأكبر فريق من أصحاب السندات–أولئك الذين أصدرت سنداتهم الحكومة الاتحادية. فلنفرض أن الكونجرس سيسدد دينه الداخلي ببيع الأرض الغربية. فإنه بدلاً من أن يطلب مقابلها ذهبا وفضة من زبائنه ستسمح المصلحة الإدارية للأرض بأن يسددوا بسندات الحرب. والأرض التي سلمتها بريطانيا لمستعمراتها السابقة في معاهدة باريس سنة 1783 والتي تمتد على طول كل الطريق الموصلة إلى نهر المسيسيبي تحتوي سعتها على أكثر مما يُحتاج إليه لمحو دين الحكومة الداخلي كله.

وقد تعلق الملاكون الأمريكيون من كل الرتب بهذا المنهج غير المؤلم (بالنسبة إليهم) لسداد السندات تعلقهم بطوق النجاة. فقد أكد جوناثان بلنشار في حكم نموذجي «إن بيع الأراضي يمكن أن يجمع ضماناتنا الداخلية»[3]. وفي سبتمبر 1785 عندما فرض الكونجرس أمراً ملزماً بما

(1) E. James Ferguson, The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776-1790 (Chapel Hill, N.C., 1961), 221, 231-32.

(2) رسالة وجهها مونرو إلى ماديسون بتاريخ 11 فبراير 1786 وردت في المرجع التالي:
Monroe to Madison, Feb. 11, 1786, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 8:492;
[Pelatiah Webster], Pennsylvania Gazette, Apr. 18, 1787.

(3) رسالة وجهها جوناثان بلانشار إلى جوزياه بارتلات بتاريخ 5 مارس 1784 وردت في المرجع التالي:

قدره 3 ملايين دولاراً على الولايات فإنه قد حاول أن يلين هذه الصفحة بأن وعد أن الأوامر الملزمة المقبلة ستكون أصغر. ولم؟ لأن الكونجرس أقر مباشرة «قراراً بالاعتناء بالأرض الغربية للولايات المتحدة وبيعها» و «أن مباشرة ذلك ستطبق كاملة كما يطبق استعمال الرصيد إلى غايته لاستنفاد الدين الداخلي»(1).

كان يمكن للخطة الهادفة لاستعمال ديوان الأراضي بدلاً من فرض الضرائب لإنهاء الدين الاتحادي أن تنجح لو أن غرب الولايات المتحدة كان خاليا من السكان. وطبعاً فهو لم يكن خاليا. فالدبلوماسيون من الأمريكيين الأصليين عقدوا خطط الكونجرس الساعية إلى استعمال أرضهم لحل مشاكله -كما يتضح ذلك بصورة باهرة من خلال الأزمة التي نشبت بعد مدة قصيرة من تبني الكونجرس لقراره الخاص بالأرض.

وبحلول سنة 1785 نشرت صحف الولايات المتحدة بعض الأخبار الباعثة على الانزعاج حول جوزف برانت (والمعروف كذلك باسم ثاياندانيجا) الذي هو محارب دبلوماسي من أمة الموهوك (إحدى الأمم الست من الإيروكوا). فقد علم القراء أن برانت عاد مباشرة من لندن. ولم تكن تلك رحلته الأولى إلى بريطانيا. فخلال الحرب الثورية انضم الموهوك وأغلب الهنود الآخرين الذين يعيشون في أي مكان قريب من المستعمرات الثائرة إلى صف بريطانيا لعلمهم أن الثوار كانت أعينهم على أرضهم. وخلال رحلة إلى لندن في شتاء 1775-76 ساعد برانت على عقد حلف إنجليزي هندي(2) وبالنسبة إلى الحكومة الإمبراطورية تبين أن الأمريكيين الأصليين مفيدون جداً حلفاء إذ كانوا يقدمون على خسائر مهولة لكنهم يحافظون على ملكهم في جل المسرح الغربي حتى عندما سلم الجنرالات البريطانيون جيوشهم في ساراتوجا ويوركتاون(3). ثم بعد معاهدة باريس في سنتي 1782 و1783 تخلى البريطانيون على الهنود

Jonathan Blanchard to Josiah Bartlett, Mar. 5, 1784, in Frank C. Mevers, ed., The Papers of Josiah Bartlett (Hanover, N.FL, 1979), 311.

(1) Congress, resolve, Sept. 27, 1785, in Worthington Chauncey Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 1774-1789 (34 vols.; Washington, D.C., 1904-37), 29:771.

(2) Isabel Thompson Kelsay, Joseph Brant, 1743-1807: Man of Two Worlds (Syracuse, N.Y., 1984), ch. 9.

(3) Joseph Brant, speech at conference at Sandusky (on the southern shore of Lake Erie in present-day Ohio), Sept. 7, 1783, Collections and Researches Made by the Michigan Pioneer =

متنازلين عن أرضهم للولايات المتحدة.

وحتى قبل أن تصل أخبار المعاهدة إلى أمريكا بدأ بعض الهنود الذين تحالفوا مع البريطانيين خلال الحرب بذل الجهد لإيقاف تقدم الولايات المتحدة إلى الغرب. فأعلنوا أنهم بصرف النظر عما يقرره الدبلوماسيون الأوروبيون لن يسمحوا للمواطنين الأمريكيين بإقامة مستوطناتهم غربي نهر أوهايو.

ولم يكن أي من أبناء أمريكا الأصليين بالسذاجة التي تجعله يعتقد أنه بوسعه أن يمنع بمفرده التوسع الأمريكي. فكان الأمل الهندي الوحيد هو تأليف قواهم. لكن الوحدة كانت أيسر في الكلام من تحقيقها بالفعل نظراً للعداوة المديدة بين -وضمن- أمم الأمريكيين الأصليين وأفخاذ قبائلهم وقراهم. ومع ذلك فقد حصلت سلسلة من المحاولات الدبلوماسية في السنوات الأخيرة من الحرب الثورية كانت ذروتها اجتماع واسع في مدينة وياندوت من سانداسكي على بحيرة إيري في سبتمبر 1783. وقد جلب اللقاء وفودا من الإيروكوا والشوانيس ودلاوارس ووينادوتس و«هنود البحيرة» الذين يعيشون حول نهر ديترويت. ومن العلامات المنبهة على الخطر المحدق بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد حضرت جماعات صغيرة من الكريكس والشيروكي-أمم من غرب أمريكا ومن أصحاب التاريخ الطويل للصراعات مع مضيفيهم من الشمال[1]. إن الحذق الدبلوماسي لبناء اتحاد جامع لكل الهنود قادر على الصمود أمام التجاوزات الأمريكية متوقف على السند الذي سيلقونه من الضباط البريطانيين الذين تركوهم وفروا من أمد قريب. ومثلهم مثل غيرهم من الأمريكيين كان الأمريكيون الأصليون عاجزين عن القيام بالحرب من دون أسلحة وذخيرة أوروبية بل وأكثر من ذلك أهمية فإن متزعمي التحالف بين الأمريكيين الأصليين يعلمون أنه قل أن تجد أمة هندية يمكن أن تقبل طوعا زعامة أي شخص آخر من خارجها. إلا أن التحالف كان

= and Historical Society (orig. pub. 1892;
reprint, Détroit, Mich., 1912), 20:179.

(1) Randolph C. Downes, Council Pires on the Upper Ohio: A Narrative of Indian Affairs in the Upper Ohio Valley until 175)5 (Pittsburgh, 1940), 282-301;
Richard White, The Middle Ground: Indians, Empires, and Republics in the Great Lakes Region, 1650-1815 (Cambridge, Mass., 1991), 413, 433—50.

بحاجة إلى قائد والمرشح الوحيد الذي كان ذا صلات وثيقة ومناسبة وغير مخيف بصورة كافية هو بريطانيا العظمى.

فهل ستساعد لندن الهنود؟ تلقى رسميو الولايات المتحدة جواباً جزئياً ومخيفا عن هذا السؤال في 8 يوليو 1785 عندما وصل إلى بتسبورج رئيسان من الأمريكيين الأصليين أظهرا سابقاً أنهما مستعدان للتكيف مع مطالب أمريكا هما جوياسوتا وابن أخيه كورنبلانتار وطلبا ملاقاة الكولونيل يوسياه هارمار(1). وكان هارمار قد ولد وربي بوصفه كويكر وحارب بامتياز في الحرب الثورية وثم خلف جورج واشنطن على رأس جيش الولايات المتحدة الذي كان قد انخفض حجمه إلى حد كبير. وفي لقاء يوليو 1785 علم هارمار من جوياسوتا وكورنبلانتار الذي كانت أمته طرفا في اتحادية الإيروكوا أن جوزف برانت قد قضى شتاء 1784–85 في لندن. وهناك اكتشف أمراً جديرا بالملاحظة، أمراً يهدم القاعدة ذاتها التي على أساسها أمضى زعماء الجماعات الصغرى من الإيروكوا بمن فيهم كورنبلانتار معاهدة قلعة ستانويكس في أكتوبر 1784–الاتفاقية التي أعطوا بمقتضاها للولايات المتحدة المساحة الغربية من أرض الإيروكوا في نيويورك العليا. وفي مؤتمر ستانويكس (المؤتمر الذي استكشف فيه جيمس ماديسون أرض الإيروكوا للمضاربة المقبلة في الأراضي) أكد المبعوثون الجدد للأمم الهندية الإيوروكوا بأن الدبلوماسيين البريطانيين الذين حضروا مؤتمر باريس السنة الفائتة سمحوا لمستعمريهم باحتلال أرض الهنود. لكن برانت علم خلال رحلته إلى لندن أن ما أكده الأعوان الأمريكيون كان غير صحيح. كان سفر برانت إلى لندن علة ذهاب جوياسوتا وكورنبلانتار بحلول 1785 إلى بترسبورج. فقد أتوا للتراجع عن تسليم أرض قلعة ستانويكس وأرجعوا بصورة بارزة نسختهم من المعاهدة(2).

(1) Daniel K. Richter, «Onas the Long Knife: Pennsylvanians and Indians, 1783-1794,» in Frederick E. Hoxie, Ronald Hoffman, and Peter J. Albert, eds., Native Americans and the Early Republic (Charlottesville, Va., 1999), 131-61.

(2) رسالة وجهها ميكائيل هافنيجل إلى هارمار في (10؟ يوليو 1785 ووضعت تحت تاريخ نهاية يوليو 1785) وردت في المرجع التالي:

Michael Huffnagle to Harmar, July [10?], 1785 Tiled at the end of July 1785], David Luckett to Harmar, July 10, 1785, Harmar Papers, CL;

Harmar to Henry Knox, July 16, 1785, Harmar Letterbook, CL; =

وفي الحقيقة فإن الدبلوماسيين البريطانيين الحاضرين في مؤتمر السلم لسنة 1783 في باريس قد تنازلوا فعلاً عن أرض الهنود للولايات المتحدة. لكن الكشف عن أنهم نفوا ذلك في لقاءاتهم مع جوزف برانت أنذرت هارمار وضباط آخرين من ضباط الولايات المتحدة. فهم يعلمون أنه حتى لو أن بريطانيا لن تنجز مساندة برانت فإنها قد أرسلته إلى الوطن متوقعة أن بناة التحالف من السكان الأصليين المطمئنين للسند البريطاني سيساعدهم على جذب القرى الهندية الأكثر حذرا نحو التحالف. إن خبر «برانت المشهور والملحوظ قد عاد من أنجلترا» مع التأييد البريطاني لمطالب الهنود الترابية ظهر في الصحف من ساوث كارولينا إلى نيوهامشاير[1]. هذا فضلاً عن الأمل واسع الانتشار بأن مردود ديوان الأراضي سيمكن من تخفيض كبير للضرائب.

ولا يوجد إلا مشكل واحد مع قصة سفر جوزف برانت إلى لندن في ربيع 1784–85. كلها: إنه لم يحصل. إنه لم يقم بمثل هذه الرحلة[2].

فلم إذن قال جوياسوتا وكورنبلانتار أن برانت عاد لتوه من أنجلترا؟ ربما لأنهما أخطآ. إلا أنه توجد إمكانية أخرى وهي أنه قد يكون أحد من الإيروكوا– لعله جوياسوتا وكورنبلانتار ذاتاهما–قد اخترع هذه الحكاية حول مهمة برانت الدبلوماسية الناجحة بقصد حتى يظهر سند بريطانيا لتحالف الهنود ضد الولايات المتحدة أقوى مما هو عليه في الحقيقة[3].

فإذا كان ذلك كذلك فإن قصة برانت لم تكن إلا عنصرا من إستراتيجية أكبر عند الهنود

= David Howell to William Greene, Aug. 23, 1785, in William R. Staples, Rhode Island in the Continental Congress, with the Journal of the Convention That Adopted the Constitution, 1765-1790 (Providence, R.I., 1870), 535.

(1) New York dateline, South Carolina Gazette and Public Advertiser, Sept, 1, 1785, United States Chronicle, Aug. 25, 1785, Vermont Gazette, Aug. 29, 1785, New Hamp-shire Mercury, Aug. 30,1785.

(2) كان برانت ينوي السفر في بداية 1784 لكنه كان عليه أن يؤجل الرحلة وهو بالفعل لم يتوجه إلى انجلترا إلا بعدما أخبر جوياسوتا وكورنبلانتار بعودته، انظر المرجع التالي:

Kelsay, Joseph Brant, 361-64;

Henry Hope to Evan Nepean, Nov. 5, 1785, CO 42/17, f. 212.

(3) Gregory Evans Dowd, «The French King Wakes up in Detroit: ‹Pontiac›s War› in Rumor and History,» Ethnohistory 37 (Summer 1990), 254-78.

المتحدين ضد أمريكا من أجل خلق وهم السند البريطاني. وكان لهم تكتيك آخر يتمثل في التواصل فيما بينهم باستعمال الموظفين البريطانيين رسلا بينهم. ففي أحيان كثيرة كان يمكن للهنود أن يجعلوا رسائلهم تصل إلى غايتها بسرعة أكبر لو استعملوا سعاتهم. وعلى سبيل المثال فإن إحدى الرسائل من وادي أوهايو إلى نهر نياجارا يبدو أنها قد أرسلت عن طريق ديترويت -والمعلوم أنها ليست بالتدقيق السبيل الأكثر مباشرة. ويبدو أن العلة في كون الدبلوماسيين الهنود يلحون أحياناً على استعمال الرسل البريطانيين هي من أجل أن يطبعوا جامعتهم بالبصمة البريطانية[1].

إن جهد التحالف من أجل إلباس نفسه لبوس السند البريطاني كان يهدف إلى أمرين معا: أولهما هو التأثير الفاعل في من بقي من الهنود غير ملتزمين في تقويمهم للتحالف والثاني هو إخافة الولايات المتحدة. ولا نعلم هل أن أحد الهنود وقع في هذه الأفخاخ لكن الكثير من الناس في الولايات المتحدة فعلوا[2]. وإحدى العلل التي جعلت خدعة الدبلوماسيين الأمريكيين الأصليين تحقق غرضها هو أن كل واحد في الولايات المتحدة تقريباً يعتبر الهنود عاجزين عن بناء تحالف قوي من دون مساعدة. إلا أنه من السخرية أن صورة الهنود باعتبارهم دمى بريطانية كانت بوجه ما من صنع الهنود أنفسهم.

كما أن الدبلوماسيين أنفسهم من السكان الأصليين بالغوا في عدد الهنود الذين انضموا إلى الحلف[3]. فقد حاول برانت متجاوزا اعتراضات الموظفين البريطانيين الكنديين أن ينظم

---

(1) Shawnee towns, message, Mar. 20, 1785, CO 42/48, £ 74;
Fish Carrier [Cayuga], «At a Meeting Held at Fort Schlosser on the 27th March 1786 by the Principal Sachems and a Large Body of Warriors of the Six United Nations of Indians,» CO 42/49;
Alexander McKee to Arndt DePeyster, Sept. 8, 1783, Collections and Researches Made by the Michigan Pioneer and-Historical Society (1888), 11:385.

(2) Henry Knox, report, July 21, 1787, in Ford, ed.., Journals of the Continental Congress, 33:388.

(3) رسالة وجهها فيليب شويلار إلى وفد الإيروكوا بتاريخ يناير 1784 ورد في المرجع التالي:
Philip Schuyler to Iroquois delegation, Jan. 1784, in Francis Jennings, ed., Iroquois Indians: A Documentary History of the Diplomacy of the Six Nations and Their League (microfilm, 50 reels, Woodbridge, Conn., 1984), reel 37.

استقدام نواب من أمم كندا السبع لحضور المؤتمر المتوقع مع الولايات المتحدة. وقد فهم جون جونسون عون الهنود البريطانيين أن قصد برانت كان «أن يضفي على الاتحاد مفعولا أكبر في المؤتمر الذي قُصد عقده»[1].

لقد كان الكونجرس الأمريكي على وعي حاد بالتهديد الذي تمثله وحدة الهنود على المصالح الأمريكية. ففي مارس 1784 اقترحت لجنة من الكونجرس يرأسها توماس جفرسون أن «يتعامل المبعوثون الأمريكيون مع العديد من الأمم في أزمنة وأماكن مختلفة» من أجل أن «يخذّلوا أي تحالف وتشاور قد يسعى لجعل أي واحدة منها تسهم مع الآخرين في حروبهم». وقد قام الأعوان الهنود بكل ما في وسعهم للتلاؤم مع هذه السياسة بأن نظموا لقاء مع الإيروكوا في سنة 1784 ثم دورات إضافية مع جماعتين من الهنود الغربيين في سنة 1785 و1786[2]. وقد قال بيتليسوا أحد رؤساء مجلس أشاوني للمبعوثين الأمريكيين بحلول 1785 «إننا واعون بخطتكم لإحداث الفرقة بين مجالسنا» إلا أنه أكد «إننا مجمعون»[3].

وفي الحقيقة فإن بيتيسوا كان يبالغ في وحدة الهنود–كما كان هو نفسه يعلم جيداً. لكنه هو وغيره من الدبلوماسيين من أصيلي البلد قاموا بعمل فعلي جدير بالملاحظة لإقناع الولايات المتحدة بأنهم متحدون. ففي منتصف فبراير 1787 عشية المؤتمر الدستوري أعلم ليفي تود حاكم فرجينيا إدموند راندولف أنه هو وغيره ورجلان أبيضان آخران من الغربيين ينتظرون «بمجرد أن يسمح الفصل بذلك لاختبار الجهود المتحدة لكل جيراننا من القبائل الهندية»[4].

---

(1) رسالة وجهها جون جنسون إلى فريدريك هلديماند بتاريخ 19 أبريل 1784 المرجع نفسه.
John Johnson to Frederick Haldimand, Apr. 19, 1784, ibid.

(2) Congress resolve, Mar. 19, 1784, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 26:153-54.

(3) Council at Wakatomika Council House, Nov. 8, 1785, CO 42/49, f. 21;
CaptainJohnny (Shawnee sachem), speech, «At Council held at Wakitomiker, May 18, 1785 By the Chiefs the Shawenese, Mingoes, Dellawares, & Cherokee's,» Native American History Collection, CL.

(4) رسالة وجهها تود إلى رندولف بتاريخ 14 فبراير 1787 وردت في المرجعين التاليين:
Todd to Randolph, Feb. 14, 1787, CVSP, 237;
Henry Knox, report, July 21, 1787, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 33:388.

وطبعاً فالهنود كانوا في الغاية عاجزين عن منع الأمريكيين البيض من حجز أراضيهم رغم كونهم أكثر عدداً منهم بصورة كاسحة. لكن الدبلوماسيين من السكان الأصليين أحدثوا فعلاً أثرا بالغا على السياسة الأمريكية. ففي مايو 1785 أمر الكونجرس توماس هاتشنز «جغرافي الولايات المتحدة» ببدء مسح المنطقة الغربية من نهر أوهايو. وقد أمر هاتشنز بأن يرسم مصفوفات واضحة من المساحات التي يمكن أن تقسم لاحقاً إلى تجمعات سكنية قابلة للقسمة إلى قطع. والحاصل من ذلك قطع نجد ذكرها في كل كتب تدريس التاريخ تقريباً. إنها ترمز إلى توسع الأمة الجديدة في الشمال الغربي القديم[1]. والعلة في الخطوط الواضحة هي أن الكونجرس حرصاً منه على بلوغ الغاية القصوى من الفائدة المستمدة من الأرض الهندية تخلى عن النظام الاستعماري القديم حيث كان الناس من ذوي العلاقات النافذة الذين يريدون الاستحواذ على أرض الحكومة يحتلون قطعا من الأرض ويدفعون القليل أو لا شيء عوضاً عنها. وبمقتضى أمر مايو 1785 فإن أرض الهنود ستباع بالمزاد العلني لمن يعرض أرفع سعر.

إن أغلب الكتب المدرسية التي تعيد طبع (صور) هذه التقاسيم الأرضية تغفل واقعة أساسية. فأمر تقسيم الأرض لسنة 1785 الشهير لم يؤد في الحقيقة إلى بيع أي آكر من الأرض. والعلة هي أن الكونجرس قرر ألا تباع أي أرض حتى يتم وضع العلامات على القطع فتقسم إلى تجمعات سكنية. والهنود حالوا دون الفرق المكلفة بذلك وإتمام تلك التقاسيم السبعة.

لم يكن هذا الفشل ناتجا عن نقص الجهد المبذول من قبل هاتشنز وفريقه من المساحين (واحد من كل ولاية من الولايات الثلاث عشرة) بل إن هاتشنز أقنع الكابتن بايب رئيس دلواير الذي تعاون سابقاً مع موظفي الولايات المتحدة ليعمل كمرافق حراسة. إن مجرد حضور بايب وعصابته كان ينتظر أن يحول دون أن يهاجم الهنود «بنديتي» الفريق وهم جماعة من الأمريكيين الأصليين الخونة ينتسبون إلى الأمم الست (ويعرفون باسم منجووس)

(1) Congress, ordinance, May 20, 1785, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 28:375—81;
Peter S. Onuf, Statehoodand Union: A History of the Northwest Ordinance (Bloomington, Ind., 1987), ch. 2.

ومن الشيروكيس[1].

لا أحد هاجم الفريق الذي كان يمسح الأرض. لكن مباشرة بعد بداية عمله في منتصف أكتوبر 1785 قرر بايب أن مجهود الولايات المتحدة لمسح أرض الهنود كان سابقاً لأوانه. وبالفعل ففي اللحظة التي كان هاتشنز ورجاله يمسحون المنطقة الواقعة غربي نهر أوهايو كان فريق آخر من الموظفين الأمريكيين في قلعة فيني على نهر أوهايو يحاول إقناع رؤساء (القبائل الهندية) بالقبول بمعاهدة وأن يسلموا تلك الأرض عينها. فقال بايب لهاتشنز «إن محاولة التعاهد معهم في مكان ومسح أرضهم في مكان آخر يبدو أمراً غريباً ويمثل علة قوية للتوجس وهو ما لا يمكن أن يضمن فيه أمنه وعلى هذا الأساس انسحب الكابتن هاتشنز بكل حذر إلى مكان أكثر أمنا»–وبصورة محددة إلى الضفة الجنوبية من نهر أوهايو[2]. وبذلك فد أدى الكابتن بايب بعملية رسم الخريطة إلى توقف مضطر[3].

قام هاتشنز وفريقه بمحاولة ثانية بعد سنة بحلول سنة 1786. وفي نهاية سبتمبر شرع الرجال في مسح التقسيم السابع–الأخير الذي يحتاجون إليه للبدء في بيع الأرض بمقتضى أمر 1785. لكنهم علموا في أول أكتوبر أنهم كانوا معرضين لخطر آزف. فالمحاربون الهنود الذين يمثلون العديد من أممهم اجتمعوا في مدينة شاوني على نهر ماد –ويسمى الآن نهر أوهايو– مع العزم على مهاجمتهم[4]. وكانت الأخبار المتعلقة بالهجوم الذي كان على أهبة الحصول كانت تصل هاتشنز عن طريق ثلاثة رجال يقيمون على «الأساس الثقافي الأوسط» فيمرون بيسر بين مستعمرات الولايات المتحدة والمجتمعات المتنوعة للأمريكيين الأصليين. وكان أحد هؤلاء الرجال الثلاثة من المستعمرين الأمريكيين سبق أن خطفه الهند قبل ست

(1) رسالة وجهها أبيدياه روبنس إلى هارمار بتاريخ 28 أغسطس 1785 وردت في المرجع التالي:
Obediah Robins to Harmar, Aug. 28, 1785, Harmar Papers, CL.

(2) رسالة وجهها جوزف أشتون إلى هارمار بتاريخ 23 أكتوبر 1785 وردت في المرجع التالي:
Joseph Ashton to Harmar, Oct. 23, 1785, Harmar Papers, CL.

(3) «Examination of John Leith,» Oct. 17, 1785, in William Henry Smith, ed., The St. Clair Papers: The Life and Public Services of Arthur St. Clair ... (2 vols. ; Cincinnati, 1882), 2:633.

(4) رسالة وجهها دجون كليف سيمز إلى جوزف وارد بتاريخ 24 يوليو 1786 وردت في المرجع التالي
John Cleves Symmes to Joseph Ward, July 24, 1786, in Paul H. Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 1774-1789 (26 vols.; Washington, D.C.,1976-2000), 23:411.

سنوات وظل معهم بعد الحرب والثاني كان أمريكياً أوروبيا أصبح قائدا بزواجه من امرأة من القبيلة والثالث كان تاجر فرو هجينا(1). ويبدو من الراجح أن القادة من الأصليين قد طلبوا بالفعل من الرجال الثلاثة تحذير المساحين. وبالنسبة إلى الهنود الذين كان عددهم أكبر بكثير فإن العنف يكون الأقوى عندما يتم التهديد به دون استعماله.

ورغم أن التهديد المباشر للمساحين أتى من تشيروكي ومنجو بانديتي فإن الدبلوماسيين الهنود الذين كانوا يحاولون بناء حلف واسع ضد الولايات المتحدة أوضحوا أنهم هم أيضاً يعارضون تحقيق التقاسيم السبعة(2). ومثل رحلة جوزف برانت المفبركة إلى لندن في شتاء 1784–85 فإن نجاح الهنود في منع مسح أرضهم في سنة 1785 و1786 أخاف كلاً من المضاربين والرواد الممكنين(3). لكن أكثر الضحايا سوءاً لنجاح الهنود في التمسك بأرضهم لعلها كانت الحكومة الأمريكية نفسها. ذلك أن الكونجرس كان يجابه معضلة: فالحكومة أملت تخفيف فقرها جزئياً ببيع أرض الهنود لكنها لن تستطيع الشروع في بيع الأرض حتى تهزم الهنود وهذا يقتضي جيشاً أكبر مما تقدر عليه.

فازداد يأس الكونجرس. وفي أبريل 1787 «نسخ الكونجرس قراره بمنع كل بيع ذي السنتين من العمر حتى تمسح التقاسيم السبعة بصورة تامة»(4). وحتى في ذلك الوقت كان الأعوان الاتحاديون لا يجدون زبائن إلا لقطع صغيرة من الأرض مسحها فريق هاتشنز: 108000

(1) George Brickell, Thomas Girty depositions, Sept. 13, 1786, Harmar Papers, CL;
Jacob Springer to Thomas Hutchins, Sept. 2, 1786, 'A Man Who For Many Reasons Wishes His Name Not to be Known Makes the Following Report,» Sept. 14, 1786, in Archer Butler Hulbert, Ohio in the Time of the Confederation (Marietta, Ohio, 1918), 154—59;
White, Middle Ground; James H. Merrell, Info the American Woods: Negotiators on the Pennsylvania Frontier (New York, 1999).

(2) Winchester dateline, Virginia Gazette and Winchester Advertiser, July 25, 1787;
R. Douglas Flurt, The Ohio Frontier: Crucible of the Old Northwest, 1720— 1830 (Bloomington, Ind., 1996), 148-52.

(3) Philadelphia dateline, Virginia Independent Chronicle, Oct.II, 1786.

(4) Board of Treasury, report, Apr. 5, 1787, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 32:156;
Congress, resolve, Apr. 21, 1787, ibid., 225-26.

آكر (الآكر=4 أعشار الهكتار) بيعت بما قيمته 176000 سندات حربية[1]. والبيوعات الكبرى الوحيدة للأرض في سنة 1787 كانت للمضاربين أي لعين الناس الذين كان القصد من أمر مايو 1785 تجنبهم. فكانت شركات الوساطة في الأرض -والمعروف منها أكثر من سواه هو شركة أوهايو -تدفع دولاراً واحداً للآكر بسندات الحكومة -أي اقل سعر كان ينتظر أن يصل إليه البيع بالمزاد العلني. ولما كانت السندات قد تردت قيمتها إلى ثمن قيمتها الاسمية ولما كان المضاربون يسمح لهم بخفض ثمن الشراء إلى حد الثلث حتى يمكن شراء الأرض الرديئة ودفع كلفة تقسيم أراضيهم إلى تجمعات سكنية وقطع فإنهم في الحقيقة قد دفعوا أقل من ستة عشر سنتا للآكر الواحد[2]. وهكذا فبيوع الأراضي لم تدر ما يكفي لسد دين الحرب المهول الذي على الحكومة.

وقد فتح الكونجرس الباب للمضاربين في الأرض في يوليو 1787. وفي ذلك الشهر نفسه قدم كذلك تنازلين للهنود. ففي أمر الغرب الشمالي تنازل الكونجرس عن دعواه بأنه غزا أرض الهنود وقرر أنه من الآن فصاعداً «لن تؤخذ أرضهم وأملاكهم أبداً منهم من دون موافقتهم»[3]. وهو ما لم يحصل قط. فخلال كل العقد 1780 اهتم بأن يجمع أكثر ما يمكن من المجالس المتفرقة للهنود بقصد تخذيل أي تحالف بين الهنود كما قال توماس جفرسون. ولكن في ديسمبر 1786 طلب اجتماع لكنفدرالية الهنود حضره الكثير منهم وانعقد في

---

(1) Hurt, Ohio Frontier, 155.

(2) كان يمكن أن يشتري المرء الأرض بمعدل سعر أقل من جنيه وربع للآكر الواحد (405'0 من الهكتار) باستعمال الضمانات الاتحادية التي فقدت ثمن قيمتها الاسمية. راجع:

Committee report, July 23, 1787, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 33:399-401; Harry M. Ward, The Department of War, 1781-7795 (Pittsburgh, 1962), 56;

Dorothy V. Jones, License for Empire: Colonialism by Treaty in Early America (Chicago, 1982), 163.

(3) Congress, ordinance, July 13, 1787, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 32:340;

Reginald Horsman, «The Indian Policy of an 'Empire for Liberty,'» in Frederick E. Floxie, Ronald Hoffman, and Peter J. Albert, eds., Native Americans and the Early Republic (Charlottesville, Va., 1999), 40;

Andrew R. L. Cayton, Frontier Indiana (Bloomington, Ind., 1996), 123—24;

Jones, License for Empire, 147, 164-69; Ward, Department of War, 68.

براونتاون على نهر ديترويت أن تلتقي الولايات المتحدة مع التحالف دفعة واحدة. وفي 21 يوليو 1787 أعلم وزير الحرب نوكس الكونجرس أن خياره الوحيد هو بين الاستسلام والحرب -وأن الولايات المتحدة «لا تستطيع بصورة تامة أن تتحمل حربا هندية متواصلة». فلم يبق للكونجرس إلا خيار واحد القبول بلقاء وحيد[1].

إن نجاح الهنود في منع الولايات المتحدة من بيع أرضهم عمق الأزمة المالية التي ظلت قوتها دائماً تتراكم منذ الحرب الثورية. وكان ناتان داين نموذجياً في تحميل مسؤولية الضريبة القارية لفترة ما بعد الحرب بوضوح لسكان أمريكا الأصليين. فقد قال لمجلس نواب الولاية «لو لم توجد تدخلات الهنود المعادية لكانت الآن 7000000 آكر من الأرض التي تملكها الولايات المتحدة قد تم مسحها وجاهزة للبيع»[2]. لو كان الهنود في الغرب الشمالي القديم خاضعين وغير مهمين لكان بوسع الكونجرس أن يفعل ما كان آلاف الأمريكيين ينتظرون منه أن يفعل: سداد ديونه الداخلية ببيع الأرض الغربية. وكان ذلك يكون حلاً لأحد أكثر الصراعات الداخلية الأساسية أحدها الذي أزعج الولايات المتحدة طيلة عقد 1780: السجال حول كم ينبغي لحكومات الولايات أن تستخلص من دافعي الضرائب لصالح أصحاب السندات. وعلى الحال التي كانت عليها واصلت المعركة حول الضريبة التهابها وهددت بتفتيت الأمة الرضيعة.

(1) Henry Knox, report, July 21,1787, in Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 33:388.

(2) Nathan Dane, speech, Nov. [9], 1786, paraphrased under Boston dateline, New Hampshire Gazette, Nov. 18, 1786.
Emerson Adams and Rosa Stoney Lumpkin, eds., The State Records of South Caolina: Journals of the House of Representatives, 1785-1786 (Columbia, S.C., 1979), 316, 372;
Ralph Izard, speech in South Carolina House of Representatives, Oct. I, 1785, Charleston Evening Gazette, Oct. 1, 1785

الفصل التاسع

«همهمة غضب في الأعماق»

عصيان

في سبتمبر 1784 حاول مساعد مأمور الشرطة أن يقدم لحزقياه ماهام من نورث كارولينا أمراً بالحضور إلى المحكمة للرد على تهم دائنه. لكن ماهام لم يكتف برفض الدعوة بل هو جعل نائب المأمور يأكل ورقة الإعلام بها متفضلاً عليه بمشروب لتسهيل بلعها[1]. ولم يكن ماهان الأمريكي الوحيد الذي تصدى لحجز أملاكه خلال عقد 1780. فمثل ماهام كان بعض المدينين ودافعي الضرائب الذين يدافعون عن أنفسهم وعن أملاكهم طيلة عقد 1780 يتصرفون بصورة انفرادية. لكن آخرين انضموا إلى رفقاء معذبين.

كان غالب المدينين عملاً بما كان على الأرجح أهم شكل عام من أشكال الصمود يتحصنون في بيوتهم لأن نواب المأمور لا يحق لهم استعمال القوة للدخول إلى البيوت لتسليم دعوة الحضور إلى المحكمة[2]. لكن غير هؤلاء كان يصمد بصورة عنيفة. وكثير من الأمريكيين اليوم على معرفة بتمرد شاي أي بانتفاضة مزارعي ماساتشوستس الغربية سنة 1786. لكن هذه الانتفاضات كانت في الحقيقة متعددة في ساحل البحر من أعلاه إلى أدناه. فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة لسجل غير تام في ثلاث مقاطعات لا غير من ريف فرجينيا 155 حالة كان فيها رؤساء الشرطة ونوابهم قد «أبعدوا بقوة السلاح» في منتصف عقد 1780 عند محاولتهم حجز أملاك المدينين الجانحين[3]. وكانت المعارك أحياناً تأخذ منحى دموياً. ففي 14 سبتمبر 1785 حجز نائب المأمور في دائرة يورك من فرجينيا فرساً على ملكية دافع

(1) Jerome J. Nadelhaft, The Disorders of War: The Revolution in South Carolina (Orono, Me., 1981), 155.

(2) Bruce H. Mann, Republic of Debtors: Bankruptcy in the Age of American Independence (Cambridge, Mass., 2002), 26-27.

(3) Freeman H. Hart, The Valley of Virginia in the American Revolution, 1763-1789 (Chapel Hill, N.C., 1942), 125.

ضرائب اسمه روان. فـ«اعتدى روان بالعنف على المأمور مقسماً أنه سيستعيد فرسه ثانية». وكما أخبرت الصحف في كل الدائرة عاد المأمور و«أطلق النار لتخترق الرصاصة جسد روان الذي مات بعد زهاء ساعة»[1].

وفي ما يقرب نصف الولايات هاجمت جماعات من المدينين ودافعي الضرائب رمز سلطة الحكومة ذاته في جماعتهم أي محكمة المقاطعة. فمباشرة بعد أن رفضت تشريعية نيوجيرسي طبع عملة ورقية «بدأ الناس في بعض أنحاء الولاية...يغلقون (أبواب) المحاكم (بالمسامير)» لمنع الدائنين من مواصلة مقاضاتهم[2]. وفي مدينة إليزابيث نصب المزارعون مصلبا أمام المحكمة المحلية وألصقوا عليه تمثالاً للحاكم وليام ليفنجستون الذي قاد المعارضة ضد العملة الورقية[3].

ولا أحد كان يستطيع أن يقول بيقين من الذي أحرق العديد من محاكم فرجينيا خلال عقد 1780–وهو ما جعل موقد الحرائق شديد الجاذبية[4]. ولكن لما أحرقت سجلات محكمة دائرة لونبارج بالنار التي أتت على المحكمة كذلك ذات ليلة من 1783 افترض الوكيل العام ادموند راندولف تصوريا أن دافعي الضرائب كانوا يحاولون «منع الحصول على تلك الوثائق التي هي ضرورية لتحصيل الضرائب»[5]. وفي ليلة 12 يوليو 1787 فر جون برايس بوزي الذي كان يعاني من متاعب مالية من سجن دائرة نيوكنت ثم اتصل بثلاثة متعاونين معه (اثنان منهم كانا عبدين اسم أولهما ساوني والثاني هرقلس) فأحرقت جماعتهم السجن ومكتب مدوِّن

---

(1) Richmond dateline, Boston Gazette, Oct. 10, 1785.

(2) «Extract of a Letter from a Gentleman in. New-York . . . ,» Connecticut Courant, Apr. 10, 1786;
David P. Szatmary, Shays' Rebellion: The Making of an Agrarian Insurrection (Amherst, Mass., 1980), 125.

(3) Szatmary, Shays' Rebellion, 125.

(4) رسالة مجهولة المؤلف وجهت إلى إدموند رندولوف بتاريخ 6 سبتمبر 1788 وردت في المرجع التالي:
Anonymous to Edmund Randolph, Sept. 6, 1788, CVSP, 477.

(5) رسالة وجهها إدموند راندولف إلى جيمس ماديسون بتاريخ 26 أبريل 1783 وردت في المرجع التالي:
Edmund Randolph to James Madison, Apr. 26, 1783, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962), 6:500.

المحكمة. وقد تم إلقاء القبض على بوزي وشُنق[1].

والجدير بالملاحظة أن الكثير من الفرجينيين البيض قد أحرقوا فيما يبدو البنايات العمومية في منتصف عقد 1780 في حين أنه لم يكد أحد يفعل فعلهم في الولايات الأخرى. فما سبب الفرق؟ لعل فكرة الجواب تأتينا من واقعة تمثلت في أن بوزي قد ضمن ساوني وهرقلس في خطته. فالعبيد يضرمون النار أحياناً في بنايات مالكيهم بل إن الكثير من الحرائق الطبيعية نسبت إليهم خطأ. ولما كان نصف عدد السكان في فرجينيا من الأمريكيين الأفارقة –ما يجعل فرجينيا أقل ولاية حرة من بين ولايات الاتحاد سنة 1800 –فقد ذكر ذلك المدينين بخطة فعالة (وهي دون شك ذات جذور عميقة في الأرض البريطانية) من قبل أجوارهم المستعبدين.

كان نواب المأمور الذين يحاولون حجز حيوانات المدينين ودافعي الضرائب الجانحين وأثاثهم وغير ذلك من ممتلكاتهم يلقون في عديد الحالات مقاومة جماعية. ففي دائرة باركس من بنسلفانيا سنة 1780 أمضى أكثر من خمسة وسبعين رجلا على تكوين جمعية اتفقت على الدفاع على ملكية كل واحد منهم ضد المأمور[2]. وقد لاحظ محصلا ضرائب في دلواير «استعدادا عند الكثير من الناس لرمي مسؤولية كل المصاعب»[3] على كاهلهما. وفي 6 أبريل 1786 حجز تجمع من المواطنين في مقاطعة كونتي بنسلفانيا محصل ضرائب ثم «حلقوا نصف شعره وحولوا النصف الثاني إلى ذيل ألقوه على جانب من رأسه ثم قطعوا ذروة قبعته وفرضوا عليه وضعها على رأسه بصورة تجعل الذيل أكثر ما يمكن بروزا للعيان»[4].

وحتى عندما كان المدينون ودافعوا الضرائب عاجزين عن منع احتجاز ممتلكاتهم فإنهم كانوا أحياناً قادرين على منع بيعها من قبل موظفي الحكومة. وفي يناير 1785 ذكر وليام

(1) John Thornton Posey, General Thomas Posey: Son of the American Revolution (East Lansing, Mich., 1992), 288-91.

(2) Terry Bouton, «Tying Up the Revolution: Money Power, and the Regulation in Pennsylvania, 1765-1800» (Ph.D. diss., Duke University, 1996), 244.

(3) James Delaplain (Newcastle County) and Joseph Taylor (Kent County), petition, Jan.-Feb. 1786 legislative petitions, record group 1111, DPA, reel 7, frame 147.

(4) Dorsey Pentecost, quoted in Bouton, «lying Up the Revolution,» 249.

جريسون المحامي في مقاطعة الأمير وليام للحاكم باتريك هنري أن المأمور المحلي قد قام «بخمسين محاولة بائسة» لبيع ممتلكات دافعي الضرائب بالمزاد العلني «في آن دون فائدة لأنه لا أحد يمكن أن يحضر المزاد لئلا يلقى حتفه في المرة التالية»[1]. وفي الكثير من الحالات كان أهل المنطقة قد اتفقوا على عدم الدخول في مزادات الملكية المحجوزة وأي إنسان يرفض أن يمضي الالتزام بذلك يتهدده خطر الانتقام. وقد أوقفت جماعة من عدد لا يقل عن المائتين مزادا نظمه المأمور فأجبروه على تعيين عشرة نواب «عاملتهم الجماعة معاملة قاسية حقا». فعاد أعوان الحكومة المهزومين إلى بيوتهم ليتسلحوا بالمسدسات والسيوف[2].

كان المزارعون في التجمع السكاني مندلهام بنيوجيرسي غاضبين من حكومة الولاية لأنها تستحصل الضريبة من دافعيها بحزم لكنها تحتفظ بما تدين به لهم. لذلك فقد قرروا أن «يهبوا لمعارضة السلطة برفض تسديد الضرائب»[3]. وقد كتب جوزف لويس في يومياته أنه في رأس السنة الجديد عام 1785 جرت محاولة خارج حانة تسمى الفرس الأسود (بلاك هورس) «قام بها ضابط شرطة ذو رتبة دنيا لبيع بعض الأملاك في مزاد علني احتجزها بسبب الضرائب. لكن جماعة (أعدت مسبقا بمجموعات إلخ..) لم تسمح لأي كان بأن يدخل المزاد على المواد المعروضة للبيع»[4]. ولم تقف مقاومة نيوجيرسي للضرائب عند هذا الحد. ففي 1787 عندما صوتت الجمعية النيابية لصالح الاستجابة لأمر الكونجرس الملزمة بفرض رسم

---

(1) رسالة وجهها وليام جريزون إلى (باتريك هنري) بتاريخ 22 يناير 1785 وردت في المراجع التالية:
William Grayson to [Patrick Henry],.Jan. 22, 1785, Virginia Executive Papers (microfilm), reel 4918, LiVi;
Augusta, Berkeley Dinwiddie, Gloucester, Henry, Northampton, Powhatan, Prince Edward, Rockingham County sheriffs, petitions (summaries) [1787], CVSP, 377-78;
[Leighton] Wood, Jr., to Edmund Randolph, Apr. 17, 1787 (enclosing memorial from former Chesterfield County sheriff George Robertson), CVSP, 270.

(2) Bouton, «Tying Up the Revolution,» 251-52.

(3) Jan. 5, 1785, «Diary or Memorandum Book Kept by Joseph Lewis of Morris-town . . . ,» Proceedings of the New Jersey Historical Society 60 (Jan. 1942), 61;
Sussex County citizens, petition, n.d., Legislative Petitions, item 58, box 19, NJBAH.

(4) Jan. 5, 1785, «Diary . . Joseph Lewis,» 61;
Justice [John Cleves] Symmes to William Livingston, Mar. 5, 1785, cited in David A. Bernstein, ed., Minutes of the Governor's Privy Council, 1777-1789, Mar. 16, 1785, in New Jersey Archives, 3rd. ser., 1:261-62.

(أداء غير مباشر) على البضائع والخدمات نظمت لقاءات احتجاجية خلال الولاية كلها. وفي العديد من الدوائر كون دافعو الضرائب جماعات انضمت بحماسة لشراء مصلحة جامع الرسم– وكلهم بقصد صريح في عدم دفع أي مقابل[1].

وأحياناً كان الشهود المتخوفون يؤكدون بأن الانتفاضات الزراعية لم تكن معزولة بل هي كانت شديدة الانتشار. فخلال تقديمه عرضا لجورج واشنطن حول الاضطرابات في نيوإنجلند حذر هنري لي الابن بأن «مزاج الشعب الشرقي ...ليس منحصراً في ولاية واحدة أو في قسم من ولاية بل هو قد عمها كلها»[2]. وفي هامتون الشمالية بنيوهامشاير كان القس بنجامين ثورستون يعبر عن تخوفه سنة 1786 بالقول إنه قد وجد «ضجات وانتفاضات بأعداد كبيرة في بعض الولايات»[3] بل إن المحامي دافيد داجات من كونكتكوت ذهب إلى ما أبعد من ذلك مؤكداً أن الضرائب الثقيلة قد ألهبت «الخلافات وعدم التوافق في كل ولاية من ولايات الاتحاد تقريباً»[4]. وقد أيد هذه التقويمات المبعوثون من الولايات الغربية. فبنجامين خوكينز الشيخ السابق لنورث كارولينا والذي قطع ساوث كارولينا في صيف 1785 أخبر أنه «في الكثير من أنحاء الولاية... تعطل استخلاص الضرائب... بسبب السلوك الفوضوي لبعض المواطنين»[5]. وقد لاحظ هيو وليامسون أحد الكارولينيين الشماليين أن

(1) Richard P. McCormick, Experiment in Independence: New Jersey in the Critical Period, 1781-1789 (New Brunswick, N.J., 1950), 114-15.

(2) رسالة وجهها هنري لي الابن إلى جورج واشنطن بتاريخ 8 سبتمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Henry Lee, Jr., to George Washington, Sept. 8, 1786, in W. W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-97), 4:240.

(3) «Amicus Reipublicae» [Benjamin Thurston], An Address to the Public, Containing Some Remarks on the Present Political State of the American Republicks, vc. (Exeter, N.H.,[1786]), 20.

(4) David Daggett, An Oration, Pronounced in the Brick Meeting-House, in the City of New-Haven, on the Fourth of July, A.D. 1787 (New Haven, Conn., [1787]), 14;
George Washington to Henry Knox, Dec. 26, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:482.

(5) رسالة وجهها بنجامين هاوكنز إلى رتشارد كاسوال بتاريخ 26 سبتمبر 1785 وردت في المراجع التالية:
Benjamin Hawkins to Richard Caswell, Sept. 26, 1785, in Walter Clark, ed., The State Records of North Carolina (Goldsboro, N.C., 1909), 17:525;
Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of =

المدينين قد خلقوا «شغباً وتجمعات» ليس في هذا المكان أو ذاك فحسب بل «في العديد من الأماكن»[1].

وقد لاحظ جيمس ماك كلارج أحد نواب فرجينيا إلى المؤتمر الاتحادي أنه حتى في فرجينيا التي كان لها ذات مرة سمعة الاستمتاع بالسلم الاجتماعية فإن «ميلا إلى التمرد» ظهر في الكثير من «أنحاء الولاية»[2]. كما كتب نائب فرجيني آخر هو الحاكم إدموند راندولف إلى نائب الحاكم من فيلادلفيا سائلا ليس عن عصيان أدونيجاه ماتيوز في دائرة جرين فحسب، بل وكذلك حول «هرج....يتصاعد في بعض الدوائر المهمة». ولم يمض إلا شهران حتى أعلنت جماعة من أصحاب العرائض من دائرة هونريكو أن «الشغب» قد «ساد في الكثير من أنحاء الولاية»[3]

ولم توصف روح العصيان باعتبارها واسعة الانتشار فحسب بل وكذلك متزايدته. فقد أخبر موظف رسمي من بنسلفانيا عن المقاومة جيدة التنظيم لدافعي الضرائب المخلين بواجبهم الضريبي ضد حجز الممتلكات ثم أضاف: «إني أكاد أضمن القول إن هذه الفوضى قد بلغت درجة الوباء»[4]. إن فكرة العصيان بوصفها عدوى «وبائية» كانت تشترك فيها بصورة خاصة التقارير حول تمرد شاي[5]. ولما اتهمت جماعة من بريستون في كونكتكوت بمحاولة مد يد المساعدة لتمرد ماساتشوستس أعلن كاتب في صحيفة ميدلساكس جازيت «إن هذا أمراً لا يمكن أن نعجب له أن تنشر العدوى في هذه الولاية إذا كان الكثير من الناس

= the Constitution (Baltimore, 1993), 77.

(1) «Sylvius» [Hugh Williamson], I, American Museum 2 (Aug. 1787), 107..

(2) رسالة وجهها ماكلارج إلى جيمس ماديسون بتاريخ 22 أغسطس 1787 وردت في المرجع التالي:
McClurg to James Madison, Aug. 22, 1787, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 10:55.

(3) رسالة وجهها إدموند راندولف إل (بيفرلي) راندولف بتاريخ 2 سبتمبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Edmund Randolph to [Beverley] Randolph, Sept. 2, 1787, CVSP, 338;
Henrico County citizens, petition to governor and council, Nov. 19, 1787, CVSP, 359.

(4) Quoted in Bouton, «Tying Up the Revolution,» 252.

(5) Jordan, ed., «Letter from Benjamin Gale,» 17;
«Camillus,» Worcester Magazine 3:1 (1st. week of Apr. 1787), 3 (reprinted from Independent Chronicle);
«Philolaos,» Worcester Magazine 3:1 (1st. week of Apr. 1787), 7.

مستعدين بقصد لحقن كل من لم يصبه الفيروس بصورة طبيعية»[1]. وقد تساءل شيخ فرجينيا إدوارد كارنجتون «إلى أين ستمتد عدوى الفوضى الشرقية»[2]. ويتفق آخرون مع ألكسندر هاملتون بأن عصيان شاي يبدو أنه «سينتشر كالنار في الهشيم»[3].

وفي ولايتين أحاط المزارعون الذين يحملون مسؤولية مشاكلهم لحكومة الولاية بالتشريعية لتأكيد مطالبهم. وفي 21 يونيو 1783 حاصرت جيوش بنسلفانيا مجلس الولاية –مقر الدستور المقبل–لغضبهم من تسريحهم من دون إعطائهم أجورهم التي تدين لهم بها الولاية منذ أمد طويل آملين بذلك أن يفرضوا على المجلس التنفيذي للولاية علاج شكاواهم. لكن المجلس لم يكتف برفض النظر في مطالب الجنود بل إن واشنطن–الذي استعمل كلمات لطيفة لفض مؤامرة ضباط نيوبورج قبل شهرين بالضبط– بعث هو بدوره جنوداً. والكونجرس الذي كان يعقد دوراته دائماً في مجلس ولاية بنسلفانيا (ص.149) منذ 1775 بلغ به الخوف من الحصار إلى حد مغادرة المدينة[4] ولم يعد إليها حتى 1790.

وبعد ثلاث سنوات في 20 سبتمبر 1786 هجم حوالى مائتي مزارع من نيوهامشاير كانوا يحضرون مؤتمراً احتجاجياً للمطالبة بالعملة الورقية على آسكيتار حيث كانت التشريعية مجتمعة محاولة منهم لإجبار النواب على الاستجابة لطلبهم. فأحاطوا بالبناية لعدة ساعات. ولما كانت الجماعة قد اعتبرت نفسها مواصلة للمؤتمر قررت «أن تطلب جواباً في أجل نصف ساعة على عريضة بعثوها سابقاً للمطالبة بإصدار عملة ورقية» كما أخبر بذلك الداعية

(1) «Zeno» Middlesex Gazette, Nov. 6, 1786.

(2) رسالة وجهها إدوارد كارنجتون إلى إدموند راندولف بتاريخ 8 ديسمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Edward Carrington to Edmund Randolph, Dec. 8, 1786, in Paul H. Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 1774-75) (26 vols.;
Washington, D.C., 1976-2000), 24:42.

(3) Hamilton, June 18,1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 1:289;
Thomas -ML Doerflinger, A Vigorous Spirit of Enterprise: Merchants and Economy Development in Revolutionary Philadelphia (Chapel Hill, N.C., 1986), 274.

(4) Mary A. Y. Gallagher, «Reinterpreting the ‹Very Trifling Mutiny' at Philadelphia in June 1783,» Pennsylvania Magazine of History and Biography 119 (Jan.—Apr. 1995), 3-35.

والمؤرخ جيريمي بالكناب[1].

ورغم أن هذه الحالات هي الوحيدة التي هاجم فيها المزارعون عاصمة الولاية فإن أكثر من عصيان واحد يبدو في ظاهره وكأنه مسألة محلية خالصة قد كان في الحقيقة ذا بعد أكبر. وفي أواخر الصيف وبحلول 1786 تمكن مزارعو ماساتشوستس من غلق أربعة من محاكم مناطق الولاية. ولما كانت محاكم مساتشوساتس تحجز الملكية لصالح الدائنين وليس لصالح مستحصلي الضرائب (الذين لا يحق لهم الذهاب مباشرة إلى مأمور الشرطة) فإن الهجوم على المحاكم نسب إلى المدينين وليس إلى دافعي الضرائب. لكن الحقيقة هي أن من أغلقوا المحاكم كانوا يطلبون أكثر من مجرد تعليق مقاضيات الدائنين. فقد اعترف جورج رتشاردس مينو مدون غرفة نواب الولاية والمعارض للعصيان بأن المزارعين قد هاجموا المحاكم لكي «يجبروا المحكمة العامة على القيام بإجراءات تتنافي مع كل فكرة عن العدل»[2]. وكان وليام وايتينج يتوقع أن المزارعين «لن يواصلوا الإجراءات الحالية إلا إلى الحد الذي يمكن من تحقيق مثل هذه التغييرات في إدارة الحكومة وجعل مثلها مقبولاً»[3]. فالعصاة أنفسهم صادقوا على هذا التقويم إذ وصف مجلس مدينة جرينويتش غلق المحاكم بكونه «الوسيلة الوحيدة لإقناع التشريعية بأننا نحتاج إلى رد الأمور إلى نصابها»[4]. وفي ولايات أخرى كذلك وضح المزارعون الذين هاجموا المحاكم أنهم كانوا لا يطلبون مجرد تخفيف آني من ديونهم بل تغييرات في السياسة التشريعية.

إن أكثر العصيانات تنظيماً في عقد 1780 كانت كناية عن محاولات التهديد باللجوء إلى

---

(1) رسالة وجهها جيريمي بلكناب إلى جوزياه واترز بتاريخ 24 سبتمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Jeremy Belknap to Josiah Waters, Sept. 24, 1786, in Belknap Papers, MHS Collections, 6th. ser., IV (Boston, 1891), 3:315.

(2) George Richards Minot, The History of the Insurrections in Massachusetts, In the Tear [1786] and the Rebellion Consequent Thereon (Worcester, Mass., 1788), 96, 40.

(3) [William Whiting], «Some Remarks on the Conduct of the Inhabitants of the Commonwealth of Massachusetts in Interrupting The Sitting of the Judicial Courts . . .» (Dec. 1786), in Stephen T. Riley, ed., «Dr. William Whiting and Shays' Rebellion,» AAS Proceedings 66 (1957), 152.

(4) «Answer of the Town of Greenwich to the Circular Letter from Boston,» Worcester Magazine 2:35 (last week of Nov. 1786), 422;

Dracut town meeting, petition, Sept. 25, 1786, Shay's Rebellion Petitions, AAS.

العنف دون استعماله بالفعل. فقد أخبر جيريمي بالكناب أنه عندما صوب قليل من الضباط القارين القدامى» فوهة سلاحهم على مزارعي نيوهامشاير الذين أحاطو بتشريعية الولاية للمطالبة بالعملة الورقية فإنهم تقافزوا هاربين على الأسيجة من دون أن يطلقوا أدنى طلقة»[1]. بلكناب وغيره من نقاد العصيان تغمرهم السعادة عندما يقصون هذا السلوك الدال على الجبن لكن المحتجين أبدوا أن كرههم لإطلاق النار على قوات الحكومة مضاهياً تقريباً لكرهم إطلاق النار عليهم[2].

قلما كانت سلطات نيوهامشاير بنحو ما تعتبر تهديد الفلاحين مجرد تهديد كلامي. والأمريكيون الذين يطلبون تخفيف الضريبة والدين كانوا في الكثير من الحالات يعتبرون تهديد العصيان قابلا لأن يكون فعلياً بصورة مهولة. فقد حذرت جماعة من مزارعي ماساتشوستس الغربية حاكم باودوان خلال عصيان شاي قائلين: «فليعلم السادة في بوسطن أننا أبناء الريف لن ندفع الضرائب كما يتصورون». «فليرسلوا ضابطهم إلى هنا وسندق عنقه عند اقترابه منا»[3]. وخلال ذلك أخبر جون داوسن أحد أعضاء مجلس النواب في أبريل 1787 أن بعض الناس «في بعض الدوائر الدنيا» من فرجينيا «كانوا يتكلمون بجرأة على اتباع مثال متمردي ماساتشوستس لمنع المحاكم من القيام بمهامها»[4]. وفي مقاطعة بنسلفانيا من فرجينيا نبه أصحاب عريضة نواب الولاية من أن الضرائب الثقيلة تدفعهم إلى «هوة» التحول إلى مجرد فلاحين يتعهدون أرضا لم تعد ملكاً لهم وأن «الخروج من هذه الوضعية ثانية» قد يقتضي «أن يسفك الكثير من الدم»[5]. وفي سبتمبر 1783 فإن الرجل الذي أتى إلى مأمور شرطة مقاطعة هامشاير بفرجينيا لإعلامه بأنه على وشك المقاضاة بسبب دينه الكبير من الضرائب عاد

(1) رسالة وجهها جيريمي بلكاب إلى جوزياه وايترس بتاريخ 24 سبتمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Jeremy Belknap to Josiah Waters, Sept. 24, 1786, Belknap Papers, 3:315.

(2) Szatmary, Shays' Rebellion, 105.

(3) رسالة مجهولة وجهت إلى جيمس بودوين وردت في المرجع التالي:
Anonymous letter to James Bowdoin, quoted in Brown, Redeeming the Republic, 114.

(4) رسالة وجهها جون داوسون إلى جيمس ماديسون بتاريخ 15 أبريل 1787 وردت في المرجع التالي:
John Dawson to James Madison, Apr. 15, 1787, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison ,9:381.

(5) Pittsylvania County citizens, petition, Nov. 5, 1787, VLP.

أدراجه بعد أن قيل له «أنه لو دخل إلى تلك المقاطعة الجبلية من هامشاير فإنه بهذا المنحى غير العادي سيسلخ حتما»[1].

وكان الأمريكيون الذين يستعملون التهديد بالعنف أحياناً للحصول على تخفيف في الضريبة والدين يقابلهم الموظفون العموميون بدورهم باستعمال تهديدات تخصهم. والنتيجة كانت في حالات كثيرة رقصا معقدا من التخويف المتبادل. ويوجد مثال جدير بالاعتبار هو الشغب في المحكمة في 27 أبريل 1785 في دارة كامدن من ساوث كارولينا. فلا المزارعون الذين كانوا يحاولون غلق محكمة المنطقة في ذلك الاربعاء ولا القاضي جون ف. جرمكي الذي كان مقرا العزم على إبقائها مفتوحة، لا أحد منهما أراد اللجوء إلى القوة. فالقاضي لم يكن مسلحا إلا بتهديد الإيقاف والجماعة لم يكن بوسعها إلا أن تهدد بالعنف. لم يكن ما وقع في 27 أبريل تبادلا للرصاص أو للضرب بل تهديدات لفظية مظهرية لم يقتصر التعبير عنها على الألفاظ بل استعملت فيه لغة الجسد.

والأمر كله بدأ عندما أحاط بدار المحكمة ألف مزارع والكثير منهم دخل إلى المحكمة. ولما كان القاضي جرمكي يتقدم في علاج القائمة الجزائية التي تسبق نوازل الدين وقف رجل اسمه هِلْ وشرع في قراءة أسماء الأشخاص الذين دعوا للمشاركة في هيأة المحكمة. وقد قال القاضي جرمكي إن «قصده» كان بينا «فهو يريد أن يرهب هيئة المحكمة المحلفة لئلا يحضر أعضاؤها» فلا يستمعوا لنوازل الديون. لقد وجد هل في القاضي جرمكي خصما جديرا لكونه هو نفسه ليس بمنأى عن فن إرهاب الخصم. إلا أنه يوجد فرق وهو أن القاضي جرمكي كان أكثر حذقا في فن الترهيب. فهو يعلم كيف يبلغ مقداراً من المعلومات بمجرد تعديل جلسته أو نبرة صوته. وعندما رفض هل التخلي عن المناداة بأسماء أعضاء الهيأة المحلفة تكلم القاضي بصوت ذي ارتفاع يكفي ليسمعه هل آمرا مأمور الشرطة بإيقافه. لكن هل (كما أخبر القاضي جرمكي لاحقاً) «كان أبعد ما يكون من أن يرهب بحيث واصل بتأن مناداة الأسماء الواردة في القائمة بالطريقة السابقة نفسها»[2].

(1) Stephen Ruddell (Hampshire County), petition, Nov. 6, 1789, VLP

(2) Anonymous Camden District citizens, resolves, Apr. 23, 1785, Grimke Papers, South Carolina Historical Society, Charleston; =

ولما كان صوت جرمكي لم يحقق الأثر المرتجى حاول القاضي أن يتكلم بلغة جسدية أكثر درامية. فقام من كرسيه حتى -كما قال- «يجنب الآخرين من تحمل (هل) فيقعوا بصورة أكثر مباشرة تحت ناظري». وهكذا فقد خاطب جرمكي هل مباشرة لأول مرة «آملاً أن ذلك سيخيفه». وبدلاً من ذلك كما أخبر القاضي لاحقاً فإن هل «قد أجابني بسخرية بأنه ليست كثرة الكلمات هي التي يمكن أن تملأ باشل (وحدة لقياس للحجوم سعتها 36،4 لترا)». وقد لاحظ جرمكي أن شركاءه الذين كانوا في ذلك الحين «محيطين به» لحمايته كانوا مثله لم يظهروا أي علامة «على التخلي عن موقفهم كما كنت أتوقع». وهكذا فإن القاضي طلب من هيأة المحلفين الكبرى مساعدته للقبض على هل. ومرة أخرى فإن قصده كان جعل كلامه مسموعا. فقد حرص على أن يتوجه للمحلفين الكبار بـ« طريقة مفاجئة وحازمة» حتى «يؤثر في هل وحزبه تأثيراً له من القوة ما يمكن من جعلهم يتخلون عن محاولتهم الوقحة»[1].

ولاحقاً أخبر القاضي قائلاً «كنت مخطئاً». وهكذا ففي جهده لإظهار تهديده بأن يجعل المحلفين الكبار ضد حزب هِل كان جدياً عاد جرمكي ثانية إلى لغة الجسد. فقال «نزلت فجأة من كرسيي ودعوت المحلفين لمساعدتي». وأخيراً انسحب هل وشركاؤه ولكن ليس من دون أن يحققوا هدفهم. إذ علم جرنكي في اليوم التالي أن «الأشخاص الذين اجتمعوا للقيام بوظيفة المحلفين .... غادروا المدينة بعجلة وخوف». وأنهى القاضي قائمة نوازله الجنائية ثم عاد إلى بيته دون أن يقاضي أي مدين واحد[2].

إن التهديدات الكبرى والصريحة التي من جنس ما قام به متمردو كامدن -والضباط في نيوبورج- لم تكن أمراً معهوداً لأن الأمريكيين يعترفون بأنهم كانوا يستطيعون التأثير في أعوان الدولة العموميين بتحذيرات يغلب عليها أسلوب الصراحة والصداقة. وقد استعمل كاتبان أحدهما من كونكتكوت والثاني من فرجينيا المفردات نفسها لنصح المشرعين بتجنب

= Robert A. Becker, ed., «John F. Grimke›s Eyewitness Account of the Camden Court Riot. April 27-28, 1785,» South Carolina Historical Magazine 83 (July 1982), 211—12;
Becker, «Salus Populi Suprema Lex: Public Peace and South Carolina Debtor Relief Laws, 1783—1788,» South Carolina Historical Magazine 80 (Jan. 1979), 68-69.

(1) «Grimke›s Eyewitness Account,» 211—12.

(2) Ibid., 211-13.

سياساتهم الضريبية والنقدية الصارمة. فكلاهما حذر بأن المزارعين «ناضجون للانتفاض»(1). ولم يمر وقت طويل بعد تآمر أدونجاه ماثيوز وأجواره لإغلاق محكمة دائرة جرينبراير من فرجينيا حتى توقع باتريك هنري أن مزارعين آخرين من فرجينيا سيلجأون كذلك إلى «العصيان إذا أُوصلوا إلى اليأس»(2). وفي كل أرجاء البلاد كان الكتاب الذين يتوقعون نتائج وخيمة للإجراءات الضريبية والنقدية الصارمة يختارون تنويعات من الكلمة نفسها هي التحذير من «همهمة غضب شعبية» «همهمة غضب وفتن» «همهمة غضب متزايدة» و«همهمة غضب عامة بين أفراد الشعب»(3).

وعندما انفجر تمرد شاي في ماساتشوستس اعترف المدافعون عن التخفيف في الولايات الأخرى بأنه كان هدية إلهية. فقد قال الكولونيل توماس سيمور لزملائه في تشريعية كونكتكوت قليلاً بعد القضاء على ثوار التعديل في ماساتشوستس «انظروا إلى الشمال. انظروا إلى الهرج والمرج انظروا إلى أهوال الحرب الأهلية. فما الذي كان السبب في مثل هذا الهرج والمرج؟». والجواب البين هو الضريبة الثقيلة(4). وقبل ذلك بشهور عرض ألكسندر جيلون الأحداث الأخيرة في ماساتشوستس على مجلس النواب في ساوث كارولينا ثم صرح «تأملوا العواقب..عواقب عدم استماع المرء في الإبان لشكاوى مواطنيه... إنهم ربما الآن يحاربون بالأسلحة في أيديهم من أجل ما يطلبه مواطنونا الآن سلمياً: حان الوقت لسداد

(1) «H.T.,» Virginia Independent Chronicle, Oct. 3, 1787 (in which «ripe» is misspelled «rife»); Benjamin Gale to Erastus Wolcott, Feb. 10, 1787, quoted in Christopher Collier, Roger Sherman's Connecticut: Yankee Politics and the American Revolution (Middletown, =

= Conn., 1971), 222.

(2) Henry, paraphrased by Archibald Stuart in Norman K. Risjord, Chesapeake Politics, 1781-1800 (New York, 1978), 178.

(3) «Remarks on the Domestic Debt of the United States,» III, New Haven Gazette, and Connecticut Magazine, June 14, 1787;
New York dateline, South Carolina Gazette and Public Advertiser, Aug. n, 1785;
«Lucius,» Political Intelligencer and New Jersey Advertiser, Feb. 8, 1786;
«Q.Z.,» United States Chronicle, Feb. 9, 1786.

(4) Seymour, speech in the Connecticut legislature, May 15, 1787, Middlesex Gazette, June 4, 1787;
'A Letter from a Gentleman in New York to His Friend in Connecticut, 'on the Subject of Paper Money,» Connecticut Courant, Feb. 5, 1787.

ديونهم»[1].

كانت التحذيرات والتهديدات بالعصيان وسائل سياسية لها من القوة ما يجعلها مناسبة للاستعمال أحياناً من قبل أناس ليسوا من المزارعين اليائسين فحسب بل إن المشرعين يتلقون أحياناً تحذيرات من معارضي التخفيف. فقد أخبر «صديق العدالة» نواب نيوجيرسي أنهم إذا اختاروا تعويض عملة زمن الحرب الورقية متردية القيمة (وأغلبها قد اشتراه المضاربون) دون قيمتها الاسمية «فعليهم أن يتوقعوا أن الهرج والمرج سيطغى على الشعب»[2].

ولا شك أن بعض الأمريكيين من ذوي الشكاوى قد أعلنوا العصيان وأن غيرهم قد حذر بعصيانات في عديد المناسبات قبل سنوات 1780. لكن الأمور يفترض أنها مختلفة الآن. فمن المفروض أن الحكومة أصبحت بيد الشعب. وعندما استعمل الأمريكيون الذين يطالبون بتخفيف الضريبة والدين إستراتيجيات التجريب والحقيقة للعصيان وإصدار التهديدات والتحذيرات فإنهم قد كشفوا عن قناعاتهم بأن الثورة فشلت في تحقيق التغييرات الجوهرية التي توقعوها ورجوها بكل اشتياق. إن قسماً كبيراً من الأمريكيين أبعد ما يكونوا عن الاتفاق مع واضعي الدستور في اعتبارهم الولايات الثلاث عشرة قد كانت تعاني من إفراط في الديموقراطية بل هم يرونها لم تكن تصغي بالحد الكافي لإرادة الأغلبية.

كانت العصيانات والتهديدات والتحذيرات التي حصلت في عهد الكنفدرالية ناجحة بصورة جديرة بالملاحظة في مسألة تخفيف الدين والضريبة. فمحصلو الضرائب ورؤساء الشرطة المكلفين باستعادة الملكية والقضاة وغيرهم من الموظفين الحكوميين في كل أنحاء الولايات الثلاث عشرة جميعهم تقاعسوا في القيام بواجباتهم.

إن الموظفين العموميين الذين كانوا يبذلون الجهد الأكبر ليتقاعسوا في القيام بالواجب كانوا أولئك الذين عليهم أن يفرضوا العبء الأثقل على المواطنين: محصلو الضرائب. فحساسية الموظفين في ماساتشوستس الجنوبية الغربية الذين لا يقسون على دافعي الضرائب إلا عندما

(1) Gillon, quoted in Becker, «Salus Populi Suprema Lex,» 74.

(2) «A Friend to Justice,» Political Intelligencer and New Jersey Advertiser, Oct. 19, 1784; «Extract from the Proceedings of the Senate,» Jan. 5, 1787, Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Jan. 16, 1787.

يشعرون بحرارة صاحب السندات نيكولاس براون لم تكن بأي حال الحساسية الوحيدة. فبعد ما حال المزارعون في دائرة يورك من بنسلفانيا دون مجهودات محصلي الضرائب وبيع الأملاك المحجوزة على من لم يسدد ضرائبه—طالبت تجمعات المواطنين مرتين (باسترداد) أبقار المخل بدفع الضرائب رغم أنها كانت تباع بالمزاد العلني– صرح أحد مبعوثي الضرائب في مقاطعة دوفين المجاورة أنه هو وزملاؤه قد علقوا عملية التحصيل الصارم للضرائب خوفاً من أن «ذلك قد يسبب على الأرجح هرجا مثيلا لما حدث لاحقاً في منطقة يورك»[1].

كما حاز المدينون ودافعو الضرائب على تعاطف القضاة. فقد اشتكى جون نيكولسون ضابط المالية الرئيس في بنسلفانيا من أن قضاة الولاية قد تمكنوا من «تعطيل دفع الضرائب ومن تأجيله»[2]. وقد كانت بنسلفانيا من الولايات القلائل التي كان فيها للقضاة دور في عملية تحصيل الضرائب لكن المحاكم كانت في كل الولايات قادرة على حماية الدائنين المخلين بالسداد. وقد لاحظ كاتب في صحيفة بماريلاند في 6 يونيو 1786 أن «محاكمنا التي هي صاحبة تحقيق العدل المقدس» كانت» خاضعة للضرورة الرهيبة بتأجيله» حتى تتجنب العنف[3].

وفي الكثير من الحالات تبين أن مشرعي الولايات لم يكونوا أكثر حصانة من الموظفين المحليين أمام الضغط المسلط عليهم من أجل تخفيف الضرائب والدين[4]. فبعد قليل من عصيان مزارعي دائرة جرينبراير في فرجينيا ضد ضريبة الشهادة سحبها مجلس النواب. ورغم أن الشهادات بقيت قابلة للتداول إلا أن ذلك سيكون بتوسط الرسم الجمركي على البضاعة الأجنبية المستوردة في الولاية[5]. وفي نيوجيرسي فرضت الحملة التي عمت الولاية كلها

(1) Bouton, «Tying Up the Revolution,» 252-53.

(2) Ibid., 232.

(3) «A Husbandman,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser, June 6, 1786.

(4) Gordon S. Wood, «A Note on Mobs in the American Revolution,» WMZ 3rd. ser., 23 (Oct. 1966), 641. .

(5) ‹An Act to Amend the Laws of Revenue, To Provide for the Support of Civil Government, and the Gradual Redemption of Ail the Debts Due by this Commonwealth» (Oct. 1787 session, chap. 1, passed Jan. I, I788), in William Waller Hening, ed., The Statutes at Large: Being a Collection of All the Laws of Virginia, From the First Session of the Legislature, in the Year 1619 (13 vols.; Richmond, 1819-23), 12:412-15.

ضد رسم الأداء غير المباشر لسنة 1786 على التشريعية إلغاءه[1]. وقد اقترح جيمس ماديسون خلال خدمته في مجلس النواب بفرجينيا بحلول 1786 ورقة حول «دائرة قضائية منتظمة» تعوض قضاة الدائرة غير المحترفين في الولاية بقضاة محترفين يعملون كل الوقت ويمكن الاعتماد عليهم لعلاج دعاوى الدائنين ضد المدينين علاجا سريعا. لكن النواب أفشلوا هذه المحاولة خوفاً من أن «هذه الورقة الهادفة إلى تسريع العدالة ستهدد... الهدوء العام»[2]. كما أن تهديد العصيان قد أدى دورا حاسما في قرار ولاية كونكتكوت باحتقار الكونجرس والإعلان رسمياً عن عجزها عن دفع قسطها من الأمر الملزم لسبتمبر 1785. وقد لاحظ ألكسندر هاملتون في المؤتمر الدستوري فقال «كان ذلك من أجل منع تلك المشاهد الفوضوية التي ظهرت في أماكن أخرى»—وبالصورة الملحوظة الأكثر في ماساتشوستس—امتنع نواب كونكتكوت «من الإقدام على فرض ضريبة (قارية) على الشعب وتحصيلها منه»[3]. كما يعتقد وليام جريسون أحد أعضاء الكونجرس من فرجينيا أن «كونكتكوت كان يمكن أن تكون في وضعية ماساتشوستس لو أنها قبلت الاستجابة لأمر الكونجرس الملزم»[4].

كانت ساوث كارولينا الولاية التي كان فيها الترابط بين الخوف والاطمئنان واضحا بصورة خاصة حيث لم تكن انتفاضة كمدن في أبريل 1785 إلا بداية موجة من التحركات الاعتراضية. وخلال الربيع والصيف التاليين حمى المدينون ودافعو الضرائب من كل الولاية أملاكهم بحملة كثيفة «للحط من منزلة الشيريف»[5]. وقد زاد «أميركانوس» فدقق أن العلة في كون حجز أملاك أهل الريف قد توقفت «ليس إهمال القيام بالواجب أو المحسوبية في إدارة مأمور الشرطة بل بسبب الخوف على حياته خلال إيصال الإعلام باستدعاء المحاكم

(1) McCormick, Experiment in Independence, 115.

(2) رسالة وجهها ماديسون إلى جورج واشنطن بتاريخ 7 ديسمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Madison to George Washington, Dec. 7, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:449.

(3) Hamilton, June 26, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:425.

(4) رسالة وجهها جريزون إلى وليام شورت بتاريخ 16 أبريل 1787 وردت في المرجع التالي:
Grayson to William Short, Apr. 16, 1787, in Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 24:226;
Roger Sherman, June 20, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:341.

(5) David Ramsay, quoted in Becker, «Salus Populi Suprema Lex,» 74.

إلى مثل هذه المسافة البعيدة عن مدينة» تشارلستون[1]. وإحدى علل تقاعس الموظفين تتمثل في كونهم يخافون أن الصراع بين البيض يمكن أن يحدث ثغرة يستفيد منها نصف سكان المدينة السود. وحتى عصاة كمدن فإنهم يقاسمونهم هذا الهم. ففي منتصف جهدهم لغلق المحكمة المدنية «عبروا عن ميل قلق لمساندة القسم الجنائي من المحكمة»[2].

وقد وصف عدد ملحوظ من أبناء ساوث كارولينا ما كانوا يسمعون من المزارعين العاديين مستعملين الكلمة نفسها التي تنطبق على المواطنين المضطربين في ولايات أخرى «همهمة غضب». وقد حذر آيدانوس بوكه من «مواد متفجرة مثل النار في بركان، النار التي ...تنتج همهمة غضب تحت السطح كالتي تجري في كمدن وتنتهي إلى الهزة»[3].

وفي سبتمبر دعا الحاكم وليام مولتري التشريعية إلى دورة خاصة لتتصدى للأزمة. وفي كلمة الافتتاح أبرز الحاكم أن «المحاكمة المدنية» قد «حصرت في جزء صغير من الولاية» (تشارلستون)[4]. وقد قال بوركه إن الجميع وافق على ما لا ينبغي فعله. لم توجد فكرة بتنفيذ الأحكام في الريف. ولا حتى الـ«5000عسكري... كان بوسعهم أن يقووا طاعة (أوامر) محكمة النوازل العامة»[5]. أما جيمس ماديسون فكان على العكس ينتظر من التشريعية أن «تضفي الطابع القانوني على تعليق المحاكمات القضائية التي تأثرت بعد بتحركات المواطنين»[6]. وكان محقاً. فصوتت الجمعية لصالح العملة الورقية وأغلقت المحاكم حتى يمكن وضع العملة

---

(1) «Americanus,» Columbian Herald, Aug. 22, 1785.

(2) «Grimke›s Eyewitness Account,» 211; «The following paragraphs are extracted out of London papers . . . ,» Columbian Herald, Sept. 30, 1785.

(3) [Aedanus Burke], A Few Salutary Hints, Pointing Out the Policy and Consequences of Admitting British Subjects to Engross Our Trade and Become Our Citizens . . . (New York, 1786), 7; Ralph Izard, speech, South Carolina House of Representatives, Oct. 1, 1785, Charleston Evening Gazette, Oct. 1, 1785.

(4) Moultrie, quoted in Brown, Redeeming the Republic, 78.

(5) Burke, quoted in Becker, «Salus Populi Suprema Lex,» 71;
Alexander Gillon, speech in South Carolina House of Representatives, Sept. 30, 1785, Charleston Evening Gazette, Sept. 30, 1785.

(6) رسالة وجهها ماديسون إلى جفرسون بتاريخ 3 أكتوبر 1785 وردت في المرجع التالي:
Madison to Jefferson, Oct. 3, 1785, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 8:375.

الجديدة في التداول. وبعد ثلاثة أشهر طالب بعض المشرعين الذين اختمرت لديهم فكرة أخرى حول العملة الورقية بإعادة النظر في إصدارها. وقد ألح إدوارد روتلدج المحامي في تشارلستون والمزارع وأحد الموقعين على إعلان الاستقلال ألح على زملائه بألا «يستهينوا بالشعب». فأُخذ تحذير روتلدج بعين الاعتبار وطُبعت العملة الورقية[1].

وهكذا فالعلاقة بين العصيان والتخفيف كانت بينة في ماساتشوستس. وبحلول سنة 1786 بعد أن بدأ المزارعون من الغرب والجنوب الشرقي يقفلون محاكم الدائرة قام الحاكم بودوين بما قام به حاكم ساوث كارولينا قبل سنة: دعا الجمعية إلى دورة خاصة. والمشرعون أنفسهم الذين تبنوا الضرائب العقابية سابقاً التي كانت سببا في العصيان —والذين صوتوا على إلغاء الكثير من إجراءات التخفيف خلال الربيع والصيف— مكنوا المزارعين الآن من قائمة واسعة من تخفيف الضريبة والدين. فقد أجلوا أمرهم السابق بحجز ملكية مأموري الشرطة الذين يرفضون تنفيذ الحجوزات على أملاك محصلي الضرائب المتقاعسين. «واعتباراً لعبء الشعب الحالي» قررت التشريعية كذلك تأخير النظر في أحدث أوامر الكونجرس واستجابوا لمطالب المزارعين بأن يكون بوسعهم تسديد بعض الضرائب بالمنتجات وأن يؤجل دفع الضرائب[2].

ومن ناحية ثانية فإن دورة الجمعية بحلول سنة 1786 قد أيدت كذلك قضاء بودوين العنيف على العصيان. ففي يناير قرر بودوين أن يشكّل جيشاً مؤلفا من 44000 نفرا للقضاء على العصيان. وحتى طلبة هارفارد فإنهم قد أسهموا في العملية إذ كونوا فرقتهم المستقلة من الأشبال[3]. وكان قرار الشماليين بالقضاء على «أصحاب التعديل والقانون (ثورة شاي)» قد انتهى إلى تحقيق مزيد من التخفيف كذلك بالنسبة إلى المدينين وإلى دافعي الضرائب. إن حكومة ماساتشوستس قد أغضبت عدداً كبيراً من المواطنين الذين عارضوا التمرد بسبب تعليقها «هابياس كوربوس» (الحق في التنظيم) وإرسال الجيش للقضاء على الانتفاضة وإعدام

(1) Rutledge, speech in South Carolina House of Representatives, Feb. 8, 1786; Charleston Evening Gazette, Feb. 9, 1786.

(2) Hampshire County convention, resolves, Hampshire Gazette, Sept. 13, 1786; «Proceedings of the General Court,» Boston Magazine 3 (Nov.-Dec. 1786), 428; Brown, Redeeming the Republic, 117-21.

(3) Szatmary, shays' Rebellion, 85-87.

عاصيين في الغاية [1].

من علامات المناخ غير المستقر التداول السريع لخرافتين حول الأشباح. ففي 25 يناير 1787 صد جيش الولاية بقيادة الكولونيل وليام شيبارد هجوما للمتردين ضد دار الصناعة الاتحادية في سبرنجفيلد مستعملاً نار المدافع والبنادق. وتوجد ملحتان مخيفتان حول المعركة جعلتا ذكرها يرد في يوميات جوزف لي «طبيب الوفاق». فقد كتب لي: «أكد لي جوزف باجون أن السيد إدوارد وابر من برمفيلد الجنوبية قد أعلمه أن الدم كان يسيل دون أن يجمد وأنه ظل يجري من جروح هؤلاء الرجال الذين ذبحهم الكولونيل شابرد في سبرنجفيلد اسبوعا بعد قتله إياهم»[2]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد. ففي الليلة التي تلت الهجوم «شاهد الحرس وآخرون جماعة من الرجال وهم يمشون على الثلج لبعض الوقت». والشهود لم يروا مجرد أشباح جنود لأن جونز لاحظ أن «طبالهم وأصوارهم كانت تسمع». وقد أخبر لي أن «الحرس المرعوبين أطلقوا عليهم النار عدة مرات» ولكن دون جدوى[3].

وفي انتخابات مايو 1787 عوضت مجالس مدينة ماساتشوستس ثلثي النواب وهزمت الحاكم بودوين هزيمة مدوية. فالمزارعون لم ينقلبوا فجأة ضد الحكومة خلال ربيع 1787 بل إن التشريعية كانت قد أثارت غضبهم في الربيع الفائت بما فرضته من ضرائب غير مسبوقة. وما جعل انتخابات شهري أبريل ومايو 1787 مختلفة عن الانتخابات التي جرت قبل سنة هو أن الغضب من الحكومة في ذلك الوقت كان على حال جعل موضوع الحديث العام اقتناع المزارعين بأن من يفكر مثلهم في كل الولاية سيحضر مجالس مدينتهم مقرا العزم على تبديل الأغلبية في الجمعية. وقد أصبح هذا الاقتناع دوريا إذ إن الاعتقاد بأن المشاركة في الانتخابات ستكون مرتفعة بصورة غير معهودة أقنع مواطني ماساتشوستس بالتصويت بأعداد قياسية[4].

ورغم أن أعضاء المؤتمر الدستوري قد اشتكوا المرة تلو المرة من التسامح الذي لقيه المدينون

(1) Ibid., 102, 111, 115; Richards, Shays' Rebellion, 29, 36, 41.
(2) Feb. 1787, Lee diary, New England History Genealogical Society Boston.
(3) Ibid.
(4) Gerry, July 19, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:57.

ودافعو الضرائب من النواب والموظفين المحليين فإنهم قلما عللوا هذه الإجراءات التخفيفية بتمرد المزارعين و بالتهديدات. فلم؟ إن إحدى العلل هي أن المستهدفين من التمرد كانوا يحاولون التقليل من أثرها على أعمالهم. وهذه العملية كانت بينة خلال تمرد شاي. فالتعليل شديد الانتشار لإقفال محكمة مقاطعة بريستول للنوازل العادية في 12 سبتمبر 1786 يقضي بأنه لما اختارت المحاكم عدم علاج أي نازلة فإنها «لم تكن متأثرة في تآجيلها بأي تهديدات من المتمردين» خارج المحكمة –رغم وجود ما يقرب من أربعمائة شخص منهم[1]. وبعد أسبوعين عندما قررت هيئات المحكمة العليا التي يفترض أن تعالج نوازل في سبرنجفيلد اختارت ألا تفعل فإن الشهود أكدوا أن ذلك لم يكن «خوفاً من المتمردين» الذين فرضوا التأجيل بل لمجرد أن «الضجيج والهرج عما أرجاء المدينة كلها»[2].

وهذا النمط من الإنكار نجده في ولايات أخرى. ففي 12 ديسمبر 1786 عندما قرر القاضي وليام وليامز من دائرة وندهام في كونكتكوت بألا يقضي في أي نازلة كانت العلة التي قدمها هي أن الضغط المفرط على المزارعين في ماساتشوستس قد أنتج «مشهد دم ومسلخة» لا يريد أن يراه يتكرر في ولايته. لكن وليامز أغفل في تفاسيره التالية لقراره هذا الهم مكتفيا بذكر زوبعة حديثة وتعاطفه مع عذاب المزارعين[3].

لماذا ينفي الموظفون الرسميون تأثرهم بالخوف؟ يتخوّف البعض من أن التسليم بالوقوع تحت وطأة العنف والترهيب قد يشجع مزيدا من العصيان. لذلك فإن أحد الدوافع الأولية لاستثناء الموظفين الحكوميين تعليل سلوكهم بالخوف هو الخوف نفسه[4]. وثمة علة أخرى لنفي كونهم خائفين هو مجرد كبرياء الرجولة. وقد يكون المستهدفون من قبل المتمردين مدفوعين بنوع آخر من الكبرياء كذلك. فأغلب الموظفين العموميين–حتى أولئك الذين يرون

(1) Boston dateline, Connecticut Courant, Oct. 2, 1786;
Boston dateline, Virginia Independent Chronicle, Oct. 3, 1786.

(2) Hartford dateline, Connecticut Courant, Oct. 2, 1786.

(3) Williams, quoted under Hartford dateline, Connecticut Courant, Dec. 18, 1786;
Williams, letter dated Dec. 26, 1786, Connecticut Courant, Jan. 1, 1787 (reprinted from New London Gazette).

(4) Minot, History of the Insurrections, 17.

أن الثورة قد تجاوزت الحدود–كانوا فخورين بكونهم قد حولوا المستعمرات الثلاث عشرة إلى جمهوريات. فلم يكونوا يريدون أن يعتقدوا أنهم اكتفوا بتعويض موظفي الإمبراطورية البريطانية على «سرج» (سدة) الإدارة.

تلقي العصيانات والتهديدات والتحذيرات التي تلت سنوات الحرب الضوء على أصول الدستور. ويبدو من الطبيعي أن ننسب «تحرير» مثل هذه الوثائق المؤسسة إلى «رجال عظام». ومن الأكيد أن قلة قليلة من الوفود التي تشاورت في مقر ولاية بنسلفانيا من مايو إلى سبتمبر 1787 لم تكن من عامة المزارعين. لكن الأمريكيين العاديين أثروا بالفعل في الدستور بصورة غير مباشرة. فخلال سنوات 1780 كان المدافعون عن التخفيف وأغلبهم من المزارعين قد أثاروا في حالات عديدة انتفاضات وحذروا من أن أناسا آخرين كانوا على أهبة الانتفاض. فكانت طبقة الأعيان خائفة وغاضبة. وإحدى علل تفضيل الآباء المؤسسين للدستور هي أنه لأول مرة سيمكن الحكومة الاتحادية من الرصيد المالي الذي تحتاج إليه لتكوين جيش قادر على القضاء على تمردات المزارعين. ذلك هو ما كان واضعو الدستور يتكلمون عليه عندما قضوا في ديباجة الدستور أن أحد أهدافهم كان «ضمان الهدوء الداخلي».

لكن تمردات المزارعين لعقد 1780 أثرت فعلاً بطريقة غير مباشرة في تبني الدستور حتى بكيفية أقوى (مما يقال). فالمتمردون انتزعوا تخفيفا جوهرياً للضريبة والدين من تشريعيات الولايات المترددة. وصار التخلص من هذا التشريع من العلل الرئيسية لكتابة الدستور. فما وضع رجالاً مثل ماديسون وهاملتون على طريق فيلادلفيا لم يكن بقدر كبير انتفاضات المزارعين بل هو التسامح التشريعي الذي تمكن المتمردون من انتزاعه من الموظفين العموميين. نعم إن الحكومة القومية الجديدة ستضمن الهدوء الداخلي. لكنها ستحقق كذلك هدفاً آخر أُعلن عنه في ديباجة الدستور. فهي بإلغاء التخفيف «ستحقق العدل» بالنسبة إلى مالكي سندات الحكومة تحقيقها إياه للدائنين الخاصين.

أولى الكثير من الأمريكيين الذين شهدوا تمردات عقد 1780 تفكيرا معتبرا حول الكيفية التي أثرت بها هذه التمردات على حياة الأمة السياسية. فبالنسبة إلى إدموند راندولف الذي

عمل حاكماً لفرجينيا خلال منتصف عقد 1780 كان تخفيف الضريبة والدين حصيلة تفاعل معقد بين الديموقراطية والتمرد. وفي كلمة افتتاح المؤتمر الاتحادي الذي قدم فيه الخطة التي كانت قاعدة الدستور جلب راندولف انتباه الموفدين إلى ماريلاند التي لها أقل الغرف العليا (مجلس الشيوخ) ديموقراطية في الأمة. فكانت لشيوخ ماريلاند أطول فترات الانتخاب في البلد –خمس سنوات– وهم لا يتقاضون أجورهم من الشعب نفسه ولا ينتخبهم الشعب بل يختارهم ناخبون خاصون اختارهم المصوتون في الانتخابات. فقال راندولف: نعم إن لماريلاند «مجلس شيوخ قوياً لكن حالات الهرج الأخيرة في تلك الولاية كشفت أنه ليس قوياً بالحد الكافي»[1]. وكان راندولف يشير إلى النجاحات العديدة التي حققها مدينو ماريلاند ودافعو ضرائبها لمنع احتجاز أملاكهم وخاصة للغلق العنيف لمحكمة منطقة تشارلز. ولم يقل راندولف كيف يمكن لكونجرس أقل ديموقراطية أن يحول دون هؤلاء المتمردين لكننا نستطيع أن نواصل استدلاله إلى نتيجته الطبيعية. ولنفرض أن ماريلاند كان لها بدلاً من الكونجرس أسرة لوردات حاكمة. فإن أعضاء الغرفة العليا المتحررين من خوف إخراجهم من الوظيفة كانوا سيتمكنون من الصمود في مواجهة انتفاضة المزارعين فيحولون دون مقترحات مجلس النواب وعلاج شكاوى المتمردين وربما حتى إجبار مجلس النواب (وليكن مثلاً برفع مخصصات أجور المشرعين) بإرسال المليشيا. وعندئذ فإن المزارعين كانوا سيرون أنه لا فائدة من القيام بالتمردات. وطبعاً فراندولف لم يكن يستدل أمام غرفة ماريلاند للوردات. إنما هو كان يقول ببساطة إن المقتضيات الديموقراطية التي كان شيوخ ماريلاند يعملون بمقتضاها جعلت شدتهم ضعيفة فشجعت مزارعي الولاية على العصيان.

وقد أثار لاحقاً مبعوث آخر إلى المؤتمر الاتحادي، هو ألبردج جاري، القضية نفسها في الصيف. فهو ذكر زملاءه بأنه في انتخابات ربيع 1787 خسر جون سوليفان رئيس نيوهامشاير وجيمس بودوين حاكم ماساتشوستس تأييد المصوتين بإرسال الجيش للقضاء على تمردات المزارعين. (فبودوين هزم وسوليفان الذي كان الثاني في الترتيب لم يتمكن من المحافظة على مقعده إلا لأنه لا واحد من المترشحين حصل على أغلبية فنقل الانتخاب إلى التشريعية).

(1) Randolph, May 29, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:27.

وقد حذر جاري بأن الرئيس المنتخب من قبل الشعب في المستوى الوطني سيعرض نفسه كذلك «لخسران الانتخابات مثله مثل الحاكم بودوين في ماساتشوستس والرئيس سوليفان في نيوهامشاير» إذا قضى على أي عصيان [1]. وإذا حصل المزارعون في كل البلاد على ما حصل عليه مواطنوا ماساتشوستس ونيوهامشاير بعد -القدرة على إزاحة كل رئيس تنفيذي يعاقب المتمردين شديد العقاب- فإنهم هم بدورهم سيشعرون بقليل من توبيخ الضمير إزاء التمرد.

وهكذا فمعارضو التمردات يرون أن منشأها الديموقراطية المفرطة في الولايات الثلاث عشرة. ولكن ما رأي المتمردين أنفسهم؟ يبدو الكثير منهم قد كان أقل اهتماماً بمسألة هل وجود انتخابات ديموقراطية شكلياً يزيد في احتمال التمرد أكثر مما تزيد إمكانية أن يكون التأثير الحالي يقبل الاتجاه وجهة أخرى؟ كانوا يعتقدون أن العصيان يمكن في بعض الأحيان أن يؤدي إلى انتخابات ديموقراطية حقيقية.

وبحلول سنة 1786 بعد أن بدأت التظاهرات الشعبية في ماساتشوستس الغربية والجنوبية الشرقية تغلق محاكم المقاطعة عزم الكثير من المجالس الشعبية ومؤتمرات المنطقة على ضرورة ألا تبقى المحاكم مغلقة إلا إلى حد الدورة المقبلة للتشريعية. وكانت الخطة الإبقاء على المحاكم رهينة بأمل أن يدفع لهم مجلس النواب فدية تضمن لهم تخفيف الضريبة والدين. كانوا يريدون أن تبقى المحاكم مغلقة[2] إلى ما بعد انتخابات أبريل-مايو 1787. فما الذي جعلهم يتصورون أن انتخابات 1787 ستكون أفضل من انتخابات الربيع الفائت؟

---

(1) Gerry, July 19, 1787, ibid., 2:57; Lawrence Shaw Mayo, John Langdon of New Hampshire (orig. pub. 1937; Port Washington, N. Y., 1970), 196.

(2) Oakham town meeting, Shrewsbury town meeting, petitions to governor and council, Jan. 15, 1787, 205:6:3-5, 15-17, Force Transcripts, LC;
Boston dateline, Virginia Independent Chronicle, Dec. 27,1786;
Benjamin Lincoln to George Washington, Dec. 4,1786, to Mar. 4,1787, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:421;
Lucius R. Paige, History of Hardwick, Massachusetts, With a Genealogical Register (Boston, 1883), 141;
Rock Brynner, «Tire Beneath Our Feet': Shays' Rebellion and Its Constitutional Impact» (Ph.D. diss., Columbia University, 1993), 67.

الجواب الممكن الوحيد هو التمرد نفسه. ففيعترف المزارعون في ماساتشوستس الغربية والجنوبية الشرقية بأن غلق محاكمهم كان سيجلب قدراً كبيراً من الاهتمام بقضيتهم. وهذه الدعاية يمكن أن تقنع المواطنين في الولاية كلها بأن حركة جدية قائمة لعلاج التشكيات. فإذا تحقق ذلك فإن المزارعين سيشاركون في الانتخابات بأعداد قياسية. وبالتالي فغلق المحاكم بحلول سنة 1786 سيجعل الانتخاب الديموقراطي عملية مبرمجة للربيع التالي وتصبح تعبيراً أصيلا عن الإرادة الشعبية. والنتيجة ستكون حاكماً وتشريعية جديدين.

كان الكثير من الناس الذين استهدفتهم تمردات المزارعين في عقد 1780 يعتقدون أنها ما كانت لتحصل لو أن عواطف المتمردين لم يستثرها الكتاب والسياسيون الذين كانوا ينددون بالاضطهاد ويطالبون بالتخفيف. لذلك فقد أدت الانتفاضات أحياناً إلى التشدد مع المدافعين عن التخفيف.

وتلك كانت الحال في ماساتشوستس في سنتي 1786 و1787. فوليام وايتينج قاضي مقاطعة باركشاير الذي كان متعاطفا مع «أهل التعديل والقانون» وموسى هارفي ممثل ولاية من مونتاغ الذي تبنى مزاعمهم قد أدينا بسبب بالتشهير المؤدي إلى أعمال الشغب. وقد حكم عليهما كلاهما بغرامة مالية[1]. كما أسكت صوت آخر مهم من ريف ماساتشوستس قبيل تمرد شاي. ورغم أن جون راسل وجاد ستبن ناشري هامشاير هيرالد في سربنجفيلد قد نقداً رفقاءهم الغربيين لغلقهم المحاكم فإنهما قد أظهرا سابق تعاطف عميق مع شكاوى المزارعين. فعلى صفحات هامشاير هيرالد ظهر لأول مرة المقال الذي يطالب التشريعية بإلحاح بأن تحول وجهة مردود الرسم الجمركي من مالكي سندات الولاية–وهي خطة كان يمكن أن تسمح للولاية بالحد من الضرائب المباشرة التي تفرضها على المزارعين. وفي بعض الأحيان كانت المقالات المدافعة عن التخفيف تشغل الصفحة الأولى كلها من الصحيفة وتقدم بتعليق الناشر مطالباً عناية القارئ المساندة.

(1) «A Friend to Government,» Massachusetts Centinel, Mar. 3, 1787;
Boston dateline, Independent Chronicle, Apr. 26, 1787;
Riley, ed., «Dr. William Whiting,» 130-31.

وقد نشر راسل وستبنس كذلك مقالات ضد التخفيف لكنها كانت في الكثير من الحالات مسبوقة بتوضيحات تقول إن نشرها لم يكن إلا بسبب إلحاح بعض السادة من بوسطن. وكان ذلك عكس ما يحصل عندما تنشر المقالات المؤيدة للتخفيف من هامشاير هيرالد في مكان آخر.

وفي 6 سبتمبر 1786 ظهرت مطبوعة جديدة في ماساتشوستس الغربية. فالهامشاير جازيت كان تطبع أسبوعيا في كامتون الشمالية. وكانت «رسالتها» كما لاحظ مؤرخو المدينة أكثر من قرن لاحقاً «معارضة الناقمين»[1]. ويبدو أن المساندين للجازيت يعتقدون أن الهيرالد هامشاير قد ساعدت في إثارة تمرد شاي بما أضفته من شرعية على شكاواهم وبنشر مقترحاتهم. وقد يكون أعداء هامشاير هيرالد لم يقصدوا إلا تمكين المزارعين الغربيين من بديل. لكن ما هو يقيني هو أنهم قد حققوا أكثر من ذلك. فماساتشوستس الغربية لم تكن كبيرة بقدر كاف لصحيفتين. ورغم أن هامشاير هيرالد كانت أقدم بسنتين من هامشاير جازيت حديثة الظهور فإنها بنحو ما لم تكن قادرة على المنافسة. ففي 26 سبتمبر 1786 ظهر آخر إصداراتها. وفي تعليق موجه للقراء عبر راسل وستبنس عن أسفهما لختم المغامرة في «زمن يدعو فيه بلدنا لكل جهد من أصدقائه الحقيقيين». وقد أكد كلاً الرجلين بتحد ذهبا فيه إلى الغاية أن «قوانين الحكومة» -إدارة بودوين والمحكمة العامة الاقتصادية السيئة -هي المسؤولة إلى حد كبير عن «هذا البديل البشع الذي آلت بنا إليه»[2].

وبعد احتجاب هامشاير هيرالد أصبحت موضوعات أعيد طبعها من صحف أخرى من ماساتشوستس وتكاد تكون كلها معادية «لأهل التعديل والقانون» المصادر الرئيسية للإعلام حول الانتفاضة. وكانت هذه التفاسير تتضمن في الكثير من الحالات تشويها للحقيقة. فالأخبار الأولى حول انتحار نائب مأمور شرطة بربستول إليازار بر، ردت انتحاره إلى يأسه بعد فقدان المكافآت التي كان يجمعها خلال احتجاز أملاك دافعي الضرائب والدين المتقاعسين—وهو مصدر دخل جف لما بدأ تمرد شاي. ويبدو أن بعض ناشري الصحف رأوا

(1) James Russell Trumbull, History of Northampton, Massachusetts, from Its Settlement in 1654 (2 vols.; Northampton, Mass., 1898-1902), 2:479-82.

(2) Editors› note, Hampshire Herald, Sept. 26, 1786.

أن رواية القصة هذه تعمل لصالح ما يطالب به «أهل التعديل والقانون» (لبيانها) أن الموظفين العموميين يعيشون على مكافآت ينتزعونها من المدينين الذين تلقفهم النظام القضائي. لذلك فبعض التفاسير لانتحار بر تغافلت عن واقعة كونه قد كان نائب مأمور شرطة يحدث الانطباع بأن مصدر بؤسه هو التردي نفسه الذي يثقل بعبئه كاهل أي مواطن آخر[1].

(1) Boston dateline, Worcester Magazine 2:24 (2nd. week of Sept. 1786), 290; Boston dateline, Middlesex Gazette, Sept. 18, 1786.

الفصل العاشر

«أهو إفراط في الديموقراطية؟»

إصلاح

يشترك الأمريكيون الذين يعتقدون أن تشريعيات الولايات كانت تطلب الكثير من المواطنين بعض الاشتراك مع أولئك الذين يعتبرون هذه التشريعات بالغة الليونة معهم. فكلا الفريقين يحكم على الشجرة بثمارها مستنتجا أن نواب الولاية رفضوا برنامجه لأنهم وقعوا تحت تأثير خصومه. وبالتالي فعدم رضا كلاً الفريقين عن سياسات حكومة الولاية الاقتصادية يتطور إلى نقد للحكومة نفسها.

فخلال عقد 1780 نما باطراد عدم رضا المواطنين الذين يفضلون الضرائب المرتفعة والسياسات النقدية عن المشرعين وعن أعوان الدولة المحليين. والكثير ربط نسبة التخفيف بخوفهم من التمرد ولكن مع مجرى العقد بدأت تظهر نزعة أرثودوكسية جديدة. فباقتناع متنام حاججت النخبة الأمريكية بأن العلة الحقيقية لخضوع الولايات إلى مطالب دافعي الضرائب والمدينين في الكثير من الحالات هي كونها مستجيبة فوق اللازم لنزوات الناخبين. فحاكم نيوجيرسي وليام ليفنجستون كان يتكلم باسم قسم كبير من المجتمع الأمريكي عندما ندد بميل المشرعين المنتخبين بشعبية إلى الاستجابة للمطالب الشعبية بالتخفيف فاضحين بذلك رغبة جامحة في إعادة انتخابهم «في السراء والضراء» سواء كانت الوسائل نزيهة أو مدنسة[1]. وقد عبر تيموثي فورد في يومياته عن قليل من المفاجأة بكون نواب ساوث كارولينا قد سمحوا للمدينين بأن يفرضوا على دائنيهم أرضا فاسدة لا قيمة لها فـ«تلك هي طبيعة الحكم الجمهوري»[2]. وعندما اقترح فريق من نواب كونكتكوت أن يسمح للمواطنين بسداد ديونهم بالأملاك بدلاً من الذهب والفضة احتج أحد زملائهم تشارلز فالبز بأن «الناس في

(1) «Primitive Whig» [Livingston], II, New Jersey Gazette, Jan. 16, 1786.

(2) «Diary of Timothy Ford, 1785-1786,» South Carolina Historical Magazine 13 (Oct. 1912), 200.

هذه الولاية لا يرزحون الآن تحت عبء المحاكمات وتنفيذ الأحكام كما كانوا سنة 1774» عشية الثورة. ولكن بالعودة إلى تلك الفترة لا أحد طالب بقانون يجعل الملكية وسيلة دفع لسداد الديون. ثم سأل (وأجاب): فما علة الفرق؟ أليس ذلك «بسبب عدم ثبات الحكومات الجمهورية؟»[1]. وإحدى الفوائد الدالة من تفسير التخفيف بخوف أعوان الدولة الرسميين من المصوتين بدلاً من تفسيره بالقلق من تمرد المزارعين كانت ظن بعضهم أنه إذا كان منع التمردات شبه مستحيل فإن جعل المؤسسات الحكومية أقل استجابة للنزوات الشعبية أمر أيسر. وبهذا الاندفاع المتزايد طلب معارضو التخفيف هذا التعديل الدستوري بالذات.

وفي خلال ذلك كان أمريكيون آخرون يتخيلون مصيراً للتغيير شديد الاختلاف، مؤكدين أن واجب أعوان الدولة العموميين حماية الضعفاء. فقد صرح كاتب من ساوث كارولينا في سبتمبر 1785 «لا شك أنه من الواجب الأسمى للتشريعية أن تعنى بعذاب الطبقات الوسطى والدنيا من الشعب بوصفهم العدد الأكبر من الأفراد الذين تتكون منهم المجموعة أكثر من عنايتها برغبات الأغنياء التي لا حاجة إليها»[2]. وقد ذكر كاتب من نيوجيرسي لنواب الولاية قائلاً إنه «لمن مهامكم أن تساعدوا الضعيف ضد القوي وأن تخلصوا المضطهد من أيدي مضطهديه»[3].

كما إن للأمريكيين عللاً أخرى للاعتقاد بأن حكومات الولايات تعاني إما من فائض في الديموقراطية أو من نقص فيها. وحتى عندما يحمل بعض المواطنين نواب الولاية مسؤولية الإفراط في الخضوع لموجات التمردات التي عمت الأمة الجديدة في عقد 1780 فإن غيرهم يقدمون بالذات الدعوى المقابلة محتجين بأن العلة الحقيقية التي جعلت هذا العدد من المزارعين

---

(1) Phelps, speech in Connecticut House of Representatives, May 30, 1787, Middlesex Gazette, June 18, 1787;
George Mason, Aug. 13, 1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 2:273.

(2) «Batavus,» State Gazette of South Carolina, Sept. 29, 1785.

(3) ‹A Fellow Citizen»/ «Willing to Learn,» The True Policy of New Jersey Defined; Or, Our Great Strength Led to Exertion, in the Improvement of Agriculture & Manufactures, By Altering the Mode of Taxation, and by the Emission of Money on Loan . . .(Elizabeth-Town, N.J., 1786), 33-34.

يتمردون هي أنهم كانوا عاجزين عن علاج الأمر وتحقيق الإصلاح بصناديق الانتخاب. وقد توقع هرمن هازبند ابن مقاطعة بدفورد من بنسلفانيا والمنتمي إلى عقيدة الألفية (في نهاية الألفية ينتهي العالم الفاسد ويعود المسيح ليعم العدل) أن التمرد سيزول عندما يصبح الحكم ديموقراطياً بصورة تامة. فقد كتب: لو «كانت المسالك العادية مفتوحة لإيصال التذمرات والشكاوى من بداية ظهورها ومن منابعها لما أمكن لها إلا قليلاً -إن وقع -أن تغمر البلاد فتصل إلى درجة طوفان فزات الدهماء والتمرد»[1].

وبالنسبة إلى الكثير من الأمريكيين البارزين فإن ما هو محير أكثر من سواه بخصوص ارتفاع مد التوق الديموقراطي هو أن انتشاره قد تجاوز البيض. فالأمريكيون المستعبدون لم يكونوا بحاجة إلى تعلم قيمة الحرية من المناضلين الوطنيين الذين يملكونهم-إذا صح أن الدرس ينتقل في الاتجاه الثاني- لكن الثورة دفعت بقضية المعارضة للعبودية إلى الأمام[2]. فبمجرد شروع مالكي العبيد من أهل المستعمرات في اعتبار فرض الضرائب البريطاني «عبودية» صار العبيد ومساندوهم قادرين على إضافة النفاق إلى قائمة شكواهم.

وفي بداية القرن التاسع عشر كانت كل ولاية شمال خط مايسون دكسون إما قد ألغت العبودية أو وضعتها على طريق الإلغاء. وانضم الكثير من الأمريكيين الأفارقة ممن تم عتقهم حديثاً إلى البيض الذين لا ملكية لهم للمطالبة بحق التصويت. وفي سنة 1780 احتجت جمعية «كافي براذرز« في جارتماوث من ماساتشوستس على حرمانهم من حق التصويت بالتوقف

(1) [Herman Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy of the Government of the United States of America, or, The Fulfilling of the Prophecies in the Latter Days, Commenced by the Independence of America (Philadelphia, 1782), 6;
«Biscayanus,»Virginia Independent Chronicle,]uly 11, 1787 (reprinted from London Public Ledger);
«Philodemus» [Thomas Tudor Tucker], Conciliatory Hints, Attempting, By a Fair State of Matters, To Remove Party-Prejudices. . . And Proposing a Convention . . .(Charleston, S.C., 1784), 17.

(2) F. Nwabueze Okoye, «Chattel Slavery as the Nightmare of the American Revolutionaries,» WMQ 3rd. ser., 37 (Jan. 1980), 3-28;
Frederick County citizens, petition, Nov. 8, 1785, VLP.

عن تسديد الضرائب(1).

كما دفعت إيديولوجيا الثورة بالكثير من النساء إلى مساءلة استعبادهن. فنساء المستعمَرين كنّ حتى تحت الحكم البريطاني يسخرن أحياناً من هيأة رجالهن إذ يصفنهم بـ«أرباب الخليقة». وعندما جزم الوطنيون الرجال بأنهم هم أنفسهم ضد الوطن الأم (الوطن المستعمر أي بريطانيا) تعددت شكاوى (النساء) هذه(2). فأبيجايل أدامز لم تكن الوحيدة المطالبة بأنه على المشرعين الرجال «أن يذكروا السيدات»(3). وكان عدد قليل لكنه متزايد من الزوجات يعارضن ضرورة قَسم الطاعة لرجالهن (في عقد الزواج)(4). وأكثر الأمور جدارة بالملاحظة أن الكثير من الرجال مثلهم مثل النساء أبرزوا أن الرجال – بعدم السماح للمواطنات اللاتي لهن أملاك ويدفعن الضرائب بالتصويت – يعتدون على مبدأ لا ضريبة من دون تمثيل (نيابة)(5).

وهكذا فبعض الأمريكيين طلبوا ديموقراطية أكبر لعدة أسباب عملية في حين أن آخرين لهم كذلك القدر نفسه من الدوافع لأن يتمنوا دفع البلد في الاتجاه الآخر. وهذا الصراع عكس اختلافا فلسفيا أساسيا. ففي السنوات التي تلت إعلان الاستقلال كان عدد متنام

---

(1) Larry E. Tise, The American Counter revolution: A Retreat from Liberty, 1783—1800 (Mechanicsburg, Pa., 1998), 109-10.

(2) «A New Favourite Song for the Ladies,» New Hampshire Gazette, Dec. 7, 1770; Judith Sargent Murray, «On the Equality of the Sexes» (1790), in Sheila L. Skemp, Judith Sargent Murray: A Brief Biography with Documents (Boston, 1998), 177-82;
Joan R. Gundersen, To Be Useful to thé World: Women in Revolutionary America, 1740—1790 (New York, 1996), 147;
T. H. Breen, The Marketplace of Révolution: How Consumer Politics Shaped American Independencc (New York, 2004), 288.

(3) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى (زوجها) جون أدامز بتاريخ 31 مارس 1776 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to John Adams, Mar. 31, 1776, Adams Electronic Archive.

(4) «Timothy Foresight,» Independent Chronicle, June 15, 1786 (reprinted from Bristol Journal).

(5) Charleston dateline, Columbian Herald, May 26, 1785;
Louise Belote Dawe and Sandra GioiaTreadway, «Hannah Lee Corbin: The Forgotten Lee,» Virginia Cavalcade 29 (1979), 70-77;
Cathy N. Davidson, «The Novel as Subversive Activity: Women Reading, Women Writing,» in Alfred F. Young, ed., Bcyond the American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism (DeKalb, 111., 1993), 299-300;
Gundersen, To Be Useful to the World, 153.

من المواطنين قد تبنى شعار «فوكس بوبولي فوكس دايي» أي «صوت الشعب (من) صوت الله»[1]. فكانوا ينادون بأن نواب الولاية ليسوا وكلاء (ينبغي تركهم يعملون بمفردهم بين دورات الانتخاب) بل هم مجرد «منوبين وأعوان»[2]. وإحدى علل المطالبة المتزايدة عند أصحاب الأملاك بحق حكم الأمة هي تزايد عدد من أصبح مقتنعاً منهم بأنهم قادرون على القيام بذلك. «فليكن لنا مجموعة من المزارعين ليكونوا في خدمتنا»-هكذا أكدت مجموعة منهم في منطقة بدفورد من بنسلفانيا في بيان انتخابي أرسل بالبريد إلى كل أنحاء الدائرة سنة 1783 «وسنكون دون شك ممثلين التمثيل الجدير بنا»[3]. وقد اعتبر هرمن هازبند من بدفورد أمراً غريباً التعبير عن هذه الثقة الجديدة في قدرات الأمريكيين العاديين. وقد صرح أنه لو كان مصير مسيح الناصرة قد حدده تصويت الأغلبية لما صُلب. وبدلاً من ذلك فإن مواطنيه كانوا «سينتخبون ربنا لوظيفة عليا»[4] ما.

إن قطاع المجتمع الأمريكي الذي يبدو قد نال أكثر من غيره ثقة بنفسه خلال حرب الثورة هو الحرائر من النساء. فآلاف منهن أصبحن رئيسات لمنازلهن عندما كانت واجبات أزواجهن العسكرية أو السياسة أو الدبلوماسية قد اقتضت بقاءهم بعيدا عن المنزل لمدد طويلة. ورغم أن جلهن قد وجدن التجربة محبطة فإن الكثير منهن أصبحن مقتنعات بأنه بوسعهن أن ينجحن في ما كان يعد عالم الرجال. فماري بارتلات زوجة أحد الموقعين على إعلان الاستقلال وأبيجايل أدامز كلتاهما كانت تعود إلى زوجها في البداية بواسطة رسائل توجهها له فتخاطبه بالكلام على «مزرعتك» ثم انتهت إلى الكلام على «مزرعتنا»[5].

(1) New York Gazetteer, quoted under Portsmouth dateline, New Hampshire Gazette, Aug. 17, 1786;
«A Freeman,» Worcester Magazine 2:28 (2nd. week of Oct. 1786), 338.

(2) «A Conventioner,» Worcester Magazine 2:29 (3rd week of Oct. 1786), 350;
«Observator,» New Hampshire Gazette, May 20, 1785;
Robert A. Gross, The Minutemen and Their World (New York, 1976), II .

(3) Election notice, quoted in Terry Bouton, «Tying Up the Revolution: Money, Power, and the Regulation in Pennsylvania, 1765—1800» (Ph.D. diss., Duke Uni-versity 1996), 175-76.

(4) [Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy, 10, 15.

(5) Mary Beth Norton, Liberty's Daughters: The Revolutionary Experience of American Women, 1750—1800 (Ithaca, N.Y., 1980), 219 (quotations), 222-24;
Natalie S. Bober, Abigail Adams: Witness to a Revolution (New York, 1995), 71.

وخلال نمو ثقة المزارعين في أنفسهم أظهروا أقل فأقل من الاحترام إزاء أعلى طبقات المجتمع الأمريكي فكان كلاً التيارين قد أربك الأعيان[1]. فقد حذر نواه وبستر «إن ولاياتنا لا يمكن أن تحكم حكما جيداً حتى تحصل شخصياتنا المؤثرة على الثقة والسلطة»[2].وفي وصف شكاكي متخيل لمؤتمر احتجاجات المزارعين كان أحد المبعوثين يقدم عريضة نظما والثاني يؤيدها والثالث يقفز ليقول: «أثلث على العريضة بالتأييد»[3]. وفي ربيع 1787 عندما اقترح كاتب من كونكتكوت أن دانيال شاي مثله مثل جورج واشنطن يمكن أن يكون قد بعثه الرب أجاب «بروتوس» (اسم رمزي يحيل إلى الشيخ والقانوني والفيلسوف الروماني الذي عاش بين 85 قبل الميلاد و23 بعده) أن الأمريكيين العاديين ينبغي لهم «أن يكونوا راضين عن المنزلة التي وهبهم الرب فلا يتحولوا إلى سياسيين إذا كان (الرب) صانعهم قد جعلهم مزارعين»[4]. وقد ذكر هنري لي الابن شيخ فرجينيا لمؤتمر التصديق على الدستور بالولاية «أخشى من تحلل الشعب أكثر من خشيتي من سوء حكم الحكام» (ولم يكشف عن كون الشيخ لي قد باع صوته إلى الحكومة الإسبانية مقابل 5000 دولار)[5].

فما الذي حفز احترام الذات عند مالك الأرض العادي فأضفى حدة على توجسه من قياداته؟ إن الجواب البين هو بالنسبة إلى أكثر المواطنين بروزا: الحرب الثورية. فقد صرح أحد مواطني نيو إنجلند بحلول 1786 «إن العقلاء وأصحاب الأملاك قد خسروا الكثير من تأثيرهم بسبب الروح الشعبية للحرب»[6]. وقد اشتكت صحيفة جنوبية في ذلك الوقت

(1) 18. Samuel Haven, An Election Sermon, Preached before the General Court of New Hampshire at Concord, June 8, 1786 (Portsmouth, 1786), 11-12.

(2) «Political Paragraphs, Connecticut,» Connecticut Courant, Nov. 20, 1786; «Political Paragraphs: Massachusetts,» Connecticut Courant, Nov. 27, 1786.

(3) «Minimaltasperus,» New Hampshire Mercury, Oct. 4, 1786.

(4) «Brutus,» Middlesex Gazette, Apr. 2, 1787.

(5) Henry Lee, Jr., speech in Virginia ratifying convention, June 9, 1788, DHRC, 9:1080; Jon Kukla, A Wilderness So Immense: The Louisiana Purchase and the Destiny of America (New York, 2003), 100.

(6) «Political Paragraphs: Massachusetts,» Connecticut Courant, Nov. 27, 1786; «Camillus,» Independent Chronicle, March I, 1787; Gordon S. Wood, The Creation of the American Republic, 1776-1787 (Chapel Hill, N.C., 1969), 325.

نفسه تقريباً «عند الاعتراف باستقلالنا صرنا مخدرين بالأفكار اليتوبية»[1]. ولاحظ إدوارد روتلدج من ساوث كارولينا أن «روح الطاعة» الأمريكية يبدو قد «تبخرت» خلال الحرب الثورية[2]. وقد كان كتّاب الأعيان يصارعون لإقناع جيرانهم أن زمن العصيان قد ولى. كما طالب أحد مواطني نيويورك ملحا: «دعونا لا نتبنى الفكرة السخيفة القائلة إن النزعة الوجّية whiggism (إشارة إلى الحزب البريطاني الذي كان يؤيد الثورة ويدافع عن أفكار تقدمية) يتمثل في الصمود الأبدي»[3].وقد صرح كاتب آخر في مطلع 1786 «كان الشعب ذات مرة يحترم حكامة وشيوخة وقضاته ورجال دينه. ومنذ الحرب حول متهور الجاهلين من الناس... الاحتجاجات التي كانت ضد الاستبداد البريطاني ضد حكامهم»[4].

ليست النخب الأمريكية وحدها هي التي نسبت إلى الحرب الثورية الاكتشاف الجديد للثقة في النفس عند أدانيهم الاجتماعيين. ففي منشورات كتبها سنة 1790 وليام مانينج -لكنه لم يتمكن من نشرها -سلم من تلقاء نفسه أنه لم «يكن قارئا» كبيراً وأنه لم يسافر قط إلى ما يتجاوز «خمسين ميلا من مسقط رأسه» وحتى إنه له «مزية ستة أشهر من التردد على المدرسة في حياته». لكن مانينج لم يتردد في التعليق على الشؤون العامة وإحدى العلل في ذلك أنه «شارك في معركة كونكورد»- المعركة الأولى في الحرب الثورية. ومن هم أمثال مانينج كانوا يعتقدون أن خدمتهم العسكرية تضفي على آرائهم الأهمية نفسها التي للشهادة التي تعطيها جامعة هارفرد أو ييل لمعاصريه الأثرياء[5]. كما ذكر مانينج علة أخرى تجعله جديرا بأن يُسمع: أنه أصبح «قارئاً مواظباً للصحافة العامة»[6]. أما هرمن هازبند فينزل ثقته في القدرات السياسية للإنسان العادي في محل آخر في منزلتهم بوصفهم أرباب منازل صغرى (بطارقة

---

(1) Paraphrased under Portsmouth dateline, New Hampshire Mercury , Jan. 24, 1787.

(2) Rutledge, quoted in Robert A. Becker, Revolution, Reform, and the Politics of American Taxation, 1763—1783 (Baton Rouge, La., 1980), 209.

(3) New York dateline, Middlesex Gazette, Oct. 2, 1786.

(4) «Political Paragraphs: Massachusetts,» Connecticut Courant, Nov. 27, 1786.

(5) William Manning, «The Key of Libberty: Shewing the Causes Why a Free Government has Always Failed & a Reamedy Against It . . . ,» in Michael Merrill and Scan Wilentz, eds., The Key of Liberty: The Life and Democratic Writings of William. Manning, 'A Laborer,» 1747-1814 (Cambridge, Mass., 1993), 125.

(6) Ibid., 125-26.

صغار). والإدارات العامة لا تتطلب إلا قليلاً من الكفاءات وراء ما حصله بعد كهل حر في تعامله اليومي مع الخدم والأطفال والنساء. وقد صرح هازبند أن «إنساناً يريد أن يكون ميكانيكياً جيداً أو مزارعاً جيداً ويستطيع أن يسوس أسرته قادر كذلك بعد القليل من سنوات الممارسة ...أن يكون نائباً في المجلس كفئا ليسوس الدولة»(1).

كان مناط الصراع حول مسألة هل إن ذوي الخبرة أو الإنسان العامي أقدر على الحكم متعلقا بمسألة نوع من القدرة الذي تتمثل فيه المهمة. فأغلب الكتاب والخطباء الذين يفضلون ضريبة ثقيلة وسياسات نقدية صارمة كذلك يتمسكون بالاعتقاد بأن إحدى أعسر الوقائع في السياسة الأمريكية هي ببساطة أن المواطنين العاديين لا يشاطرون المناسبات الوفيرة لجيرانهم الأثرياء لتثقيف كفاءاتهم السياسية. فقد صرح صاحب مقالة ظهرت في هامشاير هيرالد في أواخر 1785 «أن أهم قسم من الهيئة الشعبية لا يمكنه أن يكون سياسياً. فليس لهم الفراغ للمشاركة في السياسة والفرصة ليكونوا مطلعين على المعلومات فضلاً عن القدرة على فهم كل المواد المتنوعة التي تهم الجماعة»(2). ويعتقد المدافعون عن التقشف النقدي والضريبي أن التربية الرفيعة التي يتمتع بها الأغنياء واستقلالهم الاقتصادي يمكنانهم من أن يفعلوا ما يفعلون بفضيلة—أي من أجل الصالح العام. وقد صرح وليام بيرز في منشور نشر في كونكتكوت سنة 1791 «أدعي أن روح الوطنية... تجد التأييد في الحكومة الشعبية بفضل توسيع الملكية الخاصة»(3). وكان أمثال بيرز يجدون ترابطا بين ثروة الإنسان وقدرته على السيطرة على عواطفه وعلى سلطان عقله. وقد صرح بيرز بأن مفعول انتخاب المزارعين العاديين في تشريعيات الولايات «قد نقل إلى الحكم عدم انتظام الانفعالات والنزوات وأماني الشعب الوهمية»(4).

(1) [Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy, 10.

(2) «The Censor,» II, Hampshire Herald, Jan. 11, 1785.

(3) «A Citizen of Connecticut» [William Beers], An Address to the Legislature and People of the State of Connecticut, On the Subject of Dividing the State into Districts for the Election of Representatives in Congress (New Haven, Conn., 1791), 31.

(4) [Beers] Address to the Legislature, 17;
«Atticus,» IV, Independent Chronicle, Dec. 27, 1787, DHRC, 5:533-

ويسلم بعض الكتاب الشعبويين بأن المواطنين العاديين كانوا أقل معرفة بجزئيات السياسة العامة من قادتهم. لكنهم مع ذلك يواصلون دون تردد الدفاع عن تمكن الإنسان العادي من المسائل الأساسية. وقد سلم كاتب من ماساتشوستس في منتصف تمرد شاي بأن «أغلبية الشعب لا يفهمون السياسة. لكنهم يعلمون أن النقد في تناقص مضطرد وأن قدراً كبيراً يطلب منهم في الضرائب أكثر مما يستطيعون سداده»(1). وفي الوقت نفسه تقريباً صرح أحد المدافعين عن العملة الورقية من نيوهامشاير «الثروة لا تعد دليلا على الحكمة خاصة عند هؤلاء الأجلاف المحظوظين هؤلاء المهازل الأغنياء الذين يركبون عربات»(2).

وحسب رأي أغلب الأمريكيين الذين يؤيدون تخفيف الضريبة والدَين فإن الخطر الأكبر للتمثيل الحقيقي لا يتأتى من غير المتعلمين ولا من الممثلين ذوي الانفعالات المفرطة بل من أولئك الذي لا يمكنهم التعاطف مع مأساة منوبيهم. وفي مفتتح سنة 1786 اشتكى مؤتمر انعقد في دائرة وورسستر من ولاية ماساتشوستس من أن «حكام ماساتشوستس نظراً إلى كون الكثير منهم قد ولد في وسط يتمتع بالوفرة وربما جميعهم في ظروف يسيرة لم يكن لهم مزية التعاطف مع الأقل منهم ثراء»(3). وكان جورج مايسون مؤلف دستور فرجينيا وإعلان الحقوق عدوا لدودا لإجراءات التخفيف التي من جنس العملة الورقية. إلا أنه مع ذلك أبرز في المؤتمر الدستوري أن النواب الذين يريدون أن يكون المشرعون أعلى رتبة من منوبيهم بدلاً من أن يكونوا مثلهم هم في الجوهر يدافعون عن تمثيل افتراضي–مفهوم استعمله البريطانيون ذات مرة لتبرير نقص التمثيل الأمريكي في البرلمان. وقد قال مايسون إن التمثيل في النظام الجمهوري ينبغي أن يكون فعلياً وليس إفتراضيا «والشروط في التمثيل الفعلي هي أن النواب ينبغي أن يتعاطفوا مع منوبيهم وأن يفكروا مثلما يفكرون وأن يشعروا مثلما يشعرون»(4).

---

(1) «An Easy, Honest and Expeditions Way to Discharge the Publick Debt of the State of Massachusetts,» Hampshire Herald, Sept. 26, 1786.

(2) «Impartiality» New Hampsbire Mercury, Sept. 6, 1786.

(3) Worcester County convention, address, Nov. 23, 1786, quoted in George Richards Minot, The History of the Insurrections in Massachusetts, In the Tear [1786] and the Rebellion Consequent Thereon (Worcester, Mass., 1788), 72;
Wood, Creation of the Republic, ch. 5.

(4) Mason, June 6, 1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of =

كان النقاش حول الإصلاح السياسي يوازي السجال حول مسألة من سينقذ الاقتصاد الأمريكي؛ هل هم أصحاب المال (الذين سيستثمرون في أمريكا حالما يستطيعون القيام بذلك بصورة يأمنون فيها على مالهم) أم المزارعون العاديون (الذين سيصبحون منتجين إلى حد كبير عندما تلغي الحكومة قيودهم الضريبية والمالية)؟ وقد كان بعض الأمريكيين مقتنعاً بأن الأمة ستتقوى بفضل التكثيف وتحقيق المركزية. ويعتقد بعضهم الآخر أن ذلك يتحقق بفضل الخلخلة واللامركزية في مستويي السلطتين الاقتصادية والسياسية. وفي السياسة كما في الاقتصاد أصبحت المسألة متعلقة بالإنقاذ أياً كان مصدره: هل يأتي من فوق أم من تحت؟

ومع كل هذه العلل العملية وكذلك العلل الفلسفية للرغبة في تحقيق حكومات للولايات تكون أقل مسؤولية أمام الشعب أو أكثر مسؤولية أمامه اقترح مواطنو الجمهورية الجديدة عدداً كبير من الإصلاحات النوعية.

فبالعودة إلى الفترة الاستعمارية لم تتوفر فرصة انتخاب النواب كل سنة أو رفضهم إلا في بنسلفانيا ونيوإنجلند[1]. وبعد إقرار دساتير الولايات عمت الانتخابات السنوية كل البلد. وفي سنة 1777 أصبحت الغرفة الدنيا (مجلس النواب) من التشريعية تنتخب سنوياً في كل مكان باستثناء ساوث كارولينا وكونكتكوت. (لأن النواب كانوا يعملون لسنتين في ساوث كاروينا ولستة أشهر في كونكتكوت). وكان يكفي القليل من هذه الانتخابات السنوية لإقناع بعض الأمريكيين بأن المشرفين على الإدارات ينبغي أن تكون مدة عملهم أطول. فحتى في نيوإنجلند وبنسلفانيا كان المدافعون عن السياسات الصارمة في المجالين الضريبي والنقدي قد أقروا بعدم التوافق بين هذه السياسات والانتخابات السنوية[2]. وقد حذر أحد الكتاب الذي لاحظ إلى أي حد تمر السيطرة على التشريعية في حالات كثيرة من أحد الأحزاب إلى غيره «أن الانتخابات السنوية التي هي الحجر الكريم الأفضل في صندوق الحرية تخضع لأكثر

= 178- (3 vols.; New Haven, Conn., 1966), 1:133-34.

(1) Cortlandt F. Bishop, History of Elections in the American Colonies (New York, 1893), 1-45.

(2) رسالة وجهها جيريمياه ليبي إلى جيريمياه بلكاب بتاريخ 11 مايو 1787 وردت في المرجع التالي:
Jeremiah Libbey to Jeremy Belknap, May 11, 1787, in Belknap Papers, MHS Collections, 6th ser., IV (Boston, 1891), 3:334.

الأخطار أزوفا لكي تصبح صندوق بندورا (يعد منبع كل الشرور في الأسطورة اليونانية) المليء بالشرور التي يعدل ضررها ربما ضرر الاستبداد»[1]. وقد أراد كل من توماس جفرسون وجيمس ماديسون إطالة مدة النيابة من سنة إلى ثلاثة[2].

وفي ست ولايات من بين إحدى عشرة ولاية كان فيها للتشريعية غرفة عليا (مجلس الشيوخ) كان الأعضاء ينتخبون سنوياً وكان الكثير من الأمريكيين يرون أنه ينبغي أن تكون مدة النيابة أطول[3]. وفي فرجينيا حيث قرر المؤتمر الذي كتب دستور 1776 أن الشيوخ سيعملون لمدة أربع سنوات أيد توماس جفرسون بأن تكون تسع سنوات[4]. وفي العديد من الولايات حيث كان الشيوخ يعملون أكثر من سنة واحدة لم تكن مدة عملهم قابلة للتقطيع والتوزيع على الزمان فكان ماديسون يعتبر ذلك ضعفا مميتا. ولاحظ في أغسطس 1786 أن «الضجيج« المتعالي في ماريلاند حول العملة الورقية أصبح «كليا» (عاماً في كل الولايات). فانتخابات الشيوخ كانت على الأبواب وماديسون يخشى أنه نظراً إلى أنه «لسوء الحظ يتم انتخاب الهيئة كلها دفعة واحدة بمقتضى دستورهم...ستكون النتيجة إصدار عملة ورقية»[5]. وهذا التنبؤ السيء لم يتحقق لكن ماديسون بقي مدافعا قوياً عن تقطيع الدورات الانتخابية (لئلا تتغير كل الهيأة التشريعية دفعة واحدة).

(1) Philadelphia dateline, South Carolina Gazette and Public Advertiser, Nov. 1, 1785.

(2) Jack N. Rakove, Original Meanings: Politics and Ideas in the Making of the Constitution (New York, 1996), 41;
J. R. Pole, Political Representation in England and the Origins of the American Republic (Berkeley, Calif., 1966), 300.

(3) Willi Paul Adams, The First American Constitutions: Republican Ideology and the Making ofthe State Constitutions in the Revolutionary Era, trans. Rita and Robert Kimber (Chapel Hill, N.C., 1980), 245.

(4) Wood, Creation of the Republic, 213;
[Noah Webster], «An Examination into the Leading Principles of the Federal Constitution,» in Bernard Bailyn, ed., The Debate on the Constitution: Federalist and Antifederalist Speeches, Articles, and Letters Duringthe Struggle over Ratification (2 vols.; New York, 1993), 1:132;
Marc W. Kruman, Between Authority and Liberty: State Constitution Making in Revolutionary America (Chapel Hill, N.C., 1997), 140-41, 199 n45.

(5) رسالة وجهها ماديسون إلى توماس جفرسون بتاريخ 12 أغسطس 1786 وردت في المرجع التالي:
Madison to Thomas Jefferson, Aug. 12, 1786, in William T Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols, to date; Chicago, 1962-), 9:95.

وكان أمريكيون آخرون يريدون أن يوجهوا حكومات الولايات في الاتجاه المقابل. فكانوا يلحون على أن تفتح التشريعيات دوراتها للعموم وأن تنشر تصويتاتها في التشريعات الكبرى وأن تولي تمثيلاً أكبر للمناطق الغربية المتنامية وأن تزيد عدد مراكز التصويت(1). ولم يكن النقد الشعبوي لدساتير الولايات الجديدة أكثر حدة مما كان عليه في ماساتشوستس. وفي الحقيقة فإن مجالس المدينة رفضت مسودة الدستور التي اقترحت عليها سنة 1778 ولم توافق إلا في حد ضيق على تعديلها سنة 1778 بعد أن ضمنت العديد من الاعتراضات عليها. وندّد العديد من المدن بقرار مؤتمر 1778 القاضي بحرمان الرجال الأمريكيين من أصل إفريقي المملوكين (العبيد) من حق التصويت. وقد وقع التخلي عن هذا الإجراء سنة 1780. لكن بقي بعض البنود الأخرى الذي اعترض عليه موجوداً. وأعلنت مدن أخرى بأن السماح للحاكم بحق نقض التشريعات «يمثل خطرا على حريات الشعب»(2).

وأحد أهم المطالب التي تتكرر في الكثير من الحالات في ماساتشوستس -كون العاصمة ينبغي أن تنقل إلى غربي بوسطن- كان الهدف منه أكثر المساواة بين مدد السفر في قدوم النواب إليها. ولما كان نواب المناطق المحيطة ببوسطن يمكن أن يعيشوا في مدنهم فإن مصاريفهم كانت في أدنى مستوياتها فكان بوسع منوبيهم أن يحافظوا عليهم في المجلس خلال دورات طويلة. كما أن ممثلي الشرق كانوا قادرين على الجمع بين النيابة ورعاية شؤونهم الخاصة. أما نواب الريف الأقصى فلم يكونوا محظوظين. فقد كان في وسع القليل منهم أن يهملوا مزارعهم لمدد طويلة فضلاً كون مدنهم لا تستطيع أن تدفع لهم مقابل الإقامة والعيش إلا لمدد قصيرة. وخلال تمرد شاي اتهم كاتب من منطقة هامشاير بعضهم بالسعي إلى «تعطيل مقترح

---

(1) Newcastle County citizens, petition, Oct.-Nov. 1787 legislative elections, record group mi, DPA, reel 9, frame 46;
Pendleton, speech in South Carolina House of Representatives, Feb. 3, 1786, Charleston Evening Gazette, Feb. 3,1786.

(2) Boothbay town meeting, quoted in James S. Leamon, Revolution Downeast: The War for American Independence in Maine (Amherst, Mass., 1993), 169;
Robert Arnold Feer, Shays' Rebellion (New York, 1988), 23;
Stephen E. Patterson, Political Parties in Revolutionary Massachusetts (Madison, Wisc., 1973), 234-42.

التخفيف الضريبي الأحدث وتأجيله إلى شهر يوليو أي بالذات إلى نهاية الدورة في حين أن الكثير من أعضاء الريف كانوا مضطرين للعودة إلى مزارعهم»[1].

وقد أبرز مجلس مدينة جرينويتش بعد زمن قصير بأنه إذا كان المشرعون عاقدين العزم على الإبقاء على العاصمة في بوسطن فإن هناك طريقة أخرى لكي يتحقق التساوي في التمثيل. وتتمثل هذه الطريقة في أن يحصل النواب «على أجورهم مقابل عملهم من الخزينة العامة» بدلاً من أن يحصلوا عليها من مدينتهم. فذلك كان سيجعل مجالس المدن أكثر سرعة في إرسال نوابهم. وقد أكد أصحاب الأملاك أنه حينئذ «وليس أبداً قبل ذلك» يمكن للمجلس أن ييسر على المدينين ودافعي الضرائب[2]. وقد تم تقديم لائحة تطالب بإعفاء مجالس المدن من مسؤولية دفع أجور النواب في أواخر مؤتمر ربيع 1780 الذي حرر دستور الولاية الجديد. ومن دون أي مفاجأة أخفق المقترح فلم يقع تبنيه[3].

يحتوي دستور ماساتشوستس لسنة 1780 على بند يقول إن الدستور لا يمكن تعديله لمدة خمس عشرة سنة. ولكن خلال تمرد شاي اقترح العديد من مؤتمرات المناطق جمع مؤتمر دستوري قبل الأجل المبرمج[4]. كما طالب الناخبون في ولايات أخرى بتعديلات دستورية. وقد أراد أحد الكتاب من رود آيلند مراجعة العملية التي يتم بها تعيين النواب في كل الولاية بحيث «حتى يعتبر صوت الأحرار على العموم»[5]. وقد أرسلت مجموعتان من الناس من ساوث كارولينا إلى مجلس النواب عرائض لصالح «مراجعة دستور هذه الولاية وتكييفه بصورة أفضل مع مبادئ الحرية المتساوية» وذلك خاصة بإعطاء الريف العميق تمثيلاً نسبياً

(1) «An Easy, Honest and Expeditious Way to Discharge the Publick Debt of the State of Massachusetts,» Hampshire Herald, Sept. 26, 1786.

(2) «Answer of the Town of Greenwich to the Circular Letter from Boston,» Worcester Magazine 2:35 (last week ofNov. 1786), 423.

(3) Patterson, Political Parties in Revolutionary Massachusetts, 218, 228, 230; Pole, Political Representation, 204, 234-35, 239-

(4) «Petition of the Worcester County Convention to the General Court,» ‹A Freeman,» Worcester Magazine 2:28 (2nd. week of Oct. 1786), 335-36; Bristol County convention, resolves, Independent Chronicle, July 27, 1786.

(5) «A Number of Freemen,» United States Chronicle, Feb. 16, 1786.

في التشريعية[1].

حافظ أغلب دساتير الولايات لعهد الثورة على سياسة الاستعمار في منع الترشح لأي وظيفة عامة إلا إذا كان المترشح حائزا على قدر معين من الملكية. وكان شرط الملكية مختلف الارتفاع بالنسبة إلى من يكلف بالوظيفة العامة من شرط الملكية للناخبين[2]. ولم يكن كل الناس راضين عن المحافظة على هذا التقليد في الوضعية الجديدة. وقد رفض أحد أبناء ساوث كارولينا فكرة أن «الناس الفقراء ومن أوضاع دنيا أكثر قابلية للإغراءات والرشوة ومن ثم فهم أكثر قابلية لخيانة ثقة الشعب» فكتب «تثبت التجربة في الحقيقة أنه ليس ثمة من لا يشبع مثل الأغنياء». وقد اقترح ما مفاده أنه إذا كان ينبغي أصلاً أن يقصر الحصول على الوظائف العامة على بعضهم فينبغي أن يحصر في «أصحاب الأملاك المتوسطة» الذين يبدون أقل الناس «قابلية للإفساد»[3].

وقد اقترحت عصبة قليلة من المصلحين الشعبويين الحد من حجم الدوائر الانتخابية. وقد

(1) Camden District and York County citizens, petitions, read Sept. 27, 1785, in Lark Emerson Adams and Rosa Stoney Lumpkin, eds., The State Records of South Carolina: Journals of the House of Representatives, 1785-1786 (Columbia, S.C., 1979), 316;
Charleston dateline, State Gazette of South Carolina, Aug. 21, 1786;
Little River District citizens, petition, read A-larch 7, 1785, in Adams and Lumpkin, eds., State Records of South Carolina, 196;
Chester County citizens, petition, Feb. 20, 1786, 1786 petitions, no. 31, SCDAH; [Tucker], Conciliatory Hints, 21-33;
Rachel N. Klein, Unification of a Slave State: The Rise of the Planter Class in the South Carolina Backcountry, 1760-1808 (Chapel Hill, N.C., 1990), 114.

(2) Wood, Creation of the Republic, 181;
Donald S. Lutz, Popular Consent and Popular Control: Whig Political Theory in the Early State Constitutions (Baton Rouge, La.,1980), 90-91.

(3) Rudiments of Law and Government, Deduced from the Law of Nature;
Particularly Addressed to the People of South-Carolina, But Composed on Principles Applicable to All Mankind (Charleston, 1783), 24;
Hanover, Canaan, and Cardigan, joint town meeting, Nov. 27, 1776, in Nathaniel Bouton, ed., Documents and Papers Relating to the State of New Hampshire During the Period of the American Revolution, From 1776 to 1783 (Concord, N.H., 1874), 8:422;
Acworth town meeting, Dec. 9, 1776, ibid., 423; Haverhill, Lyman, Bath, Gunthwait, Landaff, and Morristown, joint committee meeting, Dec. 13, 1776, ibid., 425.

أرادوا بتعارض حاد مع جيمس ماديسون الذي كان يريد توسيع دائرة «الحكم حتى يعزل المشرعين عن الضغط الآتي من القاعدة الشعبية» أرادو أن يجعلوا مشرعي الولاية أكثر تبعية للناخبين من خلال إعطائهم منوبين أقل. وفي المنشور نفسه لسنة 1782 حيث كان يلح على مجلس نواب بنسلفانيا لطبع العملة الورقية أكد هرمن هازبند أن الدائرة الانتخابية المثالية أن تكون صغيرة حتى تمكن كل ناخب من «فرصة النقاش مع نائبه».

ولم يكن الأمر على هذا النحو في دوائر بنسلفانيا التي تشمل مناطق كاملة وكانت من ثم من بين الولايات الأكثر كثافة سكانية في البلد. وكان الناخبون العاديون الذين يعلمون القليل عن نوابهم عاجزين عن «محاسبتهم» بل إنه كان أعسر على المزارعين والحرفيين من الترشح لحملات تشريعية ناجحة بذواتهم. وقد صرح هازبند أن «المنطقة واسعة وبعيدة الشقة» ولا يوجد إلا «قلة من الرجال في الريف معروفون بصورة عامة في أنحاء المنطقة كلها». وهؤلاء الرجال البارزون الذين لهم أفضل الحظوظ لأن ينتخبوا هم «بصورة عامة الأقل مناسبة لكونهم في الأغلب أصحاب حانات وتجار إلخ... في مدن المنطقة مع الأعوان الرسميين والمحامين إلخ...»[1].

وقد أراد هازبند أن يقيم تشريعيات جديدة في المقاطعات –تتضمن كل واحدة منها ممثلين عن كل مدينة فيها–يكون لها بدورها أن تختار نواب الولاية. وفي هذه الحالة سيكون من اليسير على المزارعين والحرفيين أن ينجحوا في الانتخاب لتشريعية المقاطعة. ولما يصلوا إلى هناك سيصبح بمستطاعهم أن يوصلوا واحداً من مدينتهم إلى مجلس نواب الولاية. وهذه الهيئات التشريعية الجديدة لن تقتصر على زيادة النسبة المئوية لمترشحي العامة إلى المجلس النيابي الذي نجحوا في تنافسهم للوصول إليه بل وكذلك ستعطي لعدد أكبر من المزارعين والحرفيين الثقة التي يحتاجون إليها لكي يطلبوا وظائف أعلى في المقام الأول. ويدلل هازبند على أنه ما ظل اختيار النواب يتم على نطاق المنطقة كلها فلن يكون الإنسان العادي «قادراً على تصور ذواتنا» إلا بوصفنا «قليلي الجدارة بتمثيل المنطقة». وينبغي أن تتبين تشريعية المنطقة «بصفة المدرسة التي تدرب الناس من ذوي الحس الأفضل والمبادئ على معرفة طبيعة

(1) [Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy, 3-4, 8.

كل الشؤون العامة وأن تمدهم بفرصة الكلام مع أمثالهم»[1].

وكان هازبند مثله مثل ماديسون يعتقد أن حجم الدوائر الانتخابية التي ترسل النواب إلى مجلس نواب الولاية يساعد على تحديد نوع السياسات التي تنتج عنها. وهو يعتقد أنه لو كان نواب بنسلفانيا ينتخبهم عدد قليل من الناخبين لسمحوا بسداد المدينين ديونهم للدائنين بالعملة الورقية. ولعل دستور بنسلفانيا لسنة 1776 الذي يخلو مجلسه التشريعي من الغرفة العالية (مجلس شيوخ) ومن دون حاكم كان في عصره أكثر الدساتير ديموقراطية على وجه الأرض[2]. ومع ذلك فإنه في نظر هازبند لن يكون ديموقراطياً بما يكفي إلى أن يتم تخفيض حجم الدوائر الانتخابية.

إن أهم مصادر نظرة هازبند السياسية هو النبي حزقيال الذي كان نص قصته المتعلقة بإعادة بناء الهيكل في القدس متأسسا على مبدأ التدرج. وفي كل الأحوال فإن أطوال أجزاء الجسد الإنساني تتكون بالتدريج وفي الحقيقة بنسبة ثابتة من أدنى المقاييس–المسافة بين مفصلين من مفاصل الأصابع –إلى كل الطريق الموصلة إلى ارتفاع جسد الشخص. وعلى المنوال نفسه فإن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تتألف من حكامها ومحكوميها فحسب بل من سلسلة من صفائح متصاعدة بالتدريج على شكل هرم بدءا بالمواطنين وتدرجا إلى مشرعي المقاطعات إلى مجالس الولايات النيابية إلى الكونجرس. والعنصر المفتاح الذي ينقص الولايات المتحدة هو تشريعية المقاطعة. فقد كتب هازبند «إن ما ينقصنا من الاستعمال المناسب لوصلات الهيأة السياسية يجلعنا وكأننا نعتبر ما ينقص من وصلات أصابعنا طبيعياً وهي وصلات من دونها لا يمكننا أن نحقق بأجزاء أصابعنا أي عمل آلي»[3].

وفي 1782 السنة نفسها التي نشر فيها هازبند أفكارا حول الحجم المناسب لدوائر الانتخاب

(1) Ibid., 3-4, 10;

[Swift], [Zephaniah Swift?], The Security of the Rights of Citizens in the State of Connecticut Considered (Hartford, Conn., 1792), 471;

Edmund S. Morgan, Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America (New York, 1988), 247.

(2) Sean Wilentz, The Rise of American Democracy: Jefferson to Lincoln (New York, 2005), 14.

(3) [Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy, 15.

نجد بنجامين جايل الطبيب ابن كيلنجورث من كونكتكوت والذي سيصبح لاحقاً من النقاد العلنيين للتحويل (المكافآت التي أقرها الكونجرس لصالح معاشات الضباط) قد عالج الموضوع نفسه. فهو يعتقد اعتقاد هازبند بأن وضع عدد أكبر من الناخبين في دائرة تمثيلية أميل إلى تحرير النواب من تأثير القاعدة الشعبية. لكن جايل بخلاف هازبند كان مدافعا عن الدوائر الأوسع. فناخبو كونكتكوت ينتخبون أعضاء مجلس المساعدين (أي الغرفة العليا من التشريعية) في الولاية كلها. وبتوقع للكثير من الحجج التي سيستعملها ماديسون في «أوراق فدرالية» بعد عشر سنوات أكد جايل أن المستشارين شرعوا بأكثر حكمة وعدل من نظرائهم في الغرفة الدنيا الذين كانت تختارهم المدن وذلك لأن كل واحد من المستشارين كان يمثل عدداً أكبر من المنوبين. فأعضاء غرفة النواب غالباً ما يسقطون في الانتخابات ضحايا «الأماني الشعبية» ما. أما المستشارون المترشحون لدورة موالية فإنهم بالمقابل قل أن يهزموا لأنه «لم يكن من اليسير «كهربة» كل الولاية بروح التحزب والفرق والمؤامرات كما يحصل في حيز المدينة الضيق»[1].

لم يكن اعتراض جايل على الدوائر الانتخابية الصغيرة فلسفيا فحسب بل كان عملياً. فهو يعتقد أن غالبية المزارعين في غرفة النواب قد اضطهدت أقلية التجار في الولاية بوضع حصة غير متوازنة من العبء الضريبي على كاهل التجار. وقد احتج بأنه «لولا تأثير مجلس المستشارين (الغرفة العليا) الحكيم للحد من إفراط مجلس النواب (الغرفة الدنيا) لكانت الغرفة الدنيا قد استجابت في حالات أكثر «لنزوات الشعب وعصياناته»[2].

كان المدافعون عن سياسات تحصيل الضريبة والدَين بصورة متشددة ومعارضوها، من التباعد الذي جعلهم يحاولون إصلاح عناصر كثيرة من حكومات الولايات في اتجاهات متقابلة. ففي القليل من الولايات حيث كان الحاكم أو مجلس المراجعة لهما حق نقض

(1) «A Friend to his Country» [Benjamin Gale], Brief Decent, but Free Remarks, and Observations, on Several Laws Passed by the Honorable Legislature of the State of Connecticut, Since the year 1775 (Hartford, Conn., 1782), 32-33

(2) Ibid., 33;
Timothy Dwight, Travels in New England and New York, ed. Barbara Miller Solomon (4 vols., orig. pub. 1822; Cambridge, Mass., 1969), 1:188-90.

التشريعات أراد الكثير من الموطنين نسخ حق النقض[1]. ومن ناحية ثانية في فرجينيا حيث لا يوجد حق النقض كان ماديسون وغيره يؤيدون إنشاء مجلس مراجعة مثيل لمجلس نيويورك[2]. وكان البعض في ماساتشوستس يؤيدون توسيع حق التشريعية في تجاوز حق نقض الولاة وآخرون يريدون إلغاء حق النقض بالكامل[3].

كما أن كلاً الفريقين يعبران عن شكاوى متقابلة حول الحد من حق التصويت. وفي أحيان كثيرة كان الأشخاص أنفسهم الذين يعارضون الضرائب المرتفعة والسياسات النقدية الحازمة يعارضون كذلك شرط المرحلة الاستعمارية القاضي بأن أصحاب الأملاك وحدهم بوسعهم التصويت، وهو شرط بقي معمولا به في جل الولايات[4]. وفي الوقت نفسه كان أمريكيون آخرون -وهم في أغلب الأحيان المدافعون عن الضريبة الثقيلة والسياسة النقدية الصارمة-يرون أن دساتير عهد الثورة ضخمت عدد الناخبين أكثر مما ينبغي. ذلك أن الكثير من الولايات سمحت لقدماء المحاربين في الحرب الثورية بالتصويت حتى لو لم يكونوا مالكين لشيء-وهي سياسة ندد بها «أميريكانوس». فقد صرح «أن التشريع شر عندما تكون قوانين الملكية يضعها أولئك الذين يمكن أن يظهروا جرحا مندملا لا آكر من الأرض»[5].

كان الأمريكيون الذين يعارضون توسيع حق الانتخاب يقدمون عدة حجج متمايزة. فبعضهم يتخوف من أن الناخبين الذين لا يملكون شيئاً قد يبيعون أصواتهم أو قد يختار آخرون منهم «نائباً يذهب إلى المحكمة لكي يصوت من أجل انتزاع مال الذين يملكون أراضي»[6]. والمعارضون لحق الانتخاب العام للرجال يتساءلون عن توجه تحقيق الديموقراطية

(1) Plymouth dateline, New Hampshire Gazette, June 17, 1785.

(2) Madison, «Remarks on Mr. Jeffersons Draught of a Constitution . . . ,» in John P. Boyd et al., eds., The Papers of Thomas Jefferson (33 vols., to date; Princeton, N.J., 1950-), 6:315.

(3) «Free Republican,» VIII, Independent Chronicle, Jan. 12, 1786;
Leamon, Revolution Downeast, 172-73.

(4) The People the Best Governors: Or A Plan of Government Founded on the just Principles of Natural Freedom (n.p., 1776), 10;
Kruman, Between Authority and Liberty, 99-101.

(5) «Americanus,» Virginia Independent Chronicle, Aug. 29, 1787 (reprinted from New York Daily Advertiser).

(6) Quoted in Wood, Creation of the Republic, 168-69.

أين يتوقف. وقد نصح أحد الكتاب المصلحين بصورة ساخرة بالذهاب إلى حد تمكين النساء من التصويت النساء اللائي سينتخبن قائداتهن الخاصات بهن بما في ذلك «فخامتها الجنرال جدتي»[1]. وكان بعض المدافعين عن الصرامة الضريبية والنقدية يريدون في الحقيقة أن يجعلوا الهيئة الناخبة أصغر مما كانت عليه تحت الحكم البريطاني. وقد ندد كاتب من فرجينيا بالممارسة الشائعة والتي تعود إلى الأزمنة الاستعمارية والمتمثلة في السماح لمستأجري الأرض لمدد طويلة بأن يصوتوا. فأعلن «أريستيد» أن «الناس الذين ليس لهم ملكية خاصة» لا ينبغي لهم «أن يضعوا القوانين لملكية الآخرين»[2]. ورغم أن دستور ماساتشوستس لسنة 1780 قد رفع قليلاً من شرط الملكية في التصويت شرطها العائد إلى عهد الاستعمار فإن ألبردج جاري ذكر لزملائه النواب في المؤتمر الدستوري «أن النسبة التي لها حق التصويت» كانت مرتفعة في ولايته إلى حد «يمكن فيه للناس الأسوأ أن يصلوا إلى التشريعية»[3]. وقد كانت النقاشات الجبائية والنقدية لعقد 1780 في الكثير من الحالات مركزة على الغرفة العليا من التشريعية. وفي جل الولايات لم يكن أعضاء الكونجرس أو مجلس المستشارين يمثلون عدداً من المنوبين أكبر من العدد الذي يمثله نظراؤهم في الغرفة الدنيا فحسب بل كان عليهم أن يتوفر فيهم شرط الملكية–وهو تميز ينعكس في الكثير من الحالات في السياسات التي يتبنونها[4]. ففي نصف الولايات الست التي لم تطبع عملة ورقية في منتصف عقد 1780 كانت الغرفة الدنيا في الحقيقة قد أعطت موافقة البداية على إصدارها ولكن لكي لا تراها إلا وقد وأدها الكونجرس (الغرفة العليا)[5]. وعندما أرسل المجلس مقترح العملة الورقية بنسبة تصويت اثنين لواحد

(1) «Lycurgus,» Connecticut Courant, Apr. 17, 1786.

(2) «Aristides,» Virginia Independent Chronicle, Mar. 21, 1787.

(3) Gerry, June 6, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:132;
Robert J. Taylor, Western Massachusetts in the Revolution (Providence, R.I., 1954), 142-43.

(4) [Webster], «Examination into the Leading Principles of the Federal Constitution,» in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 1:133;
«Proceedings of Government,» Independent Chronicle, Oct. 19, 1786;
Pole, Political Representation, 230-32. Compare «A.W.,» Virginia Independent Chronicle, Mar. 28, 1787.

(5) «Sentinel,» A.W., Hampshire Gazette, Oct. 14, 1785;
«A Message to the Council from the House of Assembly,» June 15, 1786, and note on «Bill for Printing and Emitting Twenty One Thousand Pounds in Bills of Credit . . . ,» May—June =

عاد المقترح وعليه علامة «مرفوض» «م.ر.ف.و.ض» بل و «مرفوض بالكلية»[1]. كما أن إصدار عملة مررتها الغرفة الدنيا في ماريلاند المجاورة أفشلها الكونجرس بالإجماع منزلاً إياها إلى الغرفة الأخرى مع ملاحظة «لن تمر»[2]. وحتى في الولايات الثلاث التي أصدرت عملة ورقية في السنوات الواصلة بين انتصار يورك تاون والمصادقة على الدستور فرضت الغرفة العليا تأثيراً يحد من (دور) الغرفة الدنيا ويؤجل إصدارها أو يخفض مقدار ما طبع منها أو كلاً الأمرين معاً[3].

كان أصدقاء العملة الورقية واثقين من أنهم يعرفون العلة التي لأجلها تم تلقيها تلقيا خاليا من الحماس في غرفة التشريعية العليا. ففي أكتوبر 1785 تقريباً سنة قبل أن يوقف كونجرس نيوهامشاير إصدار العملة توقع «سنتينال» بصورة صحيحة أن الكونجرس سيفعل ذلك مفسرا توقعه بأن الشيوخ «أغنياء جداً ويدين لهم العديد من الأشخاص التعساء». وأبرز أنه لو أن التشريعية طبعت العملة الورقية وفقدت هذه العملة من قيمتها فإن الشيوخ سيعرضون» ثرواتهم الخاصة لخسائر كبرى»[4]. ولم تكن هذه التهم عديمة الأساس. فعلى سبيل المثال كان لأسرة شيخ ماريلاند تشارلز كارول 30000 جنيهاً من القروض الموزعة على المدينين[5].

وقد اقترح الشعبويون على الأقل في ثلاث ولايات ذات مجالس مضاعفة الغرفة-

---

= 1786 acts and bills, record group 1111, DPA, reel 7, frames 317, 333;
Norman K. Risjord, Chesapeake Politics, 1781-1800 (New York, 1978), 169-73;
David P. Szatmary, Shays' Rebellion: The Making of an Agrarian Insurrection (Amherst, Mass., 1980), 54.

(1) «Bill for Printing and Emitting Twenty One Thousand Pounds in Bills of Credit . . . ,» May-June 1786 acts and bills, record group 1111, DPA, reel 7, frame 333-

(2) «Extract from the Proceedings of the Senate,» Dec. 30, 1786, Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Ja. 16, 1787.

(3) New York dateline, Independent Chronicle, Apr. 13, 1786;
Providence dateline, Middlesex Gazette, May 22, 1786;
Richard P. McCormick, Experiment in Independence: New Jersey in the Critical Period, 1781—1789 (New Brunswick, N.J., 1950), 201;
Jackson Turner Main Political Parties Before the Constitution (Chapel Hill, N.C., 1973), 133.

(4) «Sentinel,» New Hampshire Gazette, Oct. 14, 1785.

(5) Aubrey C. Land, «Economic Base and Social Structure: The Northern Chesapeake in the Eighteenth Century,» Journal of Economic History 25 (Dec. 1965), 650

نيوهامشاير وماساتشوستس وساوث كارولينا – «إلغاء هيئة الكونجرس»[1]. وقد تذكر جون أدامز الذي عمل ممثلاً للولايات المتحدة في لندن خلال منتصف عقد 1780 بعد سنوات أن «كل ريح غربية كانت تحمل لنا أخباراً من مجالس مدينة أو منطقة في ماساتشوستس ...تحتج على ديوان الحاكم ومجلس الشيوخ بكونه مبذراً وعديم الصلوحية وضاراً». وكان الدافع الأول لكتابة أدامز المجلدات الثلاثة «الدفاع عن الدستور الأمريكي»[2] هو الدفاع عن الكونجرس.

وحتى إذا كان بعض الأمريكيين قد حاول حرمان ولايتهم من غرفة تشريعها العليا فإن بعضهم الآخر قد سعى إلى تأسيس غرفة عليا في اثنتين من الولايات –بنسلفانيا وجورجيا– التي لا توجد فيها. فالمدافعون عن الضريبة المرتفعة والعملة الصعبة كانوا يبحثون كذلك عن طرق لتعضيد صمود الموجود من مجالس الشيوخ والمجالس الاستشارية ضد الضغط الشعبي. وبالإضافة إلى اقتراح مدد طويلة وقابلة للتكرار لشيوخ الولاية كان جيمس ماديسون يؤيد شرط الحد المرتفع من الملكية. ولم يكن «يرى أدنى علة لَمِ لا ينبغي أن تُحترم حقوق الملكية في خيار الحكام كما تحترم الحقوق الشخصية وهي التي تتحمل بالأساس عبء الحكم وهي إلى حد كبير موضوع التشريع؟ »[3]. وكان جفرسون يتمنى لو أمكن نزع سلطة اختيار الشيوخ من الناخبين ووضعها بين أيدي ناخبين خاصين مثل ناخبي ماريلاند[4]. وقد تزعم كاتب

(1) Boston dateline, Massacbusetts Centinel, July 29, 1786;
Hanover, Canaan, and Cardigan, joint town meeting, Nov 27, 1776, in Bouton, ed., Documents and Papers Relating to the State of New-Hampshire, 422;
Haverhill, Lyman, Bath, Gunthwait, Landaff, and Morristown, joint committee, Dec. 13, 1776, ibid., 425;
[Tucker], Conciliatory Hints, 23; Patterson, Political Parties in Revolutionary Massachusetts, 222, 237.

(2) Adams, quoted in Richard N. Rosenfeld, American Aurora: A Democratic-Republican Returns: The Suppressed History of Our Nations Beginnings and the Heroic Newspaper That Tried to Report It (New York, 1997), 467;
«A Song,» Middlesex Gazette, Mar. 5, 1787;
Noah Webster to Timothy Pickering, Aug. 10, 1786, Pickering Papers, MHS.

(3) Madison, quoted in Rakove, Original Meanings, 41.

(4) Pole, Political Representation, 301.

صحفي مثل هذا الإصلاح في ماساتشوستس حيث تستطيع بمقتضى النظام الموجود «أغلبية الشعب ...الحائزة على أقلية الملكية السيطرة على ما تبقى منها»[1].

كما دفع حق المساءلة الذي يقوم به النواب إلى تكوين جماعات متنافسة من الإصلاحيين. فالكثير من مستعمرات بريطانيا في شمال أمريكا اعترفت بحق الناخبين في مساءلة نوابهم لكن ثلاثة من أربعة مبعوثين عن منطقة أن أروندال في ماريلاند لمؤتمر 1776 الذي حرر دستور تلك الولاية، عارضوا الفكرة إلى حد جعلهم لما ساءلهم منوبوهم قد استقالوا[2]. وبالطريقة نفسها رفض بعض أبناء ساوث كارولينا أن يكون بوسع الناخبين مساءلة أعضاء غرفة النواب للولاية حيث إن أحد المشرعين توماس تيدور توكر اقترح بضم هذا الحق في دستور الولاية كما فعلت ذلك بعد أربع ولايات[3]. وأكد أمريكيون آخرون أن أعضاء الغرفة الدنيا كانوا بعد ملزمين باتباع تعليمات منوبيهم وذهب بعض النيو إنجلنديين حتى إلى طلب آليات لمساءلة الشيوخ[4].

---

(1) «The Free Republican,» III, Independent Chronicle, Dec. 8, 1785.

(2) «Honestus» [Benjamin Austin], Independent Chronicle, May 25, 1786;
Kruman, Between Authority and Liberty, 78-79;
Ronald Hoffman, in collaboration with Sally D. Mason, Princes of Ireland, Planters of Maryland: A Carroll Saga, 1500-1782 (Chapel Hill, N.C., 2000), 311-13.

(3) [Tucker], Conciliatory Hints, 21—22; Adams, First American Constitutions, 248;
Kruman, Between Authority and Liberty, 81.

(4) راجع بخصوص المواطنين الذين يجزمون بحق المواطن في مساءلة أعضاء مجلس النواب (الغرفة السفلى) المراجع التالية:

Essex County, New Jersey, convention, resolves, summarized in Virginia Independent Chronicle, June 6,-1787.

وبالنسبة إلى نقد التعليمات المفروضة على النواب راجع:

George Washington to Bushrod Washington, Sept. 30,1786, in W. W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (Charlotte Ville, Va., 1992-97), 4:278-79;
Wood, Creation of the Republic, 379-81. For citizens who asserted the right to instruct members of the senate, see «A Freeman,» Worcester Magazine 2:28 (2nd. week of Oct. 1786), 337;
'An Address of the House of Delegates of Maryland, To their Constituents,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Feb. 2, 1787. For denials of this right, see «Thoughts on the Constitution of Maryland . . . ,» Maryland Journal and Baltimore Advertiser, Mar. 2, 1787.

كانت الهوة الفاصلة بين المواقف الأمريكية من حكومات الولايات التي نتجت عن الحرب الثورية بينة في رسوم صغيرة تمثلها إحدى هذه الولايات هي بنسلفانيا. فقد بلغ عدم رضا البنسلفانيين على دستور الولاية الذي وضع سنة 1776 إلى حد تكوينهم منظمة هي الحزب الجمهوري بالقصد الصريح لنسخه. وخلال عقد 1780 صارع الجمهوريون من أجل إنشاء كونجرس والحد من الهيئة الناخبة وإطالة مدة الأعوان الحكوميين (النواب) لئلا تبقى كما كانت منحصرة في سنة واحدة وتعويض المجلس الأعلى التنفيذي بحاكم يمكن أن ينقض التشريعات[1]. ومع ذلك فحتى دستور بنسلفانيا لم يكن ديموقراطياً بالحد الكافي بالنسبة إلى هرمن هازبند. فبالإضافة إلى اقتراح الحد من حجم الدائرة الانتخابية رأى أن كل قطعة أساسية من التشريع ينبغي أن يُستفتى فيها الشعب. وينبغي في نهاية كل دورة من دورات التشريعية أن يجتمع الأحرار من كل تجمع سكني ليصوتوا «على كل قانون وأن يحصل الشيء نفسه صعدا في المناطق والمجلس العام الذي ينبغي أن يؤيد أو يرفض الشيء نفسه بأغلبية أصوات التجمعات السكنية»[2].

وهكذا انتصر قطاعان متمايزان من المجتمع الأمريكي لرؤيتين مختلفتين شديد الاختلاف حول الثورة التي حاربا من أجلها حينذاك. فعند أحد الفريقين كانت حرب الثورة قد «اقتصرت على فصلنا عن بريطانيا العظمى»[3]. ولم يكن المطلوب إلا القليل من التغييرات. أما غيرهم من المواطنين فكانوا يشعرون شعورا مختلفا. كانوا يعتقدون أن ما حصل لم يكن إلا بداية الثورة الأمريكية.

(1) Robert L. Brunhouse, The Counter-Revolution in Pennsylvanie, 1778-1790 (orig. pub. 1942; New York, 1971).

(2) [Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy, 28.

(3) «Consideration,» Connecticut Courant, Feb. 5, 1787

الباب الرابع:
الحكم خلال الثورة

الفصل الحادي عشر

البيت تلتهمه النيران

«الثقة (أساس القرض)»

إن موجة التمردات والتهديدات التي عمت الولايات المتحدة طيلة عقد 1780–والأهم تشريع التخفيف الذي تمكن المتمردون من انتزاعه من المشرعين وأعوان الدولة المحليين– أقنعا الكثير من أبرز مواطني الأمة أن الوقت قد حان لأن يشرعوا هم بدورهم في التمرد. فقد هدد كاتب من رود آيلند قائلاً: «إذا كان عموم الناس لا يملكون ما يكفي من الفضيلة لحكم أنفسهم باعتبارهم جمهوريين فينبغي لهم أن يخضعوا لشكل مختلف من الحكم»[1]. كما صرح نيوانجلندي آخر «إن الحكم العسكري أفضل من عدم وجود حكم»[2]. وبحسب تقرير صدر بعد ذلك بكثير ذهب ناتانيال جورهام رئيس الكونجرس القاري بالإفصاح إلى الأمير هنري ابن بروسيا داعياً إياه لأن يصبح ملكاً على أمريكا[3].

(1) Newport dateline, New Haven Chronicle, Apr. 17, 1787.

(2) «Political Paragraphs: Massachusetts,» Connecticut Courant, Nov. 27, 1786;
Peregrine Poster to Dwight Poster, July n, 1786, Poster Family Papers, AAS;
Norwich, Conn., dateline, The Palladium of freedom, or the Baltimore Advertiser', Aug. 8, 1787;
«Consideration,» Charleston Evening Gazette, May 27, 1786.

(3) Richard Krauel, «Prince Henry of Prussia and the Regency of the United States, 1786,» American Historical Review 17 (Oct. 1911), 44—51;
Louise Burnham Dunbar, A Study of 'Monarchical' Tendencies in the United States from 1776 to 1801 (orig. pub. 1922;
reprint, New York, 1970), ch. 3, 4, 5;
Douglass Adair, '»Experience Must Be Our Only Guide': History, Democratic Theory, and the United States Constitution," in Adair, Fame and the Founding Fathers: Essays, ed. Trevor Colbourn (orig. pub. 1974; Indianapolis, Ind., 1998), 168-69; F)
Davicl P. Szatmary Shays' Rebellion: The Making of an Agrarian Insurrection (Amherst, Alass., 1980), 81-82;
Alfred F. Young, «Conservatives, the Constitution, and the 'Spirit of Accom -modation,'» in Robert A. Goldwin and William A. Schambra, eds., How Democratic Is the Constitution (Washington, D.C., 1980), 118.

كان القليل من الأمريكيين يريدون الذهاب إلى هذا الحد. لكن عدداً متزايداً منهم تحولوا في منتصف عقد 1780 ضد حكومات الولايات. فقد احتج تشارلز لي بمرارة ضد ميل مجلس النواب في فرجينيا إلى التخفيف الضريبي في رسالة وجهها في أبريل 1788 إلى جورج واشنطن الذي كان مثله دائنا عموميا من مستوى كبير. وقد توقع لي أن «الديون العامة وحتى الديون الخاصة ستمحى حسب رأيي بقرارات من العديد من التشريعيات... ما لم تحصل نقلة هادئة وسلمية من الحكم الأمريكي الحالي إلى حكم آخر أكثر قوة واستقلالاً عن الشعب». وفي الحقيقة فإنه لا أحد بمن في ذلك أكثر المتردين جذرية كان يريد إلغاء الديون الخاصة أو القضاء على سندات الحكومة. لكن الخوف الذي يعبر عنه لي كان صادقاً[1]. فالعديد المتزايد من أكثر مواطني الأمة كانوا مقتنعين بأن التشريعيات الثلاث عشرة قد استجابت لمطالب المزارعين في التخفيف لأنها كانت شديدة الضعف فقرروا بصورة مفارقة أن الحل يتمثل في إضعافها أكثر. فقد صرح هنري نوكس في يوليو 1787 قائلاً: «إن حكومات الولايات التافهة مصدر تلوث قد يعفن اسم أمريكا ربما لأجيال». والطريقة الوحيدة لإنهاء عملها الظالم هو «القضاء عليها باسم الرب وباسم الشعب»[2].

وقد كان نوكس يكاتب (بهذا الكلام) روفوس كنج مبعوث ماساتشوستس للمؤتمر الدستوري. وفي حدود وسعهم احترم كنج وزملاؤه نصيحة الجنرال.

في سنة 1781 عندما كانت تشريعيات الولايات الثلاث عشرة قد صادقت على «بنود الكنفدرالية والوحدة الدائمة» اتفقوا على ألا يغيروها أبداً من دون حصول الموافقة بالإجماع. وبعد ست سنوات خلال ربيع 1786—87 انتخبت كل ولاية باستثناء ولاية رود آيلند مبعوثيها للمؤتمر الكنفدرالي الذي كان سيعقد بفيلادلفيا في الصيف الموالي. وتمت الدعوة للقاء كما لاحظ الكونجرس «من أجل الهدف الوحيد والصريح لمراجعة بنود الكنفدرالية». وكان على المندوبين أن يقترحوا تعديلا لا يمكن له أن يكون نافذ المفعول إلا بعد مراجعة الكونجرس

(1) Lee, quoted in Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 259.

(2) Knox to Rufus King, July 15, 1787, Knox Papers (microfilm), reel 20, MHS.

وكل تشريعية (من تشريعيات الولايات المشاركة)(1). وقد قرر أعضاء مؤتمر فيلادلفيا تجاهل هذه التعليمات فلم يقتصروا على اقتراح تعديل بنود الكنفدرالية بل اقترحوا إلغاءها. ولم يكن للنظام الذي وضعوه أن يبدأ مباشرة سيادته عندما يتبناه الكونجرس وكل الجمعيات النيابية في الولايات الثلاث عشرة كما تقتضي البنود بل بمجرد أن يحصل على موافقة تسع ولايات تصادق على نتائج المؤتمر. وأيا كانت طبيعة ما جرى فإن العملية التي حصلت في دستور الولايات المتحدة كانت غير دستورية بصورة لا تقبل النقاش عند النظر إليها بمنظور القواعد السارية عندئذ.

وللدفاع عن طرقهم غير المطابقة لسنن العمل السوي فإن واضعي الدستور قد اعترفوا بكل جرأة أنهم طلبوا من رفقائهم المواطنين أن يجزموا بالحق والامتياز الذي أكدوا عليه سنة 1776- حقهم في الثورة(2). وطبعاً فالفرق هو أن الاتحاديين مثلهم مثل الشايين (نسبة إلى تمرد شاي) كانوا يتمردون على شعبهم (لا على المستعمر البريطاني). فمثل متمردي ماساتشوستس ادعى بعض واضعي الدستور أنهم لم يكن لهم خيار آخر. قد صرح جيمس ولسون المحامي من بنسلفانيا قائلاً إن «المنزل الذي تلتهمه النار ينبغي إطفاؤه دون اعتبار متفحص للحقوق العادية»(3).

لم ينته أعضاء المؤتمر الاتحادي فجأة إلى فكرة التخلص من بنود الكنفدرالية بعد وصولهم جميعاً إلى فيلادلفيا بل إن الكثير منهم في الحقيقة قد قرروا منذ سنوات سابقة محاولة تأسيس حكومة قومية جديدة(4). فبالتآمر لتجاهل التعليمات التي تلقوها من مجالس نواب الولايات

(1) Congress, resolve, Feb. 21, 1787, in Worthington Chauncey Ford, ed., Journals of the Continental Congress, 1774-1789 (34 vols.; Washington, D.C., 1904-37), 32:74;
«The Republican Federalist,» 1, Massachusetts Centinel, Dec. 29, 1787,DHRC, 5:552.

(2) «Examiner,» Massachusetts Gazette, Nov. 20, 1787, DHRC, 4:279;
Garry Wills, James Madison (New York, 2002), 25-26.

(3) Wilson, Aug. 30, 1787, Edmund Randolph, June 16, 1787, George Mason, June 20, 1787, in Alax Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 3:469, 1:255, 338.

(4) C[hristopher] Gore to Rufus King,» June 28, 1787, in Charles R. King, ed., The Life and Correspondence of Rufus King, Comprising His Letters, Private and Official, His Public Documents, and His Speeches (New York, 1894), 1:227; =

عرض المندوبون نسخة مفرطة من الاعتقاد بأن النائب المنتخب ليس مجرد آلة لإرادة منوبيه بل هو بدلاً من ذلك مفكر مستقل من واجبه أن يحقق العدل كما يحدده هو بنفسه.

فجيمس ماديسون وألكسندر هاملتون وتشارلز بنكني من ساوث كارولينا وغيرهم من المندوبين حملوا معهم إلى فيلادلفيا مقترحات للإطاحة ببنود الكنفدرالية. لكنهم لم يناقشوا نواياهم بصورة علنية. وربما لو فعلوا لما اختارهم نواب مجالس ولاياتهم (ليكونوا مندوبيهم في المؤتمر الدستوري). وإنها لواقعة محيرة لكنها غير قابلة للنكران: فالكثير من المؤلفين الأساسيين للدستور الأمريكي الذي اعتبر نموذج الحكم التمثيلي في العالم كله، ما كانوا أبداً ليعملوه في فيلادلفيا لو أن منوبيهم علموا بنواياهم الحقيقية. بل الأدهى من ذلك: فلو أُعلنت مختلف المقترحات الساعية إلى إحداث حكومة وطنية جديدة المقترحات التي حررت مشاريعها في ربيع 1787 لكان يمكن للكثير من تشريعيات الولايات أن تنضم إلى رود آيلند بأن تواصل مسيرتها خارج المؤتمر كله. فقد صرح جون لانسنج من نيويورك بعد قضاء ثلاثة أسابيع في المداولات أن الدستور الذي كان المندوبون يكتبونه عليه أن يمتن توحيد الولايات الثلاث عشرة ذات السيادة ليجعلها أمة واحدة وأن ولايته «ما كانت لتشارك البتة بإرسال مندوبين للمؤتمر لو كانت تتصور أن المداولات ستؤدي إلى هذا التدعيم للولايات»[1].

وقد لوحظ بصورة متواترة أنه قل أن تجد واحداً من مندوبي المؤتمر الاتحادي يفلح الأرض من أجل معاشه. ولما كان تسعة من عشرة من الأمريكيين الأحرار مزارعين فإن واضعي الدستور كانوا إلى أقصى الحدود بالمعيار السكاني (الديموغرافي) غير ممثلين للشعب الأمريكي. إلا أنه مع ذلك ولأجل ذلك كله فإن الأغلبية الزراعية القومية قد أثرت في المؤتمر تأثيراً مهما. وفي الحقيقة فإن المزارعين قد بدأوا يؤثرون فيه حتى قبل أن يشرع في العمل. فخلال سفرهم إلى فيلادلفيا في أواخر الربيع كان المندوبون يلتفتون إلى الخلف. ولو كانوا مطمئنين إلى أن منوبيهم يمكن أن يقبلوا بخنوع أية خطة ينتجونها لما شعر النواب الذين يتمنون الإطاحة ببنود الكنفدرالية بالحاجة إلى إخفاء نواياهم.

= North Callahan, Henry Knox: General Washington's General (New York, 1958), 252.

(1) John Lansing, William Paterson, June 16, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:249, 274.

تبين بوضوح من بداية المؤتمر الاتحادي أن أحد أهداف الموفدين الأكثر إلحاحاً كان إحياء الاقتصاد. وكان جزء من خطتهم تمكين الحكومة الوطنية من حق تنظيم التجارة الأمريكية. فإلى أن يصبح الدبلوماسيون الأمريكيون قادرين على تهديد البلدان الأخرى تهديداً ذا مصداقية وخاصة بريطانيا بخسران السوق والمنتجات الأمريكية لن يكونوا أبداً قادرين على فتح الموانئ الأجنبية (وخاصة الإنديز الغربية) للسفن الأمريكية بل وتوجد طريقة أخرى أكثر قوة على تشجيع النمو الاقتصادي يمكن أن يكون متمثلة في جعل الولايات المتحدة أكثر جذباً للمستثمرين.

وقد ركز الموفدون ناظرهم على جذب رأس المال لأنهم يعتقدون أن مجالس الولايات النيابية قد طردته بحيوية. كانت الحاجة إلى السلطان على الولايات تضغط إلى حد بعيد على المندوبين في المؤتمر أكثر من الدافع الذي نال الاهتمام الأكبر من قبل أجيال الأمريكيين اللاحقة، أعني تقوية الكنفدرالية. وفي عشية المؤتمر الدستوري أحصى جيمس ماديسون قائمة من إحدى عشرة «رذيلة لنظام الولايات المتحدة السياسي». وكانت رذيلتان فقط ممثلتين لضعف الحكومة الفدرالية لأن قائمة تُهم ماديسون كانت تتعلق خاصة بالمجالس النيابية الثلاثة عشر[1]. وأكد ماديسون في توجهه بالخطاب إلى زملائه المندوبين في فيلادلفيا أن «الضرورة» لا تتمثل في «توسيع حدود الحكومة العامة» بل «في الحد بصورة أكثر فاعلية من (سلطان) حكومات الولايات»[2].

إن واضعي الدستور قد ضمنوه هجومات متعددة الأشواك ضد خطط حماية المدينين ودافعي الضرائب في الولايات. فأولا سيمنع على الولايات الثلاث عشرة تبني تشريع لإعفاء المدينين. وثانياً حتى يمكن الحد من احتمال أن يشعر أعوان الدولة العامون بالضغط لكي يعملوا شيئاً للمدينين فإنهم سيحاطون بحاجز سياسي: سلسلة مما سماه أدموند راندولف «مراقبات ضد الإفراط الشعبي»[3]. وأخيراً فإن الفصل 13 سيبين أن مسؤولية جمع الدخل

(1) Donald Lutz, Popular Consent and Popular Control: Whig Political Theory in the Early State Constitutions (Baton Rouge, La., 1980), 119.

(2) Madison, June 29, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:471.

(3) Randolph, June 21, 1787, ibid., 1:360;
Brown, Redeeming the Republic, 190.

الوطني لن تبقى موكلة إلى تشريعات الولايات. وبمقتضى الدستور فإن الكونجرس سيكون له لأول مرة سلطة فرض الضرائب مباشرة على الأفراد الأمريكيين.

كان أعضاء المؤتمر الوطني شديدي الانزعاج من فشل حكومات الولايات في جمع الديون الخاصة. وكان أعلى المتزعمين صوتاً وأقواهم سلاحاً لمنع التشريعات من حماية المدينين هو ماديسون الذي اقترح تمكين كونجرس الولايات المتحدة من سلطة نقض قوانين الولايات[1]. وأعلن أن الشيوخ ينبغي أن يكونوا قادرين على إلغاء تشريع الولايات «في كل الحالات مهما كانت»[2].

والجملة التي أكد عليها ماديسون كانت استفزازية وهي شاهد على حزمه في برلمان 1766 وقوله بالسيادة المطلقة على المستعمرات الثلاث عشرة. وبصفته شيخا حاول ماديسون إعادة النظر في بنود الكنفدرالية حتى تسمح للكونجرس باستعمال الجيش ليفرض على الولايات طاعة أوامره -وهو مقترح تبين أقل من أن يكون شعبياً[3]. وها هو الآن يقترح طريقة جديدة تتمكن بفضلها الحكومة الاتحادية من أن يكون لها سلطان في المجالس النيابية. وكان يريد أن يحدث مجلس شيوخ اتحادياً ثم أن يلحمه بعد ذلك بكل تشريعات الولايات الثلاث عشرة بوصفه «فرعا من تشريعات الولايات» إضافيا[4].

وكانت خطة ماديسون ستمكن الكونجرس من نقض أي قانون تضعه الولاية يعتبره ظالما. لكن هدفه الأساسي كان تشريع حماية الدائن. وبتشجيعه النقض الاتحادي لحاكم فرجينيا أدموند راندولف عشية المؤتمر احتج ماديسون بأنه «لم توجد لحظة واحدة منذ السلم كان يمكن

(1) Madison, June 8, 29, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:168, 476.

(2) Madison to Jefferson, Mar. 19, 1787, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 9:318.

(3) Charles F. Hobson, «The Negative on State Laws: James Madison, the Constitution, and the Crisis of Republican Government,» WMQ 3rd. 36 (Apr. 1979), 220-21;
Wills, Madison, 20-22.

(4) Madison, June 8, 28, July 25, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:164-65, 447 (quotation), 2:110;
Shlomo Slonim, «Motives at Philadelphia, 1787: Gordon Wood's Neo-Beardian Thesis Reexamined,» Law and History Review 16 (Fall 1998), 540-43.

فيها أن يعطي الكونجرس موافقته على إصدار العملة الورقية»[1]. ولو كان للكونجرس السلطة ليفعل ذلك لكان كذلك قد عاقب الولايات التي اعتدت على معاهدة سلم باريس لسنة 1783 بمنع وصول الدائنين البريطانيين لمحاكمها. وقد لاحظ الفرجيني بأنه لما يصبح النقض الاتحادي موجودا لن يمكن قطّ أن تعود الولايات لـ«العدوان على المعاهدات» ثانية[2].

وبصورة أثلجت صدر ماديسون حصل النقض على المدح من الحضور في كل أرجاء المؤتمر. وكان كثير من المندوبين قد فكروا في مقترحات مماثلة من تلقاء أنفسهم[3]. ومع ذلك فالمؤتمر حوّل النقض الذي اقترحه ماديسون (بالتعديلات المتوالية) إلى لا شيء. فرفض ألبردج جاري أن يؤيد (صك) نقض أبيض بيد الكونجرس لكنه «ليس له أي اعتراض على الإذن بعملة ورقية سلبية وما جانس ذلك من الإجراءات»[4]. وكان بعض الأعضاء ربما لتوقعهم الحظر الدستوري على مستوى الولاية لتشريع التخفيف الذي يمكن أن يتبناه المؤتمر عندما يقرب من نهاية مداولاته فكروا أنه ينبغي أن يسمح للحكومة الاتحادية فقط برفض قوانين الولاية تلك التي تعتدي على الدستور. وقد تبنى المندوبون هذه النسخة المحدودة من النقض

(1) Madison to Edmund Randolph, Apr. 8, 1787, in Flutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:370;
Madison to «Washington, Apr. 16, 1787, in W. W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-97), 5:146;
Madison., June 19, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:317-18.

(2) Madison, June 8, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:164.

(3) George Mason to George Mason, Jr., Alay 20, 1787, in Robert A. Rutland, ed., The Papers of George Mason, 1725-1792 (3 vols.; Chapel Hill, N.C., 1970), 3:880;
Apparent Outline of Pinckney Plan, in papers of Committee of Detail, in Far-rand, ed., Records of the Federal Convention, 2:135;
Edward Carrington to Madison, June 13, 1787, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 10:52;
Richard Henry Lee to George Mason, May 15, 1787, in Rutland, ed., Papers of George Mason, 3:879;
[Tench Coxe], An Enquiry into the Principles on Which a Commercial System for the United States of America Should be Founded... (Philadelphia, 1787), DHRC, 13:104.

(4) Edmund Randolph, May 29, 1787, Elbridge Gerry, June 8, 1787, in Farrand, ed., Records of The Federal Convention, 1:26, 165 (quotation);
George Athan Bilias, Elbridge Gerry: Founding Father and Republican Statesman (New York, 1976), 166-67.

الاتحادي في 31 مايو. ثم في 17 يوليو رفضوا مقترح النقض بكامله.

إن علة الهزيمة التي حصلت لماديسون بينة. فكما لاحظ تشارلز كنكني كان الموفدون يخشون من أن الولايات «ستتردد في ضمان (الموافقة)» على النقض[1]. ومهما كان مقدار الحب الذي يكنه جورج ماديسون لهذه الفكرة –وبالفعل فهو وكثير من المندوبين الآخرين كانوا يعتقدون أن الحكومة الوطنية ينبغي أن تكون لها السلطة التي تمكنها من أن تحدد للولايات من سيكون واليها– فإنه قد ذكر للمؤتمرين «لا يمكن لعقل الناس أن يتحمل الآن» مثل هذا التدخل الاتحادي الجريء في شؤون الولايات[2]. فكان البديل من هذه الأدوات مفرطة الحدة التركيز على حل يستهدف بأكثر دقة الشرور التي كان ماديسون قد عينها، فأقروا العزم على كتابة كلام مباشر في الدستور حول حماية الدائنين[3]. وقد اتبع هذا القرار نموذجا كان بينا خلال كل مداولات الدستور. فواضعو الدستور لا يؤيدون البتة مقترحاً ملتهبا إذا كان بوسعهم أن يحققوا الغاية نفسها باستعمال آلية يمكن لرفقائهم المواطنين أن يتقبلوها بيسر.

وقد عين أعضاء المؤتمر الأهمية التي يولونها إلى الإجراءات الأهم لحماية الدائنين بالمنزلة

(1) Charles Pinckney, «Observations on the Plan of Government Submitted to the Federal Convention in Philadeiphia on the 28th of May 1787 . . . ,» in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:113;
Gerry, June 8, 1787, Lansing, June 16, 1787, ibid., 1:165, 250;
Hobson, «Negative on State Laws,» 227;
Brown, Redeeming the Republic, 199.

(2) Mason, paraphrased in Madison to Jefferson, Dec. 24, 1787, in Farrand, ed.. Records of the Federal Convention, 3:136.
For the idea of allowing the federal government to appoint state officials, see Mason, paraphrased in Madison to Jefferson, Oct. 24, 1787, ibid., 3:136;
John Jay to George Washington, Jan. 7, 1787, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:503.

(3) Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic (Ithaca, N.Y., 1995), 148;
Jennifer Nedelsky «The Protection of Property in the Origins and Development of the American Constitution,» in Herman Belz, Ronald Hoffman, and Peter J. Albert, eds., To For m a More Perfect Union: The Critical Ideas of the Constitution (Charlottesville, Va., 1992), 64.

ألتي أحلوها فيها. وبوصفهم من المعجبين بالنظام والتناظر فإن واضعي الدستور جردوا بنود الدستور السبعة من المواد الأجنبية عنها. لكنهم عند القرب من نهاية البند الأول الذي يحدد سلطان التشريعية الوطنية الجديدة ضمنوا الكلام الذي يمنع الولايات من مساعدة المدينين. وهذا بعض نص البند الأول، فقرته العاشرة: «لا يحق لأي ولاية أن تصدر بطاقات قرض أو أن تعمل أي شيء عدا عملة ذهبية أو فضية سارية المفعول لسداد الديون ولا يحق لها أن تضع أي...قانون يحد من إلزامية العقود»[1]. ومن النظرة الأولى فإن شرط «العقود» الشهير في نهاية الفقرة العاشرة يبدو وكأنه (صك أبيض) للحماية ضد كل أنواع التدخل التشريعي في العلاقات التجارية. وبالفعل فإن المحاكم طبقت هذا الشرط في ظروف متسعة التنوع[2]. إلا أن شرط العقود كان في الحقيقة هدفه النوعي إلغاء تشريع التخفيف الضريبي[3].

نمت إجراءات أخرى في الفقرة العاشرة (من البند الأول) خارج صراعات المدين والدائن لعقد 1780. ففي كل من نيوجيرسي وفرجينيا كان أعداء العملة الورقية قد حاولوا تعديل دستور الولايتين لتحظرها. لكنهم فشلوا والآن سيلغي الدستور الوطني خيار العملة الورقية في كل ولاية[4]. وقد صوت المؤتمر في البداية بمنع الولايات عن إصدار عملة من دون موافقة الكونجرس. لكن أعضاء المؤتمر كانوا «متشبثين بالخوف من العملة الورقية إلى حد جعلهم يؤكدون على ضرورة أن يكون منعها مطلقاً» كما لاحظ لوثر مارتن مندوب ماريلاند. وقد كتب مارتن أن المؤتمر كان «يريد أن يخاطر فيقدم على أي شر سياسي بدلاً من أن يقبل فكرة إصدار عملة ورقية في أي حالة ممكنة»[5]. وقد قال وليام دافيد لمؤتمر التصديق على الدستور

(1) U.S. Constitution, Article I, Section 10, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:657.

(2) Mark Douglas McGarvie, One Nation Under Law: America's Early National Struggles to Separate Church and State (DeKalb, 111., 2004), 173—82.

(3) Rev. James Madison to Thomas Madison, Oct. 1, 1787, DHRC, 8:30.

(4) Charles Pinckney, speech in South Carolina ratifying convention, Alay 14, 1788, in Bernard Bailyn, ed., The Debate on the Constitution: Federalist and Antifederalist Speeches, Articles, and Letters During the Struggle over Ratification (2 vols.; New-York, 1993), 2:586; Gouverneur Morris, Aug. 16, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:309; Oliver Ellsworth, Aug. 16, 1787, ibid., 2:310.

(5) Luther Alartin, The Genuine Information, Delivered to the Legislature of the State of Maryland, Relative to the Proceedings of the General Convention, Held at Philadelphia, in 1787 . . . , =

في نورث كارولينا إن حظر العملة (الورقية) «أصبح إلى حد ما شرطاً أولياً»-مطلباً غير قابل للتفاوض-من جانب مندوبي الولايات الست التي لم تطبع أي عملة ورقية منذ الحرب الثورية. وقد قالوا لزملائهم القادمين من الولايات ذات العملة الورقية «إنكم قد خدعتم مواطنينا دون حياء بسبب قوانينكم الظالمة وإصداركم العملة الورقية. وقد حالت دوننا الكنفدرالية وإجباركم على تحقيق العدل معهم ولكن قبل أن نتحد معكم مرة أخرى فإنه عليكم أن تقبلوا ليس بأن تكونوا شرفاء فحسب بل بأن تجعلوا إمكانية أن تكونوا غير ذلك بمنأى عن سلطتكم»[1]. كما قرر المندوبون منع السماح الصريح للحكومة الاتحادية بطبع عملة تخصها. وقد حذر جور دريد من ديلاوار بأن الشرط الذي يعطي للكنحرس الوصول إلى المطبعة «سيكون ذا درجة إنذار تعدل أثر حوافر الخيل في الثورات»[2].

سدّد المؤتمر الدستوري برفضه تمكين الكونجرس أو تشريعيات الولايات من سلطة طبع أي نوع من العملة الورقية ضربة أكثر عنفا ضد إصدارات العملة أكثر مما فعل البرلمان نفسه. فقانون العملة الذي تم تبنيه سنة 1764 سمح للمستعمرات الأمريكية الشمالية بطبع العملة ما ظلت «وسيلة عوض قانونية (أي سارية المفعول في الأعواض بمقتضى القانون)» توجب على الدائنين قبولها. لكن واضعي الدستور قرروا منع الولايات من إصدار أي نوع من العملة الورقية. فلماذا؟

كانت أحدى العلل هي أن الدائنين الخاصين الذين كانوا بحاجة إلى الحماية ضد العملة الورقية لم يكونوا الأمريكيين وحدهم. فواضعو الدستور لم يكونوا يريدون أن يروا العملة تفرض على مالكي السندات الحكومية كذلك. وخلال عقد 1780 كان الكثير من الولايات قد استعملت العملة (الورقية) لدفع فوائد أصحاب السندات. وقد طلب دافعو الضرائب في ولايات أخرى بالسياسات النقدية نفسها. وبعض المدافعين عن التخفيف الضريبي-سواء كانوا أصحاب العرائض في فرجينيا أو هرمن هازبند النبي الآتي من نهر أليهني أو العديد من مجالس هامشاير-قد اقترحوا هم أيضاً إجبار تجار السندات على قبول العملة الورقية التي لا

= in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:214, 206.

(1) Davie, speech in North Carolina ratifying convention, July 29, 1788, ibid., 3:350.

(2) Read, Aug. 16, 1787, ibid., 2:310.

تدفع فوائد عوضاً عن السندات ذاتها. ولن يوجد أي خطر بأن تستجيب أي تشريعية لهذه المطالب بعد أن تصبح الفقرة العاشرة من البند الأول قانون البلد.

وقد كان من الملائم أن يمدد مفعول هذه الفقرة لتشمل بحمايتها ضد العملة الورقية مضاربي الضمانات والدائنين العموميين الآخرين. ثم إن حظر العملة كان إلى حد بعيد حصيلة النقاش الذي احتدم خلال عقد 1780 حول المقدار المالي الذي ينبغي لأعوان الولاية أن ينقلوه من دافعي الضرائب إلى أصحاب السندات. فلو لم تكن المجالس التشريعية قد فرضت ضرائب ثقيلة لصالح الدائنين لكان عدد دافعي الضرائب الذين طلبوا بتخفيف العبء الضريبي بإصدار العملة الورقية أقل بكثير. وبالفعل فإنه لو لم يوجد أصحاب السندات لكانت الولايات التي طبعت عملة ورقية أقل بكثير مما حصل ولما وجدت علة لمنعها في الدستور. وفي الحقيقة فإنه لولا العملة الورقية بوصفها بؤرة سخط الأمريكيين البارزين لما اجتمع المؤتمر الدستوري أصلاً. وفي هذا المعنى غير المباشر أدى أصحاب سندات الحكومة الدور الأكثر حسما في تكوينية الدستور[1].

كان كل شيء جيداً وطيبا بالنسبة إلى المؤتمرين لكي يمنعوا الولايات من نجدة المدينين. ولكن هل كان المنع فعالاً؟ وهل للمحاكم الاتحادية الحزم الكافي لتجاوز تشريع التخفيف على مستوى الولايات؟ ففي كل البلاد كانت أغلب قوانين الولايات قد تبينت غير قابلة للمراجعة القضائية (صيغت بصورة لا تترك منفذا يلج منه المراجع القضائي).

وكانت الأمور تتجه إلى أن تصبح مختلفة في الحكومة الوطنية الجديدة. فالدستور لم يضمن صراحة للمحكمة العليا حق مراجعة الأحكام القضائية. ومثل مقترح ماديسون حول النقض الاتحادي لتشريع الولايات فإن أي بند يسمح للمحاكم الوطنية بنقض قوانين تشريع الولايات كان سيخرب مصادقة الولايات على الدستور. لكن الدستور صرح بذاته (وكذلك كل القوانين المعاهدات الاتحادية) «أن القانون الأعلى للبلد» أعلى من كل تشريعات

(1) Compare Banning, Sacred Fire of Liberty; Robert A. McGuire, To Form a More Perfect Union: A New Economic Interpretation of the United States Constitution (Oxford, 2003).

الولايات[1]. وهذا الإجراء الاستقبالي وقع تبنيه في اليوم التالي بعد أن هزم المندوبون مقترح النقض الاتحادي لقوانين الولايات نقضها الذي اقترحه ماديسون وكان القصد البين منه بديلاً ذا مذاق أفضل.

أكد الكثير من واضعي الدستور باعتبارهم أفرادا ما لا يمكنهم أن يجرأوا على وضعه في الدستور: عندما يمرر مجلس نواب في ولاية ما قانونا غير دستوري فإن القضاة الاتحاديين سيحولون دونه والنفاذ بصورة دائمة. وقد أبرز هاملتون في المقالة رقم 80 من «أوراق فدرالية» أن الدستور الوطني المقترح يمنع لجوء الولايات إلى شبائه الحلول هذه مثل «فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة وإصدار العملة الورقية». ثم لاحظ أن هذه «القيود» تكون بلا فائدة «من دون نوع من الأجراء الدستوري يقوي احترامها». والنوع الذي اختاره واضعو الدستور كان المراجعة القضائية[2]. فتم في سنة 1789 إصدار الأمر القضائي بتثبيت سلطة القضاة الاتحاديين على إلغاء كل تشريع غير دستوري تضعه تشريعيات الولايات[3].

يقدّم الدستور حماية خاصة لطبقة من المتنازعين. فالمشتكون بمن فيهم الأجانب الذين لا يعيشون في الولاية نفسها التي يعيش فيها مدينوهم سيكون بوسعهم مقاضاتهم في المحكمة الاتحادية. بل أكثر من ذلك فإن الدستور الاتحادي بخلاف جل نظرائه من دساتير الولايات لا يعطي لأصحاب النوازل المدنية أي حق في المقاضاة بهيآت الحكم (الشعبية) بحيث إن المدين الذي يقاضيه تاجر بريطاني مثلاً لم يعد بوسعه أن يعتمد على حماية أصدقائه أو أجواره. بل وأكثر من ذلك أيضاً فبما أن المعاهدات الاتحادية ستكون أعلى رتبة من التشريعات العادية فإن المحاكم الاتحادية تستطيع أن تتجاوز قوانين الولاية التي تحمي المدينين المعتدين على معاهدة 1783 مع بريطانيا. وقد كتب توماس جفرسون إلى ماديسون عندما كان المؤتمر الدستوري

(1) United States Constitution, Article VI, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:663;
Hobson, «Negative on State Laws,» 228.

(2) Hamilton, Federalist 78:12, Federalist 80:3; Luther Martin,' July 21, 1787, Gouverneur Morris, July 23, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:76, 92;
Cecelia M. Kenyon, «Men of Little Faith: The Anti-Federalists on the Nature of Representative Government,» WMQ 3rd. ser., 12 (Jan. 1955), 29-30.

(3) Hobson, «Negative on State Laws,» 228—29.

منعقدا ليرفض فكرة النقض الاتحادي لتشريع الولايات وليساند البديل الذي ابتدعه واضعو الدستور في الغاية أعني تمكين المنازعين الذين يعتقدون أن قضاة ولايتهم اعتدوا على الدستور أن يستأنفوا قضاياهم فيعرضوها على المحكمة الاتحادية. وفي عقد 1790 خسر مئات من الفرجينيين منازعاتهم الاتحادية لصالح دائنين بريطانيين وكان جفرسون أحدهم[1].

وقد اعترف ماديسون أن «السلطة القضائية بمقتضى نظامنا الجديد ستلزم الولايات حدودها الخاصة وستشغل محل الوجه السالب من قوانينها». وبخلاف نظرائهم الذين ينتخبهم الشعب عادة لمدة لقصيرة فإن القضاة الاتحاديين سيعينهم الرئيس (ويثبتهم الكونجرس) لمدى الحياة. إلا أن ماديسون مع ذلك واصل التخوف من أن تكون تقوية السلطة القضائية في الفقرة العاشرة من البند الأول من الدستور يمكن أن تكون أقل فاعلية من النقض الاتحادي الذي اقترحه[2].

اعترف أعضاء المؤتمر الاتحادي أنه بصرف النظر عن مقدار الصراحة التي يحمي بها الدستور أصحاب السندات والدائنين الخواص من تشريعيات الولايات ذات الميل إلى التدخل فإن هذه الإجراءات الاستقبالية بذاتها ستكون غير وافية بالغرض. فالخطر يبقى في أن البنود الدستورية التي تحمي الدائنين وأصحاب السندات لن تزداد قوة. لكن الكونجرس يمكن أن يقرر قطع الضرائب وأن يطبع العملة الورقية أو أن يضمن لدافعي الضرائب أياً من الحمايات التي أبعدها الدستور عن مجالس الولايات النيابية[3]. فكان وعي واضعي الدستور بهذه الأخطار قد أدى إلى أحد أهم المنعرجات في التاريخ الأمريكي. فقد قرر المؤتمر بأن يؤسس حكومة وطنية أقل خضوعاً للإرادة الشعبية من أي سلطة مناظرة لها في حكومات الولايات. ومثل غيرهم من المواطنين البارزين كان واضعو الدستور يعتقدون أن الثورة الأمريكية قد

---

(1) رسالة وجهها توماس جفرسون إلى ماديسون بتاريخ 20 يونيو 1787 وردت في المرجع التالي:
Thomas Jefferson to Madison, June 20, 1787, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 10:64.

(2) رسالة وجهها ماديسون إلى جفرسون بتاريخ 24 أكتوبر 1787 المرجع نفسه.
Madison to Jefferson, Oct. 24, 1787, ibid., 10:211.

(3) Gouverneur Alorris, July 21, Aug. 15, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:76, 299.

حولت المزارعين العاديين إلى «خيول جامحة». وقد صرح كاتب صحفي في ماساتشوستس في مارس 1787 إنه لا يوجد إلا حل واحد: «لا بد من استعادة الأزمَّة (ج.زمام) وأن تمسك بها أيد قوية»(1). وكان ذلك إحساس واسع الانتشار. فقد قالت إليزبيث سميث شو من هافرهل ماساتشوستس لأختها أبيجايل أدامز أقل من أسبوع قبل أن يجتمع المؤتمر الاتحادي «إن أزمّة الحكم كان ينبغي أن تكون قد شدت بحزم أكبر منذ أمد طويل»(2).

وكانت إحدى طرق تمكين أصحاب المهام الرسمية الاتحادية من الاستقلال بإعطائهم فرصة الاحتماء بدواوينهم. فبمقتضى بنود الكنفدرالية كان بوسع أعضاء الكونجرس في ست ولايات العمل لمدة ثلاث دورات تدوم كل واحدة سنة واحدة. من الولايات ست يمكن دستورها بأن يمتد التداول في المسؤولية بالنسبة إلى الحاكم سنة واحدة كذلك، وكانت ثلاث منها تفرض التحديد نفسه لشيوخ الولاية(3). لكن لا أحد من المشرعين على نطاق الوطن كله كان يمكن أن يجابه أياً من هذه القيود على مدة النيابة. وبالفعل فإلى حدود التعديل الذي تم تبنيه في سنة 1951 والذي يحصر مهمة الرؤساء في دورتين فإن الدستور لم يقيد خدمة أي عون عمومي بمدة معينه(4).

وسيكون رئيس الولايات المتحدة ذا سلطة أكبر من سلطة فرعه التشريعي وأكثر استقلالاً عنه من كل الحكام. ورغم أن أغلب دساتير الولايات قد أسست مجالس تنفيذية—لا يقتصر عملها على نصح الحاكم بل هي أن تراقبه—فلن يوجد مجلس تنفيذي في المستوى الوطني. وفي حين أن بنود الكنفدرالية وكل دساتير الولايات تقريباً تضع سلطة تعيين رئيس الموظفين في التشريعية فإن جل التعيينات الكبرى في الحكومة الوطنية الجديدة سيقوم بها الرئيس (بمشورة الكونجرس وموافقته). وولاة الولايات تنتخبهم مجالس النواب أو المواطنون عامة

(1) «Camillus,» Independent Chronicle, March 1, 1787.

(2) رسالة وجهتها إليزبث سميث شو إلى أبيجايل أدامز بتاريخ 20 مايو 1787 وردت في المرجع التالي:
Flizabeth Smith Shaw to Abigail Adams, May 20, 1787, in Lyman H. Butterfield et al., eds., Adams Family Correspondence (8 vols., to date; Cambridge, Mass., 1963-), 8:53.

(3) Elaine K. Swift, The Making of an American Senate: Reconstitutive Change in Congress, 1787-1841 (Ann Arbor, Mich., 1996), 28;
Bailyn, ed., The Debate on the Constitution, 253, 308-1.

(4) Rakove, Original Meanings, 220.

لكن الرئيس يختاره ناخبون خاصون. وإحدى العلل الرئيسية التي لأجلها أحدث واضعو الدستور «المجمع الانتخابي» هي أن يجعلوا من الصعب على الأغلبية الشعبية انتخاب رئيس يعتبره القادة الأمريكيون غير مسؤول(1).

وقد كافأ الدستور الولايات التي كان فيها عدد السكان مستعبدين بنسبة إضافية من الناخبين الرئاسيين(2)-كما بمقاعد إضافية في مجلس النواب. وفي الحقيقة فإن الرغبة في تمكين الولايات التي لها عبيد من وزن إضافي في انتخاب الرئيس هي التي جعلت جيمس ماديسون يعارض الانتخاب المباشر لرئيس السلطة التنفيذية. فقد كان ماديسون يعتقد أنه على الدستور خلال توزيعه سلطة اختيار الرئيس بين الولايات أن يأخذ بعين الاعتبار العبيد بوصفهم بشرا. ورغم أن العبيد كانوا بالطبع محرومين من التصويت فإنهم يسهمون في ثروة الولاية الناتجة عن الضريبة. وماديسون كان يرى أن وزن الولاية في انتخابات الرئيس ينبغي أن يكون مستندا إلى سهمها في الخزينة الوطنية. وكان المشكل متمثلاً في أنه لو أن المؤتمر سمح للناخبين بأن يختاروا الرئيس مباشرة فلن توجد أي طريقة لتمكين العبيد من وزن إضافي. وهكذا فبدلاً من ذلك ساند ماديسون نظام ناخبي الرئيس الذين يقسمون بالتناسب على الولايات بمقتضى عدد السكان. ثم تحدد تشريعية كل ولاية الكيفية التي تختار بها نوابها. وقد أراد ماديسون وغيره من المندوبين الجهويين أن يحسب العبيد في نسب الشيوخ.

وقد استاء موريس حاكم فيلادلفيا استياء شديداً من فكرة أن «سكان جورجيا (وساوث كارولينا) الذين ذهبوا إلى ساحل إفريقيا وانتزعوا بتحد لأكثر قوانين البشرية قداسة المخلوقات البشرية المماثلة لهم من أعز روابطهم وأصابوهم بلعنة التبعية الأكثر بشاعة سيكون لهم أصوات أكثر في الحكومة التي أسست من أجل حماية حقوق الإنسانية أكثر من مواطني بنسلفانيا أو نيوجيرسي الذين يرون باستبشاع مدو مثل هذه الممارسة الشريرة»(3). وفي الغاية قرر المؤتمر أن العبيد والأحرار لن يحسبوا متساوين في توزيع الشيوخ ومجمع الناخبين الرئاسيين كما

(1) Gerry, July 19, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:57

(2) Compare Don E. Fehrenbacher, The Slaveholding Republic: An Account of the United States Government's Relations to Slavery, ed. Ward McAfee (Oxford, 2001), 40.

(3) Morris, Aug. 8, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:222.

اقترح ماديسون. وبدلاً من المساواة سيعتبر كل عبد مساوياً لثلاثة أخماس شخص. وحتى هذه النسبة فإنها قد كانت كافية لتعطي للأحرار في الولايات التي لها عبيد ما يناهز الثلث الزائد من الشيوخ والناخبين الرئاسيين بالقياس إلى عدد سكانها الأحرار أكثر من نظيراتها التي فيها قليل من العبيد[1].

إن قرار المؤتمر بمكافأة الولايات ذات العدد الكبير من السكان العبيد في عدد الشيوخ والناخبين الرئاسيين –وهو امتياز لم يمنحه دستور أي ولاية للمناطق التي فيها أصحاب عبيد– كان ذا أثر كبير على سياسات الأمة الجديدة. فلولا نص الثلاثة أخماس لما أمكن لجفرسون أن يهزم أدامز في انتخابات الرئاسة سنة 1800 وما كان بوسع الجنوبيين أن يسيطروا على التصويت الداخلي في الحزب الذي يختار قادة الكونجرس ويعين المرشحين للرئاسة خلال الفترة التي سبقت الحرب وما كان بوسع الكونجرس أن يصوت سنة 1920 للسماح بوجود العبودية في ميزوري[2]. وخلال القرن التاسع عشر ندد الداعون إلى إلغاء العبودية بالدستور لكونه يعتبر الأمريكيين المستعبدين مجرد ثلاثة أخماس شخص. لكنهم كانوا كذلك يفهمون أنه لو لم يقم واضعو الدستور بذلك في توزيع سلطة اختيار الرئيس والكونجرس بين الولايات التي يسكنها الأحرار خاصة والولايات التي يكثر فيها السكان العبيد لكانوا قد قووا أصحاب العبيد بحسبان العبيد مساوين للبيض. وفي هذا المثال الوحيد كانت خدمة مصلحة العبيد تكون أفضل لو أنهم لم يعتبروا أشخاصاً أصلاً.

إن الرئيس الجديد القوي سيجد حليفا قوياً في كونجرس الولايات المتحدة[3]. فقد ذكر إدموند راندولف للمؤتمر «إن أصل الشرور التي تعاني منها الولايات المتحدة هي اضطرابات الديموقراطية وحماقاتها». ثم أضاف «فكان لا بد من البحث عن وسيلة لصد هذا الميل في حكوماتنا. ويبدو أن كونجرساً جيداً يمكن أن يحقق الغرض» إذ هو «سيحد ما أمكن

(1) Madison, July 19, 1787, ibid., 2:56-57;
Leonard L. Richards, The Slave Power: The Free North and Southern Domination, 1780-1860 (Baton Rouge, La., 2000), 56-57.

(2) Richards, Slave Power 42, 68-69, 80;
Garry Wills, «Negro President»: Jefferson and the Slave Power (Boston, 2003).

(3) Swift, Making of an American Senate, '9.

من هيجان الديموقراطية»[1]. وكان الحاكم موريس يعتقد أن الكونجرس عليه أن يصد الميل الطبيعي في مجلس النواب «للترشح (للانتخابات) باسم مشروعات العملة الورقية وما يماثلها من الحلول الزائفة»[2].

ففي الكثير من الولايات خلال سنوات ما بعد الحرب عندما كانت غرفة التشريعية الدنيا توافق على خطة طبع عملة ورقية يتم طبع العملة إذا لم يقف الكونجرس أو المجلس حجر عثرة أمامها. ومن ناحية ثانية كانت الغرف العليا في نيوهامشاير وديلاوار وماريلاند أدوات فعالة لمنع إصدار العملة الورقية. فكونجرس ماريلاند صمد بصفة خاصة أمام ضغط كبير من القوى المؤيدة للعملة الورقية في كل من الغرفة الدنيا والسكان الأحرار عامة. وخلال البلاد كلها كان معارضو العملة الورقية يحيون شيوخ ماريلاند بوصفهم أبطالاً. لكن كل واحد كان يفهم أن ما كان يميز ماريلاند في الحقيقة عن كل الولايات الأخرى هو أن كونجرسها لم يكن منتخباً مباشرة من الناخبين. فدستور الولاية أنشأ ناخبين خاصين مسؤوليتهم الوحيدة هي اختيار الشيوخ.

لذلك فقد صاغ المؤتمر الدستوري الكونجرس الاتحادي على نموذج كونجرس ماريلاند. فإلى حدود 1913 عندما أمر التعديل الدستوري بالانتخاب المباشر كان الشيوخ تعينهم مجالس الولايات التشريعية[3]. وبمقتضى بنود الكنفدرالية كان مفهوما بالنسبة إلى الشيوخ أن يتم اختيارهم من قبل المجالس التشريعية ما دامت كل ولاية من الولايات الثلاث عشرة الأعضاء محافظة على سيادتها. (إلا أن الشيوخ كانوا ينتخبون في كونكتكوت وورود آيلند من الناخبين مباشرة). فلِمَ أكد واضعو الدستور على نقل مبدأ الانتخاب غير المباشر إلى الحكومة الوطنية الجديدة؟ إن إحدى العلل هي أن مندوبي الولايات الصغرى كانوا يعتقدون أن الانتخاب بواسطة المجالس التشريعية سيقوي طلبهم بأن الولايات المتحدة لا تزال جزئياً كنفدرالية.

---

(1) Randolph, May 31, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:51, 58.

(2) Morris, July 19, 1787, ibid., 2:52;
«Extract of a Letter from a Gentleman in Virginia . . . .» Independent Gazetteer, June 26, 1787, DHRC, 13:146;
Swift, Making of an American Senate, 11.

(3) Morgan, Inventing the People, 250.

وهذا بدوره كان سيقوي قضية إيلاء كل ولاية تمثيلاً متساوياً على الأقل في أحد فروع التشريعية الوطنية[1].

لكن الانتخاب غير المباشر يحتاج كذلك إلى الكثير من المندوبين من الولايات الكبرى. وقد احتج ألبردج جاري من ماساتشوستس أن «المصلحة التجارية والمالية ستكون أكثر أمنا بين أيدي مجالس الولايات التشريعية منها بين أيدي الشعب عامة»[2]. وحتى مندوبو الولايات الصغرى فإنهم يفهمون أن حظهم الأفضل لمنع الانتخاب المباشر للشيوخ تعتمد على استحثاثهم قلق زملائهم حول أخطار الحكم الشعبي. فقد أكد جون دكنسون من ديلاوار أن الشيوخ ينبغي أن «يكونوا ممتازين برتبتهم في الحياة وبوزنهم في الملكية» وهو يرى «أن مثل هؤلاء الشخصيات من الأفضل أن يقع اختيارهم من قبل تشريعيات الولايات من أن يتم ذلك بأي طريقة أخرى»[3].

وهناك إستراتيجيات أخرى للمؤتمر تهدف إلى منع الهرج الشعبي من أن يحول الكونجرس إلى كونجرس أقليات من بينها تقطيع دورات الشيوخ وتوزيعها في الزمان. فبتقسيم الشيوخ إلى ثلاثة أصناف مكن واضعو الدستور أحد الأقسام من أن ينهي دورته ذات السنوات الست كل سنتين. وقد أكد ماديسون عزمه بأن يرى الشيوخ الاتحاديين «يخرجون بتداول بحيث يبقي دائماً في الخدمة على أغلبية كبرى من الأعضاء القدامى»[4] لكونه خشي ذات مرة من أن فشل دستور ماريلاند في تقطيع دورات الشيوخ وتوزيعها في الزمان سيؤدي إلى أن تستجيب الغرفة العليا إلى الهرج الشعبي من أجل العملة الورقية. وقد كان سعيداً بعد عقود من المساعدة في كتابة الدستور بأن وجد أن الكونجرس قد أثبت أنه «قادر على الحيلولة

(1) Rakove, James Madison, 57-63.

(2) Gerry, Pinckney, Mason, June 7, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:154-56.

(3) Dickinson, June 7, 1787, ibid., 1:150.

(4) رسالة وجهها ماديسون إلى جفرسون بتاريخ 12 أغسطس 1786 وردت في المرجع التالي:
Madison to Jefferson, Aug. 12, 1786, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:95;
Madison to Washington, Apr. 16, 1787, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 5:147.

دون التيارات الشعبية والتوجه الخطأ إلى أن يستطيع العقل والعدل استرداد سلطانهما»[1].

وحتى لما قام مؤتمر فيلادلفيا بكل هذه الخطوات لحماية أصحاب الوظائف الرسمية ضد الخضوع لمنتخبيهم فإنه قد رفض بعضها الآخر. ثم إن بعضها الآخر قد تم تبنيه بعد أن أجريت عليه تغييرات عميقة. وفي الكثير من المجالات الحاسمة رفض المندوبون من دون تردد المقترحات غير الديموقراطية لصالح آليات أخرى تحقق الأغراض نفسها ولكن بصورة ألطف. فلِمَ رفض واضعو الدستور الكثير من الإجراءات الاستقبالية التي كانوا معجبين بها نظرياً أو أضفوا عليها بعض التلطيف؟ إن إحدى العلل هي أن كل مندوب تقريباً كان مباهيا بكونه رجل دولة جمهوري ولا أحد كان يريد أن يلطخ صورته عن نفسه بتبني أي جهد فردي للحد من التأثير السياسي للمواطنين العاديين. وهناك كذلك علة أخرى أكثر عملية لكي يرفض واضعو الدستور أو على الأقل لكي يحدوا من المقترحات المعارضة للديموقراطية. فكما قال ألبردج جاري لزملائه «كان من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يوافق عليه الشعب»[2].

وكما صاغ ذلك أحد المؤرخين فإن المواطنين العاديين قد كانوا أشباحاً في المؤتمر الدستوري، وهي أشباح تؤثر من دون أن تحضر بذواتها لحما ودما[3]. ولم يكن ذلك أكثر جلاء منه يوم 18 يونيو-المناسبة الوحيدة خلال صيف 1787 الطويل الفرصة التي أعطى فيها المندوبون حق الكلام لزميل واحد طيلة يوم كامل. وما هو جدير بالملاحظة خاصة هو أن من حصل على هذا الشكر الوحيد هو رجل عديم المحتد-بل هو في الحقيقة لقيط. ومع ذلك فألكسندر هاملتون نال احترام زملائه وشدهم مشدوهين عندما تكلم وتكلم وواصل الكلام من صبيحة يوم 18 يونيو إلى ما بعد ظهره.

(1) [«James Madison: Note to His Speech on the Right of Suffrage»], ca. 1821, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:454;
Swift, Making of an American Senate, 49.

(2) Gerry, June 12, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:215;
Young, «Spirit of Accommodation.»

(3) Alfred F. Young, «The Framers of the Constitution and the ‹Genius› of the People,» Radical History Review 42 (Fall 1988), 11-13.

ومثل الكثير من معاصريه أدرك هاملتون هوة فاصلة أساسية بين «جماهير الشعب» و«الأغنياء وذوي المحتد». وكانت الحكومة بحاجة إلى تحقيق التوازن بين الطبقتين الأوليين. ولما كانت «عامة الشعب ... قلما تحكم الحكم الصائب أو تحدد الصحيح» فإنه قد كان من الأهمية خاصة أن نصدهم. ثم قال «إننا ندين لهذا النقص في صدهم بعملتنا الورقية وقوانين التقسيط إلخ...»[1]. وبمقتضى خطة هاملتون للحكومة فإن الرئيس ومجلس الشيوخ كانا في البدء سينتخبان ولكنهما يبقيان في الخدمة عندئذ مدى الحياة. وهكذا فإن الفرع المنتخب شعبياً أعني غرفة النواب كان التوازن معها سيتحقق بما كان جوهرياً سيكون ملكاً منتخباً ومجلس لوردات.

وكان هاملتون نفسه يعلم أنه لا يوجد أي حظ لأن يتبنى بناة الدستور هذه الخطة. لكن المؤرخين يخطئون عندما يفترضون أن العلة التي لأجلها رفض زملاء هاملتون خطته كان لأنهم لا يحبونها. ففي الحقيقة يكشف محضر النقاش في المؤتمر أن فلسفة هاملتون كانت موضع إعجاب كبير على الأقل نظرياً. فقد كان من البين لكل من حضر أن الحكومة التي كان يتصورها هاملتون كان يندر أن تخضع أبداً لمطالب المدينين أو دافعي الضرائب. وهذا الأمر وحده كان كافيا لجعلها خطة جذابة ما دام إلغاء الدين وتخفيف الضريبة يحتلان منزلة رفيعة في جدول أعمال المؤتمر. وحتى عندما يؤيد أحد المندوبين تعديل بعض الفقرات من مسودة الدستور لعلل تخصه فإنه يدخل هذه العناصر في النقاش لعلمه بأنها يمكن أن تجذب كثيراً من الأصوات بما تبينه إلى أي حد سيخنق هذا التعديل سياسة التخفيف.

ومع ذلك فإن واضعي الدستور كانوا واقعيين أيضاً. فبعد ثلاثة أيام من خطاب هاملتون قال وليام صموئيل جونسون من كونكتكوت إن الخطاب «قد مدحه كل السادة الحضور لكن لا أحد منهم أيده»[2]. فالمندوبون لم يتوهموا أبداً أنهم فلاسفة يجترون اليتوبيا. فهم كانوا واقعيين ويعلمون أن أغلب الآليات الجذرية لتحرير الحكومة الجديدة من مراقبة القاعدة

(1) Hamilton, June 18, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:288, 299.

(2) Johnson, June 21, 1787, ibid., 1:366;
Douglass G. Ad air, The Intellectual Origins of Jeffersonian Democracy: Republicanism, the Class Struggle, and the Virtuous Farmer, ed. Mark E. Yellin (Lanham, Md.. 2000), 116, 119.

الشعبية ستضر بالدستور. وحتى لو أن مؤدي ملكية هاملتون الانتخابية حاولوا بنحو ما التحايل مع المصادقة عليها فإن الأمريكيين ما كانوا أبداً ليقبلوها وأعضاء المؤتمر لن يكونوا قد نجحوا إلا في تخريب الاستقرار الذي جاءوا إلى فيلادلفيا من أجل إعادته إلى سالف عهده.

اقتصرت مهمة المندوبين، كما تبين للكثير منهم بعد قليل، على تحديد إلى أي مدى يمكنهم أن يذهبوا في الحد من تأثير الشعب على النظام الجديد من دون التضحية بالسند الشعبي. وقد أعمانا الاستقرار الملحوظ في حكومة أمريكا خلال السنوات التي بدأت سنة 1789 عما فهمه مهندسوها كلهم فهما شديد الجودة: فلو أثقلوها بالكثير من مشروعاتهم المفضلة لانهار البناء كله. وحتى يتجنبوا هذه الحصيلة رفض المندوبون بعضاً من المقترحات الأكثر معارضة للديموقراطية رفضا تاماً وأدخلوا على بعضها الآخر بعض الاعتدال. كما أن تقييدات أخرى للتأثير الشعبي أهملت لصالح إجراءات بدائل تحقق الهدف نفسه بأقل ضرر. وكان مصدر الكثير من الطاقة التي كانت تنبض في مؤتمر فيلادلفيا التوتر المتواصل –ليس بين الأعضاء في أذهان الأفراد فحسب–بل بين أمرين قطعيين متنافسين: ضمان المصادقة على الدستور وتحرير أصحاب المسؤوليات الرسمية من تأثير المدينين ودافعي الضرائب. وانتهى الكثير من معارك واضعي الدستور إلى تبني المؤسسات الاتحادية التي كانت إلى حد كبير أقل خضوعاً لإرادة المواطنين من نظائرها في مستوى الولايات ومع ذلك فهي أكثر ديموقراطية مما كان يوجد في أذهان بعض المندوبين(1).

لم يكن للرياح المضادة التي هبت في المؤتمر أن تترك في أي مكان آخر أكثر مما تركته في خطة الكونجرس من آثار مشهودة. ومهما كانوا مستقلين عن الإرادة الشعبية كما ينبغي للشيوخ أن يكونوا فإن مجلسهم لن يكون القلعة الأرستوقراطية التي كان بعض المندوبين يأملونها أن تكون عليه.

وفي بداية مناقشة المؤتمر للغرفة العليا ذكر جورج ماديسون لزملائه أنه يؤيد الحد من الترشح للكونجرس وحصره في الأغنياء مفسرا ذلك بأن «موضوعا مهما في تكوين الكونجرس

---

(1) Young, «Spirit of Accommodation»;
Young, «Genius of the People.»

هو تأمين حقوق الملكية»[1]. ويعتقد تشارلز كوتسوورث بيكني المحامي من ساوث كارولينا والذي ارتقى إلى رتبة عميد في الجيش القاري «أنه لن يعطى أي أجر للشيوخ». محتجا بالقول إنه لما كان القصد من الكونجرس»هو تمثيل ثروة البلد فإنه ينبغي أن يتألف من أشخاص ذوي ثروة» وهو ما يكون «إذا لم يعطوا أي أجر» بل إن بنجامين فرانكلين الذي تطوع لمشروعات مدنية لا تحصى منذ تقاعده من شركة الطبع لعقود خلت قد ذهب إلى أبعد من ذلك مقترحاً بأن يكون كل عمل الحكومة خدمة تطوعية. وكان مثل هذا الأمر سيضمن انتخاب أناس أغنياء ومستقلين في كل الوظائف[2].

كما اقترح أعضاء آخرون آليات إضافية متنوعة لتقوية الشيوخ. وقد أراد بعضهم تمكينهم من إصدار شهادات تملك. فكان ذلك يكون سلطة لا يملكها حتى مجلس اللوردات المجلس الأعلى في الأرستوقراطية المعلنة في بريطانيا. وقد أدى اقتراح إعطائها للشيوخ الاتحاديين إلى انفجار غضب إدموند راندولف. فقد قال مذكراً زملاءه بأن حملة المصادقة وجدت بعد العديد من المصاعب المهولة لتصارعها وسأل: «إذا كان للشعب في الكونجرس وجهه الارستوقراطي وفي الرئيس الشكل الذي هو على الأقل ملك صغير ألا يمكن أن يكون ذلك إنذارا كافيا من دون أن يخصم من (سلطة) نوابهم المباشرين-أعضاء مجلس النواب- «الحق الذي كان لأمد طويل ملكاً لهم (؟)»[3]. وكان قلق راندولف واسع الانتشار بين المندوبين. وقد حذر ألبردج جاري قائلاً «إن القبول بهذه الخطة سيفشل حتماً إذا لم يحل دون الكونجرس وقرارات إصدار العملة»[4]. وكان واضعو الدستور يخشون من أن كونجرساً بين الطابع الأرستوقراطي قد يحول دون المصادقة على الدستور ويضمن ليس هزيمة إعطاء

(1) Mason, June 26, 1787, Dickinson, June 7, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:428, 150;
Swift, Making of an American Senate, 48-49.

(2) Pinckney, Franklin, June 26, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:426-27;
Morris, July 2, 1787, ibid., 1:513.

(3) Randolph, Aug. 13, 1787, ibid., 2:278-79.

(4) Gerry, Dickinson. Aug. 13,1787, ibid., 2:275, 278
Wood, Creation of the Republic, 563.

حق إنشاء شهادات تمليك بل وكذلك شروط الملكية بالنسبة إلى من هو مؤهل للخدمة في الكونجرس ومقترح عدم دفع أجر للشيوخ.

جاء أكثر المقترحات تطرفا حول الحد من حساسية الحكومة الوطنية للتأثير الشعبي جاء من الحاكم موريس مندوب بنسلفانيا. ولا شيء بالمفاجئ في ذلك لأن موريس كان حرفياً إقطاعيا بالفطرة. فكونه قد كبر في موريسانيا أرض آبائه الإقطاعية على بعد تسعة أميال من مدينة نيويورك قد أثر فيه كثيراً وكان واحداً من أوائل المشاركين في الكفاح ضد الاستعمار من أجل الحكم الذاتي ليرى أن في ذلك بالقوة زنادا قادحة للصراع من أجل من يحكم في الحكم الذاتي[1]. وفي مايو 1774 اجتمع بعض النيويوركيين خارج حانة فرانسيس للاحتجاج على العقاب القاسي الذي سلطه البرلمان على بوسطن بسبب حرب الشاي الشهيرة فيها. فوقف موريس في شرفة الحانة لينظر من عل حرفياً إلى تجمعات العامة تحته. وقد ذكر لاحقاً قائلاً «كان على يمناي قد انتظم كل أصحاب الأملاك مع قليل من الفقراء التابعين». أما على يسراه فكان «كل التجار» ونحو هؤلاء وجه انتباهه. ثم كتب لاحقاً: «بدأت تجمعات الدهماء تفكر وتستعمل عقلها. زواحف مسكينة. كانت صبيحة ربيعية معهم وكانوا يصارعون لتقدير جهدهم الشتوي مستلقين للاستمتاع بأشعة الشمس. كن واثقا أنهم قبل الزوال سيعضون. وعلية القوم بدأوا يخافون من ذلك»[2].

وفي الكثير من الأحيان خلال الثورة وعقد 1780 عرف الأمريكيون العاديون موريس نبيا على بصيرة وهو قد دخل إلى المؤتمر الاتحادي عاقدا العزم على الكلام الصريح في الصراع الطبقي. وكان ذلك أمراً مرتبطا بشخصيته لأن موريس كان من النوع الذي يستمتع بإهانة مستمعيه من خلال الإصداع المفاجئ بالفكرة التي يحاول غيره كتمانها. فالميل إلى التعبير الصريح الذي تبين عند موريس بصورة باكرة في شبابه كان في الحقيقة قد زاد من حدته حدثان شوهاه—الماء الغالي الذي انغرس في ذراعه وجنبه الأيمنين خلال طفولته فعوقه حياته

(1) Carl Lotus Becker, The History of Political Parties in the Province of New York, 1760-1776 (Madison, Wisc., 1909), 22.

(2) Morris, quoted in Richard Brookhiser, Gentleman Revolutionary: Gouverneur Morris, The Rake Who Wrote the Constitution (New York, 2003), 20.

كلها وحادثة العربة التي هشمت رجله اليسرى. فكانت النكبتان قد حررتاه التحرير بمعناه السيء. ولما كان موريس لم يكن أبداً ليُعرف بهيأته (البدنية) فإنه قد تعلم بديلاً من ذلك أن ينال إعجاب الناس وخاصة النساء بذكائه. فقد كان كما عبر عن ذلك هو نفسه «بدنيا شخصاً من أسعد الناس». وقد سماه أحد المترجمين له- بما لاحظه من أن المؤتمر الاتحادي قد اختاره لكي يحرر الصيغة النهائية لعمله -واصفا إياه بكونه «مكنسة المزارع التي كتبت الدستور»[1].

كان لموريس شيء مشترك مع ألكسندر هاملتون المحافظ المعروف أكثر منه. فكلاهما كان يفاخر بكونه يقدم الصراع بين القلة والكثرة بأقوى العبارات. ورغم أن موريس قد أيد النقض الرئاسي فإنه كان يخشى ألا يكون كافيا لمنع التشريعيات من تبني إجراءات غير مسؤولة. وكدليل «ذكر ثانية تاريخ إصدارات العملة الورقية ومواظبة المجالس التشريعية على تكرارها مع كل ما يصحب هذه الإجراءات من مفاعيل مفجعة ماثلة للعيان». ثم ادعى «فلو أن حربا كانت على الأبواب فإن الكونجرس-حتى في شكل الإصلاح الذي كان المؤتمر منشغلا بوضعه-لن يكون قادراً على الصمود أمام الضغط الشعبي لإصدار عملة ورقية. ولنفرض من ناحية ثانية أن المؤتمر يشترط ثلاثة أرباع الأصوات لكي يرفض أي قانون. فإن النواب يمكن أن يفكروا مرتين قبل أن يتبنوا تشريعاً إذا كانوا يعلمون أنه يمكن أن يكون غير قابل للإزاحة. وهكذا فشرط الثلاثة أرباع يمكن أن يحول دون القوانين المتسرعة»[2].

لم يُقبل مقترح موريس. وفي الواقع فإنه لم يشر إليه أي مندوب آخر حتى مجرد الإشارة. فكان الأمر وكأن الفكرة لم تبدر أصلاً.

لم تكن قائمة الحلول الديموقراطية التي استبعدها واضعو الدستور بالقائمة الطويلة. لكنهم في الكثير من الحالات التي يتبنى فيها الأعضاء مقترحاً ما للحد من التأثير الشعبي فإنهم يغيرونها أولا ليجعلوها أكثر قابلية (ليستسيغها الذوق) في مؤتمرات المصادقة.

وكان الكثير من المندوبين يودون تقييد حق الانتخاب في الانتخابات الوطنية لحصره في

(1) Ibid., 18-19.

(2) Morris, Aug. 15, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:299.

«أصحاب الأملاك من البلد»[1]. لكن آخرين كانوا يشاركون أوليفر انشغاله «بأن الشعب لن يكون مستعداً للموافقة على الدستور الوطني إذا كان سيفقدهم حق الانتخاب»[2]. وقد أحدث السجال انقسامات ليس داخل المؤتمر فحسب بل وكذلك في ذهن عضوه الأكثر نشاطا. فقد ذكر جيمس ماديسون لزملائه في 7 أغسطس «إذا قصرنا النظر في الأمر من حيث مزاياه فإن أصحاب الأملاك سيكونون أكثر المستودعين أمنا للحرية الديموقراطية». لكن ماديسون كان شديد الواقعية لئلا يعتقد أن المسألة تقبل الحسم «بالاقتصار على مزاياها». لذلك فقد قال: هل إن السماح لعديمي الملكية بالتصويت في الانتخابات الاتحادية «أمر مرهون إلى حد كبير بالتلقي المرجح لمثل هذا التغيير في الولايات التي تمت فيها ممارسة هذا الحق من كل من يوصف بكونه (من) الشعب»؟[3].

وفي النهاية قرر واضعو الدستور الربط بين حق الانتخاب الاتحادي والقواعد التي تحكم انتخابات المجالس النيابية في كل ولاية. فحيثما حصل عديمو الملكية على حق الانتخاب سيسمح لهم بالمشاركة في انتخاب (أعضاء) الكونجرس. لكن الولايات التي رفضت إعطاء هذا الحق لمن لا ملكية لهم فإنهم لن يشاركوا في انتخابات الشيوخ كذلك. وبذلك فقد وجد المندوبون سبيلا إلى استثناء آلاف الأمريكيين الذين لا ملكية لهم من الانتخابات الاتحادية من دون أن يخربوا شعبية الدستور في الولايات التي كان فيها الانتخاب عاما.

وكانت إحدى أكثر المسائل مدعاة للنزاع في المؤتمر الاتحادي طول مدة العمل بالنسبة إلى أصحاب المسؤوليات الاتحادية. فالدورات ذات السنة الواحدة كانت القاعدة في الكونجرس القديم وفي الغرفة الدنيا من تشريعات كل الولايات تقريباً وحتى في أغلب المجالس

---

(1) Gouverneur Morris, Thomas Fitzsimons, John Dickinson, Aug. 7, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:201-2.

(2) Oliver Ellsworth, George Mason, John Rutledge, Pierce Butler, Benjamin Franklin, Aug. 7, 1787, Nathaniel Gorham, Aug. 8, 1787, ibid., 2:201-205, 216;
Young, «Spirit of Accommodation,» 136-37;
Rakove, Original Meanings, 226.

(3) Madison, Aug. 7, 1787, Rutledge, Aug. 10, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:203, 249;
Nedelsky, «Protection of Property,» 62.

الاستشارية ومجالس الشيوخ[1]. ولا يزال أغلب الأمريكيين متشبثين بالمثل القديم «فحيثما تنتهي الانتخابات السنوية تبدأ العبودية»[2]. ومن ناحية ثانية فقد صوّت واضعو الدستور في البداية لإعطاء أعضاء غرفة النواب دورات بثلاث سنوات وكانوا يتمنون أن تدوم خدمة الشيوخ مدة أطول. فعند جيمس ماديسون كانت التسع سنوات قريبة من الصواب. وقد أعلن أنه ينبغي على الحكومة الاتحادية «أن تحمي الأقلية من الأغنياء ضد الأغلبية (من الفقراء) ومن ثم فمجلس الشيوخ ينبغي أن يكون هذه الهيئة ولكي يستجيب لهذه المقاصد فينبغي أن يتوفر لأعضائه الدوام والاستقرار»[3]. وكان بعض المندوبين الآخرين يرون أن الرئيس وكذلك الشيوخ ينبغي أن يبقوا في الوظيفة مدى الحياة (بشرط ألا يندرجوا في أي سلوك سيء). وقد احتج الحاكم موريس بأن الشيوخ يحتاجون إلى نوبات غير محدودة إذا كان للولايات المتحدة أن تجذب الاستثمار. فقد صرح قائلاً: «سل أي إنسان... هل يريد أن يقرض ماله أو أن يتعاقد؟ وسيجيبك: لا. فإذا غيرنا إجراءاتنا فلن يثق بنا أحد. وكيف نتجنب تغيير إجراءاتنا إلا بتجنب تغيير البشر (القيمين عليها) (؟)»[4].

لكن المندوبين قد انتهوا إلى التنازل عن هذه المقترحات الطموحة. فقد حذر ألبردج جاري بأنه إذا سمح للشيوخ بمدة خدمة ذات ثلاث مرات أطول من نظرائهم في الولايات الثلاث عشرة فإن «الشعب سيتحير لكأنه يذوق طعم الاستبداد»[5]. ولما ناقش المؤتمر مدة

(1) Swift, Making of an American Senate, 27.

(2) John Adams, «Thoughts on Government,» in Robert J. Taylor et al., eds., Papers of John Adams (13 vols, to date; Cambridge, Mass., 1977-), 4:90;
«The Observator,» I, New Haven Gazette, Aug. 25, 1785;
Jack N. Rakove, The Beginnings of National Politics: An Interpretive History of the Continental Congress (Baltimore, 1979), 364.

(3) Madison, June 26, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:431.

(4) Morris, July 2, 1787, Alexander Hamilton, June 18, 1787, Reel, June 25, 1787, Robert Morris, June 25, 1787, ibid., 1:513-14, 288-89, 409;
رسالة وجهها جون جاي إلى جورج واشنطن بتاريخ 7 يناير 1787 وردت في المرجع التالي:
John Jay to George Washington, Jan. 7, 1787, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:503-

(5) Gerry, June 12, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:220.

خدمة الشيوخ احترز وليام بيرز بأن «سبع سنوات ستثير صوت إنذار»[1]. وفي النهاية قرر المؤتمر أن الشيوخ سيواجهون الناخبين كل ست سنوات والرئيس كل أربع سنوات وأعضاء مجلس النواب كل سنتين.

إن أمل المندوبين لصنع حكومة أقل من ديموقراطية يمكنها مع ذلك أن تتغلب على معيار مؤتمرات المصادقة على الدستور كذلك قد فرض حلاً وسطا حول دور الرئيس في التشريع. ففي ولاية واحدة لا غير-ماساتشوساتس- يمكن للحاكم أن ينقض التشريع[2]. لكن جيمس كان يتكلم بلسان واضعي دستور آخرين عندما قال إنه يعتبر «حق الرئيس في نقض التشريعات أمراً جوهرياً وذلك من أجل أمن الأقلية»- سواء كانت الدائنين «الأغنياء» أو أعضاء الأديان المارقة -التي هي عرضة لخطر الاضطهاد الصادر عن أغلبية ظالمة وذات مصلحة (في اضطهادهم)»[3]. ولما كانت الإجراءات الظالمة التي من جنس «إصدار العملة الورقية وإغداق المال على الشعب وشطب الديون» يمكن أحياناً أن تهاجم الكونجرس على ظهر موجة الحماسة الشعبية فإن الحاكم موريس قد أعلن أن الرئيس يحتاج إلى سلطة إفشالها[4].

إن جيمس وليام الذي غالباً ما يرسمه مترجموه بكونه بشير الديموقراطية قد اقترح تمكين رئيس السلطة التنفيذية «بقدرة السلب التام والكامل» قاصدا بذلك أنه لا يمكن أن يتم تجاوز (سلطته)[5]. لكن مندوبين آخرين كانوا يخافون من أن سلطة نقض رئاسي مطلق «لن تتلاءم مع عبقرية الشعب» حسب كلمات جورج ماديسون. ثم إن ماديسون «سأل هل إن السادة فكروا قطّ في الفترة الأليمة للزمن المنقضي بين تمرير هذا الدستور وتبنيه النهائي-ما الذي

(1) Pierce, June 12, 1787, Edmund Randolph, June 21, 1787, Gerry, June 26,1787, Morris, July 24, 1787, ibid., 1:218, 360, 432, 2:205.

(2) Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:1091.

(3) Madison, June 4, 1787, July 25, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:108, 2:110.

(4) Morris, Mason. July 21, 1787, Morris, Aug. 15,1787, ibid., 2:76, 78, 299; John Jay to George Washington, Jan. 7, 1787, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:503.

(5) Wilson, June 4,1787, Gerry, July 21,1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:107, 2:78.

يمكن أن يحدث فيها من إنذار في ذهن الشعب»[1]. وفي النهاية مكن المؤتمر الرئيس من حق نقض التشريع لكنها كذلك سمحت لثلثي الغرفتين بتجاوز سلطته[2]. ولما كان لا يملك هذه السلطة إلا حاكم واحد فإن حل واضعي الدستور يصعب أن يوصف بكونه حل منتصف الطريق. إنه كان أكثر اعتدالا مما كان الكثير من المندوبين يفكر فيه. ولهذه العلة فإنه لم يكن من المنتظر أن يخرب المصادقة على الدستور.

وفي حين كان المندوبون يتوجهون كل نحو وجهته عائدين إلى مدنهم في بداية خريف 1787 كان من الواضح أن مثاليتهم الجمهورية ورغبتهم اليائسة لجعل الدستور يمر أمام مؤتمرات المصادقة قد فرض عليهم أن يتنازلوا أو أن يضفوا الاعتدال على بعض ما كانوا يريدونه من تقييد لتاثير القاعدة الشعبية. لكنهم مع ذلك تمكنوا من جعل الحكومة الوطنية الجديدة إلى حد بعيد أقل خضوعاً للإرادة الشعبية من كل نظيراتها في مستوى الولايات. فلا يمكن لأي قانون اقره الفرع المنتخب مباشرة– أي غرفة النواب– أن يكون نافذ المفعول من دون موافقه الكونجرس المنتخب بصورة غير مباشرة. والرئيس الذي لن يكون منتخباً مباشرة من الناخبين يمكنه أن يصد أي تشريع لا يحصل على تأييد ثلثي كلتا الغرفتين. وكان أغلب واضعي الدستور يفترضون أن القوانين الاتحادية مثلها مثل تشريع الولايات ينبغي كذلك أن تخضع لمراجعة قضاة المحكمة العليا الذين وضعوهم بعيدين عن الناخبين برتبتين[3].

وحتى غرفة النواب فإنها لا يمكنها أن تكون مجرد نسخة وطنية من مجالس النواب في الولايات المجالس التي أوحت بالكثير من التقزز عند النخب الأمريكية بل إن الحوائل التي وضعها المؤتمر بين الشيوخ ومنوبيهم كانت بينة بصورة ملحوظة كما سيتضح في الفصل التالي.

(1) Mason, June 4, 1787, ibid., 1:106, 110.

(2) Gouverneur Morris, Aug. 15, 1787, ibid., 2:299.

(3) Luther Martin, July 21, 1787, ibid., 2:76

الفصل الثاني عشر

«فـــرق تـــســـد»

سلطة الدولة

كانت بعض القيود الأقوى التي وضعها واضعو الدستور على سلطة الشعب أقلها بروزا للعيان كذلك. فقد أحبط المؤتمر ناقدي الدستور بأن قام بالكثير من الإصلاحات الحاسمة بمجرد إغفال بعض الأمور. فحتى عندما كانوا «مستوطنين» بريطانيين استفاد أصحاب الأملاك من حق تحديدهم لخيارات التصويت عند ممثليهم في العديد من نطاق سلطة القضاء الأمريكي الشمالي. لكن الدستور لم يضع أي حرز حول تحديد خيارات التصويت للشيوخ من قبل ناخبيهم[1]. فبنود الكنفدرالية—وحتى خطة فرجينيا أعني النص النهائي الذي اعتمده الدستور— جعلت أعضاء الغرفة الدنيا من التشريعية الاتحادية «خاضعة للتذكير (للمراجعة)»[2]. وقد كان ذلك احترازا آخر اختار واضعو الدستور أن يتركوه خارج نص الدستور[3].

وبلغ نفي الدستور لحقي التوصية والتذكير الذروة في نقاش مرير يعود إلى الصراع ضد البرلمان (البريطاني) حول ما إذا كان أعوان الدولة المنتخبين هم «خدم الشعب» أو «حكام الشعب»[4]. وما الذي ينبغي للممثل أن يعمل عندما لا يتفق مع منوبيه؟ وفي حين كان الكتاب الشعبويون يحتجون بأن النواب ينبغي أن يستجيبوا لرغبات الشعب الذي انتخبهم كان معارضوهم يريدون منهم استعمال ملكة الحكم التي لهم. وفي الحقيقة فإن نواه وبستر

(1) Elaine K. Swift, The Making of an American Senate: Reconstitutive Change in Congress, 1787—1841 (Ann Arbor, Mich., 1996), 12, 32, 44.

(2) «Resolutions Proposed by Mr. Randolph in Convention,» May 29, 1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 1:20.

(3) رسالة وجهها وليام كرانش إلى جون كوينسي أدامز (أبن أبيجايل وجون أدامز) بتاريخ 26 نوفمبر 1787 وردت في المرجع التالي:

William Cranch to John Quincy Adams, Nov. 26, 1787, DHRC, 4:318-19.

(4) «Giles Hickory» [Noah Webster], «Government,» quoted in Carroll Smith-Rosenberg, «Discovering the Subject of the ‹Great Constitutional Discussion,› 1786-1789,» JAH 79 (Dec. 1992), 853.

قد قال إن العلاقة بين المنوب والنائب مثل العلاقة الزوجية: فعندما تربطهم علاقة انتخاب فينبغي على المواطن أن يستجيب للحكم الأسمى لرجل الدولة بالطريقة نفسها التي تحترم بها الزوجة سلطة زوجها. وعندما قال وليام باترسون من نيوجيرسي لزملائه في المؤتمر الاتحادي «لم أجيء إلى هنا لكي أعبر عن أحاسيسي الشخصية بل عن أحاسيس أولئك الذي أرسلوني» كان كلامه إلى حد كبير يعبر عن وجهة نظر أقلوية[1].

كما أخفى أعضاء المؤتمر بين نواياهم أمورا أخرى يتوقعونها وإن لم يكتبوها في الدستور. فيبدو أن تفاهما ضمنيا ما قد وجد بأن الكونجرس سيجتمع سراً كما فعل في البداية. لكن انتظار الدورات المغلقة للكونجرس كان هو بدوره سراً ولا شيء من ذلك حرر على الورق. كما لم تكن قد حررت أمور غيرها ينتظرها المندوبون الذين كانوا يتقاسمونها: مثل انتظار أن يكون الشيوخ جزءا ثابتا من الحكومة الوطنية في حين أنه عليهم (في عملهم العادي) أن يسافروا إلى العاصمة لمدة شهور قليلة كل سنة[2].

لم يكن القيد الأكثر فاعلية الذي وضعه المؤتمر على سلطة الشعب قيداً مرئياً لمجرد كونه كان مضمرا في الفكرة المتمثلة في نقل بعض المسؤوليات الرئيسية من الولايات حيث كان معدل السكان 250000 نفسا إلى حكومة وطنية جديدة تشمل ثلاثة ملايين ونصفا من الأمريكيين.

زادت أغلب دساتير الولايات الجديدة التي كتبت خلال الثورة بصورة كبيرة في عضوية المجلس وفي بعض الحالات بمضاعفته مرتين وحتى ثلاثاً[3]. وكانت حصيلة ذلك الحد المناسب في عدد المنوبين بالنسبة إلى كل نائب. وقد اقترح مؤتمر فيلادلفيا نقلة في الاتجاه المقابل منددا بكون الغرفة الدنيا للتشريعية الاتحادية ستكون أصغر من جل مجالس الولايات التشريعية. وهذا القرار ضمن بأن تكون الدوائر الانتخابية الاتحادية أكبر. فكل شيخ ينبغي أن يمثل زهاء عشرة أضعاف الناخبين الذين يمثلهم أحد نواب الولايات النموذجية– وهي حقيقة

(1) Paterson, June 16, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:250.

(2) Wilson, June 21, 1787, Gouverneur Morris, Aug. 8, 1787, Nathaniel Gorham, Aug.14, 1787, ibid., 1:361, 2:224,293.

(3) Gordon S. Wood, The Creation of the American Republic, 1776-1787 (Chapel Hill, N.C., 1969), 167.

بسيطة ذات عواقب جليلة.

كان كثير من المندوبين إلى المؤتمر نفسه ممن احتج ضد تمكين المواطنين من انتخاب شيوخ الولايات المتحدة يريدون كذلك أن ينفوا عنهم سلطة اختيار أعضاء الغرفة الدنيا. فألبردج جاري من ماساتشوستس الذي اعترف بأن نزعته الجمهورية قد فقدت جذوتها بسبب «روح المساواتية» في الجمهوريات الأمريكية الثلاث عشرة اقترح أن يختار الناخبون في كل دائرة من دوائر انتخاب الشيوخ قائمة من المرشحين تختار منها تشريعية الولاية شيخهم بدلاً منهم[1]. كما اقترح الجنرال تشارلز كوتاس وورث بنكني من ساوث كارولينا استثناء الناخبين من العملية كلها. وهو يود ترك حق اختيار الكونجرس الجديد القوي على ما كان عليه لما كانت الولايات المتحدة مجرد كنفدرالية: بين أيدي مجالس الولايات التشريعية. وقد قال بنكني للمؤتمرين إن «أغلبية من الشعب في ساوث كارولينا» قد كانت «بصورة ملحوظة مع العملة الورقية أداة عوض قانونية» بالنسبة إلى الديون. لكن المجلس صوّت لصالح تمكين الدائنين من خيار رفض العملة الورقية التي وافق عليها في أكتوبر 1785 والتي أشارت إلى أن بوسع مشرعي الولايات أن يصمدوا أمام المطالبة الشعبية بإرسال رجال يساندون إجراءات من جنس العملة الورقية في الكونجرس[2]. وكان بعض المندوبين مثل جاري وبنكني يخشون أن تتبنى غرفة النواب المنتخبة مباشرة النوع نفسه من تشريع يخفف الضريبة والدين كالتشريع الذي أتى هو وأعضاء آخرون للمؤتمر من أجل إلغائه.

وقد رأى مندوبون آخرون أن مجلس النواب ينبغي له أن ينتخب شعبياً. إذ قالوا إنه إذا كان المؤتمر قد اقترح حكومة جديدة قوية لا يسمح فيها للناخبين باختيار ذاتي حتى لفرع واحد على الأقل من فرعيها (السلطة التشريعية) فإن الدستور لن يكون له إلا قليل من الحظ ليحصل على المصادقة. والمندوبون الذين ساندوا انتخاب الشيوخ انتخابا مباشرا لم يكن ينقصهم شيء من تصميم زملائهم على منع تبني تشريعات يعتبرونها غير مسؤولة. إنما هم كانوا يقترحون طريقاً مختلفة توصل إلى المقصد نفسه. فنطق جيمس ماديسون باسم الكثير

(1) Elbridge Gerry, May 31, June 7, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:48, I54-55-

(2) Charles Cotesworth Pinckney, June 6, 1787, John Rutledge, June 21, 1787, ibid., 1:137,365.

من معاصريه عندما أكد أنه في أي مجتمع معين يكون «أكثر الناس تنويرا وحيادا» أقل عدداً «من الجماهير التي لا تتفكر»[1]. وكان الشاب الفرجيني يعتقد أنه قد وجد السبيل إلى جعل الأغلبية التي لا تتفكر تعطي أصواتها للأقلية المستنيرة. فقد قال للمؤتمر الاتحادي «إذا تمت انتخابات الشعب في دوائر انتخابية كبيرة فلن يوجد خطر الديماغوجيين». وبعد عقود ذكر ماديسون واثقا أن «الدوائر الكبيرة» كانت «بوضوح لصالح انتخاب أشخاص» لهم «تعلق راجح بحقوق الملكية». وقد وافق جيمس ولسون فقال: «الانتخابات السيئة تنتج عن صغر الدوائر الانتخابية التي توفر الفرصة لمؤامرات للسيئين حتى يلجوا في الوظائف العامة»[2].

وكما لاحظ ماديسون بعد عدة سنوات فإن إحدى العلل التي تجعل الدوائر الانتخابية الكبرى قلما تنتخب ممثلين لها ديماغوجيين هي أنها تقلل من تأثير «المحاباة الشخصية» وتؤثر بدلاً من ذلك المرشحين الذين حققوا بروزا منذ أمد طويل قبل فصل الانتخابات[3]. وبالنسبة إلى جيل يعتبر البحث عن الشهرة أحد أنبل الغايات الإنسانية فإنه يبدو أن «جدارة الشخص وشهرته» حسب قول ماديسون «قل أن تنفصلا». وكان أغلب المندوبين يربطون كذلك بين الشهرة وحيازة الكثير من الأملاك. ولا شك أن الأسرى من الهنود الحمر والدعاة الدينيين الرحالة يحصلون أحياناً على شهرة من دون أن يجمعوا ثروة. لكن أكثر المعروفين من الأمريكيين كانوا كذلك أغنياء. وكما سيشرح تشارلز كوتسوورث بنكني لزملائه في

(1) Madison, June 12, 1787, ibid., 1:215, 219.

(2) Madison, May 31, 1787, [«James Madison: Note to His Speech on the Right of Suffrage»], ca. 1821, James Wilson, June 6,1787, ibid., 1:56, 3:454,1:133;

Aristides» [Alexander Contee Hanson], Remarks on the Proposed Plan of a Federal Govern-' ment . . . (Annapolis, Md., 1788) (my thanks to John Leonard for this reference أوجه شكري لجون ليونار من أجل هذه الإحالة المرجعية);

'An American Citizen,» III, Independent Gazette, Sept. 29, 1787, DHRC, 15:525, 13:272;

Albert Furtwangler, The Authority of Publics: A Reading of the Federalist Papers (Ithaca, N.Y., 1984), 116;

Alan Gibson, «Impartial Representation and the Extended Republic: Towards a Comprehensive and Balanced Reading of the Tenth Federalist Paper,» History of Political Thought 12 (Summer 1991), 270, 282-304.

(3) [«James Madison: Note to His Speech on the Right of Suffrage»}, ca. 1821, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:454;». . . An Old State Soldier . . . ,» Virginia Independent Chronicle, Feb. 6, 1788, DHRC, 8:348.

تشريعية ساوث كارولينا في يناير 1788 فإنه إذا وسّعت دائرة الانتخاب «سينطلق المرشح الثري بما له من شهرة أوسع ودائرة تأثير أكبر (وخاصة شبكة العملاء والمدينين والمشاركين والموظفين عنده والقيمين على أملاكه ومورديه) سينطلق (في سباق الانتخابات) وهو حاصل على مزية هائلة» على منافسه «الديماغوجي الحقير من قرية أو من منطقة ضئيلة» والذي قد يكون «على الأرجح غير معروف»(1). وهكذا فإن مؤلفي الدستور قد وافقوا هرمن هازبند بأن دوائر الانتخاب الكبرى تنحو إلى انتخاب الأغنياء. والفرق الوحيد بينه وبينهم هو أنهم يحتفلون بما يشتكي هو منه.

ولعله من الواقعية الوقحة أن ننسب رغبة واضعي الدستور في توجيه الانتخابات إلى صالح المرشحين الأغنياء لمجرد كون أغلبهم كانوا من المقتدرين. إنما كان أعضاء المؤتمر مثلهم مثل غيرهم من الأمريكيين يعتقدون أن الملكية تشتري الفضيلة. فأولا الغني وحده هو الذي عادة ما يكون قد حصل على «المعلومات الواسعة» التي يعتبرها أناس مثل وليام بلامر «شرطاً في تكوين رجل الدولة»(2). ثم إن الأغنياء أكثر فراغا. ولعل أكثر الأمور حسما هو أن الملكية تجعل الإنسان أعلى مما تناله الرشوة أو الترهيب الاقتصادي. وفي قسَمه بمناسبة انتخابات ربيع 1787 قسمه الذي قدمه لتشريعية كونكتكوت أسبوعين قبل افتتاح المؤتمر الاتحادي أكد دورهام قسيس إليزور جودرتش أن «أرستوقراطية أمريكا» الطبيعية ليست متأسسة على المنزلة الاجتماعية بل على الجدارة (والكفاءة). لكنه أكد على أن «الأغنياء» هم مع ذلك «أمر ضروري» لـ«رفع القاضي والمستشار فوق إغراء الاعتداء (على الواجب) من أجل كسرة

(1) Madison, «Remarks on Jeffersons' Draught of a Constitution . . . ,» in Julian P. Boyd et al., eds., The Papers of Thomas Jefferson (33 vols., to date; Princeton, N.J., 1950—), 6:309;
Charles Cotesworth Pinckney speech in the South Carolina House of Representatives, Jan. 18, 1788, in Jonathan Elliot, ed., The Debates in the Several State Conventions on the Adoption of the Federal Constitution ... (4 vols.;'
Washington, D.C., 1836), 4:302;
Douglass Adair, Fame and the Founding Fathers: Essays, ed. Trevor Colbourn (Indianapolis, Ind., 1998), 3-36.

(2) رسائل وجهها وليام بلامر إلى صموئيل بلامر الابن بتاريخ 6 و9 و17 يونيو 1786 وردت في المرجع التالي:
William Plumer to Samuel Plumer, Jr., June 6, 9, 17, 1786, William Plumer to John Hale, Aug. 13, 1786, in»Letters of William Plumer, 1786-1787,» Colonial Society of Massachusetts, Publications, XI, Transactions, 1906-1907 (Boston, 1910), 385-87.

خبز»[1].

لكن من كانوا يريدون من المندوبين في المؤتمر الدستوري السماح للناخبين باختيار أعضاء الكونجرس أبرزوا أن تمكين تشريعيات الولايات من تعيين الشيوخ سيجعل الاختيار بين يدي نواب المجالس الذين أُنتخبوا هم بدورهم من دوائر انتخابية صغيرة نسبياً: أعني الناس أنفسهم الذين جعلت سياساتهم التخفيفية الظالمة وغير الحكيمة المؤتمر أمراً ضروريا. وقد كان جورج مايسون «مقتنعاً بأن الانتخابات الشعبية تكون أوفر حظا إذا وزعت على دوائر انتخابية كبرى بدلاً من تحقيقها عن طريق تشريعيات الولايات». ثم سأل مايسون زملاءه في المؤتمر محتجا بأنه في بعض الولايات التي أصدرت تشريعياتها عملة ورقية كان التصويت الشعبي في الحقيقة معارضا هل تريدون حقاً السماح للمشرعين الذين أيدوا «العملة الورقية أو أي أجراء سيء آخر» بأن يملأوا الكونجرس بأصدقاء «هذه الإجراءات المفضلة لديهم؟»[2].

ورغم الفرق الجوهري بين رأي مايسون وآراء مندوبين مثل بنكني وجاري حول الهيئة الذي ينبغي أن تعود إليها سلطة اختيار الشيوخ فإن الأمثلة التي يقدمها الرجال الثلاثة لتدعيم مواقفهم تدل على أنهم يتقاسمون هدفاً مشتركا. فثلاثتهم كانوا أعداء ثابتين للعملة الورقية. وكل واحد منهم كان يحاول بطريقته الخاصة ضمان انتخاب الشيوخ الذين سيحمون الدائنين–والاقتصاد–مما يترتب عليها من مصائب.

وكان الكثير من نواب المؤتمر الاتحادي واثقين من أن الدوائر الانتخابية الكبيرة ستكون أكثر قدرة من تشريعيات الولايات على اختيار موظفين عموميين أفاضل بحيث كانوا يريدون أن يسمحوا للناخبين باختيار شيوخ الولايات المتحدة–وهو حق لم ينالوه في الحقيقة حتى سنة 1913. وعندما دلل ألبردج جاري على الموقف الذي كان الموقف الناجح في غاية النقاش

(1) Elizur Goodrich, «A Sermon Preached Before His Excellency Samuel Hunting-ton . . . and the Honorable the General Assembly of the State of Connecticut . . . ,» May 10, 1787, in Ellis Sandoz, ed., Political Sermons of the American Founding Era, 1730-1805) (2nd. ed., Indianapolis, Ind., 1998), 920—21;
Gordon S. Wood, «Interests and Disinterestedness in the Making of the Constitution,» in Richard Beeman, Stephen Botein, and Edward C. Carter II, eds., Beyond Confederation: Origins of the Constitution and American National Identity (Chapel Hill, N.C., 1987), 84-89-

(2) George Mason, June 6, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:134,142.

بأن «المصلحة التجارية والمالية ستكون أكثر أمنا بين أيدي تشريعيات الولايات» رد عليه جيمس ولسن بأن أعضاء التشريعيات الثلاث عشرة كانوا هم أنفسهم من «ضحى بالتجارة من أجل مصلحة الأرض (الزراعة)»[1]. وقد ذكر ماديسون المؤتمر بأن «الشرور الكبرى التي نشكو منها هي أن (أعضاء) تشريعيات الولايات يدخلون الانتخابات بخطط العملة الورقية إلخ.. حيثما طلبها الشعب». ثم قال إن تمكين التشريعيات من اختيار الشيوخ «من المنتظر أن يشجع هذا الميل في التشريعية الوطنية بدلاً من أن يحول دونه»[2].

وقد ذهب الصوتان الأعلى بين المندوبين في المؤتمر الدستوري، ماديسون والحاكم موريس، حتى إلى مساندة -على الأقل نظرياً-إصلاحاً لا يزال الأمريكيون (إلى اليوم) لم ينجزوه: انتخاب شعبي للرئيس. فلماذا؟ يعتقد موريس بأن ذلك علته «أن تلك التواليف الصغرى وتلك الكذبات المؤقتة» التي تحدد أحياناً الانتخابات المحلية لن يكون لها إلا وزن قليل في تصويت يجري في بلد بحجم الولايات المتحدة[3].

إن لدوائر انتخاب مجلس الشيوخ الواسعة مزية أخرى وهي أنها ستمكن النواب من رفض التشريع غير المسئول من دون الخوف من ردود فعل الناخبين. فلن يكون من السهل هزيمة صاحب النيابة الذي يعيد الترشح لمجرد كونه يمثل هذا العدد الكبير من الناخبين. وهذا المفعول كان سيتعاظم دون شك لو أن المؤتمر سمح بالانتخاب الشعبي للرئيس. وإحدى العلل التي جعلت موريس كان يريد أن يأتمن على انتخاب رئيس السلطة التنفيذية الناخبين العاديين هي «أن سعة البلد ستضمن إعادة انتخابه ضد تحزبات الولايات الخاصة وعدم رضاها» فيمده من ثم بالرئاسة مدى الحياة[4].

(1) Elbridge Gerry James Wilson, June 7, 1787, ibid., 1:154—55.

(2) James Madison, June 7, 1787, ibid., 1:154.

(3) Gouverneur Morris, Madison, July 19,1787, ibid., 2:54, 56-57;
Catherine Drinker Bowen, Miracle at Philadelphia: The Story of the Constitutional Convention, May to September, 1787 (Boston, [1966]), 42.

(4) Gouverneur Morris, July 19, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:54; [Webster], 'An Examination into the Leading Principles of the Federal Constitution,» in Bernard Bailyn, ed., The Debate on the Constitution: Federalist and Antifederalist Speeches, Articles, and Letters During the Struggle over Ratification (2 vols.; New York, 1993), 1:133, i4on.

ولكن كم ينبغي أن يكون كبر الدائرة الانتخابية بالنسبة إلى الشيوخ؟ أراد ماديسون أن يحدد عضوية الكونجرس الأول بعدد 130 وهو ما يجعل معدل ناخبي النواب بين 15000 و12000. ولما كان الكونجرس سيتكفل ببعض الواجبات الأهم من تشريعيات الولايات التي لها عدد من النواب مجموعه حوالى 2000 كان مقترح ماديسون تحديد عدد الشيوخ بـ130 شيخا مقترحاً جذريا بالفعل(1). وفي سنة 1776 عندما اقترح توماس باين حكومة وطنية في منشوره «الحس السليم» رأى أنه ينبغي أن يكون عدد الشيوخ «على الأقل 390»(2). لكن مقترح ماديسون يبدو معتدلا بالقياس إلى عدد المقاعد التي قرر المؤتمر أخيراً إيجادها في الكونجرس الأول: 65. ولما كانت إحدى دعاوى ماديسون في الشهرة هي حماسته لتوسيع دوائر الانتخاب فإنه من الصادم أن نرى المؤتمر قد أوجد دوائر انتخابية أكبر ضعفين مما كان ينبغي أن تكون عليه. وبالفعل فإن مقترح ماديسون لمضاعفة عدد الممثلين في غرفة النواب قد كان عين المقترح الذي سيعرضه بعد سنة ميلانكتون سميث القائد المعارض للاتحاد. وقد ذكر ماديسون زملاءه بأن التشريع لن يحتاج إلى 65 صوتاً ليمر بل تكفي أغلبية الحاضرين من الشيوخ. وقد صرح ماديسون «إن أغلبية من نصاب 65 عضواً شديدة الصغر لتكون ممثلة لكل سكان الولايات المتحدة. ولن يكون لديهم ما يكفي من ثقة الشعب وسيكونون موزعين بتباعد كبير عن الشعب فلا يكونوا قادرين على جلب كل المعلومات المحلية التي سيُحتاج إليها في أغلب الحالات»(3).

رُفض تعديل ماديسون. لكن اتخذ المندوبون يوم 17 سبتمبر آخر أيام المؤتمر خطوة صغيرة

(1) Hamilton, Federalist 84:22;
«Federal Farmer,» An Additional Number of Letters from the Federal Farmer to the Republican; Leading to a Pair Examination of the System of Government, Proposed by the Late Convention. . . ([New York], 1788), IX, DHRC, 17:291.

(2) Thomas Paine, Common Sense and Other Writings, ed. Nelson F. Adkins (Indianapolis, Ind., 1953), 31.

(3) Madison, July 10, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:568;
Melancton Smith, June 20, 1788, John Williams, June 21, 1788, in Elliot, ed., Debates in the State Conventions, 2:229-30, 242;
Edmund S. Morgan, «Safety in Numbers: Madison, Hume, and the Tenth Federalist» Huntington Library Quarterly 49 (Spring 1986), 106.

لكنها درامية في الاتجاه نفسه. ففي ذلك الوقت كان المندوبون قد أعلنوا أن كل دائرة من دوائر انتخاب الشيوخ ينبغي أن تحتوى على ما لا يقل عن 40000 ناخبا. وكان ناثانيال جورهام من ماساتشوستس يخشى من كبر العدد المفرط. فقال «إنه توجد طريقة للحد من الاعتراضات على الدستور» تتمثل في تخفيض الحد الأدنى من السكان في كل دائرة انتخابية إلى 30000 نسمة. ووافق مندوبون آخرون. وكان جورج واشنطن منذ يوم المؤتمر الأول الذي اختير فيه رئيساً لم يتدخل في أي نقاش. لكنه الآن في آخر يوم فاجأ الأعضاء بأن قطع صمته ليساند عريضة جورهام. فقد قال إنه يخشى أن يكون الحجم الشاسع لدوائر انتخاب الشيوخ مخربا للمصادقة على الدستور «وأنه من المرغوب فيه جداً أن الحد من الاعتراضات على الخطة المنصوح بها لتكون أقل ما يكمن»[1].

وقد ضمن تدخل واشنطن نجاح التعديل الذي قدمه جورهام. فلن يكون الحد الأدنى للسكان في الدائرة الانتخابية لمجلس الشيوخ 40000 بل سيكون 30000. (ولم يتم تحديد حد أقصى). وكل ما كان حقيقياً بالنسبة إلى الكثير من عناصر الدستور الأخرى كان يمكن أن يكون كذلك صحيحاً بالنسبة إلى دوائر الانتخاب. فرغم أن الوحدات النيابية الشاسعة لمجلس الشيوخ الجديد قد كان من المنتظر أن تجعل تبعية الحكومة الاتحادية لإرادة الشعب أقل من تبعية أي حكومة من حكومات الولايات فإن خوف المندوبين من إمكانية تخريب المصادقة قد حال دونهم والذهاب تماماً إلى حيث كانوا يتمنون أن يذهبوا في ذلك.

إن ما يحد من تأثير واضعي الدستور على التشريع ليس هو توسيع دوائر الانتخاب فحسب بل وكذلك نقل السلطة على مواد من جنس تشريعات الدائن والمدين والضريبة القارية–المزعومين الموضوعين الأهمين اللذين اعترضا المشرعين في زمن السلم–من الولايات

(1) Gorham, Washington, Sept. 17, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:643-44;
Alfred F. Young, «Conservatives, the Constitution, and the 'Spirit of Accommodation,»' in Robert A. Goldwin and William A. Schambra, eds., How Democratic Is the Constitution? (Washington, D.C., 1980), 135;
Jack N. Rakove, Original Meanings: Politics and Ideas in the Making of the Constitution (New York, 1996), 228.

الثلاث عشرة الفردية لهيئة سياسية وطنية تشملهم جميعاً. وقد ذكّر جورج مايسون المؤتمرين أن الجمهوريات تعاني من خطر دائم متمثل في «اضطهاد الأغلبية للأقلية»-وهو مرض «ستعالجه الحكومة العامة بذاتها»(1). ففي بلد يتجه عدد سكانه بسرعة إلى الأربعة ملايين كان مايسون ومندوبون آخرون يعتقدون أنه من الصعب جداً بالنسبة إلى دهماء غاضبة أن تحقق نجاحا كاسحا في انتخابات غرفة النواب. فجعل واضعو الدستور من الأصعب على أي جهد أن يؤثر في الحكومة لجذب أغلبية من الدهماء بفضل وضعهم الكثير من الجماعات اللامتجانسة في نفس الهيئة السياسية(2).

وحتى يحول واضعو الدستور دون مقترحات التخفيف التي تبدو دائرة دوران «المرض الوبائي» وعدوى أصحاب الوظائف الرسمية أحاطوها بسلسة من الحواجز الدائرة ذات المركز الواحد(3). ففي أمة ذات نسب من الحجم قارية بخلاف ما عليه الشأن في الولاية قل أن تعيش أغلبية الناخبين دواعي النقمة عينها أو أن يتواطؤوا على العلاج ذاته(4). ولنفرض على سبيل المثال أن الأغلبية الساحقة من الدهماء قد عارضت تعويض المضاربين في سندات الحكومة بالذهب والفضة بحسب قيمتها الاسمية. فإن الناخبين لن يوافقوهم مع ذلك على تعويضهم بحسب قيمة السوق بالعملة الورقية أو بطريقة أخرى ما. وقد ذكر جورج مايسون للمؤتمر الاتحادي «لما كانت الولايات لن تتواطأ في الوقت نفسه على خططهم الظالمة

(1) George Mason, Aug. 13, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:273; Edmund S. Morgan, Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America (New York, 1988), 268-69.

(2) Larry D. Kramer, «Madison›s Audience,» Harvard Law Review 112 (Jan. 1999), 611-79; Robert J. Morgan, «Madison's Theory of Representation in the Tenth Federalist,» Journal of Politics 36 (Nov. 1974), 852-55.

(3) Madison, Federalist 10:22, 63:8;
«The Petition of the Committee of Public Creditors of the City and Liberties of Philadelphia,» Pennsylvania Gazette, Dec. 15, 1784;
Elizabeth-Town dateline, New Jersey Journal, and Political Intelligencer, Oct. 4, 1786;
«Camillus,» Worcester Magazine 3:1 (1st. week of Apr. 1787), 3;
«Extract of a Letter from South-Kingstown July «Providence Gazette, July 14, 1787.

(4) Charles Cotesworth Pinckney, speech in South Carolina ratifying convention, May 14, 1788, in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:586;
Garry Wills, Explaining America: The Federalist (London, 1981), 205.

والمضطهدة فإن الحكومة العامة ستكون قادرة على صدهم وهزيمتهم»[1].

وحتى لو ساند جل الأمريكيين جزءا ما من التشريعية فإن نقل الوظائف الحيوية من الولاية إلى المستوى الوطني يجعل من أصعب الأمور على المواطنين التواصل في ما بينهم. فقد قال تشارلز كوتسوورث بنكني لمؤتمر المصادقة في ساوث كارولينا «في المجتمعات الصغرى يجتمع الناس بيسر فيسهل إلهاب مشاعرهم». ويعتقد بنكني بأنه ليس من المصادفة أن كان المساندون للعملة الورقية قد حققوا أهدافهم في رود آيلند «التي هي المجتمع الأصغر في الاتحاد». ثم لاحظ أن ماساتشوستس «حيث كانت الدائرة قد توسعت أجهضت المحاولات المماثلة». وهذا المفعول المنقذ سيتزايد عندما ينقل السلطان على موضوعات من جنس العملة الورقية إلى حكومة تشمل «أرضا أوسع حتى» من الولايات المتحدة إذ إن بنكني كان يتوقع أن «مجرد عدد مواطنيها لن يمكنهم من الاجتماع معا في الوقت والمكان نفسهما». وإذا فقدت الجماهير القدرة على تحقيق التجمعات «فإنها ستكون أقل تسلطا»[2].

وبهذا فقد نجح بنكني في إحدى القضايا. فلو سيطر الكونجرس على المورد المالي سنة 1786 لكان المدافعون عن العملة الورقية الذين اجتمعوا في جرينويتش الغربية من رود آيلند في فبراير ذاك قد هاجموا الموجودين في مواقع كونجرس الاتحاد لا كونجرس الولاية ولما استطاعوا دون شك هزيمة الأغلبية منهم.

وطبعاً فالمواطنون الذين يبحثون عن تسليط الضغط الجماعي على مشرعيهم يمكن أن يفعلوا من دون أن يجتمعوا بالفعل إلا أن نقل السلطة من الولاية إلى المستوى الوطني سيعطل الأشكال الأخرى من التواصل كذلك. ففي المقالة 60 من «أوراق فدرالية» التي ظهرت بتاريخ 23 فبراير 1788 توقع ألكسندر هاملتون أن ناقدي التشريع الوطني لن يستطيعوا إلا نادرا تكوين «توافق آراء في أي خطة جزئية للانتخابات»[3]. وإحدى العلل التي جعلت

(1) George Mason, Aug. 13, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:273-74

(2) Charles Cotesworth Pinckney, speech in South Carolina ratifying convention, May 14, 1788, in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:586;
Wills, Explaining America, 205.

(3) Hamilton, Federalist 60:3.

الحاكم موريس يريد أن يسمح للناخبين باختيار الرئيس مباشرة هي أنه حتى لو أمكن لـ «التواليف الصغرى» أن تسيطر على الانتخابات فإن ناخبي «دائرة ضيقة» لن يستطيعوا تأليف «تجمع له من الكبر ما يشمل بلدا بكامله» مثل الولايات المتحدة[1].

إن أكثر متزعمي الداعين إلى الهيئة السياسية الكبرى شهرة هو دون شك ماديسون. فـ«أبو الدستور» ذكر لزملائه في المؤتمر أن الدستور الجديد بتوحيده الأمريكيين تحت سقف واحد «سيقسم الجماعة إلى عدد من المصالح والأحزاب يبلغ من الكبر ما يحول دونهم ... والقدرة على الاتحاد من أجل السعي» إلى أي هدف خاص[2]. والكيفية التي عبر بها ماديسون عن هذه الأطروحة في المقالة 63 من «الأوراق» كانت غريبة لكنها معبرة. فهو قد أعلن أن الدستور سيحمي المواطنين من «خطر التأليف الموحّد (النافي للتعدد والاختلاف)»[3] بل إن رسالته إلى جفرسون بتاريخ 24 أكتوبر 1787 كانت أكثر جرأة. فقد كتب ماديسون أن «قاعدة الاستبداد–فرق تسد–هي بحسب بعض الشروط السياسة الوحيدة التي يمكن أن تحكم بها جمهورية بمقتضى المبادئ العادلة»[4].

«فرق تسد» إنها لجملة انفجارية. فخلال عقد 1780 اكتشف الأمريكيون الذين حاولوا تنظيم حملات لصالح تشريع التخفيف مرارا وتكرارا بالذات كم يصعب أن «يتم العمل بانتظام» في بلد شاسع. وقد اكتشف ماديسون الأمر عينه فجعله دافعه الأساسي لنقل السلطة من الولاية إلى المستوى الوطني. ذلك أنه اكتشف أنه قلما يتقاسم غالب الأمريكيين الشكوى

(1) Gouverneur Morris, July 19, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:54.

(2) Drew McCoy, The Last of the Fathers: James Madison and the Republican Legacy (Cambridge, U.K., 1989), 73;
Madison, June 6, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention,

(3) Madison, Federalist 63:8.

(4) رسالة وجهها ماديسون إلى توماس جفرسون بتاريخ 24 أكتوبر 1787 وردت في المراجع التالية:
Madison to Thomas Jefferson, Oct. 24, 1787, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 10:214;
Madison, June 6,1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:136;
Madison, Federalist 10:20-22;
Douglass Adair, The Intellectual Origins of Jeffersonian Democracy: Republicanism, the Class Struggle, and the Virtuous Farmer (New York, 2000), 123. (My thanks to Loren Young for his insight on this point.)

نفسها. وحتى عندما يفعلون فإنه من النادر أن يكونوا قادرين على «اكتشاف قوتهم الخاصة» ناهيك عن «عمل كل واحد بالتوافق مع الآخر»(1). وتلك هي الإستراتيجية نفسها التي ألح توماس جفرسون على الكونجرس حتى يستعملها ضد جيران الولايات المتحدة من الهنود (الحمر)–مع الفرق المهم المتمثل في أن ماديسون كان يريد تفريق الأمريكيين البيض من أجل منفعتهم الذاتية.

ولكن هل ستكون الحكومة القومية الجديدة منيعة فلا يرشح إليها أي نوع من الضغط القاعدي؟ كان الكثير من المندوبين في المؤتمر الدستوري واثقين من أنها لن تكون كذلك ما دام فرز الأمريكيين المتماثلين في الذهنية سيتغلب على غيره في تحقيق الوحدة التي تضمن التأثير. فقد قال الحاكم موريس لزملائه المندوبين «إن خطط الأغنياء ستسندها شساعة البلد». «فالناس العاديون لا يستطيعون التواصل والعمل بالتواطؤ في مثل هذه الأجزاء المتباعدة من البلد» وهو ما يجعلهم في وضعية لغير صالحهم بالقياس إلى «أولئك الذين هم أكثر تعارفا وتعالقا» في ما بينهم(2). وإذا شك أي من مندوبي المؤتمر في صواب ما ادعاه موريس بأن الأغنياء يستطيعون مع ذلك أن يفعلوا بتواطؤ حتى بعد ما نُقلت بعض الواجبات الأهم

(1) [Whiting], «Some Remarks on the Conduct of the Inhabitants of the Common-wealth of Massachusetts in Interrupting The Sitting of the Judicial Courts . . .» (Dec. 1786), in Stephen T. Riley, ed., «Dr. William Whiting and Shays' Rebellion,» AAS Proceedings 66 (1957), 153;
Madison, Federalist 10:20; Madison, «Vices of the Political System of the U. States,» [Apr.—June 1787], in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:356-57. إن واضعي الدستور الذين كانت الاعتقاد في أهمية انتخاب رجال دولة أفاضل وإدراك تحرري بأن أغلب الناس فعلاً أنانيين في آن فإنهم قد سعوا إلى إيجاد مؤسسات ستفرض على المنوبين الأنانيين انتخاب ممثلين أفاضل.
«Wood, Creation of the Republic, 475; John M. Murrin, «Fundamental Values, the Founding Fathers, and the Constitution,» in Herman Belz, Ronald Hoffman, and Peter J. Albert, eds., To Form a More Perfect Union: The Critical Ideas of the Constitution (Charlottesville, Va., 1992), 30-31;
Joyce Appleby, «The American Heritage: The Heirs and the Disinherited,» JAH 74. (Dec. 1987), 803;
Alan Gibson, «Impartial Representation and the Extended Republic: Towards a Comprehensive and Balanced Reading of the Tenth Federalist Paper,» History of Political Thought 12 (Summer 1991), 302-4.
(2) Gouverneur Morris, July 2, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:514.

من حكومات الولايات إلى حكومة تشمل كل الولايات الثلاث عشرة فإن ألبردج جاري أمدهم بمثال مؤيد. ففي 10 مايو 1783 كون ضباط الجيش القاري جمعية سنسيناتي جزئياً بقصد التأكد من أن الكونجرس والولايات سينفذون ما وعدوا به من مجازاة لتضحياتهم. وإحدى العلل التي جعلت جاري لا يريد أن يترك انتخاب الرئيس للناخبين هي أن جماعات مثل سنسيناتي قد تستطيع ترجيح كفة الانتخابات باستعمال قدرتهم الفائقة على «العمل المتواطئ»(1).

ولم يكن رفاق جاري من المندوبين بحاجة إلى البحث بعيدا عن دليل ما قضى فيه. وبالفعل ففي حين كانوا هم مجتمعين في مجلس نواب ولاية بنسلفانيا في مايو 1787 كان مؤتمر وطني آخر -مؤتمر جمعية سنسيناتي التي تجتمع مرة كل ثلاث سنوات- يختتم أشغاله في نهاية الشارع نفسه. ولم يكن من المصادفة أن اجتمع المؤتمر الاتحادي و(مؤتمر) سنسيناتي في مدينة واحدة خلال الشهر ذاته. فألكسندر هاملتون الذي كتب القرارات التي اقترحت عقد المؤتمر الاتحادي (كان ينوب في ذلك العدد القليل من المندوبين الذي حضروا لمؤتمر جاهض في أنابوليس بماريلاند خلال سبتمبر السابق) حدد موعدها في الشهر نفسه-مايو 1787-الذي يلتقي فيه أعضاء سنسيناتي. وقد حضر الكثير من الضباط كلاً المؤتمرين. وإحدى مفارقات مؤسسي أمريكا هي أن المؤتمر الذي كتب دستور الأمة الجمهوري حُدد موعده بصورة تجعله يطابق اجتماع قدماء الضباط الذين لم يخفوا طموحاتهم الأرستوقراطية(2).

ولم يكن أعضاء جمعية سنسيناتي قطّ أصحاب السندات الوحيدين الذين بقوا على اتصال بعضهم ببعض خلال عقد 1780. فوليام أوستيس ضابط الصف السابق في الجيش القاري والذي لا ينتسب إلى جماعة قدماء المحاربين يعتقد أن الضباط السابقين «بفضل المحافظة

---

(1) Gerry, July 25, 1787, Mason, July 26, 1787, ibid., 2:114, 119.

(2) رسالة وجهها جورج واشنطن إلى توماس جفرسون بتاريخ 1 أغسطس 1786 وردت في المرجع التالي:
George Washington to Thomas Jefferson, Aug. 1, 1786, in W. W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992—97), 4:184;
Minor Myers, Jr., Liberty without Anarchy. A History of the Society of the Cincinnati (Charlottesville, Va., 1983), x, 95-96.

على التراسل فيما بينهم» كان يوسعهم أن يحققوا ما يكفي من الوحدة لكي «ينمّوا مصالحهم المالية» وخاصة هدفهم من «جعل ما عندهم من سندات أكثر قيمة»[1]. كما أن من لم يكونوا من قدماء المحاربين نظموا أنفسهم «فقد كان مضاربو السندات موزعين على كل مناطق الولايات المتحدة». وقد قال جورج فلنت تاجر بوسطن لشركة الحرس روكر وكومباني في 17 ديسمبر 1785 «إنهم يبقون على تواصل قار ودقيق. والمعلومات تتطاير من أحدهما إلى الآخر في كل اتجاه تطاير (صعقة) التيار الكهربائي»[2].

ولم يكن أصحاب السندات (وحدهم هم أصحاب) المصلحة الذين تلاحموا. فتنظيمات ضباط الجيش السابق أثبتت خاصة أنها مناسبة للحصول على حق من الكونجرس بشروط شديدة الفائدة في أرض الهنود[3]. كما أن أمريكيين آخرين أغنياء يشتركون في المصلحة–من بينهم التجار والمحامون وخريجو الجامعات–كونوا هم بدورهم جمعيات هدفها في

(1) رسالة وجهها وليام أوستيس على هنري نوكس بتاريخ 3 فبراير 1785 وردت في المرجع التالي:
W[illiam] Eustis to Henry Knox, Feb. 3, 1785, Knox Papers (microfilm), box 17, item 165, MHS;
E[lbridge] Gerry to Rufus King, Mar. 28, 1785, in Charles R. King, ed., The Life and Correspondence of Rufus King, Comprising His Letters, Private and Officials, His Public Documents, and His Speeches (New York, 1894), 1:83
Sidney Kaplan, «Veteran Officers and Politics in Massachusetts, 1783-1787,» WMQ , 3rd. ser., 9 (Jan. 1952), 29-57.

(2) George Flint, quoted in E. James Ferguson, The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776—1790 (Chapel ,Hill, N.C., 1961), 254;
«The Remonstrance and Petition of the Proprietors of Loan-Office Certificates, in the City and Neighbourhood of Philadelphia, by Their Committee Chosen and Instructed for that Purpose, at a General Meeting of the Said Proprietors,» Independent Gazetteer, Sept. 14, 1782;
David Austin and Isaac Beers, announcement, Middlesex Gazette, Feb. 26, 1787; Benjamin Lincoln to Theodore Sedgwick, June 24, 1789, Sedgwick Family Papers, MFIS;
Joseph Stancliffe Davis, Essays in the Earlier History of American Corporations (2 vols.; London, 1917), 1:179;
Alfred F. Young, The Democratic Republicans of New York: The Origins 1763-1797 (Chapel Hill, N.C., 1967), 76;
Myers, Liberty without Anarchy, 10.

(3) رسالة وجهها جاري إلى روفوس كنج بتاريخ 28 مارس 1785 وردت في المرجع التالي:
Gerry to Rufus King, Mar. 28, 1785, in King, ed., Life and Correspondence of Rufus King, 83.

الأغلب الزيادة في تأثيرهم السياسي[1].

إن تنظيمات النخب الأمريكية هذه لم تغب عن بال مواطنيهم الأقل ثراء. فقد لاحظ وليام مانينج أن «الوسيلة الوحيدة والأكبر التي تحقق بها الأقلية خططها هي تجمعاتها وتواصلاتها أو التنظيم التام». ثم عبر باستعمال الاستعارة نفسها التي استعملها جورج فلنت عن تعجبه من أن النخب الأمريكية يبدو «كل واحد من أفرادها على علم بما يدور في ذهن الآخر بحيث تنبعث خططهم كومضات نور من طرف القارة إلى طرفها الآخر»[2]. والمزارعون الذين من جنس منن لهم ميل إلى المبالغة في تقويم وحدة أصحاب السندات والضباط المتقاعدين والتجار وغيرهم من شعب أمريكا الأغنياء. وفي الحقيقة فإن الدائنين العموميين خاصة كانوا في الكثير من الولايات منقسمين بصورة حادة. فعندما أعلن الحاكم موريس أن الدستور سيجعل من المستحيل على المزارعين العاديين أن «يتواصلوا ويعملوا بتواطؤ» كان مبالغا في دعواه انعزالهم الريفي. فالكثير من التفاعلات كانت تصل أسر المزارعين العاديين بأجوارهم وحتى في عالم المحيط الأطلسي الأوسع[3].

ومع ذلك فالقليل من المواطنين العاديين ينسجون شبكات علاقات لها سعة الشبكات التي ينسجها مواطنوهم الأغنياء. ولم يكن سراً أن المدافعين عن التخفيف الباحثين عن التأثير في الانتخابات للغرفة العليا قد حققوا القليل من النجاح في تنظيم عملهم خلال مدن الحدود (باستثناء وحيد حصل في الولاية الصغرى لرود آيلند) بل إن صعوبة التوحيد لجماعة متنوعة من المدينين ودافعي الضرائب أصبحت أكثر وضوحا في منتصف عقد 1780 عندما حاول

(1) New York Chamber of Commerce, petition against paper money, Independent Journal, Mar. 8, 1786;
Lynn W. Turner, William Plumer of New Hampshire, 1759-1850 (Chapel Hill, N.C., 1962), 28.

(2) William Manning, «The Key of Liberty: Shewing the Causes Why a Free Government has Always Failed & a Remedy Against It . . . ,» in Michael Merrill and Scan Wilentz, eds., The Key of Liberty: The Life and Democratic Writings of William Manning, «A Laborer,» 1747-1814 (Cambridge, Mass., 1993), 157.

(3) Gouverneur Morris, July 2, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:514;
Laurel Thatcher Ulrich, A Midwife's Tale: The Life of Martba Ballard, Based on Her Diary, 1785-1812 (New York, 1990), 91.

مساندو تشريع التخفيف من ذوي الطموح البعيد تكوين تنظيمات تشمل الولاية كلها.

ولم يكن النشطاء غافلين عن التحديات التي تجابههم بل حاولوا التغلب عليها بطرق كانت في الكثير من الحالات جديرة بالملاحظة. فأحياناً كان المدافعون عن أجزاء مختلفة من الولاية قد نجحوا في تبني المقترحات نفسها. وفي الكثير من المناسبات حاولوا السيطرة على سلطة الكلمة المطبوعة(1). وقد بعث أحد أهم هذه الجهود المحيرة في نيوهامشاير حيث ينبغي أن يكون قد بدا للمواطنين وكأنه يطلب إصدار عملة ورقية وهو ما جعل معارضيهم في التشريعية يتبنون إستراتيجية مقصودة لسياسة فرق تسد. فمجلس النواب لم يتحداهم عندما طلبوا من مجالس المدينة التصويت على مقترحهم المتواضع حول العملة الورقية بأخذها أو رفضها (كما سيفعل مؤلفو الدستور أقل من سنة بعد ذلك) بل دعاهم لاقتراح تعديلات أو بدائل. وبعد شهر اشتكى كاتب صحفي أن مساندي العملة الورقية قد قسموا أنفسهم إلى «عدد كبير من الخطط حول تمويل العملة وجعلها متداولة». وفي يناير 1787 حسبت التشريعية حصيلة التصويت ثم أعلنت دون أن يفاجأ أحد أنه رغم أن ثلثي المدن قد صوتت لصالح نوع معين من العملة الورقية فإنه لا أحد من الخطط النوعية حصل على أي شيء يقرب من الأغلبية. فرفضت طبع أي عملة(2).

إن القليل من الجهود الأخرى لتوحيد المدافعين عن التخفيف وراء مقترح واحد لم يكن

---

(1) «Philodemus» [Thomas Tudor Tucker], Conciliatory Hints, Attempting, By a Pair State of Matters, To Remove Party-Prejudices . . . And Proposing a Convention . . . (Charleston, S.C., 1784), 29;
Worcester County convention, proceedings, Sept. 26-28, 1786, Worcester Magazine 2:27 (1st. week of Oct. 1786), 318;
[William Whiting], «Some Remarks on the Conduct of the Inhabitants,» 153;
«Plain Reason,» Virginia Independent Chronicle, Aug. 29, 1787.

(2) «Discipulus,» New Hampshire Mercury, Oct. 18, 1786. The legislative committee counted the number of citizens who had voted for and against paper money in the various town meetings and determined that it had lost by one vote.
Jere R. Daniell, Experiment in Republicanism: New Hampshire Politics and the American Revolution, 1741-1794 (Cambridge, Mass., 1970), 198-99;
John H. Flannagan, Jr., «Trying Times: Economic Depression in New Hampshire, 1781-1789» (Ph.D. diss., Georgetown University, 1972), 306.

سلوكها بأفضل من الجهد الذي حصل في نيوهامشاير. فمثل نظيرتها في الشمال استطاعت تشريعية ماساتشوستس التي نظمت دورة خاصة بحلول 1786 للرد على تمرد شاي أن ترفض أكثر مقترحات التخفيف جذرية بوصف «أجزائه غير متناسق بضعها مع البعض»[1]. بل ستعترض المدافعين عن التخفيف الذين كانوا يبحثون عن قوة الوحدة مصاعب أكبر إذا انتقلت السيطرة على الرصيد المالي والضريبة القارية وغيرها من المسائل الحيوية إلى الحكومة الوطنية. كما سيلقى معارضوهم المصاعب أيضاً. إلا أنه كان من المنتظر أن يزداد اتساع الهوة بين قدرتي الفريقين للقيام بالضغط على أعوان الدولة المنتخبين. فقد لاحظ جون فرنسيس ميرسر أحد المندوبين المتأخرين في الانضمام إلى المؤتمر الاتحادي من ماريلاند أن دوائر الكونجرس في فرجينيا مسقط رأسه كانت واسعة إلى حد لم يكن معه الناخبون قادرين على «معرفة أشخاص المرشحين والحكم عليهم». ثم قال «إن أهل المدن يمكن أن يوحدوا أصواتهم لصالح مرشح مفضل لديهم وبهذه الوسيلة فإنهم دائماً يتغلبون على أهل الريف الذين هم مشتتون وسيوزعون أصواتهم على مرشحين مختلفين»[2]. ولما كانت دوائر الكونجرس ستكون أكبر حتى من دوائر الإنابة التي اختير فيها شيوخ فرجينيا فإن الفروق بين «المدينة» و«الريف» التي عينها ميرسير ستكون أكبر في الانتخابات الاتحادية. وهذا الأمر المتوقع لم يحير بأي وجه مؤلفي الدستور الذين كانوا ينتظرون بحماسة اليوم الذي تكون فيه الجماعات التي يعتبرونها الأكثر فضيلة-بمن في ذلك أغنياء المدن (وخاصة التجار) وقدامى الضباط والمستثمرون في سندات الحكومة- قادرة على التغلب على عدم المسؤولية التي تتصف بها جماعات من جنس المدينين ودافعي الضرائب.

كما لاحظ هرمن هازبند أن توسيع دوائر الانتخابات التشريعية يميل إلى صد بعض أقسام الشعب أكثر من غيرهم صداً أكثر فاعلية. ففي منشور كتبه سنة 1782 احتج على أن

(1) George Richards Minot, History of the Insurrections in 1786 and of the Rebellion Consequent Thereon (orig. pub. 1810; New York, 1971), 68;
Massachusetts General Court, «Address to the People,» Worcester Magazine 2:37 (2nd. week in Dec. 1786), 444.

(2) Mercer، Aug 7، 1787. in Farrand، ed.، Records of the Federal Convention، 2:205; Madison, «Remarks on Mr Jeffersons' Draught of a Constitution,» in Boyd et al., eds., Papers of Thomas Jefferson, 6:309.

واضعي دساتير الولايات قد فضلوا دوائر تشريعية أكبر لأنهم كانوا يعرفون أنه في ذلك النظام «ستكون هيأة الحكام» قادرة على «التوحد» في حين «أن هيئة المحكومين كانت محرومة من فائدة دورة الحياة والمعرفة ومن ثم فهي ستصبح ميتة وجاهلة»(1).

إن محاولات التوصيف الحديثة للمؤتمر الدستوري تركز عادة على سلسلة «الحلول الوسطى الكبرى» التي تراكمت مثل سلسلة قمم الجبال على المجهود اليومي حول موضوعات أكثر دنيوية. ومع ذلك فإن أمريكيي القرن الحادي والعشرين قلما يكونوا معرضين لما يزعم الحل الوسط الأكبر من كل الحلول الوسطى. فالكثير من المقترحات النخبوية كان يمكن أن يحصل كل واحد منها على سند الأغلبية لو أن المندوبين كان لهم زمام مرسل. لكنه كان عليهم التخلي عنها –أو على الأقل تعويضها بحيل أكثر لطافة–لئلا تخرب المصادقة على الدستور. إنها كانت حلولا وسطى بين واضعي الدستور والشعب الأمريكي. إلا أن المؤتمر تمكن من بناء حكومة وطنية جديدة كانت إلى حد كبير أقل ديموقراطية حتى من أكثر دساتير الولايات محافظة.

إن الاعتراف بأن أغلب أعضاء المؤتمر الدستوري كانوا يتقاسمون الرغبة في خلق حكومة وطنية تكون جوهرياً محصنة ضد التأثير الشعبي –وتبقى مع ذلك ديموقراطية بما يكفي لضمان المصادقة عليها–قد يجعل بالإمكان حل أحد أكبر أسرار المؤتمر. فحاول كتاب السير والتراجم في الكثير من الحالات جعل المندوبين الأفراد على خط متصل بين الديموقراطية والنخبوية. لكن هذه الجهود انتهت بصورة لا مفر منها إلى حاجز لا يمكن التغلب عليه: إذ يبدو أن أغلب الأعضاء قد أظهروا عدم تناسق ملحوظ. فعلى سبيل المثال في 6 يونيو عندما اقترح تشارلز بنكني من ساوث كارولينا إعطاء سلطة اختيار الشيوخ لمجالس الولايات النيابية وافقه ابن عمه تشارلز كوتسوورث بنكني لكن المدافع القائد للموقف المقابل–الانتخاب الشعبي– كان جيمس ماديسون(2). وبعد أقل من ثلاثة أسابيع في 26 يونيو كان تشارلز بنكني هو الذي

(1) [Herman Husband], Proposals to America and Perfect the Policy of the Government of the United States of America, or, The Fulfilling of the Prophecies in the Latter Days, Commenced by the Independence of America (Philadelphia, 1782), 8.

(2) Charles Pinckney, Madison, Charles Cotesworth Pinckney, June 6, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:132,134,137.

أتخذ الموقف الديموقراطي القائل إن الشيوخ ينبغي أن يشغلوا مهامهم لمدة قصيرة في حين أن ماديسون رأى أنهم ينبغي أن يبقوا في الوظيفة مدة تصل إلى تسع سنوات[1]. وبالطريقة نفسها كان جيمس ولسون الفيلادلفي يوصف في الكثير من الحالات بصفة الشخص الأكثر ديموقراطية من أعضاء المؤتمر ما دام قد ساند الانتخاب الشعبي لكلا فرعي التشريعية الاتحادية. إلا أن ولسن كان من المندوبين القلائل الذين أرادوا نفي حق الكونجرس في تجاوز قرارات النقض الرئاسي[2]. فهل كان أكثر أو أقل نخبوية من روجي شارمن اسكافي كوناتوكوت الذي أصبح محاميا والذي يرى أن الرئيس لا ينبغي أن يكون له حق النقض المطلق–ومع ذلك فقد عارض الانتخاب الشعبي لكلا فرعي الكونجرس[3]؟.

وهناك طريقة لتفسير عدم تناسق المندوبين الظاهر، تتمثل في أن نضع في البال أنهم كانوا يواجهون التحدي الضاغط لإقناع المواطنين العاديين حتى يصادقوا على وثيقة ستحد من سلطتهم على المشرعين. وكان واضعو الدستور يعلمون أنه ينبغي أن يتضمن خليطا من العناصر الديموقراطية والنخبوية–ومع ذلك فلا يوجد مندوبان اثنان اختارا بالتدقيق التوليفة عينها المازجة من الأمرين.

إن الآباء المؤسسين باقتراحهم نقل سلطة رصيد العملة والعلاقات بين الدائنين والمدينين إلى سلطة وطنية جديدة تكون أقل تبعية للإرادة الشعبية بصورة أكبر مما هي عليه في مستوى نظائرها في الولايات قد نزلوا دون قناعتهم بأن الولايات المتحدة لن تستطيع تجنب ردود الفعل التي حدثت في عقد 1780 إذا حافظت الولايات الثلاث عشرة على سلطة إنقاذ المدينين البائسين. وقد أكد أعضاء المؤتمر أن الولايات كانت كذلك قد عاملت دافعي الضرائب بتياسر كبير وكما سيبين الفصل التالي فإن هذا الاعتقاد يفسر قراراً آخر من قراراتهم المهمة.

(1) Charles Cotesworth Pinckney, Madison, June 26, 1787, ibid., 1:421, 423.

(2) Wilson, June 4, 1787, ibid., 1:107. . :

(3) Sherman, May 31, June 4, 7, 1787, ibid., 1:48, 99, 150

الفصل الثالث عشر

أكثر ملاءمة للمقاصد

الدخل

فوضت بنود الكنفدرالية واجب تحصيل الضرائب القارية للولايات الثلاث عشرة. أما الآن ولأول مرة بالمطلق فستكون للمشرعين الوطنيين سلطة فرض ضرائب تخصهم. وإلى حدود تبني ضريبة الدخل الاتحادية سنة 1913 كان الدستور يسمح للحكومة الاتحادية أن تفرض ثلاثة أنواع من الضرائب: الضرائب المباشرة (مثل ضريبة تقويمات الملكية) والضرائب غير المباشرة (مثل الرسوم التي تفرض على الإنتاج وبيع المشروبات الكحولية) والرسوم الجمركية التي تفرض على البضائع التي تدخل البلد مما وراء البحار. وكان أغلب المندوبين واثقين من أن هذا المصدر الأخير للدخل -الرسوم الجمركية- سيكون كافيا ليفي بحاجة قيام الحكومة الاتحادية في زمن السلام. فإذا تبين أنهم على صواب فإن مفعول تبني الدستور على دافعي الضرائب سيكون عظيما.

أما حكومات الولايات الثلاث عشرة فكان اعتمادها على توليفة بين الرسوم والضرائب المباشرة. والضرائب المباشرة التي تتمثل في ضريبة الرؤوس وضريبة الملكية كانت تؤدي في الكثير من الحالات إلى تلكؤ المزارعين في دفع عملة ذهبية أو فضية هي بكل بساطة مفقودة لديهم. والرسوم الجمركية من ناحية ثانية لا تكلف المزارعين معاناة شديدة. فهي تجمع على ضفاف الماء حيث كان الذهب والفضة أكثر توفرا ويدفعها التجار وليس المزارعون. وكان بعض حكومات الولايات-ونيويورك تعد المثال التقليدي- يستمد القسم الأوفر من دخله من الرسوم الجمركية التي تمكنه من تخفيض الضرائب المباشرة. أما حكومات الولايات الأخرى-وخاصة دلواير ونيوجيرسي وكونكتكوت التي تتلقى جل بضائعها الأجنبية بتوسط فيلادلفيا ونيويورك سيتي بدلاً من تلقيها مباشرة من السفن التي ترسو مباشرة في موانئها-فكانت تجني القليل من رسومها. وكان موظفو الولايات التي تنقصها الموانى

الكبرى يجابهون خيارات صعبة دائمة: فهل عليهم أن يراكموا ضرائب مباشرة أكثر على المزارعين الذين لا يملكون ذهبا ولا فضة لسدادها أم عليهم أن يسمحوا لحاجات موازينهم أن تبقى من دون سداد؟ وحتى الولايات التي تتلقى فعلاً استيدرات مما وراء البحار فإنها تستخلص من رسومها دخلا أقل بكثير مما ينبغي أن يحصل لها نظرياً ما دام الترفيع الطفيف في رسوم الولاية نفسه يمكن أن يحول وجهة السفن إلى موانئ ولايات أخرى.

كانت الرسوم الجمركية الاتحادية طريقة تتمكن بها الحكومة من الحصول على مقدار كبير من المال مع وضع للقليل من الضغط الضريبي على كاهل دافعي الضرائب العاديين. ففي الكثير من الحالات كان ما يساوي نصف ما تستخلصه حكومة الولاية من دافعي الضرائب يذهب إلى الحكومة الاتحادية. ولو كانت هذه الأموال مستخلصة من الرسوم الجمركية بدلاً من الضريبة المباشرة لكانت الولايات قادرة على التخفيض الدرامي من الضرائب المباشرة التي ألهبت احتجاج المزارعين خلال عقد 1780. وقد حذر الحاكم موريس المؤتمر الاتحادي بالقول «سيبقى الشعب الأمريكي لأمد طويل لا يملك مالاً لسداد الضرائب. وإذا حجزتم متاعهم وبعتموها فستدفعونهم إلى الثورة»[1]. كان إلغاء الضرائب المباشرة المعدة لخزينة الاتحاد أحد أهم الحلول المستقبلية الأبرع التي قدمها الدستور، بل تمنى الكثير من مندوبي المؤتمر منع مجالس الولايات النيابية من فرض ضرائب لصالح دائنيهم. وكانوا يريدون أن تتحمل الحكومة الاتحادية مسؤولية سداد ديون الحرب عوضاً عن الولايات الثلاث عشرة كلها حتى تتمكن حكوماتها من العودة إلى المستويات الضريبية المتواضعة التي كانت موجودة في عهد الاستعمار.

يمكن أن يساعد إدراك أن واضعي الدستور كانوا يتمنون الحد من معدل الضرائب الأمريكية على فهم إحدى مفارقات الدستور. فإذا تبين أن تشريع تخفيف الدين والضريبة أداة أساسية لمنع تمرد المزارعين أو القضاء عليها، فما الذي يمكن أن تفعله حكومات الولايات بخصوص التمرد بعد أن أفقدها الدستور القدرة على حماية المدينين ودافعي الضرائب؟ يكمن الجواب

(1) Morris, Aug. 16, 1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 2:307.

في المفعول الاقتصادي المنتظر من تغيير الحكومة المقترح. وبالذات فالدستور نفسه الذي منع تشريعيات الولايات من إظهار أي تعاطف مع المدينين الخاصين سيمنع مشرعي الولايات من فرض ضرائب مرتفعة خلال فترات نقصان العملة. وبالتالي فإنه سيزيل واحدة من أكبر علل تمرد المزارعين لعقد 1780.

وفي الوقت نفسه الذي ستحقق فيه الرسوم الاتحادية تخفيفا عن دافعي الضرائب فإنها ستمكن الكونجرس لأول مرة من سداد سنداته. وبالنسبة إلى المستقبل المنظور فإن الخط الأكبر الوحيد سيكون سداد فوائد الدائنين الاتحاديين. وقد قضى المؤرخون الأمريكيون جل القرن العشرين في مناقضة النظرية القائلة إن إحدى القوى الأكثر دفعا وراء الدستور ترد إلى مجرد واقعة أن الكثير من مؤلفيه كانوا من أصحاب السندات الذين لم تُسدد سنداتهم. وليس من شك في حقيقة أن مضاربي السندات كانوا من أكثر المساندين المتحمسين للدستور. لكنه من الواضح كذلك أن آلافا من الأمريكيين بمن فيهم الكثير من مندوبي المؤتمر الرئيسيين قد ساندوا الضريبة الاتحادية ليس لأنهم يملكون سندات -إذ الكثير كان لا يملكها- بل لعلل أخرى أكثر توجها إلى روح شعبية. فكان بعضهم يعتبر سداد الدائنين العموميين مما يقتضيه واجب العدل[1]. وكان آخرون يعتبرون ذلك أداة أساسية لإعادة الاعتبار للثقة في الحكومة.

كما كان يعتقد المندوبون أنه إذا حصل أصحاب السندات على فوائدهم في آجالها فإن قيمة السندات في السوق ستقترب من قيمتها الاسمية ما يجعلها تضيف قيمة إلى الرصيد النقدي. ولما كان نقص العملة قد زاد بصورة مهولة في عبء الضريبة فإن تمكين الكونجرس من فرض الضرائب لصالح أصحاب السندات سيمكن -مع ما في ذلك من سخرية- من التخفيف عن دافعي الضرائب.

لم يطلب الدستور من الحكومة الاتحادية صراحة سداد سندات الحرب. فالفقرة الأولى من الفصل السادس اكتفت بالقول «إن كل الديون الحاصلة وما يتبعها من التزامات قبل تبني

(1) David Humphreys to George Washington, April 9, 1787, in W. W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-1997), 5:132.

هذا الدستور ستبقى صالحة إزاء الولايات المتحدة بمقتضى هذا الدستور كما كانت بمقتضى الكنفدرالية». وقد دفع بعض المندوبين إلى لغة أكثر صراحة في هذا المجال. لكنهم هزموا من قبل الواقعيين مثل ماديسون وهاملتون. وبعد خمس سنوات من الانفصال بين ماديسون وهاملتون في مسألة الديون العامة قال هذا الأخير إنه يستطيع أن «يذكر جيداً» مناقشته للمسألة خلال «محادثة طويلة أجريتها ما السيد ماديسون في جولة مسائية». «فقد كنا متفقين تمام الاتفاق على نجاعة المطالبة من الكونجرس ومناسبتها» بأن يسدد السندات. لكن الرجلين اتفقا على أنه «من التدبير الأفضل أن يكون ذلك إجراء إداريا بدلاً من أن يكون بندا من بنود الدستور لئلا نعتمد سوء تدبير يضاعف المصاعب أمام قبوله»[1]. وفي هذه الحالة كما في الكثير من الحالات الأخرى كان واضعو الدستور قد فضلوا لطافة العلاج على المقاربة الأكثر صراحة والذي كان يمكن أن يخرب المصادقة على الدستور.

ولتفضيل الضريبة الاتحادية علل أخرى كذلك. ففي القرن الثامن عشر كما في القرن الحادي والعشرين كان أكبر حاجات الخزائن الحكومية إلحاحاً مصدره البعد العسكري. فقد كان ثمة ما يشبه الاعتقاد العام بأن جيش الولايات المتحدة لا يمكنه أن يقوم بواجبه من دون المزيد من المال. ذلك أنه لا يمكن للحكومة الاتحادية من دون قوة عسكرية جيدة التمويل أن تحقق الالتزام الذي جاء في ديباجة الدستور بخصوص «الاستجابة لحاجات الدفاع المشترك». وقد ذكّر ألكسندر هاملتون زملاءه ببعض الواجبات التي على الجيش الأمريكي أن يؤديها «فعليكم أن تحموا حقوقكم ضد كندا في الشمال وإسبانيا في الجنوب وحدودكم الغربية ضد المتوحشين»[2].

وفي زمن المؤتمر الاتحادي كان المواطنون الأمريكيون قد أدركوا بأن آخر هذه الأهداف– محاربة الهنود–ستكلفهم حتى أكثر مما كانوا يعتقدون سابقاً. فقد كانوا قادة السكان الأصليين في الكثير من الحالات قد قارنوا الحلف الذي يحاولون بناءه بـ«لقاء البيض الكبير

(1) Hamilton to Edward Carrington, May 26, 1792, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:366-67.

(2) Hamilton, June 18, 1787, ibid., 1:297.

في فيلادلفيا»[1]—وهي إحالة إلى الكنحرس الذي اجتمع في فيلادلفيا إلى سنة 1783. وفي نوفمبر وديسمبر 1786 أقام الهنود المتمردون مجلسا في براونستاون خلال نهر ديترويت من القلعة البريطانية عقدوا العزم على اتباع مثال الأمريكيين البيض.

ورغم أن الكثير من مواطني الولايات المتحدة كانوا طيلة هذه الفترة يشكون من نقص الوحدة بين الولايات الثلاث عشرة وكانوا يقومون بحملات من أجل حكومة وطنية قوية فإن موضوع مؤتمر براونستاون كان حاجة الأمريكيين الأصليين لوعي درس الوحدة من الأمريكيين البيض. وقد قال متكلم من الإيروكوا إن العلة «في كون منطقة كبرى من البلاد بين مساكننا الحالية والمال المالح (البحر)» هي «أن المسيحيين» كانوا «حذرين بما يكفي للحفاظ على...إجماعهم» وأن الهنود لم يفعلوا ذلك. ثم قال: «فلا أحد من جهود جدودنا للصمود أمامهم كان ذا مفعول». وطريقة الأمريكيين الأصليين الوحيدة للتشبث بالأرض التي ما زالوا يشغلونها هي التعلم من فشل جدودهم ومن نجاح الأمريكيين البريطانيين. ثم وصرح: «فلنستفد من هذه الأمور ولنكن مجمعين»[2].

وكان ثمة طريقة يمكن للهنود أن يقووا بها وحدتهم هي تبني مفهوم اكتشفه الأوروبيون في القرن ونصف القرن الفائتين: العنصر. وفي مجهود لإقناع الأمم الأصلية المشتتة والمنقسمة أنهم حقاً أعضاء من الجنس نفسه كانت مبعوثية الإيروكوا في براونستاون تقول للأمم الغربية من الهنود إن كنفدرالية الهنود الشاملة «ذات أهمية كبرى بالنسبة إلينا جميعاً نحن أبناء اللون الواحد»[3].

وبالإضافة إلى وحدتهم في ما بينهم كان أهم ما يحتاج إليه الأمريكيون الأصليون هو المساعدة البريطانية. وقد كان الموظفون الإمبراطوريون دائماً منذ الحرب الثورية يشجعون

(1) «A Talk sent from Oconestota, the Corn Tassel & other head men of the Overhill Cherokees by the Warrior Sculacotta of that place to their brother & friend Le Roy Hammond,» enclosed in Hammond to Benjamin Guerard, Dec. 27, 1784, Governor's Message no. 320, General Assembly Records, SCDAH.

(2) «A Speech of the Five Nations to the Western Indians Nov., 1786,» in Francis Jennings, ed., Iroquois Indians: A Documentary History of the Diplomacy of the Six Nations and Their League (microfilm, 50 reels, Woodbridge, Conn., 1984), reel 38.

(3) Ibid.

الشعور المعادي للولايات المتحدة عند الهنود وكانوا يمدونهم بقدر محدود من الذخيرة. لكنهم كانوا يتهربون من الأسئلة المتعلقة بإمكانية مدهم بالسند العسكري الثابت. وطالب مؤتمر براونستاون الحكومة البريطانية بمد المتمردين الهنود «بجواب محدد»(1).

وقد أرسل لقاء براونستاون إلى كونجرس الولايات المتحدة رسالة يطلب فيها التخلي عن المطالبة بالأرض الواقعة بين نهر أوهايو ونهر مسيسيبي. كما ينبغي أن تندّد الولايات المتحدة بالمعاهدات المنحازة التي تفاوض عليها أعوانها مع عدد صغير من الهنود بين أسوار قلعتي ستانويكس (1785) وفيني (1786). ومع التوكيد على أن «الرؤساء ليس لهم سلطة» التنازل عن المناطق الشاسعة التي حددت في معاهدات القلعة طلب كونجرس براونستاون بأن تعقد اللقاءات المقبلة في «مكان ما أكثر مركزية»(2). ورغم أن دبلوماسيي السكان الأصليين قد كونوا كنفدارليتهم واخترعوا فكرة الملكية المشتركة لأراضي الصيد ثلاثة سنوات فقط قبل ذلك (في لقاء عقد في سبتمبر 1783 بساندوسكي) فإنهم يحيلون على الجامعة والملكية المشتركة كلهيما وكأنهما تقليدان ثابتان من القدم. «إن الأراضي التي ورثوها عن جدودهم الذين أوصوا بها لهم ملكية مشاعة لاستعمال الكنفدرالية كلها ولصالحها بحيث لا يمكن لأي فرع من الكنفدرالية أن يفرط في أي جزء منها من دون موافقة الجميع». وبالتالي فالأراضي التي تم التنازل عنها في معاهدات القلعة الثلاث في منتصف عقد 1780 لكونها قد قامت بها «قبائل جزئية» أصبحت «لاغية وغير ذات مفعول». وقد حذر المجلس بأنهم «مقرون العزم بالإجماع على الدفاع عن حقوقهم وامتيازاتهم إلى أقصى حد»(3).

أزعج تنامي تحالف السكان الأصليين مواطني الولايات المتحدة. ففي مارس 1787 أخبر العون الهندي ريتشارد باتلار أن دبلوماسيي السكان الأمريكيين الأصليين قد «عملوا بجهد كبير لكي يكونوا كنفدرالية عامة في ما بينهم من الشمال إلى الجنوب من أجل أن يصبحوا مخيفين». وحذر باتلار أن الولايات المتحدة قد تُجلب قريباً إلى «حرب هندية عامة بمعونة مدد

(1) Quoted in Richard White, The Middle Ground: Indians, Empires, and the Republics in the Great Lakes Region, 1650-1815 (Cambridge, U.K., 1991), 434.

(2) Winchester dateline, Virginia Gazette and Winchester Advertiser, July 25, 1787; Daniel Claus to Evan Nepean, May 5, 1787, CO 42/19, f. 128.

(3) Daniel Claus to Evan Nepean, May 5, 1787, CO 42/19, f. 128.

وصداقات أوروبيين» وهي حرب قد «تسبب صدمة صارمة على حدودنا»[1]. وقد أصبح بينا بصورة متزايدة أن محاربة الهنود بدأت تصبح المهمة التي حددت للجيش الأمريكي الجديد مهمته الأكثر كلفة. إلا أنها في النهاية ستكون أكثر مهامه إدرارا للربح. فما إن يتمكن الكونجرس من تجنيد جيش له ما يكفي من القوة لدفع الهنود إلى أبعد في الغرب فإنه يسترد أكثر من هذا الاستثمار ببيع أرضهم بالمزاد العلني. فإذا قبل أعوان الدولة الاتحاديون سندات الحرب من زبائن ديوان الأراضي كما كانوا يفعلون بمقتضى بنود الكنفدرالية فإن الكونجرس يمكنه في النهاية تحقيق الحلم القديم باستعمال الأرض المغزوة من الهنود للتخلص من الدين الحكومي الداخلي.

كما أن الجنود الاتحاديين قد يُستعملون أحياناً كما وعدت ديباجة الدستور «لضمان الهدوء الداخلي». ورغم أن المدينين ودافعي الضرائب لم يعد بوسعهم بعد الآن انتزاع تشريع تخفيفي من مجالس الولايات النيابية فقد بقيت إمكانية تخفيف بؤسهم الذاتي –بتحرير المدينين المسجونين وإجبار المحاكم على غلق أبوابها أو إيقاف منع الملكية المحجوزة. وأحد أصناف النقد الأساسية لبنود الكنفدرالية من قبل واضعي الدستور هو أنها كما قال إدموند راندولف للمؤتمر لم تحدد «أي إجراء احترازي ضد التمرد الداخلي»[2]. وبمقتضى البند الأول من الدستور فإن سلطة الحكومة الوطنية للقضاء على التمرد ستكون ملتبسة[3]. فسيسمح للكونجرس بأن بفرض ما يكفي من الدخل الضريبي لتجنيد جيش قوي ويمكنه كذلك في حالات الطوارئ أن يستعمل مليشيات الولايات الثلاث عشرة[4]. ولن يكون أي من هذه الإجراءات الاحترازية ضروريا–وبالفعل ففي أعين الكثير من الأمريكيين كان يمكن للدستور أن يستغني عن ذلك–لو لم يقم المزارعون بتمردات كبرى خلال عقد 1780. وأكثر هذه الثورات درامية كان طبعاً تمرد شاي في ماساتشوستس. وقد صوت الكونجرس لكي يشكّل

(1) Gregory Evans Dowd, A Spirited Resistance: The North American Indian Struggle for Unity, 1745-1815 (Baltimore, 1992), 99.

(2) Randolph, June 16, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:273; «Extract from a Thanksgiving Sermon, Delivered in the County of Middlesex,» Worcester Magazine 2:41 (end week of Jan. 1787), 493.

(3) James Wilson, July 18,1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:47.

(4) Madison, speech in Virginia ratifying convention, June 14, 1788, DHRC, 10:1294.

جيشاً من أجل القضاء على الانتفاضة. (وكان التبرير الرسمي لتشكيل الجيش محاربة الهنود وتم الاعتراف بأنه كان تبريرا زائفا)، ومع ذلك فولاية وحيدة هي فرجينيا استجابت لطلب الكونجرس الملزم لجمع أموال من أجل تجنيد أفراد الجيش وتجهيزه(1). لكن لم يذهب الجنود البتة إلى ساحة الحرب—وهو فشل مهين أصبح بالنسبة إلى المواطنين البارزين في كل البلد الحجة النهائية لتقوية الحكومة الاتحادية(2).

والأرجح أن الكثير من المندوبين في المؤتمر الاتحادي من الذين تبادلوا تحذيرات صارمة حول تمرد شاي كانوا سيسافرون إلى فيلادلفيا ويكونوا حكومة قوية حتى لو كان خطر الثورة قد بقي فرضيا. لكن تمرد ماساتشوستس كان له فعلاً التأثير الهائل على أحد واضعي الدستور وهو في الحقيقة أهم واحد منهم. ففي ديسمبر 1786 عندما أعلم مجلس نواب فرجينيا جورج واشنطن بأنه قد عينه مندوباً للمؤتمر الاتحادي رد عليهم مباشرة برفض هذا الشرف. فلماذا كان واشنطن سيقبل المخاطرة بسمعته من خلال المشاركة في خطة كان يمكن أن تؤول إلى لا شيء (مثل ما حصل في مؤتمر أنابوليس لسنة 1786) أو ربما أسوأ من ذلك فقد تثير الشبهات حول مؤامرة ضد الحرية؟

كما أن لواشنطن علة أخرى تجعله يتجنب المؤتمر. ففي 1784 انتخب أول رئيس لجمعية سنسيناتي. والمجموعة كانت قد أثارت مباشرة سجالاً أولا لأن الأعضاء الأصليين قرروا توريث عضويتهم لأنجالهم ومن يليهم بعد ذلك إلى الأبد. وقد أقنع واشنطن المجلس القومي للجمعية بالتخلي عن قاعدة التوريث للابن الأول لكن أغلب فروع الجمعية صوتت للمحافظة

(1) رسالة وجهها ماديسون إلى جورج واشنطن بتاريخ 21 فبراير 1787 وردت في المرجع التالي:
Madison to George Washington, Feb. 21, 1787, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 5:46.

(2) رسالة وجهها وليام جريزون إلى ماديسون بتاريخ 22 نوفمبر 1787 وردت في المرجع التالي:
William Grayson to Madison, Nov. 22, 1786, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 9:174;
Edward Carrington to Edmund Randolph, Dec. 8,1786, in Paul H. Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 1774-1789 (26 vols.; Washington, D.C., 1976-2000), 24:45;
Thomas C. Cochran, New York in the Confederation: An Economic Study (orig. pub. 1932; Port Washington, N.Y., 1970), 179; David P. Szatmary, Shays' Rebellion: The Making of an Agrarian Insurrection (Amherst, Mass., 1980), 82-84.

عليها. ومنذئذ أبقى واشنطن جمعية سنسيناتي بعيدة عنه بأكبر قدر محترم[1]. وكان واشنطن قبل تلقيه هذه الدعوة للمؤتمر الاتحادي قد قال لـجمعية سنسيناتي إنه لا يستطيع حضور مؤتمرها. ولشدة أدبه لم يقدم واشنطن المبرر الحقيقي لرفضه بل فسر ذلك بـالقول إن «الحال الضعيفة لصحتي» لا تسمح لي بمغادرة الولاية. وقد كان واشنطن صاحب الأربعة والخمسين سنة مريضاً حقاً في ذلك الشتاء إذ كان يعاني من «الحمى والملاريا» بل وأكثر من ذلك فقد كان يعاني من «آلام داء المفاصل (الروماتيزم)» الذي كان يجبره في الكثير من الأحيان على لبس قماطات يضمد بها إحدى يديه[2]. وقد كتب إلى جيمس ماديسون مستعملاً صحته لتبرير رفضه «لا أستطع أن أحضر في الوقت والمكان نفسهما... من دون أن يكون في ذلك إهانة لآخر ضباط الجيش الأمريكي»[3].

وقد ناشد الأصدقاء بإلحاح واشنطن-بمن فيهم الكثير من أعضاء سنسيناتي-ليغير رأيه. وهذه الطلبات الشخصية لا ينبغي إهمال تأثيرها. لكن العامل الوحيد الأكثر أهمية في إقناع واشنطن بحضور المؤتمر -وهو قرار تبين أنه شديد الفاعلية لأنه من العسير أن نتصور الدستور قابلا لأن يحصل على المصادقة من دون ختمه-كان تمرد شاي[4]. وقد كان غالب ما يتلقاه واشنطن من الأخبار حول الثورة مرصع بمبالغات وحشية. وقد أجاب واشنطن على واحد منها كان مفزعاً أتاه من رفيقه الفرجيني هنري لي الابن برد قاتم قائلاً إن «الناس إذا تركوا لأنفسهم فإنهم لن يكونوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم»[5].

---

(1) رسالة وجهها واشنطن إلى ماديسون بتاريخ 16 ديسمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Washington to Madison, Dec. 16, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:457—58;
North Callahan, Henry Knox: General Washingtons' General (New -York, 1958), 216.

(2) Washington, quoted in Rock Brynner, «Fire Beneath Our Feet›: Shays› Rebellion and Its Constitutional Impact» (Ph.D. diss., Columbia University, 1993), 208, 2o8n.

(3) رسالة وجهها واشنطن إلى ماديسون بتاريخ 18 نوفمبر 1786 وردت في المرجع التالي:
«Washington to Madison, Nov. 18, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:383;
Brynner, «Fire Beneath Our Feet,» 207-8.

(4) Gordon S. Wood, The Radicalism of the American Revolution (New York, 1992), 209;
Brynner, «Fire Beneath Our Feet,» 214, 220-21, 238.

(5) رسالة وجهها واشنطن إلى هنري لي الابن بتاريخ 31 أكتوبر 1786 وردت في المرجع التالي: =

وكان خوف واشنطن الأكبر هو أن تمتد الثورة إلى ولايات أخرى. فقبل ذلك بعقد لما عرض آخر حاكم ملكي لفرجينيا اللورد دانمور الحرية على عبيد الوطنيين الذين يقبلون الانضمام إلى راية الملك حذر واشنطن الذي كان قد باشر القيادة العليا للجيش القاري منذ زمن قصير بأنه إذا لم يهزم دانمور دفعة واحدة فإن جيشه «سيربو ككرة الثلج المتدحرجة»(1). وها نحن الآن نرى القائد السابق يستعمل الاستعارة نفسها لوصف المفاعيل الممكنة لتمرد شاي. فقد ذكر لدافيد هامفريس مساعده القديم: «إن الهرج الذي من هذا النوع مثله مثل كري الثلج تتجمع وتتقوى بتدحرجها إذا لم تجد ما يصدها في طريقها ليقسمها ويفتتها»(2). كما لجأ واشنطن إلى الصورة نفسها التي استعملها الكثير من الأمريكيين البارزين الآخرين لوصف مدى سرعة الانتشار الممكن لتمرد المزارعين. فقد ذكر لدافيد ستوارت في ديسمبر 1786 «إن النار قلما تتوقف حيثما وجدت مواد قابلة للاشتعال» ثم بعد ذلك بثلاثة أسابيع حذر هنري نوكس رئيس مدفعيته بأنه «يوجد ما يقبل الاشتعال في كل ولاية يمكن لشرارة أن تلهب النار فيها»(3).

وقد كتب واشنطن إلى جيمس ماديسون (الذي لم يكن بحاجة لأن يقنعه أحد) «من دون بعض التغيير في معتقداتنا السياسية فإن البنية الفوقية التي ضللنا نقيمها مدة سبع سنوات على حساب الكثير من الدماء والمال ستسقط حتما»(4). وفي وصفه للإصلاحات التي كان يتصور

= Washington to Henry Lee, Jr., Oct. 31, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:318.

(1) Washington, quoted in Peter H. Wood, «›Liberty Is Sweet›: African-American Freedom Struggles in the Years before White Independence,» in Alfred F. Young, ed., Beyond the American Revolution: Explorations in the History of American Radicalism (De Kalb, 111., 1993), 170.

(2) رسالة وجهها واشنطن إلى همفريس بتاريخ 22 أكتوبر 1786 وردت في المرجع التالي:
Washington to Humphreys, Oct. 22, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:297.

(3) رسالة وجهها واشنطن إلى دافيد ستوارت بتاريخ 6 ديسمبر 1786 ورسالة وجهها إلة هنري نوكس بتاريخ 26 ديسمبر 1786 وردتا في المرجع التالي:
Washington to David Stuart, Dec. 6, 1786, and to Henry Knox, Dec. 26, 1786, ibid., 4:446, 482.

(4) رسالة وجهها واشنطن إلى ماديسون بتاريخ 5 نوفمبر 1786 وردت في المرجع التالي
Washington to Madison, Nov. 5, 1786, and to David Humphreys, Dec. 26, 1786, ibid., =

تحقيقها الجنرال القديم الذي لا يزال كامل الفروسية استعمل الصورة نفسها التي كان الكثير من النخب الأمريكية يستعملونها. فكتب: «فليُشد زمام الحكم في الإبان ولتُمسك به يد ثابتة»[1].

لقد وصلت رسالة واشنطن التي رفض فيها تعيينه مندوباً للمؤتمر الاتحادي إلى رتشموند مباشرة بعد رأس سنة 1787. فرد الحاكم إدموند راندولف قائلاً إنه سيؤجل أي إعلان عن قرار الجنرال خلال انتظاره لحصيلة هزات ماساتشوستس نظراً إلى أن تمرد شاي يمكن أن يغير رأي واشنطن[2]. وكان راندولف مصيبا. فقد كتب واشنطن إلى الحاكم في 28 مارس 1787 بقبول التعيين في شيء من المزيج بين مرارة التردد وحلاوة الحزم[3].

لم يكن تمرد المزارعين الأحرار لم يكن الوحيد الذي مكن الحكومة الوطنية من القضاء عليه. فكما أشار الكثير من أعضاء المؤتمر يمكن استعمال الجيش الجديد القوي وكذلك المليشيات الموحدة ضد العبيد الآبقين. فحاجة بيض الجنوب المكنة للمساعدة الخارجية كانت كبيرة. ذلك أنه خلال عقد 1780 شهد الكثير من مناطق ساوث كارولينا وجود «عصابات من العبيد السود الآبقين». ذلك أن بعض الأمريكيين الأفارقة الذين فروا من ملاكيهم وضموا قواتهم إلى البريطانيين خلال الحرب الثورية بقوا خلف أصحاب المعاطف الحمراء (الجيش البريطاني) لكنهم ظلوا متعلقين بحريتهم محافظين على «حالة العصيان» (كما أخبرت بذلك الصحف). وقد كان البيض متخوفين خاصة من المارون (Maroons) الذين لجأوا إلى أرض

= 4:331, 479;

Szatmary Shays' Rebellion, 127; Brynner, «Fire Beneath Our Feet,» 180-217;

Leonard L. Richards, Shays' Rebellion: The American Revolution's Final Battle (Philadelphia,2002),1-3.

(1) رسالة وجهها واشنطن إلى هنري لي الابن بتاريخ 31 أكتوبر 1786 وردت في المرجع التالي:

Washington to Henry Lee, Jr., Oct. 31, 1786, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 4:319.

(2) رسالة وجهها راندولف إلى جورج واشنطن بتاريخ 4 يناير 1787 المرجع نفسه:

Randolph to George Washington, Jan. 4, 1787, ibid., 4:501.

(3) رسالة وجهها واشنطن إلى راندولف بتاريخ 28 مارس 1787 المرجع نفسه:

Washington to Randolph, Mar. 28, 1787, ibid., 5:113;

Brynner, «Fire Beneath Our Feet,» 209-10.

موحلة حول نهر سافاناه الذي يفصل جورجيا عن ساوث كارولينا. وفي أكتوبر 1786 صد سكان قرية للمارون تبعد أقل من عشرين ميل عن سافاناه هجومين قامت بهما حملة عسكرية من جورجيا قبل أن يفلتوا بعيدا ليغوصوا في ما هو أعمق من «وحل يكاد يكون بمَنَعة غير قابلة للمُكنة منه». وفي بداية مايو 1787 في حين كان مندوبو المؤتمر الاتحادي يعدون مقامهم في فيلادلفيا تمكنت قوة مؤلفة من ساوث كارولينا وجورجيا وبمساعدة الهنود الكاتاوبا Catawba من احتلال المُقام الجديد للمارون -لكنها لم تتمكن إلا من قلة من سكانه[1].

إن ما كان منتظراً من حماية الدستور في حماية مالكي العبيد من الناس الذين يدعون ملكيتهم، جعل المندوبين من كل الولايات عدا جل ولايات الجنوب يطلبون تمكين الكونجرس من حظر تجارة العبيد الأفارقة. وكما عبر عن ذلك لوتر مارتن ابن ماريلاند فإن الكونجرس جدير بسلطة إيقاف استيراد جديد للعبيد الأفارقة مادام «العبيد يضعفون جزءا من الاتحاد على الأجزاء الأخرى واجب حمايته»[2]. وقد بينت الحرب الثورية أن الأمريكيين الأفارقة عندما يتحالفون مع المحتل الأجنبي—المحررين في أعينهم—يصبح خطرهم أكبر. وقبل ذلك بعقود أعطى الولاة الأسبان في فلوريدا الحرية لكل العبيد من المستعمرين البريطانيين الذين يستطيعون تحقيقها في (مدينة) سانت أوغسطين—وهي سياسة كانت تعتبر بصورة عامة سبب أكثر ثورات العبيد الأمريكيين دموية خلال القرن الثامن عشر ثورة ستونو[3] في أبريل 1739.

وقريباً من نهاية المؤتمر أصبحت انتفاضات العبيد مسألة متشابكة مع صراعات أخرى بين المناطق. فاقترح المندوبون الجنوبيون أن يمنع على الكونجرس فرض ضرائب على الصادرات. فصادرات مناطقهم—في المقام الأول الدخان والأرز وملوّن الأنديجو—كانت قيمتها أعلى

(1) Charleston dateline, Independent Chronicle, July 13, 1786;
Savannah dateline, New Jersey Journal and Political Intelligencer, June 20, 1787;
Charleston dateline, Independent Chronicle, June 29, 1786;
Savannah dateline, Charleston Morning Post, Oct. 26, 1786;
Savannah dateline, New Hampshire Spy, Feb. 16, 1787.

(2) Martin, Aug. 21, 1787, King, Gouverneur Morris, Aug. 8, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:364, 220, 222.

(3) Mason, Aug. 22, 1787, ibid., 2:370;
Nathan Dane to Edward Pulling, Jan. 8, 1786, in Smith et al., eds., Letters of Delegates to Congress, 23:85.

من قيمة الصادرات التي تنتجها باقي مناطق البلد بحيث إن الجنوب كان سيدفع قسطا غير متناسب مع أي ضريبة تصدير. وفي 8 أغسطس دافع روفوس كنج من ماساتشوستس عن حق الكونجرس في فرض رسوم على التصدير محتجا «إذا لم يتم توريد العبيد ألا ينبغي للصادرات التي ينتجها عملهم أن تكون معين دخل يكون أفضل لجعل الحكومة العامة قادرة على الدفاع عن سادتهم؟»[1].

لكن مندوبون آخرون ربطوا العبودية بحماية التجارة. ففي 29 أغسطس حاول فريق من المندوبين الجنوبيين الحد من رجحان أن يفرض الكونجرس قيودا على وارداتهم وصادراتهم. وبمقتضى مقترحهم فإنه لا ينبغي أن يتم تبني أي تشريع يفضل التجار الأمريكيين على منافسيهم الأجانب من دون سند ثلثي هيئتي الكونجرس. وقد تحالف مندوبو الشمال ضد هذا المقترح. فعندهم أن التنازلات التجارية هي الثمن الذي يدين به رفقاؤهم من المواطنين البيض الجنوبيين للشمال حتى يساعدوهم في القضاء على ثورة العبيد. فقد قال ناتانيال جراهام من ماساتشوستس من دون أدنى مبالغة إن ولاية نيو إنجلند «ليس لها من مبرر للوحدة عدا المبرر التجاري». ثم قال إن الشماليين «لا يدفعهم لتقوية الاتحاد الخوف على سلامتهم الذاتية» بلازم بيِّن مفاده أن مالكي العبيد كان هذا الخوف على سلامتهم هو دافعهم لتقوية الوحدة[2].

وكان بعض المندوبين الجنوبيين يكرهون القيام بتنازلات تجارية أو في كل الأحوال تعطيل تجارة العبيد وأعلنوا أن الجنوبيين هم في الحقيقة قادرون تمام القدرة على حماية أنفسهم[3]. إلا أن آخرين كانوا مستعدين للاعتراف بما وصفه جيمس ماديسون بكونه «وضعيتهم الهشة». ومثل هذا التنازل كان يسيرا خاصة بالنسبة إلى ماديسون. فقبل نصف قرن قضت هيئة حكم في مقتل جده مثبتة جريمة القتل على شخصين يدعي ملكيتهما رجل اسمه تُرْك وامرأة اسمها ديدو وكذلك عبد آخر من المزرعة المجاورة[4]. وكان الجنرال تشارلز بنكني من ساوث

(1) King, Aug. 8, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:220.

(2) Gorham, Aug. 22, 29, 1787, Gouverneur Morris, Aug. 29, 1787, ibid., 2:374, 453- 450.

(3) Rutledge, Aug. 21, 1787, Charles Pinckney, Hugh Williamson, Aug. 29, 1787, ibid., 2:364, 449-50.

(4) Madison, Aug. 16, 29, 1787, ibid., 2:306-7, 452; =

كارولنيا مستعداً للتسليم بـ«أن ولايات الجنوب الضعيفة لها مصلحة في الاتحاد مع ولايات الشمال القوية»[1].

تبيّن لاحقاً أن تسليم ماديسون وبنكني بأن أرباب العبيد الجنوبيين يمكن أن يحتاجوا ذات يوم إلى الحماية الاتحادية، كان تنبؤا صحيحاً. فإيديولوجية حقوق الولايات لم تمنع الحكام الجنوبيين من المطالبة باستعمال القوات العسكرية الاتحادية خلال كل الحالات المرعبة الكبيرة لتمرد العبيد خلال القرن التاسع عشر: تمرد جبريال في فرجينيا الوسطى سنة 1800 وتمرد نات تورنار في فرجينيا سنة 1831 وغزوة جون بران على هاربرز فاري في فرجينيا سنة 1859. وقد تمكنت مليشيات الولاية من القضاء على أغلب الانتفاضات قبل أن تصل جيوش الولايات المتحدة لمساعدتها. لكن عصابة براون صمدت إلى أن سيطر (جنود البحرية) مارينز الولايات المتحدة على مواقعها. وظل روبرت أ. لي قائدهم سنتين أخريين بعد تمرده ضد الجيش الاتحادي.

في نهاية 1787 استجابت تشريعيات كل الولايات باستثناء رود آيلند لنداء المؤتمر الاتحادي فدعت لمؤتمرات على مستوى الولايات للمصادقة على الدستور. وأدى استعداد الأغلبية من المجالس النيابية للولايات لعقد هذه المؤتمرات التصديقية—فضلاً عن مساندة الكثير من المشرعين للدستور مساندة متحمسة— أدى ببعض الباحثين إلى نفي أحد الدوافع الأولى لواضعي الدستور أعني السلطان على التشريعيات الثلاث عشرة. وهم يسألون كيف يمكن للهيئات التشريعية ولواضعي الدستور أن يوصفوا كأعداء إذا كانت النسبة المئوية الكبرى من مندوبي المؤتمر قد خدمت في مجال الولايات النيابية. ثم يقولون فضلاً عن ذلك إذا كانت التشريعيات ترى حقاً أن المؤتمر الاتحادي يمثل تهديداً لها فإنها كان بوسعها بيسر أن تعطل عمله بأن ترفض فلا تدعو لمؤتمرات المصادقة[2].

= Douglas B. Chambers, Murder at Montpelier: Igbo Africans in Virginia (Jackson, Miss., 2005), 5-9.

(1) Pinckney, Aug. 29, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:449-50.

(2) William K. Boyd, review of The Framing of the Constitution of the United States, by Max Farrand, and An Economic Interpretation of the Constitution of the United States, by Charles Beard, South Atlantic Quarterly 12 (July 1913), 272; =

ولكن فلنتذكر أن الكثير من التشريعات التي ضمنت التخفيف عن المدينين ودافعي الضرائب خلال عقد 1780 قد فعلت ذلك دون رضاها. وعندما فرضت المجالس النيابية ضرائب ثقيلة خلال نقص حاد للعملة المتداولة طلب المزارعون التخفيف وخاصة تخفيض الضرائب وطالبوا بالعملة الورقية. فالنواب غالباً ما يشعرون بأن لا خيار لهم إلا بالاستجابة إلى هذه المطالب. لكن ذلك لم يجعل منهم أصدقاء للتخفيف. وكان جون تاي يتعاطف مع المشرعين الذين يضعهم منوبوهم في مثل هذه الظروف. فقد كتب أنه في الكثير من الولايات لا يكون الحزب الحاكم «دائماً قادراً حتى لو أراد أن يحول دون الظلم المدبر»[1].

لكن الدستور بمنع التخفيف في مستوى الولايات سيزيل الضغط على نوابها من أجل تبني تشريع تخفيف فكان ذلك علة تجبرهم على المصادقة على الدستور. أما ما بقي مشكوكا فيه بحلول سنة 1787 فقد كان مسألة المصوتين العاديين ومؤتمرات المصادقة في الولايات هل يمكن أن يقتنعوا فيروا الدستور بالنظرة المؤيدة له نفسها؟

= Robert E. Brown, Charles Beard and the Constitution: A Critical Analysis of 'An Economic Interpretation of the Constitution» (New York, 1956), 61;
Forrest McDonald, We thr People: The Economic Origins of the Constitution (Chicago, 1958), n.

(1) John Jay, Federalist 3:11

الباب الخامس:
مقايضة إيساو

الفصل الرابع عشر

الإمساك بأزمّة الأمور

مصادقة

كان المؤتمر الدستوري إلى حد كبير جواباً على حركات تمرد المزارعين خلال عقد 1780 وما تلاها من تبني الولايات لتشريع يُزعم أنه انتهك العقود العامة والخاصة. وكان معارضو الدستور الجديد قد سارعوا للادعاء بأنه كان هو بدوره تمردا على بنود الكنفدرالية وعدوانا على الاتفاق المشهود. وقد بكر المندوب وليام بترسون عن نيوجيرسي في بداية المؤتمر فتمنى أن يقتصر زملاؤه على المهمة التي كلفوا بها والمتمثلة في إجراء تعديلات على بنود (الكنفدرالية). وفي إلحاحه على المندوبين بالتفكير في «طبيعة عقد» هو بعد «ساري المفعول بصورة مشهودة» سألهم «فلم ننقضه؟»[1]. وبعد أن تم تقديم الدستور للشعب اشتكى جون كوينسي أدامز أحد معارضي الاتحاد من بنسلفانيا من أن إجراء المصادقة الذي أعده واضعو الدستور يعتدي على دستور الولايات. وتلك هي «الجريمة الوحيدة التي اقترفها متمردونا في باركشاير وهامشاير»[2].

لقد اثارت شكوى أدامز مسألة كبيرة.لم كان الأمر بحيث قرر الأمريكيون الأحرار بعد عقد من القطيعة مع الإمبراطورية البريطانية وإحداث ثلاثة عشرة دولة ذات سيادة أن نزع بعض السلطات القوية من الولايات وتحويلها إلى حكومة وطنية جديدة هي –بعبارة روبرت موريس– ما «سيحد من الروح الديموقراطية»[3]؟ لم وافق الأمريكيون الأحرار على التنازل

(1) Paterson, June 16, 1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 1:274;
‹Agrippa,» XIV, Massachusetts Gazette, Jan. 29, 1788, DHRC, 5:822.

(2) رسالة وجهها دجون كوينسي أدامز إلى وليام كرانش بتاريخ 14 أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
John Quincy Adams to William Cranch, Oct. 14, 1787, DHRC, 4:74.

(3) Morris, quoted in Eric Foner, Tom Paine and Revolutionary America (updated ed.; New York, 2005), 190.

عن هذا القدر الكبير من سلطتهم؟

فعلوا ذلك لعدة علل. فقد أكّد الكثير من المواطنين أنهم قد صوتوا للدستور حتى يحدثوا تغييرات داخلية في الولايات الثلاث عشرة. فبعد أقل من شهر من مغادرته فيلادلفيا أسعد ماديسون أن يعلم أن أحد أكثر همومه إلحاحاً كان صداه يتردد في البلد كله. ولنذكر بأنه قال في 6 يونيو 1787 لزملائه في فيلادلفيا إن (بعض الـ) «(تدخلات» على مستوى الدولة في أمر الحقوق الخاصة، والتوزيع الثابت للعدالة» كانت شروراً أنتجت المؤتمر ربما أكثر من أي شيء آخر»[1].

فما قوانين الولاية بالذات التي وصفها بـ«الغاضبة والمضطهدة والهدامة» والتي سينقذ الدستورُ البلدَ منها[2]؟ يجمع الاتحاديون بالقوة على هذه المسألة. فإحدى فقرات الدستور وصفت بكونها «كافية لكي ترجح كل الاعتراضات التي يمكن أن يواجهها النظام»[3]. إنها الفقرة العاشرة من البند الأول الفقرة التي حظرت العملة الورقية وغيرها من تشريعات التخفيف في مستوى الولايات. ونظراً إلى السند القوي الذي يمكن أن يقدمه الدستور للأمريكيين الذين يطلبون مساعدة لاسترداد مالهم من مدينيهم فكان من المنتظر أن يتم

(1) Madison, June 6, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:134;
Rev. James Madison to James Madison, [ca. Oct. 1, 1787], in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 10:184.

(2) «A Citizen of Philadelphia» [Pelatiah Webster], The Weaknesses of Brutus Exposed: or, Some Remarks in Vindication of the Constitution Proposed by the Late Federal Convention, Against the Objections and Gloomy Fears of that Writer (Philadelphia, 1787), 18.

(3) رسالة وجهها إدموند بندلتون إلى جيمس ماديسون بتاريخ 8 أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Edmund Pendleton to James Madison, Oct. 8, 1787, DHRC, 10:1773;
Charles Pinckney, May 20, 1788, in Jonathan Elliot, ed., The Debates in the Several State Conventions on the Adoption of the Federal Constitution ... (4 vols.; Washington, D.C., 1836), 4:333;
William Davie, speech in the North Carolina ratifying convention, July 29, 1788, in Farrand. ed., Records of the Federal Convention, 3:350;
[«Extract of a Letter from Salem County, West Jersey, 22 October»], Pennsylvania Herald, Oct. 27, 1787, DHRC, 3:140—41;
James Wilson, speech in Pennsylvania ratifying convention, Dec. 4, 1787, in Elliot, ed., Debates in the State Conventions, 2:486.

الإجماع على هذا السند. وقد أعلن كاتب مقالات من فرجينيا «أيها الدائنون أنتم تعلمون دون حاجة لأن يقال لكم ذلك أن الدستور الجديد يضمن حقوقكم ضد قوانين فرض العملة الورقية أداة عوض وهو سيمكن «–بل هو في الحقيقة سيلزم– «مدينيكم بدفع ما يدينون به إليكم بشرف»[1]. وكان ألكسندر هاملتون ينتظر أن يقابل الدستور بـ«الإرادة الطيبة من جل أصحاب الأملاك» نظراً إلى أنه «يحميهم ضد العنف الداخلي والسلب الذي يمكن للروح الديموقراطية أن تحدثه بالنسبة إلى الملكية»[2].

وكما توقع الاتحاديون فإن الدائنين حيوا الدستور تحية الجيش المحرر «إن محاكمنا قد كانت مؤخراً شديدة التخلي عن واجباتها»، هذا ما قاله جيمس هانتر من بورتسماوث بفرجينيا لشريك له لكننا «ننظر إلى المستقبل وإلى الدستور الجديد من أجل الإصلاح العام»[3]. وبحلول سنة 1787 حذر توماس سميث تاجر بوسطن جون دولبار بأنه إذا كان ينوي مقاضاة شخص باسم «السيد بـ« خلال وجود قانون «سريان العملة الورقية أداة عوض قانونية» الذي وضعته الولاية (وهو يجبر الدائنين على قبول الملكية من مدينيهم) «فالأرجح أنك ستتعذب». لكن بصيصا من الأمل بدأ يظهر. فقد كتب سميث «عندما يبدأ الدستور الجديد في النفاذ سيتوقف العمل بقانون سريان العملة الورقية»[4].

ليس الدائنون الذين لم تسدد أموالهم أبداً هم الأمريكيين الوحيدون الذي أسعدهم توقع إزالة الحواجز الحمائية التي وضعها النواب والموظفون المحليون حول المدينين. فقد سأل دافيد رامسي طبيب تشارلستون من ساوث كارولينا «عندما تتدخل المجالس التشريعية بين المدينين والدائنين فأي أمن يمكن أن يبقى للملكية؟... فمن ينفصل عن ماله (بإعارته للمقترضين) لا يمكن أن يعرف متى يمكن أن يعوضه–ومن ثم ما حصل من فقدان تام للثقة

(1) «A Freeholder,» Virginia Independant Chronicle, Apr. 9, 23, 1788, DHRC, 9:727, 754.

(2) Hamilton, «Conjectures About the New Constitution,» Sept. 1787?, in Bernard Bailyn, ed., The Debate on the Constitution: Federalist and Antifederalist Speeches, Articles, and Letters During the Struggle over Ratification (2 vols.; New York, 1993), 1 :9

(3) Hunter, quoted in Brown, Redeeming the Republic, 227;
Logan & Story to Stephen Collins, Nov. 2, 1787, DHRC, 8:141.

(4) Smith to John Dolbeare, Nov. 15, 1787, DHRC, 4:236.

والقرض». إلا أنه بمقتضى الدستور «فإن هذه الشرور ستزول» بمجرد أن يتيقن الدائنون من قدرتهم على «استرداد أموالهم ... وستنبعث من جديد هذه الهيئة من الناس التي تسمى شكلياً بمقرضي المال»[1].

فصّل أصدقاء الدستور تمجيدهم للفقرة العاشرة من البند الأول بحسب الظروف الخاصة بولايتهم. ففي حين كان أهم مطلب مشترك يقدمونه للفرجينيين هو أن إلغاء التخفيف عن المدينين سيقنع التجار الأجانب –وخاصة البريطانيين–فيقبلون على شحن البضائع بقرض طويل المدى تراهم في ماساتشوستس يؤكدون على الأرجح بأن ولايتهم ممتلئة بالرُّصد الذهبية والفضية التي يمكن إقراضها بمجرد أن يُلغى الإعفاء[2]. وقد كان إعلان الاتحاديين في كل مكان بأن الدستور سيحيي القرض ينعكس في مراسلات التجار الخاصة. فسجلات المحاسبات التي للتاجر وليام ألاسون من فالماوث من ولاية فرجينيا كانت مثقلة بالديون النائمة وهي ستنهض للحياة من جديد إذا تم تبني الدستور. لكن ألاسون كان مقتنعاً بأن الدائنين مثله لم يكونوا الوحيدين الذين سيستفيدون. فقد قال لجون لايكلي من جرينوك بسكوتلانده إنه قد أصبح حذرا حول توسيع شبكته من المزودين والزبائن. ثم قال «لكني من الراجح جداً أن أوسعها بعدما ... يتم تبني الدستور الجديد»[3].

ولم يكن الأفراد الأمريكيون وحدهم هم الذين سيجدون الحصول على القروض أيسر بعد المصادقة على الدستور الجديد. فقد لاحظ دافيد رامسي أن قليلاً من التقدم تحقق حول مقترح قناة تربط بين نهري سانتي وكوبر في نورث كارولينا. ولاحظ رامسي بعد قليل من مصادقة ولايته على الدستور «يمكن تحقيق الكثير لتحسين المواصلات النهرية الداخلية وتيسير

(1) Ramsay, speech, May 27, 1788, in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:508-9.

(2) «A True Friend,» Virginia Independent Chronicle, Nov. 14, 1787, DHRC, 8:161;
‹A Native of Virginia,» Observations Upon the Proposed Plan of Federal Government. . . , DHRC, 9:692;
‹A Dialogue Between Mr. Schism and Mr. Cutbrush,» Boston Gazette, Oct. 29, 1787,DHRC, 4:165;
«Truth,» Massachusetts Centinel, Nov. 24,1787, DHRC, 4:235.

(3) رسالة وجهها وليام ألازون إلى دجون ليكلي بتاريخ 24 ماي 1788 وردت في المرجع التالي:
William Allason to John Likely, May 24, 1788, DHRC, 9:588.

التبادل في ما بيننا» ثم قال «لكن من سينفق رأس ماله على أي مشروع من هذا النوع إذا كانت المجالس التشريعية تدعي حقاً تفرض بمقتضاه قوانين متخلفة على الوقائع وتطبقها؟». والفقرة العاشرة من البند الأول ستحرّك المجارف للعمل. وقد صرح رامسي «فبمقتضى الاستقرار والطاقة التي يعد بها دستورنا الجديد أعتقد أني أرى أنهار هذه الولايات مترابطة فيما بينها» وأرى «البلد الغربي موصولا بالساحل البحري»[1].

تصف أقسى تأويلات المؤتمر الاتحادي الاقتصادية، تصفه بكونه مؤامرة قام بها الدائنون العامون والخاصون الذين كانوا يتصورون حكومة وطنية مجرد هيئة جمع (للمال) عملاقة. وإنه لصحيح أن قدراً كبيراً من الدائنين كانوا أصدقاء سريعين للدستور. لكن البعض من أكثر المساندين المتحمسين للدستور لم يكونوا دائنين بل مدينون.

وصل الحاكم موريس– الرجل الذي وضع الدستور في صورته النهائية – إلى المؤتمر الاتحادي حاملا عبئاً ثقيلاً جداً رغم كونه غير مرئي: ديون تتجاوز 20000 جنيها. فقبل بعض الأسابيع رفع ديونه بما يقرب 8000 جنيهاً إذ اشترى من أخيه الأكبر الذي ورثه عن أبيه قصر «موريسانيا» في نيويورك، القصر الذي ولد فيه. وقد تغيب موريس عن المؤتمر في جل شهر يونيو حتى ينظم الأمر مع القيم الذي انتدبه لتوه للعناية بالقصر. ومباشرة بعد عودته إلى فيلادلفيا أضاف موريس إلى ديونه 3500 جنيهاً أخرى بشراء أكثر من 60000 آكر من أرض حصلت عليها ولاية نيويورك من أمم الإيروكوا الست[2]. وبالنظرة الأولى يمكن أن ننتظر من موريس أن يكون خائفا من التشدد مع المدينين الذي وعد به أصدقاء الدستور. لكنه في الحقيقة احتفل بالدستور لأنه لم يكن يعتبر ديونه عبئاً في رقبته بل استثمارا. كان يعتقد أن حظه الأفضل في الإيفاء بديونه يكمن في اقتراض مال حتى أكثر مما اقترض. فذلك سيمكنه أيضاً من مزيد الاستثمار الذي سيمكنه مردوده من سداد ديونه. والدستور سيساعد موريس في الحصول على هذه القروض الإضافية.

(1) Ramsay, speech, May 27, 1788, in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:508; Thomas Jefferson to James Madison, Dec. 16, 1786, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 9:212-13.

(2) Max M. Mintz, Gouverneur Morris and the American Revolution (Norman, Okla., 1970), 164-65, 173-75.

وخلال منتصف عقد 1780 تقدم موريس واثنان من شركائه (بمن فيهم قريبه روبرت موريس) بالفكرة التي طرأت على بال جيمس مونرو وجيمس ماديسون: اقتراض المال من أوروبا. ورغم أن الوثائق التاريخية ليست كاملة في هذا المضمار فإنه يبدو أن لا أحد كان سيعيرهم مالا. فمثل ماديسون كان موريس يأمل بأن يزيد الدستور في توفر القروض بما يقدمه من ضمانة للمستثمرين المحتملين على ضفتي المحيط الأطلسي، ضمانة زوال العوائق أمام تحصيل أموالهم من المدينين الأمريكيين[1].

كان جوشوا ب. أوسجود مدينا آخر يعتقد أن الدستور سيمكنه من مزيد من الاقتراض. وخلال انعقاد المؤتمر الاتحادي كان أوسجود الذي غرق في وحل الدين يبحث بيأس عن قروض إضافية يحتاج إليها لإخراج نفسه من الديون. وبعد ختم المؤتمر بثلاثة أسابيع أكد له صديق هو تاجر من فرايبورج بولاية ماساتشوستس أن الدستور «سيعطي الحكمة طاقة» ومن ثم «سيعيد بناء الثقة بين الناس». ثم حتماً «سيكون بالوسع الحصول على المال بفضل ملكية الأرض» ثم إن أوسجود الذي كان مالك أرض سيعتبر أن الوضعية تسمح له بأن يقول «بوسعي (أن) أطلب من المال السائل ما يكفي لأغراضي «[2]. وباختصار فإن المصادقة على الدستور ستمكن أوسجود من اقتراض المال الذي يحتاج إليه لسداد ديونه. ولم يكن أوسجود والحاكم موريس أبداً المدينين الوحيدين اللذين انضما إلى الدائنين في تحالف يساند الدستور[3].

فإذا كان الدستور كما يتوقع مؤيدوه سيجذب ضخا هائلا من رأس المال في الاقتصاد الأمريكي فإن أكثر الفوائد البينة ستذهب طبعاً إلى رجال الأعمال الذين سيتلقون المال -التجار وشركات القنوات النهرية والمضاربين في الأراضي ومجودي الزراعة. فكان من المنتظر أن تقوي المصادقة على الدستور تقوي الاقتصاد كله. وقد رسم أحد الاتحاديين خطا

(1) Ibid., 163.

(2) رسالة وجهها جوشوا ب. أوسجود إلى جورج تاتشر بتاريخ 8 أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Joshua B. Osgood to George Thatcher, Oct. 8, 1787, DHRC, 4:58.

(3) «Extract of a letter from a Gentleman at Williamsburgh, Virginia to his Friend in Edinburgh, dated January 6, 1788,» Independent Chronicle, May 22, 1788, DHRC, 9:843.

لا يحيد رغم كونه غير مباشر يصل بين الفقرة العاشرة من بند الدستور الأول والصعود المقبل لأسعار حبوب المزارعين الأمريكيين. فقد كتب أنه عندما تكون الحكومة الوطنية قد نالت المصادقة «فإن القرض العمومي والخاص سيتكونان. وهذه الظروف ينبغي أن تجلب إلينا المال» وهو ما يمكن المزارعين من «بيع منتجهم بأسعار جيدة»[1]. كما أن سوق الأرض ستنبعث فيها الحياة من جديد. وقد نسب جورج واشنطن «التدني الحاد لأسعار الملكية» في الولايات المتحدة كلها لواقعة أن «المال غير متوفر». وإذن فالمصادقة ستنهي «الجوع المالي» فترفِّع ثمن الأرض. وكان أمثال واشنطن ينتظرون أن يجلب الدستور الناس وكذلك رأس المال إلى سواحل أمريكا. فقد كتب: إذا «كانت الملكية آمنة بصورة جيدة–الثقة والعدل محفوظان جيد الحفظ–وكانت الحكومة مستقرة وجيدة الإدارة–والثقة مستعادة –فإن مد السكان والثروة سيتدفق إلينا نحونا من كل أنحاء العالم»[2].

قال الاتحاديون إن الفقرة العاشرة من بند الدستور الأول ستقوي نمو الاقتصاد بتعويد الأمريكيين على عوائد أفضل. فلنذكر أن الكثير من المواطنين القادة يعتقدون أن تشريع الإعفاء قد زاد في طغيان دائنين على الطبع الوطني: «الخمول» (ميل المزارعين إلى العمل القليل جدا) و«التبذير الباذخ» (ميلهم للاستهلاك المفرط)[3]. وستحارب الحكومة الوطنية هذه النقائص. فبعد الآن لن يكون بوسع المزارعين أن يفلتوا من ديونهم العادلة وسيجبر الكثير منهم على التنازل عن أملاكهم بنسبة ضئيلة من ثمنها الحقيقي. ويدلل الاتحاديون بأن هذا التشدد سيأتي بثماره في النهاية. إذ سيحفّز المزارعون المجبرون على زيادة إنتاجيتهم نمو الاقتصاد الأمريكي.

ورغم اعتقاد مساندي الدستور بصدق أنه سيكون مفيدا لكل أمريكي حر تقريباً فإنهم

---

(1) «A Freeholder,» Virginia Independent Chronicle, Apr. 23, 1788, DHRC, 9:754.

(2) رسالة وجهها واشنطن إلى جون آرمستروغ بتاريخ 25 أبريل 1788 وردت في المرجع التالي:
Washington to John Armstrong, Sr., Apr. 25, 1788, DHRC, 9:761;
John H. Flannagan, Jr., «Trying Times: Economic Depression in New Hampshire, 1781-1789» (Ph.D. diss., Georgetown University, 1972), 340.

(3) «A Native of Virginia,» Observations Upon the Proposed Plan of Federal Government... , DPIRC, 9:692.

كانوا يعلمون أفضل من أن يتوقعوا أن يرى جيرانهم الأمر بهذه النظرة. ففي الوقت الذي تجعل فيه الفقرة العاشرة الدستور جذابا للدائنين (وحتى لبعض المدينين) فإنها ملزمة بدفع الكثير من الأمريكيين الذين لا يستطيعون سداد ديونهم. وبالفعل يدعي أوليفر ألسوورث من كونكتكوت أن الكثير من معارضي الاتحاد كانوا مجرد «مدنين في ظروف يائسة»[1]. وفي تقويمه لحظوظ التصديق على الدستور في ماساتشوستس توقع وليام سيمز الابن المحامي من أندوفر أن «أهم ثقل المعارضة سيكون مرتبطا»[2] بالفقرة العاشرة (من بند الدستور الأول).

كان الاتحاديون يتوقعون أن يعارض فريق من المدينين-أولئك الذين يدينون لتجار بريطانيين-الدستور بحدة خاصة. فالكونجرس القديم كان عاجزاً عن أن يدعم الفقرة الواردة في معاهدة السلم لسنة 1783 والتي تقتضي من الأمريكيين سداد ديونهم البريطانية المتقدمة على الحرب. وبفارق حاد لن يمنع الدستور الجديد مجالس الولايات النيابية من خرق المعاهدات فحسب بل هو سيمكن البريطانيين وغيرهم من الدائنين الأجانب من المطالبة بحقوقهم لدى المحكمة الاتحادية. وقد صرح إدموند راندولف-الذي كان بدوره مدينا لدائن بريطاني- «أن الخطر الذي يتهدد كل مدَّعَى عليه» في نازلة دين بريطاني «والمتمثل في الانتقال بسرعة» إلى المحكمة العليا الجديدة «هو أكثر أجزاء الدستور هشاشة وكراهة»[3]. ورغم أن معارضي

(1) «Landholder» [Ellsworth] II, Connecticut Courant, Nov. 12, 1787, DHRC, 3:402;
Henry Knox to George Washington, Feb. 14, 1788, DHRC, 7:1698;
Jean Toscan, «Mémoire Sur Différents Objets Relatifs à l'Etat du New Hampshire Pour l'Année 1787,» Dec. 31, 1787, Toscan Papers, box 1, folder 13, NHHS;
Jean de Crève-coeur to William Short, Apr. 1, 1788, DHRC, 9:636;
«Civis» [David Ramsay], Columbian Herald, Feb. 4, 1788, in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:153;
William Allason to John Likely, May 24, 1788, DHRC, 9:588.

(2) رسالة وجهها وليام سيمز الابن إلى بيتر أوسجود الابن بتاريخ 15 نوفمبر 1787 وردت في المرجع التالي.
William Symmes, Jr., to Peter Osgood, Jr., Nov. 15, 1787, DHRC, 4:240;
رسالة وجهها ماديسون إلى واشنطن بتاريخ 14 أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Madison to Washington, Oct. 14, 1787, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 10:194. .

(3) رسالة وجهها راندولف إلى ماديسون بتاريخ (29) أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Randolph to Madison, Oct. [29], 1787, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 10:230.

الدستور لهم ضده الكثير من الاعتراضات ذات التوجه التحرري والمتعلقة بحقوق الولايات وبالديموقراطية فإن الاتحاديين مثل جيمس ماديسون يعتقدون أن هذه الاعتراضات ليست «العلل الحقيقية للمعارضة». ثم قال: في الحقيقة «إن البنود المتعلقة بالمعاهدات وبالعملة الورقية وبالعقود هي التي تخلق أعداء أكثر من كل أخطاء النظام موجبها وسالبها معاً»[1].

وجواباً عن الاحتجاج الذي تم تداولة بصورة واسعة والقائل إن الدستور سيتشدد مع المدينين ليقنع بذلك المتمولين من الرجال والنساء بفتح السد الحائل دون القرض لم يقل أغلب قادة المعارضين للاتحاد شيئاً تقريباً. والقليل جداً من الكتاب الذين هاجموا الدستور في سنتي 1787 و 1788 نقدوه لمنعه مجالس الولايات النيابية من تحقيق إعفاء المدينين[2]. وأحياناً يرجع دارسو الدستور المحدثون فشل معارضي الاتحاد في الهجوم على الفقرة العاشرة دليلا على أن الموضوع لم يكن حينئذ مهما[3]. وبالفعل فبالنسبة إلى الكثير من الأمريكيين الذين عارضوا الدستور يعد قرارهم بتجاهل احترازاته المتعلقة بالدائنين خصيصا قراراً استراتيجيا لأنهم كانوا يخشون من أن يستعمل الدفاع عن العملة الورقية من قبل العديد من الاتحاديين في دعواهم أن خصماءهم ليسوا إلا مدينين بائسين يبحثون عن الإفلات من واجباتهم المالية[4]. كما تجنب معارضون آخرون للاتحاد الكلام في الإعفاء للعلة البسيطة المتمثلة في كونهم هم أنفسهم يعارضونه. ومندوبو المؤتمر الثلاثة الذين رفضوا إمضاء الدستور—ألبردج جاري من ماساتشوستس وجورد مايسون وإدموند راندولف من فرجينيا— سبق لهم أن عبروا كلهم— (بكلمات مايسون) «عن كراهية قاتلة للعملة الورقية».[5]

---

(1) Madison, quoted in Charles A. Beard, An Economic Interpretation of the Constitution o f the United States (New York, 1913), 293

(2) For criticism of Article I, Section 10, see Luther Martin, The Genuine Information, Delivered to the Legislature of the State of Maryland, Relative to the Proceedings of the General Convention, Held at Philadelphia, in 1787 . . . , in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:214-15;

anonymous essay, Massachusetts Gazette, Oct. 9, 1787, DHRC, 4:61.

(3) Calvin H. Johnson, Righteous Anger at the Wicked States: The Meaning of the Founders' Constitution (Cambridge, U.K., 2005), 7.

(4) Cecelia M. Kenyon, «Men of Little Faith: The Anti-Federalists on the Nature of Representative Government WMQ 3rd. ser., 12 (Jan. 1955), 32 n.

(5) Mason, Aug. 16, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 2:309; =

عبد معارضو الاتحاد الطريق برفضهم استعمال الحجج الاقتصادية لسوء فهم آخر كذلك. فلما كان إعفاء المدينين لا يرد وصفه إلا من أغلب أعدائه بدلاً من أصدقائه فإن التفاسير الحديثة للسجال حول الدستور قد تبنت بصورة عامة تسليم واضعي الدستور بأن الإعفاء كان عديم المبررات وذلك لعدم وجود وصف للإعفاء بمنظور أصدقائه.

رغم أن واضعي الدستور كانوا حريصين على إزاحة كل إمكانية لتدخل المجالس النيابية للولايات في استحصال الديون، فإنهم لم يفرضوا في المجال تقييدا على الحكومة الوطنية الجديدة. ومع ذلك شعر أصدقاء الدستور بالثقة في أن الكونجرس لن ينجد المدينين إلا في الحالات القصوى. وماذا لو حصل ففعل؟ ولِمَ (يظنون أنه لن يحصل)؟ وذلك لأنهم كانوا يعتقدون أن النظام الوطني الجديد أقل تبعية للضغط الشعبي بصورة كبيرة جداً مما عليه الجمهوريات الثلاث عشرة (سابقاً). ولم يكن الاتحاديون يخافون من التوكيد بأن إحدى المشاكل المركزية عالجها مؤتمر فيلادلفيا وهي ما سماه أحد الفرجينيين «المنعرج الشعبي لحكومات الولايات»[1]. وكان نواه وبستر قد أتى إلى إيديولوجيا مضادة للديموقراطية صاغها خلال الحملة من أجل الدستور بطريق غير مباشرة مرورا من الاعتقاد بأن «الشعب عامة شديد الجهل» إلى الثقة في «الحس السليم (الفطرة السليمة) للإنسانية» ثم خلال معركة المصادقة عاد إلى قناعته بأن «جماهير الشعب فاسدة»—وكل ذلك في غضون سنة واحدة. لكن تبني الدستور أنهى مناوشة وبستر. وظلت الفلسفة النخبوية التي عبر عنها خلال حملة المصادقة فلسفته بعد ذلك بقية حياته[2].

= Gerry, June 7, 8, 1787, ibid., 1:154-55, 165;
Edmund Randolph to Thomas Jefferson, July 12, 1786, in Julian P. Boyd et al., eds., The Papers of Thomas Jefferson (33 vols., to date; Princeton, N.J., 1950-), 10:133;
Samuel Bryan, The Letters of Centinel: Attacks on the U.S. Constitution, 1787—1788, ed. Warren Hope (Ardmore, Pa., 1998), 119;
James B. Schick, «The Antifederalist Ideology in Virginia, 1787-1788» (Ph.D. diss., Indiana University, 1971), 305, 314.

(1) ». . . An Old State Soldier . . . ,» II, Virginia Independent Chronicle. Feb. 6, 1788, DHRC, 8:347.

(2) [Webster], «Political Paragraphs: Connecticut,» Connecticut Courant, Nov. 20, 1786;
Webster, Pennsylvania Gazette, May 9, 1787;
[Webster]. «Examination into the Leading Principles of the Federal Constitution,» in =

كان الاتحاديون أكثر صراحة بقدر كبير حيال ما أدركوه من نقائص حكومات الولايات، مما كانوا حيال الآليات التي سيحررها بها الدستور منها[1]. إلا أن واحداً منهم سيعترف من وقت لآخر على الأقل بما لحصانة الحكومة الوطنية من فضل أمام التأثر بالضغط الشعبي. فقد أبرز أحد الاتحاديي ماساتشوستس أن أعوان الدولة العموميين المنتخبين في أي حكومة حرة يغريهم حتماً (الحرص على) «ضمان (النجاح في) الانتخابات المقبلة» لـ«لإرخاء الزمام والحد من صرامة الإدارة وشدتها اللتين تقتضيهما التزاماتهم المقدسة والرفاه المشترك». لكن هذا «الشر» يمكن «الحرز دونه بقدر معين في الحكومة الاتحادية بفضل قلة تواتر الانتخابات»[2].

ومن بين كل الحروز ضد التأثير الشعبي الحروز التي تم وضعها في فيلادلفيا خص الخطباء والكتاب الاتحاديون بعض مديحهم الأكثر حماسة لأحدها الذي كان أقلها بروزا في الدستور نفسه: إنه قرار المؤتمر بـ«توسيع المنطقة (الانتخابية)» ونقل الكثير من مهام الولايات الأكثر أهمية إلى الحكومة الوطنية التي يتم اختيار فرعها الوحيد المنتخب مباشرة في دوائر انتخابية كبيرة جداً. ففي مقالة نشرها نواه وبستر في أكتوبر 1787 لمساندة المصادقة على الدستور أرجع صدى غرض المنشور الذي نشره رفيقه بنجامين جايل ابن كونكتكوت قبل خمس سنوات. فقد عبر جايل عن سعادته بانتخابات مجلس المساعدين في كونكتكوت على نطاق الولاية كلها وأبرز وبستر أن شيوخ ماريلاند يتمتعون بأكثر استقلالية لأن اختيارهم يتم من قبل ناخبين هم بدورهم منتخبون على مستوى واسع. وقد أكد وبستر أن مجرد عدد الناخبين المسهمين في مجالس الانتخاب على مستوى الولاية كلها في كلتا الولايتين يمكن من ضمان أبدي لعدم إخراج أعضاء الغرفة العليا من مسؤولياتهم. فالشيوخ المتمركزين في مقاعدهم حالياً في كونجرس ماريلاند وكونكتكوت تمكنوا بفضل «عدم وجود عدد معين من الناس يخيفونهم أو يلزمونهم استطاعوا منع الإجراءات الأكثر عجلة وإجحافا» من أن يتم تبنيها[3].

= Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 1:132;
Sean Wilentz, The Rise of American Democracy: Jefferson to Lincoln (New York, 2005), 3-4.

(1) Gordon Wood, «Democracy and the Constitution,» in Robert A. Goldwin and William A. Schambra, eds., How Democractic Is the Constitution? (Washington, D.C., 1980), 15, 16.

(2) «A.B.,» Hampshire Gazette Jan. 9, 1788, DHRC, 5:671.

(3) [Webster], «An Examination into the Leading Principles of the Federal Constitution,» in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 1:133, 1:140.

وكان وبستر يشعر بالثقة بأن دوائر الانتخاب الكبرى الجديدة التي أوجدها الدستور ستعطي للشيوخ نفس النوع والقدر من الحماية ضد ثورات الناخبين(1).

إن نقل السيطرة على بعض الهيئات الأساسية في الولايات إلى الحكومة الوطنية الجديدة كان من المنتظر كذلك أن يمكن من إيقاف موجة انتفاضات المزارعين التي أغرقت كل الولايات المتحدة في عقد 1780. وقد أعلن جون ستيفن الابن في مقالة صدرت في نوفمبر 1787 «إذا كان المواطنون محصورين في مساحة ضيقة كما كان الأمر في إسبارطة وروما إلخ... فإنه يصبح بوسع سلطة أي ديماغوجي متآمر أن يحدث التمرد والغضب بصورة آنية في كل أجزاء الدولة». «إن الجمهوريات المحدودة بأرض صغيرة كانت دائماً قابلة لأن تفتتها الفئوية وهي ستكون دائماً كذلك بمقتضى طبيعة البشر»(2). ومثلما كان أصدقاء الدستور متحمسين لمنع المتمردين فإن بعضهم كان يعترف بأنهم قد يندمون ذات يوم بفعلهم ما فعلوا. ففي رسالته بتاريخ 24 أكتوبر 1787 إلى توماس جفرسون الذي كان يدعو لجمهوريات شاسعة حذر ماديسون ضد بناء «دولة شاسعة جدا» حيث «يكون التنسيق الدفاعي شديد الصعوبة ضد اضطهاد أولئك الذين استؤمنوا على الإدارة»(3).

أدى الزعم كبير الشيوع والقائل إن حكومات الولايات الثلاث عشرة قد عانت من إفراط في الديموقراطية أدى إلى الجواب نفسه من أكثر المعارضين للاتحاد شهرة باعتباره نظير الدعوى المرتبطة به والقائلة إن النواب قد عملوا أكثر مما ينبغي لصالح المدينين ودافعي الضرائب. وفي هذا المضمار كذلك لم يكن للاتحاديين خصوم لأن قادة المعارضين للدستور كانوا يقاسمونهم الاعتقاد بأن تشريعيات الولايات كانت كثيرة التبعية للإرادة الشعبية. فبعد أن قضوا أسبوعا في أعمال المؤتمر أكد ألبردج جاري وجورج مايسون وإدموند راندولف

(1) Ibid., 1:140.

(2) «Americanus» [John Stevens, Jr.], I, Daily Advertiser, Nov 2, 1787, ibid., 1:229-30.

(3) رسالة وجهها جيمس ماديسون إلى توماس جفرسون بتاريخ 24 أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
James Madison to Thomas Jefferson, Oct. 24, 1787, [Madison], «Consolidation,» National Gazette, Dec. 5, 1791, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 10:214, 14:138; Colleen A. Sheehan, «The Politics of Public Opinion: James Madison's 'Notes on Government,'» WMQ. 3rd, ser., 49 (Oct. 1992), 614.

أن حكومات الولايات الثلاث عشرة كانت كما صاغ ذلك مايسون «ديموقراطية أكثر مما ينبغي»[1].

ومع ذلك فإن اعتراف معارضي الاتحاد بأن مؤلفي دساتير الولايات قد أخطأوا في اتجاه معين لم يمنعهم من اتهام واضعي الدستور بمحاولة دفع البلد أكثر مما ينبغي في الاتجاه المقابل. وقد كانوا خاصة منشغلين بخصوص قرار المؤتمر الاتحادي بـ«توسيع دائرة» الحكومة من خلال توسيع دوائر الانتخاب ونقل بعض المسؤوليات الحكومية الكبرى من مستوى الولايات إلى المستوى الاتحادي. وأغلب التفاسير الحديثة لمعركة المصادقة تركز على وجه وحيد من خصومة معارضي الاتحاد ضد جمهورية أمريكية ذات حجم قاري. فقد كانوا يخافون من أن تنكص إلى الاستبداد. ولما كان ذلك لم يحصل فإن نقاد الدستور قد ألصقت بهم سمعة المتنبئين المساكين[2]. لكن الوجوه الأخرى التي أهملت من شكاوى معارضي الاتحاد حول كبر الهيئات والحجم المفرط للدوائر الانتخابية يبقى ذا وجاهة أحسن في نظر الفحص النقدي الحديث. وقد ندد الكثير من النقاد بخصائص الدستور عينها التي احتفى بها مساندوه الأكثر حماسة. فقد لاحظ أحد المعارضين للاتحاد في أكتوبر 1787 مستبقاً بذلك بأربعة أشهر دعوى ألكسندر هاملتون بأن الدستور سيحول دون «أي توافق آراء في أي خطة جزئية للانتخابات» أنه إذا تم تبني الدستور «فإن أهل جورجيا ونيوهامشاير لن يستطيع أحد منهم أن يعرف رأي الآخر ومن ثم فإنه لن يستطيع أن يعمل بتواطؤ معه لكي يكون في وسعهم إحداث تغيير عام في نوابهم»[3].

(1) Elbridge Gerry, George Mason, Edmund Randolph, May 31, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:48, 49, 51;
Gordon S. Wood, The Creation of the American Republic,1776-1787 (Chapel Hill, N.C., 1969), 484.

(2) «Brutus,» I, New York Journal, Oct. 18, 1787, DHRC, 13:417;
Kenyon, «Men of Little Faith»;
Bernard Bailyn, The Ideological Origins of the American Revolution (enlarged ed., Cambridge, Mass., 1992), 347-49;
Rosemarie Zagarri, The Politics of Size: Representation in the United States, 1776-1850 (Ithaca, N.Y., 1987), 86, 93-94.

(3) Hamilton, Federatist 60:3;
«Brutus,» I, New York Journal, Oct. 18, 1787, DHRC, 13:420.

كانت إحدى أهم الشكاوى حول الحكومة الوطنية المقترحة في فيلادلفيا أن دوائر التشريعية الاتحادية ستحتوي على عدد كبير جداً من المصوتين ما يحول دون سيل المعلومات من المواطنين إلى النواب ومنهم إلى المواطنين معا. وقد خشي كاتب من ماساشتوستس أنه بمجرد أن يتم «اختيار نواب الكونجرس في دوائر كبيرة فإنهم سيكونون غير معروفين لقسم معتبر من منوبيهم وسيكون منوبوهم معروفين أقل من قبلهم»[1]. وبالدفاع عن القضية القائلة إن دوائر الانتخاب الكبرى ستحول دون الممثلين وجمع المعلومات الكافية حول منوبيهم فقد استوحى الكتاب والخطباء الذين يعارضون الاتحاد الفكرة التي نشرها شعبياً آدم سميث في كتابه «نظرية الأحاسيس الخلقية» لسنة 1759 والقائلة إن كل البشر «متعاطفون بالطبع» مع أتراح الناس الآخرين وأفراحهم وحاجاتهم– لكنهم «يتعاطفون قليلاً ... تجاه الغير الذي ليس لهم به صلات». ولما كان النائب الذي يمثل عشرات الآلاف من المنوبين «لا يمكن البتة أن يكون مطلعا على ظروف الناس» فإن «المزارع الاتحادي» قد حذر من أنه لا يستطيع أن «يتعاطف معهم» كذلك. ومن سخريات القدر كان المندوب في مؤتمر المصادقة الذي استوحى أكبر استيحاء من فكرة التعاطف هو جورج مايسون. فبالعودة إلى فيلادلفياكان مايسون قد ساند بحماسة فكرة نقل البعض من سلطة الولايات للهيئة الوطنية مع حجم مفرط لدائرة انتخاب التشريعية. لكن إغفال المؤتمر وثيقة الحقوق وغيرها من الحروز الحاسمة جعلت مايسون يرفض محصلته النهائية وأعلن في خطبة تلو خطبة في مؤتمر فرجينيا أن الدستور سيزيل رابطة «الإحساس بالرفقة» بين النائب والمنوب[2].

ومهما كان العدد الكبير للمنوبين في كل دائرة من دوائر انتخاب الشيوخ مخيفا بالنسبة

---

(1) «Cornelius,» Hampshire Chronicle, Dec. 18, 1787, DHRC, 4:412;
Zagarri, Politics of Size, 91-93.

(2) Adam Smith, The Theory of Moral Sentiments, ed. D. D. Raphael and A. L. Macfie (orig. pub. 1759;
Indianapolis, Ind., 1984), 86, 90, «Federal Farmer,» An Additional Number of Letters . . . ,DHRC, 17:281;
George Mason, June 4, June 11, June 16, 1788, Patrick Henry, June 12, 1788, Edmund Randolph, June 6, June 17, 1788, George Nicholas, June 14, 1788, in Elliot, ed., Debates in the State Conventions, 3:30-31, 34, 262, 264, 426, 327,123, 470, 393.

إلى الكتاب المعارضين للاتحاد فإنه لم يكن همهم الأكبر بل إن خطرا أكبر كان في الانتظار وهو كثير الانتشار؛ إنه خطر أن يكون المنتخبون في هذه الدوائر التشريعية الاتحادية الكبرى أغنى من منوبيهم إلى أبعد حد. فقد حذر جون كوينسي ابن عمه في ديمسبر 1787 قائلاً إذا كان «ثمانية أشخاص سيمثلون سكان هذه المجموعة فإنهم سيُختارون دون شك من قسمها الارستوقراطي». وفي كوناكتوكوس كان- بما يكفي من المفاجأة- مستعمل الحجة القائلة إن الدستور سيضمن انتخاب الأغنياء متناسيا مشاكل الأمريكيين العاديين بنجامين جايل الرجل الذي مدح الحصانة الانتخابية التي حصل عليها مستشارو كونكتكوت لكون انتخابهم كان على نطاق الولاية كلها. فقد قال جايل إن عدد الشيوخ سيكون من القلة بحيث إنهم سيكونوا جميعاً دون شك «من أعلى طبقة في الشعب الطبقة التي لا تعرف إلا القليل من الفقر والقيود والمصاعب التي تعرفها الطبقتان الوسطى والدنيا من الناس». إن الهم الذي عبر عنه جايل وغيره من معارضي الاتحاد يرتهن بمفهوم «الإحساس بالرفقة». فقد أعلن أحد نقاد الدستور قائلاً: «فلكي يمثل شخص ما شخصاً آخر تمثيلاً حقيقياً» لا بد أن يشعر بمثل ما يشعر به وهو ما لا يمكنه فعله إذا لم يوجد «في وضعيته نفسها»[1].

كما كان ماديسون قد تخوف في المؤتمر الدستوري من أن يكون أصحاب الوظائف الرسمية عاجزين عن التعاطف مع أعضاء الطبقات الاجتماعية من غير طبقتهم. فقال «إن الشخص المالك للثروة والذي يتمدد على أريكته ويتجول في عربته لا يمكنه أن يقضي بخصوص حاجات العامل اليومي أو عواطفه»، بل إن ماديسون كان منشغلا أكثر بالعجز المناظر عند العامل؛ عجزه عن النفاذ إلى فهم حاجات الشخص الذي يتجول في العربة. وكانت القضية التي يدافع عنها في خطبته هي أن شيوخ الولايات المتحدة إذا لم يعطوا مدة

---

(1) رسالة وجهها دجون كوينسي أدامز إلى وليام كرانش بتاريخ 8 ديسمبر 1787 وردت في المرجع التالي:
John Quincy Adams to William Cranch, Dec. 8, 1787, Benjamin Gale, speech, Nov. 12, 1787, «O,» American Herald, Feb. 4, 1788,
«Federal Farmer,» Observations Leading to a Pair Examination of the System of Government Proposed by the Late Convention . . . and to Several Essential and Necessary Alterations in It. . . (New York, 1787),
«Brutus,» III, New York Journal, Nov. 15, 1787, DHRC, 4:401, 3:423, 5:855,

نيابية طويلة جداً فإنهم قد يخضعون ذات يوم إلى مطالب الشعب بتوزيع ثروة الأغنياء[1]. إلا أن ماديسون خلال نقاش المصادقة تخلى عن طلبه السابق بأن التمثيل المطابق (لحقيقته) يقتضي «الإحساس بالرفقة». فقد كتب في المقالة 57 من «أوراق فدرالية» أن «مصلحة» النائب و«طموحه» سيضمنان «ولاءه وتعاطفه مع جمهور الشعب الكبير»[2].

ومثل الكثير من مندوبي المؤتمر الاتحادي توقع العديد من معارضي الدستور أن الأمريكيين الأثرياء سيتفوقون على المزارعين والمهنيين بالزيادة في تأثيرهم من خلال تنسيق منتوجاتهم. فقد قال ميلانكتون سميث للمندوبين في مؤتمر المصادقة على الدستور في نيويورك في 21 يونيو 1788 «إن الكبار يكونون الجمعيات بيسر. لكن الفقراء والطبقة الوسطى يكونونها بعسر». وكان هو وغيره من معارضي الاتحاد يتخوفون من أن الحكومة بعد أن تبدأ بإقامة الانتخابات المتعددة (التي يذهب فيها النصر للمرشحين الذين يحصلون على أكثر الأصوات حتى لو بقي دون الأغلبية) في دوائر انتخابية كبرى «فإن الشعب العادي سينقسم وسيساعد الغير على انقسامه». وفي المقابل فإن «الارستوقراطية الطبيعية ستوحد بيسر مصالحها وراء قوائم المرشحين من ذوي الرأي المتماثل»[3].

لم يختر واضعو الدستور مطالبة التشريعيات بجعل الولايات دوائر انتخابية لعضو واحد في الكونجرس. وقد فسر معارض آخر للاتحاد «كورنيليوس» المترتبات على هذا القرار بالنسبة إلى ناخبي ماساتشوستس. فلاحظ أن «المواطنين في مدن الموانى البحرية كثيرون وهم يعيشون في ازدحام ومصالحهم واحدة ويوجد ترابط ثابت وتفاعل بينهم». ومن ثم فسيكون التجار وتابعوهم قادرين على «تكثيف أصواتهم» على قائمة لمرشحين متماثلين في

(1) James Madison, May 31, June 26, 1787, [«James Madison: Note to His Speech on the Right of Suffrage»], in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:50, 431,

(2) Madison, Federalist 57:14;
Hamilton, Federalist 35:5-11.

(3) 4 Melancton Smith, June 21, 1788, in Elliot, Debates in the State Conventions, 2:246;
«Federal Farmer,» Additional Number of Letters, DHRC, 17:280, 313-14;
'A Real Farmer,» Hampshire Chronicle, Nov. 5,1788, in Merrill Jensen et al., eds., The Documentary History of the First Federal Elections, 1788-1790 (4 vols.; Madison, Wisc., 1976-89), 1:471-72.

الرأي. لكن المزارعين بالمقابل «موزعون ومتباعدون شاسع التباعد» ومن ثم فإنه سيكون من الأصعب بالنسبة إليهم «التواطؤ على خطط تمكنهم من ربح الانتخابات». وحتى جيمس ماديسون سلم بأنه عندما يضع الدستور المصوتين الأمريكيين في «وضعية أكثر رحابة» فسيجد المواطنون العاديون متاعب «للتوحد» وهو ما يبقيهم في هشاشة أمام «وحدة وحيل أصحاب المصالح»(1).

قارن الكثير من معارضي الدستور الولايات المتحدة بإسرائيل القديمة في أيام النبي صموئيل. فقد ذكر روبرت لاسنج مؤتمر المصادقة بنيويورك «أن الإسرائيليين لم يكونوا ناجحين في الحرب وكانوا ينهزمون أحياناً أمام أعدائهم» فماذا فعلوا؟ «فبدلاً من أن يعتبروا هذه النكبات نتيجة لذنوبهم بحثوا عن الإنقاذ من تعيين ملك تقليدا لأجوارهم»(2). وقد جاء قادة القبائل الثلاث عشرة إلى صموئيل وقالوا له «عين لنا ملكا». ولما نقل صموئيل طلبهم إلى يهواه (رب اليهود) غضب الرب غضبا شديداً. لكنه في النهاية قال له: «عين لهم ملكا». ومنذئذ أصبحت إسرائيل يحكمها سلسة من الملوك-أغلبهم كانوا مستبدين. ورأى معارضو الاتحاد أن الولايات المتحدة تعمل الآن بالمبدأ نفسه. وإذن فقد ألحوا في الطلب من مواطنيهم بألا يستمعوا لأولئك الذين مثلهم مثل الإسرائيليين القدامى «يطلبون ملكاً... بجنون»(3).

لكن الاتحاديين لم يكونوا سذجاً بخصوص التحدي المتمثل في المصالحة بين المواطنين العاديين ودستور هدفه سلبهم قوتهم السياسية. فبنجامين لنكولن الذي قاد الجيش للقضاء

(1) «Cornelius,» Hampshire Chronicle, Dec. 18, 1787, DHRC, 4:414;
Madison, Federalist 63:8; «Federal Farmer,» Additional Number of Letters, DHRC, 17:312;
Kenyon, «Men of Little Faith,» 12-13, 40-41;
William B. Allen, «Federal Representation: The Design of the Thirty-fifth Federalist Paper,» Publius 6 (Summer 1976), 67.

(2) Lansing, June 20, 1788, in Elliot, ed., Debates in the State Conventions, 2:218.

(3) «Agrippa,» XV, Massachusetts Gazette, Jan. 29, 1788, DHRC, 5:824;
«Poplicola,» Boston Gazette, Dec. 24,1787. DHRC, 5:509-10;
«A..B.» Massachusetts Gazette, Nov. 20,1787, DHRC, 4:278-79;
Melancton Smith. June 20, 1788, in Elliot, ed., Debates in the State Conventions, 2:225—26;
«Lycurgus III» [Herman Husband], XIV Sermons on the Characters of Jacob's Fourteen Sons (Philadelphia, 1789), 20.

على تمرد شاي حذر بألا يتوقع أحد «أن أولئك الناس الذين خدرتهم إلى حد كبير جرعات كبيرة من الحرية والذين هم متعطشون للمزيد منها سيخضعون قريباً لدستور سيأخذ لاحقاً زمام الحكم الذي كان حسب رأيهم شديد الضيق»[1].

(1) رسالة وجهها بنجامين لنكولن إلى جورج واشنطن بتاريخ 3 فبراير 1788 وردت في المرجع التالي:
Benjamin Lincoln to George Washington, Feb. 3, 1788, DHRC, 7:1573

الفصل الخامس عشر

«أكثر إنتاجية وأقل اضطهادا»

ضرائب

علم الاتحاديون أن حظهم الأوفر لتليين رفض المزارعين الحكومة الجديدة يكمن في إقناعهم بأن الدستور سيعالج أهم شكويين لهم أعني: «الجوع» النقدي و«عبء» الضريبة الثقيل جداً.

فالمصادقة ستمكن حكومة الولايات المتحدة من شيء لم يكن بيدها من قبل أبدا: حق فرض سلسلة من الضرائب أكثرها إدراراً الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية التي تدخل الموانئ الأمريكية. وما ينتظر من الضريبة الاتحادية يجعل الدستور عزيزا لدى كل أمريكي عانى بسبب تراخي دافعي الضرائب في سداد ما عليهم. فمن بين ضحايا الجباية كان في المقام الأول مواطنون يملكون سندات اتحادية وكان انتظارهم دعم الدستور لقيمة سنداتهم بصورة درامية قد قطع مسيرة طويلة نحو ما يعلل صيرورتهم اتحاديين ربما بنسب أكبر من أي نسب قطاع آخر من المجتمع[1]. وعندما سأل جورج واشنطن تشارلز لي ما الذي عليه

(1) Philadelphia dateline, Independent Gazette, Aug. 22, 1787;
«Freeholder,» Virginia Independent Chronicle, Apr. 23, 1788, DHRC, 9:754;
Hamilton, «The Defence of the Funding System» (July 1795), in Harold C. Syrett, ed., The Papers of Alexander Hamilton (26 vols.; New York, 1961-87), 19:5;
Forrest McDonald, Pluribus Unum: The Formation of the American Republic, 1776-1790 (Boston. 1965), 34;
E. James Ferguson, The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776-1790 (Chapel Hill, N.C., 1961), 340-41;
Robert A. McGuire and Robert L. Ohsfeldt, «Economic Interests and the American Constitution: A Quantitative Rehabilitation of Charles A. Beard,» Journal of Economic History 44 (June 1984), 509—19;
John K. Alexander, The Selling of the Constitutional Convention: A History of News Coverage (Madison, Wisc., 1990), 148-49;
Robert A. McGuire, To Form a More Perfect Union: A New Economic Interpretation of the United States Constitution (Oxford, 2003).

فعله بالسندات التي تلقاها تعويضا عن نفقاته في زمن الحرب قال لي إن الجواب رهن تبني الدستور أم عدم تبنيه. فإذا لم تتحقق المصادقة فإن السندات «ستتلاشى». أما إذا «تمت الموافقة على الدستور المقترح...فإن السندات العامة سترتفع قيمتها وستصبح قيمتها هائلة ربما في بعض سنين»[1].

استدعى غرام أصحاب السندات بالدستور زعما كثير التداول ضد معارضي الوحدة ومفاده أنه كان من صنعهم. فذكر بنجامين جايل لمجلس كلنجوورث في كونكتكوت أن المضاربين كانوا يخشون أنهم من دون الدستور «سيخسرون في النهاية جائزتهم»[2]. لكن الدائنين لم يكونوا العموميون في الحقيقة الوحيدين من بين الأمريكيين الذي تغمرهم السعادة بما ينتظرونه من كونجرس استعاد قوته فحصل على ما يكفي من الدخل لخدمة ديونه بل حتى العديد من المواطنين الذين لا يملكون سندات كانوا يرون أن سداد حقوق أصحاب السندات من أعمال العدل. وكان ذلك يعتبر عند الكثير الطريقة الوحيدة التي تجعل الحكومة تنقذ مقدار ثقة (المتمولين) فيها–شرطاً في الحصول على قروض مقبلة.

وتخوّف معارضو الاتحاد من أن تؤدي رغبة الحكومة الاتحادية في خدمة ديون الحرب إلى الإفراط في استعمال السلطة التي حصلت عليها مؤخراً لفرض الضرائب. وقد حذر جون كونسي أدامز من أن الدستور سيضغ الأمريكيين في الظروف نفسها التي حاول البرلمان (البريطاني) فرضها عليهم: «سيخضعون لضريبة مضاعفة»–واحدة من قبل الحكومة الاتحادية والثانية من قبل الولاية[3]. وقد اشتكى ألبردج جاري قائلاً «سينزف الشعب من كل مسام جلده بسبب الضرائب»[4]. وقد استدعى هرمن هازبند في لقاء له مع شخص لا يقاسمه معارضة الدستور صورة كثيراً ما استعملها معارضو الضرائب الثقيلة، إذ علق متسائلا (هل لي

(1) Lee to Washington, Apr. 11, 1788, DHRC, 9:734-35.

(2) Benjamin Gale, speech to Killingworth town meeting, Nov. 12, 1787, DHRC, 3:422; «A Federalist,» Boston Gazette, Nov. 26, 1787, DHRC, 4:322. ,

(3) رسالة وجهها جون كوينسي أدامز إلى وليام كرانش بتاريخ 14 أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
John Quincy Adams to William Cranch, Oct. 14, 1787, DHRC, 4:73.

(4) رسالة وجهها ألبردج جاري إلى توماس وارن بتاريخ 18 اكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي
Elbridge Gerry to James Warren, Oct. 18, 1787, DHRC, 4:94.

أن): «أفترض إذن أنه بوسعنا أن نسميك بحق يسّاكر؟». ثم ذكّر هازبند الرجل بأن يسّاكر التوراتي قد «أحنى كاهله لتحمل كل اغتصاب من الطغاة إلى أن أصبح عبداً حقيرا» ثم حذر بأن المصادقة على الدستور ستخضع الأمريكيين للمصير ذاته[1].

وتخوّف بعض الاتحاديين من أنهم لن يستطيعوا البتة إقناع دافعي الضرائب بوضع سلطة فرض الضرائب القارية وجمعها بين يدي سلطة وطنية بعيدة قادرة على الصمود أمام المطالبة بالإعفاء. وفي حين كان كل واحد تقريباً موافقاً على أن تشريعيات عهد الكنفدرالية قد فرضت «ضرائب اضطهادية وغير عادلة» تساءل حتى ألكسندر هاملتون عن القوى المساندة للدستور هل ستكون قادرة على التغلب على «رغبة الشعب عن دفع الضرائب وطبعاً بالتالي عن حكومة قوية»؟[2]. لكن جل أصدقاء الدستور لم يكونوا إلا سعداء جداً للكلام في الضرائب لأنهم يعتبرونها مسألة يمكنهم الفوز فيها. كانوا يعتقدون أنه بوسعهم أن يقنعوا رفاقهم الأمريكيين بأن الدستور سيخفض الضرائب إلى حد كبير جداً[3].

كان دافعو الضرائب يستمعون منذ سنوات إلى القول إنه إذا صادقت الولايات الثلاث عشرة على الرسوم الاتحادية «فستسددون.. كل ضرائبكم العمومية من دون أن تشعروا بذلك»[4]. وبداية من سبتمبر 1787 شرع الاتحاديون في الدفاع عن القضية ذاتها. فقد ادعى أحد الفرجينيين أنه لما كانت الحكومة الوطنية ستكون قادرة على تحصيل جل دخلها من

(1) «Lycurgus III» [Herman Husband], XIV Sermons on the Characters of Jacob's Fourteen Sons (Philadelphia, 1789), 19;
[Husband], A Dialogue between an Assembly-man and a Convention-Man On the Subject of the State Constitution of Pennsylvania . . . (Philadelphia, n.d.), II;
Genesis 49:14-15.

(2) «A Freeholder,» Virginia Independent Chronicle, Apr. 9, 1788, DHRC, 9:727;
Hamilton, «Conjectures About the New Constitution,» [Sept. 1787], in Syrett, ed., Papers of Alexander Hamilton, 4:275.

(3) «One of the Middle-Interest,» Massachusetts Centinel, Dec. 5, 1787, DHRC, 4:388;
«West-Chester Farmer,» New York Daily Advertiser, June 8, 1787;
'A Correspondent,» Philadelphia dateline, New Jersey Journal, and Political Intelligencer, Aug. 15, 1787;
Francis Corbin, speech in Virginia ratifying convention, June 7, 1788, DHRC, 9:1008, 1011.

(4) «Connecticut Farmer,» Middlesex Gazette, Sept., 11, 1786. 10.

رسوم جمركية لا تكلف المواطن أي ألم، فستكون نتيجة تبني الدستور «المساواة والتخفيض في الضرائب الداخلية»[1].. وستذهب أهم الثمرات الناشئة عن هذا التغيير إلى دافعي الضرائب في ما يسمى بالولايات التي لا تستورد–تلك الولايات التي تحصل على جل بضائعها الأجنبية عن طريق موانئ الولايات المجاورة لها. وقد اضطرت ولايات ديلاوار ونيوجيرسي وكونكتكوت التي لا تستطيع أن تفرض رسوماً جمركية على البضائع القادمة مما وراء البحار إلى الحصول على أي مال ترسله إلى الكونجرس من ضرائب مباشرة مؤلمة[2]. وليس من المصادفة أن كانت هذه الولايات ثلاثا من الأربع التي صادقت على الدستور قبل غيرها. وبالفعل فإن مؤتمر ديلاوار ومؤتمر نيوجيرسي قد صادقاً بالإجماع على الدستور. وقد وضح أحد الاتحاديين من كونكتكوت جيريمياه وادسوورث دفاعه عن الضريبة الاتحادية بقصة يسّاكر– دابة الحمولة النموذجية التي أشار إليها هرمن هازبند معارض الاتحاد. فقد حذر وادسوورث بأنه إلى حين استمداد الحكومة الاتحادية ما يقيمها من الرسوم الجمركية الوطنية فإن كونكتكوت ستبقى قابلة لـ« المقارنة مع حمار محمل ليس بعبئين بل بعشرين عبئاً وهي أعباء ستأتي علينا في النهاية»[3].

وكانت ساوث كارولينا ثانية آخر ولاية صادقت على الدستور ولكن حتى الآن فإن الإحباط من عدم قدرة الحكومة (حكومة الولاية) على فرض أداءات على البضائع المستوردة كان يشجع النزعة الاتحادية. فقد ذكر هيوج وليامسون مواطنيه بأن ثلثي تجارة الولاية تمر بفرجينيا وساوث كارولينا مع ما يترتب على ذلك من كون الهيئة التشريعية كانت تستطيع أن «ترفعها قليلاً بالتوريد والتصدير». ثم حذر بالقول إنه إذا رُفض الدستور فسيضطر

---

(1) «A Freeholder,» Virginia Independent Chronicle, Apr. 9, 1788, DHRC, 9:729;
Hamilton, Federalist 12:12;
Roger H. Brown, Redeeming the Republic: Federalists, Taxation, and the Origins of the Constitution (Baltimore, 1993), 213.

(2) The fourth state to ratify early on was Pennsylvania. 'A Farmer,» New Haven Gazette and Connecticut Magazine, Oct. 18, 1787;
Brown, Redeeming the Republic, 213.

(3) Wadsworth, speech in Connecticut House of Representatives, May 12, 1787, Middlesex Gazette, May 28, 1787; Genesis 49:14-15.

مجلس النواب إلى «زيادة ضرائبنا بقدر مفرط وهذه الضرائب ينبغي أن تكون من أكثر أنواع الضرائب ضرراً لأنها ينبغي أن تكون ضرائب على الأراضي والرؤس ضرائب لا يمكن أن تفشل في طحن وجه الفقير»[1].

وكان معارضو الاتحاد يرون الدعوى التي عمت والقائلة إن الدستور سيخفف العبء الضريبي أكثر الأسلحة فتكا في جهاز معارضيهم الحربي[2]. وبدلاً من تضييع قوتهم في جهد غير مجد لمعارضة القضية الحتمية بالنسبة إلى الرسوم الوطنية سعى نقاد الدستور إلى نقل المعركة الجبائية إلى أرضية أخرى. فقد أبرزوا أن واضعي الدستور قد ضمنوا للحكومة الوطنية احتكار دخل الرسوم. ولما كان المؤتمر بمقتضى ضغط المندوبين الممثلين للمناطق ذات المنتج التصديري قد منع كذلك الضرائب على التصدير بالنسبة إلى الولايات وأيضاً بالنسبة إلى حكومة الاتحاد، فإن الدستور سيحول دون الولايات واستمداد دخلهم من التجارة. وإذن فماذا لو أن الدستور استجاب لأعز ما ينتظره مساندوه فخفض من تضحيات دافعي الضرائب لصالح الحكومة الاتحادية؟ لكنه في الوقت نفسه سيُرْبي عبء الضريبة التي تفرضها الولايات[3].

ولم يحدث توقع الزيادة في ضرائب الولايات نتائج وخيمة أكثر مما فعل في ماساتشوستس، حيث أبرز معارضو الاتحاد هناك أنه حتى مع رسوم الولاية تمكنت التشريعية من تسديد فائدة ما قدره 4 ملايين دولار من ديون الولاية بفرض ضرائب فلكية أنتجت تمرد شاي. وقد ذكر أحد المعارضين للدستور «صوت الشعب=فوكس بوبيلي» مواطنية بأنهم قد وجدوا «بتجربة شقية أن انتظارهم الإعفاء (من ديون الولاية) بإجراءات الضريبة الحادة على الرؤوس

(1) Williamson, speech, Nov. 8, 1787, in Bernard Bailyn, ed., The Debute on the Constitution; Federalist and Antifederalist Speeches, Articles, and Letters During the Struggle over Ratification (2 vols.; New York, 1993), 2:233-34.

(2) George Mason, speech in Virginia ratifying convention, June 11, 1788, DHRC, 9:1156.

(3) Preston, Connecticut, town meeting, Nov. 26, 1787, DHRC, 3:440;
Patrick T. Conley, «First in War, Last in Peace: Rhode Island and the Constitution, 1786-1790,» in Conley and John P. Kaminski, eds., The Constitution and the States: The Role of the Original Thirteen in the Framing and Adoption of the Federal Constitution (Madison, Wisc., 1988), 281.

والأرض هو بنيان بلا أساس»[1]. وردّ الكثير من مساندي الدستور على هذه التخوفات التي يصحبها تنبؤ عنيد بأن الحكومة الاتحادية ستتحمل ديون حكومات الولايات وتسدد ما عليها لأصحاب سندات الولايات مع تمكين المجالس النيابية الثلاثة عشر من العودة إلى مستوى الضريبة المتقدم على الحرب[2]. وقد أجمل شيخ ماريلاند تشارلز كارول ملخص إشكالية الجباية بالنسبة إلى المصادقة. فقال إن «التصويت لصالح الدستور تصويت لنظام جباية أفضل» وسيتبين في آن أنه «أكثر إنتاجية وأقل اضطهادا من النظام الحالي»[3].

كانت هذه الحجج مقنعة إلى حد جعل عديد الأمريكيين الذين تزعموا إجراءات الإعفاء في مستوى الولايات، الإجراءات التي حظرها الدستور، يساندون الدستور على أمل أنه سيخفض من ضرائبهم. وقد استعمل توماس رودني تأثيره بوصفه رئيس مجلس النواب في ديلاوار لرعاية إصدار عملة بمقدار 10000 جنيهاً من خلال غرفته وذلك فقط ليرى هزيمة (المقترح) في المجلس. وكان رودني يعلم أن الدستور سيلغي العملة الورقية لكنه لم يستطع أن يقنع نفسه بمعارضته. فقد فسر سلوكه بأن قال «لما رأيت الشعب مضطهدا إضطهادا كبيراً كنت آمل أن يخفف ذلك عنه»[4]. وما يقرب من نصف مدن نيوهامشاير التي طالبت التشريعية بطبع العملة الورقية خلال عقد 1780 واصلت لانتخاب مندوبين في مؤتمر المصادقة يساندون الدستور الذي سيحظر إصدارات العملة[5]. وفي حين كان انتظار مهلة التخلص من

(1) «Vox Populi,» Massachusetts Gazette, Nov. 13, 1787, DHRC, 4:224-25.

(2) Anonymous essay, Massachusetts Centinel, Oct. 13, 1787, DPIRC, 4.70;
William Cranch to John Quincy Adams, Nov. 26, 1787, DHRC, 4:319.

(3) «An Undelivered Defense of a Winning Cause: Charles Carroll of Carrollton's 'Remarks on the Proposed Federal Constitution,» ed. Edward C. Papenfuse, Maryland Historical Magazine 71 (Summer 1976), 246;
'A Plebeian» [Melancton Smith], 'An Address to the People of the State of New York . . . ,» in Paul Leicester Ford, ed., Pamphlets on the Constitution of the United States, Published During its Discussion by the People, 1787-1788 (Brooklyn, N. Y, 1888), 107;
«The Observer,» III, X, Pennsylvania Gazette, Nov. 18, 1789, Jan. 6, 1790;
Max M. Edling, A Revolution in Favor of Government: Origins of the U.S. Constitution and the Making of the American State (Oxford, 2003), 203.

(4) Rodney, quoted in Brown, Redeeming the Republic, 212.

(5) John H. Flannagan, Jr., «Trying Times: Economic Depression in New Hampshire, 1781-1789» (Ph.D. diss., Georgetown University, 1972), 349-50.

القضاء على الضرائب قد دفع بالمزيد من أصدقاء الحلول السريعة مثل العملة الورقية منفصلين بذلك عن الاتحاديين فإن حلفاءهم المتروكين اتهموهم ببيع حق الابن البكر كما فعل إيسو (بكر اسحق وحفيد الخليل) مقابل لقمة ثريد[1].

كما زاد من صفوف الاتحاديين الأمريكيون الذين كانوا شعبويين في عالم السياسة لكنهم أعداء التخفيف من الدين والضرائب. وكان رئيس هؤلاء الشعبويين توماس باين. ورغم أنه كان يسمي الدستور «نسخة، رغم أنها غير تامة الحقارة مثل أصلها الذي هو شكل الحكومة البريطانية»، فإنه كان مستعداً للتضحية بكل شيء تقريباً حتى يزيل خطر العملة الورقية. فخلال الحرب أفلس الانخفاض المهول في قيمة العملة مع ما رافقه من التقدم في أجور الحرفيين ومن تخلف في الأرباح وراء زيادات الأسعار، أفلس الكثير من الناس الذين كان باين يتزعم قضيتهم. وقد اقترح باين ذات مرة أنه ينبغي أن يحكم بالإعدام على كل مشرع يحاول أن يفرض على الدائنين قبول العملة الورقية. وكان الحرفيون كذلك متلهفين لإعطاء الكونجرس سلطة حماية التجارة الأمريكية. ولأجل كل هذه العلل انضم أغلبهم إلى باين في مساندة الدستور[2].

كما أن مساندة الدستور دعمها توقع شائع بأن الجباية الاتحادية ستمول جيشاً قادراً على القضاء على حركات تمرد المزارعين. فقد حذر جيمس ولسون مؤتمر المصادقة في بنسلفانيا الذي انعقد في فيلادلفيا في نوفمبر 1787 قائلاً «إن لهب التمرد الداخلي مستعد للاشتعال في كل مكان. فمن طرف القارة هذا إلى طرفها الآخر نحن نمشي على الرماد الذي يخفي ما تحت أقدامنا من نار»[3]. وقبل خمسة أيام من تبني الدستور حذرت (صحيفة) بنسلفانيا

(1) «The Republican Federalist,» V, Massachusetts Centinel, Jan. 19, 1788, DHRC, 5:751; Genesis 25:29-34.

(2) Alfred F. Young, «The Framers of the Constitution and the ‹Genius› of the People,» Radical History Review 42 (Fall 1998), 16;
Alfred F. Young, «Conservatives, the Constitution, and the 'Spirit of Accommodation,'» in Robert A. Goldwin and William A. Schambra, eds., How Democratic Is the Constitution? (Washington, D.C., 1980), 143-47;
Eric Foner, Tom Paine and Revolutionary America (updated ed.; New York, 2005), 190, 198, 206.

(3) Wilson, Dec. 11, 1787, in Jonathan Elliot, ed., The Debates in the Several State Conventions =

جازيت من أنه إذا رفض الأمريكيون خطة المؤتمر فإن أخبار يونيو 1789 ستكون قريباً مما يلي «علمنا من مدينة رتشموند أن مجلس النواب الجديد للولاية الذي شيد مؤخراً هناك قد أشعلت فيه النار الدهماء القادمة من منطقة باركلي بسبب رفض مجلس النواب إصدار عملة ورقية. وبناء على المقدار الكبير من روح الدهماء المتحدية رأت الحكومة بأنه من الأحوط ألا تتدخل في الأمر». ومن ناحية ثانية إذا صادق الأمريكيون على الدستور فإنهم سيقرأون قريباً أن تمرد المستحوذين على أملاك الغير من كونكتكوت في وادي وايومينج بنسلفاينا قد تم القضاء عليهم وأن قادة المتمردين «سيعدمون»(1).

وقد توقع المنحازون إلى الدستور أن اللجوء إلى الجيش الاتحادي للإتيان على الانتفاضات لن يحصل في الحقيقة إلا نادرا وذلك لأن مجرد وجوده سيجعل المتمردين الممكنين يحجمون عن التمرد—وهي حجة قدمها أحد الهزليين من نيوهامشاير نظما. فقد أعلن —مذكراً بأسماء متمردي ماساتشوستس لوك داي ودانيال شاي— أنه بعد أن تمت المصادقة على الدستور (يمكن القول)

«إن الوفرة والنظام والحرية قريباً ستسود

لن يجرأ شاياكم ولا داياكم فالتمرد إلى خمود»(2).

بل حتى الكثير من الأمريكيين الذين يقاسمون متمردي عهد الكنفدرالية تشكياتهم فإنهم مع ذلك يكرهون تكتيكاتهم كرها شديداً ويرحبون بما يتوقع من حكومة تكون لها سلطة

= on the Adoption of the Federal Constitution ... (4 vols.; Washington, D.C., 1836), 2: 521.

(1) Philadelphia dateline, Pennsylvania Gazette, Sept. 12, 1787;

«A Citizen of Philadelphia» [Pelatiah Webster], The Weaknesses of Brutus Exposed: or, Some Remarks in Vindication of the Constitution Proposed by the Late Federal Convention, Against the Objections and Gloomy Fears of that Writer (Philadelphia, 1787), 18;
George Nicholas, James Madison, speeches in Virginia ratifying convention, June 14, 1788, DHRC, 10:1279, 1296.

(2) Anonymous poet, quoted in Flannagan, «Trying Times,» 347;
Leonard L. Richards, Shays' Rebellion: The American Revolution's Final Battle (Philadelphia, 2002), 135.

«ضمان الطمأنينة الداخلية»[1].

ولم تكن تمردات المواطنين وحدها هي التي كان على الجيش أن يقضي عليها. فالدستور كان يعتبر سلاحاً قوياً ضد ثورات العبيد أيضاً. وقد سأل إدموند راندولف حاكم فرجينيا مؤتمر المصادقة في الولاية يوم 6 يونيو 1788 «ألم يضعفنا السكان ممن جعلناهم عبيدا؟»[2]. وإحدى الإشارات هي الاضطراب الذي ينظر به الاتحاديون إلى تمرد العبيد كثرة لجوئهم إلى العادة التي كانت معتبرة في ذلك الزمان والمتمثلة في الإشارة إليها بالتورية. ففي مايو 1788 ذكر تنش كوكس البيض الجنوبيين بأن منطقتهم «مزدحمة بنوع من السكان الخطرين»[3]. وقد حذر ماديسون مواطنيه الجنوبيين بأنه عليهم أن يتصدوا «لبعض الظروف... التي لا تصح على الولايات الشمالية. ومن ثم فهم أصحاب مصلحة أكثر في تمكين الحكومة من سلطة قيادة قوة الاتحاد كلها في حالات الطوارئ»[4]. كما أشاد الاتحاديون بالاحتراز الذي أعطى بفضله الدستور الكونجرس سلطة تبني القانون الوطني حول العبيد الآبقين (وهو ما تبناه فعلاً في 1793). وقد أخبر تشارلز كوتسوورث بنكني مندوب المؤتمر الاتحادي لما عاد إلى ساوث كارولينا «حصلنا على حق استرداد عبيدنا في أي منطقة من أمريكا لجأوا إليها».

(1) « Valerius,» Massachusetts Centinel, Nov. 28, 1787, DHRC, 4:334;
William Manning, «The Key of Liberty: Shewing the Causes Why a Free Government has Always Failed & a Remedy Against It . . . ,» in Michael Merrill and Scan Wilentz, eds., The Key of Liberty: The Life and Democratic Writings of William Manning, 'A La-borer,» 1747-1814 (Cambridge, A4ass., 1993), 164— 66.

(2) Randolph, speeches in Virginia ratifying convention, June 6, 9, 1788, DHRC, 9:977-78, 983, 1086.

(3) «An American» [Tench Coxe], Pennsylvania Gazette, May 21, 1788, DHRC, 9:839.

(4) Madison, speeches in Virginia ratifying convention, June n, 17, 1788, DHRC, 9:1145, 10:1339;
Madison, Federalist 43:18;
Charles Cotesworth Pinckney, Jan. 17, 1788, in Elliot, ed., Debates in the State Conventions, 4:285;
George Washington to Bushrod Washington, Nov. 9, 1787, in W. W. Abbot and Dorothy Twohig, eds., The Papers of George Washington, Confederation Series (6 vols.; Charlottesville, Va., 1992-97), 5:422;
Antoine de la Forest to Comte de Montmorin, Dec. 15, 1787, DHRC, 8:240.

ولم نكن قد حصلنا على «هذا الحق من قبل»[1].

كان تهديد هجوم الهنود الحمر الذي ما زال قائما كان علة أخرى لحاجة الولايات المتحدة لمؤسسة عسكرية قومية قوية. فساند كثير من المستعمرين الغربيين –وبالفعل كثير من المقيمين على السواحل الذين لهم رهان مالي في الغرب– الدستور لأنهم يعتقدون أنه سيقوي الولايات المتحدة في حربها ضد جيرانهم من سكان أمريكا الأصليين[2].

وخلال عقد 1780 ازداد الكلام على الخطر الهندي بقدر الإيغال في جنوب أمريكا خلال السفر في الولايات المتحدة. ففي جورجيا، أبعد ولاية في الجنوب، كان قلق المواطنين وخوفهم من الهنود قد حدد بصورة حاسمة تقويمهم للدستور –مع أهمية ما ترتب على ذلك بخصوص حملة المصادقة ككل.

وقبل ذلك بسنة أو سنتين لم تكن أي ولاية لتكون أقل اهتماماً بتأسيس حكومة وطنية من جورجيا حيث لم يدفع المجلس التشريعي أي دولار من المال الذي أمر به الكونجرس أمراً ملزماً. وقد اختار النواب عدم إرسال وفد إلى مؤتمر أنابوليس سنة 1786 وفي السنة التالية لم يصوتوا في البداية ليكونوا ممثلين في فيلادلفياكذلك– وهو قرار لم يغيروه إلا في الدقيقة الأخيرة. ومع ذلك ففي اليوم الأخير من 1787 لم يصبح الجورجيون أول الجنوبيين فحسب بل كانوا أول الأمريكيين مصادقة على الدستور إذا ما استثنينا وادي ديلاوار. وفي مؤتمر المصادقة للولاية كان تصويت «نعم» بالإجماع. فلماذا تغير موقف بيض جورجيا بهذه الصورة الدرامية في مثل هذا الزمن القصير[3]؟

إن العلة الأهم هي صراع الولاية ضد أمة الكريك الهندية. فرغم أن البيض الجورجيين ما زالوا يعيشون قريباً من ساحل المحيط الأطلسي فإنهم يدعون ملكية كل المنطقة التي تحدها ساوث كارولينا وفلوريدا الإسبانية ونهر ميسيسيبي– وهي منطقة يسكنها الكثير من الأمم

(1) Pinckney, Jan. 17, 1788, Madison, June [17,] 1788, in Elliot, ed., Debates in the State Conventions, 4:286, 3:453.

(2) Antoine de la Forest to Comte de Montmorin, Dec. 15, 1787, DHRC, 8:240.

(3) DHRC, 3:2O9-11n; Forrest McDonald, We the People: The Economic Origins of the Constitution (Chicago, 1963), 129-30.

الهندية القوية. وأكثر هذه الأمم الهندية عدداً بزهاء خمسين ألف ساكن هم الكريك[1]. وفي منتصف عقد 1780 كان المسؤولون الجورجيون مقتنعين بأن عدداً قليلاً من الكريك يسعون إلى وصل أسمائهم بأفعال تعطي الكثير لوطنهم. وفي هذا المضمار فإن الأغلبية الكبرى من الكريك قررت كما أعلن الرئيس ألكسندر مكجيليفاري «أخذ الأسلحة من أجل الدفاع عن أنفسنا وطرد أولئك الغزاة من أراضينا لإخراجهم مما أغاروا عليه من أرضنا وتثبيتهم في حدودهم»[2]. ولم يكن مكجيليفاري الذي يحترمه مواطنوه إلا ربع كريك. فأبوه كان بريطانيا وهو أيضاً كان مخلصاً للتاج البريطاني خلال الحرب الثورية وكان في الكثير من الحالات يقود أحزاب الحرب من الكريك في هجوماتهم على مستعمرات جورجيا وغيرها من المستعمرات البريطانية المتمردة[3].

إن هجنة مكجيليفاري أعطته صلات مهمة. ورغم أن الحكومة البريطانية تنازلت عن فلوريدا لإسبانيا سنة 1783 فإن الشركة البريطانية بانتون ولاسلي سُمح لها بأن تؤسس محل بيع في بنساكولا على خليج مكسيكو. وقد ضمن الأسبان للشركة احتكار التجارة الهندية في المنطقة التي تقع بين ميسيسيبي الأدنى وأبالاشيانس الجنوبية. وكان مكجيليفاري موظفا في الشركة ومن ثم فقد كانت له القدرة على الوصول إلى الأسلحة وغيرها من المدد الحيوي. كما توجد كذلك صلة أخرى أهم بالنسبة إلى الكريك كانت مع الحكومة الإسبانية نفسها. فإسبانيا كانت محتاجة جداً إلى حلفاء في هذه الناحية من العالم. وفي حين كانت الولايات المتحدة تدعي أن (خط العرض) الموازي الحادي والثلاثين يمثل حدها الجنوبي كانت إسبانيا تدعي أن فلوريدا الإسبانية تمتد إلى كل الطريق التي تصل إلى نهر تينيسي. وفي سنتي 1784

(1) Peter H. Wood, «The Changing Population of the Colonial South: An Over-view by Race and Region, 1685-1790,» in Wood, Gregory A. Waselkov, and M. Thomas Hatley, eds., Powhatan's Mantle: Indians in the Colonial Southeast (Lincoln, Neb., 1989), 38.

(2) رسالة وجهها ألكسندر مكجليفاري إلى أرتورو أونيل بتاريخ 28 مارس 1786 وردت في المرجع التالي:
Alexander McGillivray to Arturo O›Neill, Mar. 28, 1786, in John Walton Caughey, ed., McGillivray of the Creeks (Norman, Okla., 1938), 104;
Gregory Evans Dowd, A Spirited Resistance: The North American Indian Struggle for Unity, 1745-1815 (Baltimore, 1992), 90-91.

(3) J. Leitch Wright, Jr., Anglo-Spanish Rivalry in North America (Athens, Ga., 1971), 138-39,142.

و1785 التقى المسؤولون الأسبان مع الكريك وغيرهم من قادة السكان الأصليين واتفقوا على مدهم بالبنادق والذخيرة[1].

وبحلول سنة 1786 أصبحت تشريعية جورجيا على علم بأن الكريك كانوا على أهبة الهجوم بحيث صوتت لما قدره 50000 جنيهاً لتقوية الميليشيا (الحامية). وفي ربيع 1787 قتل فريق من الكريك كثيراً من الجورجيين. وفي يونيو ذهب بعض أصدقاء هؤلاء القتلى وأهليهم بحثا عن الكريك وقتلوا أول من وجدوه منهم. وقد تبين فيما بعد أن من قتلوهم كانوا من المحايدين الذي كانوا يفضلون التواؤم مع الولايات المتحدة. فأغضب الهجوم بعض الكريك الآخرين من المحايدين وانضم الكثير منهم إلى صف معارضي الولايات المتحدة. وأصبح الكريك الآن مستعدين للخروج كافة ضد جورجيا.

و في مايو 1787 أخبر ناتانيال بندلوتون من سافاناه بجورجيا بأن الكريك قد «أشاعوا الإرهاب في كل أنحاء الولاية ونحن لا نملك لا العدد ولا الموارد الكافية للرد على هذه النكبات». وكتب بندلوتون «وقد قمنا بمبادرات» لكن الكريك كانوا «شاعرين بوضعيتنا الهشة وضعف الاتحاد كله» وبذلك فعرض جورجيا سيقابل على الأرجح «بالاحتقار»[2]. وإحدى علل ثقة الكريك المساندة التي حصلوا عليها من إسبانيا. وكان الكونجرس وتشريعية جورجيا يعلمون أنه يمكنهم إضعاف الكريك بقدر كبير إذا فرضوا على إسبانيا الجلاء من قلاعها في المنطقة المتنازع عليها وخاصة ناتشاز على الضفة الغربية من نهر ميسيسيبي. لكن الولايات المتحدة لم تكن في وضعية تمكنها من أن تملي إرادتها على إسبانيا[3].

وفي أكتوبر 1787 عندما وصل الدستور المقترح إلى جورجيا كان بيض الولاية مقتنعين بأنهم قد «اندرجوا في حرب عامة مع الهنود» وكانوا يردون هشاشتهم لضعف الاتحاد

(1) Dowd, Spirited Resistance, 98-99.

(2) رسالة وجهها بندلتون إلى جيريماه وادسوورث بتاريخ 10 مايو 1788 جاءت شاهدا في المرجع التالي:
Pendleton to Jeremiah Wadsworth, May 10, 1788, quoted in Jackson Turner Main, The Antifederalists: Critics of the Constitution, 1781—1788 (Chicago, 1961), 197.

(3) Brown, Redeeming The Republic, 213;
Frederick W. Marks III, Independence on Trial: Foreign Affairs and the Making of the Constitution (Baton Rouge, La., 1973), 21—23.

الفدرالي. فقد صرح نيكولاس جلمان «فإذا كنا سنبقى مدة أطول نعاني من لعنة حكومة وطنية قائمة لكنها خالية الوطاب من المال ولا تتمتع بالثقة العمومية في الداخل والخارج على حد سواء فإني أخشى أننا سنصبح محتقرين حتى في أعين المتوحشين أنفسهم»[1].

كان المجلس النيابي الذي انعقد في دورة خاصة لعلاج تهديد الكريك صوت للدعوة إلى مؤتمر مصادقة. وقد تبنى المؤتمر الدستور بسرعة وهو قرار يرد إلى حد كبير إلى الخوف من الكريك. وقد اشتكى مارسي أوتيس معارض الاتحاد من ماساتشوستس من أن جورجيا «قبلت الدستور لضمان الحماية خوفاً من حرب مع المتوحشين»[2]. وقد سجل دبلوماسيون التقارير نفسها. فقد قال مبعوث فرنسي لحكومته «إن جورجيا كانت أولى الولايات الجنوبية الخمس التي قبلت الدستور الجديد. وقد كان من مصلحتها- وهي التي هجم عليها الهنود -أن تبدو ميالة للاتحاد حتى تحصل على المساعدة من الاتحاد الحالي»[3].

ولم يكن الجورجيون أبداً الأمريكيين الوحيدين المتلهفين على أرض الهنود. فقد أكد ألكسندر هاملتون في المقالة 24 من «أوراق فدرالية» أن مستوطني الولايات المتحدة يحتاجون إلى الحماية من «القبائل المتوحشة في حدودنا الغربية» القبائل التي «ينبغي أن تعتبر أعداءنا الطبيعيين»[4]. وإحدى علل مساندة الدستور من قبل المستوطنين في المناطق الجنوبية من فرجينيا وماريلاند خلال مؤتمر ولايتهم للمصادقة عليه هي أن الهنود قد أغاروا

---

(1) رسالة وجهها جيلمان إلى جون سوليفان بتاريخ 7 نوفمبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Gilman to John Sullivan, Nov. 7, 1787, DHRC, 3:262;
رسالة وجهها يوسف كلاي إلى جون بيرز بتاريخ 17 أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
Joseph Clay to John Pierce, Oct. 17, 1787, DHRC, 3:232;
رسالة وجهها وليام جريزون إلى وليام شورت بتاريخ 10 نوفمبر 1787 وردت في المرجع التالي:
William Grayson to William Short, Nov. 10, 1787, DHRC, 3:262;
رسالة وجهها جورج واشنطن إلى صموئيل باول بتاريخ 18 يناير 1788 وردت في المرجع التالي:
George Washington to Samuel Powel, Jan. 18, 1788, DHRC, 3:263.

(2) «A Columbian Patriot» [Mercy Otis Warren], Observations on the New Constitution . . . , Feb. 1788, in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:301.

(3) G.J.A. Ducher to Comte de la Luzerne, Feb. 2, 1788, DHRC, 3:283.

(4) Hamilton, Federalist 24:10.

على كلاركسبورج بفرجينيا في ربيع 1788 مذكرين إياهم بهشاشتهم[1]. فقد ذكر هيوج وليامسون مواطنيه في نورث كارولينا بأنه ليس للولايات المتحدة إلا «أربعمائة أو خمسمائة جندي موزعين على طول نهر أوهايو لحماية سكان الحدود وإعطاء بعض القيمة لأرضكم». «وهؤلاء الجنود يحصلون على أجر متدن ويخشون أن يُسرحوا من الجيش»[2]. وذكر جورج نيكولاس للبيض من كانتوكيانس قائلاً إن «الحكومة الحالية الضعيفة لا تستطيع أن تحميهم». ثم قال «إن المواطنين الجنوبيين لا يمكنهم أن ينتظروا المساندة والنجدة إلا من حكومة قوية وفعالة قادرة على قيادة إمكانات الاتحاد عند الضرورة»[3].

كما أن مالكي الأراضي الجنوبية المتغيبين سيفيدون من تبني الدستور. فقد أكد وليامسون «لما كنت أدعي الحق في كم مهول من الأراضي في البلد الغربي فإني مقتنع تماماً بأن قيمة هذه الأراضي لابد أن ترتفع بفضل حكومة اتحادية قوية»[4]. لكن معارضي الاتحاد كانوا من ناحيتهم يهزأون من الدعوى القائلة (كما جاء على لسان باتريك هنري) «إن الهنود المتوحشين سيقضون علينا» إذا لم يتم التصديق على الدستور[5]. وقد عرض وليام جريسون هذا التلخيص الساخر من دعوة الاتحادين الملحة للجنوبيين: «إن الهنود يستعدون لغزونا بجيوش عديدة من مؤخرتنا حتى يحولوا أرضنا الممهدة إلى أراضي صيد»[6]. وقد اعترف جون تايلور في مؤتمر المصادقة في فرجينيا بأن الحكومة الوطنية الحالية شديدة الضعف بحيث لا يمكنها إخراج الهنود من أرضهم لكنه أعلن أنه غير متخوف. ثم سأل «هل علينا أن نضحي بالسلم والسعادة في هذا البلد من أجل أن نتمكن من القيام بحرب نزوات لا داعي لها؟». «فإذا كان بوسعنا أن ندافع عن أنفسنا فهذا كاف»[7].

---

(1) Norman K. Risjord, Chesapeake Politics, 1781-1800 (New York, 1978), 288.

(2) Williamson, speech, Nov. 8, 1787, in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:233.

(3) Nicholas, speeches in Virginia ratifying convention, June 10, 13, 1788, DHRC, 9:1129, 10:1252;
James Madison to George Nicholas, May 17, 1788, DHRC, 9:805-6.

(4) Williamson, quoted in Charles A. Beard, An Economic Interpretation of the Constitution of the United States (New York, 1913), 50.

(5) Henry, speech in Virginia ratifying convention, June 9, 1788, DHRC, 9:1054.

(6) Grayson, speech in Virginia ratifying convention, June 11, 1788, DHRC, 9:1167-68.

(7) Tyler, speech in Virginia ratifying convention, June 25, 1788, DHRC, 10:1526-27.

ولم يكن الجيش القاري المزمع إنشاؤه في الدستور غير ضروري فحسب في نظر معارضي الاتحاد بل هو عندهم يمثل خطرا. فهل نسيت القوى المساندة للمصادقة أن إحدى التهم الموجهة لجورج الثالث هي أنه «قد أبقى بيننا في زمن السلم جيشاً قاريا من دون موافقة مجالسنا النيابية؟» مثلت الطموحات الامبريالية للاتحاديين مثلها مثل مقترحهم بإثراء المضاربين في السندات على حساب دافعي الضرائب تهديداً للحكم الجمهوري. وقد حذر باتريك هنري مواطنيه الفرجينيين قائلاً «إن الإمبراطورية القوية ومطلقة القوة تناقض عبقرية النزعة الجمهورية»[1].

وفي هذه المرة بالذات أضاع الخطيب الضعيف نَفَسه سدى. فجل الأمريكيين الأحرار كانوا يرون أنه من الحجج المهمة لصالح الدستور أن يعطي للولايات المتحدة العضلات التي تمكنها من مجابهة ليس الهنود فحسب بل وكذلك حلفاءهم البريطانيين. فقد أبرز ألكسندر هاملتون في المقالة 15 من «أوراق فدرالية» أن الولايات المتحدة لها «أراض ذات قيمة ومواقع مهمة في حيازة القوة الأجنبية». وليس للأمريكيين «شرط الاحتجاج على العدوان أو دفعه» لأننا «لا نملك جنوداً ولا مالية ولا حكومة (للقيام بذلك)»[2]. وقد صرح ماديسون عشية مؤتمر المصادقة الفرجيني إن الحل بين «فالحكومة الجديدة وهي وحدها التي ستكون قادرة على أخذ الإجراءات المناسبة للاستيلاء على المواقع الغربية التي لن تتوقف عن إثارة المتوحشين ما بقيت بيد البريطانيين»[3].

كما حضرت القلاع البريطانية حضرت في حملة المصادقة على الدستور بطريقة أخرى كذلك. فالأعوان الإمبراطوريون كان لهم تبرير مقنع للحفاظ على هذه المواقع رغم وعدهم في معاهدة باريس للسلم سنة 1783 بتسليمها إلى الأمريكيين. فهم يبرزون أن الولايات الأمريكية الجديدة قد اعتدت كذلك على اتفاق 1783 بمنع التجار البريطانيين الدائنين من

(1) Henry, quoted in Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic (Ithaca, N.Y., 1995), 244.

(2) Hamilton, Federalist 15:3.

(3) رسالة وجهها ماديسون إلى جورج نيكولاس بتاريخ 17 مايو 1788 وردت في المرجعين التاليين:
Madison to George Nicholas, May 17, 1788, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 11:49-50.

اللجوء إلى محاكمها. وهكذا فحتى لو أن بعض الأمريكيين كانوا متلكئين أمام رؤية قضايا التجار البريطانيين تتقدم لدى المحاكم الأمريكية، ساند آلاف الجنوبيين الدستور لكي يروا المحاكم تفتح للتجار البريطانيين ويروا القوات البريطانية تخرج من هذه المواقع[1]. وكانت إحدى مناطق الريف العميق المنكوبة اقتصاديا—الزاوية الشمالية الغربية من فرجينيا المنطقة التي أصبحت تسمى لاحقاً فرجينيا الغربية– أرادت في البدء إبعاد الدائنين البريطانيين عن اللجوء إلى محاكم الولاية. ثم إن وزير خارجية بريطانيا اللورد كرمارتين أكد أن حكومته لن تنجلي عن قلاعها في البحيرات الكبرى إلا عندما تسمح الولايات المتحدة للتجار البريطانيين بمقاضاة المدينين الأمريكيين (للدائنين البريطانيين). وفي مؤتمر المصادقة على الدستور بفرجينيا وصف جورج نيكولاس الدستور بكونه «الفرصة الوحيدة التي نملكها للحصول على المواقع الغربية»[2]. فساند الدستور سبع وعشرون مندوباً من الثمانية وعشرين من وادي فرجينيا والمنطقة التي أصبحت لاحقاً فرجينيا الغربية. ولنذكر أن فرجينيا قد تبنت الدستور بهامش عشرة أصوات فقط. ولو انضم الفرجينيون الجنوبيون إلى الجنوبيين الآخرين الذين عارضوا الدستور—أو حتى لو انقسموا بالتساوي—لما أمكن لفرجينيا أن تصادق عليه. وكذلك كانت الحال تكون لو أن الهنود لم يكونوا مهمين بالنسبة إلى حملة المصادقة كما يوصفون في العادة فإن المواطنين ما كان ليكون لهم أدنى مبرر لمساندة الدستور[3].

وبالتالي قدّم الدستور شيئاً ذا قيمة لكل الأمريكيين الأحرار تقريباً. فهو سيحد من الضرائب ويسدد فوائد سندات الحرب ويوسع المدد المالي ويكون جيشاً له من القوة ما يكفي لهزيمة كل من الهنود والمتمردين الداخلين من كل الأنواع. ومع ذلك يقدّر المؤرخون أن ما يقارب نصف المواطنين قد عارضوه[4]. ففي فرجينيا—أكثر الولايات سكانا—وفي ولايات أخرى

---

(1) Augusta County citizens, petition, Oct. 25, 1786, VLP.

(2) Nicholas, speech in Virginia ratifying convention, June 10, 1788, DPIRC, 9:1129; Hamilton, Federalist 15:3.

(3) E. Lee Shepard, Reluctant Ratifiers: Virginia Considers the Federal Constitution (Richmond, Va., 1988), 47.

(4) Brown, Redeeming the Republic, 200, 217-18;
Donald Lutz, Popular Consent and Popular Contract: Whig Political Theory in the Early State Constitutions (Baton Rouge, La., 1980), 171-72, 186; =

ذات وضعيات حرجة مثل ماساتشوستس ونيويورك كانت أغلبية الناس المبعوثين إلى مؤتمر المصادقة على الأقل في البداية معارضين للاتحاد. وهذا أمر يثير إشكالية. فإذا كان الدستور قد كان قاصرا إلى هذا الحد في إيجاد إجماع بين الأمريكيين الأحرار فكيف كان الاتحاديون قادرين على ضمان الحكم لصالحه من مؤتمرات مصادقة في تسع ولايات—العدد الضروري لإتمام المصادقة—وفي الغاية من أربع ولايات أخرى كذلك؟

يشي بعض الخطط التي استعملت لمساندة الدستور بشيء من العزم المفرط. فعلى سبيل المثال كان الاتحاديون يتوقعون كل الأنواع من النتائج الأليمة إذا لم تتم المصادقة على الدستور. فكان الكتاب والخطباء المساندون للمصادقة على الدستور يعلنون: اتركوا الاتحاد على حالة الضعيفة الحالية وسينفرط عقده بالكلية[1]. وكان مارسي أوتيس وارن يسخر من مساندي الدستور الذين «يضخمون خياراً يائساً بين انفراط روابط كل الحكومة والحصول على النظام المقترح بالجملة دون تفصيل»[2].

وفي سعيهم المفرط لرؤية الدستور يتم تبنيه لجأ بعض الاتحاديين إلى التحايل السياسي. فبعض المؤتمرات التصديقية وخاصة مؤتمري بنسلفانيا وساوث كارولينا كان يمكن أن تهزم (الداعين للمصادقة على) الدستور لو تم تعيين المندوبين في أقسام الولاية بحسب نسب السكان. وبدلاً من ذلك فقد تم نقل التمثيل نحو المناطق الغربية التي كانت مساندة للمصادقة[3].

= Jackson Turner Main, The Antifedcralists: Critics of the Constitution, 1781—1788 (Chicago, 1.961), 249;
Gordon S. Wood, «How Democratic Is the Constitution?» New York Review of Books, Feb. 23, 2006, 27.

(1) Hamilton, Federalist 11:5.

(2) [Warren], Observations on the Constitution, in Bailyn, ed., Debate on the Constitution, 2:300;
Albert Furtwangler, The Authority of Publius: A Reading of the Federalist Papers (Ithaca, N.Y., 1984), 70;
Jack N. Rakove, Original Meanings: Politics and Ideas in the Making of the Constitution (New York, 1996), 123.

(3) Jerome J. Nadelhaft, The Disorders of War: The Revolution in South Carolina (Orono, Me., 1981), 180-82;
Terry Bouton, «Tying Up the Revolution: Money, Power, and the Regulation in Pennsylvania, 1765—1800» (Ph.D. diss., Duke University, 1996), 329n.

وعلامة أخرى على تقويم الاتحاديين بخصوص ما يتوقعونه هي لجوؤهم المتردد بكثرة إلى أحكام كاذبة. فادعى بعضهم أن أعضاء مؤتمر فيلادلفيا قد وافقوا بالإجماع على الدستور[1]. لكن ذلك ليس صحيحاً رغم كونه يبدو مقتنعاً ما دامت خطة المؤتمر قد حصلت على موافقة مجمعة من نواب إحدى عشرة ولاية حضروا اليوم الأخير. (وكل وفد صوت باعتباره كيانا واحداً وكان وفد نيويورك ينقصه النصاب القانوني للتصويت). وفي ماساتشوستس أكدت مقالة تهاجم معارض الاتحاد ألبردج جاري أنه قد كان النائب الوحيد الذي بقي في فيلادلفيا في 17 سبتمبر والذي رفض التوقيع على نص الدستور[2]. والحقيقة أن جورج مايسون وإدموند راندولف قد انضما إليه. وقد اعترفت رسالة أخرى أن ثلاثة نواب احتفظوا بتواقيعهم لكنها اشتكت من أن لا أحد من الثلاثة اختار أن «يسعى للتشاور حتى من أجل عريضة واحدة» من أجل وثيقة الحقوق كما كان يطلب معارضو الاتحاد الآن. وفي الحقيقة فإن جاري قد اقترح وثيقة للحقوق وأن مايسون ساند العريضة[3].

وخوفاً من أن يعارض أعضاء الكونجرس الدستور أو يقترحوا تعديلات عليه طلب الاتحادويون منهم الاقتصار على «نقله» إلى مؤتمرات الولايات للمصادقة عليه. فكان الكونجرس مضطراً لأن يعطي للاتحاديين مخرجاً للجزم بأن الأعضاء قد وافقوا على الدستور بالإجماع[4]. وبالفعل فرغم أنه لا يوجد أي وفد ولاية عارض بالكامل اللائحة الضعيفة لنقل مقترح المؤتمر إلى الولايات فإن الكثير من الأفراد عارضوها.

وقد كان من المناسب الكافي –نظراً إلى أن «أوراق فدرالية» كانت الدفاع الأكثر نسقية عن الدستور –أن تكون المقالات الخمس والثمانون التي كتبها «بوبليوس» متضمنة بعض

(1) Worcester dateline, Worcester Magazine 4:1 (1st. week of Oct. 1787), 15;
Madison, Federalist 38:4;
Richmond dateline, Virginia Independent Chronicle, Sept. 26, 1787.

(2) رسالة وجهها «أ.ب.» إلى ألبردج جاري وردت في المرجع التالي:
«A.B.» to Elbridge Gerry, Massachusetts Centinel, Nov. 14, 1787, DHRC, 4:229.

(3) «A Freeman,» III, Pennsylvania Gazette, Feb. 6, 1788, DHRC, 16:50.

(4) رسالة وجهها جورج واشنطن إلى ماديسون بتاريخ 10 أكتوبر 1787 وردت في المرجع التالي:
George Washington to Madison, Oct. 10, 1787, in Abbot and Twohig, eds., Papers of George Washington, 5:366.

الإحباطات الأكثر جرأة من جانب المساندين للتصديق. وحتى يدعم جزمه بأنه كان في وضعية تمكنه من فحص الدستور فحصاً موضوعياً أعلن بوبليوس أنه لم يحضر المؤتمر الاتحادي. وفي الحقيقة فإن كلاً المؤلفين الأساسيين للأوراق الفدرالية، بيبرس ماديسون وهاملتون كانا من بين المندوبين الأكثر نشاطا[1]. وأكثر إحباطات بوبليوس قيمة وإيلاماً تفيدها كلمة واحدة. فبالعودة إلى مؤتمر فيلادلفيا أبرز ماديسون أنه بمقتضى بنود الكنفدرالية «كان الاتحاد اتحادا فدراليا بين دول ذات سيادة». ومن ناحية ثانية فسيعطي الدستور للولايات المتحدة «حكومة وطنية»[2]. لكن ماديسون وهاملتون وجاي اختاروا مع ذلك أن يعنونوا مقالاتهم «الفيدراليست=الاتحادي». وآخرون من مساندي الدستور تابعوهم في ذلك ولا يزالون يعرفون إلى اليوم بـ«الفيدراليست=بالاتحاديين».

بيّن مساندو المصادقة من الكتاب والخطباء تشاؤمهم بخصوص حماسة الأمريكيين الأحرار إزاء الدستور الذين أحبطوهم ليس حول العملية التي أوصلت إلى إيجاده بل حول ما فيه من إجراءات احترازية للمستقبل. فحذّر ماديسون بعد سنوات لاحقاً بأنه عندما «نراجع الكتابات المعاصرة التي دافعت عن الدستور ونصحت بالمصادقة عليه فمن النزاهة أن نبقي حاضرا في الذهن أن مؤلفيه ربماكانوا متأثرين بحماسة المدافعين عنه»[3]. ولما كان ماديسون هو نفسه اتحادياً ذا حماسة خاصة فلعله كان لا يجد بدا من أن يتجاوزهم في تمطيط الحقيقة خلال دعوته للدستور. فمثله مثل غيره من المساندين للدستور بالغ ماديسون في خطورة المسائل التي كان الهدف من الدستور أن يعالجها. وخلال دفاعه بالقول إن الولايات قد تبينت غير مستقرة قال ماديسون إن «كل انتخاب جديد في الولايات نجده قد غير نصف

(1) Garry Wills, James Madison (New York, 2002), 30;
«Landholder» [Oliver Ells-worth], VI, Connecticut Courant, Dec. 10, 1787, DHRC, 3:491.

(2) Madison, quoted in Rakove, Original Meanings, 60, 77.

(3) رسالة وجهها ماديسون إلى إدوارد ليفينجستون بتاريخ 17 أبريل 1824 وردت في المرجعين التاليين:
Madison to Edward Livingston, Apr. 17, 1824, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 3:463;
Elaine K. Swift, The Making of an American Senate: Reconstitutive Change in Congress, 1787-1841 (Ann Arbor, Mich., 2002), 13.

النواب»–وهي مبالغة فجة[1].

كان الموضوع الذي أحدث أوسع هوة بين دوافع من وضعوا الدستور و خطابيات الاتحاديين هو الكونجرس. فقد اتفق أغلب المندوبين في المؤتمر الاتحادي على أن أعضاء الغرفة العليا من المجلس التشريعي الوطني ينبغي كما أعلن ماديسون في 7 يونيو «أن تأتي من (أصحاب) ثروة الأمة وأن تمثلهم»[2]. كما أكد ماديسون أن المحافظة على الحجم الصغير للكونجرس سيجعله «حائلا أثقل وزنا ضد الديموقراطية»–أي ضد مجلس النواب[3]. وهذا الغرض نفسه هو الذي يفسر الانتخاب غير المباشر للشيوخ. فقد قال جون دكنسون «فتكوين مجلس الشيوخ علينا أن نحققه من خلال عملية لها ما يكفي من التعقيد الذي يمكن من أن يقربه ما أمكن التقريب من غرفة اللوردات في انجلترا»[4]. وهذا الأمر النخبوي لن تجده في أي مكان في دفاعات الاتحاديين عن الكونجرس، بل هم يفسرون موقفهم بأن دورات مجلس الشيوخ الطويلة تضمن الاستقرار وتمكن الشيوخ من مراقبة المفاوضات المديدة للمعاهدات إلخ...[5] كما قال أصدقاء الدستور إن مجلس الشيوخ سيوفر ما سماه بنجامين راش القائد الذي لا يزال ساعيا دون نجاح ليطعم مجلس بنسلفانيا بغرفة عليا بالـ«تمثيل المضاعف للشعب»[6].

يمكن استنتاج الكثير بشأن الحيل التي استعملت لضمان المصادقة على الدستور. وعلى كل فمعارضو الاتحاديين قد كذبوا هم أيضاً. فندّد جورج مايسون غاضبا بقرار واضعي الدستور بالسماح للكونجرس بالحد من التجارة الأمريكية بالأغلبية البسيطة. وغالباً ما

(1) Madison, Federalist 62:12.

(2) Madison, June 4, 6, 7, 26, 1787, Butler, June 26, 1787, William Samuel Johnson, June 29, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention, 1:108,135,158, 431, 434, 461.

(3) Madison and Dickinson›s paraphrase of Madison, June 7, 1787, in Farrand, ed., Records of the Federal Convention,: 158-59.

(4) Dickinson, June 6, 1787, Gerry June 7, 1787, ibid., 1:136, 152;
Garry Wills, Explaining America: The Federalist (Garden City, N.Y., 1981), 229.

(5) Rufus King, speech in Massachusetts ratifying convention, Jan. 19, 1788, DHRC, 6:1263.

(6) [Rush], Observations Upon the Present Government of Pennsylvania, In Four Letters to the People of Pennsylvania (Philadelphia, 1777), 12;
Gordon S. Wood, The Creation of the American Republic, 1776-1787 (Chapel Hill, N.C., 1969), 445.

يسقط هذا النقد الخاص عندما ينشر مقال مايسون في الشمال حيث ينتظر المواطنون فوائد من قيود الكونجرس على التجارة(1). أما القول إن أصدقاء الدستور وأعداءه كانوا جميعاً مستعدين لغش المستمعين لا يترتب عليه أنهم كانوا جميعاً ناجحين في هذا الغش. فكل معارض للدستور يمطط الحقيقة يعترضه سيل من الردود الاتحادية. لكن مساندي الدستور كانوا أقل خوفاً من المحاسبة. فأغلب ناشري الصحف في البلاد كانوا إلى جانبهم والقليل منهم كان لا يقدم لمعارضيهم أي شيء يقرب من المساواة في الوصول إلى الإعلام. وقد طبع بعض الناشرين مقالات لمعارض الاتحادي–نزرا قليلاً منها حصراً– لتمكين الكتاب المساندين للدستور من فرصة دحضهم. وبعضهم الآخر لم ينشر لأي منهم أصلاً(2). وفي كونكتكوت لم تنشر إلا صحيفة واحدة نص أصلي يعارض الدستور. وحتى أصوات مجالس المدن المعارضة للمصادقة فإنها قد اعتبرت غير جديرة بأن تعد أخباراً(3). وعندما نشر المطبعي توماس لويد محضر النقاش في مؤتمر المصادقة بولاية بنسلفاينا فإنه بكل بساطة حذف تقريباً كل شيء قاله معارضو الإتحاد(4).

وثمة تحايل آخر كذلك يفضح بكامله توجس الاتحاديين من أن موقفهم قد أخفق في الحصول على تأييد الأغلبية. فبدا أن مؤتمر نيوهامشاير للمصادقة الذي انعقد في 13 فيفري من الأرجح أنه سيسقط الدستور بتصويته. فدعا المندوبون الاتحاديون إلى تأجيل الأعمال وهو ما مكن مؤتمرات ولايات أخرى من وقت كاف لإحداث دينامية لصالح الدستور حتى تجلب ولاية نيوهامشاير إلى قائمة المصوتين بنعم. وقد تداول الاتحاديون في ماساتشوستس شائعة مفادها أنه إذا لم يوافق المندوبون الحاضرون على الدستور فإنهم لن يحصلوا على أجورهم. وقد وجهت الحكاية ضد المندوبين المعارضين للاتحاد والذين أداروا قائمة كلفة أكلهم وسكناهم التي لم يكن بوسعهم سدادها على حسابهم(5). وفي نيويورك حيث أعلن ثلثا

(1) DHRC, 3:487n.

(2) Wood, Creation of the Republic, 486-87;
Flannagan, «Trying Times,» 326.

(3) Christopher Collier, All Politics Is Local: Family, Friends, and Provincial Interests in the Creation of the Constitution (Hanover, N.H., 2003), 87.

(4) Rakove, Original Meanings, 146.

(5) رسالة وجهها هنري جاكسون إلى هنري نوكس بتاريخ 3 فبراير 1788 وردت في المرجع التالي: =

مندوبي مؤتمر المصادقة أنهم هم أيضاً ضد الاتحاد عندما انتخبوا لم يصوت المؤتمر للمصادقة إلا بعد أن هددت مدينة نيويورك بالانفصال عن الولاية واللحاق بمفردها بالأمة الجديدة. ومصادقة رود آيلند انتزعت منها بتهديدها بالحصار التجاري. وبمطلق الحسم أعلن جورج رتشاردز مينو أمين سر مؤتمر المصادقة في ماساتشوستس وأحد مؤيدي الدستور الأكثر حماسة أنه «لم يحدث أبداً نظام سياسي بوسائل أقل جدارة»[1].

لكنه لم يوجد أي شيء مشين حول ما كان على الأرجح أكثر الخطط فاعلية استعملها أصدقاء الدستور: إنهم وعدوا بتعديله. وبالرجوع إلى مجرى المؤتمر الاتحادي عندما قدم ألبردج جاري وثيقة الحقوق أتحد أغلب زملائه على القول بألا واحد من هذه الحقوق بالأمر الضروري. فالدستور لم يعط للحكومة الاتحادية سلطة على صك أبيض. وقالوا إنه يقتصر على تفويضها بعض السلطات النوعية. ولما كان لا واحد من هذه الواجبات يعتدي على حريات الأمريكيين المدنية الأساسية فإنه لا حاجة لنصوص تحمي هذه الحريات من التدخل الاتحادي. وفي الحقيقة فإن تعداد الحقوق يمكن أن يكون خطرا إذ قد يترتب عليه أن الحكومة الاتحادية لها حق التدخل في كل مجالات الحقوق التي لم تستثن من سلطانها صراحة بهذا التعداد.

ثم إن جاري انتظر حتى الساعة الحادية عشرة ليقدم مقترحه والمندوبون كانوا مرهقين. وهم قد قاموا بما أتوا من اجله إلى فيلادلفيا ثم هم يريدون العودة إلى ولاياتهم[2].

لم يكن قرار المؤتمر بعدم تبني وثيقة الحقوق هفوته الإستراتيجية الأكبر. فلا شك أن الإغفال قد جعل آخر معارضي الاتحاد من بعض القادة الأمريكيين الذي كان يمكن لو حدثت الأمور بصورة أخرى أن يعدوا من أكثر المدافعين عن الدستور حماسة. ومع ذلك فإن إغفال وثيقة الحقوق قد وفر للاتحاديين كذلك أمراً يود كل مفاوض أن يتوفر له: فرصة التراجع. فعندما بدا وكأن معارضي الدستور على الأرجح سيربحون رهان اليوم في ماساتشوستس وفرجينيا ونيويورك تمكن الاتحاديون من ربح ما يكفي من الأصوات لصالح المصادقة بالوعد بتأييدهم

= Henry Jackson to Henry Knox, Feb. 3, 1788, DHRC, 7:1571.

(1) Minot, quoted in Rock Brynner, «Tire Beneath Our Feet›: Shays› Rebellion and its Constitutional Impact» (Ph.D. diss., Columbia University, 1993), 243-44.

(2) Stanley Elkins and Eric McKitrick, The Age of Federalism (New York, 1993), 59.

للإدراج اللاحق لوثيقة الحقوق في الدستور[1]. وقد كان من سخريات القدر الملحوظة والنادرة ألا يدين الأمريكون بجل حقوقهم العزيزة عليهم -ومنها حرية التعبير والعقيدة وحق المحاكمة أمام هيئة قضائية والحماية ضد اتهام الذات والبحث غير القانوني والحجز- لمؤلفي الدستور بل لأعدائه الأشد عنادا[2].

---

(1) رسالة وجهها ناتانيال جورهام إلى هنري نوكس بتاريخ 30 يناير 1788 وردت في المرجع التالي

Nathaniel Gorham to Henry Knox, Jan. 30, 1788, DHRC, 7:1561;

رسالة وجهها وليام وجاري إلى جورج تاتشر بتاريخ 9 فبراير 1788 وردت في المرجع التالي:

William Widgery to George Thatcher, Feb. 9, 1788, DHRC, 7:1690.

(2) Kenneth R. Bowling, «A Tub to the Whale»: The Founding Fathers and Adoption of the Federal Bill of Rights,» Journal of the Early Republic 8 (Fall 1988), 223-51; Young, «Genius of the People,» 17.

الفصل السادس عشر

«في حكم السجناء»

توحيد

كان هرمن هازبند قد اعترض سنة 1782 على انتخاب نواب بنسلفانيا في دائرة واحدة تشمل الولاية كلها نظراً إلى أن أغنى الناس هم الوحيدون «عادة (الـ)معروفون في البلاد كلها». ولكي يوضح هذه القضية بمثال أخذها بصورة بغلت غاية اللامعقول مبرزا أن «هذا العيب سيكون مشهودا بيسر أكبر وسيشعر به الجميع لو نصوت للقليل من الناس في كل الولاية ليشغلوا مقاعد الكونجرس». وفي نوفمبر 1788 قرر مجلس نواب بنسلفانيا أن يكون اختيار الأعضاء الأول عن ولاية بنسلفانيا في غرفة نواب الولايات المتحدة التي أنشئت حديثاً باستعمال النظام نفسه الذي أبرزه هازبند باعتباره المثال الأقصى عن طابع الحكم غير التمثيلي[1].

يعد انتخاب الشيوخ على نطاق الولاية كلها عملاً لصالح مرشحين من المنطقة المحيطة بفيلادلفيا. لذلك قاد الجنوبيون الاحتجاج بأن هذه الانتخابات هي كما وصفها هازبند في 1789 «أبعد ما تكون عن أن تكون مرضية لأن الشقة كانت بعيدة جداً بالنسبة إلى الناس العادين لكي يستطيعوا العمل في إطارها». ولم تكن هذه حالة بنسلفانيا وحدها. فكما توقع معارضو الاتحاد قرر مشرعو الكثير من الولايات جعل انتخاب الشيوخ يجري في دوائر بحجم الولاية. وكان المدافعون عن الانتخاب في دوائر بحجم الولاية يعتقدون أن ذلك سيضمن اختيار الناس الأقدر. لكن معارضيهم واصلوا القول إنه ما لم يتم اختيار الشيوخ على مستوى الدوائر الصغرى فلا هم ولا منوبوهم بقادرين إلا على علم القليل بعضهم عن بعض. وقد أرغم الضغط الشعبي تشريعية بنسلفانيا على تبني منهج الانتخاب في دوائر صغرى سنة

(1) [Herman Husband], Proposals to Amend and Perfect the Policy of the Government of the United States of America, or, The Fulfilling of the Prophecies in the Latter Days, Commenced by the Independence of America (Philadelphia, 1782), 3-4.

1791 لكن هازبند حذر من أنه حتى في الولايات التي يتم فيها اختيار الشيوخ «في دوائر منفصلة» فإن النيابيات الاتحادية شديدة السعة بحيث إن تشريعيات الولايات «يمكن كذلك أن تكون قد أعطت الأعوان الحكوميين والأغنياء من القوة ما يمكنهم من أن ينظموا هذه الانتخابات (على هواهم) دون السخرية من الناس وهيئة المواطنين الأحرار»[1].

كما أن كونكتكوت قد اختارت في البداية انتخاب وفدها من الشيوخ على نطاق الولاية كلها وهو قرار مدحه وليام بيرز سنة 1791 في منشور يذكر بثقة ماديسون في سلطة «فرق تسد». فقد كتب بيرز «وسع الهيئة الحاكمة وستزيد في قوة الحكيم غير الخاضع للتأثير والثابت وستقسم وتضيع قوة الحزب المعارض». وفي السنة التالية أرجع صدى تحليلات بيرز كاتب مجهول من كونكتكوت على الأرجح محام من وندهام ونائب وكذلك الشيخ الاتحادي المقبل زيفانياه سويفت تحليلاته حول أثر الدوائر الانتخابية الواسعة– باستثناء أن ما يشْهره بيرز ويمدحه يشهِّر به سويفت ويهجوه. فقد صرح سويفت أن كونكتكوت منقسمة إلى طبقتين متناقضتين. وكتب «إن الدائنين هم بالطبع أغنياء والمدينين فقراء والأولون هم في العادة قلة والثانون كثرة». وقد أعلن سويفت فكتب أنه في مجتمع يتميز بهذا النوع من «الوضع غير المتساوي» ليس من العسير أن نتوقع نتائج التصويت في الدوائر الواسعة «فالتشتت الواسع للناس الأحرار في هذه الولاية مع ما يترتب على ذلك من عدم قدرة على العمل المشترك في هذه الانتخابات يبدو قد أُخذ بعين الاعتبار في التوصية بهذه الطريقة باعتبارها طريقة مفيدة لهدف الحكومة، فقاعدة 'فرق تسد' هي القاعدة المفضلة للاستبداد»[2]. وأشار سويفت بأن

(1) «Lycurgus III» {Herman Husband], XIV Sermons on the Characters of Jacob's Fourteen Sons (Philadelphia, 1789), 29;
Rosemary Zagarri, The Politics of Size: Representation in the United States, 1776-1850 (Ithaca, N.Y., 1987), 113-14.

(2) «A Citizen of Connecticut» [William Beers}, An Address to the Legislature and People of the State of Connecticut, On the Subject of Dividing the State into Districts for the Election of Representatives in Congress (New Haven, Conn., 1791), 17, 18, 29 (quotation), 35-36;
[Swift], [Zephaniah Swift?], The Security of the Rights of Citizens in the State of Connecticut Considered (Hartford, Conn., 1792), 22, 75, 87;
«Publius Secundus Americanus,» Daily Advertiser, Nov. 10, 1788, in Merrill Jensen et al., eds., The Documentary History of the First Federal Elections, 1-788—1790 (4 vols.; Madison, Wisc., 1976), 3:210-11.

الانتخاب في دوائر بحجم الولاية يجعل من السهل على شيوخ كونكتكوت أن يصوتوا لقانون الضريبة غير المباشرة لسنة 1791 الضريبة التي كانت لصالح أصحاب السندات -بمن في ذلك أولئك الجالسون في الكونجرس- على حساب دافعي الضرائب[1].

وفي ولايات أخرى أيضاً كان كل إنسان تقريباً قد وافق على أن الشيوخ المنتخبين على نطاق الولاية سيكونون أقل تبعية للناخبين. وحذر كاتب مجهول من ماريلاند بأن دوائر انتخاب الشيوخ ذات العضو الواحد توجه الانتخابات لصالح السياسيين الذين «لن يكون لهم قدر كبير من الكبرياء لخطبة ود أولئك الذين يسمون عادة الناس البؤساء وأن يبادلوهم التحية بالأيدي وأن يطلبوا أصواتهم ومصلحتهم. وعندما تكون الفرصة مناسبة أن يعاملوهم معاملة إناء الشرب وخلال الشرب منها ينضمون بكل سوء تصرف إلى أولئك الذين يسمون «كبار الناس»[2].

وقد أحيا بعض المعارضين لانتخاب الشيوخ في دوائر بسعة الولاية دعوى كان قد قدمها الكثير من مندوبي المؤتمر الدستوري والعديد من معارضي الاتحاد: دعوى أن دوائر الشيوخ الواسعة ستعطل بعض محاولات العمل السياسي المنظم بأكثر فاعلية من غيرها من الأعمال. ولاحظ سويفت أنه كلما ازداد عدد المواطنين الذين يتقاسمون المصلحة الخاصة صار من الأصعب فالأصعب بالنسبة إليهم أن «يعملوا بتواطؤ». واعترض بأن أولئك الذين «يستطيعون التغلب بأيسر صورة على هذه المصاعب بما لهم من كفاءة وثروة وعلاقات سيتمكنون من إرضاء رغباتهم الخاصة بأيسر صورة وبالتالي فإن هؤلاء الأشخاص يملكون جل الحرية والسلطة». وقال وليام فندلي لزملائه في تشريعية بنسلفانيا إنه «في حين أن ثلاثة أرباع الولاية ينقسمون بين خمس مجموعات أو ست ... فإن الربع الآخر يمكن أن يربح

---

(1) [Swift], Security of the Rights, 92-94.

(2) Maryland Journal, Nov. 14, 1788, anonymous essay, Daily Advertiser, Nov. 7, 1788, in Jensen et al., eds., History of the First Federal Elections, 2:125, 3:209—10.

لا تعكس مواقف الأمريكيين في نقاش الكيفية التي ينتخب بها الشيوخ فلسفاتهم السياسية فحسب بل هي تعكس كذلك معتقداتهم حول المنهج الأرجح لتفضيل حزبهم الخالص: راجع:

Americans' positions in the debate Zagarri, Politics of Size, 113—18.

الانتخابات بالعمل المتواطئ وبما بينهم من تراسل»[1].

ورغم الشكاوى التي من هذا الجنس فإن توسيع دائرة الحكومة كان الطريقة الأكثر لطافة للحد من التأثير الشعبي على الحكومة من أي حيل أخرى اقترحت في المؤتمر الدستوري. والفكرة القائلة إن الشكل الجمهوري من الحكم يعمل بصورة أفضل في المجالات الواسعة تعتبر المساهمة الأمريكية الوحيدة في النظرية السياسية[2]. وما كان يمكن لهذه النظرية أن تتطور لو أن مؤلفي الدستور لم يخافوا من أن طريقة أكثر صراحة للحد من تأثير القواعد الشعبية—مثل انتخاب غرفة النواب بصورة غير مباشرة—قد تثير ثائرة الشعب. وقد عبر زفانياه سويفت عن تقدير نادم لدهاء معارضيه عندما لاحظ أن انتخابات الشيوخ على نطاق ولاية كونكتكوت كلها قد «قُدرت لكي تدفع الناس الأحرار إلى تخيل أنفسهم أحراراً في حين أنهم بهذه الصورة قد خدعوا أو راوحوا مكانهم لكأنهم سجناء لكونهم قد قيل لهم إنهم لا شيء يقيدهم رغم أنهم ليس لهم قوة الإفلات مما وقعوا فيه»[3].

وحذر سويفت بأنه بعدما قيد توسيع الدوائر الانتخابية الناس الأحرار وراء هذا السور اللامرئي فإن الأقل فالأقل منهم سيشارك في الانتخابات. وكان هرمن هازبند يعتقد أن عملية توليد اللامبالاة بدأت بعد مع أول انتخاب اتحادي. وقد ادعى أن أي واحد فحص قائمة التصويت لانتخاب الشيوخ على نطاق بنسلفانيا سنة 1788 «سيكتشف أن الذين صوتوا قلة». وكتب: وبالفعل فإن الكثير من الدوائر الانتخابية «لم يفتح الشعب أي تصويت أبداً »[4].

إن من أول الأعمال الرسمية التي قام بها مجلس الشيوخ الاتحادي الذي نظم مؤخراً كان تبنيه الرسوم الجمركية الوطنية. وبعد ذلك بقليل أدرج جيمس ماديسون التعديلات التي

(1) [Swift], Security of the Rights, 75;
William Findley, speech in Pennsylvania assembly, Sept. 24, 1788,
«A Real Farmer,» Hampshire Chronicle, Nov. 5, 1788, in Jensen et al., eds., History of the First Federal Elections, 1:287, 471.

(2) Ralph L. Ketcham, «Notes on James Madison›s Sources for the Tenth Federalist Paper,» Midwest Journal of Political Science 1 (May 1957), 20.

(3) [Swift], Security of the Rights, 83-85.

(4) «Lycurgus III» [Husband], X1V Sermons, 29.

أصبحت فيما بعد (تسمى) وثيقة الحقوق. وكان ماديسون يريد بتعديلاته أن يضمِّن الدستور جملا قصيرة في مواقع مختلفة منه تضْمَن بعض الحقوق التي طالبت بها مؤتمرات المصادقة في الولايات. لكن الكونجرس قرر بدلاً من ذلك جمع كل التغييرات المقترحة في نص موحدة هو وثيقة الحقوق التي تتكون من ثلاثة عشر بندا أصحبت بعد أن صادقت الولايات عليها كلها باستثناء اثنتين منها تعديلات الدستور العشرة الأولى.

أراد الكثير من الشيوخ والنواب أن يدفنوا وثيقة الحقوق (أن يضعوها على الرف) لكن ماديسون واصل وأغلبية زملائه نشاطهم (في الدفاع عنها). فعملوا على عدة دوافع تذهب من الشرف إلى الخوف. أقسم ماديسون بصفتيه معا أي باعتباره مندوب مؤتمر المصادقة لولاية فرجينيا ومرشح مجلس الشيوخ بأنه سيتم إيجاد مجلة حقوق وأنه على الأرجح لن يكون بالوسع إعادة انتخابه لو تنكر لوعده. ومع ذلك فإن الطاقة التي قدمها ماديسون لمعركة وثيقة الحقوق دلت على أنه قد طور التزاما شخصيا عميقا بهذه القضية[1].

وقد وافق زملاء ماديسون على مقترحه لعلل مختلفة. فعندما كان الحكم الاتحادي الجديد بصدد التنظيم كانت نورث كارولينا ورود آيلندلم تصادقاً بعد على الدستور وكانت وثيقة الحقوق تعتبر –على حق كما تبين لاحقاً–طريقة لمصالحة هاتين الولايتين الأخيرتين مع الثورة الحادثة في الحكم[2]. وتوجد علة أخرى جعلت النواب يقررون تعديل الدستور هي السعي لمنع مواطنيهم من تعديله. فمؤتمراً المصادقة في نيويورك وفرجينيا تبنيا كلاهما دعوة لمؤتمر دستوري ثان يحرر مجلة حقوق. وفي ربيع 1789 كانت الحركة الداعية لمؤتمر ثان قد بدأ زخمها يزداد قوة. وحدد الدستور بأن التعديلات يمكن أن يقترحها إما الكونجرس أو مؤتمر دستوري. لكن أعضاء الكونجرس لم يردوا أن يفقدوا السيطرة على العملية علما وأن المؤتمر الدستوري الثاني يمكن أن يقترح تغييرات جذرية. ويمكن خاصة أن يطلب قلب المنحى الذي وضعه الدستور في صيغته الأولى باسترداد بعض المسؤوليات من الحكومة الوطنية الجديدة وإعادتها إلى الولايات. وقد سمى بنجامين لنكولن قائد الجيش الذي قضى على تمرد شاي

(1) 10. Richard Labimski, James Madison and the Struggle for the Bill of Rights (Oxford, 2006).

(2) Stanley Elkins and Eric McKitrick, The Age of Federalism (New York, 1993), 59.

المؤتمر الثاني «إجراء ينبغي أن يخاف منه من بين كل الإجراءات الأخرى الممكنة»[1].

ولعل أكثر الدوافع الضاغطة وراء وثيقة الحقوق هو كما وصفه ماديسون في خطاب ألقاه في 14 أغسطس 1789 خلال نقاش الكونجرس «التوفيق بين عقول الناس ونيل رضاهم»[2]. وبالتالي فالتعديلات العشرة الأولى التي هي على الأرجح قسم الدستور الأكثر قربا إلى قلوب المواطنين لها شيء مشترك مع البنود السبعة الأولى التي حررت مسودتها في فيلادلفيا. وما كانت وثيقة الحقوق ليتم تبنيها لو لم يكن قادة مثل ماديسون قد كانوا يشعرون بالضغط الآتي من تحت.

وفي 9 يناير 1790 قدم ألكسندر هاميلتون وزير الخزينة إلى الكونجرس خطته لخدمة سندات الحرب. فكان السجال الذي أُشعل يومذاك قد أحيا الكثير من المعارك التي خاضها الأمريكيون خلال نصف العقد الماضي—مع فارق مهم. فأحد الأعضاء البارزين من الحلف الذي عارض تخفيف الضرائب وقاد عندئذ معركة الدستور—وواحد لا غير— انتقل الآن إلى الصف المقابل. فماديسون يدلل على أن المضاربين الذي اشتروا سندات الحرب ينبغي أن لا يسدد لهم إلا نصف قيمة السندات الاسمية—والباقي ينبغي أن يذهب إلى أصحاب السندات الأصليين—أي المزارعين والتجار والجنود الذي اشترى منهم المضاربون هذه السندات[3]. كما اعترض الفرجيني على مقترح هاملتون القائل إن على الحكومة الاتحادية أن تتحمل مسؤولية سداد ديون الحرب التي على حكومات الولايات.

والمعلوم أن ماديسون كان خلال عقد 1780 يدلل على أن المضاربين الذين حصلوا على

---

(1) Benjamin Lincoln to Theodore Sedgwick, Sept. 7, 1788, Sedgwick Family Papers, MHS.

(2) Madison, speech in House of Representatives, Aug. 14, 1789, in Helen E. Veit , Kenneth R. Bowling, and Charlene Bangs Bickford, eds., Creating the Bill of Rights: The Documentary Record from the First Federal Congress (Baltimore, 1991), 131;
Nathaniel Barrell to George Thatcher, Feb. 20,1788, DHRC, 7:1590;
Virginia Home of Delegates, resolution, Oct. 30, 1788, DHRC, 10:1764;
anonymous essay, Maryland Journal, Dec. 12, 1788, cited in DHRC, 10:1764.

(3) Elkins and McKitrick, Age of Federalism, 143-44;
E. James Ferguson, The Power of the Purse: A History of American Public Finance, 1776-1790 (Chapel Hill, N.C., 1961), 297-99.

السندات في السوق المفتوحة ينبغي أن يعاملوا من دون تمييز عن الأمريكيين الآخرين الذي حصلوا على سنداتهم مباشرة من الحكومة وحافظوا عليها[1]. وهو لم يعترض إلى حدود بداية 1787 على فكرة أن تعوض الحكومة الاتحادية سندات الولايات[2]. فلِمَ غير موقفه في هاتين المسألتين الحاسمتين؟ لم يقدم ماديسون حينئذ تفسيراً مرضياً لهذا التحول وقد بقي تحوله سراً منذئذ وإلى الأبد.

عُلل تنصل ماديسون من موقفه السابق بما عافه من تركز ديون الولايات والديون الاتحادية بين 11 سبتمبر 1789 عندما أصبح هاملتون وزير الخزينة ونشر تقريره حول القرض العام بعد أربعة أشهر. فخلال هذه المدة دخلت تجارة السندات مرحلة جديدة وهي تعد في أعين الكثير من الأمريكيين مرحلة هزلية. فالمضاربون الشماليون اكتروا سفنا لإرسال أعوانهم بسرعة نحو الجنوب حيث جابوا الأرياف طلبا لأصحاب السندات الذين لم يكونوا على علم بأن الحكومة الاتحادية كانت على الأرجح ستخصص جل دخلها لخدمة سندات الحرب. فكانت المضاربات الأشد متعلقة بسندات الولايات. فرجال الأعمال– استباقا لتحمل الحكومة الاتحادية ديون الولايات وكان بعضهم قد استفاد من معلومات أمده بها أعوان يستمدونها من مساعد هاملتون–وليام دووار– أشاروا على الكثير من مواطنيهم بالتخلص من سنداتهم التابعة للولاية مباشرة قبل أن يصعد من أسعارها تلهف الشراءات المضاربية بصورة حلزونية. ولعل جنون الربح في شتاء 1789–90 هو الذي أقنع ماديسون بمسألة كان نقاد مضاربي السندات يدافعون عنها منذ أمد طويل: فليس من العدل أن نفرض ضرائب على المزارعين– الذين كان الكثير منهم قدماء محاربين في الحرب الثورية والذين باعوا سنداتهم إلى المضاربين بأسعار تافهة–لإثراء الرجال والنساء الذين اشتروا سنداتهم.

---

(1) [Madison], «Address to the States, By the United States in Congress Assembled,» Apr. 26, 1783, in Worthington Chauncey Ford, ed., Journal of the Continental Congress, 1774-1789 (34 vols.; «Washington, D.C., 1904—37), 24:282-83;
Ferguson, Power of the Purse, 298; Elkins and McKitrick, Age of Federalism, 104.

(2) رسالة وجهها هاملتون إلى إدوارد كارنجتون بتاريخ 26 مايو 1792 وردت في المرجع التالي:
Hamilton to Edward Carrington, May 26, 1792, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention of 1787 (3 vols.; New Haven, Conn., 1911), 3:366-67;
Elkins and McKitrick, Age of Federalism, 104.

ويوجد تفسير ثان لتحول ماديسون وهو تفسير أميل إلى «مواقف النزعة الكلبية». فقد كان تأييده للدستور غير شعبي في ولايته بدرجة تكفي لجعله يبقى خارج مجلس الشيوخ وكادت تحول دون انتخابه في مجلس النواب. وفي يناير 1790 تأكد ماديسون قبل أقل من سنة من انتخابات مجلس الشيوخ أنه إذا أراد أن يمثل فرجينيا فيه فالأفضل له أن يشرع في التصويت كأي فرجيني[1].

يبدو كلاً هذين التفسيرين بينا بنفسه. لكن النموذج الذي أسسه ماديسون باكرا في حياته السياسية يقدم لنا تفسيراً ثالثا. فلا يمكن له أن يبقى مخلصاً لمبدئه إلا بتغيير صفه في سجال سندات الحرب. فلما كانت التشريعيات تحاول بصورة ثابتة أن تغتصب السلطة فإنه كان يعتقد أنه لا بد من معارضتها بصورة ثابتة. ومثله مثل كل الأمريكيين الأحرار كان يخشى الطغيان البرلماني في عقد 1760 وبدايات عقد 1770. وما إن أعلن الاستقلال حتى صار نواب الولايات والناخبون الذين اختاروهم الأهداف الجديدة للشكوك. ثم لما نقل الدستور مقداراً كبيراً من سيادة الولايات إلى الحكومة الوطنية الجديدة كان من الطبيعي بالنسبة إلى ماديسون أن يخشى الكونجرس–رغم كونه شيخا–وأن يؤكد على نظرته الصارمة للقيود على سلطته. وفي شتاء 1789–90 اعتقد ماديسون أن أصحاب السندات قد فرضوا سلطة غير عادية على الحكومة الاتحادية التي كان لها للمرة الأولى قوة كافية لتحقيق مهمتها. وبالتالي فقد صار عدوهم على أساس المبدأ نفسه الذي جعله يكون صديقهم في عقد 1780 عندما بدوا له ضعافا. (والقاعدة هي) «يسر على المظلوم وعسر على الظالم»[2].

قدّم نقاد المضاربين في السندات– وقد تقووا بالحصول على حليف من حجم جيمس ماديسون – بدائل متنوعة لخطة هاملتون. فبعد قليل من صدور التقرير حول القرض العام اقترح هرمن هازبند الذي ألح في 1782 على تشريعية بنسلفانيا بتعويض سندات الولايات للحرب بعملة ذات قيمة متدرجة التخفيض إصدار عملة ورقية اتحادية. وقد نشر هازبند

(1) Ferguson, Power of the Purse, 298.

(2) Ibid., 297-99; Elkins and McKitrick, Age of Federalism, 136-42;
Gordon S. Wood, «Is There a 'James Madison Problem'?» in David Womersley ed., Liberty and American Experience in the Eighteenth Century (Indianapolis, Ind., 2006), 425-47.

منشورا يدلل فيه على أن الأمريكيين عليهم واجب خلقي للقضاء على الدين الحكومي في جيل واحد. فقال: لن يكون أكثر عدلا تحميل الأجيال المقبلة دين الحرب الثورية من «إجبار الدائنين غير القادرين على السداد بتحويل أبنائهم إلى سود في طفولتهم وبيعهم ليكونوا عبيدا طيلة الحياة»(1).

كان أساس المقترح الداعي إلى إجبار المضاربين على تقاسم حصيلة مضارباتهم مع المالكين السابقين للسندات، خطة مماثلة قدمت سابقاً لمجالس نواب الولايات. وأحد المتحمسين لـ«التمييز» ضد المضاربين–معاملتهم بصورة مختلفة عن أصحاب السندات الأصليين–كان وليام مانينج من بلليريكا من ماساتشوساتس. وقد كان مزارعاً وصاحب حانة. ورغم أن مقالة مانينج التي عنوانها «بعض المقترحات لتعويض الدائنين الأصليين للحكومة...» لم تنشر حينئذ فإنها تمدنا ببصيص نور نادر في تفكير مزارع عادي حول صراع شغل انتباه أبرز سياسيي الأمة طيلة ما يقرب من السنة. فهو يسلم بأن أصحاب سندات الحكومة الأصليين قد اختاروا بكامل الحرية بيعها–حتى دون ثمنها الاسمي بقدر كبير–ومن ثم فالمفروض ألا يكون لهم أي حق في تعويض إضافي. لكنه يسأل: «هل كان هؤلاء الجنود البؤساء يعملون بحرية حقاً عندما باعوا سنداتهم بيعا يتساوي فيه البائع والمبتاع؟»(2).

كتب مانينج «من المؤكد أنهم لم يكونوا أحراراً ومتساوين. فدائنو الحكومة الأصليون كانوا يسلكون وضع من أحاطت به اللصوص فاختار بحذر أن يسلم سرة ماله بدل حياته». لا شك أن المضاربين لم يشهروا أي سلاح في وجوه أصحاب السندات الأصليين. لكن هؤلاء كانوا في الحقيقة مجبرين على البيع. فالمزارعون لم يكونوا قادرين على إعالة أسرهم المحتاجة ولا كنّها ولا كسائها بقطع من الورق. وحكومات الولايات والحكومة الاتحادية التي فشلت

(1) [Herman Husband], A Dialogue Between an Assembly-Man and a Convention-Man On the Subject of the State Constitution of Pennsylvania . . . (Philadelphia, n.d.), 11; Ferguson, Power of the Purse, 299-302.

(2) William Manning, «Some Proposals For Making Restitution to the Original Creditors of Government and To Help the Continent to a Medium of Trade . . . ,» Feb. 6, 1790, in Michael Merrill and Sean «Wilentz, eds., The Key of Liberty: The Life and Democratic Writings of William Manning, «A Laborer, «1747-1814 (Cambridge, Mass., 1993), 101.

في تعويض سندات الحرب رفضت كذلك قبولها في تسديد الضرائب مطالبة بدلاً من ذلك السداد بالذهب والفضة. وكان مانينج يعتقد أن قرار الحكومة الآن بتوجيه كل المقدار المعد للتعويض إلى المضاربين دون أن تعطي أي شيء للجنود السابقين سيكون «ظلما يعشو كل عين»[1].

وهناك اعتراض آخر استعاره مانينج وماديسون وغيرهما من معارضي ميزانية التمويل التي اقترحها هاملتون في خطته استعاروه من الصراعات حول الضرائب في مستوى الولايات خلال عقد 1780 ويتمثل في كون الضرائب المرتفعة لصالح أصحاب السندات ستعرض صحة الاقتصاد الوطني للخطر. فقد صرح جيمس جاكسون شيخ جورجيا بأن هذا التمويل «سيأخذ رأس المال من العمل المنتج ويستثمره في العمل غير المنتج»[2]. وكان مانينج ينفي أن يكون تمويل السندات سيجعلها إضافة مفيدة لرصيد الأمة من العملة شبه المنعدم. كل ما في الأمر هو أن السندات الجديدة ستكون ذات أنواع أكبر وهي «بالأساس مملوكة (لمن هم) في الموانئ التي على البحر». وقد أعلن مانينج أن التمويل يمكن في الحقيقة أن يُربِي الحاجة المالية في الريف ما دامت «العملة الصعبة» التي ستنتزع من دافعي الضرائب لصالح أصحاب السندات «أغلبها سيرسل إلى خارج البلاد أو سيكنزه التجار في البنوك»[3].

وقد حذر كتاب المقالات والمشرعون وأصحاب العرائض لأكثر من عقد بأن فرض ضرائب مرتفعة لصالح أصحاب السندات يهدد المساواة التقريبية في الملكية معتبرين هذه المساواة روح الحكم الجمهوري. وكان الكثير من الأمريكيين يرون التهديد نفسه في جردة الحساب التي يقتضيها تمويلها. فما إن تفقر الحكومة دافعي الضرائب وتنقص من قيمة مزارعهم حتى يصبح في وسع أصحاب السندات–المحتالين كما يسميهم مانينج– «أن يشتروا بسنداتهم كل البلديات (أملاك الأحرار) في وقت ما ليجعلوها إقطاعيات (أملاكا خاصة بالأسياد)»[4]. وفي أبريل 1792 تخوف وليام براتس جيلز شيخ فرجينيا من أن الطبقة الوسطى الأمريكية

(1) Ibid., 99, 101.
(2) Jackson, Feb. 10, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd. sess., 1215.
(3) Manning, «Some Proposals,» 114.
(4) Ibid., 99, 114.

قد بدأت في الانقراض. وقد وصف قرار الكونجرس بسداد الديون للمضاربين «أقوى آلة لتحفيز هذه اللامساواة المتنامية في توزيع الثروة»[1].

لم يكن المدافعون عن التخفيف الضريبي الوحيدين المشاركين في نقاش التمويل الذين أعادوا استعمال الحجج التي وجدوها في المعارك التي جرت في مستوى الولايات. فالأمريكيون الذين حصلوا على السندات مباشرة من الحكومة الاتحادية جن جنونهم بسبب مقترح هاملتون بأن يسدد الكونجرس سندات الحرب التي تدر فائدة قدرها 6 في المائة بسندات تدر فائدة لا تكاد تبلغ الـ4 في المائة. (وفي الغاية قرر الكونجرس أن يستعمل نظاماً معقدا للتعويض كان مفعوله الحط من نسبة الفائدة إلى ما دون 6 في المائة). وكانوا يعتقدون أن السندات التي اشتريت في السوق المفتوحة ينبغي أن تخفض من سعرها الاسمي إلى سعرها الفعلي الذي دفعه المستثمرون إليهم. وكان ذلك قابلا لأن يمكن الحكومة من دفع 6 في المائة للأمريكيين الذي حصلوا على سنداتهم مباشرة من الحكومة وحافظوا عليها. وقد عارض الكثير من أصحاب سندات الولايات المتحدة تحمل حكومة الاتحاد ديون الولايات للعلة نفسها: إنه سيجعل الكونجرس عاجزاً عن أن يدفع لهم كل ما يشعرون أنهم جديرون به[2].

وكما فعلوا خلال عقد 1780 أسرف متزعمو «الدائنين الأصليين» في استعارة (حججهم) من خطابيات المدافعين عن التخفيف الضريبي[3]. فقد لجأ بنجامين راش وجون بيترز البنسلفيان اللذان حذرا من أن الكونجرس سيهدم قدرته على تعويض أصحاب السندات الأصليين بحسب قيمتها الاسمية إذا حاول أن يعمم هذا الامتياز نفسه على مضاربي السندات، لجآ إلى إحدى الخطط الأقل استساغة والتي استعملت ضد مضاربي السندات خلال عقد 1780. ففي وصفه القوى المصطفة إلى جانب معركة التمويل لحليفه جيمس ماديسون أعلن بيترس «إن لليهود غراما بالسمسرة». وكان راش متخوفاً من أنه لو تبنى الكونجرس خطة هاملتون «فإن كل فوائد الحرب ستتركز في القريب العاجل بين أيدي المحافظين ويهود أمستردام

(1) Giles, Apr. 9, 1792, Annals of Congress, 2nd. Cong., 2nd. sess., 546.

(2) 26. «A Farmer,» Pennsylvania Gazette, Jan. 27, 1790;
Ferguson, Power of the Purse, 304.

(3) «A Farmer,» Pennsylvania Gazette, Jan. 27, 1790;
«Equity,» Independent Chronicle, Jan. 14, 1790.

وسماسرة لندن»[1].

كان نقاد هاملتون يدعون أن مقترحاته لصالح المضاربين مثلها مثل الضرائب الساحقة لعقد 1780 ستعتدي على ما يوجبه الإحساس السليم. وقد أعلن ماديسون خلال مناقشة الكونجرس في فبراير 1790: إن «عذابات» قدماء المحاربين الذين أُفقروا «لن تُنسى أبداً ما ظل التعاطف فضيلة أمريكية». أما المدافعون عن التمويل فمثلهم مثل المدافعين السابقين عن الاستخلاص الصارم للضرائب والديون يعلنون أن حجج معارضيهم (كما جاء في عبارة النائب جون لورنس) «تخاطب عواطفهم سيء الخطاب». إن معارضي مقترح التمييز ضد تجار السندات صدمتهم رؤية ماديسون حليفهم القديم الذي يبدو قد أصبح «تقوده إملاءات قلبه» كما عبر عن ذلك إليسا بودينو مالك السندات وأحد أعضاء مجلس الشيوخ من نيوجيرسي[2].

وقد أجاب المساندون للتمييز على هذه الأنواع من النقد كما فعل المدافعون عن التخفيف في عقد 1780 بدفاع مستند إلى العواطف. فقال جيمس جاكسون «إن القلب في مثل هذه الحالة عليه أن يكون الحكم». وقد ظهرت إحدى أهم الدعاوى الأكثر انفعالاً والقائلة إن العاطفة ينبغي أن تؤدي دورا في السياسة ظهرت في رسالة بنجامين راش أرسلها إلى ماديسون بعد أن اتهم معارضو التمييز ماديسون بكونه يفكر بقلبه (لا بعقله). فقال راش لماديسون «إن أعداء عريضتك يتفقون على أنها محببة للعواطف العادلة. لكنهم يدعون أن العقل وحده ينبغي أن يقرر في المسائل السياسة الوطنية الكبرى. وهذه عقيدة جديدة في الأخلاق والميتافيزيقا.

(1) رسالة وجهها رتشارد بيترز إلى جيمس ماديسون بتاريخ 31 مايو 1790 وردت في المرجع التالي:
Richard Peters to James Madison, Mar. 31, 1790, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 13:133;
رسالة وجهها بنجامين بنجامين إلى توماس فتزسمونس (؟) بتاريخ 5 أغسطس 1790 وردت في المرجع التالي:
Benjamin Rush to Thomas Fitzsimons[?], Aug. 5,1790, in L. H. Butterfield, ed., Letters of Benjamin Rush Vol. I (Princeton, N.J., 1951), 1:569;
«A Farmer,» Pennsylvania Gazette, Feb. 17, 1790.

(2) Madison, speech in House of Representatives, Feb. n, 1790, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 13:36;
Laurance, Feb. 15, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd. sess., 1252;
Boudinot, Feb. 11, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd. sess., 1238.

إن الأحاسيس هي وحدها التي ينبغي أن تهدينا في ما هو صواب وخطأ»[1].

ردد معارضو هاملتون صدى المدافعين عن التخفيف في عقد 1780 ليس باعتماد خطابياتهم ومقترحاتهم فحسب بل وكذلك بتبني خططهم. فتماماً كما هدد كتاب الفترة الكنفدرالية وخطباؤها في عديد المرات بأن الضرائب المرتفعة ستقود إلى تمردات المزارعين حذر معارضو التمويل الكونجرس بأن «الناس ...سيكونوا سيئي التحمل لسداد الضرائب»-بل هم في الحقيقة «سيتمردون ضد فكرة ملء جيوب المضاربين»[2].

لكن مساندي هاملتون قاموا بمحاولة مبعثرة لإثارة المخاوف من الحرب والصراعات الأهلية. فأكد أحد الصحفيين من كونكتكوت لأصحاب السندات أن الكونجرس سيستجيب لمطالبهم على الأقل لأن «الحيلولة دون يأس مائتي ألف دائن ومواطن ذي تأثير حدث كبير بدرجة لا يمكن معها المخاطرة». وفي رده سخر توماس معارض التمويل من فكرة أن «المضاربين سيقطعون رقابنا إذا لم ندفع عشرين شلنج مقابل نصف كراونهم»[3].

وكما حصل في عقد 1780 أدت مناقشة السياسة الاقتصادية كلاً الصفين إلى إعادة النظر في العلاقة بين أصحاب الخطط الرسمية وناخبيهم. فدعم ماديسون هذه المرحلة من النقاش بالجزم أن إحدى علل مساندة مقترحه حول التمييز هي أن «الرأي العام» يبدو مساندا له. لكن الكثير من معارضي ماديسون لاقوه في مضماره نفسه مقدمين الدليل على أن الشعب يعارض تعديله في الحقيقة. وقد أبرز جون لورنس أن الكونجرس القديم عارض التمييز (في

(1) Jackson, Feb. 16, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd sess., 1271;
Benjamin Rush to Madison, Feb. 18, 1790, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 13:46;
Madison, speech in House of Representatives, Feb. 18, 1790, ibid., 13:49.

(2) Jackson, Abraham Baldwin, Alexander White, Feb. 16, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd sess., 1272,1277;
«A Private Citizen,» Pennsylvania Gazette, Mar. 10, 1790 (reprinted from Connecticut Courant);
Elkins and McKitrick, Age of Federalism, 121.

(3) «The Observer,» IX, Pennsylvania Gazette, Dec. 30,1789;
Samuel Livermore, Feb. 9, 1790, Sedgwick, Scott, Jackson, Feb. 10, 1790, Ames, Feb. 15, 1790, Andrew Moore, Feb. 16, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd. sess., 1196, 1210, 1213-14, 1264, 1281;
Ferguson, Power of the Purse, 303,

خطاب كتبه ماديسون نفسه) ثم هو دلل على أن الرأي العام «يعبر عنه أفعال الهيئات العامة وقراراتها أكثر مما يعبر عنه حكايات الصحف أو المنشورات التي يكتبها الأفراد». وبالمنوال عينه نفى فشر أيماس أن يكون الرأي العام يساند التمييز بل هو واصل إلى حد عرض نظرة كان يمكن لماديسون نفسه أن يعتبرها مناسبة قبل الآن ببعض السنوات لا غير. فقال أيماس «إن واجب الحكومة في حماية الحق يكون أكبر عندما يصادف فيكون الحق غير شعبي»[1].

وباعتبار كل وجوه الشبه بين معركة التمويل والسجالات التي دارت في سياسات الولايات خلال عقد 1780 لم يكن تولي جيمس ماديسون عن صفه السابق إلا أحد الفروق المهمة. فما كان سابقاً جملة من الصراعات الداخلية في كل ولاية من الولايات الثلاث عشرة شرع بعد في 1790 ليصبح معركة بين قطاعات من البلد كله. إن أغلب المساندين للتمويل وليسوا كلهم بإطلاق أتوا من شمال الخط الذي فحصه تشارلز مايسون وجيريمياه دكسون خلال منتصف 1760. وفي كل الأحوال فتلك هي المنطقة التي كانت السندات جلها توجد فيها. وكان تيودور سادويك أحد البارزين من الشيوخ المساندين للتمويل وهو محام عمره ثلاثة وأربعون سنة من ماساتشوستس الغربية. وكان سادويك منذ أمد طويل شديد المساندة لتعويض السندات. ولم يكن مؤيداً للعملة الورقية أو أي من إجراءات التخفيف. وخلال تمرد شاي تضرر بسبب رؤاه غير الشعبية إذ أغارت عصابة من المتمردين على داره. والقصة القائلة إن خادمة أمريكية من أصل إفريقي هي إليزبيث فريمان أنقذت أسرة سلفار من اللصوص بإخفائها بين ممتلكاتها المتواضعة ينبغي أن تعامل بالتشكك لأنها تشبه إلى حد كبير أسطورة مامي المزارعة ذات الولاء. إلا أنه صحيح أن فريمان كانت أمة عندما التقت سادويك للمرة الأولى وأنه مثَّلها عندما تقاضت من أجل حريتها بالاستناد إلى إعلان ماساتشوستس للحقوق وربحت قضيتها[2].

إن الذين اصطفوا ضد الاتحادين النيوإنجلنديين مثل سادويك هم جنوبيون مثل ماديسون

(1) Madison, speech in House of Representatives, Feb. 11, 1790, in Hutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 13:35; Laurence, Ames, Feb. 15, 1790, Boudinot, Feb. 17, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd. sess., 1252, 1263-64, 1296—97.

(2) Sidney Kaplan and Emma Nogrady Kaplan, The Black Presence in the Era. of the American Revolution (rev. ed.; Amherst, Mass., 1989), 244—48.

الذي كان توجسه يزداد بسبب استعمال دولارات الضرائب الجنوبية لإثراء مضاربي الشمال.

وهناك فرق آخر بين النقاشات الجبائية والنقدية التي دارت في منتصف عقد 1780 ومعركة التمويل. وهذا الفرق يتمثل في كون تبني الدستور ضمن أن تجري هذه المعركة الجديدة في المضمار نفسه. فتوقع الكثير من الخطباء والكتاب من صفي الصراع حول الدستور أن نقل بعض المسائل مثل الضريبة الاتحادية والعلاقات بين الدائنين والمدينين من مستوى الولايات إلى مستوى الاتحاد سيغير الكيفية التي تحسم بها تغييرا جذريا. وقد تبين أن هذه التوقعات كانت دقيقة. فكان الشيوخ في الأغلب أكثر ثراء من نظرائهم في الولايات. ولهم عدد كبير من المنوبين بحيث إنهم لا يلتقون يوميا إلا بنسبة مئوية صغيرة منهم وهي في الغالب أغناهم. ورغم أن توسيع الدوائر الانتخابية ونقل بعض المهام الحكومية الأساسية إلى دائرة الاتحاد تحلل كل تأثير لأي جماعة مصلحية على الأعوان الرسميين فإن بعض الفئات فقدت سلطتها أكثر مما فقد بعضها الآخر. وألقت معركة التمويل بكل هذه الفروق بين سياسات الولايات وسياسات الاتحاد فأبرزت تضاريسها الحادة.

كان تقرير هاملتون حول القرض العام جواباً رسمياً على عريضة تلقاها مجلس النواب في أغسطس 1789. فقد طلب أصحاب السندات من الكونجرس أن يجد طريقاً للرفع من القيمة السوقية لسنداتهم التي فقدت الكثير من قيمتها. وعندما اقترح ماديسون إجبار مضاربي السندات على مقاسمة فوائد قانون التمويل مع المالكين الأصليين لسنداتهم بما في ذلك قدماء المحاربين في الجيش القاري سأل معارضوه لماذا لم يرسل المواطنون العاديون «عرائض الاحتجاج» لو كانت هذه المسألة مهمة بالنسبة إليهم؟ وبرده القائل إن قدماء المحاربين «كانوا على حال من التشتت بحيث إن مصالحهم ومجهوداتهم لا يمكن أن تجتمع» لاحظ ماديسون «إن مسألة مشتريي السندات شديدة الاختلاف»[1].

(1) «The Memorial and Petition of the Public Creditors . . . of Pennsylvania . . . ,» Aug. 21, 1789 (presented Aug. 28, 1789), in Annals of Congress, 1st. Cong., 1st. sess., 822—25; Boudinot, Feb. 17, 1790, in Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd. sess., 1297;
James Madison, speech in House of Representatives, Feb. 18, 1790, in Flutchinson et al., eds., Papers of James Madison, 13:52.

وبالفعل فالمسألة كانت كما ذكر. وقد كتب وليام مانينج في محاولته تحفيز مقترحه حول التمييز قائلاً إنه كان ينتظر «أن تتحد هيئة رهيبة من ذوي السلطان» وخاصة «أولئك الذين حصلوا على السندات العامة بمقابل تافه» لكي» تعارض» خطته. وكان يخشى أن ينجحوا كذلك ما دامت «القلة» قد صنعت الحكومة الاتحادية «على مسافة من تأثير الناس العاديين بحيث يعتقدون أن مصالحهم وتأثيرها سيكون لهما الرجحان الأكبر دائماً»(1).

وكان ماديسون ومانينج على حق في تخوفهما. فعندما قام جورج واشنطن بجولة المنتصر في نيوإنجلند خلال صيف 1789 كان كل عضو من اللجنة التي صاحبته في بوسطن على رأس قائمة أصحاب السندات في ماساتشوستس. وخلال معركة التمويل كان أصحاب السندات يتراسلون بانتظام مع نظرائهم في الولايات الأخرى. ولما كان الكونجرس يناقش المسألة في الرواق (هول) الفدرالي (محل الكونجرس) بنيويورك سيتي لاحظ مسجل المحضر أن «القاعات كانت مكتظة بصورة غير معتادة»(2).

ولم يكن واضحا بصورة تامة أبداً ما الذي جعل ماديسون وغيره من مندوبي المؤتمر الدستوري شديدي الثقة بأن توسيع دائرة الحكم سيعيق الفئات غير المسؤولة من أن تحيد كذلك الفئات الفاضلة(3). وقد يكون الجواب كامنا في اعتقاد واضعي الدستور بأن الصفات ذاتها التي تجعل بعض الأمريكيين أكثر فضيلة من غيرهم -ثروتهم وتربيتهم وكثرة التعامل مع أفراد على الرأي نفسه في ولايات أخرى-ستمكنهم كذلك من التوحد.

وافق معارضو الاتحاد -معارضو الاتحاد والمدافعون عن الدوائر التشريعية ذات النائب الواحد والأمريكيون الذين يرون أن الدوائر الانتخابية حتى على نطاق الولاية كبيرة جداً- على أن نقل بعض المهام الحكومية الأساسية إلى المشرعين على النطاق الوطني سيحول دون

(1) Manning, «Some Proposals,» 112-13.

(2) Theodore Sedgwick, Jan. 28, 1790, editor's footnote, in Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd. sess., 1135,

(3) Alan Gibson, «Impartial Representation and the Extended Republic: Towards a Comprehensive and Balanced Reading of the Tenth Federalist Paper,» History of Political Thought 12 (Summer 1991), 289-91;
John Zvesper, «The Madisonian Systems,» Western Political Quarterly 37 (June 1984), 244-47.

بعض المجهودات المنظمة للقاعدة الشعبية بصورة أكثر فاعلية من أي إجراء آخر. وكل ما كانوا ينفونه هو أن التأثيرات الضارة هي التأثيرات التي يمكن أن تغربل فتستثنى بهذه الآلية.

كان بعض أصحاب السندات راضين عن قانون التمويل. وقد قرر الكونجرس أن كل من يحول سندا اتحادياً قديما سيحصل على سندين جديدين. وأحد هذين السندين يعدل ثلثي قيمة السند الأصلي سيشرع في الحصول على الفائدة مباشرة. أما الفائدة على السند الثاني الذي يعوض الثلث الباقي من السند الأصلي فإنه لن يبدأ سداد فائدته قبل 1800. وقد بدا لأبيجايل أدامز أن فكرة حرمان أصحاب السندات من ثلث فائدتهم لمدة عشر سنوات أمراً بين الظلم. وأدركت بأنه لو سددت الحكومة كل الفائدة مباشرة «لجمع بعض الناس ثروات كبيرة» ولكن من ناحية ثانية «فإن الشرف الوطني كان في تلك الحالة يكون أكثر عدلا مع كل الشرفاء»[1].

وفي ديسمبر 1790 قدم أصحاب السندات من نيوجيرسي وبنسلفانيا عريضة للكونجرس لتحسين شروط السداد وجعلها أفضل. لكن طلب كلاً الفريقين تم صده بقوة. وكان المساندون الوحيدون لاحتجاجات بنسلفانيا في الكونجرس الرجل الذي قدم العريضة روبرت موريس[2]. وخلال نفس الفترة كتب جون براون من بروفيدانس برود آيلند إلى صموئيل براك من بوسطن يقترح أن يقدم تجار السندات في نيوإنجلد عريضة هم بدورهم. فأجابه براك في آخر ديسمبر بأن أصحاب السندات في مدينته كانوا «متخوفين من أنه لو غير

(1) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى كوتون تفتس (عمها ومدير أعمال زوجها) بتاريخ 6 فبراير 1791 (أسيء تحديد تاريخا فوضعت تحت سنة 1790) وردت في المرجع التالي:

Abigail Adams to Cotton Tufts, Feb. 6, 1791 (misdated 1790); Microfilms of the Adams Papers Owned by the Adams Manuscript Trust and Deposited in the Massachusetts Historical Society (microfilm, 608 reels, Boston, 1954-59), reel 373.

(2) رسالة وجهها تشارلز أدامز إلى جون كوينسي أدامز بتاريخ 26 ديسمبر 1790 وردت في المرجع التالي:

Charles Adams to John Quincy Adams, Dec. 26, 1790, Microfilms of the Adams Papers, reel 374;

Pennsylvania public creditors, «memorial and remonstrance,» Senate resolution, Senate Journal, 1st. Cong., 3rd. sess., Dec. 20. 23,1790, 223, 225;

New Jersey public creditors, «memorial and remonstrance,» Dec. 28, 1790, House of Representatives, resolution, Feb. 24, 1791, Annals of Congress, 1st. Cong., 3rd. sess., 1880, 2023.

الكونجرس شيئاً بتأثير عرائض الدائنين لكانت هذه التغييرات في النظام مبررا لتغييرات أخرى قد تكون أقل ميلا لمصالحهم»[1]. وقد أيدت أبيجايل هذا الرأي. وقالت لكوتون تفتس عشية التبني النهائي لقانون التمويل «إن نصي التمويل والتحمل ...لا يمثلاًن ما كان الكثير من أعضاء (الكونجرس) يتمنونه. لكن خطر فقدان النص كان كبيراً إلى حد جعل كلاً المجلسين يوافقان عليه بوصفه مرسى لا ينبغي مغادرته لئلا تغرق السفينة كلها»[2]. وفي سنة 1792 كان كل أربعة دولارات من خمسة تجمعها الحكومة الاتحادية تذهب إلى أصحاب السندات[3]. وقد أدرك المضاربون الحذرون مثل براك وأدامز أنه لو أن الكونجرس عاد إلى القضية لكانوا غير واثقين من أن نصيبهم من «القصعة» سيزداد.

في بداية 1760 عندما شرع أغنياء فرجينيا وبوسطن في الاحتجاجات المنظمة ضد السياسة الاستعمارية الجديدة العنيفة التي انتهجها البرلمان (البريطاني) أطلقوا سلسلة من الأحداث لم يكن أحد منهم يتوقع ما ستؤول إليه. فأثارت الاحتجاجات رد فعل عقابي من بريطانيا أدى إلى مقاومة أكثر قوة ضد الاستعمار فآلت في النهاية إلى حركة الاستقلال. ولعل أكثر الأمور مفاجأة هو أن حركة الاحتجاج ضد الاستعمار التي قادها أكثر ذوي الامتياز من الأمريكيين قد أوقدت في الغاية الصراعات الداخلية التي كان فيها على هؤلاء القادة أن يجابهوا تحديات قوية ممن هم دونهم اجتماعياً[4].

---

(1) رسالة وجهها صموئيل براك إلى جون براون بتاريخ 30 ديسمبر 1790 وردت في المرجع التالي:
Samuel Breck to John Brown, Dec. 30, 1790, Brown Papers, box 27, folder 6, JCB;
رسالة وجهها جوزف بارال إلى صموئيل ب. واب بتاريخ 31 يناير 1790 وردت في المرجع التالي:
Joseph Barrell to Samuel B. Webb, Jan. 31, 1790, in Worthington Chauncey Ford, ed., Correspondence and Journals of Samuel Blachley Webb (3 vols.; New York, 1893-94), 3:150.

(2) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى كوتون تفتس بتاريخ 2 أغسطس 1790 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to Cotton Tufts, Aug. 2, 1790, Miscellaneous Manuscripts, New-York Historical Society, New -York.

(3) Leonard L. Richards, Shays' Rebellion: The American Revolutions Final Battle (Philadelphia, 2002), 158. Richard S. Chew, «Certain Victims of an International Contagion: The Panic of 1797 and the Hard Times of the Late 17905 in Baltimore,» Journal of the Early Republic 25 (Winter 2005), 574.

(4) Gary B. Nash, The Unknown American Revolution: The Unruly Birth of Democracy and the Struggle to Create America (New York, 2005).

اقترب مؤلفو دستور الولايات المتحدة كثيراً من تحقيق النتائج الدقيقة التي خططوا لتحقيقها. وقد كان هذا صحيحاً خاصة في مجال الاقتصاد كبير الأهمية. فواضعو الدستور كانوا مقتنعين بأن الولايات المتحدة ستبقى أمة محطمة حتى تنصف حكومتها أصحاب السندات الحكومية والدائنين الخواص فجعلوا التخفيف من الضرائب والدين في مستوى الولايات أمراً غير ممكن بإطلاق.

حقق الدستور نقلة هائلة في ميزان السلطة بين الأمريكيين الذين يدفعون الضرائب والأمريكيين الذين استثمروا في سندات الحكومة. فبفضل تبنيها لقانون التمويل في أغسطس 1790 التزمت الحكومة الوطنية الجديدة بتعويض سندات الولايات وكذلك السندات الاتحادية. وسيحصل أصحاب السندات القديمة ضمانات جديدة ستسدد فائدتها في آجالها بالذهب والفضة. وقد أعلن نواه وبستر سنة 1791 «لا يستطيع بلد في العالم أن يقدم مثل هذا المجال من المضاربات بالورق والأرض» مثل الولايات المتحدة[1]. وقد كانت أبيجايل أدامز أحد أكبر المضاربين الناجحين[2].

وفي الوقت نفسه الذي أرضى فيه الدستور أصحاب السندات فإنه قد مكن الأعوان الاتحاديين من الإيفاء بوعد قدمه الاتحاديون خلال حملة المصادقة. فبعد تبني الدستور دفع جل الأمريكيين ضرائب أدنى مما كانت عليه في العقد السابق[3]. وبالفعل فإن الحكومة الوطنية الجديدة حصلت جل دخلها من الرسوم الجمركية التي فرضتها في المدن ذات الموانئ بحيث إن المزارعين لم يحاولوا البتة تقريباً أن يقدموا القليل من الذهب والفضة لسداد الضرائب الاتحادية.

---

(1) رسالة وجهها وبستر إلى جيمس جرينليف بتاريخ 13 أكتوبر 1791 وردت في المرجع التالي:
Webster to James Greenleaf, Oct. 13, 1791, in Harry R. Warfel, ed., Letters of Noah Webster (New York, 1953), 104.

(2) Woody Holton, ‹Abigail Adams, Bond Speculator,» WMQ 3rd.ser., 64 (Oct. 2007).

(3) Brown, Redeeming the Republic, 236;
Max M. Edling, A Revolution in Favor of Government: Origins of the U.S. Constitution and the Making of the American State (Oxford, 2003), 211-18;
Max M. Edling and Mark D. Kaplanoff, «Alexander Hamilton's Fiscal Reform: Transforming the Structure of Taxation in the Early Republic,» WMQ 3rd. ser., 61 (Oct. 2004), 713-44.

كانت إحدى الولايات التي حصل فيها التخفيف الضريبي الأكبر هي ولاية ماساتشوستس. ففيها كان دين حكومة الولاية الثقيل قد أضطرها إلى ضرائب مباشرة عقابية. ولما تحمل الكونجرس زهاء 86 في المائة من ديون الولاية (لأن ماساتشوستس والكثير من الولايات الأخرى قد بلغت حدا كبيراً من الدين جعل الكونجرس يتردد في تحمل كل العبء) أصبحت المحكمة العامة قادرة على ضمان تخفيض كبير جداً لدافعي الضرائب في الولاية[1]. وبذلك فلن يمكن أن يتكرر تمرد شاي[2].

كان عبء الضريبة الاتحادية أخف حتى مما يبدو على الورق لأن الدستور كان له مفعول صحي وسع رصيد المدد النقدي. وتماماً كما توقع الاتحاديون فإن دفع فائدة سندات الحرب في آجالها رفع ثمنها السوقي حتى عادل قيمتها الاسمية فحولها إلى عملة متداولة[3].

إلا أنه في بعض المناطق من البلاد زاد الدستور من عبء الضرائب. وما كان ذلك ليحصل لو أن الكونجرس استمع إلى جيمس ماديسون فرفض تحمل سداد ديون الولايات. فخدمة هذا العبء الإضافي من الدين أضطر المشرعين في 1791 إلى فرض ضريبة على إنتاج الروحيات المنتجة محليا[4]. وكان الويسكي عنصرا جوهرياً في اقتصاد الريف الأقصى. وبسبب القيمة العليا لكل رطل منه فإنه قد كان إحدى المواد التي كان يمكن أن يعاد شحنها بصورة مربحة إلى جنوب (البلاد). وكان المزارعون يدفعون جزءا من أجر عمالهم بقسط من الويسكي

(1) Ferguson, Power of the Purse, 321.

(2) رسالة وجهتها إليزابيث سميث شو إلى أبيجايل أدامز بتاريخ 14 فبراير 1791 (أسيء ترتيبها في الملفات فوضعت بتاريخ 14 فبراير 1790) وردت في المرجع التالي:
Elizabeth Smith Shaw to Abigail Adams, Feb. 14, 1791 (misfiled at Feb. 14, 1790), Microfilms of the Adams Papers, reel 373;
Cotton Tufts to John Adams, Jan. 6, 1791, Microfilms of the Adams Papers, reel 374.

(3) رسالة وجهها نواه وبستر إلى جيمس جرينليف بتاريخ 13 أكتوبر 1791 وردت في المرجع التالي:
Noah Webster to James Greenleaf, Oct. 13, 1791, in Warfel, ed., Letters of Noah Webster, 103.

(4) رسالة وجهها بنجامين جودهو إلى صموئيل فيلبس الابن بتاريخ 27 يوليو 1790 وردت في المرجع التالي:
Benjamin Goodhue to Samuel Phillips, Jr., July 27, 1790, Phillips Family Papers, MHS;
Thomas P. Slaughter, The Whiskey Rebellion: Frontier Epilogue to the American Revolution (New York, 1986), 95—105.

وهو ما يخفض مقدار الذهب والفضلة الضئيل الذي يحصلون عليه. لكن قانون ضريبة الإنتاج يقتضي أن يدفع الأمريكيون ضرائب بالعملة الصعبة على كل جالون (وحدة قياس) من المشروب الذي يستخلصونه-بما في ذلك الويسكي الذي لم يبع نقداً بل دفع مقابل جزء من أجر العمال.

قرر المزارعون في الكثير من مناطق البلاد بهدوء عدم دفع ضريبة الإنتاج[1]. وقد مر ذلك بالنسبة إلى الكثير منهم دون عواقب. لكن إدارة واشنطن قررت أن تقدم درسا للمتخلفين عن دفع هذه الضريبة بمثال من فريق من المقاومين للضريبة: وكان هؤلاء المقاومون يعيشون على بعد ثلاثمائة ميل بالضبط غرب فيلادلفيا العاصمة الاتحادية المؤقتة. ففي 1794 داهم جيش منطقة واستمورلاند المنطقة الواقعة في أقصى جنوب بنسلفانيا وأوقف مئات من المشاركين في ما يسمى بتمرد الويسكي. ومما هو كبير الدلالة هو أن الجيش كان بقيادة وزير الخزينة ألكسندر هاملتون بنفسه.

وكان هرمن هازبند أحد المقاومين الجنوبيين للضرائب قد دعا رفقاءه من المقاومين إلى عدم استعمال العنف في مقاومتهم. إلا أنه قبض عليه ونقل إلى فيلادلفيا حيث سجن نصف سنة في انتظار المحاكمة. وقد نجا من مزيد عقاب- لكن المحنة هدمت صحته. وخلال عودته إلى بيته في بادفورد توقف في فندق ومات هناك في وقت ما من يونيو 1795. وكان عمره 70 سنة أي ثلاث عشرينات توراتية مع عشر سنوات[2].

لم تكن الرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج المصدر الوحيد لمداخيل الحكومة الاتحادية. فخلال عقد 1780 كانت حصيلة دخل الكونجرس النهائية خسائر في معاملات الأرض في الجنوب. ذلك أنه مع مقاومة الهنود الذين وقفوا حجر عثرة في طريق المسّاحين والمستعمرين البيض انخفضت بيوعات الأرض دون تمويل سلسلة حصون الجيش الاتحادي على طول نهر أوهايو. وفي السنوات الأولى من قيام الحكومة الاتحادية كانت نفقات الجنوب تتزايد لا غير.

(1) Richard H. Kohn, «The Washington Administration›s Decision to Crush the Whiskey Rebellion,» JAH 59 (Dec. 1972), 570.

(2) Mark Jones, «Herman Husband: Millenarian, Carolina Regulator, and Whiskey Rebel» (Ph.D. diss., Northern Illinois University, 1983), 359—63.

وبالفعل فبين 1790 و 1796–السنوات السبع الأولى التي كان الكونجرس له سلطة ذاتية لفرض الضرائب– كان ما يقرب من خمسة أسداس نفقات العمليات الاتحادية يذهب إلى محاربة الهنود. (وهذا الرقم يستثني سداد فوائد أصحاب السندات التي كانت في الحقيقة أكبر من كل نفقات الحكومة الأخرى مجتمعة)(1).

وفي 1790 ثم مرة أخرى سنة 1791 عانى الجيش من هزائم مفجعة على أيدي الهنود–وهي وصية للنجاح اليائس للجماعات الأصلية في تحقيق الوحدة. لكن الاستثمار المهول الذي أنجزته الحكومة الاتحادية بدأ سنة 1794 يؤتي أكله. فقد هزم جيش يقوده أنتوني واين الكنفدرالية الهندية في فالان تمبرس في أوهايو الحالية وفي السنة الموالية أمضى الدبلوماسيون الأصليون على التنازل عن جل الأرض في هذه الولاية. فكان ذلك خبرا سارا ليس للمستوطنين الأمريكيين المحتاجين للأرض والمضاربين فحسب بل وكذلك للحكومة الاتحادية التي أصحبت أخيراً قادرة على تحقيق حلمها القديم باستعمال بيوعات الأرض الغربية لسداد ديونها. وقد تبين أن الجيش الأمريكي الجديد له ما يكفي من الردع ليحقق أهدافه حتى من دون القيام بالحملات. وفي سنة 1790 تنازل الهنود الكريك عن الكثير من أرضهم للأمة الجديدة يأسا منهم من منع الجيش الاتحادي من مهاجمة قريتهم. وكان إجراء سري في المعاهدة قد عين رئيس الكريك ألكسندر كاكجيليفاري عميداً في جيش الولايات المتحدة ضامنا له أجرا سنوياً معتبرا مقدارة 1200 دولارا. وكانت هذه المعاهدة أول معاهدة صادق عليها كونجرس الولايات المتحدة ولم يسبق أن صادق على غيرها أبدا(2).

وفي الوقت نفسه الذي أثرى فيه الدستور الحكومة الاتحادية ورفع من قيمة سندات الحرب وحد من جل ضرائب الأمريكيين فإنه قد أحدث ثورة كذلك في العلاقة بين مديني البلاد ودائنيها. ويتبين عظم التحول في رسالتين تلقاهما تيودور سادويك أحد شيوخ ماساتشوستس من مواطنيه سنة 1789. وكلا كاتبي الرسالتين أخبر عن أحداث في مجلس نواب الولاية

(1) Slaughter, Whiskey Rebellion, 94.

(2) Gregory Evans Dowd, A Spirited Resistance: The North American Indian Struggle for Unity, 1745-1815 (Baltimore, 1992), 101;
Claudio Saunt, A New Order of Things: Property, Power, and the Transformation of the Creek Indians, 1713—1816 (Cambridge, U.K., 1999), 78-79.

وأعلن كلاهما أنه ليس بوسعه إلا أن «يشكرا الله» على تبني الدستور. فأحدهما علة شعوره بالراحة أنه «لم يكن من سلطتهم (النواب في الولاية) أن يصدروا العملة الورقية أو الكثير من الإجراءات الضارة التي كنا دون شك سنخضع لها لولا سيادة الدستور الاتحادي»[1].

وبمقتضى الدستور فحتى أقل الدائنين شعبية للأمريكيين أي التجار البريطانيين الذي باعوا بضائعهم بالقرض قبل الحرب الثورية قد تمكنوا في النهاية من تحصيل ما لهم من الكثير من مدينيهم الأمريكيين. وبعد مصادقة الكونجرس على معاهدة جاي مع بريطانيا خاصة سنة 1795 أثبت نظام المحاكم الاتحادي أنه أكثر قابلية لنوازل برنسيس التجارية مما كانت عليه محاكم الولايات. والقانون الأول ذاته الذي ألغته محكمة الولايات المتحدة العليا كان إجراء رود آيلند الذي يهدف إلى حماية المدينين من دائنيهم البريطانيين[2]. ومنذ 1912 أصبح الرصيد النقدي الأمريكي—الذي هو لسخرية القدر عملة ورقية وأداة عوض قانونية (لا يحق للدائنين رفضها) –تنظمه لجنة السوق الحرة الاتحادية. وتتكون هذه اللجنة من سبعة محافظين للبنك المركزي الاتحادي (يعينهم الرئيس ويثبتهم الكونجرس لمدة أربع عشرة سنة) وخمسة مديرين إقليميين للبنك المركزي يعملون بالتداول. ويقع اختيار مديري بنوك المناطق بالهيئة الإدارية للمديرين التي تعين ثلثي أعضائها البنوك الخاصة[3]. ونظام البنك المركزي يحقق أهداف واضعي الدستور التحقيق التام بسحب التحكم في الرصيد النقدي ما أمكن له ذلك من أيدي الأمريكيين العاديين.

لم يعجب الحظر الدستوري للتخفيف الجبائي دائنو الأمة فحسب بل هو ذهب بعيدا نحو

(1) Quoted in J. R. Pole, Political Representation in England and the Origins of the American Republic (Eondon, 1966), 241.

(2) Patrick T. Conley Jr., «First in War, Last in Peace: Rhode Island and the Constitution, 1786-1790,» in Conley and John P. Kaminski, eds., The Constitution and the States: The Role of the Original Thirteen in the Framing and Adoption of the Federal Constitution (Madison, Wisc., 1988), 292;
Patrick T. Conley Jr., «The First Judicial Review of State Legislation: An Analysis of the Rhode Island Case of Champion and Dickason v. Casey (1792),» Rhode Island Bar Journal 36 (Oct. 1987), 5-9.

(3) William Greider, Secrets of the Temple: How' the Federal Reserve Runs the Country (New York, 1987), 50.

تحقيق هدف واضعي الدستور بتحول الولايات المتحدة إلى أكثر الأماكن جلبا للاستثمار. ولم تكن المنافع آنية. وبعد أقل من سنة من المصادقة على الدستور أحيا جيمس ماديسون خطته لكي يصبح مضارب أراض على نطاق واسع. فانضم إلى رفيقه الفرجيني هنري لي في خطة شراء مئات من مقاطع المدن وبيعها قرب الموقع المقترح لعاصمة البلاد الجديدة. وقد عمل لي ما عمله ماديسون سنة 1786: كتب إلى توماس جفرسون الذي كان لا يزال موجودا في باريس طالباً مساعدته لانتداب مستثمرين أوروبيين. ومرة أخرى كان على جفرسون أن يخبره بأنه لم يجد من يقبل العرض[1].

ولكن على المدى البعيد ضخّ الدستور فعلاً في سيل رأس المال في (شرايين) الأمة الجديدة. وصحيح أن الأمريكيين استفادوا من نكبات أوروبا—سلسلة من الفشل في صابات الحبوب بدأت سنة 1788 وأكثر من ثلاثة عقود من الحروب المتقطعة[2] التي بدأت سنة 1793. لكن قانون التمويل والحظر الدستوري على التخفيف الجبائي يبدو كذلك أنهما قد أديا دورهما في ذلك. فقد أعلن نواه وبستر سنة 1791 أن «تأسيس رُصد للمحافظة على الثقة العامة كان له أثر عجيب على وجه الأعمال والبلد». «فالنقد كان يتداول بحرية» و«عادت الحياة إلى التجارة»[3]. وقد كتب مؤرخ حذر عن جماعة الأعمال في فيلادلفيا» وإحدى علل ازدهار

(1) Lance Banning, The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic (Ithaca, N.Y., 1995), 500, n. 47.

(2) Forrest McDonald, Alexander Hamilton: A Biography (New York, 1979), 173;
Thomas M. Doerflinger, A Vigorous Spirit of Enterprise: Merchants and Economic Development in Revolutionary Philadelphia (Chapel Hill, N.C., 1986), 265;

(3) Noah Webster to James Greenleaf, Oct. 13, 1791, in Warfel, ed., Letters of Noah Webster, 103;
McCormick, Experiment in Independence, 274;
Douglass C. North, The Economic Growth of the United States, 1790-1860 (Englewood Cliffs, N.J., 1961), 17, 20, 25—54;
Smart Bruchey, The Roots of American Economic Growth, 1607-1861: An Essay in Social Causation (New York, 1965), 110-12;
Stanley L. Engerman and Robert E. Gallman, «U.S. Economic Growth, 1783-1860,» Research in Economic History 8 (1982), 17-19;
Doerflinger, Vigorous Spirit of 'Enterprise, 267; Brown, Redeeming the Republic, 235-36, 240, 242;
John J. McCusker, «Estimating Early American Gross Domestic Product,» Historical =

عقد 1790 هي تبني الدستور وإدراج هاملتون خطة مالية زادت بصورة ملحوظة من ثقة رجال الأعمال -الأجانب والمحليين- في الاقتصاد الأمريكي»[1].

وهكذا فالدستور قد جلب منافع اقتصادية عملاقة. لكن الكثير من الأمريكيين اعتقدوا أن ذلك قد حصل بكلفة سياسية كبيرة جداً. فالحكومة الوطنية الجديدة كانت بقصد أقل خضوعاً لإرادة الشعب بقدر مهول بالقياس إلى نظائرها في مستوى الولايات. وتبين أن الدستور يعين نهاية الانتخابات السنوية وتعليمات القاعدة الشعبية للنواب والمراقبة الشعبية على الرصيد المالي—وكل ذلك يعود إلى العهد الاستعماري. إن الشيوخ الاتحاديين وأعضاء الكونجرس بخلاف مشرعي الولايات الذين حكموا حكما مطلقاً خلال الحقبة الاستعمارية وحقبة الحرب الثورية لن يكونوا في اتصال يومي إلا مع نسبة مئوية صغيرة من منوبيهم—وهم في الأغلب أغناهم.

= Methods 33 (Summer 2000), 155-62.

(1) Doerflinger, Vigorous Spirit' of Enterprise, 267;
Abigail Adams to Mary Cranch, Mar. 12, 1791, in Stewart Mitchell, ed., New Letters of Abigail Adams, 1788-1801 (Boston, 1947), 71.

تـذيـل

الدستور المضاد

كل من يفصل مقطعا من الماضي ويفحصه بعمق سيقول الشيء نفسه: إن حقيقة الأمر تتبين دائماً مخفية تحت غلاف سميك من سوء التصورات العامة. وما هو ملفت بالنسبة إلى نشأة الدستور هي أن الخلط ليس مقصوراً على من كانت معلوماته سيئة. ففي الحقيقة تبدو مجموعة مختلفة من الأساطير حاجبة لدوافع واضعي الدستور في أي مستوى من مستويات الخبرة.

فالأمريكيون يخلطون الذين قضوا غاية الوقت في التفكير حول الدستور في الغالب بينه وبين شيئين آخرين هما غيره: إنهم يخلطونه إما بإعلان الاستقلال أو بوثيقة الحقوق. وهم ينسبون إلى واضعيه فضل العناية المتحمسة بحماية الحريات المدنية مثل الحقوق الأساسية كحرية المعتقد وحرية التعبير. والمؤلفون الذين يشيرون إلى الدستور إشارة عابرة -كما في سير المؤسسين الواردة في كتب التدريس- يتجنبون مثل هذا الخطأ. فهم يقولون إن الوحش الذي كان واضعو الدستور يريدون قتله هو ضعف الحكومة الاتحادية بمقتضى بنود الكنفدرالية. وهذه النظرة ليست خاطئة. لكننا لن نفهم قطّ فهما تاماً العلة التي لأجلها انعقد المؤتمر الدستوري حتى ندرك التبعات التامة لتأكيد جيمس ماديسون في أكتوبر 1787 بأن ما تتضمنه قوانين الولايات من»قابلية التغير» و«الظلم» قد «أسهما في عدم الراحة التي كانت حصيلتها المؤتمر وهما ما أعد فكر الشعب لإصلاح عام أكثر من أولئك الذين استمدوا ما أضافوه إلى طبعنا الوطني ومصالحنا من عدم المطابقة التي تتصف بها الكنفدرالية»[1].

يعترف عدد متزايد من مؤرخي الدستور بأن أحد أهداف واضعيه الأكثر إلحاحاً هو نقل بعض المسؤوليات الأساسية من تشريعات الولايات إلى حكومة وطنية قادرة على مقاومة

---

(1) رسالة وجهها ماديسون إلى جفرسون بتاريخ 24 أكتوبر 1787وردت في المرجع التالي:

Madison to Jefferson, Oct. 24, 1787, in William T. Hutchinson et al., eds., The Papers of James Madison (17 vols., to date; Chicago, 1962-), 10:212.

الضغط الآتي من تحت. ويذهب بعض الباحثين إلى ما هو أبعد من ذلك مبينين أن إيديولوجيا واضعي الدستور المضادة للديموقراطية كانت متأصلة في ما عافوه من الضرر المزعوم الذي سببته حكومات الولايات للاقتصاد. لكن جل هؤلاء المؤرخين الذين ركزوا على الطابع النخبوي للدستور يقعون في خطأ مهم هم بدورهم لظنهم تقويم الاتحاديين المنحاز في الأزمة التي أدت إلى الدستور حقيقة واقعة. وهؤلاء الكتاب يتجاوزون ما يسببونه من ضرر للحياة المدنية الأمريكية ما يسببه غير المختص من الدارسين وذوي المعلومات الرديئة. فهم يدعون أن بعض أبرز الناس في الأمة اتهموا المزارع الأمريكي خلال عقد 1780 بكونه قد أثبت أنه غير قادر على تسيير البلاد—فاعتبر المزارع مذنباً بما حمل عليه. وقد ابتدع واضعو الدستور تهمة عدم الكفاءة لدى الإنسان العامي فجعلوها حجر الزاوية في البناء الذي بنوه في فيلادلفيا. ورغم أن الوثيقة (الدستورية) قد عُدلت فإن الموقف الذي أفرزته هذه التهمة ما زال قائما. واليوم يظهر الأمريكيون الفخر العظيم بجمهوريتهم الديموقراطية. لكن تحت هذا الإحساس السطحي تومض عواطف أليمة ليس فقط لأنك لا تستطيع أن تقاوم مجلس المدينة بل لأنه ينبغي لك ألا تفعل ما دمنا جميعاً نعلم ما الذي يحدث عندما يصبح زمام الحكم بين أيدي الشعب. وتلك هي على الأقل الرسائل التي تنقلها معا بنية الحكومة الاتحادية (التي كانت كذلك النموذج الذي استعمل في المراجعة اللاحقة لدساتير الولايات) ودروس التاريخ التي تدعمه.

ومن البديهي أن تكون الحمايات ضد ضغط القاعدة الشعبية التي بنيت في النظام السياسي الأمريكي أقل تحجرا من التي توجد في البلدان التي لا تطلب حتى أن تكون جمهوريات. لكنها من ناحية ثانية أكثر منها ضرراً. فصور واضعو الدستور الحكومة الاتحادية لكي تكون أقل قابلية للوصول إليها بخلاف ما تبدو عليه. وكما عبر عن ذلك زيفانياه سويفت سنة 1792 فإن الأمريكيين العاديين يقال لهم «إنه لا شيء يسجنهم». ومع ذلك فهم باقون «محبوسين»[(1)]. إن جمال الدستور الحزين—وخاصة اتساع الدوائر الانتخابية بالنسبة إلى الشيوخ— هي أن المواطن الأمريكي عندما يكتشف أنه لا يستطيع أن يؤثر في التشريع الوطني لا يعيب ذلك

(1) [Zephaniah Swift], The Security of the Rights of citizens in the State of Connecticut Considered (Hartford, Conn., 1792), 85.

على النظام بل يلوم نفسه.

لم يكن العقد الذي أوصل إلى تبني الدستور الفترة الوحيدة من التاريخ الأمريكي التي أوردها المثقفون مثالا توضيحيا للعواقب الأليمة التي تترتب على تمكين المزارعين البسطاء (من السلطة). فطيلة مائة سنة اعتبرت الأرثوذوكسية التاريخية فترة «إعادة البناء» التي تلت الحرب الأهلية نكبة مطلقة. لكن الباحثين يعترضون بأنه خلال عقد 1870 عانت الولايات الإحدى عشرة الجنوبية التي هُزمت حديثاً من الصعوبات نفسها التي عاشتها الولايات الثلاث عشرة المستقلة حديثاً خلال عقد 1780 : حكم عمال زراعيين أميين (أغلبهم في هذه الحالة الأخيرة أمريكيين من أصل إفريقي). ويقدّم الهازئون من الأكاديميين بحالتي «الفترة الحرجة» و«فترة إعادة البناء» تبريرا حاسما لهذه الإجراءات الدقيقة التي أتخذت فأوصلت هاتين التجربتين السياسيتين إلى الحميمية. وبالفعل فإن ما يصح على الفترة التي أدت إلى تبني الدستور يصح أيضاً على الفترة التي تلت الحرب الأهلية. ففي الحالتين كان الحد الذي حصل عليه المزارعون من السلطة قد بولغ فيه مبالغة كبيرة ومثله ما زعم عن استبدادهم بها(1). وليس للتحليلات النخبوية لدور الشعب العادي في كلتا الفترتين–كما صيغت ليس عند جل المعاصرين البارزين منهم فحسب بل وكذلك عند المؤرخين– أساس في الواقع.

ولو أراد المؤرخون أن يرسموا صورة أدق للسنوات التي أدت إلى تبني الدستور لاحتاجوا إلى البحث في المسألة بأكثر من منظار ولاستعملوا عدة مناظير معاصرة حول تلك الفترة. فلا يكفي أن نورد الحجج التي استعملها قادة المعارضين للاتحاديين. فجلهم يشاركون تحليل واضعي الدستور حول الأزمات الاقتصادية والسياسية لعقد 1780 ولا يعترضون على الدستور إلا بسبب كونه يبدو مهددا لحقوق الولايات والحقوق المدنية. كان ينبغي أن نستمع كذلك إلى آلاف الأمريكيين الذين رفضوا نظرة واضعي الدستور القائلة إن الدستور كان السبيل الوحيدة للخروج من الأزمة الاقتصادية لعقد 1780. ولا يعني ذلك أن تحليل واضعي الدستور للكساد كان غير دقيق. كل ما في الأمر أن تحليلهم كان منحازا إلى صف واحد. فقد

(1) John Hope Franklin, Reconstruction: After the Civil War (Chicago, 1961);
Eric Foner, Reconstruction: America's Unfinished Revolution, 1863-1877 (New York, 1988).

كان مؤلفو الدستور يعتقدون بصدق أن الولايات الثلاث عشرة قد ضلت طريقها خلال فترة ما بعد الحرب في مظهر نشط من مخاطر الحكم الشعبي. واستعمل المدينون ودافعو الضرائب الذين تركوا لحكم أنفسهم بأنفسهم سلطة الحكومة لغش دائنيهم الخاصين ومالكي سندات الحكومة كليهما. والنتيجة: لن يعير المتمولون من الرجال والنساء نقداً لا للأمريكيين—ولا لحكومتهم— ولن يشحنوا لهم بضائع بالدفع المؤجل (بالقروض). ولن يستطيع البلد قطّ جلب رأس المال إلى أن يصبح أقل ديموقراطية. وبالتالي فقد كان أحد الدوافع الأولية للدستور إبعاد السيطرة في مسائل العملة والجباية عن «القطاع المستفيد في الجماعة» ووضعهما بين أيدي أناس يأخذون بعين الاعتبار الرؤية الموضوعية للمصلحة العامة(1).

لكن أمريكيون آخرون يرون الأمور بصورة مختلفة. فهم يبرزون أن جل حكومات الولايات قد تبنت خلال عقد 1780 ضرائب أكثر ارتفاعاً وسياسة نقدية أكثر تشدداً مما كان عليه الأمر عند سابقيهم من المستعمرين. وهم يحتجون بأن هذا التشريع هو الذي أضر بالاقتصاد. وهو الذي أثرى بعض البيض من الأمريكيين في حين أفقر غيرهم معرضاً وجود الحكم الجمهوري نفسه للخطر. وإذن فخوفهم الكبير لم يكن مما يؤدي إليه الإفراط في الديموقراطية من إخافة رأس المال بل من الخطر الذي يتهدد الديموقرطية بسبب المناهج المستعملة لتحفيز الرأسمالية.

كان كلاً الصفين جزئياً على حق. فعلى سبيل المثال يدعي المدافعون عن العملة الورقية أن كون دواوين الإقراض في العهد الاستعماري قد نجحت بصورة عامة في زمن السلم أمر لا جدال فيه. لكن كان واضعو الدستور بكل يقين على صواب بالقول إن الكثير من سياسات التخفيف في عقد 1780—بما في ذلك العملة الورقية في هذا السياق الجمهوري الجديد—قد هددت درجة الثقة في ذمة الأمريكيين (الثقة بسدادهم ما يقترضونه). ولكن هل كان من الواقعي أن يضع المشرعون ضرائب غير مسبوقة على منوبيهم من دون أن يطلبوا وسيطا لسداداها (العملة)؟ وفي الحقيقة فإنه سيتبين أن الضرر الأخطر الوحيد الذي أصاب الاقتصاد خلال العقد 1780 هو ما تبنته تشريعيات الولايات من سياسات جبائية ونقدية لها من الحدة

(1) «A Native of New-Jersey,» New Jersey Gazette, Nov. 14, 1785.

ما جعل طلب الشعب تخفيف الجباية والدين أمراً لا مفر منه. وقد أقنع تشريع التخفيف هذا–وفي الكثير من الحالات مجرد التهديد بكونه سيقع تبنيه– المستثمرين المحتملين بالابتعاد عن الاقتصاد الأمريكي. وهناك ما يبدو جليا: إن تعدد أوجه الأزمات المتداخلة التي أصابت الولايات المتحدة في بداية الحرب الثورية لا تثبت ما ظن واضعو الدستور والمؤرخون كلاهما أنها تثبته–أن زمام الحكم يكون في مأمن أكبر عندما يكون بيد الأقلية.

ففي 22 فبراير 1790 ختم مجلس النواب نقاشه حول مقترح جيمس ماديسون القاضي بأن الحكومة ينبغي أن تميز في تعويض سندات الحرب ضد سماسرة السندات. وعندما كان العون جون باكلي يدعو المصوتين ويسجل الأصوات على تعديل ماديسون–13 صوتاً له و36 صوتاً عليه–كانت أبيجايل أدامز زوج نائب الرئيس من بين الضيوف المتفرجين من شرفات القاعة. وكما لاحظت في رسالة إلى أختها اختارت أدامز هذا اليوم بالذات لزيارة مجلس النواب «لأول مرة»[1].

ولم يكن ماديسون ولا زملاؤه يعلمون أنها كانت من بين المضاربين الذين كان هذا التعديل يستهدفهم[2]. ومع ذلك كان عزيزا لديها اعتقاد يقاسمها إياه ماديسون إلى أمد شديد القرب: ما يصلح لأصحاب السندات يصلح للبلاد. ولكن في حين كانت أدامز وغيرها من المضاربين يمعنون النظر من على شرفات المجلس كانت أفكار أخرى قد بدأت تجول في خاطر ماديسون.

فخلال عقد 1780 سمح ماديسون لتقززه من السياسات الجبائية التي صدرت عن تشريعات الولايات بأن يقنعه بأن ما يتمناه أصحاب السندات شخصيا مكافئ للمصلحة العامة وأن حكومة مستجيبة لتأثيرهم ستكون أفضل حكومة ممكنة، بل إنه ذهب خطوة

(1) رسالة وجهتها أبيجايل أدامز إلى ماري كرانش (اختها) بتاريخ 20 فبراير 1790 وردت في المرجع التالي:
Abigail Adams to Mary Cranch, Feb. 20, 1790, in Stewart Mitchell, ed., New Letters of Abigail Adams, 1788-1801 (Boston, 1947), 37;
Feb. 22, 1790, Annals of Congress, 1st. Cong., 2nd. sess., 1344.

(2) Cotton Tufts (Trustee to Mrs. Abigail. Adams), receipt for US. Treasury bonds, Aug. 21, 1792, Jeremiah Colbourn Autograph Collection, 7:243, property of the Bostonian Society, on deposit with MHS.

أخرى أبعد من ذلك فأقنع نفسه بأن أصحاب السندات أقدر من خصومهم الطبيعيين دافعي الضرائب على رؤية موضوعية للصالح العام. فالدائنون العموميون هم من بين «أكثر الناس تنورا وحَيْدة» وهم الذين ينبغي حمايتهم من «العامة عديمة الروية»[1].

وخلال جنون المضاربات التي أوقدها تعيين ألكسندر هاملتون وزيرا للخزينة في 11 سبتمبر 1789 بدأ ماديسون يشك في اتصاف مالكي السندات بالحياد. وبخلاف نواه وبستر الذي سلم بـ«خطئه» في مسألة الضرائب وأعلن أن «الشعب كان على حق» لم يقدم ماديسون اعترافاً علانياً بخطئه. لكنه خلال مجرى العقد 1790 تزايد ابتعاده في تراجعه عن معتقده السابق بعدم قابلية الفصل بين الثروة والفضيلة بل إنه في الحقيقة بدأ يميل إلى الإفراط المقابل. فلا توجد أي علة بالنسبة إلى الدارسين المحدثين لأصول الدستور بأن يتبعوا ماديسون إذ ينقلب نحو إرضاء الفضيلة الشعبية لكنه بوسعنا أن نستفيد درسا من تعرفه المبكر أن الأمريكيين الأغنياء لا يملكون في الحقيقة أي قدرة على إدراك الصالح العام والسعي لتحقيقه. وتكاد المبالغة تكون ممتنعة (في القول بـ)نجاح الحكم الذي أسسه الدستور. ومع ذلك يخطئ المؤرخون عندما يرددون صدى ما يعتقده واضعو الدستور من أنهم قد نقلوا الحكم من أصحاب الأثرة إلى أصحاب الإيثار.

وفي الوقت نفسه الذي يهمل المؤرخون فيه وجهات النظر التي عبر عنها قسم من السكان، والتي ضغطت باتجاه تخفيف الضرائب والدين خلال عقد 1780، فإن لهم قليلاً مما يقولوه حول الكيفية التي أثر بها المدافعون عن التخفيف في الأحداث السياسية الكبرى لتلك الفترة. وصحيح أنه لا يكاد يوجد بين المندوبين الخمسة والخمسين الذين اجتمعوا في فيلادلفيا صيف 1787 من أجل المؤتمر الدستوري مزارع صغير. لذلك فإننا نفهم بأن دور الأمريكيين العاديين بقي غير مرئي في التفاسير التقليدية لأصول الدستور. إلا أنه وبمعنى واقعي يمكن القول إن الأمريكيين المزارعين كانوا موجودين في مجلس الولاية بنسلفانيا في ذلك الصيف. فما كان مؤلفو الدستور يريدون قلبه هو حركات تمرّد المزارعين الصغار

(1) Madison, June 12,1787, in Max Farrand, ed., The Records of the Federal Convention vols.; New Haven, Conn., 1911), 1:215, 219-

والتهديدات التي أنتجت تشريع التخفيف في مستوى الولايات. فلو لم تكن حركات التمرّد لكانت تشريعات التخفيف من الضرائب والديون أقل. ولولا التخفيف لكانت الحاجة إلى حكومة وطنية جديدة قوية أقل بكثير.

لم يقتصر دور المزارعين على المساعدة في تكوين الدستور بل هم أثروا بقوة في ما يتضمنه من إجراءات. فلو لم يكن مندوبو المؤتمر الاتحادي خائفين من أن أغلبية مزارعي الأمة سترفضه لكانت الوثيقة التي صنعوها أكثر نخبوية مما هي عليه بكثير. وإذن فالخوف من أن المزارعين قد يرفضون الدستور فرض شكلا معينا على خطابيات علية القوم من بين الاتحاديين. فمن أجل تجنب تحول صغار المالكين ضد الحكومة الجديدة إلى غضب كبير كان إخفاء المدافعين عنها لنواياهم غير الديموقراطية. وباختصار فإن النظام الجديد كان يمكن أن يكون شديد الاختلاف لو أن صغار المزارعين كانوا فعلاً ما تخيلناهم عليه ذات مرة: مجرد متفرجين منفعلين بحدث «معجزة فيلادلفيا» بل إن الدستور كان يمكن في الحقيقة ألا يكتب أصلاً.

إن ما يعجب به الأمريكيون في دستورهم الوطني هو أن أفضل ما فيه هو «الدستور المضاد» (أعني الـ)وثيقة (التي) تحمي حتى أقل الأديان والأفكار السياسية شعبية وأكثر الأقليات العنصرية والسلالية التي لا يثق فيها أحد وحتى الناس المتهمين بالجرائم. لكن هذا الكتاب دلل على أن «الدستور المضاد» ليس هو بالذات ما أراد واضعو الدستور أن يكتبوه. وفي حين أنه لا توجد أي علة للتشكيك في إعلانهم أنهم كانوا يأملون في إفادة كل الأمريكيين الأحرار فإن ما أرادوا تقديمه للمواطنين العاديين كان الازدهار لا المشاركة في السلطة. وبالفعل فإن الكثير من التعديلات التي نعتز بها أكثر من سواها اليوم–تمكين الأمريكيين من أصل إفريقي والنساء من حق الانتخاب والانتخاب المباشر للشيوخ وغير ذلك من الإجراءات–لا تكتفي بكونها مجرد إضافة إلى الدستور. إنها تناقض مباشرة قصد واضعي الدستور اللاديموقراطي.

ورغم كل النفاق الذي يعامل به الأمريكيون مؤلفي الدستور فإنهم في الغالب قد أظهروا لهم بعملهم احتراما أقل مما أظهروه للرجال والنساء الذين صارعوهم في منتصف عقد 1780. وقد يكون اليوم أناس يودون أن يتخلوا عن العملة الورقية ليعودوا إلى المعيار الذهبي. لكن

هؤلاء يعتبرون عامة من الشواذ. والقليل من الناس يعتقد أن الأغنياء يملكون صفات خاصة للقيادة. وينتظر أغلب المواطنين من أعوان السلطة المنتخبين بأن يعملوا أكثر من الاقتصار على تعبيد الطريق للاستثمار الخاص. وكون دستور الأمة دستور مضاد يعتبر عند أغلب الأمريكيين مفخرة كبرى. وإنه لمن ثري السخرية أن ما يُزعم قد أصبح التجربة الأكبر في حماية الضعفاء قد بدأ تحقيراً من قدرات المواطنين العاديين.

عرفان للأشخاص

ACKNOWLEDGMENTS

Individuals

Joyce Appleby - Susan Armeny • Terry Bouton • Kenneth Bowling • T. H. Breen • Timothy J. Bronstetter «John L. Brooke • Roger H. Brown • Alex Bushel» Daniel S. Clapper • Ruth Doumlele • Max M. Edling -Lawrence Goodwyn • Deborah S. Govoruhk - Christopher Grasso - Ann Gross • Robert A. Gross - Terri D. Halperin • Travis Hardy • Adrienne Huckabee - Mary Jeske • Roland Kankey • Marjo-leine Kars • June Kim • Allan Kulikoff • Thomas LeBien « Andrew Lewis «Stuart Lipkin - Gwynn Litchfield - Tricia Manning - Roderick McDonald • Michael A. McDonnell - Mark Douglas McGarvie - John « McGhëe • Richard F. Neel, Jr. • David Nord « Edwin J. Perkins -Gretchen jFerris Schoel • Rebecca M. Shewman « Brent Tarter • William R. VahderïQoot • Amanda G. Walsh - Harry M. Ward • Hugh ; West «Douglas L. Wîniarski» Peter H. Wood • Conrad E. Wright • Robert E. . Wright» Alfred E Young • Michael Zuckerman

عرفان للمؤسسات والمنظمات

ACKNOWLEDGMENTS

Organizations

- جمعية المحفوظات الأمريكية (وخاصة توماس ج. نولاس وماري لامورو وفيليب ي، لامبي).
- مجمع التاريخ الأمريكي الأول ببوسطن (خاصة كريستين دوسان وبولين ماير وكنت نيومايرو ليزا ولسون).
- الجمعية البوسطونية (وخاصة لاورن ماندال).
- مكتبة وليام أ كليمنت (و خاصة جانات بلوم وبربرا ده ولفو وجون فان).
- جمعية كونكتكوت التاريخية (وخاصة بربرا أوستن).
- جمعية الحد الأمريكي الأول (فليسا).
- مكتبة جون كارتر براون (وخاصة رتشار ي، رنج).
- قسم المخطوطات في مكتبة الكونجرس (وخاصة دجاف فلانوري).
- مكتبة فرجينيا (وخاصة مينو وازيجر).
- جمعية ماساتشوتستس التاريخية (وخاصة بيتر درومي ونيكولاس جراهام ومارجريت أ هوجان وميجان روز ملفورد وشيريلين بيناوميليسا بينو وكنراد أ روايت).
- وثائق ولاية ماساتشوستس (وخاصة ميجائيل كومو وستيفاني ديسون وجنيفار فوكسميث ورتشار ك. كابلان).
- الوثائق القومية للمملكة المتحدة.

- الوقف القومي للآداب والعلوم الإنسانية.
- جمعية الأنساب التاريخية بنيوانجلند (خاصة كريستوفر ج. هارتمن).
- تجمع الزمالة الدراسية الجهوية بنيوانجلند.
- قسم التوثيق والتدوين بنيوهامشاير (خاصة موثق الولاية فرنك ك. كوبلي ودونا بال جيفين ودافيد سموليري).
- مكتبة ولاية نيوهامشاير (خاصة جونا جلبراث).
- وثائق ولاية نيوجيرسي (خاصة بات م. أبستاين).
- مكتبة نيو باري (خاصة سارة أوستين ومجمع مكتبة نيوباري).
- جمعية سنسيناتي في ولاية فرجينيا.
- قسم التوثيق والتاريخ بساوث كارولينا (خاصة ستيفن د. تاتل).
- مؤسسة فرجينيا للآداب والعلوم الإنسانية (خاصة أن سبنسر).

أسماء المصادر الأساسية في شكل مختزل

Abbreviations

AAs- American Antiquarian Society, Worcester, Massachusetts.

الجمعية الأركيولوجية الأمريكية بفورساستر ماساتشوستس

CHS-Connecticut Historical Society, Hartford

الجمعية التاريخية بكونكتكوت هارتفورد

CL- Clements Library, Ann Arbor, Michigan

مكتبة كليمنت آن أربور ميشيجان

CO-Colonial Office papers, National Archives of the United Kingdom (formerly Puclic Record Office), Kew, England

وثائق الإدارة الاستعمارية الوثائق الوطنية للملكة المتحدة (مصلحة التوثيق العمومي سابقا) كيو أنجلترا

CVSP- William P. Palmer, ed., Calendar of Virginia State Papers and Other Manuscripts...Preserved in the Capitol at Richmond, vol.4 (Richmond, 1884)

يوميات وثائق ولاية فرجينيا ومخطوكات أخرى محفوظة في المعلم العمومي برتشموند المجلد الرابع (رتشموند 1884).

DHRC-Documentary History of the Ratification of the United States Constitution, ed. Merrill Jensen et al. (13 vols. to date; Madison, Wisc., 1976)

التاريخ الموثق للتصديق على دستور الولايات المتحدة نشر مرل جنسن وغيره (13 مجلدا بحاجة إلى تحديد تواريخها ماديسون فسكونسن 1976).

DPA-Delaware Public Archives, Dover

الوثائق العمومية بولاية دلواير دوفر

JAH-Journal of American History

مجلة التاريخ الأمريكي

JCB-John Carter Brown Library, Providence, R.I.

مكتبة جون كارتر بروان بروفيدنس ر. إ،

LC-Manuscripts Division, Library of Congress, Washington, D.C.

قسم المخطوطات مكتبة الكونجرس واشنطن دي.سي.

LiVi-Library of Virginia, Richmond

مكتبة فرجينيا رتشموند

MHS-Massachusetts Historical Society, Boston

جمعية ماساتشوستس التاريخية بوسطن

MSA-Massachusetts State Archives, Boston

وثائق ولاية ماساتشوستس بوسطن

NHHS-New Hampshire Historical Society, Concord

جمعية نيوهامشاير التاريخية كونكورد

NHSA-New Hampshire State Archives, Concord

وثائق ولاية نيوهامشاير كونكورد

NHSL-New Hampshire State Library, Concord

مكتبة ولاية هامشاير كونكورد

NJBAH-New Jersey Bureau of Archives and History, Trenton

مكتب نيوجيرسي للوثائق والتاريخ ترنتون

PRAC-RISA-Papers Relating to the Adoption of the Constitution of th United States of America, Rhode Island State Archives, Providence

أوراق متعلقة بتبني دستور الولايات المتحدة الأمريكية وثائق رود آيلند بروفيدنس

PSA-Pennsylvania State Archives, Harrisburg

وثائق ولاية بنسلفانيا هاريسبور

SCDAH-South Carolina Department of Archives and History, Columbia

قسم ساوث كارولينا للوثائق والتاريخ كولومبيا

VLP-Virginia Legislative Petitions

عرائض فرجينيا التشريعية

WMQ-William and Mary Quarterly

فصلية وليام وماري

ثبت الأعلام والموضوعات

التعريف بوودي هلتون

وودي هلتون أستاذ مساعد في التاريخ والدراسات الأمريكية. حاصل على الدكتوراه من جامعة ديوك. وهو يدرس المواد التالية: «بدايات أمريكا» والثورة الأمريكية وسكان أمريكا الأصليين وأفارقة أمريكا.

منتخبات من مؤلفاته

1–الأمريكيون المستعبدون والحرب الثورية: تاريخ وجيز مصحوب بوثائق (نيويورك بادفورد سنت مارتنز 2009).

2–الأمريكيون الجوامح وأصول الدستور (هل وانج 2007) كان الكتاب في قائمة المرشحين النهائيين لجائزة الكتاب الوطنية.

3–أبيجايل أدامز بوصفها مضاربة في السندات فصلية وليام وماري السلسلة الثالثة عدد 64 (اكتوبر 2007) ص.821–838.

4– «هل هو إفراط في الديموقراطية أم تفريط ؟ ثوار وذوو نزعة أبوية وخلق الدستور» مجلة الجمهورية الأولى عدد 25 (بحلول 2005) ص.339–382.

5– «فرق تسد: العدد العاشر من الاتحادي في دائرة أوسع» فصلية وليام وماري السلسة الثالثة 62 (أفريل 2005) ص. 175–212.

6–هل كانت الديموقراطية علة الكساد الذي آل إلى (وضع) الدستور؟» مجلة التاريخ الأمريكي عدد 42 (سبتمبر 2005) ص.442–469.

7– «من أعمال الآخرين»: السجال حول سندات الحرق وأصول الدستور الأمريكي في انجلند الجديدة» فصلية وليام وماري السلسلة الثالثة 41 (أفريل 2004) ص.271–316.

8–المؤسسون المرغمون: الهنود الحمر والعبيد وصنع الثورة الأمريكية في فرجينيا (تشابل هل: مطبعة جامعة كارولينا الشمالية لصالح معهد أوموهندروا في تاريخ أمريكا وثقافتها الأولين 1999).

الأمريكيون الجوامح

على الرغم من أن الأحداث الموصوفة في هذا الكتاب وقعت قبل أكثر من قرنين من الزمن، يحدوني الأمل بأن يساعد "الأمريكيون الجوامح" القرّاء على فهم الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة بصورة أفضل. حتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان ثمة سجال بين الأمريكيين حول افتقار بلدهم للشعبية في أجزاء كثيرة من العالم العربي. فيجادل السياسيون اليمينيون عموماً بالقول إن المتطرفين الإسلاميين يبغضون أمريكا بسبب حريتها المفرطة... أما الأمريكيون يساريو النزعة فلديهم فهم مختلف يرى أن العرب يعارضون أمريكا، لا بسبب ماهيتها، بل بسبب ممارساتها السياسية ولا سيما تدخلها العسكري في مناطق عدة من العالم. كلا هاتين السمتين - أي ليبرالية أمريكا القصوى وقوتها العسكرية الجبارة، تعود أصولهما إلى نهايات القرن الثامن عشر، وكتابي هذا يسعى إلى رصد مصادر هاتين السمتين، وذلك من خلال دراسة الطريقة التي تشكّل بها الدستور الأمريكي والسياقات والصراعات التي قادت إلى ذلك، والتي شكّلت في نهاية المطاف أسس أمريكا مثلما يعرفها العالم اليوم. وأتمنى أن يسهم كتابي هذا ولو مساهمة ضئيلة في مزيد من الفهم بين الأمريكيين والعرب.

وودي هولتون

المعارف العامة
الفلسفة وعلم النفس
الديانات
العلوم الاجتماعية
اللغات
العلوم الطبيعية والدقيقة / التطبيقية
الفنون والألعاب الرياضية
الأدب
التاريخ والجغرافيا وكتب السيرة

كلمة
KALIMA
أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE
ISBN 978-9953-88-071-6
9 789953 880716